

سلسلة
الدراسات الأصولية

١٧٠



دولة الإمارات العربية المتحدة
محافظة دبي
مركز البحوث الإسلامية
دبي

رفع

عبد الرحمن النجدي
أستاذ الدين والفقه

الشرح في الأصول

شرح على منهاج الأصول إلى علم الأصول للقاضي

البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ

تأليف

شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى ٧٥٦هـ

وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى ٧٧١هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور أحمد جمال الزبيري الدكتور زكريا الدين علي بن زكريا

الجزء السابع

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الشيخ
في
المنهج

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

دار البحوث للدراسات الإنسانية والحياة التراثية

الإمارات العربية المتحدة - دبي - هاتف: ٣٤٥٦٨٠٨ ، فاكس: ٣٤٥٣٢٩٩ ، ص ب: ٢٥١٧١
الموقع www.bhothdxb.org.ae البريد الإلكتروني irhdubai@bhothdxb.org.ae

سلسلة
الدراسات الأصولية

« ١٧٠ »



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
دولة الإمارات العربية المتحدة
حكومة دبي

الإيجاز في شرح المنهاج

شرح على منهاج الأصول إلى علم الأصول للقاض

البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ

تأليف

شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى ٧٥٦هـ

وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى ٧٧١هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور زهير الدين عبد الجبار صغي

الدكتور أحمد جمال الزمزمي

الجزء السابع

دار البحوث للدراسات الإسلامية وأضايا التراث

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

أصل هذا الكتاب

رسالة مقرونة لنيل درجة الدكتوراه

من جامعة أم القرى بمكة المكرمة

رَفَعُ
عبد الرحمن المجدّي
أُسَلِّمُ النَّبِيَّ الْفَرْدِي

الكتاب السادس التعادل والتراجيح

الباب الأول
تعادل الأمارتين
في نفس الأمر

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قال: (الكتاب السادس: في التعادل^(١) والتراجيح.

وفيه أبواب:

الأول: في تعادل الأمارتين في نفس الأمر منعه الكرخي وجوزّه قوم، وحينئذ فالتخير عند القاضي وأبي علي وابنه والتساقط عند بعض الفقهاء، فلو حكم القاضي بإحديهما مرة لم [ص ٢٨٩/ب] يحكم بالأخرى لقوله ﷺ لأبي بكر: «لا تقض في شيء واحد بحكمين مختلفين»).

التعادل^(٢) بين القاطعين المتنافيين ممتنع كما ستعرفه إن شاء الله تعالى

(١) في (غ): تعادل.

(٢) التعادل: في اللغة التساوي، و(عَدْلُ الشيء) بالكسر مثله من جنسه أو مقداره، قال في المصباح المنير: ص ٣٩٦ مادة «عدل» «والتعادل التساوي... والتعديل قسمة الشيء باعتبار القيمة والمنفعة» وينظر: القاموس المحيط: ص ١٣٣٢، مادة «عدل». وأما التعارض: لغة التمانع ومنه تعارض البيّنات؛ لأنّ كل واحدة تعترض الأخرى وتمنع نفوذها. ينظر: القاموس المحيط: ص ٨٣٣ مادة «عرض». والجمهور من الأصوليين دأبوا على استعمال التعادل بمعنى التعارض في نفس المعنى، حيث لا تعادل إلا بعد التعارض. فالأدلة إذا تعارضت ولم يكن لبعضها مزية على البعض الآخر فهو التعادل، أي التكافؤ والتساوي.

لكنّ شارح الكوكب المنير الفتوحى من الحنابلة يرى التفريق بين التعادل والتعارض حيث يقول: «وأما التعارض فهو تقابل دليلين ولو عامين في الأصح على سبيل الممانعة، وذلك إذا كان أحد الدليلين يدل على الجواز والدليل الآخر يدل على المنع، فدليل الجواز يمنع التحريم، ودليل التحريم يمنع الجواز، فكل منهما مقابل الآخر، ومعارض له، ومانع له... وأما التعادل فهو التساوي» (شرح الكوكب المنير: ٦٠٥-٦٠٦/٤).

عقليين كانا أو نقلين، وكذلك بين القطعي والظني لتقدم القطعي^(١).
وأما التعادل بين الأمارتين في الأذهان فصحيح، وأمّا في نفس الأمر،
فمنعه الكرخي^(٢) والإمام أحمد^(٣) وجمع من فقهاءنا^(٤).
وجوزه الباقر^(٥). هذا هو النقل المشهور.

= وينظر في تعريف التعادل: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٠٥، والروضة:
١٠٢٩/٣، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤٣٩/٤، وجمع الجوامع مع حاشية
البناني: ٣٨٩/٢، وفواتح الرحموت: ١٨٩/٢.

(١) ينظر: المستصفى للغزالي: ٣٩٣/٢، والإحكام للآمدي: ٣٢٠/٤، ومختصر ابن
الحاجب مع شرح العضد: ٢٩٨/٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤٣٩/٤،
ونهاية الوصول للصفي الهندي: ٣٦١٦/٨.

ويرى الكمال بن الهمام من الحنفية جواز التعارض بين الدليلين القاطعين؛ لأن
التعارض بينهما، إنما يكون في الظاهر فقط، وحينئذ يكون أحدهما محمولاً على غير
ما حمل عليه الآخر، أو أنّ أحدهما ناسخاً، والآخر منسوخاً، وقالوا: إنّ إجازة
التعارض في الظنين فقط، ومنعه بين القطعيين تحكم. ينظر: تيسير التحرير: ١٣٦/٣،
ومسلم الثبوت: ١٨٩/٢.

(٢) وحكاة الإسفراييني عن أصحابه، وصححه السبكي في جمع الجوامع، كما حكاها ابن
عقيل عن أكثر الفقهاء ينظر: كشف الأسرار: ٧٧/٤، وفواتح الرحموت: ١٨٩/٢،
وجمع الجوامع مع حاشية البناني: ٣٥٩/٢، والمحصل للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٠٦،
وتيسير التحرير: ١٣٦/٣.

(٣) ينظر: المسودة: ص ٤٤٨.

(٤) ينظر: التبصرة للشرازي: ص ٥١٠، والمستصفى للغزالي: ٣٩٢/٢-٣٩٤، والإحكام
للآمدي: ٣٢٠/٤، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤٣٤/٤، ونهاية الوصول
للصفي الهندي: ٣٦١٧/٨.

(٥) وهو مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني والجبائي وابنه ونسبه الآمدي إلى أكثر
الفقهاء. ينظر: المستصفى للغزالي: ٣٩٢/٢-٣٩٤، والإحكام للآمدي: ٣٢١/٤.

وكلام الغزالي يدلّ على أنّ من قال: المصيب واحد، لم يجوز تعادل الأمارتين، وأنّ الخلاف بين المصوّبة، حيث قال: إذا تعارض دليان عند المجتهد فالمصوبة يقولون: هذا لعجزه وإلا فليس في أدلة الشرع تعارض انتهى^(١).

واختار الإمام أن تعادل الأمارتين في حكمين متنافيين^(٢)، والفعل واحد ككون الفعل الواحد واجباً وحراماً جائزاً في الجملة، غير واقع شرعاً، أي غير جائز الوقوع شرعاً^(٣).

يظهر ذلك بتأمل كلامه وأنّ تعادلهما في فعلين متنافيين والحكم واحد جائز^(٤) كوجوب التوجه إلى جهتين قد غلب على الظنّ أنّهما جهتا القبلة^(٥).

وقد احتج [ص ٢٨٩/٢] مَنْ مَنَعَ مِنْ تَعَادُلِ الْأَمَارَتَيْنِ مطلقاً، بأنّه لو وقع فإمّا أن يعمل بهما، وهو جمع بين المتنافيين أو لا يعمل بواحد منهما، فيكون وضعهما عبثاً، أو يعمل بأحدهما على التعيين وهو ترجيح من غير مرجح [غ ٤٣٢/٢] أو لا على التعيين، بل على التخير والتخير بين المباح وغيره يقتضي ترجيح أمانة الإباحة بعينها؛ لأنّه لما جاز له الفعل

(١) ينظر المستصفى: ٣٩٢/٢.

(٢) في (غ): متناقضين.

(٣) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٢ ق ٥٠٧.

(٤) (جائز) ساقط من (ت).

(٥) ينظر: المصدر السابق: ج ٢/٢ ق ٥٠٧.

والترك مع أنه لا معنى للإباحة إلا ذلك، لزم أن يكون ذلك الفعل مباحاً له فيكون ترجيحاً لأحد^(١) الأمارتين بعينها وقد وضع فساد^(٢).

وأجيب: بأنه لم لا يجوز أن يعمل بأحدهما على التعيين؟^(٣).

قوله: ذلك ترجيح لأمانة الإباحة بعينها.

قلنا: ممنوع وهذا لأن الإباحة هي التخيير بين الفعل والترك مطلقاً لا التخيير بينهما بناءً على الدليلين اللذين يدل أحدهما على الإباحة والآخر على الحظر، إذ يجوز أن يقول الشارع للمكلف أنت مخير في الأخذ بأمانة الإباحة أو بأمانة الحظر إلا أنك متى أخذت بأمانة الإباحة فقد أجمت [ت ١١٩/٢] لك الفعل أو بالحظر فقد حرمت منه^(٤) وتصرح له بأن الفعل على أحد التقديرين إباحة وعلى الآخر [ص ٢٩٠/ب] حرام. ولو كان ذلك إباحة^(٥) للفعل لما جاز ذلك، ويؤكد أنه يجب عليه اعتقاد كلٍّ منهما على تقدير الأخذ بأمارته فلو كان ترجيحاً لأمانة الإباحة لما اختلف وجوب الاعتقاد.

(١) في (ص): لأخذ.

(٢) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٢ ق ٥٠٧-٥٠٨، والإحكام للآمدي: ٣٢٣/٤،

ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٢٩٨/٢.

وينظر: نهاية الوصول للمصفي الهندي: ٣٦١٩-٣٦٢٠.

(٣) ينظر هذه الإجابة في: نهاية الوصول للمصفي الهندي: ٣٦٢٠/٨.

(٤) في (ص): حرمة.

(٥) (إباحة) ليس في (ص).

ومثاله في الشرع: أنّ المسافر مخير بين أن يصلي أربعاً فرضاً وبين أن يترك ركعتين، ولا يقال: لما خير بين فعل الركعتين وتركهما كانتا مباحتين وكذلك الصلاة المعادة على الوجه الذاهب إلى أنها فرض^(١).

وفي الدليل وجوابه مواقف آخر لا نطول بذكرها.

واحتج من جوز تعادل الأمارتين في نفس الأمر.

بالقياس على التعادل في الذهن.

وبأنّه لو امتنع لم يكن امتناعه لذاته إذ لا يلزم من فرض وقوعه محال أو لدليل والأصل عدمه.

وأجيب عن الأول بأنّ التعادل الذهني لا يمنع إمكان التوصل فيه إلى رجحان إحدى الأمارتين فلا يكون نصبهما عبثاً.

وعن الثاني: بأنّه إثبات للجواز بعدم ما يدل على الفساد، وليس أولى من عكسه وهو إثبات الفساد بعدم ما يدل على الجواز^(٢).

وأما اختيار الإمام فعليه كلام طويل^(٣) ولا نرى الاشتغال بذكره لأن صاحب الكتاب أهمل حكايته؛ واقتصر في المسألة كلّها عن مجرد حكاية المذاهب فلنتبعه في الاختصار.

(١) ينظر هذا الإجابة في: نهاية الوصول للصفّي الهندي: ٣٦٢٠/٨ - ٣٦٢١.

(٢) ينظر أدلة المحوزين والإجابة عنها: نهاية الوصول للصفّي الهندي: ٣٦٢٨/٨ - ٣٦٢٩.

(٣) لكن صاحب النهاية ذكره على طوله وأجاب عنه. ينظر: نهاية الوصول للصفّي الهندي:

٣٦٢٩/٨ - ٣٦٣١.

قوله: «وحيثئذ» أي إذا قلنا بتجوز [ص ٢/٢٩٠أ] تعادل الأمارتين في نفس الأمر وتعادلهما^(١).

فذهب القاضي [غ ٢/٤٣٣] أبو بكر وأبو علي وابنه أبو هاشم إلى التخيير^(٢) فيعمل المجتهد في شأنه بما شاء ويخير العامي في الاستفتاء، ويختار أحد الأمرين في الحكم للمتخاصمين ولا يخيرهما درءاً للتخاصم.

وذهب قوم إلى أن حكمه التساقط كالبيتين إذا تعارضتا ويرجع إلى البراءة الأصلية^(٣).

وقال قوم إن وقع هذا التعادل بالنسبة إلى الواجبات بالتخيير إذ لا يمتنع التخيير في الشرع بين الواجبات^(٤).

كما أن من ملك مائتين من الإبل يجب عليه أن يخرج ما شاء من الحقائق^(٥) وبنات اللبون^(٦) عند من يجعل الخيرة للمالك من

(١) في (ت): وتعادلا.

(٢) ينظر: المستصفى للغزالي: ٢/٣٩٥، والحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٠٦.

(٣) ينظر: الحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٠٦، وتيسير التحرير: ٣/١٣٦، وكشف الأسرار: ٤/٧٦، والمدخل إلى مذهب أحمد: ص ١٩٧.

(٤) ينظر: المستصفى للغزالي: ٢/٣٨٠، والحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥١٧-٥١٨، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٨/٣٦٣٠-٣٦٣١.

(٥) الحقائق: جمع حقة وهي من الإبل الداخلة في الرابعة، سميت بذلك لأنها استحققت أن تتركب، أو استحققت الضراب. القاموس المحيط «حقق» ص ١١٣٠.

(٦) وابن اللبون أو بنت اللبون، ولد الناقة إذا كان في العام الثاني، واستكملته، أو إذا دخل في الثالث. القاموس المحيط مادة «لبن» ص ١٥٨٦.

أصحابنا^(١).

ومن دخل الكعبة استقبل ما شاء من جدرانها^(٢).

وإن وقع بالنسبة إلى حكمين متنافيين^(٣) كالإباحة والتحريم فحكمه التساقط والرجوع إلى البراءة الأصلية^(٤).

قوله: «فلو حكم» أي إذا اختار القاضي إحدى الأمارتين وحكم بها لم يكن له أن يحكم بالأخرى.

(١) لقوله ﷺ في زكاة الإبل: «في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة» فمن ملك مائتين فقد ملك أربع خمسينات، وخمس أربعينات، فإن أخرج الحقائق فقد أدى الواجب إذ عمل بقوله ﷺ: «في كل خمسين حقة» وإن أخرج بنات اللبون فقد عمل بالحديث الآخر وليس أحدهما بأولى من الآخر فتخير بينهما. أفاده الصفي الهندي في النهاية: ٣٦٣٠/٨.

وقال الرافعي في العزيز: «فقد روينا في الخبر أنه ﷺ قال: «في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة» فما الواجب فيها؟ نص في الجديد على أن الواجب أربع حقائق أو خمس بنات لبون. وفي القديم على أنه يجب أربع حقائق واختلفوا على طريقين..» العزيز شرح الوجيز: ٤٨١/٢.

والحديث: أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة باب في زكاة السائمة: ٣٥٨/١، والترمذي في أبواب الزكاة باب في زكاة الإبل والغنم. وقال حديث حسن والعمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء. ٦٦/٢، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الزكاة، باب صدقة الإبل: ٣٣٠/١.

(٢) قال الغزالي في الوسيط: ٧١/٢ «جوف الكعبة: فالواقف فيها له أن يستقبل أي جدار شاء». وينظر: العزيز شرح الوجيز: ٤٤١/١.

(٣) في (ت): متناقضين.

(٤) ينظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٢٩٨/٢، وشرح تنقيح الفصول: ص ٤١٧، ونهاية الوصول للصفي الهندي: ٣٦٢٩/٨.

وقد استدل على ذلك بما روي أنه ﷺ قال لأبي بكر ؓ: «لا تقض في شيء واحد بحكمين مختلفين»^(١) وهذا الحديث لا أعرفه وقد سألت عنه شيخنا [ص ٢٩١/ب] الذهبي فلم يعرفه^(٢).

ولا يكاد المجتهد يحيط علماً بتعادل الأمارتين في نفس الأمر ويخير المسافر في الركعتين، وكونهما مع جواز تركهما يقعان على وجه الوجوب، إنما هو في ظن المجتهد ومن أين لنا أن الحال في نفس الأمر كذلك؟.

فمن يوجب القصر من العلماء لا يجوز فعلهما، ومن لا يوجبه لا يقطع بوقوعه على وجه الوجوب، إذ القطع^(٣) بوقوعه على وجه الوجوب، فرع كونه جائز الوقوع. وكذا القول في الصلاة المعادة.

وقد يعلل ما ادعاه المصنف في الحاكم بأنه لو حكم بخلافه مرة أخرى [ت ٢٠/ب] لأتهم، والحاكم يتوقى مظان التهم، ويجري مثل هذا في

(١) هكذا في كتب الأصول عن أبي بكر، والصواب عن أبي بكر، نفع بن الحارث كما رواه النسائي بلفظ: «لا يَقْضَيْنَ أَحَدٌ فِي قِضَاءِ بَقَضَائِنِ مُخْتَلِفِينَ، وَلَا يَقْضِ أَحَدٌ بَيْنَ خَصْمَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ» كتاب آداب القضاء (٤٩) باب النهي عن أن يقضي في قضاءين مختلفين (٣٢) رقم الحديث (٤٥٢٣) ٣٤٧/٨، ورواه الدارقطني: ٢٠٥/٤، وإرواء الغليل: ٢٥٣/٨.

وذكر الزركشي حكاية عن الذهبي كحكاية الشارح السبكي قال ذكر الذهبي وغيره قالوا: إنه غير معروف.

(٢) هذا هو الموضوع الثاني الذي يذكر فيه شيخه الذهبي ويسأله فيه عن درجة الحديث.

(٣) في (ت): النطوع.

المفتي، وفيما إذا عمل بأحد الأمرين في شأن نفسه واطلع عليه الناس كيلا يتناقض فعله فيتهمه العامي ولا يرجع إلى فتواه^(١).

قال: (مسألة إذا نقل عن مجتهد قولان في موضع واحد يدل على توقفه، ويحتمل أن يكونا احتمالين أو مذهبين، وإن نقل في مجلسين وعلم المتأخر فهو مذهبه وإلا حكى القولان).

هذه المسألة [غ/٢٣٤] في حكم تعارض قولين لمجتهد واحد وهو بالنسبة إلى المقلدين كتعارض الأمارتين عند المجتهدين [ص/٢٩١أ] فلذلك أعقبه لتعادل الأمارتين.

ومضمون المسألة أنه إذا نقل عن مجتهد واحد في مسألة واحدة قولان متنافيان فإما أن يكون ذلك في موضع واحد أو لا.

الحالة الأولى: إذا كان في موضع واحد بأن يقول في هذه المسألة قولان مثلاً، وهو قسمان:

أحدهما: ولم يذكره في الكتاب أن يعقب ذلك بما يشعر بترجيح أحدهما ولو بالتفريع عليه فيكون ذلك قولاً له؛ لأن قول المجتهد ليس غير ما يترجح عنده.

والثاني: أن لا يفعل ذلك، فيدل على توقفه في المسألة لعدم ترجيح دليل أحد الحكمين في نظره.

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٥٢٠، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٣٢/٨.

وقوله: فيها قولان، محتمل لأن يريد بالقولين احتمالين على سبيل
التجاوز أي فيها احتمال قولين لوجود دليلين متساويين؛ ولأن يريد بهما
مذهبين لمجتهدين وعلى التقديرين لا ينسب إليه قول في المسألة لتوقفه فيها.
وإلى هذا القسم أشار المصنف بقوله: «يدل على توقفه» ويحتمل أي
وهذا التوقف محتمل، لأن يكونا احتمالين ولأن يكونا مذهبين.

وذهب قوم إلى أن^(١) إطلاق القولين يقتضي التخيير وهو ضعيف^(٢).

واعلم أن وقوع ذلك في مجلس واحد من دون ترجيح قليل.

نقل الشيخ [ص ٢٩٢/ب] أبو إسحاق في شرح اللمع عن القاضي
أبي حامد المروزي^(٣)؛ أنه ليس للشافعي مثل ذلك إلا في بضعة عشر
موضعاً ستة عشر أو سبعة عشر^(٤).

(١) (التوقف محتمل لأن يكونا احتمالين ولأن يكونا مذهبين. وذهب قوم إلى أن) ساقط
من (ت).

(٢) قال القاضي أبو بكر في التلخيص لإمام الحرمين: ٤١٨/٣: «والوجه عند أنه قال في
مثل هذا الموضع بالتخيير».

(٣) أبو حامد المروزي: هو أحمد بن بشر بن عامر العامري، صدر من صدور الفقه كبير،
وبحر من بحور العلم غزير وهو من أصحاب أبي إسحاق وعنه أخذ فقهاء البصرة،
وشرح مختصر المزني وصنف في الأصول، ومن أخصائه وتلاميذه: أبو حيان
التوحيدى، مات رحمه الله سنة ٣٦٢هـ.

ينظر ترجمته في: طبقات الشيرازي: ص ٩٤، وطبقات ابن هداية الله: ص ٢٧،
وطبقات السبكي: ١٢/٣.

(٤) قال أبو إسحاق الشيرازي في شرح اللمع: ١٠٧٩/٢ «..فهذا النوع ذكره القاضي
أبو حامد المروزي: أنه ليس للشافعي إلا بضعة عشر موضعاً، ستة عشر أو سبعة عشر».

وقد وقع في الحصول بدل القاضي أبي حامد المروزي الشيخ أبو حامد الإسفراييني وكأنه اشتبه أبو حامد بأبي حامد، ووقع فيه الجزم بأن المواضع سبعة عشر^(١)، وهو وَهْمٌ، والذي نقله الشيخ أبو إسحاق ما ذكرناه.

وقال القاضي أبو بكر في مختصر التقريب قال المحققون إن ذلك لا يبلغ عشراً^(٢).

الحالة الثانية: أن يكون نقل القولين عن المجتهد في موضعين بأن ينص في كتاب أو في وقت على إباحة شيء وفي آخر على تحريمه فهو قسمان: أحدهما: أن يعلم المتأخر منهما، فهو مذهبه ويكون الأول مرجوعاً عنه.

وذهب بعض الأصحاب إلى أنه لا بد وأن ينصّ على الرجوع، فلو لم ينص في الجديد [غ/٢٣٥] على الرجوع عن القديم لم يكن رجوعاً. حكاه الشيخ أبو إسحاق^(٣).

(١) ينظر: الحصول للرازي: ج ٢/ق ٥٢٦.

(٢) ونص القاضي في التلخيص لإمام الحرمين: ٤١٨/٣ «حتى قال المحققون: إن هذا الفن لا يكاد يبلغ عشراً».

(٣) قال أبو إسحاق الشيرازي في شرح اللمع: ١٠٧٩/٢: «ومنها أن يذكر الشافعي قولاً في القديم وينص عليه ثم يذكر في الحديث قولاً يخالفه، ولا ينص على الرجوع، فهذا قد اختلف أصحابنا فيه: فمنهم من قال: الثاني يعتبر رجوعاً عن الأول ومذهبه هو الثاني، ومنهم من قال: لا يكون ذلك رجوعاً إلا أن ينصّ على الرجوع. والأول هو الصحيح».

والثاني: أن يجهل الحال فيحكى عنه القولان من غير الحكم على أحدهما بالترجيح^(١).

قال: (وأقوال الشافعي رحمه الله كذلك وهي دليل على علو شأنه في العلم والدين)

وقد وقع الحالان [ص ٢٩٩/أ] المتقدمان للإمام المطلبي قدوتنا أبي عبدالله الشافعي ابن عم المصطفى رحمه الله، وذلك من الأدلة الواضحة على علو شأنه في العلم والدين في الحالتين.

أما الدليل على العلم في الأولى؛ فإنه كلما زاد المجتهد [ت ١٢٠/٢] علماً وتديقاً، وكان نظره أتم تنقيحاً وتحقيقاً ووقوفه^(٢) على الأدلة المزدحمة مستقيماً، وإدراك وجه الازدحام فيها وكيفية الانفصال عنها عظيماً، تكاثرت الإشكالات الموجبة للتوقف لديه وتزاحمت العضلات بين يديه^(٣).

وأما في الدين؛ فلم يكن ممن إذا ظهر له وجه الرجحان صمّ على مقالته الأولى، ولا قام بنصرتها وشال^(٤).....

(١) ينظر هذه التفاصيل في قولي المجتهد: الحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٢٩، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٢/٢٩٩، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤/٤٤٧، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٨/٣٦٣٤-٣٦٣٥.

(٢) في (ت): ووقعه.

(٣) ينظر: الحصول ٢/ج/ق ٢/٥٢٧.

(٤) شال: شال الميزان يشول إذا خفت إحدى كفتيه فارتفعت، وشالت نعماتهم =

...بضبعها^(١) حتى ينادي أولى لك فأولى^(٢)، بل صرّح ببطلان تلك واعتترف بالخطأ فيها وقصور النظر^(٣).

وأما الحالة الثانية: وهي تنصيبه على القولين في موضعين فدلّيل^(٤) على علمه أيضاً؛ لأنّه مبني على اشتغاله طوال عمره القصير بالنظر، والمباحث واشتماله على التدقيق في الوقائع والحوادث، وعلى دينه لإظهاره الشيء إذا لاح له، غير مبال بما صدر منه أولاً، ولا واقف عند كلام عبّي ينسبه إلى التناقض في المقال، ولا مرجوح لمذهبه وإن [ص ٢٩٣/ب] كان ذا القدرة العظمى على ما يرومه، واليد الطولى فيما يحاوله، وقد عاب القولين على الشافعي من لا خلاق له، وأتى بزخرف من القول زكاه وثمقه، والله لا سواه ولا عدله، وذلك لنقصان وقصور، وحسد كامن في الصدور. وقال في العلماء قولاً كبيراً، وفاه باللسنة حداد ستصلى سعيراً، وأضمر في نفسه من الذابن عن ملّة سيّد المرسلين عقيدة لا يغسل السيف عارها، ولا يوارى الليل غوارها، ونحن لا نخفل بكلمه ولا نقول بكلامه

= طاشوا خروفاً فهربوا، وشال يده رفعها يسأل بها. المصباح المنير: ص ٣٢٨ «شول»، والقاموس المحيط: ص ١٣٢٠ «شول».

(١) الضبع: والضَّبْعُ العضد والجمع أضباع كلّها وأوسطها مثل فرخ وأفراخ، والاضطباع والتأبط والتوشح سواء. المصباح المنير: ص ٣٥٨ «ضبع».

(٢) من العبارات الأدبية التي يستعملها أحياناً حين يستطرد في الكلام. ومعناها: أنه لا يأخذ بأي مسألة تعن له ولا يرفع لها عضديها - وهو معنى مجازي - إلا بعد التأكد منها.

(٣) ينظر: المحصول ٢ ج/ق ٥٩٧.

(٤) في (ت): فدلّيلين. وهو خطأ.

ولا نرى أن يشتمل مثلُ هذا الشرح على مثل ذلك الهذيان الذي هو خيال طرق ذا الخيال في منامه^(١) ونكتفي بما صنفه أصحابنا [غ/٤٣٦] قديماً وحديثاً في نصرة القولين ونحيل الفطن على ذهنه والبليد على الوقوف عليها ولكننا نورد أسئلة قد تختلج في الصدور وتعتور بني الزمان فيجد بها العبي نفثة مصدور^(٢) فيقول: قد علمت صفة القولين وكيفية وقوعهما، فإن قلت: التردد في القولين منبئ عن نقصان النظر عن إدراك الأرجح.

قلت: معاذ الله بل يخبر عن كمال^(٣) ذلك؛ لأن قوة النظر كلما زادت توالى [ص/٩٩٣] عليها التشكيكات^(٤) كما عرفت.

فإن قلت: من سبق الشافعي إلى ذلك من المجتهدين، وقد كان قبله أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وهو أفضل من طلعت عليه الشمس بعد النبين^(٥).

قلت: الفاروق الذي أعزّ الله به الإسلام بدعوة النبي ﷺ حيث نصّ في الشورى على ستة^(٦) وحصر الخلافة فيهم تنبيهاً على أن الاستحقاق

(١) (ولا نرى أن يشتمل مثلُ هذا الشرح على..... هو خيال طرق ذا الخيال في منامه) ساقط من (غ)، (ت).

(٢) النفث: نَفَثَ مِنْ فِيهِ نَفْثًا، من باب ضرب، رمى به، ونفث إذا برق ولا ريق معه، ونفث في العُقْدَةِ عند الرقى وهو البصاق اليسير، والفاعل نافث ونفّاث مبالغة، ونفث الله الشيء في القلب ألقاه. المصباح المنير: ص ٦١٥-٦١٦ «نفث». والمصدور: من يشكو صدره. المصباح المنير: ص ٣٣٥ «صدر».

(٣) في (ص): حال.

(٤) في (ت): التشكيلات.

(٥) ينظر: المحصول ٢ ج/ق/٥٩٧، والبرهان: ١١٤٧/٢.

(٦) وهم: عثمان بن عفان، وعلى بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن =

منحصر فيهم وأنّ غيرهم ليس أهلاً لذلك، ولم يعترض أحد عليه بل اتبعوا رأيه واقتفوا أثره.

فإن قلت: فما فائدة ذكر القولين؟.

قلت التنبيه: على أنّ الحق لا يعدوهما، وقصر نظر المذهب له على التدقيق فيهما، وعدم الالتفات إلى غيرهما.

فإن قلت: من جملة أقواله، أن يذكر قولين مع الإشارة إلى ترجيح أحدهما، وأيُّ فائدة من التنبيه على الراجع في ذكر المرجوح؟.

قلت: ليعلم طرق الاجتهاد والاستنباط والتمييز بين الصحيح والفساد، ومحافة أن يؤدي اجتهاد غيره من متابعتة إليه ولا ينتبه لفساده^(١) فيتخذ مذهباً.

وقد عدّ الأصحاب لأبي حنيفة رحمته الله أمثال ذلك، وطالما قال القياس كذا، لكنني تركته [ص ٢٩٤/ب] استحساناً، وليس لأحد أن يعيب عليه ذلك، ولا أن يقول ما فائدة ذكر ك القياس مع عدم اعتمادك إيّاه؟.

فإن قلت: أي معنى في إطلاق القولين في وقت واحد من غير ترجيح؟.

قلت: هذا هو الذي لم يوجد منه [ت ١٩١/ب] سوى النزر اليسير.

= العوام، وعبدالرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص رحمهم الله أجمعين. ينظر: طبقات

ابن سعد: ٣/٣٣٨، والبداية والنهاية: ٤/١٨٢، وتاريخ الخلفاء للسيوطي: ص ١٣٤.

(١) (ومحافة أن يؤدي اجتهاد غيره من متابعتة إليه ولا ينتبه لفساده) ساقط من (غ).

وقد قلنا: إنّه فيه متوقف، وأنّه دليل على غزارة العلم، والمنتهى في الديانة، وفيه من الفوائد التنبيه على المآخذ، وانحصار جهتها في دينك القولين [غ/٢/٤٣٧]، ولذلك جعل عمر رضي الله عنه الأمر شورى في ستة، ولم ينص على واحد بعينه، وكان قصده أنّ الخلافة لا تعدوهم، ولو لم يفاجئه هاذم اللذات^(١)، لميز الأصحّ عن غيره.

فإن قلت: فلا معنى لقولكم في هذا القسم للشافعي في هذه المسألة قولان؛ إذ ليس له^(٢) على ما زعتم في مثل هذه المسائل قول واحد، ولا قولان، بل هو متوقف غير حاكم بشيء.

قلت: قال إمام الحرمين في التلخيص: هكذا القول ولا نتحاشى منه وإنما وجه الإضافة إلى الشافعي ذكره لهما واستقصاؤه وجوه الأشباه فيهما^(٣).

وقد كان الشافعي رضوان الله عليه حديث السنّ، لم تتسع مهلته كثيراً لآلام لم تطل راحته ولا يشغله [ص/٢/٢٩٤] ذلك عما هو فيه من حيطة الدّين والنظر المتين والانجماع على طرائق المتقين^(٤).

(١) ومفرق الجماعات كناية عن الموت. وهزم من باب ضرب، هذمت الشيء أهزمه أي قطعته بسرعة ومن أكثروا هاذم اللذات. المصباح المنير: ص ٦٣٦ «هزم»..

(٢) (له) ليس في (غ).

(٣) ينظر: التلخيص للجويني: ٤٢١/٣، وينظر: تشنيف المسامع للزركشي: ٤٨٢/٣، والبحر المحيط له: ١٢٠/٦.

(٤) في (ت): اليقين.

وقد سئل بعضهم ما السبب في قصر عمر الشافعي؟ فقال: حتى لا يزالون مختلفين، ولو طال عمره لرفع الخلاف، ولسنا نمنع القول فيما لا يحصره مختصر^(١) ولا مطول من مناقب هذا^(٢) الخير ولكن القلم استطرد ووجد للمقال مجالاً.

فقال: ونختم الفصل بما هو من توابع أبواب الترجيح وأمور المقلدين فنقول: إن قصر نظر بعض المصنفين^(٣) عن فهم مراتب المجتهدين فلا عليه لو اقتدى بقوله رحمه الله: «الأئمة من قريش»^(٤) وقوله رحمه الله: «قدموا قريشاً ولا تقدموها»^(٥) ولم يكن أحد من أصحاب المذاهب معترباً إلى صليبة قريش بالمسلك الواضح إلا الشافعي ولا خلاف في اختصاصه بذلك وأنه المقصود بقوله رحمه الله: «عالم قريش يملأ طباق الأرض علماً»^(٦)؛ لأنه الذي طبق الأرض وتخلق بالطيب وردّ ليلها المسود وجبين نهارها المبيض وصار اسمه في مشارقها ومغاربها، وعلا على أنجم السماء طوالعها وغواربها.

(١) في (غ): منحصر.

(٢) (هذا) ليس في (ت).

(٣) في (غ): المنصفين.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) أخرجه الشافعي في مسنده: ص ٢٦٨، وأحمد في فضائل الصحابة: ٢/٦٢٢ رقم

(١٠٦٦)، والبيهقي في السنن الكبرى: ١٢١/٣، رقم (٥٠٨٠).

(٦) أخرجه الشافعي في المسند حديث رقم: (٦٩١)، والبيهقي: ١٧٤/٣ في كتاب

الصلاة، باب من قال يؤمهم ذو نسب (٧٤١). رقم (٥٢٩٧). قال ابن حجر في

تخليص الحبير: ٥٣٧/٢ الحديث رقم (٥٧٩) «وقد جمعت طرقه في جزء كبير».

وقد فاه إمام الحرمين منادياً بما لوح به جماعة [ص ٢٩٥/ب] من الأصحاب من وجوب تقليد الشافعي فقال في كتابه الترجيح بين المذهبين أنه يدّعي أنه يجب على كافة المسلمين وعامة المؤمنين شرقاً وغرباً بعداً وقرباً انتحال [غ ٤٣٨/٢] مذهب الشافعي بحيث لا يبغيون عنه^(١) حِوْلاً ولا يريدون به بَدْلاً.

والذي نقوله: نحن إن كتابنا هذا شارح لمختصر أصولي^(٢) لا نرى أن نخرج عنه إلى ما لا يتعلق به من الترجيح بين المذاهب، ولكن الذي نفوه به هنا أنه يتعين على المقلد النظر بعين التعظيم إلى قدوته والإيماء بطرف التقديم نحو إمامه ونحن نراعي ذلك في حق إمامنا رضوان الله عليه ونقول بجمع الكلام فيما نحاوله أمور ثلاثة:

أولها: أن السابق وإن كان له حقّ الوضع والتأسيس فللمتأخر الناقد حقّ التهذيب والتكميل، وكلّ موضوع على الافتتاح فقد يتطرق إلى مبادئه بعد التسييح ثم يندرج الناقد إلى التهذيب والتكميل^(٣) فيكون المتأخر أحق أن يتبع وهذا واضح في الحرف والصناعات فضلاً عن العلوم ومسالك الظنون.

فإن قلت: فيلزمكم على هذا أن توجبوا الاقتداء بمن بعد

(١) (عنه) ليس في (ص).

(٢) يكفي هذا دليلاً على نسبة شرح هذا المختصر الأصولي إليه.

(٣) (وكلّ موضوع على الافتتاح فقد يتطرق.....الناقد إلى التهذيب والتكميل) ساقط من (ت).

[ص ٢٩٥/أ] الشافعي من الأئمة.

قلت: إن ثبت لأحد بعده رتبة الاجتهاد والتنحل وترتيب ما لم ينظم والاطلاع على مقاصد الشريعة والخوض في بحارها فيلزم ذلك.

ولكننا لسنا نرى أحداً من الأئمة بعده بلغ هذا الحل، كذا أجاب إمام الحرمين، وتغالي غيره وقال: لم يبلغ أحد بعد الشافعي منصب الاجتهاد المطلق فضلاً عن الوصول [ت ١٢١/أ] إلى ما وصل إليه الشافعي.

وثانيها: أن المذاهب تمتحن بأصولها لأن الفروع تستند إليها وتستقيم بتقومها وتعوج باعوجاجها ولا يخفى على الشاذي في العلم^(١) رجحان نظر الشافعي في الأصول التي هي أهم ما^(٢) ينبغي للمجتهد وأنه أول من أبدع ترتيبها ومهد قوانينها وألف فيها رسالته ولم لا يكون ذلك؟ وأعظم ما يستمد منه أصول الفقه اللغة، والشافعي كان من صميم العرب العرباء ممن تفقأت عنه بيضة بني مضر^(٣) وأصول الشريعة الكتاب والسنة والإجماع ثم الأقيسة بالأمارات المنصوبة علامات على الأحكام^(٤).

ولهذه الأصول مراتب [غ ٤٣٩/٢] ودرجات، فأما الكتاب فهو عربي مبين والشافعي إذا أنصف الناظر [ص ٢٩٦/ب] عرف أنه المميز

(١) في (ص): الظلم. وهو خطأ

(٢) (ما) ليس في (ت).

(٣) قال ابن حاتم الرازي في آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٣٧ «كان الشافعي عربي النفس عربي اللسان»

(٤) في (ص): الإجماع.

عن غيره فيما يحاوله منه؛ لأنه القرشي البليغ ذو اللغة التي يحتاج بها،
الواصل إلى الذروة في معرفة الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول ومعرفة
الروايات.

وأما الحديث فلا والله لا ينكر منصف مقامه في الأخبار وإلقاءه
الأحاديث من حفظه ولذلك ربما قال أخبرني الثقة ومن لا يحضرني اسمه
الآن أن ذلك من آيات حفظه وشدة ضبطه وتحريه لا كما زعمه غبي في
غمرة ساهي وفي غباوته متناهي^(١) حتى قال أبو زرعة: ما عند الشافعي
حديث غلط فيه^(٢). وقال أبو داود: ما أعلم للشافعي حديثاً خطأ^{(٣)(٤)}.

وهو في معرفة الرجال وغير ذلك من فنون الحديث الواصل إلى
النهاية ينزل الأحاديث منازلها ويقبل كل ما صح منها ويجعله مذهبه لا
يفرق بين كوفي ومدني.

ولذلك قال لأحمد: أنتم أعلم بالحديث منا فقل لي: كوفيه وبصريه،
يعني أنكم يا أهل العراق أعلم منا معشر الحجازيين بأحاديث الكوفة
والبصرة، من حيث إنكم أهل تلك البلاد فقل لي: كوفيه وبصريه^(٥) حتى
أنظره، فإن كان صحيحاً عملت به^(٦).

(١) (لا كما زعمه غبي في غمرته ساهي وفي غبارته متناهي) ساقط من (ت)، (غ).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٤٧/١٠.

(٣) (حتى قال أبو زرعة ما عند الشافعي..... وقال أبو داود ما أعلم للشافعي حديثاً
خطأ) ساقط من (ت).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٤٨/١٠.

(٥) (من حيث أنكم أهل تلك البلاد فقل لي: كوفيه وبصريه) ساقط من (ص).

(٦) ينظر: أدب الشافعي ومناقبه للرازي: ص ٩٤-٩٥.

ولا يظنن به ظان الاختصار على أحاديث المدينة والحجاز من حيث
 إني من أصحاب مالك، وأتى بصيغة^(١) الجمع في المخاطب، والمخاطب
 [ص ٢٩٦/أ] بقوله: أنتم ومنا ولم يرد الشافعي أن ابن حنبل أعلم منه
 بالحديث كما ظن بعض الأغبياء حاشا لله، وإنما أراد ما ذكرناه، والملك
 العظيم إذا أتاه رسول من أخيه الملك من بلدة أخرى يقول له: أنتم أعلم
 بأخبار أخي منا.

وأما الإجماع فيتلقي من معرفة الآثار وما يصح نقله من الوفاق
 والخلاف وهو المنتهي في ذلك.

هذا بيان الأصول وأما تنزيلها منازلها فهو شوف^(٢) الشافعي فإنه
 قدم كتاب [غ ٤٤٠/٢] الله ثم سنة نبيه ﷺ مع نهاية التأدب والوقوف
 عند ما ينبغي الوقوف^(٣) عنده للناظر في الشريعة، فإذا لم يجدها تأسى
 بأصحاب رسول الله ﷺ في التعلق^(٤) بالرأي الناشئ من قواعد الشريعة
 المنضبطة بأصولها ولم ير التعلق بكل وجه في الاستصواب ولا الاستحسان
 بما يهواه [ص ٢٩٧/ب]، ثم رأى قواعد الشريعة منقسمة إلى ما يعقل
 وما لا يعقل فانسحب على الاتباع فيما لا يعقل معناه. وقد يقيس إذ
 لاحت الأشباه وأما ما يعقل معناه فمغراه فيه المعنى المختل المناسب وهو

(١) في (ت): بصفة.

(٢) شوف في (ت): شرف.

(٣) الوقوف في (ص): الشرف.

(٤) التعلق في (ص): التعليق، وغير واضحة في (غ).

في كل ذلك يلتفت إلى قواعد الشرع لا^(١) يبغي بها بدلا ويقول: إذا صح الحديث فهو مذهبي^(٢).

وثالثها: أن المذاهب كما يمتحن بأصولها يستخير بفروعها [ت ١٩٩/٢ ب]، ولينظر المنصف^(٣) في كتب الخلافات المنتشرة في الآفاق فإن كان مع اتصافه أهلاً للنظر، فليعرضها على الشريعة من كتاب وسنة وإجماع وقياس، وليحكم بما أراه الله وإن لم يكن أهلاً للنظر فلا كلام له معنا وبالله التوفيق.

وآخر ما نذكره دليلاً لم نر من سبقنا باستنباطه يدل على ما نحاوله وهو حديث: «يبعث الله على رأس كل مائة من يجد لها أمر دينها»^(٤).

(١) لا في (ص): ثم لا.

(٢) ينظر: آداب الشافعي ومناقبه أبي حاتم الرازي: ص ٣٢٥.

(٣) المنصف في (ص)، (غ): المنصف.

(٤) الحديث رواه الحاكم في المستدرک ٥٦٨/٤، في كتاب الفتن والملاحم (٥٠) رقم الحديث (٣٠١/٨٥٩٢-٣٠٢/٨٥٩٣). وأورد قصة قال: «فسمعت الوليد في مجلس أبي العباس بن شريح إذ قام إليه شيخ يمدحه، فسمعتة يقول: حدثنا أبو طاهر الخولاني، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني سعيد بن أبي أيوب، عن شرحبيل بن يزيد عن أبي علقمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: وذكر الحديث. فأبشر أيها القاضي فإن الله بعث على رأس المائة عمر بن العزيز، وبعث في المائة الثانية محمد ابن إدريس الشافعي، وأنت على رأس الثلاثمائة. أنشأ يقول:

اثنان قد مضيا وبورك فيهما	عمر الخليفة ثم خلف الأسود
الشافعي الأبطحي محمد	إرث النبوة وابن عم محمد
أبشر أبا العباس إنك ثالث	من بعدهم سقيا لتربة أحمد

واتفق الناس على أنّ المبعوث على رأس الأولى عمر بن عبد العزيز.
وعلى الثانية الشافعي، ويأبى الله أن يبعث مخطئاً في اجتهاده، أو
يختص ناقص المرتبة بهذه المزية، بل هذا صريح في أنّ ما يأتي به المبعوث
فهو دين الله الذي شرعه لعباده [ص ٢٩٧/٢].

ومن الغرائب الواقعة في هذا الأمر المؤيدة لما ذكرناه وما حاولناه
تأييداً لشرع ينشج به الصدر أنّ الله تعالى خصّ أصحاب الشافعي بهذه
الفضيلة^(١):

فكان على رأس الثلاثمائة ابن سريج وهو أكبر أصحابه.
وعلى رأس الأربعمئة الشيخ أبو حامد إمام العراقيين من أصحابه.
وعلى رأس الخمسمئة الغزالي القائم بالذب عن مذهبه والداعي إليه
بكل طريق.
وعلى السادسة الإمام فخر الدين الرازي أحد المقلدين له والمنتحلين
مذهبه والذابين عنه [غ ٤٤١/٢].

وعلى السابعة الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد الذي رجع إلى مذهبه

= قال فصاح القاضي أبو العباس رحمه الله تعالى بالكفاء، وقال: قد نعى إلى نفسي
هذا الشيخ.. «المستدرک: ٥٦٨/٤»، وينظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٢٠٠/١ -
٢٠٦، فقد نظم السبكي كل من جاء على رأس كل مائة وذكر القصة بكاملها.

(١) ينظر: الطبقات الشافعية للسبكي: ٢٠٠/١ - ٢٠٦، فقد ذكر فيها من جاء على رأس
كل سنة والخلاف فيهم

وانتقله وتولى القضاء له، وحكم به بعد أن كان في أول نشأته
مالكياً^(١).

(١) بل كان إمام المذهبين.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
السنة الفروسي

الباب الثاني الأحكام الكلية للتراجيح

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قال: (الباب الثاني: في الأحكام الكلية للترجيح.

الترجيح: تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى ليعمل بها كما رجحت الصحابة خبر عائشة على قوله ﷺ: «إنما الماء من الماء»).

الأحكام الكلية للترجيح^(١) هي الأمور العامة لأنواعها التي لا تخص فرداً منها.

والباب مشتمل على مقدمة معرفة لماهية الترجيح وأربع مسائل.

وقد عرّف الترجيح بأنه: تقوية إحدى الأمارتين على [ص ٩٨/٢ ب] الأخرى ليعمل بها أي بالأمانة التي قويت، وهو مأخوذ من الإمام إلا أن الإمام أبدل الأمارتين بالطريقين^(٢).

(١) الترجيح في اللغة: التميل والتغليب، مأخوذ من قولهم: رجح الميزان إذا مال. (المصباح المنير: ص ٢١٩ مادة «رجح».

وفي الاصطلاح: اختلف الأصوليون في تعريفه:

فعرفه بعضهم كالأمدي بما يفيد معنى الرجحان وهو وصف قائم بالدليل. ينظر: الإحكام للآمدي: ٣٢٠/٤.

وعرفه بعضهم كالرازي بما يفيد أنه فعل المجتهد. ينظر: الحصول: ج ٩/٢ ق ٥٢٩/٢. وتبعه البيضاوي والظاهر أن تعريف الرازي ومن وافقه أرجح؛ لأنّ الترجيح على القول الصحيح فعل من أفعال المجتهد. وأما الرجحان فهو صفة قائمة بالدليل.

وينظر المسألة في: مختصر ابن الحاجب وشرحه للعضد: ٣٠٩/٢، وشرح الكوكب المنير: ٦١٦/٤، وفواتح الرحموت: ٩٠٤/٢، وجمع الجوامع مع حاشية البناني: ٣٦١/٢، وتشنيف المسامع للزركشي: ٤٨٥/٣.

(٢) ينظر: الحصول للرازي: ج ٩/٢ ق ٥٢٩/٢. قال محقق الحصول: «يريد بالطريق ما =

وما فعله المصنف أصرح بالمقصود، إذ يمتنع الترجيح في غير
الأمارتين، والإمام قال ليعلم الأقوى فيعمل به^(١). وحذف المصنف لفظة
العلم وهو حسن^(٢) إذ يكتفى في الترجيح بالظن^(٣).

ولقائل أن يقول: جعلتم الترجيح عبارة عن التقوية التي هي مستندة
إلى الشارع أو المجتهد حقيقة، أو إلى ما به الترجيح مجازاً، وهو غير ملائم
له^(٤) بحسب الاصطلاح. وهو في الاصطلاح عبارة عن نفس ما به
الترجيح، فلا يجوز أن يجعل عبارة عن التقوية ذكره الهندي^(٥).

وقد اتفق الأكثرون على جواز التمسك بالترجيح^(٦).

وأنكره بعضهم^(٧)، وقال: عند التعارض يلزم التخيير أو الوقف ولا

= هو أعم من أن يكون دليلاً أو أمانة». ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٩/٥٢٩

وينظر: المحصول للرازي: ج ١/ق ٩٤/١.

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٩/٥٢٩.

(٢) هذا من المواضع التي صرح فيها باختياره.

(٣) في (ص): يكتفى في الظن بالترجيح.

(٤) (له) ليس في (ص).

(٥) ينظر: نهاية الوصول لصفي الهندي: ٣٦٤٧/٨-٣٦٤٨.

(٦) وهو القول الراجح، ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٩/٥٢٩، وشرح تنقيح

الفصول: ص ٤٦، جمع الجوامع مع البنائي: ٣٦١/٢، ونهاية السؤل مع حاشية

المطيعي: ٤٤٦/٤، وتشنيف المسامع للزركشي: ٤٨٦/٣.

(٧) قال السبكي في جمع الجوامع. قال: «وقال القاضي: إلا ما رجح ظناً. إذ لا ترجيح

بظن عنده» والمقصود بالقاضي أبو بكر الباقلاني. ينظر تشنيف المسامع للزركشي:

٤٨٦/٣.

يرجح أحد الظنين وإن تفاوتتا وهو قول مردود.

قال إمام الحرمين في البرهان: وقد حكاه القاضي عن البصري وهو الملقب بجعل^(١)، قال: ولم أر ذلك في شيء من مصنفاته مع بحثي عنها^(٢).

واستدل المصنف على وجوب تقديم الراجح بإجماع الصحابة رضي الله عنهم وذلك في وقائع كثيرة.

منها: أنهم قدّموا خبر عائشة رضي الله عنها [ص ٢٩٨/٢] في التقاء الختانين حيث قالت: «فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا»^(٣) على خبر أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إنما الماء من الماء» أخرجه مسلم^(٤) [غ ٤٤٢/٢] وتقدم في كتاب السنة حديث عائشة^(٥)

(١) هو الحسين بن علي بن إبراهيم البصري الحنفي وكان رأس المعتزلة، مولده في البصرة سنة ٢٨٨ ووفاته ببغداد سنة ٣٦٩ هـ، من مصنفاته الإيمان والإقرار والمعرفة. ينظر ترجمته في: المنتظم: ١٠١/٧، وشذرات الذهب: ٦٨/٣.

(٢) ينظر: البرهان: ١١٤٢/٢.

(٣) ولفظه عن عائشة رضي الله عنها: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل، فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا» الحديث أخرجه الشافعي في الأم: ٣٦/١-٣٧، كتاب الطهارة، باب ما يوجب الغسل. وأحمد في المسند: ١٦١/٦، والترمذي في السنن: ١٨٠/١-١٨٢، كتاب الطهارة (١) باب إذا التقى الختانان وجب الغسل (٨٠)، الحديث رقم (١٠٨، ١٠٩) وقال حديث عائشة حديث حسن صحيح. وابن ماجه في السنن: ١٩٩/١، كتاب الطهارة (١) باب في وجوب الغسل إذا التقى الختانان (١١١) الحديث رقم (٦٠٨)، وينظر التلخيص الحبير: ٢٠١/١-٢٠٢.

(٤) في الصحيح: ٢٦٩/١، في كتاب الحيض (٣)، باب إنما الماء من الماء (٢١) الحديث رقم (٣٤٣/٨٠) و(٣٤٣/٨١).

(٥) ينظر ص: ١٧٧٥.

[ت ١٩٢/٢] وأنَّ الترمذي قال حسن صحيح^(١)، والوقائع في هذا كثيرة وعليه درج السابقون^(٢) قبل اختلاف الآراء.

وقد تعلق الخصم على نفي ترجيح بالبينات في الحكومات^(٣)، فإنه لا ترجح بيّنة على بيّنة بعد استقلال كلّ واحدة لو انفردت وهو مردود، فإنَّ مالكا رحمه الله يرى ترجيح البيّنة على البيّنة^(٤). ومن لا يرى ذلك يقول: البيّنة مستندة إلى توقيفات تعبدية، ولذلك لا تقبل بغير لفظ الشهادة، حتى لو أتى العدد الكثير بلفظ الأخبار لم يقبل، ولو شهد ألف

(١) في السنن: ١٨٠/١-١٨٢، كتاب الطهارة (١) باب إذا التقى المختانان وجب الغسل (٨٠)، الحديث رقم (١٠٨، ١٠٩) وقال: حديث عائشة حديث حسن صحيح.

(٢) في (غ)، (ت): السالفون.

(٣) الحكومة: بضم الحاء: القضية المحكوم فيها. ينظر: المطلع على المقنع: ص ٣٩٨، وعرفها بعض المالكية بقوله: «الاجتهاد والفكر فيما يستحقه المجني عليه من الجاني» ينظر: بلغة السالك لأقرب المسالك: ٣٠٧/٢، وبين صاحب المغني المحتاج من الشافعية سبب تسميتها: ٧٧/٤ فقال: «وسميت حكومة لاستقرارها بحكم الحاكم حتى ولو اجتهد غيره في ذلك» وتجب الحكومة في الجنابات ما دون النفس، مما لا قصاص فيه وليس له أرش مقدر، كما تجب في لسان الأخرس واليد الشلاء، وفي سن الصغير إذا عادت أكبر مما كانت عليه وغير ذلك. ينظر ذلك مفصلا في كتب الفروع.

(٤) قال القاضي عبدالوهاب في المعونة ١٥٦٨/٣: «إن من أقام البيّنة منهما [المدعي والمدعى عليه] حكم له به لقوله ﷺ: «البيّنة على من ادعى» وقوله: «شاهدك أو يمينك» ولأنه قد أتى بالسبب الدال على صدقه فيما ادعاه فوجب الحكم به له، وإنما قلنا إن الآخر إذا أتى بيّنة نظر إلى أعدلهما فرجحت على الأخرى خلافا لأبي حنيفة والشافعي في قولهما إن الزيادة في العدالة لا يقع بها ترجيح.

امرأة وعبد على باقة بقل لردوا^(١).

قال: (مسألة لا ترجيح في القطعيات إذ لا تعارض بينها وإلا ارتفع النقيضان أو اجتماعا).

قدمنا أن الترجيح مختص بالدلائل الظنية، ولا جريان له في الدلائل اليقينية عقلية كانت أو نقلية.

والحجة على ذلك أن الترجيح فرع وقوع التعارض وهو غير متصور فيها؛ [ص ٢٩٩/٢ب] لأنه لو وقع لزم اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما، وذلك لأن الدليل القطعي ما يفيد العلم^(٢) اليقيني، فلو تعارض قطعيان لم يمكن إثبات مقتضى أحدهما دون الآخر للزوم^(٣) التحكم، فإن الرأي السديد، والقول الذي عليه المحققون أن العلوم^(٤) لا تتفاوت، وليس بعضها أقوى وأغلب من بعض، وإن كان بعضها أجلى وأقرب حصولاً، وأشد استغناء عن التأمل، بل بعضها لا يحتاج فيه إلى تأمل كالبدهييات^(٥)، لكنه بعد حصول تحقق يقيني لا تفاوت في كونه محققاً،

(١) ينظر: العزيز شرح الوجيز للرافعي: ٢٣١/١٣-٢٣١.

(٢) (النقيضين أو ارتفاعهما وذلك لأن الدليل القطعي ما يفيد العلم) ساقط من (غ).

(٣) في (غ)، (ت): للزم التحكم.

(٤) في (ص): العلم.

(٥) البدهي: هو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب سواء احتاج إلى شيء آخر من حدس أو تجربة أو غير ذلك، أو لم يحتاج فيرادف الضروري، وقد يراد به ما لا يحتاج بعد توجه العقل إلى شيء أصلاً، فيكون أخص من الضروري كتصور الحرارة والبرودة، وكالتصديق بأن النفي والإثبات لا يجتمعان.

ينظر: التعريفات للجرجاني: ص ٤٣-٤٤.

فلا ترجيح لعلم على علم، فتعين إمّا رفع مقتضاهما، أو إثباته وهو جمع بين النقيضين أو رفع لهما.

ولقائل أن يقول: هذا دليل على منع التعارض بين القاطعين في نفس الأمر أو على منع التعارض بين القاطعين^(١) في الأذهان.

إن كان على الأول فهو منقذ ولكن لا كلام فيه، وأنى يتصور جريان الترجيح في المتعادلين في نفس الأمر، ولو جرى لم يكن المتعادلان متعادلين هذا خلف.

وإن كان على الثاني فممنوع؛ لأنّه قد يتعارض عند المجتهد شيان يعتقد أنهما دليلان يقينيان ويعجز عن القدح في أحدهما [غ/٢/٤٤٣]، وإن كان يعلم بطلان أحدهما في نفس الأمر.

وإذا كان الأمر^(٢) كذلك [ص/٢/٢٩٩] فنحن نقول: يجوز تطرق الترجيح إليها بناءً على هذا التعارض بالنظر في أحوال المقدمات وأحوال التركيب ويرجح بقلة المقدمات والتراكيب وهذا طريق يقبله العقل ولا يدفعه ما ذكرتم^(٣).

قال: (مسألة إذا تعارض دليلان فالعمل بهما من وجه أولى بأن

(١) (في نفس الأمر أو على منع التعارض بين القاطعين) ساقط من (ص).

(٢) (الأمر) ليس في (ص).

(٣) ينظر هذه الاعتراضات والإجابة عنها في نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٥٤/٨ -

يتبعض الحكم فيثبت البعض أو يتعدد فيثبت بعضها أو يعم فيوزع كقوله ﷺ: «ألا أخبركم بخير الشهود فقليل: نعم فقال: أن يشهد الرجل قبل أن يستشهد»، وقوله: «ثم يفسو الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يستشهد» فيحمل الأول على حق الله تعالى والثاني على حقنا).
 إنما يترجح^(١) أحد الدليلين على الآخر إذا لم يمكن العمل بكل واحد منهما، فإن أمكن ولو من وجه دون وجه، فلا يصار إلى الترجيح بل يصار إلى ذلك، لأنه أولى من العمل بأحدهما دون الآخر، إذ فيه إعمال الدليلين والإعمال أولى من الإهمال، ثم العمل بكل واحد منهما يكون على ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يتبعض حكم كل واحد من الدليلين بأن يكون قابلاً للتبعيض فيتبعض بأن يثبت بعضه دون بعض، وعبر الإمام عن هذا [ص ٣٠٠/ب] النوع بالاشتراك والتوزيع.

ومن أمثلته: دار بين اثنين تداعياها وهي في يدهما فإنها تقسم بينهما نصفين؛ لأن ثبوت الملك قابل للتبعيض [ت ٩٣/ب] فيتبعض^(٢).
 ومنها إذا تعارضت البيتان في الملك على قول القسمة^(٣).

الثاني: أن يتعدد حكم كل واحد من الدليلين، أي يقتضي كل

(١) في (ص): يرجح.

(٢) (فيتبعض) ساقطة من (ت).

(٣) ينظر: نهاية الوصول لصفي الهندي: ٣٦٦٣/٨، وينظر: الحصول للرازي:

ج ٩٠/٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤٥٠/٤.

واحد من الدليلين أحكاماً متعددة فيحمل كل واحد منهما على بعض تلك الأحكام^(١).

ومثاله: ما روي أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال: إني رأيت الهلال فقال: «أتشهد أن لا إله إلا الله؟» قال نعم قال: «أتشهد أن محمداً رسول الله؟» قال: نعم قال: «فأذن في الناس يا بلال فليصوموا غداً»^(٢).

فهذا الخبر يقتضي ثبوت رمضان بشهادة الواحد، ويترتب عليه وجوب الصوم، وحلول الدين المؤجل، ووقوع الطلاق والعتاق [غ/٢/٤٤٤] المعلقين به، وهو معارض للقياس، فإنه يقتضي عدم ثبوته بقول الواحد، كما في سائر الشهور ويترتب على عدم ثبوته عدم ترتب شيء مما ذكرناه، فيحمل الأول على وجوب الصوم، والقياس على عدم

(١) ينظر: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٦٣/٨.

(٢) أخرجه الدارمي في السنن: ٥/٢، كتاب الصوم، باب الشهادة على رؤية هلال رمضان، وأبو داود في السنن: ٧٥٤/٢، كتاب الصوم (٨) باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان (١٤)، الحديث رقم (٢٣٤٠)، والترمذي في السنن ٧٤/٣، كتاب الصوم (٦) باب ما جاء في الصوم بالشهادة (٧)، الحديث (٦٩١)، والنسائي في المحتبى من السنن ١٣١/٤-١٣٢، كتاب الصوم (٢٢)، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان (٨)، وابن ماجه في السنن: ٥٢٩/١، كتاب الصيام (٧) باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال (٦) الحديث رقم (١٦٥٢)، والحاكم في المستدرک: ٤٢٤/١، كتاب الصوم، باب قبول شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان. والبيهقي في السنن الكبرى: ٢١١/٤-٢١٢، كتاب الصيام، باب الشهادة على رؤية هلال رمضان. واللفظ لأبي داود.

حلول الأجل والطلاق والعتاق، وهذا قد صرح به القاضي الحسين
والبغوي، لكن قال الرافعي: لو قال قائل: هلا يثبت ذلك ضمناً كما سبق
[ص ٣٠٠/٢] نظيره لأحوج إلى الفرق^(١).

والذي سبق أنا إذا قلنا بالقول الصحيح، وصُمنا بقول الواحد، ولم
نر الهلال بعد ثلاثين أفطرنا على أحد الوجهين وإن كنّا لا نفطر بقول
واحد ابتداء ولا يثبت به هلال شوال على المذهب الصحيح؛ وذلك لأنّه
لا يجوز أن يثبت الشيء ضمناً بما لا يثبت به أصلاً ومقصوداً، ألا ترى أن
النسب والميراث لا يثبتان بشهادة النساء ويثبتان ضمناً للولادة إذا شهدن
عليها^(٢).

(١) كذا عزاه الرافعي لصاحب التهذيب حيث قال: «واعلم أن صاحب التهذيب [أي
البغوي] رحمه الله ذكر تفریعاً على الحكم بقبول قول الواحد أنا لا نوقع به العتق
والطلاق المعلقين بهلال رمضان، ولا نحكم بحلول الدين المؤجل به، ولو قال قائل:
هلا ثبت ذلك ضمناً كما سبق نظيره لأحوج إلى الفرق والله أعلم» العزيز شرح
الوجيز: ١٧٩/٣.

(٢) قال الرافعي في العزيز شرح الوجيز ١٧٦/٣: «وإذا صمنا بقول الواحد تفریعاً على
أصح القولين، ولم نر الهلال بعد ثلاثين فهل نفطر؟ فيه وجهان:
أحدهما: لا، لأننا لو أفطرنا لكنا مفطرين بقول واحد، والإفطار بقول واحد لا يجوز،
ألا ترى أنه لو شهد على هلال شوال ابتداء لم نفطر بقوله.

والثاني: يفطر، [وهو الوجه الذي اختاره السبكي في الشرح] لأن الشهر يتم بمضي
ثلاثين، وقد ثبت أوله بقول الواحد، ويجوز أن يثبت الشيء ضمناً بما يثبت به أصلاً
ومقصوداً، ألا ترى أن النسب والميراث لا يثبتان بشهادة النساء ويثبتان ضمناً للولادة
إذا شهدن عليها».

وفرق ابن الرفعة بأن النسب والميراث وكذا الإفطار عقيب الثلاثين لازم للمشهود فلا يتعقل ولادة منفكة عن النسب والميراث ولا صوم ثلاثين يوماً بوصف كونها رمضان منفكة عن الفطر بعدها^(١)، والدين والطلاق والعناق ليس يلزم استهلال الشهر ويعقل انفكاكه عنه. قال: وقد أشار إلى مثله ابن الصباغ.

الثالث: أن يكون كل واحد من الدليلين عاماً أي مثبتاً لحكم^(٢) في موارد متعددة فتوزع ويحمل كل واحد منهما على بعض أفرادها.

ومثاله ما روي عن زيد بن خالد الجهني^(٣) أن رسول الله ﷺ قال: «ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن [ص ٣٠١/٢] يسألها»^(٤). رواه مسلم وهذا لفظه، وهو معنى اللفظ الذي أورده المصنف وروى المصنف من قوله ﷺ: «ثم يفشو الكذب فيشهد الرجل قبل أن يستشهد»^(٥). وهذا اللفظ لا أعرفه ولكن في الصحيحين عن عمران بن

(١) عن النسب والميراث ولا صوم ثلاثين يوماً بوصف كونها رمضان منفكة عن الفطر بعدها) ساقطة من (ت).

(٢) في (غ): مثبتاً بحكم.

(٣) زيد بن خالد الجهني مدني صحابي مشهور شهد الحديبية، وكان معه لواء جهينة يوم الفتح، مات سنة ٧٨ هـ بالمدينة. ينظر ترجمته: في الإصابة: ٢٧/٣ رقم (٢٨٨٩)، وتقريب التهذيب: ص ٢٢٣ رقم (٢١٣٣).

(٤) أخرجه مسلم في الصحيح: ١٣٤٤/٣، كتاب الأقضية (٣٠)، باب بيان خير الشهود (٩) رقم (١٧١٩/١٩). أخرجه من رواية زيد بن خالد الجهني ﷺ.

(٥) أخرجه بهذا اللفظ الطحاوي في شرح معاني الآثار: ١٥٠/٤، والنسائي في السنن الكبرى: ٣٨٧/٥ رقم (٩٢١٩).

حصين^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم إن من بعدهم قوماً يشهدون ولا يستشهدون»^(٢) الحديث. فيحمل الأول على حقوق الله تعالى، والثاني [غ/٢٤٥] على حقوق العباد.

ومن أمثله أيضاً قوله ﷺ: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له»^(٣) مع ما روي أنه ﷺ كان يدخل على بعض أزواجه فيقول: «هل

(١) عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي، أبو نجيد، صحابي، أسلم عام خير كان صاحب راية خزاعة يوم الفتح توفي سنة ٥٢ وقيل ٥٣ بالبصرة. ينظر ترجمته في: الإصابة: ٢٦/٥-٢٧ رقم (٦٠٠٥)، وتقريب التهذيب: ص ٤٩٩ رقم (٥١٥٠).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في الصحيح: ٣/٧، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ (١) رقم (٣٦٥١)، وأخرجه مسلم في الصحيح: ١٩٦٣/٤، كتاب فضائل الصحابة (٤٤)، باب فضل الصحابة (٥٢) رقم (٢٥٣٣/١٢١). واللفظ

(٣) أخرجه أحمد في المسند: ٢٨٧/٦، والدارمي في السنن: ٦/٢-٧، كتاب الصوم، باب من لم يجمع الصيام من الليل، وأبو داود في السنن: ٨٢٣/٢، كتاب الصوم (٨)، باب النية في الصيام (٧١) الحديث رقم (٢٤٥٤). والترمذي في السنن: ١٠٨/٣، كتاب الصوم (٦) باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل (٣٣) رقم (٧٣٠)، وأخرجه النسائي مرفوعاً في المجتبى من السنن: ١٩٦/٤-١٩٧، كتاب الصيام (٢٢) باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في النية في الصيام (٦٨)، وأخرجه ابن ماجه في السنن: ٥٤٢/١، كتاب الصيام (٧)، باب ما جاء في فرض الصوم من الليل (٢٦) رقم (١٧٠٠)، وأخرجه ابن خزيمة في الواجب قبل طلوع الفجر (٤٦) رقم (١٩٣٣)، وأخرجه الدارقطني في السنن: ١٧٢/٢-١٧٣، كتاب الصيام، باب تبين النية في الليل وغيره، رقم (٢، ٣، ٤)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ٢٠٢/٤، كتاب الصيام، باب الدخول في الصوم بالنية. ولمزيد من التفصيل ينظر: تلخيص الحبير لابن حجر: ٧٧٨/٢ رقم (٨٨١).

من غداء فإن قالوا لا، قال: إني صائم»^(١) ويروى «إني إذن أصوم»^(٢) فيقتصر^(٣) على الأول، وإن كان عاماً في كل صوم على صوم الفرض. ويحمل الثاني على صوم النفل.

ومنها قوله تعالى: ﴿أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٤) مع قوله في آية أخرى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٥) فظاهر الأولى وضع السيف فيهم [ص ١/٣٠] حيث يثقفون^(٦)، وظاهر الآية الثانية يقتضي جواز أخذ الجزية من أصناف الكفار من غير فصل.

وقال ﷺ: «خذوا من كل حالم ديناراً»^(٧) وقال: «أمرت أن أقاتل

(١) أخرجه مسلم في الصحيح: ٨٠٩/٢، كتاب الصيام (١٣)، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال.. (٣٢) رقم (١١٥٤/١٧٠).

(٢) رواه الدارقطني: ١٧٦/٢، ١٧٥، والبيهقي: ٢٠٣/٤.

(٣) في (ص): فيقتصر.

(٤) سورة التوبة من الآية ٥ كذا في الأصل، وصوابها: ﴿فَأَقْتُلُوا﴾.

(٥) سورة التوبة من الآية ٢٩.

(٦) ثقف: ثقف الشيء ثقفاً من باب تعب أخذته وثقفت الرجل في الحرب أدركته وثقفته ظفرت به. المصباح المنير: ص ٨٦. مادة «ثقف».

(٧) حديث معاذ بن جبل لما أرسله رسول الله ﷺ إلى اليمن. يقول معاذ: «بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافراً» الحديث رواه أحمد في المسند: ٢٣٠/٥-٢٣٣، وأبو داود في السنن: ٤٢٨/٣، كتاب الخراج والإمارة (١٤)، باب في أخذ الجزية (٣٠) رقم (٣٠٣٩، ٣٠٣٨)، والترمذي في السنن: ٢٠/٣، كتاب الزكاة (٥)، باب ما جاء في زكاة البقر (٥)، رقم (٦٢٣)، والنسائي في المجتبى من السنن: ٢٦/٥، كتاب الزكاة (٢٣)، باب زكاة البقر (٨)، والحاكم في المستدرک: ٣٩٨/١، كتاب الزكاة، باب زكاة البقر، وقال (صحيح على شرط الشيخين) وأقره الذهبي.

الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»^(١) الحديث، وظاهر هذا أن الجزية لا تؤخذ، وأن ليس بيننا وبين الكفار إلا السيف أو الإسلام [ت ١٢٣/٢] فيجمع بين الظاهرين وتأخذ الجزية من أهل الكتاب بآية الجزية ونضع السيف فيمن ليس متمسكاً^(٢) بكتاب ولا شبهة كتاب لظاهر الآية الواردة في القتل^(٣).

واعلم أن بعض الفقهاء زعم أن هذا يتضمن استعمال مقتضى كل واحد من الدليلين ورأي هذا الجمع مستقلاً بنفسه غير محتاج إلى إقامة دليل^(٤).

قال إمام الحرمين: وهذا مردود عند الأصوليين بل لا بد من دليل من خارج على ذلك^(٥) وأما أن يجعل أحدهما دليلاً في تخصيص الثاني والثاني في تخصيص الأول فهذا ما لا سبيل إليه^(٦).

قال: (مسألة إذا تعارض نصان وتساويا في القوة والعموم وعلم المتأخر فهو ناسخ وإن جهل فالتساقط أو الترجيح).

(١) سبق تخريجه.

(٢) في (غ): متمسكاً.

(٣) ينظر: البرهان: ١١٩٣/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٥) (ذلك) ليس في (غ).

(٦) ينظر: البرهان: ١١٩٣/٢-١١٩٤. (من المواطن التي نقل السبكي فيها بالتصرف في العبارة).

التّصان المتعارضان^(١) على ضربين:

[الضرب]^(٢) الأول: أن يكونا [ص ٣٠٩/ب] متساويين في القوة باشتراكهما^(٣) في العلم أو الظنّ، وفي العموم بأن يصدق كلّ منهما على ما يصدق عليه الآخر وله ثلاثة أحوال:

أولها: أن يتأخر ورود أحدهما على الآخر ويكون معروفاً بعينه فينسخ المتأخر المتقدم سواء أكانا معلومين أم مظنونين، آيتين أم خبرين، أم أحدهما آيةً والآخر خبراً عند من يجوز النسخ عند اختلاف [غ ٤٤٦/٢] الجنس، وأمّا من يمنعه فيمتنع عنده النسخ في هذا القسم الأخير. وهذا إذا كان حكم المتقدم قابلاً للنسخ.

(١) إذا تعارضا دليلاً:

فإما أن يكونا: عامين أو خاصين أو أحدهما عاماً والآخر خاصاً. أو كلّ واحد منهما عاماً من وجه خاصاً من وجه.

وعلى التقديرات الأربعة:، فإما أن يكونا معلومين، أو مظنونين، أو أحدهما معلوماً والآخر مظنوناً.

وعلى التقديرات كلّها: فإما أن يكون المتقدم معلوماً والمتأخر معلوماً، أو لا يكون واحداً منهما معلوماً

ينظر: تفاصيل هذه التقسيمات وأحكام كل قسم في المحصول: ج ٩/٢/٥٤٤-٥٤٥،

وشرح تنقيح الفصول: ص ٤٩١، ونهاية السؤل مع حاشية المطبعي:

٤/٤٥٥-٤٦٠، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٦٥-٣٦٦٨..

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وإن كانت الجملة تصحّ بدونها على حذف المضاف. لكن

لكونه ذكراً في الثاني، اقتضت المنهجية أن يذكرها في الأول أيضاً.

(٣) في (غ): فاشتراكهما.

أما إذا لم يقبل النسخ، ولم يذكره في الكتاب كصفات الله تعالى:
فإن كانا معلومين؛ قال الإمام: فيتساقطان ويجب الرجوع إلى دليل
آخر^(١).

واعترض عليه النقشواني بأن المدلول إن لم يقبل النسخ يمتنع العمل
بالتأخر فلا يعارض المتقدم بل يجب إعمال المتقدم كما كان قبل ورود
التأخر^(٢).

وإن كانا مظنونين^(٣) طلب الترجيح.
ولو كان الدليلان خاصين فحكمهما حكم المتساويين في القوة
والعموم من غير فرق، ولم يذكر المصنف ذلك.

وثانيها: أن يجهل التأخر منهما:
فإن كانا معلومين فيتساقطان، ويرجع إلى غيرهما؛ لأنه يجوز في كل
واحد منهما [ص ٢/٣٠٩] أن يكون هو المتأخر.
وإن كانا مظنونين تعين الترجيح.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «وإن جهل فالتساقط» أي فيما إذا
كانا معلومين، أو الترجيح، أي فيما إذا كانا مظنونين.
وثالثها: أن يعلم مقارنتهما، ولم يذكره في الكتاب.

(١) ينظر: المحصول: ج ٢/ق ٢/٥٤٥-٥٤٧.

(٢) ينظر: تلخيص المحصول لتهذيب الأصول للنقشواني: ٩٦٨/٢.

(٣) في (ت): معلومين.

فإن كانا معلومين فقد قال الإمام: إن أمكن التخيير بينهما تعين القول به، فإنه إذا تعذر الجمع، لم يبق إلا التخيير، ولا يجوز أن يرجح أحدهما على الآخر بقوة الإسناد لما عرفت أن العلوم لا تقبل الترجيح.

قال: ولا يجوز الترجيح. عما يرجع إلى الحكم نحو كون أحدهما حاضراً^(١) أو مثبتاً حكماً شرعياً؛ لأنه يقتضي طرح المعلوم بالكلية وهو غير جائز^(٢) انتهى.

ولم يذكر حكم^(٣) القسم الآخر وهو عدم إمكان التخيير بينهما، وإن كانا مظنونين تعين الترجيح فيعمل بالأقوى، فإن تساويا في القوة قال الإمام فالتخيير^(٤).

قال: (وإن كان أحدهما قطعياً أو أخص مطلقاً عمل به وإن تخصص بوجه طلب الترجيح).

الضرب الثاني: أن لا يتساويا في القوة والعموم جميعاً فإما أن يتساويا في العموم ولم يتساويا في القوة أو عكسه أو لم يحصل بينهما [ص ٣٠٣/ب] تساوي، لا في العموم ولا في القوة فهذه أحوال ثلاثة:-

أولها: التساوي في العموم والخصوص مع عدم التساوي في القوة بأن

(١) في (ص): حاصراً.

(٢) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٤٦.

(٣) (حكم) ليس في (ت).

(٤) المصدر نفسه.

يكون أحدهما قطعياً والآخر ظنياً، فيعمل بالقطعي سواء أُعْلِمَ تقدم
[غ/٢/٤٤٧] أحدهما على الآخر، أم لم يعلم، وسواء تقدم القطعي
[ت/١٢٤/ب] أم الظني. وهذا الإطلاق يشمل ما إذا كان المقطوع عاماً
والظنون خاصاً^(١).

والصحيح^(٢) أنّ المظنون يخص المقطوع^(٣) كما سبق في
التخصيص^(٤).

وثانيها: أن يتساويا في القوة مع التساوي في العموم والخصوص بأن
يكونا قطعيين أو ظنيين، ويكونا عامين لكن أحدهما أعمّ من الآخر، إمّا
مطلقاً أو من وجه، أو يكونا خاصين.

فإن كانا عامين أو كان أحدهما أعمّ من الآخر مطلقاً عمل بالأخصّ
سواء كانا قطعيين من جهة السند أم ظنيين علم تقدم أحدهما على الآخر
أم لم يعلم، اللهمّ إلا أن يعلم تقدم الأعمّ وورود الأخص بعد العمل به.
فإن الأخصّ حينئذ يكون ناسخاً له فيما تناوله الأخص، لا محصفاً
لامتناع تأخير البيان عن وقت العمل، وإن كان أحدهما أعمّ من الآخر من
وجه وأخص من وجه^(٥) كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا﴾ [ص/٣٠٣/أ] بَيْنَ

(١) ينظر: الحصول للرازي: ج ٢/ق ٩/٥٤٩-٥٥٠، وينظر: نهاية الوصول للصفي

الهندي: ٣٦٦٨/٨-٣٦٦٩.

(٢) من مواطن التصحيح عند الشارح.

(٣) في (غ)، (ت): للمعلوم.

(٤) ينظر ص: ١٤٧١.

(٥) (أخص من وجه) ساقط من (ت)، (غ).

الأُخْتَيْنِ^(١) مع قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٢) فيصار إلى الترجيح بينهما سواء كانا قطعيتين أم ظنيتين، لكن لا يمكن الترجيح في القطعيتين بقوة الإسناد، بل يرجح بكون حكم أحدهما حظراً والآخر إباحة وأن يكون أحدهما شرعياً والآخر عقلياً أو مثبتاً والآخر نافياً ونحو ذلك. وفي الظنيتين يرجح بقوة الإسناد^{(٣)(٤)}.

وثالثها: أن لا يحصل بينهما تساوي لا في العموم والخصوص ولا في القوة.

فإن^(٥) اختلفا في كل واحد من هذين بأن يكون أحدهما قطعياً والآخر ظنياً وهما عامان ولكن أحدهما أعم من الآخر مطلقاً أو من وجه، أو خاصان فإن كانا عامين أو أحدهما أعم من الآخر^(٦) مطلقاً عمل بالقطعي. إلا إذا كان القطعي هو الأعم فإنه يخص بالظني عند الأكثرين، وإن كان أحدهما أعم من الآخر من وجه صير إلى الترجيح، فإنه قد يترجح الظني بما يتضمنه الحكم من كونه حظراً أو نفيّاً أو غير ذلك سواء

(١) سورة النساء من الآية ٢٣.

(٢) سورة النساء من الآية ٢٤.

(٣) (بل يرجح بكون حكم أحدهما حظراً وفي الظنيتين يرجح بقوة الإسناد) ساقط من (ت).

(٤) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٩/٥٥١، وينظر: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٧١/٨.

(٥) في (غ): بأن اختلفا.

(٦) (من الآخر) ليس في (ت).

عُلِمَ تأخر القطعي عن الظني، أم تقدمه أم جهل الحال، وأمّا إن كانا خاصين فالعمل بالقطعي مطلقاً^(١).

قال: (مسألة قد يرجح بكثرة الأدلة لأنّ الظنيين أقوى).

قليل: يقدم الخبر على الأقيسة.

قلنا: إن اتحد أصلها [ص ٣٠٤/٢ ب] فمتمحدة [غ ٤٤٨/٢] وإلا فممنوع).

ذهب الشافعي ومالك إلى أنّه يجوز الترجيح بكثرة الأدلة^(٢)، والخلاف مع الحنفية^(٣).

واستدل المصنف بأنّ كل واحد من الدليلين يفيد ظناً مغايراً للظنّ المستفاد من صاحبه، والظنّان أقوى من الظنّ الواحد، فيعمل بالأقوى؛

(١) ينظر: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٧١/٨ - ٣٦٧٢.

(٢) وهو مذهب الإمام أحمد أيضاً ينظر: شرح تنقيح الفصول: ص ٤٩١، والمحصل للرازي: ج ٩/٢ ق ٥٣٤، وتخريج الفروع على الأصول للإسنوي: ص ٣٧٦، وشرح الكوكب المنير: ٦٣٤/٤، وهو رأي محمد بن الحسن من الحنفية كما في فواتح الرحموت: ٩١٠/٢.

(٣) وهو مذهب الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف والكرخي: ينظر: كشف الأسرار: ٧٨/٤، وتيسير التحرير: ١٥٤/٣، والتوضيح على التلويح: ٩٣٩/٢، وفواتح الرحموت: ٩١٠/٢، والأقوال الأصولية للإمام الكرخي لشيخنا (ص). حسين الجبوري: ص ١٢٠ ذكرها في مسألة الترجيح بكثرة الرواة وهي إحدى صور المسألة التي نحن بصددّها كما نوه عنها الصفى الهندي في نهاية الوصول: ٣٦٥٦/٨، والمحصل للرازي: ج ٩/٢ ق ٥٣٤.

لكونه أقرب إلى القطع، كما رجحنا الكتاب على السنة، والسنة على الإجماع، والإجماع على القياس^(١).

فإن قلت: الفرق^(٢) بين الترجيح بكثرة الأدلة والترجيح بالقوة والوصف الذي يعود إليه أن الزيادة حصلت مع المزيد عليه في محل واحد بخلاف الترجيح بقوة^(٣) الأدلة^(٤).

قلت: هذا ضعيف لأنه لا أثر لذلك.

واحتج الخصم بأن كثرة الأدلة، لو كانت سبباً للرجحان لكانت الأقيسة المتعددة مقدمة على خبر الواحد إذا عارضها، وليس الأمر كذلك.

وأجاب: بأن أصل تلك الأقيسة إن كان متحداً، وهذا كما قيل: في معارضة ما روي من قوله ﷺ: «أحلت لنا ميتتان السمك والجراد»^(٥)

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٢٠٩، ٥٣٥، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٥٧/٨، ونهاية السؤل: ٤٧٣/٤.

(٢) (الفرق) ساقط من (ت).

(٣) في (ت): بكثرة.

(٤) ينظر: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٥٩/٨.

(٥) ولفظه: «أحلت لنا ميتتان ودمان، الميتتان الحوت والجراد والذمان الكبد والطحال». أخرجه الشافعي في المسند: ١٧٣/٩، كتاب الصيد والذبائح، الحديث رقم (٦٠٧)، وأحمد في المسند: ٩٨/٩، وابن ماجه في السنن: ١١٠١/٢-١١٠٢، كتاب الأطعمة (٢٩) باب الكبد والطحال (٣١) الحديث رقم (٣٣١٤)، والدارقطني في السنن: ٢٧١/٤-٢٧٢، كتاب الصيد والذبائح والأطعمة، الحديث رقم (٢٥)، والبيهقي في السنن الكبرى: ٣٥٤/١، كتاب الطهارة باب الحوت يموت في الماء =

السملك الميت حرام قياساً على الغنم الميتة، وعلى الطائر الميت، والبقر والإبل والخيول، بجامع الموت^(١) في كلّ ذلك. فذلك الأقيسة حينئذ تكون أيضاً متحدة، وتكون قياساً واحداً لا أقيسة متعددةً لوحدة [ص ٣٠٤/٢] الجامع، فإنّها لا تتغاير إلا أن يعلل حكم الأصل في كلّ قياس منها بعلّة أخرى وتعليل الحكم الواحد بعلتين مختلفتين ممنوع على ما سلف فيكون الحقّ من تلك الأقيسة واحداً وإذا قدمنا عليها الخبر لم يكن قد قدمناه إلا على دليل واحد.

وإن لم يكن أصلها متحداً بل متعدداً، فلا نسلم تقديم خبر الواحد [ت ١٢٤/٢] عليها، كذا أجاب المصنف تبعاً للإمام^(٢).

والحقّ^(٣) أن خبر الواحد مقدم على الأقيسة وإن تعددت أصولها ما لم تصل إلى القطع، ولا يفرض اللبيب صورة تحصل فيها من الأقيسة ظنّ يفوق الظنّ الحاصل فيها من خبر الواحد.

ونقول: هلا رجحت أرجح الظنين؛ لأنّه لا تجد ذلك إلا والقياس جلّيّ مقدّم دون ريب ولا خصوصية إذ ذاك لتعدد الأقيسة بل لقوة الظنّ.

وقد ذكر الإمام أن من صور المسألة ترجيح أحد الخبرين على الآخر بكثرة الرواة ولكن قد وافق في هذا الفرع بعض المخالفين في المسألة ولا

= والجرد، وفي ٩/٢٥٧، كتاب الصيد والذبائح، باب ما جاء في أكل الجراد.

(١) (الموت) ليس في (غ).

(٢) ينظر: المحصول: ج ٢/٢٣٥، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٥٦/٨.

(٣) من ترجيحات السبكي.

شك أن الخلاف [غ/٩/٤٤٩] فيه أضعف^(١).

وقد نقله إمام الحرمين عن بعض المعتزلة، وقال: الذي ذهب إليه الأكثرون الترجيح بكثرة العدد^(٢).

ثم نقل أن القاضي قال: ما أرى تقديم الخبر بكثرة الرواة قطعياً والوجه فيه أن المجتهدين [ص/٢/٣٠٥ ب] إذا لم يجدوا متمسكاً إلا الخبرين، واستوى رواتهما في العدالة والثقة وزاد أحدهما بعدد الرواة فالعمل به^(٣).

قال: وهذا قطعي لأننا نعلم أن الصحابة لو تعارض لهم^(٤) خبران بهذه الصفة لم يعطلوا الواقعة بل كانوا يقدمون هذه.

قال: وأما إذا كان في المسألة قياس وخبران متعارضان كثرت رواية أحدهما، فالمسألة الآن ظنية.

وهذا الذي ذكره القاضي حق ويشبه أن لا يكون محل الخلاف إلا في الصورة التي جعلها ظنية فإنه كما ذكر قد يقال: فيها بالنزول عنها والتمسك بالقياس وقد يظن أن الصحابة كانوا يقدمون الخبر الكثير الرواة ويضربون عن القياس، فالخلاف في هذه الصورة متجه وأما في الأولى فلا مسأغ له.

(١) ينظر: المحصول: ج ٢/٩/٥٤١-٥٤٢.

(٢) ينظر: البرهان للجويني: ١١٦٩/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١١٦٣/٢.

(٤) في (غ)، (ت): لهما.

نعم إذا اجتمع مزية الثقة وقوة العدد بأن روى أحد الخبيرين ثقة وروى الآخر جمع لا يبلغ آحادهم مبلغ راوي الخبر إلا في الثقة والعدالة فهذه صورة أخرى^(١).

وقد اعتبر بعض أهل الحديث مزيد العدد، وبعضهم مزيد الثقة^(٢).

قال إمام الحرمين: والمسألة لا تبلغ مبلغ القطع والغالب على الظن التعلق بمزية الثقة، فإن الذي يغلب على الظن^(٣) أن الصديق ﷺ لو روى [ص ٣٠٥/٢] خيراً وروى جمع على خلافه لكان أصحاب رسول الله ﷺ أجمعين يؤثرون رواية الصديق^(٤) انتهى.

وأبلغ قول في ذلك ما ذكره الغزالي من أن الاعتماد في ذلك على ما غلب على ظن المجتهد فإن الكثرة وإن قوّت الظنّ فرب عدل أقوى في النفس من عدلين ويختلف ذلك باختلاف الأحوال والرواة، وأمّا تقديم خبر الصديق رضوان الله عليه فلأنّ الظنّ الحاصل بخبره أقوى من الحاصل بخبر الجمع الكثير وقد لا يتأتى ذلك في غيره.

ومن صور مسألة الكتاب أيضاً إذا انضم إلى أحد الخبيرين قياس، والذي ارتضاه الشافعي ﷺ تقديم الحديث الذي وافقه القياس؛ لأنّ الترجيح يجوز بما يوجب تغليب الظنّ تلويحاً مع أن مجرد التسويح لا يستقل

(١) ينظر: البرهان للجويني: ١١٦٨/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١١٦٨/٢.

(٣) (التعلق بمزية الثقة فإن الذي يغلب على الظنّ) ساقط من (غ).

(٤) ينظر: البرهان للجويني: ١١٦٨/٢.

دليلاً فإذا اعتضد [غ ٤٥٠/٢] أحد الخبرين بما يستقل دليلاً فلأن يكون مرجحاً أولى.

وقال القاضي: يتساقط الخبران، ويرجع إلى القياس والمسلكان مفضيان إلى موافقة حكم القياس، ولكن الشافعي رحمته الله يرى متعلق الحكم بالخبر المرجح بموافقة القياس والقاضي يعمل بالقياس ويسقط الخبرين مستدلاً بأنّ الخبر مقدّم على القياس، ويستحيل تقديم خبر على خبر بما يسقط الخبر. وما يقدم على القياس إذا خالفه فهو مقدّم عليه إذا وافقه [ص ٣٠٦/ب] ^(١).

وقال إمام الحرمين: القول عندي في ذلك لا يبلغ مبلغ الإفادة، ولمن نصر الشافعي أن يقول إنما [ت ١٢٥/٢ ب] يقدم الخبر إذا لم يعارضه خبر فإذا تعارضا افتقر أحدهما إلى التأكيد بما يغلب على الظن ^(٢).

قلت: وينظر هذا الخلاف الخلاف الذي ذكره الأصحاب في البينتين إذا تعارضا ومع أحدهما يد، فإنّ الحكم لذات اليد، ولكن هل القضاء للداخل باليد أم بالبينة المرجحة باليد؟ اختلفوا فيه، وينبغي على الخلاف أنّه هل يشترط أن يحلف الداخل مع بيته ليقضى له؟ فيه وجهان أو قولان أصحهما لا، كما لا يحلف الخارج مع بيته ^(٣).

(١) ينظر: البرهان للجويني: ١١٧٨/٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ١١٧٩/٢.

(٣) قال الرافعي: في العزيز شرح الوجيز: ٢٣١/١٣ «....وعلى هذا فلو كانت اليد مع صاحب الشاهد واليمين وجهان: أحدهما: أن اليد وقوة الحجّة الأخرى يتقابلان. وأشبهما: أن جانب صاحب اليد يرجح؛ لاعتضاده باليد المحسوسة. هكذا نقله =

= الإمام وصاحب الكتاب، وحكى في التهذيب الخلاف في المسألة قولين، ولم يحمل التعادل، لكن قال: أحد القولين ترجيح صاحب اليد. والثاني: ترجيح الآخر لقوة حجته، ويمكن بناء القولين على أن صاحب اليد هل يخلف مع البيئة أم لا؟

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الباب الثالث ترجيح الأخبار

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قال: (الباب الثالث: في ترجيح الأخبار.

وهو على وجوه:

الأول: بحال الراوي فيرجح بكثرة الرواة وقلة الوسائط وفقه الراوي وعلمه بالعربية وأفضليته وحسن اعتقاده وكونه صاحب الواقعة وجلس الحديث ومختبراً ومعدلاً بالعمل على روايته وبكثرة المزكين وبحثهم وعلمهم وحفظه وزيادة ضبطه ولو لألفاظه ﷺ ودوام عقله وشهرته وشهرة نسبه وعدم التباس اسمه وتأخر إسلامه).

اعلم أن تعارض الأخبار إنما يقع [ص ٦/٣٠ أ] بالنسبة إلى ظنّ المجتهد، أو بما يحصل من خلل بسبب الرواة، وأما التعارض في نفس الأمر بين حديثين صحّ صدورهما عن النبي ﷺ فهو أمر - معاذ الله - أن يقع؛ ولأجل ذلك قال الإمام أبو بكر بن خزيمة رحمه الله: لا أعرف أنه روي عن رسول الله ﷺ [غ ٤٥١/٢] حديثان بإسنادين صحيحين متضادين فمن كان عنده فليأت به حتى أولف بينهما^(١).

(١) انظر: الكفاية ص ٦٠٦؛ والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي: ص ٢٨٥؛ وفتح المغيث ج ٤ ص ٦٥.

وللشافعي قول يشبه هذا حيث قال في الرسالة: «ولم نجد عنه [صلى الله عليه وسلم] شيئاً مختلفاً فكشفناه إلا وجدنا له وجهاً يحتمل به ألا يكون مختلفاً، وأن يكون داخلاً في الوجوه التي وصفت». وقال: «ولم نجد عنه [صلى الله عليه وسلم] حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج، أو على أحدهما دلالة بأحد ما وصفت: إما موافقة كتاب أو غيره من سنته أو بعض الدلائل». الرسالة ص ٢١٦-٢١٧. وينظر كلام ابن خزيمة في: البحر المحييط للزرخش: ١٤٩/٦.

إذا عرفت هذا فنقول ترجيح^(١) الأخبار على سبعة أوجه:

الأول: بحسب حال الراوي وذلك باعتبار:

أولها: بكثرة الرواة وقد مرّ هذا آنفاً^(٢).

مثاله: لو قال الحنفي لا يجوز رفع اليدين في الركوع وعند الرفع منه لما روى إبراهيم^(٣) عن علقمة^(٤) عن ابن مسعود أن النبي ﷺ كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ثم لا يعود^(٥).

(١) في (ص): ترجح.

(٢) مرت في المسألة التي قبل هذا في الترجيح بكثرة الأدلة وهذا أحد صورها. وينظر: رفع الحاجب للسبكي: اللوحة ٣٠٥/ب

(٣) (إبراهيم) ليس في (غ).

(٤) هو إبراهيم بن يزيد بن عمرو بن الأسود، أبو عمران النخعي، أحد الأعلام يرسل عن جماعة وكان لا يحكم العربية ورعا لحن، واستقر الأمر على أن إبراهيم حجة وأنه إذا أرسل عن ابن مسعود وغيره فليس بحجة، رأى إبراهيم زيد بن أرقم وغيره من الصحابة، ولم يصح له سماع من صحابي، وكان فقيه أهل الكوفة. توفي سنة ٩٥هـ، وقيل ٩٦هـ. ينظر ترجمته في: طبقات الفقهاء: ص ٧٩، وسير أعلام النبلاء: ٣٢٢/٤، وشذرات الذهب: ١١١/١.

(٥) هو علقمة بن قيس بن عبدالله بن علقمة، أبو شبل النخعي، الكوفي، التابعي أحد الأعلام، فقيه العراق، وكان أكبر أصحاب ابن مسعود، وأشبههم هدياً ودلالة، سمع عمر بن الخطاب وعثمان وعلياً وابن مسعود وسلمان وخباباً وحذيفة وأبا موسى الأشعري وعائشة وغيرهم، وأخذ عنه إبراهيم النخعي والشعبي وابن سيرين وغيرهم وأخرج أحاديث أصحاب الكتب الستة توفي سنة ٦٢هـ. ينظر: ترجمته في: طبقات الفقهاء: ص ٧٦، شذرات الذهب: ٧٠/١، سير أعلام النبلاء: ٥٣/٤.

(٦) أخرجه الترمذي من حديث عاصم بن كليب عن عبدالرحمن بن الأسود عن علقمة عن ابن مسعود ﷺ: قال: لأصلين بكم صلاة رسول الله ﷺ فضلي، فلم يرفع =

فنعول: روى ابن عمر أنه ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك. وروي رفع اليدين كما روى ابن عمر ووائل بن حجر^(١) وأبو حميد الساعدي^(٢) في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ منهم أبو قتادة^(٣) وأبو أسيد^(٤)، وسهل

= يديه إلا مرة واحدة. كتاب الصلاة (٢) باب ما جاء أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة حدث رقم (٢٥٧) وقال: حديث حسن. وأخرجه أحمد في المسند: ٣٨٨/١، وأبو داود في كتاب الصلاة (٢) باب من لم يذكر الرفع عند الركوع، حديث رقم (٧٤٨) وقال أبو داود: هذا حديث مختصر من حديث طويل، وليس هو بصحيح على هذا اللفظ. وينظر تخريج الحديث والكلام عنه التلخيص الجبير: ٣٦٤/١-٣٦٥.

(١) هو وائل بن حجر بن ربيعة بن يعمر الحضرمي، أبوهنيذ، كان من ملوك حمير، وفد على رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ قد بشر أصحابه بقدمه قبل أن يصل بأيام، وعند وصوله رحب به وقربه ودعا له، وأقطعه أرضاً، ثم نزل الكوفة، وشهد صفين مع عليّ ﷺ، وكان على راية حضرموت، ثم قدم على معاوية في خلافته، فتلقاه وأكرمه، وروى عدة أحاديث في مسلم والسنن الأربعة، مات في آخر خلافة معاوية. ينظر ترجمته في: الإصابة: ٣١٢/٦ رقم (٩١٠١)، وأسد الغابة ٤٣٥/٥.

(٢) هو عبدالرحمن بن عمرو بن سعد بن مالك، أبو حميد الساعدي، الأنصاري الصحابي، وقيل في اسمه واسم أبيه غير ذلك، روى عن رسول الله ﷺ عدة أحاديث، قيل إنه شهد أحداً وما بعدها، توفي في آخر خلافة معاوية، أو أول خلافة يزيد. ينظر ترجمته في: الاستيعاب: /، والإصابة: ٤٦/٧ رقم (٣٠١)، وأسد الغابة ٧٨/٦.

(٣) هو الحارث بن ربيع بن بلدمة، أبو قتادة الأنصاري الخزرجي السلمي، فارس رسول الله ﷺ، اختلف في شهوده بدرًا، وشهد أحداً وما بعدها من المشاهد، توفي سنة ٥٤ هـ، وقيل: قبل ذلك في سنة ٤٠ هـ. ينظر ترجمته في: الاستيعاب: ١٧٣١/٤-١٧٣٢، رقم (٣١٣٠)، وأسد الغابة: ٢٥٠/٦-٢٥١ رقم (٦١٦٦)، والإصابة: ٣٢٧/٧-٣٢٩ رقم (١٠٤٠٥).

(٤) هو مالك بن ربيعة بن البَدَن، الخزرجي، أبو أسيد الساعدي، الأنصاري، =

ابن سعد^(١) ومحمد بن [ص ٣٠٧/٢] مسلمة^(٢) ورواه أيضاً أبو بكر الصديق عليه السلام وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأنس بن مالك وجابر ابن عبدالله وابن الزبير وأبو هريرة وجمع بلغ عددهم ثلاثة وأربعين صحابياً^(٣).

= الصحابي، مشهور بكنيته، شهد بدرًا وأحداً وما بعدها، وكان معه راية بني ساعدة يوم الفتح، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث، وروى عنه أولاده وبعض الصحابة، وأضر في آخر عمره، مات بالمدينة سنة ٦٠ هـ، وهو آخر البدرين موتاً، وقيل غير ذلك. ينظر ترجمته في: الإصابة: ٢٣/٦-٢٤ رقم (٧٦٢٢)، وأسد الغابة: ٢٣/٥.

(١) هو سهل بن سعد بن مالك الأنصاري الساعدي، أبو العباس عمر طويلاً، وهو آخر من بقي في المدينة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي سنة ٨٨ هـ وقيل: سنة ٩١ هـ. ينظر ترجمته في: الاستيعاب: ٢/٦٦٤-٦٦٥، رقم (١٠٨٩)، وأسد الغابة: ٢/٤٧٢-٤٧٣ رقم (٢٢٩٣)، والإصابة: ٢٠/٣ رقم (٣٥٣٥).

(٢) هو محمد بن مسلمة بن خالد الأنصاري الأوسي، ثم الحارثي، من فضلاء الصحابة شهد بدرًا وأحداً والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا تبوك، وهو أحد الذين قتلوا كعب بن الأشرف، واستخلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدينة في بعض غزواته، قيل هي غزوة تبوك، واعتزل الفتنة بعد قتل عثمان، ومات بالمدينة سنة ٤٦ هـ أو سنة ٤٧ هـ. ينظر ترجمته في: الاستيعاب: ٣/١٣٧٧، رقم (٢٣٤٤)، وأسد الغابة: ٥/١١٢-١١٣ رقم (٤٧٦١)، والإصابة: ٦/٣٣-٣٥ رقم (٧٨١١).

(٣) قال أحمد الغماري في (الهداية في تخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد): ١٠٦/٣-١٠٧): «قلت: بل رواه من الصحابة نحو خمسين رجلاً منهم العشرة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، وطلحة والزبير، وسعد وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، ومالك بن الحويرث وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب، وابن مسعود، وأبو موسى، وابن عباس، والحسين بن علي، والبراء بن عازب، =

واعلم أنا قد نذكر المثال الواحد للحكم وهو يصلح مثلاً لأحكام كثيرة، وأنا قد نذكر مثلاً لما اشتمل عليه من ضرب من الترجيح وإن عارضه أقوى منه، أو ساعده فلا يضرنا ذلك، وهنا ليس مستندنا مجرد الكثرة، بل والعلل المذكورة فيما رواه القوم مما ليس من غرض الشرح التطويل بذكره.

الثاني: بقلة^(١) الوسائط وعلو الإسناد^(٢)؛ لأن احتمال الغلط والخطأ فيما قلت وسائطه أقل، وما برحت الحفاظ الجهابذة^(٣) تطلب علو

= وزيد بن الحارث، وسهل بن سعد، وأبو سعيد الخدري، وأبو قتادة، وسليمان بن صرد، وعمر بن العاص، وعقبة بن عامر، وبريرة، وأبو هريرة، وعمار بن ياسر، وعدي بن عجلان، وعمر الليثي، وأبو مسعود الأنصاري، وعائشة، وأبو الدرداء، وابن عمر، وابن الزبير، وأنس، ووائل بن حجر، وأبو حميد، وأبو أسيد، ومحمد بن مسلمة، وجابر، وعبدالله بن جابر البياضي، وأعرابي. ذكر أسماءهم التقى السبكي بدون عزو، ثم قال: فهؤلاء ثلاثة وأربعون صحابياً رضي الله عنهم. قلت: وبقي أيضاً معاذ بن جبل، والفلتان بن عاصم، والحكم بن عمير، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وأم الدرداء مرسلان عن سليمان بن يسار، والحسن البصري وقادة». وذكر أسانيد ما وقع له منهم. وذكر ابن حجر في (فتح الباري: ٢/٢٨٠) قال: «وذكر شيخنا أبو الفضل الحفاظ أنه تتبع من رواه من الصحابة فبلغوا خمسين رجلاً»، وينظر لزيادة الفائدة التلخيص الحبير: ١/٣٦٤-٣٦٥.

(١) في (غ)، (ت): بكثرة.

(٢) ينظر: العدة: ٣/١٠٩، والمستصفى: ٢/٣٩٧، والمحصل: ج ٩/٢٠٣/٥٥٣، وشرح تنقيح الفصول: ص ٤٢٢، والإحكام للآمدي: ٤/٣٢٥، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٨/٣٦٧٧.

(٣) الجهابذة: جمع جهيد، التقاد الخبير. (القاموس المحيط: ص ٤٢٤ مادة «جهيد»

الإسناد وتفتخر به وتركب القفار وتنأى عن الديار في تحصيله.

ومن أمثله: أن يقول: الحنفي الإقامة مثني كالأذان لما روى عامر الأحول^(١) عن مكحول^(٢) أن ابن محيرز^(٣) حدثه أن أبا مخذورة^(٤) حدثه: «أن رسول الله ﷺ علمه الأذان وعلمه الإقامة.. الحديث»^(٥)

(١) هو عامر بن عبد الواحد الأحول، البصري، صدوق يخطئ من السادسة، يروي عن عائذ بن عمرو المزني الصحابي ولم يدركه. ينظر ترجمته في: تقريب التهذيب: ص ٢٨٨ رقم (٣١٠٣)،

(٢) هو مكحول الشامي، أبو عبدالله، وقيل أبو أيوب، وقيل: أبو مسلم، الدمشقي، عالم أهل الشام، عداؤه في أوساط التابعين، كثير الإرسال، فقيه الشام، اختلف في وفاته فقيل: سنة ١١٢هـ أو سنة ١١٣هـ، أو سنة ١١٦هـ. وينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٤٥٣/٧-٤٥٤، وسير أعلام النبلاء: ١٥٥/٥-١٦٠ رقم (٥٧)، وتقريب التهذيب: ص ٥٤٥ رقم (٦٨٧٦).

(٣) هو عبدالله بن مُحَيْرِيز بن جنادة بن وهب الجمحي، المكي كان يتيماً في حجر أبي مخذورة بمكة، ثم نزل بيت المقدس، ثقة عابد من الثالثة، مات سنة تسع وتسعين، وقيل قبلها. ينظر: تقريب التهذيب: ص ٣٢٩ رقم (٣٦٠٤).

(٤) هو أبو مخذورة أوس بن مَعِير القرشي الجمحي المكي مؤذن رسول الله ﷺ بمكة بعد الفتح، صحابي جليل، غلبت عليه كنيته، وقال أبو نعيم: إن اسمه سمرة. توفي بمكة سنة ٥٩هـ. ينظر ترجمته في: معرفة الصحابة لأبي نعيم: ٣٦٥/٢، رقم (١٩٠)، والاستيعاب: ١٢١/١، رقم (١١٦)، وأسد الغابة: ١٧٧/١، رقم (٣٢٤)، والإصابة: ١٦٠/١، رقم (٣٥٨).

(٥) أخرجه مسلم في الصحيح: ٢٨٧/١، كتاب الصلاة (٤)، باب صفة الأذان (٣) رقم (٣٧٩). والشافعي في الأم: ٨٤/١، كتاب الصلاة، باب حكاية الأذان، وأبو داود في السنن: ٣٤٣/١، كتاب الصلاة (٢)، باب كيف الأذان (٢٨)، رقم (٥٠٣)، والنسائي في المجتبى من السنن: ٦/٢، كتاب الأذان (٧)، باب كيف =

وذكر [ت ١٢٥/٢] فيه الإقامة مثني مثني.

فيقول الشافعي: بل هي فرادى لما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة^(١)
عن أنس بن مالك قال: أمر بلال [ص ٣٠٧/٢] أن يشفع الأذان ويوتر
الإقامة^(٢).

وهذا [غ ٤٥٢/٢] الحديث من حديث خالد كما رأيت وبينه وبين
النبي ﷺ فيه اثنان، والحديث الذي أورده من حديث عامر الأحول وبينه
وبين النبي ﷺ فيه ثلاثة وخالد وعامر متعاصران^(٣) روى عنهما شعبة^(٤).

= الأذان (٥)، وابن ماجه: ٢٣٤/١، كتاب الأذان (٣) باب الترجيع في الأذان
(٢)، والدارقطني في السنن: ٢٣٣/١، كتاب الصلاة، باب في ذكر أذان أبي
مخدورة. رقم (١).

(١) هو عبدالله بن زيد بن عمرو، أو عامر، الجرمي، أبو قلابة البصري، وجرم بطن من
الحاف بن قضاة، قدم الشام وانقطع بداريا، ثقة فاضل، مات بالشام وأدرك خلافة
عمر بن عبدالعزيز، ثم توفي سنة ١٤٠ هـ. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء:
٤/٤٦٨-٤٧٥ رقم (١٧٨)، وتقريب التهذيب: ص ٣٠٤ رقم (٣٣٣٣)،
وشذرات الذهب: ١/١٢٦.

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في الصحيح: ٧٧/٢، كتاب الأذان (١٠) باب بدء
الأذان (١) رقم (٦٠٣)، ومسلم في الصحيح: ٢٨٦/١، كتاب الصلاة (٤)، باب
الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة (٢)، رقم (٣٧٨/٣).

(٣) في (غ)، (ت): متعارضان. وما أثبتته أولى.

(٤) شعبة بن الحجاج بن الورد، أبو بسطام الأزدي العتكي، مولاهم الواسطي، ثم
البصري، عالم أهل البصرة وشيخها، الحافظ، قال عنه الثوري: أمير المؤمنين في
الحديث، ولد سنة ٨٠ هـ، وهو أول من فتش في العراق عن الرجال، توفي سنة
١٦٠ هـ. ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٩/٢٥٥-٢٦٦ رقم (٤٨٣٠)، وسير =

الثالث: بفقهِ الراوي^(١) سواء كانت الرواية بالمعنى أم باللفظ ومنهم من قال: إن روى باللفظ فلا يرجح بذلك^(٢).

والحق^(٣) ما ذكرناه؛ لأنَّ للفقهِ مرتبة التمييز بين ما يجوز وبين ما لا يجوز، فإذا سمع ما لا يجوز إجراؤه على ظاهره بحث عنه، واطلع على ما يزول به الإشكال بخلاف الجاهل^(٤).

وحكى علي بن خشرم^(٥).....

= أعلام النبلاء: ٢٠٢/٧-٢٢٨ رقم (٨٠)، وتقريب التهذيب: ص ٢٦٦ رقم (٢٧٩٠)

(١) ومثل السبكي له في رفع الحاجب اللوحة ٣١٠/ب بقوله: «ولذلك رجحنا ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس على المسلم في عبده ولا فريه صدقة» على حديث غورك السعدي عن جعفر بن محمد عن عائشة عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال: «في كل فرس سائمة دينار» فإن أبا يوسف رواه عن غورك السعدي وترك العمل به».

(٢) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٥٤-٥٥٥، والإحكام للآمدي: ٣٢٦/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٧٩/٨-٣٦٨٠، ونهاية السؤل للإسنوي مع حاشية المطيعي: ٤٧٨/٤.

(٣) من تصحيحات الشيخ السبكي.

(٤) ينظر التعليل لما رجحه: المحصول: ج ٢/ق ٢/٥٥٤-٥٥٥، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٨٠/٨، ونهاية السؤل للإسنوي مع حاشية المطيعي: ٤٧٧/٤، والبحر للزرکشي: ١٥٣/٦.

(٥) هو علي بن خشرم بن عبدالرحمن بن عطاء بن هلال الإمام الحافظ الصدوق، أبو الحسن المروزي، ابن أخت بشر الحافي. انتهى له علو الإسناد بما وراء النهر، ومرو، وهرارة. توفي في رمضان سنة ٢٥٧هـ. ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي: ٥٦/٢، وسير أعلام النبلاء: ٥٥٩/١١-٥٥٣ رقم (١٦٥)، وتقريب التهذيب: ص ٤٠١ رقم (٤٧٢٩).

...قال: قال لنا وكيع: ^(١) أي الإسنادين أحب إليكم؟ الأعمش عن أبي وائل ^(٢) عن عبدالله، أو سفيان عن منصور ^(٣) عن إبراهيم ^(٤) عن علقمة عن

(١) هو وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي، أبو سفيان الرؤاسي الكوفي، الإمام الحافظ، حدث العراق ولد سنة ١٢٩ هـ، كان من بحور العلم وأئمة الحفظ، توفي سنة ١٩٧ هـ. ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي: ١/٢١٩-٢٣٢، وحلية الأولياء لأبي نعيم: ٨/٣٦٨-٣٨٠ رقم (٤٣٧)، وسير أعلام النبلاء: ٩/١٤٠-١٦٨ رقم (٤٨).

(٢) هو شقيق بن سلمة أبو وائل الأسدي أسد خزيمية الكوفي، صاحب ابن مسعود، شيخ الكوفة مخضرم أدرك النبي ﷺ وما رآه. قال الأعمش: قال لي إبراهيم النخعي: عليك بشقيق فإني أدركت الناس وهم متوافرون، وإنهم ليعدون من خيارهم. وقال محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي وائل، أنه تعلم القرآن في شهرين. وقال عمرو بن مرة: من أعلم أهل الكوفة بحديث ابن مسعود؟ قال أبو وائل. توفي سنة ٨٩ هـ ينظر: الإصابة: ٣/٢٥ رقم (٣٩٧٧)، وسير أعلام النبلاء: ٤/١٦١ رقم (٥٩)، والتقريب: ص ٢٦٨ رقم (٢٨١٦).

(٣) منصور بن المعتمر أبو عتاب السلمي الكوفي من بني بهثة بن سليم من رهط العباس ابن مرداس السلمي، أحد الأعلام الحافظ الثبت القدوة، وذكر سفيان بن عيينة منصوراً، فقال قد كان عمش من البكاء. وقال العجلي: كان منصور أثبت أهل الكوفة، لا يختلف فيه أحد صالح متعبد. مات سنة ١٣٢ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: ٥/٤٠٢ رقم (١٨١)، وتقريب التهذيب: ص ٥٤٧ رقم (٦٩٠٨)، وشذرات الذهب: ١/١٨٩.

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، مولاهم المدني الفقيه العالم المحدث أحد الأعلام المشاهير ولد في حدود سنة ١٠٠ هـ حدث عن صالح مولى التوأمة، وابن شهاب ويحيى بن سعيد وخلق كثير، وصنف الموطأ، حدث عنه جماعة قليلة منهم الشافعي، والحسن بن عرفة، وإبراهيم بن موسى الفراء. توفي رحمه الله سنة ١٨٤ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: ٨/٤٥٠-٥٤٥ رقم (١١٩)، والجرح والتعديل: ٢/١٢٥، وتقريب التهذيب: ص ٩٣ رقم (٢٤١).

عبدالله^(١). فقلنا الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله فقال: يا سبحان الله الأعمش شيخ، وأبو وائل شيخ. وسفيان فقيه ومنصور فقيه، وإبراهيم فقيه وعلقمة فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ^(٢).

الرابع: بعلم الراوي بالعربية؛ لأن العالم بها يمكنه التحفظ عن مواقع الزلل فكان الوثوق [ص ٣٠٨/ب] بروايته أكبر^(٣).

قال الإمام ويمكن^(٤) أن يقال: هو مرجوح؛ لأن العالم بها يعتمد على معرفته، فلا يبالغ في الحفظ، والجاهل بها يكون خائفاً فيبالغ في الحفظ^{(٥)(٦)}.

(١) قيل: أصح الأسانيد مطلقاً: سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بن مسعود. ينظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسحاوي: ٢٣/١-٢٤، قال شيخنا أحمد نور سيف: «هذا أصح الأسانيد مطلقاً بالنسبة للكوفيين»، وينظر: تدريب الراوي للسيوطي: ٧٦/١، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي: ص ٢٣.

(٢) ينظر: الكفاية للبغدادي: ص ٦١١.

(٣) ينظر: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٨٠/٨.

(٤) (التحفظ عن مواقع الزلل فكان الوثوق بروايته أكبر، قال الإمام ويمكن) ساقط (ت).

(٥) ينظر: المحصول: ج ٢/ق ٥٥٥، ونهاية الوصول: ٣٦٨٠/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤٧٨/٤.

(٦) فعلى الرأي الأول تكون رواية الأعمش بالعربية راجحة على رواية العالم بها كما مضى في الفقه. وعلى الثاني: روايته مرجوحة بالنسبة إلى رواية العالم بها على قياس رواية الجاهل بها.

الخامس: الأفضلية لأنّ الوثوق بقول الأعلام أتمّ، فيقدم رواية الخلفاء الأربعة في رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه على رواية ابن مسعود^(١).

والسادس: حسن اعتقاد الراوي فرواية غير المبتدع^(٢) أولى من رواية المبتدع.

ولقائل أن يقول: إذا كانت بدعته بذهابه إلى أن الكذب كفر، أو كبيرة لكان ظنُّ صدقه أغلب^(٣)، ولكن الذي جزم به الأكثرون ما قلناه^(٤).

(١) ينظر: المحصول: ج ٢/ق ٢/٥٦١-٥٦٢، وشرح تنقيح الفصول: ص ٤٩٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤/٤٨٩، وجمع الجوامع مع حاشية البناني: ٢/٣٦٣، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٨/٢٦٨٥.

(٢) البدعة: لغة من أبدع الله تعالى الخلق إبداعاً خلقهم لا على مثال وأبدعت الشيء وابتدعته استخرجته وأحدثته ومنه قيل للحالة المخالفة بدعة، وهي اسم من الابتداع كالرفعة من الارتفاع ثم غلب استعمالها فيما هو نقص في الدين أو زيادة، وفلان بدع في هذا الأمر أي هو أول من فعله فيكون اسم الفاعل بمعنى مبتدع. (المصباح المنير: ص ٣٨ مادة «أبدع»).

وفي الاصطلاح: هي الفعلة المخالفة للسنة، أو هي الأمر المحدث الذي لم يكن عليه الصحابة والتابعون، ولم يكن مما اقتضاه الدليل الشرعي. (التعريفات للجرجاني: ص ٤٣).

(٣) ينظر هذا الاعتراض في النهاية للصفى الهندي: ٨/٣٦٧٨.

(٤) ينظر المحصول: ج ٢/ق ٢/٥٥٩، وشرح تنقيح الفصول: ص ٤٩٣، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤/٤٨٧، ٤٨٠، ٤٧٥، والإحكام: ٤/٣٩٦.

ومثاله إذا قيل: صوم الدهر سنة كما اختاره الغزالي^(١) لما روى إبراهيم بن أبي يحيى بسنده أن رسول الله ﷺ قال: «من صام الدهر كله فقد وهب نفسه لله»^(٢) فيجيب من يقول [غ/٤٥٣] بأنه مكروه، كصاحب التهذيب، وغيره بأنه روي أن النبي ﷺ قال لعبدالله بن عمرو: «لا صام من صام الدهر، صوم ثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر»^(٣) وبأنه روي أنه ﷺ «نهى عن صيام الدهر»^(٤) والحديث الذي أورده الخصم لا يعارض هذين الحديثين؛ لأن إبراهيم بن أبي يحيى وإن سلمنا أنه ثقة [ص/٣٠٨] كما قاله الشافعي^(٥) وابن الأصبهاني وابن

(١) قال الغزالي في الوسيط: ٥٥٥/٢ «وفي الجملة صوم الدهر مسنون بشرط الإفطار يوم العيدين».

(٢) بهذا اللفظ لم أقف عليه.

(٣) متفق عليه: رواه البخاري في صحيحه: كتاب الصيام (٣٠) باب حق الأهل في الصوم (٥٩)، حديث رقم (١٩٧٧)، ومسلم في صحيحه: ٨١٥، ٨١٦/٢ كتاب الصوم (١٣)، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به (٣٥) حديث رقم (١١٥٩/١٨٧) بلفظ الأبد بدل الدهر،

وينظر التلخيص الحبير: ٨٦٤/٢ رقم (٩٤٠، ٩٣٩).

(٤) رواه مسلم في صحيحه: في كتاب الصيام (١٣) باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به (٣٥)، رقم (١٨١).

(٥) قال ابن عدي في الكامل: ٢٢١/١: «ثنا يحيى بن زكريا، ثنا ابن حيويه قال: سمعت الربيع يقول: سمعت الشافعي يقول: كان إبراهيم بن أبي يحيى قدرياً، قلت للربيع: فما حمل الشافعي على أن روى عنه؟ قال: كان يقول: لأن يحرق إبراهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث».

عقدة^(١) وابن عدي إلا أنه كان مبتدعاً قال البخاري: كان يرى القدر وكان جهمياً^(٢).

والسابع: كون الراوي صاحب الواقعة؛ لأنه أعرف بالقصة، وبهذا رجّح الشافعي رحمته الله خبر أبي رافع^(٣)^(٤) على خبر ابن عباس في تزويجه

(١) هو أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن زياد بن عبد الله بن عجلان مولى عبد الرحمن بن سعيد بن قيس الهمداني، وحفيد عجلان، هو عتيق عبد الرحمن بن الأمير عيسى بن موسى الهاشمي، أبو العباس الكوفي الحافظ العلامة أحد أعلام الحديث، ونادرة زمانه وهو المعروف بالحافظ ابن عقدة. وعقدة لقب لأبيه التحوي البارع محمد بن سعيد، ولقب بذلك لتعقيده في التصريف. ولد أبو العباس في سنة ٢٤٩ هـ بالكوفة وتوفي لسبع خلون من ذي القعدة سنة ٣٤٩ هـ. ينظر: تاريخ بغداد: ١٤/٥-٢٩، وسير أعلام النبلاء: ١٥/٣٤٠-٣٥٥ رقم (١٧٨)، وشنرات الذهب: ٣٣٢/٢.

(٢) قال ابن عدي في الكامل: ٢٢٠/١ «سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي مولاهم مدني كان يرى القدر وكان جهمياً تركه ابن المبارك والناس».

(٣) هو أبو رافع مولى رسول الله ﷺ، اختلف في اسمه فقيل: أسلم، وقيل: إبراهيم، غلبت عليه كنيته، توفي في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ينظر ترجمته في: الاستيعاب: ٨٣/١-٨٥ رقم (٣٤)، ١٦٥٦/٤-١٦٥٧ رقم (٢٩٤٨)، وأسد الغابة: ١٠٦/٦-١٠٧ رقم (٥٨٦٧)، والإصابة: ١٣٤/٧-١٣٥ رقم (٩٨٧٥).

(٤) وأما خبر أبي رافع فنصه: «أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة حلالاً، وبني عليها حلالاً وكنت الرسول بينهما». والحديث أخرجه مالك في الموطأ ٣٤٨/١ في كتاب الحج (٢٠) باب نكاح المحرم (٢٢) رقم (٦٩)، والشافعي في المسند: ٣١٧/١، في كتاب الحج، الباب الخامس فيما يباح للمحرم وما يحرم. رقم (٨٢٦-٨٢٧)، وأحمد في المسند: ٣٩٢/١-٣٩٣، والدارمي: ٣٦٩/١، في كتاب المناسك (٥) باب في =

ميمونة أنه ﷺ نكحها وهو محرم^(١)، لأن أبا رافع كان السفير في ذلك^(٢) فكان أعرف بالقصة^(٣) كذا قيل.

والحق^(٤) أن هذا من باب الترجيح بكون أحد الرواين مباشراً لما رواه، وهو قسم آخر فصله الآمدي^(٥) وغيره عن هذا^(٦).

بل مثال هذا قول ميمونة: «تزوجني رسول الله ﷺ ونحن

= تزويج المحرم (٢١) رقم (١٨٣٢)، والترمذي في سننه: ٢٠٠/٣ في كتاب الحج (٧)، باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم (٢٣) رقم (٨٤)، والنسائي في الكبرى: ٢٨٨/٣، في كتاب النكاح (٤٣)، باب ذكر الاختلاف في تزويج ميمونة (٣٨) رقم (٥٤٠٢)، والبيهقي في السنن الكبرى: ٦٦/٥ في كتاب الحج، باب المحرم لا ينكح ولا ينكح.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٩١٤/٢ كتاب جزاء الصيد (٢٨)، باب تزويج المحرم (١٢)، وفي ٨٦/٥ كتاب المغازي (٦٤) باب عمرة القضاء (٤٣). وأخرجه مسلم في صحيحه: ١٠٣١/٢-١٠٣٢ في كتاب النكاح (١٦) باب تحريم نكاح المحرم (٥) رقم (٤٦-٤٧)

(٢) ينظر التعليل في المحصول: ج ٩/٢ ق ٥٥٦، والإحكام للآمدي: ٣٢٦/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٨٩/٨.

(٣) في (ص)، (ت): القضية.

(٤) من ترجيحات الشيخ السبكي.

(٥) قال الآمدي في الإحكام: ٣٢٦/٤ «السابع: أن يكون راوي أحد الخبرين مباشراً لما رواه، والآخر غير مباشر، فرواية المباشر تكون أولى، لكونه أعرف بما روى، وذلك كرواية أبي رافع أن النبي ﷺ نكح ميمونة وهو حلال فإنه يرجح على رواية ابن عباس أنه نكحها وهو حرام؛ لأن أبا رافع كان هو السفير بينهما».

(٦) كذا صنيع الزركشي في تشنيف المسامع: ٥١٠/٣-٥١١.

حلالان»^(١) فتقدم على رواية ابن عباس^(٢) وقد خالف في هذا الجرجاني^(٣)
من أصحاب أبي حنيفة^(٤).

الثامن: يكون الراوي جليس المحدثين أو أكثر مجالسةً من الراوي
الآخر؛ لأنه أقرب إلى معرفة ما يعثور الرواية ويدخلها من الخلل^(٥).
ويمكن^(٦) أن يمثل لهذا برواية عبدالرحمن بن القاسم^(٧) عن

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: ١٠٣٢/٢، في كتاب النكاح (١٦) باب تحريم نكاح المحرم
(٥) رقم (٤٨).

(٢) السابق تخريجها.

(٣) هو يوسف بن علي بن محمد الجرجاني أبو عبدالله كان عالماً بفقهِ أبي حنيفة
وأصحابه، ومن تصانيفه: خزانة الأكمّل في ست مجلدات. ينظر ترجمته في: تاج
التراجم: ص ٨٩، والفوائد البهية: ص ٢٣١، والجواهر المضية: ٦٣٠/٣ رقم
(١٨٤٨)، والطبقات السنية: رقم (٢٧٤٤).

(٤) ينظر: البحر المحيط للزركشي: ١٥٤/٦.

(٥) ينظر المحصول: ج ٢/٢٩، ٥٥٧/٢، ونهاية الوصول للهندي: ٣٦٨٢-٣٦٨٣،
ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤٨٠/٤.

(٦) في (غ): يكون.

(٧) هو عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن خليفة رسول الله ﷺ، أبي بكر الصديق رضي الله عنه،
الإمام الثبت الفقيه، أبو محمد القرشي التيمي، البكري، المدني. سمع من أبيه ومحمد ابن
جعفر بن الزبير وطائفة سواهم، وحَدَّث عنه شعبة، وسفيان الثوري، والأوزاعي، ومالك
وسفيان بن عيينة وآخرون. وهو خال جعفر بن محمد الصادق. قال عنه ابن عيينة: كان
أفضل زمانه. طلبه الخليفة الوليد بن يزيد إلى الشام في جماعة ليستفتيهم، فأدركه الأجل
بحوران في ١٢٦ هـ وهو في عشر السبعين. ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٢٧٨/٥،
وسير أعلام النبلاء: ٥/٦ رقم (١)، وتقريب التهذيب: ص ٣٤٨ رقم (٣٩٨١).

أبيه^(١) عن [ت ١٢٦/٢ ب] عائشة أن زوج^(٢) بريرة^(٣) كان عبداً^(٤).

(١) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أبو محمد وأبو عبدالرحمن القرشي التيمي البكري المدني الإمام القدوة الحافظ الحجة، أحد فقهاء المدينة ولد في خلافة الإمام علي، رُبِّي القاسم في حجر عمته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وتفقّه منها وأكثر عنها. حدّث عنه ابنه عبدالرحمن، والشعبي ونافع، وسالم بن عبدالله وغيرهم كثير. توفي سنة ١٠٦ هـ ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٥٣/٥ - ٦٠ رقم (١٨)، وتقريب التهذيب: ص ٤٥١ رقم (٥٤٨٩)، طبقات الفقهاء للشيخ الرازي: ص ٥٣، وشذرات الذهب: ١٣٥/١

(٢) زوج بريرة كما جاء في صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة عن ابن عباس رضي الله عنه «أن زوج بريرة كان عبداً يقال له مغيث، كَأَنِّي أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحيته؛ فقال النبي ﷺ لعباس: يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة، ومن بغض بريرة مغيثاً. فقال النبي ﷺ لو راجعته. قالت: يا رسول الله تأمرني؟ قال: إنما أنا أتشفع، قالت: لا حاجة لي به». فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٩/٥١٠-٥١١، كتاب الطلاق (٦٨)، باب شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة (١٦). رقم (٥٢٨٣). وفي سنن الترمذي: من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أيوب «كان عبداً أسود لبني المغيرة». وفي سنن أبي داود: بسند فيه ابن إسحاق «وهي عند مغيث عبد لآل أبي أحمد».

(٣) بريرة مولاة عائشة رضي الله عنها قيل كانت مولاة لقوم من الأنصار، وقيل لآل عتبة. ينظر ترجمتها في: الاستيعاب: ٤/١٧٩٥، وأسد الغابة: ٧/٣٩، والإصابة: ٢٩/٨ رقم (١٧٧).

(٤) ذكر ابن حجر في الفتح كلاماً طويلاً حول زوج بريرة هل كان حراً أم كان عبداً عند الإعتاق؟ نذكره على طوله للفائدة وتحقيقاً للمسألة. قال ابن حجر رحمه الله في فتح الباري: ٩/٥١٣-٥١٤ «...قال الأسود وكان زوجها حراً. قال البخاري: قول الأسود منقطع، وقول ابن عباس: «رأيتُه عبداً» أصح. وقال في الذي قبله في قول الحكم نحو ذلك، وقد أورد البخاري عقب رواية عبدالله بن رجاء هذه عن =

= آدم عن شعبة ولم يسق لفظه لكن قال: وزاد فخبرت زوجها»، وقد أورده في الزكاة عن آدم بهذا الإسناد، فلم يذكر هذه الزيادة، وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن آدم شيخ البخاري فيه فجعل الزيادة من قول إبراهيم ولفظه في آخره قال الحكم: قال إبراهيم: وكان زوجها حراً فخبرت زوجها، فظهر أن هذه الزيادة مدرجة، وحذفها في الزكاة لذلك، وإنما أوردها هنا مشيراً إلى أن أصل التخيير في قصة بريرة ثابت من طريق أخرى، وقد قال الدارقطني في العلل: لم يختلف على عروة عن عائشة أنه كان عبداً، وكذا قال جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن عائشة، وأبو الأسود وأسامة ابن زيد عن القاسم. قلت: وقع لبعض الرواة فيه غلط، فأخرج قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن حزم من طريقه قال: أنبأنا أحمد بن يزيد المعلم حدثنا موسى بن معاوية عن جرير عن هشام عن أبيه عن عائشة: «كان زوج بريرة حراً» وهذا وهم من موسى أو من أحمد، فإن الحفاظ من أصحاب هشام ومن أصحاب جرير قالوا: كان عبداً، منهم إسحق بن راهوية وحديثه عند النسائي، وعثمان بن أبي شيبة وحديثه عند أبي داود، وعلي بن حجر وحديثه عند الترمذي، وأصله عند مسلم وأحال به على رواية أبي أسامة عن هشام، وفيه كان عبداً. قال الدارقطني: وكذا قال أبو معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه. قلت: ورواه شعبة عن عبد الرحمن فقال كان حراً، ثم رجع عبد الرحمن فقال: ما أدري، وقد تقدم في العتق. قال الدارقطني: وقال عمران بن حدير عن عكرمة عن عائشة كان حراً وهو وهم، قلت: في شيئين في قوله: حر، وفي قوله عائشة، وإنما هو رواية عكرمة عن ابن عباس، ولم يختلف على ابن عباس في أنه كان عبداً، وكذا جزم به الترمذي عن ابن عمر وحديثه عند الشافعي والدارقطني وغيرهما، وكذا أخرجه النسائي من حديث صفية بنت أبي عبيد. قالت: «كان زوج بريرة عبداً» وسنده صحيح. وقال النووي: يؤيد قول من قال: إنه كان عبداً قول عائشة: كان عبداً، ولو كان حراً لم يخيئها، فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبداً، ثم عللت بقولها: ولو كان حراً لم يخيئها. ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله إلا توقيفاً، وتعقب بأن هذه الزيادة في رواية جرير عن هشام بن عروة في آخر الحديث، وهي =

وهكذا رواه هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

وروى الأسود بن يزيد^(١) عن عائشة [ص ٣٠٩/ب]: «أن زوج بريرة كان حرّاً»^(٢).

= مدرجة من قول عروة، بين ذلك في رواية مالك وأبي داود والنسائي. نعم وقع في رواية أسامة بن يزيد عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قال: «كانت بريرة مكاتبة لأناس من الأنصار، وكانت تحت عبد». الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي، وأسامة فيه مقال، وأما دعوى أن ذلك لا يقال إلا بتوقيف فمردودة فإن للاجتهاد فيه مجال، وقد تقدم قريباً توجيهه من حيث النظر أيضاً، قال الدارقطني: وقال إبراهيم عن الأسود عن عائشة: كان حرّاً. قلت: وأصرح ما رأيته في ذلك رواية أبي معاوية حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: «كان زوج بريرة حرّاً». الحديث أخرجه أحمد عنه، وأخرج ابن أبي شيبة عن إدريس عن الأعمش بهذا السند عن عائشة قالت: كان زوج بريرة حرّاً. ومن وجه آخر عن النخعي عن الأسود أن عائشة حدثته: «أن زوج بريرة كان حرّاً حين أعتقت». فدللت الروايات المنفصلة التي قدمتها آنفاً على أنه مدرج من قول الأسود أو من دونه فيكون من أمثلة ما أدرج في أول الخبر، وهو نادر، فإن الأكثر أن يكون في آخره ودونه أن يقع في وسطه. وعلى تقدير أن يكون موصولاً فترجح رواية من قال كان عبداً بالكثرة، وأيضاً آل المرء أعرف بحديثه، فإن القاسم ابن أخي عائشة وعروة ابن أختها. وتابعها غيرهما فروايتها أولى من رواية الأسود فإنهما أقعد بعائشة، وأعلم بحديثها والله أعلم.

(١) هو أبو عمرو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، الإمام القدوة، كان مخضرمًا أدرك الجاهلية والإسلام ولم ير النبي ﷺ، كان رأساً في العلم والعمل، وهو معدود من كبار التابعين، ومن أعيان ابن مسعود، ومن كبار أهل الكوفة، توفي سنة ٧٥هـ. ينظر ترجمتها في: الاستيعاب: ٩٢/١، وأسد الغابة: ٨٨/١، والإصابة: ١٠٨/١-١٠٩ رقم (٤٥٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: أخرجه أحمد في المسند: ٤٩/٦، ١٧٠، =

فحديث عروة والقاسم عن خالتهما أولى؛ لمجالستهما لها وسماعهما منها الحديث شفهاً داخل الستر.

التاسع: بكون الراوي مختبراً، فيرجح المعدل بالممارسة والاختبار على من عرفت عدالته بالتركية أو برواية من لا يروي عن غير العدل؛ لأنّ الخبر أضعف من المعاينة^(١).

العاشر: بكون الراوي معدلاً بالعمل على روايته، أي يكون ثبوت عدالته بعمل من روى عنه، فيرجح على الذي يكون روايه [غ/٢٤٥٤] معدلاً بغير ذلك^(٢).

وقد أتى صاحب الكتاب بقوله: «ثم معدلاً» ليفهم أنّ التعديل بالاختبار مقدّم على هذا الضرب.

فالمراتب ثلاثة التعديل بالاختبار ثمّ بالعمل ثم بغير ذلك.

ولقائل أن يقول: إن أردتم بغير ذلك صريح القول في التركية فلا نسلم أنّ التعديل بالعمل أرجح منها كيف وقد اختلف في كونها تعديلاً.

قد جزم بهذا الآمدي وغيره وقالوا: يرجح صريح المقال في التركية على العمل بروايته والحكم بشهادته^(٣).

= ١٨٦، ١٧٥، والداومي في سننه: ١٦٩/٢، كتاب، وأبو داود في سننه، وابن ماجه في سننه، والنسائي في سننه، والبيهقي في سننه الكبرى: ٢٢٣/٧.

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج٢/ق٢/٥٥٨، نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٧٨/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤٨٦/٤، وشرح المنهاج للأصفهاني: ٧٩٨/٢.

(٢) ينظر: المصادر نفسها.

(٣) ينظر: الإحكام للآمدي: ٣٢٩/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٧٨/٨.

الحادي عشر: كثرة المزكين للراوي^(١) وقد سبق ما يناظره.

ومن أمثلته حديث بسرة بنت صفوان^(٢) في مسّ الذكر^(٣) مع ما يعارضه من حديث^(٤)

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٥٨، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٧٨/٨، والإحكام للأمدي: ٣٢٩/٤.

(٢) هي بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية بنت أخي ورقة بن نوفل صحابية لها سابقة وهجرة، عاشت إلى خلافة معاوية. ينظر ترجمتها في: الإصابة: ٣٠/٨ رقم (١٨٠).

(٣) حديث بسرة: «إذا مسّ أحدكم ذكره فليتوطأ» أخرجه مالك في الموطأ ٤٩/١، كتاب الطهارة (٢)، باب الوضوء من مسّ الفرج (١٥) رقم (٥٨)، والشافعي في الأم: ١٩/١، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مسّ الذكر، وأحمد في المسند: ٤٠٦/٦-٤٠٧، والدارمي في السنن: ١٨٤/١-١٨٥، كتاب الوضوء، باب الوضوء من مسّ الذكر، وأبو داود في السنن: ١٢٦/١ كتاب الطهارة (١)، باب الوضوء من مسّ الذكر (٧٠)، رقم (١٨١)، والترمذي في السنن: ١٢٦/١، كتاب الطهارة (١)، باب الوضوء من مسّ الذكر (٦٢) رقم (٨٢). وقال: (هذا حديث حسن صحيح)، والنسائي في المجتبى من السنن: ١٠٠/١، كتاب الطهارة (١)، باب الوضوء من مسّ الذكر (١١٨)، وابن ماجه في السنن: ١٦١/١، كتاب الطهارة (١)، باب الوضوء من مسّ الذكر (٦٣) رقم (٤٧٩).

(٤) حديث طلق: «أنّ النبي ﷺ سئل عنه فقال: هل هو إلا بضعة منك» أخرجه أحمد في المسند: ٢٣/٤، وأبو داود في السنن، كتاب الطهارة (١)، باب الرخصة في الوضوء من مسّ الذكر (٧٠) رقم (١٨٢)، والترمذي في السنن: ١٣١/١، كتاب الطهارة (١)، باب ترك الوضوء من مسّ الذكر (٦٢) وقال: (وهذا الحديث أحسن شيء روي في هذا الباب)، والنسائي في المجتبى من السنن: ١٠١/١، كتاب الطهارة (١)، باب ترك الوضوء من مسّ الذكر (١١٩)، وابن ماجه في السنن: ١٦٣/١، كتاب الطهارة (١)، باب الرخصة في الوضوء من مسّ الذكر (٦٤) رقم (٤٨٣).

...طلق^(١) فحديث بسرة رواه مالك عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو [ص ٩/٣٠٩] بن حزم عن عروة بن الزبير، وليس فيهم إلا من هو متفق على عدالته، وأما رواية حديث طلق فقد قلّ مزكّوهم بل اختلف في عدالتهم فالمصير إلى حديث بسرة أولى.

الثاني عشر: كثرة بحث المزيّن عن أحوال الناس لزيادة الثقة بقولهم حينئذ^(٢)

الثالث عشر: كثرة علمهم؛ لأن كثرة العلم تؤدي إلى الصواب^(٣).

الرابع عشر: حفظ الراوي^(٤)، وقد أطلقه في الكتاب، وهو يحتمل أمرين كلاهما حق معتبر:

أحدهما: أن يكون قد حفظ لفظ الحديث، واعتمد الآخر على المكتوب فالحافظ أولى؛ لما لعله يعتور الخط من نقص وتغيير.

قال الإمام وفيه احتمال^(٥).

(١) هو طلق بن علي بن طلق بن عمرو بن عبدالعزيز بن سحيم مشهور له صحة ووفادة ورواية.

ينظر ترجمته في: الإصابة: ٣/٩٩٤ رقم (٤٩٧٦).

(٢) ينظر: شرح المنهاج للأصفهاني: ٢/٧٩٨، نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٧٨/٨.

(٣) ينظر: المحصول للرازي: ج ٩/ق ٩/٥٥٨.

(٤) ينظر: المحصول للرازي: ج ٩/ق ٩/٥٦٠، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٨٣/٨-٣٦٨٤.

(٥) ينظر: المحصول للرازي: ج ٩/ق ٩/٥٦٠.

قلت: وهو احتمال بعيد^(١).

وقد ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يحتاج برواية من يعول على كتابه^(٢).

قال أشهب^(٣): سئل مالك أيؤخذ ممن لا يحفظ وهو ثقة صحيح الحديث أتؤخذ عنه^(٤) الأحاديث؟ فقال لا يؤخذ منه، أخاف أن يزداد في كتبه بالليل^(٥).

وعن هشيم^(٦) من لم يحفظ الحديث فليس هو أولى^(٧) من أصحاب

(١) من المواطن التي يرد فيها كلام الإمام.

(٢) ينظر: التقييد والإيضاح: ص ١٧١، ٢٢٣.

(٣) هو أشهب بن عبدالعزيز بن داود بن إبراهيم، أبو عمرو القيسي العامري المصري، الفقيه، مفتي مصر، وقيل اسمه مسكين، وأشهب لقب له، ولد سنة ١٤٠ هـ، تفقه بمالك، له كتاب الاختلاف في القسامة، وله كتاب يعرف أيضاً بالمدونة غير المدونة المعروفة لمالك برواية سحنون، توفي سنة ٢٠٤ هـ. ينظر: ترجمته في: ترتيب المدارك لعباض: ٢٦٢/٣-٢٧١، وسير أعلام النبلاء: ٩/٥٠٠-٥٠٣ رقم (١٩٠)، = والديباج المذهب: ٣٠٧/١-٣٠٨ رقم (٣).

(٤) في (ص): كذا عنه.

(٥) ينظر: فتح المغيث للسخاوي على ألفية العراقي: ١٢٥/٣.

(٦) هو هشيم بن بشير بن أبي خازم، قاسم بن دينار، أبو معاوية السلمي، مولاهم الواسطي، محدث بغداد وحافظها، ولد سنة ١٠٤ هـ، حدث عن شعبة وسفيان وحدثا عنه، وهو ثقة ثبت إلا أنه كثير التدليس والإرسال الخفي، توفي سنة ١٨٣ هـ. ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٩/١١٥-١١٦ رقم (٤٨٦)، وتاريخ بغداد: ١٤/٨٥-٩٤ رقم (٧٤٣٦)، وسير أعلام النبلاء: ٨/٢٨٧-٢٩٤ رقم (٧٦).

(٧) (أولى) ليس في (ت).

الحديث يجيء أحدهم بكتاب كأنه سجل مكاتب^(١).

وثانيهما: أن يكون أحدهما أكثر حفظاً، فإن روايته راجحة على من كان نسيانه أكثر وسيأتي على الأثر.

مثال هذا في حديثي شعبة وإسماعيل بن عياش^(٢) [ص ٣١٠/٢ ب] فإن^(٣) شعبة: أحفظ منه بلا ريب.

ومن [غ ٤٥٥/٢] أمثله أيضاً احتجاجنا^(٤) على أن المسح يتأقت بيوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام ولياليهن للمسافر بحديث عاصم^(٥) عن زرّ

(١) ينظر: فتح المغيث للسخاوي على ألفية العراقي: ١٢٦/٣، والكفاية للخطيب: ص ٢٢٨.

(٢) هو إسماعيل بن عياش بن سليم، أبو عتبة، الحافظ محدّث الشام الحمصي العنسي، مولاها. ولد سنة ١٠٨ هـ كان من بحور العلم توفي رحمه الله سنة ١٨١ هـ. ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٢٢١/٦ رقم (٣٢٧٦)، سير أعلام النبلاء: ٣١٢/٨ - ٣٢٨ رقم (٨٣)، وتقريب التهذيب: ص ١٠٩ رقم (٤٧٣).

(٣) في جميع النسخ: قال، ما عدا (غ). والذي أثبتته أدعى للسياق.

(٤) في (ص): اجتجاجاً، وما أثبتته أليق بالسياق.

(٥) عاصم بن أبي النجود أبو بكر الأسدي مولاها الكوفي واسم أبيه بهدلة، إمام كبير مقرئ العصر، قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السلمي، وزرّ بن حبيش الأسدي، وحدّث عنها. وعنه أخذ عطاء بن أبي رباح، وأبو صالح السمان وهما من شيوخه، وشعبة والثوري، وحامد بن سلمة وغيرهم. كان ذا أدب ونسك وفصاحة وصوت حسن. وهو معدود من التابعين توفي رحمه الله ١٢٧ هـ. ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي: ٨٩/١ رقم (٣٥)، وسير أعلام النبلاء: ٢٥٦/٥ رقم (١١٩)، وتقريب التهذيب: ص ٢٨٥ رقم (٢٠٥٤).

ابن حُبَيْش^(١) قال أتيت صفوان بن عَسَّال^(٢) فسألته عن المسح على الخفين فقال: «كُنَّا نَكُونُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَأْمُرُنَا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا مِنْ جَنَابَةِ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ»^(٣).

(١) هو زُرُّ بْنُ حُبَيْشَ بن حباشة بن أوس أبو مريم الأسدي الكوفي، ويكنى أبا مطرف، الإمام القدوة مقرئ الكوفة أدرك أيام الجاهلية. وحدث عن عمر بن الخطاب وأبي ابن كعب، وعثمان، وعلي، والعباس ﷺ وغيرهم. تصدر للإقراء وقرأ على عاصم ابن أبي النجود. توفي رحمه الله وهو ابن اثنتين وعشرين ومائة سنة ٨١ هـ. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٤/١٦٦-١٧٠ رقم (٦٠)، وتقريب التهذيب: ص ٢١٥ رقم (٢٠٠٨).

(٢) صفوان بن عسال المرادي من بني زاهر بن عامر له صحبة سكن الكوفة روى عن النبي ﷺ أحاديث روى عنه زر بن حبيش وعبدالله بن سلمة وغيرهما وذكر أنه غزا مع رسول الله ﷺ اثنتي عشرة غزوة. ينظر ترجمته في: الإصابة: ٣/٢٤٨ رقم (٤٠٧٥).

(٣) رواه الشافعي في الأم: ١/٣٥، ٣٤، وأحمد في المسند: ٤/٢٣٩، والترمذي: ١/١٥٨، في كتاب الطهارة (١)، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم (٧١) رقم (٥٩)، وقال حديث حسن صحيح. وقال: هو أكثر قول العلماء من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء مثل سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد وإسحاق قالوا: بمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن. وقال: وقد روى عن بعض أهل العلم: أنهم لم يوقتوا في المسح على الخفين، وهو قول مالك بن أنس. وقال: والتوقيت أصح. ورواه الترمذي: ٥/٥٠٩، في كتاب الدعوات (٤٩)، باب في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله لعباده (٩٩) رقم (٣٥٣٥) وقال حديث حسن صحيح.، ورواه النسائي: ١/٨٣-٨٤ في كتاب الطهارة (١)، باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر (٩٨) رقم (١٢٦-١٢٧)، ورواه ابن ماجه: ١/١٦١، في كتاب الطهارة (١) باب =

فإنَّ للخصم في المسألة وهو مالك رحمه الله أن يقول: قد تُكَلِّمَ في حفظ عاصم بن أبي النجود. قال العقيلي: لم يكن فيه إلا سوء الحفظ^(١)، وقال الدارقطني: في حفظه شيء^(٢). فليرجح عليه حديث أنس أن النبي ﷺ قال: «إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليهما وليصل فيهما ولا يخلعهما إن شاء إلا من جنابة»^(٣).

الخامس عشر: زيادة ضبط الراوي^(٤) وشدة اعتناؤه؛ فليرجح من كان أشدَّ اعتناء به وأكثر اهتماماً، ولو كان ذلك الضبط [ت ١٢٦/٢] لألفاظ الرسول ﷺ بأن يكون أكثر حرصاً على مراعاة كلامه وحروفه؛

= الضوء من النوم (٦٢، رقم (٤٧٨)، ورواه البيهقي: ١/٢٧٦، ١١٨، ١١٤، وابن خزيمة: ١/٩٩، ٩٨، والدارقطني: ١/١٩٦، ١٩٧. ولمزيد من الفائدة في تخريج الحديث ينظر: التلخيص الحبير: ١/٢٤٦-٢٤٧. والهداية في تخريج أحاديث البداية للغماري: ١/٢١٣-٢٣٦.

(١) ينظر الضعفاء للعقيلي: ٣/٣٣٦ رقم الترجمة: ١٣٥٨.

(٢) قال الذهبي في معرفة التراء ص ٩٣: «وثقه أبو زرعة وجماعة، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال الدارقطني: في حفظه شيء» وقال الذهبي في السير: ٥/٢٦٠ «وقال النسائي: عاصم ليس بحافظ».

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک: ١/٢٩٠ رقم ٦٤٣، وقال هذا إسناد صحيح على شرط مسلم، والدارقطني في السنن: ١/٢٠٣، رقم (١، ٢)، والبيهقي في سننه الكبرى: ١/٢٧٩، رقم (١٢٤٣، ١٢٤٤). وينظر أيضاً: المنتقى للباقي: ١/٧٨-٧٩، والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس لابن العربي: ١/١٥٨-١٦١.

(٤) قال الإسنوي في نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤/٤٨٨-٤٨٩ «والضبط هو شدة الاعتناء بالحديث والاهتمام بأمره».

لأنه حينئذ يكون أقرب إلى الرواية باللفظ، وقد تقدّم أنها راجحة على الرواية بالمعنى^(١).

ومن أمثلته^(٢) [ص ٣١٠/٢] احتجاجنا على أن الدم الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء بما رواه شعبة عن سهيل بن أبي صالح^(٣) عن أبيه^(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا وضوء إلا من صوت أو

(١) ينظر: نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤٨٨/٤-٤٨٩، وشرح العبري: ص ٦٢٨، السراج الوهاج للجاربردي: ١٠٤٤/٢، ومعراج المنهاج للجزري: ٢٦٤/٢-٢٦٥، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٢٦٨٤/٨.

(٢) ومثل له السبكي في رفع الحاجب: اللوحة ٣٠٩/١-٣١٠ ب بقوله: «ولذلك رجح أصحابنا رواية مالك وسفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ قال للرجل: «زوجتكها بما معك من القرآن» على ما رواه عبدالعزيز بن أبي حازم وزائدة عن أبي حازم عن سهل أن النبي ﷺ قال له: «ملكته بما معك من القرآن»، لأن مالكا وسفيان أعلم منهما وأوثق وأضبط.

(٣) هو سهيل بن أبي صالح أبو يزيد المدني مولى جويرية بنت الأحمس الغطفانية، حدث عن أبيه أبي صالح ذكوان السمان وغيره، وحدث عنه الأعمش، وربيعه، وهم من التابعين. وكان من كبار الحفاظ لكنه مرض مرضة غيّرت من حفظه. توفي رحمه الله في خلافة المنصور. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٤٥٨/٧-٤٦٢ رقم (٢٠٥)، وتقريب التهذيب: ص ٢٥٩ رقم (٢٦٧٥)، شذرات الذهب: ٢٠٨/١.

(٤) هو ذكوان بن عبد الله أبو صالح السمان مولى أم المؤمنين جويرية الغطفانية، القدوة الحافظ الحجة، كان من كبار علماء المدينة، وكان يجلب الزيت والسمن إلى الكوفة، ولد في خلافة عمر، وشهد يوم الدار وحصر عثمان، سمع من عائشة وأبي هريرة، وابن عباس، حدث عنه ابنه سهيل، والأعمش والزهري وخلق سواهم. توفي سنة ١٠١ هـ. ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد: ٣٠١/٥، وسير أعلام النبلاء: ٣٦/٥-٣٧ رقم (١٠)، وتقريب التهذيب: ص ٢٠٣ رقم (١٨٤١).

ريح»^(١) فإن عارضه الخصم بما روى إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة^(٢) عن عائشة مرفوعاً: «من قاء أو رعف فأحدث في صلاته فليذهب فليتوضأ ثم ليبن على صلاته»^(٣).

-
- (١) رواه أحمد في مسنده: ٤٧١/٢، ورواه الترمذي في سننه: ١٠٩/١، كتاب الطهارة (١)، باب ما جاء في الوضوء من الريح (٥٦) رقم (٧٤). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه: ١٧٢/١، في كتاب الطهارة (١) باب لا وضوء إلا من حدث (٧٤) رقم (٥١٥) ورواه البيهقي في السنن الكبرى: ٨٨/١، ٣٣٨، ورواه ابن خزيمة في صحيحه: ١٨/١ كتاب الوضوء باب ذكر خير روي مختصراً... (٢١) رقم (٢٧)، وينظر التلخيص: ١٧٧/١ لمزيد من الفائدة.
- (٢) هو عبدالله بن عبدالله بن أبي مليكة بالتصغير زهير بن عبدالله بن جُدعان الإمام الحجة الحافظ أبو بكر زهير محمد القرشي ولد في خلافة علي، حدث عن عائشة وأختها أسماء وابن عباس وغيرهم كثير، وكان عالماً ومفتياً صاحب حديث وإتقان توفي سنة ١١٧هـ. ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد: ٤٧٣/٥، وسير أعلام النبلاء: ٨٨/٥ رقم (٣٠)، وشذرات الذهب: ١٥٣/١.
- (٣) وتمة الحديث «...ما لم يتكلم» أخرج الحديث ابن ماجه: ٣٨٥/١-٣٨٦ في كتاب الإقامة (٥)، باب ما جاء في البناء على الصلاة (١٣٧) رقم (١٢٢١)، والدارقطني: ١٥٣/١. قال ابن حجر في التلخيص الحبير: «وأعله [أي الحديث] غير واحد بأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن ابن جريج، ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة، وقد خالفه الحفاظ من أصحاب ابن جريج فرووه عنه عن أبيه عن النبي ﷺ رسلاً، وصحح هذه الطريقة المرسلة محمد بن يحيى الذهلي، والدارقطني في العلل وأبو حاتم، وقال: رواية إسماعيل خطأ، وقال ابن معين: حديث ضعيف، وقال ابن عدي: هكذا رواه إسماعيل مرة، وقال مرة عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة، وكلاهما ضعيف، وقال أحمد: الصواب عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ رسلاً، ورواه الدارقطني من حديث إسماعيل بن عياش أيضاً عن عطاء بن =

قلنا: ليس إسماعيل كشعبة في الضبط. كيف لا؟ وشعبة أمير المؤمنين في الحديث وابن عياش خلط على المدنيين.

السادس عشر: بدوام عقل الراوي؛ فيرجح رواية دائم العقل على من اختلط آونة من عمره ولم يعرف أنه روى الخبر حالة سلامة العقل أو حال اختلاطه^(١).

السابع عشر: شهرة الراوي بالعدالة والثقة؛ فيرجح رواية المشهور على الخامل؛ لأن الدين كما يمنع من الكذب كذلك الشهرة والمنصب^(٢).

ومن أمثله في مسألة القهقهة من أحاديثنا رواية شعبة عن سهيل عن أبيه [غ/٢٥٦] عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا وضوء إلا من

= عجلائ وعباد بن كثير عن ابن أبي مليكة عن عائشة، وقال بعده: عطاء وعباد ضعيفان، وقال البيهقي: الصواب إرساله، وقد رفعه سليمان بن أرقم عن ابن أبي مليكة، وهو متروك».

(١) لكن المصنف أطلقه تبعا لصاحب الحاصل والتحصيل دونما تقييد إلا أن الإمام قيده وكذا شارحنا بقيد عدم معرفة أنه روى الخبر حالة سلامة العقل أو حال اختلاطه. ينظر: المحصول للرازي: ج٢/ق٢/٥٦٠، والحاصل: ٩٧٨/٢، والتحصيل: ٢٦٤/٢، وشرح العبري على المنهاج: ص٦٢٩، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٨٥/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤٨٩/٤، ومعراج المنهاج للجزري: ٢٦٤/٢، والسراج الوهاج للجاربردي: ٢٠٤٤/٢.

(٢) كأن يكون الراوي من كبار الصحابة كالخلفاء الأربعة؛ لأن دينة كما يمنعه من الكذب، فكذا منصبه العالي يمنعه عنه، ولذلك كان علي رضي الله عنه يحلف الرواة، وكان يقبل رواية الصديق من غير تحليف أفاده صاحب نهاية الوصول للصفى الهندي:

٣٦٨٥/٨

صوت أو ريح»^(١).

فلا يعارضه الخصم برواية بقية^(٢) [ص ٣١١/٢] عن محمد الخزاعي^(٣) عن الحسن بن عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال لرجل ضحك: «أعد وضوءك»^(٤) فإنّ محمداً الخزاعي ليس مشهوراً بل هو من مجهولي مشايخ بقية^(٥).

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) بقية بن الوليد بن صائد بن كعب أبو محمد الحميري، الكلاعي الحافظ العالم، محدث حمص أحد المشاهير الأعلام ولد سنة ١١٠ هـ روى عن كثيرين وروى عنه الكثيرون، كان من أوعية العلم، لكنه كدّر ذلك بالإكثار عن الضعفاء والعوام، والحمل عمّن دبّ ودرج. قال أبو حاتم الرازي: سألت أبا مسهر عن حديث بقية فقال: احذر أحاديث بقية وكن منها على تقيّة فإنها غير نقية. مات بقية سنة ١٩٧ هـ بعد سبع وثمانين سنة. رحمه الله. ينظر: الكامل في الضعفاء لابن عدي: ٥٠٤/٢-٥١٢، وسمر أعلام النبلاء: ٥١٨/٨-٥٣٤ رقم (١٣٩)، تقريب التهذيب: ص ١٢٦ رقم (٧٣٤).

(٣) هو محمد الخزاعي. ينظر: ضعفاء العقيلي: ٨٢/٤ رقم (١٦٣٧)، ولسان الميزان: ١٨٢/٥.

(٤) الحديث أخرجه الدارقطني: عن إسماعيل بن عياش عن عمر بن قيس عن عمرو بن عبيد عن الحسن بن عمران بن حصين قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ضحك في الصلاة قرقرة فليعد الرضوء والصلاة» ١٦٥/١، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها. رقم (١٢). ولابن عدي طريق آخر أخرجه عن بقية عن محمد الخزاعي عن الحسن بن عمران بن حصين: أن النبي ﷺ قال لرجل ضحك في الصلاة «أعد وضوءك». ينظر: الكامل في الضعفاء لابن عدي: ١٠٢٦/٣-١٠٢٧، وينظر: نصب الراية: ٤٩/١.

(٥) قاله ابن عدي في الكامل: ١٠٢٧/٣ «ومحمد الخزاعي هذا هو من مجهولي مشايخ بقية».

والخصم وإن احتج به على قاعدته في العمل بخير المجهول^(١)، لكن لا ينكر أنه غير مشهور وأنّ شعبة من الأئمة المشهورين العظماء.

الثامن عشر: بشهرة نسبه فإنّ من ليس بمشهور النسب قد يشاركه ضعيف في الاسم^(٢).

التاسع عشر: بعدم التباس اسمه^(٣) فيرجح رواية من لا يلتبس اسمه

(١) قال السخاوي في فتح المغيث شرح ألفية الحديث: ٤٤/٢-٤٥ «ونحوه قول ابن المواق لا خلاف أعلمه بين أئمة الحديث في ردّ المجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد، وإنما يحكى الخلاف عن الحنفية... وقد قبل أهل هذا القسم مطلقاً من العلماء من لم يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام، وعزاه ابن المواق للحنفية حيث قال: إنهم لم يفرقوا بين من روى عنه واحد وبين من روى عنه أكثر من واحد، بل قبلوا رواية المجهول على الإطلاق» قال محققه على ابن المواق ذكر قوله هذا وذاك في بغية النقاد. وقال ابن السبكي في جمع الجوامع مع حاشية البناني: ١٥٠/٢ «فلا يقبل المجهول باطناً وهو المستور خلافاً لأبي حنيفة وابن فورك وسليم».

ولمزيد من التفاصيل ينظر: المغني للخبازي: ص ٢١١-٢١٢، وكشف الأسرار: ٤٢/٣-٤٤، تيسير التحرير: ٤٨/٣.

(٢) ينظر: رفع الحاجب للسبكي: اللوحة ١١١/ب. وقال الآمدي: فإن الذي لا يلتبس اسمه ببعض الضعفاء أغلب على الظنّ ممن يلتبس. قال السبكي في رفع الحاجب تعليقاً على كلام الآمدي: قلت: ولا يحصل الالتباس إلا عند تقارب زمانهما واجتماعهما في شيخ واحد ولذلك شرط الإمام في الحصول: أن يصعب التمييز» وينظر: الإحكام للآمدي: ٣٢٨/٤ والحصول للرازي: ج ٢/٢ ق ٥٦٢.

(٣) هذا الفن يعرف عند المحدثين بالمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، وقد ألفت فيه كتب كثيرة كالإكمال لابن مأكولا والمختلف والمؤتلف لابن التركماني، وللدارقطني أيضاً، والمتفق والمفترق للخطيب البغدادي، وقد ذكرها صاحب =

باسم غيره على رواية من يلتبس اسمه باسم غيره من الضعفاء^(١).

ومن أمثلته أنه لو وقع إسنادان متعارضان في أحدهما محمد بن جرير الطبري أبو جعفر الإمام المشهور، وفي الآخر ثقة مثله في العلم والعدالة وصفات الترجيح. لقلنا الإسناد الذي فيه محمد بن جرير مرجوح لالتباس اسمه بمحمد بن جرير بن رستم بن جعفر الطبري^(٢)، وكذلك وقع الغلط لبعض الأئمة فنقل على ابن جرير الإمام أنه قال بوجوب المسح على الرجلين بدل غسلهما، وإنما القائل بذلك ابن جرير هذا، وهو رجل رافضي^(٣).

وكذلك الليث بن سعد الإمام المشهور مع الليث بن سعد النصيبى أحد الضعفاء.

العشرون: بتأخر إسلامه؛ فيرجح رواية من تأخر إسلامه على [ص ٣١١/٢] رواية من تقدم إسلامه لأن تأخر الإسلام دليل على روايته

= الرسالة المستطرفة، ولزيد من التفصيل عن هذا الموضوع. ينظر: الرسالة المستطرفة: ص ١١٥-١١٧، وفتح المغيث للسخاوي: ٤/٢٦٨، وتدريب الراوي: ٢/٣١٦، والتقيد والإيضاح: ص ٣٨١.

(١) ينظر: رفع الحجاب للسبكي: اللوحة ١١١/ب، المحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٦١-٥٦٢، والإحكام للآمدي: ٤/٣٢٨، وشرح تنقيح الفصول: ص ٤٩٢، جمع الجوامع مع حاشية البناني: ٢/٣٦٣.

(٢) تراجع ترجمته في طبقات الشيعة.

(٣) كما فعل من المتأخرين الشوكاني في نيل الأوطار: ١/١٦٩.

أخيراً هكذا نطق به المصنف وصرّح به الشيخ أبو إسحاق في شرح
اللمع^(١) وهو حقّ متقبل^(٢).

وجزم الآمدي بعكسه معتلاً بعراقته المتقدم في الإسلام
ومعرفته^(٣)، وليس بشيء^(٤).

وقال الإمام: الأولى أن يفصّل ويقال: المتقدم إذا كان موجوداً مع
التأخر، لم يمنع أن تكون روايته متأخرة عن رواية المتأخر، فأما إذا مات

(١) قال في اللمع: ص ٨٤: «والثامن: أن يكون أحدهما متأخر الإسلام فيقدم؛ لأنه
يحفظ آخر الأمرين من النبي ﷺ».

(٢) من ترجيحات ابن السبكي.

(٣) قال الآمدي في الإحكام: ٣٢٧/٤: «الحادي عشر: إذا كان أحد الراويين متقدماً
الإسلام على الراوي الآخر فروايته أولى، إذ هي أغلب على الظن لزيادة أصالته في
الإسلام وتحريره فيه. وتبعه ابن الحاجب والصفى الهندي. ينظر: مختصر ابن الحاجب
مع شرح العضد: ٣١٠/٢، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٨٦/٨. وذكر
الزركشي في تشنيف المسامع: ٥٠٩/٣ أن الصفى الهندي ذكر في الترجيح بما يرجع
إلى أمر خارج، أن متأخر الإسلام يقدم مطلقاً قال: «وهذا منه رجوع إلى قول
الجمهور»، ولما تتبعت مباحث المسألة السادسة في ترجيح الخبر بالأمر الخارجية في
نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٣٩/٨-٣٧٤٤.

لم أعثّر على ما نوه إليه الزركشي. بل الذي وجدته هو في المسألة الثالثة في الترجيح
بحال وروده وهو من وجوه، فالوجه الرابع: «أن يكون أحد المخبرين متأخر
الإسلام، ويعلم أن سماعه كان بعد إسلامه، وراوي الخبر الآخر متقدم الإسلام،
فيقدم الأول لأنه أظهر تأخراً» ٣٦٩٧/٨-٣٦٩٨. ولعل هذا وهم من الزركشي.

(٤) هذا رد من السبكي على الآمدي.

المتقدم قبل إسلام المتأخر، وعلمنا أن أكثر رواة المتقدم متقدم على رواة المتأخر منهما، هنا^(١) نحكم بالرجحان؛ لأن النادر يلحق بالغالب^(٢).

ولقائل أن يقول: قولكم لا يمنع أن تكون روايته متأخرة فيما إذا لم يمت [غ/٢/٤٥٧] قبله مسلم ولكن هي مشكوكه ورواية متأخر الإسلام مظنونة التأخر فليرجع على المشكوكه فيها.

ولهذا قال ابن [ت/٢/١٢٧ب] عباس: «كننا نأخذ بالأحدث فالأحدث من أمور رسول الله ﷺ»^(٣).

ومن أمثلة الفصل قال الشافعي في مسألة المس^(٤)، قيس بن

(١) في (ت): فهنا.

(٢) المحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٦٨-٥٦٩.

وينظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣١٠/٢، وجمع الجوامع مع حاشية البناني: ٣٦٤/٢، ورفع الحاجب للسبكي: اللوحة: ٣١٠-أ/٣١١ب، وشرح الكوكب المنير: ٦٤٤/٤-٦٤٧.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) قال البيهقي في سننه الكبرى: ١٣٥/١ ما نصه: «وأما قيس بن طلق فقد روى الزعفراني عن الشافعي أنه قال: سألنا عن قيس فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره، وقد عارضه من وصفنا ثقته ورجاحته في الحديث وتثبت فيما أخبرنا أبو بكر ابن الحارث الفقيه ثنا علي بن عمر الحافظ ثنا محمد بن الحسن النقاش ثنا عبد الله بن يحيى القاضي السرخسي ثنا رجاء بن مرجا الحافظ في قصة ذكرها قال فقال يحيى بن معين: قد أكثر الناس في قيس بن طلق ولا يحتج بحديثه، وأخبرنا أبو بكر الفقيه أنا علي بن عمر الحافظ قال قال بن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث محمد ابن جابر هذا فقالا: قيس بن طلق ليس ممن تقوم به حجة ووهناه ولم يثبتاه، ثم إنه إن كان صح في ابتداء الهجرة حين كان رسول الله ﷺ يبني مسجده وسماع =

طلق^(١) راوي حديث الخصم وهو ممن تقدم إسلامه وأبو هريرة من رواة
أحاديثنا وكان إسلامه بعد الهجرة بست سنين فرأينا إمكان النسخ متطرقاً
[ص ٣١٢/ب] إلى ما رواه قيس.

قال: (الثاني بوقت الرواية فيرجح الراوي في البلوغ على الراوي
في الصبا وفي البلوغ، والمتحمل وقت البلوغ على المتحمل في الصبا أو
فيه أيضاً).

= أبي هريرة وغيره ممن روي عنه في ذلك كان بعده وهو فيما أخبرنا أبو الحسن
علي بن محمد المقرئ المهرجاني بها ثنا الحسن بن محمد بن إسحاق أنا يوسف بن
يعقوب ثنا محمد ابن أبي بكر ثنا حماد بن زيد عن محمد بن جابر قال حدثني قيس
بن طلق عن أبيه قال: قدمت على النبي ﷺ وهو بيني المسجد فقال: «اخلط الطين
فإنك أعلم بخلطه، فسألته أو سأله رجل فقال: رأيت الرجل يتوضأ ثم يمسه ذكره
فقال: إنما هو منك» ثم قد حملة بعض أصحابنا على مسه إياه بظهر كفه، ف فيما
أخبرنا أبو طاهر الفقيه أنا أبو بكر محمد بن الحسين القطان ثنا علي بن الحسن نا عبد
الله بن يزيد المقرئ ثنا همام ثنا محمد بن جابر قال حدثني شيخ لنا من أهل اليمامة
يقال له قيس بن طلق عن أبيه أنه سأل النبي ﷺ أو سمع رجلاً يسأله فقال: «بينما
أنا أصلي فذهبت أحك فخذي فأصاب يدي ذكرى فقال النبي ﷺ: إنما هو منك»
والظاهر من حال من يحك فخذه وأصاب يده ذكره أنه إنما يصيبه بظهر كفه والله
أعلم».

(١) قيس بن طلق بن علي الحنفي، اليمامي، تابعي مشهور وقال صاحب التقريب:
صدوق من الثالثة، وهم من عده من الصحابة.

ينظر ترجمته في: الإصابة: ٢٩٠/٥ رقم (٧٣٥٠)، وتقريب التهذيب: ص ٤٥٧
رقم (٥٥٨٠)، الثقات: ٣١٣/٥ رقم (٥٠٠٤)، ولسان الميزان: ٣٥٦/٨ رقم
(٧١٠)، وطبقات خليفة: ص ٢٨٩، والجرح والتعديل: ١٠٠/٧ رقم
(٥٦٨).

الخبر الذي لم يروِ رَاوِيه شيئاً من الأحاديث إلا بعد بلوغه^(١) راجح على خبر من لم يروها إلا في صباه؛ لأنَّ البالغ أقرب إلى الضبط^(٢).

ويرجح أيضاً على خبر من روى البعض في صباه والبعض في بلوغه لاحتمال أن يكون من مروياته في الصغر^(٣).

قوله: «والمتحمل» أي يرجح الخبر الذي لم يتَّحَمَلْ رَاوِيهِ الأحاديث إلا في زمن بلوغه على من لم يتحمل إلا في زمن صباه.

قوله: «أو فيه أيضاً»: أي ويرجح هذا أيضاً على من يتحمل البعض في صباه والبعض في بلوغه لاحتمال أن يكون هذا الخبر من الأحاديث المتحملة في الصغر.

ولهذا^(٤) قدم ابن عمر روايته في الأفراد في الحج^(٥) على رواية

(١) ينظر في الترجيح بحال الراوي وطرقه: المستصفى للغزالي: ٣٩٧/٢، والمحصل للرازي: ج ٢/٢٠٢/٥٥٢ وما بعدها، وجمع الجوامع مع حاشية البناني: ٣٦١/٢، الإحكام للآمدي: ٣٢٨/٤، وفواتح الرحموت: ٢/٢١٠، والمنهاج في ترتيب الحاجج للباجي: ص ٢٢٣، مختصر المنتهى مع شرح العضد: ٣١٠/٢، شرح تنقيح الفصول: ص ٤٢٩، المنخول: ص ٤٣٠، ونهاية السؤل: ٣/١٦٧، والعدة: ٣/١٠٤، والمسودة: ص ٣٠٦، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٨٧/٨، شرح المنهاج للأصفهاني: ٢/٨٠٠، وشرح المنهاج للعري: ص ٦٣١.

(٢) قال العري في شرح المنهاج ص ٦٣١: «لأنَّ البالغ أكمل من الصبي فيحتاط في الرواية ما لا يحتاط الصبي».

(٣) ينظر: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٨٧/٨.

(٤) ينظر المثال في رفع الحاجب: اللوحة ٢١١/أ.

(٥) أخرجه مسلم صحيحه: ص ٤٩٢ كتاب الحج (١٥) باب في الأفراد والقران في الحج (٢٧) رقم (١٢٣١/١٨٤). ورواية جابر رضي الله عنه الطويلة التي في صحيح =

أنس^(١) وقال: إنه كان صغيراً ويتولج^(٢) على النساء وهنّ متكشفات^(٣) وأنا آخذ بزمام ناقة رسول الله ﷺ يسيل عليّ لعابها^(٤).

هكذا ينبغي تقرير ما في الكتاب فلا يعدل عنه، وبه يتبين لك أنّ الكلام هنا في بحثين [ص ٣١٢/٢] أحدهما: بوقت الرواية في زمن الصبا، والثاني: بوقت التحمل.

قال: (الثالث بكيفية الرواية فيرجح المتفق على رفعه والمحكي

= مسلم: ص كتاب الحج (١٥) باب باب في المتعة بالحج والعمرة (١٨) رقم (١٤٧/١٤١٨). تؤيد ما رجحه ابن عمر، وكذا رواية ابن عباس رضي الله عنهما في صحيح مسلم: ص كتاب الحج (١٥) باب جواز العمرة في أشهر الحج (٣١) رقم (١٩٨/١٤٤٠).

(١) وهي أنه قرن في الحج. والحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه: ص ٨٢٢ كتاب المغازي (٦٩) باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن (٦١) رقم (٤٣٥٣، ٤٣٥٣). وأخرجه مسلم في صحيحه: ص ٤٩٢، كتاب الحج (١٥) باب في الأفراد والقران في الحج (٩٧) رقم (١٨٥/١٢٣٢). (٢) في (ت): وكنت أدخل.

(٣) (في الحج على رواية أنس وقال إنه كان صغيراً وكنت أدخل على النساء وهنّ متكشفات) ساقط من (غ).

(٤) «حدثنا أحمد ابن مسعود المقدسي ثنا عمرو بن أبي سلمة ثنا سعيد بن عبد العزيز عن زيد بن أسلم عن ابن عمر: أن رجلاً أتاه فقال بم أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: أهل بالحج، فانصرف عنه ثم جاءه من العام المقبل فقال: بم أهل رسول الله ﷺ؟ قال: ألم تأتني عام أول؟ قال: بلى ولكن أنس بن مالك زعم أنه قرن، فقال ابن عمر: إن أنسا كان يتولج على النساء مكشفات الرؤوس فياني كنت تحت ناقة رسول الله ﷺ بمسني لعابها أسمعني يلبي بالحج». مسند الشاميين: ٢٨٤/١.

بسبب نزوله وبلفظه وما لم ينكره راوي الأصل)

الترجيح بكيفية الرواية^(١) أقسام:

أولها: يرجح الحديث المتفق على كونه مرفوعاً إلى النبي ﷺ على المختلف في كونه مرفوعاً، أو المتفق على كونه موقوفاً.

من أمثلته [غ/٤٥٨/٢] أن عبادة بن الصامت روى أنه ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٢) وهو مدون في الصحاح متفق على رفعه دال على أن المأموم يقرأ خلف الإمام، فإن احتج الخصم بما روى يحيى بن سلام قال ثنا مالك بن أنس ثنا وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: «كل صلاة لا يقرأ فيها بأمر الكتاب فهي خداج إلا أن تكون وراء الإمام»^(٣).

(١) ينظر الترجيح بكيفية الرواية في: المحصول للرازي: ج ٢/٢/٥٦٣، والإحكام للأمدى: ٣٣٣/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٨٨/٨

(٢) متفق عليه من رواية عبادة بن الصامت ﷺ أخرجه البخاري في الصحيح: ص ٧٥٩ كتاب الأذان (١٠)، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم (٩٥) رقم (٧٥٦)، وأخرجه مسلم في الصحيح: ص ١٦٩، كتاب الصلاة (٤)، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (١١) رقم (٣٩٤/٣٤).

(٣) أخرج الحديث بهذا اللفظ الدارقطني في سننه ٣٩٧/١ في كتاب الصلاة باب ذكر قوله ﷺ: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة، رقم (٣)» «حدثنا أبو بكر النيسابوري ثنا بحر بن نصر ثنا يحيى ابن سلام ثنا مالك بن أنس ثنا وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: «كل صلاة لا يقرأ فيها بأمر الكتاب فهي خداج إلا أن يكون وراء إمام» قال الدارقطني: يحيى بن سلام ضعيف والصواب موقوف». وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار: ١/٢١٨، كتاب الصلاة =

قلنا: لم يرفعه عن مالك غير يحيى بن سلام^(١) وهو في الموطأ موقوف^(٢).

وقد قيل: وَهَمَّ يحيى بن سلام عن مالك في رفعه، ولم يتابع عليه، ويحيى كثير الوهم^(٣).

وثانيها: يرجح الخبر الذي حكى الراوي سبب نزوله^(٤) على ما لم

= باب القراءة خلف الإمام، والبيهقي في السنن الكبرى: ٢/٢٢٨ كتاب الصلاة، باب من قال لا يقرأ خلف الإمام رقم (٢٨٩٨). ثم قال البيهقي بعد هذا الحديث: ٢/٢٢٨-٢٢٩ «هذا هو الصحيح عن جابر من قوله غير مرفوع، وقد رفعه يحيى ابن سلام وغيره من الضعفاء عن مالك، وذاك لا يخل روايته على طريق الاحتجاج به، وقد يشبه أن يكون مذهب جابر في ذلك ترك القراءة خلف الإمام فيما يجهر فيه بالقراءة دون ما لا يجهر».

(١) هو يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة أبو زكريا البصري نزيل أفريقية حدث عن سعيد بن أبي عروبة والثوري ومالك، وأخذ القراءة عن أصحاب الحسن البصري وجمع وصنف قال أبو حاتم صدوق، وقال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه. مات بمصر بعد أن حجَّ في صفر سنة ٢٠٠ رحمه الله. ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٩/١٥٥، والكامل في الضعفاء لابن عدي: ٧/٢٧٠٨، وسير أعلام النبلاء: ٩/٣٩٦-٣٩٧ رقم (١٢٨).

(٢) قال ابن عدي في الكامل في الضعفاء: ٧/٢٧٠٨ «وهذا الحديث عن مالك بهذا الإسناد يرفعه عن مالك بهذا الإسناد لم يرفعه غير يحيى بن سلام، وهذا الحديث في الموطأ من قول جابر موقوف». وينظر الهداية في تخريج أحاديث بداية المجتهد: ٣/٢٣٧-٢٤١ الحديث رقم (٤٣٦).

(٣) قال عنه ابن عدي في الكامل في الضعفاء: ٧/٢٧٠٩ «زهز ممن يكتب حديثه مع ضعفه».

(٤) قال الإسنوي في نهاية السؤل: ٣/١٧٢: «لو غير المصنف بالورود عوضا عن =

يحك سبب نزوله لزيادة الاهتمام من [ص ٣١٣/٢ ب] حاكي سبب النزول بمعرفة ذلك الحكم^{(١) (٢)}.

وثالثها: الخبر المؤدى بلفظ مرجح على المروي بمعناه أو المشكوك في كونه مروياً باللفظ أو المعنى وينبغي أن يرجح المشكوك منه على ما علم أنه مروي بالمعنى^(٣).

ولم أظفر بحديثين متعارضين أحدهما مروي باللفظ والآخر بالمعنى فأمثل به.

ورابعها: إذا أنكر الأصل رواية الفرع عنه، وجزم بالإنكار، فرواية الفرع غير مقبولة، وإن تردد قبلت على المختار. فإن قبلناها فالخبر الذي لم ينكره الأصل راجح على ما أنكره^(٤).

= النزول لكان صريحاً في تناول الأخبار.

(١) ينظر: شرح المنهاج للأصفهاني: ٨٠١/٢، شرح العبري للمنهاج: ص ٦٣٢، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٨٩/٨

(٢) محل ترجيح الخبر الذي ذكر معه سبب وروده على الذي لم يذكر معه سببه إذا كان كل من الخبرين خاصاً، فإن كانا عامين قدم الذي لم يذكر معه السبب على العام الذي ذكر السبب معه عند الشافعي لأن السبب لا يخصص عنده. أفاده الإسني: في نهاية السؤل: ١٧٢/٣

(٣) ينظر: شرح المنهاج للأصفهاني: ٨٠١/٢، شرح العبري للمنهاج: ص ٦٣٣، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٨٩/٨.

(٤) ينظر المحصول للرازي: ج ١/٢/٢/٥٦٤، الإحكام للآمدي: ٣٣٦/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٨٩/٨ وشرح العبري: (ص)، وشرح الأصفهاني: ٨٠١/٢، وفواتح الرحموت: ٢/٢٠٦، وتيسير التحرير: ٣/١٦٠، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٢/٣١٦.

وقد اتبع المصنف الإمام في تعبيره برأوي الأصل، والصواب زيادة
(أل) في الراوي أو حذفه بالكلية^(١).

ومن أمثله هذا الفصل أن سفيان بن عيينة روى عن عمر، وعن أبي
معبد^(٢) عن ابن عباس قال: كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ
[ت ١٢٧/٩ أ] بالتكبير^(٣). قال عمرو بن دينار^(٤) ثم ذكرته لأبي معبد بعد
فقال: لم أحدثكه. قال عمرو وقد حدثني قال: وكان من أصدق موالي ابن
عباس^(٥).

قال الشافعي رحمه الله: كأنه نسيه بعد ما حدثه إياه^(٦).

(١) ينظر: الحصول للرازي: ج ٢/ق ٩/٣٦٤.

(٢) أبو معبد مولى ابن عباس سمع ابن عباس وروى عنه عمرو بن دينار اسمه نافذ. ينظر
ترجمته في كنى البخاري: ص ٩٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: ص ١٧١ كتاب الأذان (١٠) باب الذكر بعد الصلاة
(١٥٥) رقم (٨٤٢)، وأخرجه مسلم في صحيحه: ٢٣٢-٢٣٣ في كتاب المساجد
(٥) باب الذكر بعد الصلاة (٩٣) رقم (٥٨٣/١٢٠).

(٤) هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي مولاهم، شيخ الحرم في زمانه،
ولد سنة ٤٥ أو سنة ٤٦ هـ ثقة ثبت، سمع من ابن عباس وابن عمر وجابر بن
عبدالله وأنس بن مالك وغيرهم توفي سنة ١٢٦ هـ.

ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٢٣١/٦ رقم (١٢٨٠)، وسير أعلام النبلاء:
٣٠٠/٥-٣٠٧ رقم (١٤٤)، تقريب التهذيب: ص ٤٩١ رقم (٥٠٢٤).

(٥) ينظر الكفاية للبغدي: ص ٥٤١

(٦) ينظر المصدر نفسه.

وهذا مثال لما أنكره راوي الأصل^(١).

ومنها ما روى محمد بن جعفر^(٢) حدثنا شعبة عن صدقة^(٣)
[ص ٣١٣/٢] قال سمعت ابن عمر وسأله رجل فقال: إني أهملت بهما
جميعا، قال^(٤) [غ ٤٥٩/٢]: «لو كنت اعتمرت كان أحب إليّ» ثم أمره
فطاف بالبيت وبالصفا والمروة، قال: ولا تحلّ منهما بشيء دون يوم
النحر^(٥)، ثم شعبة نسي هذا الحديث فقلت: إنك حدثتني به، قال إن

(١) ينظر هذا المثال في الكفاية: ص ٥٤١.

(٢) هو غندر الحافظ المتقن المحدث أبو عبد الله محمد بن جعفر الهذلي مولا لهم البصري،
سمع حسين المعلم وعبد الله بن سعيد بن أبي هند وعوفيا الأعرابي ومعمربن راشد
وسعيد بن أبي عروة ولزم شعبة فأكثر عنه جدا حدث عنه أحمد وعلي بن المديني
وإسحاق بن راهويه ويحيى بن معين وأبو خيثمة وقتيبة وأبو بكر بن أبي شيبة
والفلاس وبندار ومحمد بن المثنى ومحمد بن الوليد البصري وآخرون قال يحيى بن
معين: كان غندر أصح الناس كتابا أراد بعض الناس أن يخطئه فلم يقدر، وقال أحمد
ابن حنبل: قال غندر: لزم شعبة عشرين سنة، قلت: ابن جريج هو الذي لقبه
غندرا لكونه شغب عليه وذلك.

ينظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٣٠٠/١ رقم (٢٨١)، ومعرفة النقات: ٢٣٥/٢
رقم (١٥٨٢).

(٣) صدقة بن يسار من الأبناء مولى لبعض أهل مكة توفي في أول خلافة بني العباس قال
سفيان بن عيينة: قلت لصدقة بن يسار يزعمون أنكم خوارج، قال: قد كنت منهم
ثم إن الله عافاني قال وكان أصله من أهل الجزيرة وكان ثقة قليل الحديث.
ينظر ترجمته في: طبقات خليفة: ص ٢٨٢، والطبقات الكبرى لابن سعد: ٤٨٥/٥،
وتهذيب الكمال: ١٥٥/١٣

(٤) ابتداء سقط في النسخة (غ).

(٥) رواه البيهقي في السنن الكبرى: ٣٤٨/٤، والدارقطني في سننه: ٢٦٥/٢.

كنت حدثتك فهو كما حدثتك. وهذا مثال لما لم ينكر^(١).

ومنهم من كان يقول بعد ذلك: حدثني فلان عني، كما روى
عبد العزيز بن محمد^(٢) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن^(٣) عن سهيل بن أبي
صالح عن أبيه عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ «قضى باليمين مع الشاهد»^(٤).

(١) يقول البغدادي في الكفاية: ص ٢٢١ «... قال ثنا محمد بن الوليد البصري قال ثنا
محمد بن جعفر قال ثنا شعبة عن صدقة قال: سمعت ابن عمر ومأله رجل فقال:
إنني أهملت بهما جميعاً قال لو كنت اعتمدت كان أحب إلي ثم أمره فطاف
بالبيت وبالصفاء وبالمروة وقال لا يحل منك شيء دون يوم النحر ثم إن شعبة نسي
هذا الحديث فقلت له: إنك حدثني به، قال: إن كنت حدثتك به فهو كما
حدثتك».

(٢) هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد، أبو محمد الجهني، مولا هم المدني الدراوردي قيل:
أصله من دراورد قرية بخرسان، حدث عن صفوان بن سليم وسهيل بن أبي صالح،
وجعفر الصادق، وروى عنه شعبة والثوري وإسحاق بن راهويه، أحاديثه في الستة
لكن البخاري روى له مقروناً بشيخ آخر، وحديثه لا ينحط عن رتبة الحسن.
توفي الدراوردي سنة ١٨٧هـ بالمدينة. ينظر ترجمته في: طبقات خليفة بن خياط:
ص ٢٧٦، وسير أعلام النبلاء: ٨/٣٦٦-٣٦٩ رقم (١٠٧) التقريب: ص ٢٥٩
رقم (٢٦٧٥).

(٣) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي مولا هم أبو عثمان المدني المعروف بريعة
الرأي روى عن أنس بن مالك، والسائب بن يزيد وسعيد بن المسيب وعدة، وكان
من أئمة الاجتهاد، وعنه يحيى بن سعيد القطان، وسهيل بن أبي صالح وهم من
أقرانه، ومالك وعليه تفقه. كان ربيعة عالماً حافظاً للفقه والحديث توفي رحمه الله
سنة ١٣٦هـ بالمدينة. ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٨/٤٢٠ رقم (٤٥٣١)، وسير
أعلام النبلاء: ٦/٨٩-٩٦ رقم (٢٣)، والتقريب: ص ٢٠٧ رقم (١٩١١).

(٤) أخرجه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما في صحيحه: ص ٧١١، كتاب =

قال عبد العزيز: فذكرت ذلك لسهيل، فقال: أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة أنني حدثته إياه ولا أحفظه. قال عبد العزيز: وقد كان أصاب سهيلا علة أذهبت بعض عقله ونسي بعض حديثه وكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه^(١).

وروي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: حدثني ابني عني أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى أن يجعل فصّ الخاتم من غيره»^(٢).

= الأفضية (٣٠)، باب القضاء باليمين والشاهد (٢) رقم (١٧١٢/٣). وأما حديث أبي هريرة فأخرجه أبو داود في سننه: كتاب الأفضية (٢٣)، باب القضاء باليمين رقم (٣٦١٠)، ورواه الترمذي في سننه: ٦٢٧/٣ كتاب الأحكام (١٣) باب ما جاء في اليمين مع الشاهد (١٣) رقم (١٣٤٣) وقال: حديث حسن غريب، ورواه ابن ماجه: ٧٩٣/٢ في كتاب الأحكام (١٣) باب القضاء بالشاهد واليمين (٣١) رقم (٢٣٦٨)، ورواه البيهقي: ٢٨١/١٠ كتاب الشهادات باب القضاء باليمين مع الشاهد رقم (٢٠٦٣٤).

(١) ينظر: الكفاية للبغدادى: ص ٥٤٦-٥٤٣. قال ابن حجر في فتح الباري: ٣٢٦/٢ ما نصه: «ولأهل الحديث فيه تفصيل قالوا: إما أن يجزم برده أو لا وإذا جزم فإما أن يصرح بتكذيب الراوي عنه أو لا فإن لم يجزم بالرد كأن قال: لا أذكره فهو متفق عندهم على قبوله لأن الفرع ثقة والأصل لم يطعن فيه وإن جزم وصرح بالتكذيب فهو متفق عندهم على رده لأن جزم الفرع بكون الأصل حدثه يستلزم تكذيب الأصل في دعواه أنه كذب عليه وليس قبول قول أحدهما بأولى من الآخر) وإن جزم بالرد ولم يصرح بالتكذيب فالراجع عندهم قبوله، وأما الفقهاء فاختلَفوا فذهب الجمهور في هذه الصورة إلى القبول وعن بعض الحنفية ورواية عن أحمد لا يقبل قياساً على الشاهد».

(٢) روى البخاري في صحيحه: ص ١١٤٥، كتاب اللباس (٧٧) باب هل يجعل =

وقال سعيد بن أبي عروبة^(١) حدثني بعض أصحابي عن أبي
معشر^(٢) عن إبراهيم^(٣) [ص ٢١٤/ب] في الرجل يقر بالولد ثم ينفيه،

= نقش الخاتم.. (٥٥) الحديث رقم (٥٨٧٠) قال حدثنا إسحاق أخبرنا معتمر قال
سمعت حميداً عن أنس رضي الله عنه «أن النبي ﷺ كان خائمه من فضة، وكان فسه منه». ولم
أجده بهذا اللفظ فيما تيسر لي من كتب الأحاديث.

(١) هو سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري، عالم أهل
البصرة وأول من صنف السنن النبوية، من أثبت الناس في قتادة، توفي سنة ١٥٦هـ
وقيل سنة ١٥٧هـ. ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٦٥/٤-٦٦ رقم (٢٧٦)،
وسير أعلام النبلاء: ٦/٤١٣-٤١٨ رقم (١٧٠)، والتقريب: ص ٢٣٩ رقم
(٢٣٦٥).

(٢) هو زياد بن كليب التميمي الحنظلي أبو معشر الكوفي، روى عن إبراهيم النخعي
والشعبي وسعيد بن جببر وعنه قتادة وخالد الحذاء وسعيد بن أبي عروبة ومنصور
وشعبة وغيرهم من أقرانه ومن دونه، قال العجلي: كان ثقة في الحديث قديم الموت،
وقال أبو حاتم: صالح من قدماء أصحاب إبراهيم ليس بالمتين في حفظه وهو أحب
إلي من حماد بن أبي سليمان وقال النسائي: ثقة قال ابن أبي عاصم: مات سنة
عشرين ومائة، وقال ابن حبان: مات سنة تسع عشرة ومائة وكان من الحفاظ
المتقين وقال ابن سعد: توفي في ولاية يوسف بن عمر على العراق وكان قليل
الحديث وهذا يرجح أنه مات سنة عشرين. قلت: وقال ابن المديني وأبو جعفر
السبتي: ثقة نقله ابن خلفون. ينظر ترجمته في: طبقات خليفة: ص ١٦١، وتهذيب
الكمال: ٥٠٤/٩، وتهذيب التهذيب: ٣٢٩/٣.

(٣) هو إبراهيم الإمام الحافظ فقيه العراق أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود
ابن عمرو بن ربيعة بن ذهل بن سعد بن مالك بن النخع النخعي اليماني ثم الكوفي
أحد الأعلام وهو ابن ملكية أخت الأسود بن يزيد، روى عن خاله ومسروق
وعلقمة بن قيس وعبيدة السلماني وأبي عبد الرحمن السلمي وخاله عبد الرحمن =

قال: يلاعن بكتاب الله عز وجل ويلزم الولد بقضاء رسول الله ﷺ^(١).

وقال^(٢) جرير^(٣) حدثني عن ابن مجاهد^(٤) عني وهو عندي ثقة عن

= ابن يزيد وهمام بن الحارث وخلق سواهم من كبار التابعين ولم نجد له سماعاً من الصحابة المتأخرين الذين كانوا معه بالكوفة، وفي سنن إبراهيم قولان أحدهما عاش تسعاً وأربعين سنة والثاني أنه عاش ثمانياً وخمسين سنة مات سنة ست وتسعين. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٤/٤٢٠-٤٢٧.

(١) قال ابن أبي شيبة في مصنفه: ٤٠/٤ «حدثنا عبدة عن سفيان عن أبي معشر عن إبراهيم في الرجل يقر بولده ثم ينتفي منه قال: يلاعن بكتاب الله ويلزم الولد بقضاء رسول الله ﷺ».

(٢) هذا الإسناد من باب (من حدث ونسي) فإن جريراً روى الأثر عن ثعلبة، ثم حدث به فسمعه منه علي بن مجاهد، ثم نسبه جرير وسمعه من عليّ فحدث عنه عن نفسه عن ثعلبة به.

(٣) هو جرير بن عبد الحميد بن جرير بن قرط بن هلال بن أقيس الضبي الرازي، كنيته أبو عبد الله مولده بالكوفة، انتقل إلى الري وسكنها، يروى عن أبي إسحاق والأعمش وكان مولده سنة عشر ومائة في السنة التي مات فيها الحسن وابن سيرين ومات سنة سبع وثمانين ومائة بالري روى عنه ابن المبارك والناس وكان من العباد الخشن. ينظر ترجمته في: طبقات خليفة: ص ١٧٠، والثقات: ١٤٥/٦، وتقريب التهذيب: ١/١٣٩.

(٤) هو علي بن مجاهد بن مسلم بن رفيع الكابلي أبو مجاهد الرازي الكندي ويقال العبدى مولاهم القاضي روى عن أبي معشر المدني وموسى بن عبدة الربذي ومسعر والثوري وجماعة وعنه جرير بن عبد الحميد وهو من أقرانه ومحمد بن عيسى بن الطباع وأبو صالح سلمويه وأحمد بن حنبل وغيرهم، وقال الترمذي في جامعه: حدثنا محمد بن حميد الرازي ثنا جرير قال حدثني علي بن مجاهد وهو عندي ثقة عن ثعلبة عن الزهري قال: إنما كره المنديل بعد الوضوء لأن الوضوء يوزن. وذكره =

ثعلبة^(١) عن الزهري قال: إنما كره المنديل بعد الوضوء لأن الوضوء يوزن^(٢).

وقد جمع الحافظ أبو بكر الخطيب جزءاً ضخماً فيمن حدث ونسي^(٣).

قال: (الرابع بوقت وروده فيرجح المدنيات والمشعر بعلو شأن

= ابن حبان في الثقات، قلت: قال أحمد بن حنبل أنه سمع منه سنة ٨٩ وكان مات سنة بضع وثمانين أي ومائة. ينظر: تهذيب التهذيب: ٣٣٠/٧، ولسان الميزان: ٣١٣/٧، والجرح والتعديل: ٦٠٥/٦.

(١) هو ثعلبة بن سهيل التميمي الطهري أبو مالك الكوفي كان يكون بالري وكان متطببا روى عن الزهري وليث بن أبي سليم وجعفر بن أبي المغيرة ومقاتل بن حبان وغيرهم وعنه محمد بن يوسف الفريابي وجريز بن عبد الحميد وأبو أسامة ويعقوب بن عبد الله القمي وعدة قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين ثقة وقال أيضا لا بأس به روى له الترمذي أثرا موقوفا في الوضوء وذكره ابن حبان في الثقات وقال الأزدي عن ابن معين ليس بشيء. ينظر ترجمته في: التقریب: ص ١٣٣ رقم (٨٤١)، وتهذيب التهذيب: ٦١/٦، وتهذيب الكمال: ٣٩٦/٤.

(٢) قال الترمذي في سننه: ٧٦-٧٧، كتاب الطهارة (١) باب ما جاء في التمندل بعد الوضوء (٤٠) رقم (٥٤): «وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم في التمندل بعد الوضوء. ومن كرهه إنما كرهه من قبل أنه قيل: إن الوضوء يوزن. وروى ذلك عن سعيد بن المسيب والزهري. حدثنا محمد بن حميد (الرازي) حدثنا جريز قال: حدثني علي بن مجاهد عني، وهو عندي ثقة، عن ثعلبة عن الزهري قال: إنما كره المنديل بعد الوضوء لأن الوضوء يوزن».

(٣) ينظر: الكفاية، باب القول فيمن روى حديثا ثم نسيه هل يجب العمل به أم لا؟: ص ٥٤١-٥٤٦.

رسول الله ﷺ والمتضمن للتخفيف والمطلق على متقدم التاريخ والمؤرخ بتاريخ مضيق والمتحمل في الإسلام).

ذكر في الترجيح بوقت ورود الخبر أقساماً ستّة، والإمام قد ذكرها أيضاً، وقال: هذه الوجوه في الترجيح ضعيفة^(١)؛ أي إفادتها للرجحان إفادة غير قويّة، لا بمعنى أنّ القول بإفادتها للرجحان ضعيف، يدل عليه قوله بعد ذلك، وهي لا تفيد إلا خيلاً ضعيفاً في الرجحان^(٢).

أحدها: الخبر المدني مرجح على المكي لأنّ المدنيات متأخرة عن الهجرة والمكيات متقدمة عليها إلا قليلاً والقليل ملحق بالكثير^(٣).

وثانيها: يرجح الخبر الدال على علو شأن الرسول ﷺ على ما ليس [ص ٣١٤/٩] كذلك؛ لأنّه يدلّ على تأخره، فإنّ الزيادة العظمى في علو شأنه، وظهور أمره كانت في آخر عمره^{(٤)(٥)}.

وقال الإمام: إن دَلَّ الأوّل على علو الشأن والثاني على الضعف ظهر

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج ٩/ق ٩/٥٧١

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) ينظر: المحصول للرازي: ج ٩/ق ٩/٥٦٧، نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٩٧/٨،

نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤/٤٩٥، وفواتح الرحموت: ٦/٢٠٨، شرح

العبري على المنهاج: ص ٦٣٣-٦٣٤.

(٤) في (ت): أمره.

(٥) ينظر: المحصول للرازي: ج ٩/ق ٩/٥٦٨، نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٩٧/٨،

نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤/٤٩٥، وفواتح الرحموت: ٦/٢٠٨، شرح

العبري على المنهاج: ص ٦٣٤.

تقديم الأول على الثاني، أمّا إذا لم يدل الثاني لا على القوة ولا على الضعف فمن أين يجب تقديم الأول عليه؟^(١).

واعترض عليه بأنّ المشعر بعلو شأن الرسول معلوم التأخر أو مظنونه وما^(٢) لم يشعر بذلك مشكوك فيه فليرجح الأول^(٣).

وثالثها: يرجح المتضمن للتخفيف على المتضمن للتغليظ؛ لأنّه أظهر تأخراً فإنّ النبي ﷺ كان يغلظ في ابتداء أمره زجراً لهم عن عوائد الجاهلية، ثمّ مال إلى التخفيف، هكذا ذكره صاحب الحاصل^(٤) واتبعه [ت ١٢٨/٢ ب] المصنف.

والحقّ خلافه^(٥)؛ فإنّ النبي ﷺ كان يراف بالناس ويأخذهم شيئاً

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٦٨.

(٢) في (ص): ومن.

(٣) هذا الاعتراض والجواب عنه للصفى الهندي.

ينظر نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٦٩٧/٨.

(٤) ينظر: الحاصل: ٩٨٢/٢.

(٥) وهو ما رجحه أيضاً في رفع الحاجب. يقول السبكي في رفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب اللوحة ٣١٥/ب: «فإن كان في أحد الخبرين تشديد دون الآخر وكان أحدهما أشدّ قدم لتأخير التشديدات فإنّ الذين كانت قوته تزدد شيئاً فشيئاً وكان ﷺ لرافقه بالخلق وتدريجهم إياهم لا ينذر بالتغليظ بل يلوح ويعرض ثمّ يصرح، والقرآن أكثره هكذا وانظر آيات تحريم الخمر، واختيار صاحب التحصيل تاج الدين الأرموي أنّ المتضمن للتخفيف أرجح، وتبعه البيضاوي في المنهاج وهو شيء ذكره الإمام الرازي بحثاً، والأرجح خلافه والله أعلم».

فشيئاً ولا يدر بالتغليظ، وهذا دأب الشرع يلوح، ثم يعرض ثم يصرح
والقرآن أكثره هكذا وانظر إلى آيات تحريم الخمر^(١) وغيرها.

وقد صرح الآمدي بما ذكرناه، وقال: احتمال تأخر التشديد
أظهر^(٢)، وتبعه ابن الحاجب^(٣) والإمام ذكره على سبيل الاحتمال بعد
[ص ٣١٥/٢ ب] أن ضعف الأول^(٤).

ونحن لا ريب عندنا^(٥) فيه كيف، وسيأتي إن شاء الله تعالى أن المحرم
مرجح على المبيح.

(١) فأيات التحريم جاءت متدرجة في التحريم. قال بعض المفسرين: إن الله تعالى ما خلق
شيئاً من الكرامة والبر إلا أعطاه هذه الأمة ومن كرامته وإحسانه أنه لم يوجب عليهم
الشرائع دفعة واحدة، ولكن أوجب عليهم مرة بعد مرة، فكذاك تحريم الخمر فأول
آية نزلت قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ
لِلنَّاسِ﴾ [سورة البقرة من الآية ٢١٩]، ثم بعده: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾
[سورة النساء من الآية ٤٣] ثم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ
وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ﴾
[سورة المائدة من الآية ٩١]، ثم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ
وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ [سورة المائدة من الآية ٩٠].

ينظر: جامع الأحكام الفقهية للإمام القرطبي من تفسيره جمع فريد الجندي:

٢٧٩/٣.

(٢) ينظر: الإحكام للآمدي: ٣٥٧/٤ - ٣٥٨.

(٣) ينظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣١٦/٢، ورفع الحاجب للسبكي:

اللوحة ٣١٥/ب.

(٤) ينظر: المحصول للرازي: ج ٩/٢ ق ٥٧١.

(٥) من ترجيحات السبكي.

ورابعها: يرجع الخبر المروي مطلقاً على الخبر المروي بتاريخ متقدم؛ لأن المطلق أشبه بالتأخر^(١).

وخامسها: يرجع الخبر المؤرخ بتاريخ مضيق أي في آخر عمره ﷺ على المطلق؛ لأنه أظهر تأخراً^(٢).

ومن أمثله صحّ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً»^(٣).

ولكن الشافعي تعلق بجلوس النبي ﷺ في مرض موته، والمقتدون به قيام وراءه^(٤)، وهذا من أواخر أفعاله، والحديث الذي رواه مطلق يغلب

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٢٠٩-٥٧٠-٥٧١، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٠٠/٨، وشرح العبري للمنهاج: ص ٦٣٤-٦٣٥.

(٢) ينظر المصادر نفسها.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: ص ١٤٦ كتاب الأذان (١٠) باب إنما جعل الإمام ليؤتم به (٥١) رقم (٦٨٩) ولفظه: «حدّثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: «صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاك، فصلّى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا. فلما انصرف قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً». ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة (٤) باب اتمام المأموم بالإمام (١٩) رقم (٤١١/٧٧).

(٤) قال البخاري: في صحيحه: ص ١٤٦ كتاب الأذان (١٠) باب إنما جعل الإمام ليؤتم به (٥١) رقم (٦٨٩). قال الحميدي: «قوله «إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً» هو في مرضه القديم، ثم صلى بعد ذلك النبي ﷺ جالساً، والناس خلفه قياماً، لم يأمرهم بالقعود، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي ﷺ». =

على الظنّ أنّه كان قاله في صحته^(١).

قال إمام الحرمين: ومن هذا القبيل أخبار الدُّبَاغ مع ما رواه عبد الله ابن عُكَيْم الجهنّي^(٢) قال ورد علينا كتاب رسول الله ﷺ قبل وفاته بشهر: «ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»^(٣). وأحاديث الدُّبَاغ كانت

= وأخرجه البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها: ص ١٤٤-١٤٥ في نفس الكتاب (٤٦)، باب من قام جنب الإمام لعة (٤٧) رقم (٦٨٣)، وأخرجه مسلم في صحيحه: ص كتاب الصلاة (٤) باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض أو سفر وغيرها من يصلي بالناس، وأن من صلى خلف إمام جالس لعجزه عن القيام لزمه القيام إذا قدر عليه، ونسخ القعود خلف القاعد في حق من قدر على القيام. (٢١) رقم (٤١٨/٩٠). والخلاف في هذه المسألة على ثلاثة أقوال: القول الأول: إذا ابتدأ الإمام الصلاة قاعداً صلى من خلفه قعوداً وإذا ابتدأ الإمام الصلاة قائماً ثم عجز في أثناء الصلاة عن القيام صلى من خلفه قياماً، وبه قال الإمام أحمد. ينظر: الروض المربع: ص ٧٣. القول الثاني: أنهم يصلون وراءه قياماً وبه قال الإمامان أبو حنيفة والشافعي. ينظر الاختيار لتعليل المختار: ٦٠/١، والحاوي للماوردي: ٣٨٧/٢. القول الثالث: أن الصلاة لا تصح خلفه وبه قال الإمام مالك، انظر: الخرشي على مختصر خليل: ٤٩/٢.

(١) ينظر: البرهان للجويني: ١١٥٩/٢.

(٢) هو عبد الله بن عُكَيْم الجهنّي قيل له صحبة وقد أسلم بلا ريب في حياة النبي ﷺ وصلى خلف أبي بكر توفي في ولاية الحجاج رحمه الله سنة ٨٨هـ ينظر ترجمته في: الإصابة: ١٠٦/٤ رقم (٤٨٢٢).

(٣) الحديث رواه أحمد في المسند: ٣١٠-٣١١، وأبو داود: ٣٧٠-٣٧١ في كتاب اللباس (٣١) باب من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة (٤٠) رقم — =

مطلقة غير مقيدة بتاريخ، والغالب على الظن جريانها قبل هذا التاريخ، ولكن الشافعي ردّ حديث [ص ٣١٥/٢] عبدالله؛ لأنه كان محالاً على الكتاب، وناقل الكتاب ليس بذكر فالتحق الحديث بالمرسلات^(١).

ومن وجوه العلل فيه أنه روي عن عبدالله بن عكيم من طريق أخرى قال حدثنا مشيخة لنا من جهينة أن النبي ﷺ كتب إليهم الحديث. رواه البخاري في تاريخه^(٢) وأبو حاتم في صحيحه^(٣).

وسادسها: إذا حصل إسلام راويين معاً كإسلام خالد وعمر بن العاص رضي الله عنهما وعلم أن أحدهما تحمل الحديث بعد إسلامه، فيرجح بخبره على الخبر الذي لا يعلم هل تحمله الآخر قبل الإسلام أو

= (٤١٢٧-٤١٢٨)، والترمذي في السنن: ٢٢٢/٤، كتاب اللباس (٢٥)، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبعت (٧)، رقم (١٧٢٩)، وقال حديث حسن، وليس العمل على هذا عند أكثر أهل العلم، ورواه النسائي في المجتبى من السنن: ١١٤٩/٧، كتاب الفرع والعترة (٤١)، باب ما يدبغ به جلود الميتة (٥)، وابن ماجه في السنن: ١١٩٤/٢، كتاب اللباس (٣٢)، باب من قال لا يتنفع من الميتة بإهاب ولا عصب (٢٦) رقم (٣٦١٣).

(١) البرهان: ١١٥٩/٢-١١٦٠

(٢) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري: ١٦٧/٧ رقم (٧٤٣).

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه بترتيب ابن بلبان: ٩٨/٤ رقم الحديث ١٢٧٧. قال: أخبرنا عبد الكبير بن عمر الخطابي بالبصرة بخبر غريب قال حدثنا بشر بن علي الكرماني قال حدثنا حسان بن إبراهيم قال حدثنا أبان بن تغلب عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم قال: «كتب إلينا رسول الله ﷺ قبل موته بشهر أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب».

بعده؟ لأنه أظهر تأخراً^(١).

قال: (الخامس باللفظ فيرجح الفصح لا الأفصح والخاص وغير المخصص والحقيقة. والأشبه بها والشرعية ثم العرفية والمستغني عن الإضمار والبدال على المراد من وجهين وبغير واسطة والمومئ إلى علة الحكم والمذكور معه معارضة والمقرون بالتهديد).

الترجيح بحسب اللفظ يقع بأمور:

الأول: فصاحة أحد اللفظين مع ركازة الآخر، ومن الناس من لم يقبل التركيب.

والحق قبوله^(٢)، وحمله على أن الراوي رواه بلفظ نفسه، فإنه لا يشترط على الراوي بالمعنى أن يأتي [ص ٣١٦/ب] بالمساوي في الفصاحة^(٣).

الثاني: قال قوم يرجح الأفصح على الفصح؛ لأن النبي ﷺ كان

(١) «وهذا يستقيم لو كان ذلك الخبر الذي وقع التعارض فيه على ما ذكر من الوصف، أو كان يعلم أن أكثر روايات أحدهما بعد إسلامه، فأما إذا لم يكن على هذين الوجهين فلا يستقيم ذلك». أفاده الهندي في نهايته: ٣٦٩٨/٨. وينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٥٦٩، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤٩٦/٤

(٢) من ترجيحات السبكي. وهو ما رجحه أيضا في جمع الجوامع مع حاشية البناني: ٣٦٦/٢، ورفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب: اللوحة ٣١٩/أ-٣١٣/ب.

(٣) ينظر: فتح المغيث للسخاوي: ١٢٧/٣-٢٤٥، وتدريب الراوي: ٩٨/٢-١٠٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٠/٨، وشرح العبري: ص ٦٣٦، وشرح الأصفهاني: ٨٠٣/٢-٨٠٤.

أفصح العرب فلا ينطق بغير الأفصح.

والحق^(١) الذي جزم به في الكتاب أنه لا يرجح به؛ لأنّ البليغ قد يتكلم بالأفصح، وقد يتكلم^(٢) بالفصيح، لا سيما إذا كان مع ذوي لغة لا يعرفون سوى تلك اللفظة الفصيحة؛ فإنّه يقصد إفهامهم^(٣).

وقد روى عبدالرزاق عن معمر^(٤) عن الزهري عن صفوان بن عبدالله بن صفوان^(٥) عن أمّ الدرداء^(٦) عن كعب بن عاصم

(١) من ترجيحات السبكي.

(٢) (يتكلم): مطموسة في (ص).

(٣) ينظر الرأيان وتعليقهما في: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٧٢، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٠٢/٨، وشرح العري: ص ٣٦٣، ونهاية السؤل للإسنوي مع حاشية المطيعي: ٤٩٧/٤، وشرح الأصفهاني: ٨٠٤/٢، وجمع الجوامع مع حاشية البناني: ٣٦٦/٢.

(٤) هو معمر بن راشد بن أبي عمرو الأزديّ، مولا هم أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ولد سنة ٩٥ وشهد جنازة الحسن البصري وطلب العلم وهو حدث، حدّث عن قتادة والزهري، وهما بن منه، كان من أوعية العلم، مات في شهر رمضان سنة ١٥٢هـ.

ينظر ترجمته في: طبقات خليفة: ص ٢٨٨، وسماع أعلام النبلاء: ٥/٧ رقم (١)، وتقريب التهذيب: ص ٥٤١ (٦٨٠٩).

(٥) هو صفوان بن عبدالله بن صفوان بن أمية القرشي. ينظر ترجمته في: التقريب: ص ٢٧٧ رقم (٢٩٣٦)،

(٦) أم الدرداء هجيمة وقيل هجيمة الأوصابية الحميرية الدمشقية السيدة العالمة الفقيهة، وهي أم الدرداء الصغرى، وأما الكبرى فهي خيرة بنت أبي حدرّد لها صحبة. روت علماً جمّاً عن زوجها أبي الدرداء وعن سلمان الفارسي، وكعب بن عاصم الأشعري وعائشة وأبي هريرة وطائفة، حدّث عنها مكحول ورجاء بن حيوة وزبيد بن =

الأشعري^(١) قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس من أم بر أم صيام في أم سفر»^(٢) وأراد «ليس من البر الصيام في السفر»^(٣) [ت ١٢٨/٢] فأتى بهذه اللغة إذ خاطب بها أهلها وهي لغة الأشعريين^(٤) يلقبون اللام ميماً.

الثالث: يرجع الخاص على العام لما تقدم في بابه^(٥).

ومن أمثلة الفصل رواية أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيحين أن رسول الله ﷺ علم رجلاً الصلاة فقال: «كبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن»^(٦).

= أسلم وغيرهم كثير. توفيت رحمها الله سنة ١٨١ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء:

٤/٢٧٧-٢٧٨ رقم (١٠٠)، التقريب: ص ٧٥٦ رقم (٨٧٢٨)

(١) هو كعب بن عاصم الأشعري والصحيح أنه غير أبي مالك الأشعري. ينظر ترجمته في: الإصابة: ٣٠٣/٥-٣٠٤ رقم (٧٤١)

(٢) وبهذا اللفظ وهذا الإسناد أخرجه أحمد في المسند ٤/٥٣٤، والبيهقي في السنن الكبرى: ٤/٤٠٨ كتاب الصيام باب تأكيد الفطر في السفر (٥٦) رقم (٨١٥٢، ٨١٥١).

(٣) حديث ليس من البر الصيام في السفر متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه: ص ٣٦٩ كتاب الصوم (٣٠)، باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه (٣٦) رقم (١٩٤٦)، ومسلم في صحيحه: ص ٤٣٢، كتاب الصيام (١٣) باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر (١٥) رقم (١١١٥/٩٢).

(٤) الأشعريون: هم بنو أشعر بطن من سبأ من القحطانية، وهم بنو أشعر بن سبأ. وينسب إليهم أبو موسى الأشعري الصحابي، وقيل إن الأشعريين منسوبون إلى الأشعر بن أدد. ينظر: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، للقلقشندي: ص ٥١. (٥) ينظر ص ١٤٨٠.

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه: ص ١٥٧، كتاب الأذان (١٠) باب وجوب قراءة الإمام والمأموم (٩٥) رقم (٧٥٧)، وأخرجه مسلم في صحيحه: =

وقد احتج به الخصم على أن الفاتحة لا تتعين.

ولنا ما ثبت في الصحيحين من قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(١) [ص ٣١٦/٢] ورواه الدارقطني ولفظه: «لا تجزي صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٢) وهو أظهر في الدلالة؛ فإنه صريح في نفي الصحة.

الرابع: يقدم العام الذي لم يخص، على العام الذي خص، واستدل عليه الإمام بأن الذي دخله التخصيص، قد أزيل عن تمام مسماه^(٣).

= ص ١٧٠-١٧١ كتاب الصلاة (٤) باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة..
(١١) رقم (٣٩٧/٤٥).

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه: ٣٢١/١-٣٢٢، ثم قال: هذا إسناد صحيح. كما رواه ابن حبان بهذا اللفظ بغير الإسناد الذي روى به الدارقطني، عن أبي هريرة في الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: ٣/١٣٩-١٤٠، باب البيان بأن الخداج الذي قال رسول الله ﷺ في هذا الخبر هو النقص الذي لا تجزئ الصلاة معه.. رقم (١٧٨٦).

(٣) قال الآمدي في الإحكام ٣٤٤/٤-٣٤٥ «وعلى هذا فما كان عاماً من وجه وخاصاً من وجه يكون مرجحاً على ما هو عام من كل وجه، وكذلك المطلق من وجه، مرجح على ما هو مطلق من كل وجه، وما هو منطوق من كل وجه مقدم على ما هو حقيقي من وجه دون وجه».

تنظر المسألة في: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٧٢، والإحكام للآمدي: ٣٤٤/٤، تصنيف المسامع للزرکشي: ٣/٥٢٠-٥٢١، وشرح العري على المنهاج: ص ٦٣٦، شرح الأصفهاني: ٢/٨٠٤، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤/٤٩٧، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٨/٣٧٠٢.

والحقيقة مقدّمة على المجاز.

ولقائل أن يقول: إذا كان الغالب أن كلّ عام مخصّص، وأنّه ما من عام إلا وقد خصّ، فالعمل بالمخصوص أولى؛ لأنّه التحق بالغالب فاطمأنت إليه النفس ولم ينتظر بعده تطرق التخصيص إليه، بخلاف الباقي على عمومّه، فإنّ النفس لا تستيقن ذلك.

واعترض الهندي أيضاً بأنّ المخصوص راجح من حيث كونه خاصاً بالنسبة إلى ذلك العام الذي لم يدخله التخصيص والخاص أولى من العام^(١).

الخامس: ترجح الحقيقة على المجاز لتبادرها إلى الذهن، فتكون أظهر دلالة من المجاز، وهذا إذا لم يكن المجاز غالباً فإنّ غلب^(٢)، فقد سبق في موضعه^(٣).

فإن قلت: المجاز المستعار أظهر دلالةً من الحقيقة فإنّ قولك: فلان بحر أقوى من قولك: فلان سخي.

قلت: ليس المعنى من قولنا أظهر دلالة أقوى وأبلغ بل إنّ المتبادر فيها إلى الفهم أكثر كما عرفت ولا نسلم أنّ الاستعارة كذلك فضلاً عن أنّ تكون أظهر^(٤).

(١) ينظر: نهاية الوصول للصفى الهندي: ١٦٤٥/٤.

(٢) كان أظهر دلالة منها فلا تتقدم الحقيقة عليه. ينظر نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٠٣/٨.

(٣) ينظر ص: ٨٠٨.

(٤) ينظر الاعتراض وجوابه في نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٠٣/٨. والمحصول =

ولك أن تقول [ص ٣١٧/ب] إذا ذكر المجاز بدون قرينة معينة مقيّدة بأن قيل ابتداءً: فلان بحر فهذا الجواب صحيح؛ لأنّه ليست دلالة هذا على الكرم أظهر من قولنا: سخيّ أو كريم^(١) كما ذكرتم؛ لأنّ تسميته بالبحر متردد بين علمه الغزير وكرمه الكثير، فلا يتعين لواحد منهما إلا بقرينة. وأمّا إذا وجدت معه قرينة مخصصة معينة لذلك المعنى المجازي فالاستعارة كذلك، بل^(٢) أظهر دلالة، وذلك كقول القائل: رأيت أسداً يرمي بالنشاب أو^(٣) يفوه بالخطاب فإنّ لهذا دلالة ظاهرة أظهر وأقوى من قولك رأيت شجاعاً.

السادس: إذا تعارض خبران، ولم يمكن العمل بأحدهما إلا بعد ارتكاب المجاز، ومجاز أحدهما أشبه بالحقيقة من مجاز الآخر فيرجح على ما ليس كذلك، وقد مرّ تمثيله في المحمل والمبين^(٤).

السابع: يرجّح المشتمل على الحقيقة الشرعية على المشتمل على العرفية أو اللغوية^(٥)، ثمّ العرفية مقدّمة^(١) على اللغوية^(٢)، كما عرفت في

= للرازي: ج ٩/ق ٥٧٣.

(١) في (ت): أسخى أو أكرم.

(٢) (بل) ليس في (ص).

(٣) في (ص): أو سهم.

(٤) ينظر: الحصول للرازي: ج ٩/ق ٥٧٥، الإحكام للآمدي: ٣٤٠-٣٤١، ونهاية الوصول للصفي الهندي: ٣٧٠٤/٨.

(٥) قال الصفي الهندي في نهايته: ٣٧٠٤/٨ «وهذا يستقيم إذا كان اللفظ واحداً، لكن في أحد الخبرين يدل على المعنى الشرعي وفي الآخر على المعنى اللغوي، أمّا إذا =

مكانه^(٣).

الثامن: يرجّح الخبر المستغني عن الإضمار في الدلالة على المفتقر إليه^(٤)؛ لكون الإضمار على خلاف الأصل^(٥).

التاسع: يقدّم الخبر الدال على المراد من وجهين على الدال عليه من وجه واحد لقوة الظن^(٦) الحاصل [ص ٣١٧/٢] من الأول بتعدد جهة

= كان لفظان أحدهما حقيقة شرعية في خبر، والآخر حقيقة لغوية في خبر آخر، ولم ينقله الشرع عن عرف اللغة إلى عرفه، فلا نسلم ترجح الحقيقة الشرعية على الحقيقة اللغوية، بل الحقيقة اللغوية أولى، وهذا لأنّ الحقيقة اللغوية إذا لم ينقلها الشرع فهي لغوية لا شرعية عرفية معاً لتقرير الشرع والعرف على المعنى اللغوي، بخلاف الحقيقة الشرعية فإنها شرعية فقط، وليس لغوي ولا عرفي، والنقل خلاف الأصل، فكان اللفظ اللغوي أولى».

(١) في (ت): متقدمة.

(٢) ينظر: الحصول للرازي: ج ٩/ق ٩/٥٧٤، الإحكام للآمدي: ٣٤٠/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٠٤/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤٩٨/٤، وشرح العبري: ص ٦٣٧.

(٣) ينظر ص: ٨٠٨.

(٤) قال الآمدي في الإحكام للآمدي: ٣٤٠/٤ «فالذي لا يحتاج إلى ذلك أولى لقلة اضطرابه».

(٥) ينظر: الحصول للرازي: ج ٩/ق ٩/٥٧٤، الإحكام للآمدي: ٣٤٠/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٠٣/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤٩٨/٤، وشرح العبري: ص ٦٣٧-٦٣٨.

(٦) (الظن) ليس في (ت).

العاشر: يرجّح الخبر الدال على الحكم بغير وسط على ما يدل عليه بوسط لزيادة غلبة الظن بقلّة الوسائط^(٢).

مثاله قوله ﷺ: «أبما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل»^(٣) فإنّه لا يدلّ على بطلان نكاحها إذا نكحت نفسها بإذن وليها

(١) ينظر: الحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٧٥، الإحكام للآمدي: ٣٤١/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٠/٥/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤٩٨/٤، وشرح العبري: ص ٦٣٨.

(٢) ينظر: الحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٧٨-٥٧٩، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٠/٩/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤٩٨/٤-٤٩٩، وشرح العبري: ص ٦٣٨.

(٣) وتمة الحديث: فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل به فلها المهر. بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان وليّ من لا وليّ له» والحديث مروي عن عائشة رضي الله عنها. أخرجه الشافعي في المسند: ١١/٢ في النكاح الباب الثاني فيما جاء في الولي: رقم (١٨، ١٩)، والطيايسي: ص ٢٠٦ رقم (١٤٦٣)، وعبد الرزاق في مصنفه: ١٩٥/٦، في النكاح، باب النكاح بغير ولي: رقم (١٠٤٧٢)، والحميدي في مسنده: ١١٢/١-١١٣، وسعيد بن منصور: ١٤٨/١-١٤٩ في باب من قال لا نكاح إلا بولي رقم (٥٢٩، ٥٢٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه: ١٢٨/٤ في النكاح باب من قال لا نكاح إلا بولي أو سلطان:، وأحمد في المسند: ٦٦، ١٦٦/٦، والدارمي في السنن: ٦٢/٢، النكاح (١١) باب النهي عن النكاح بغير ولي (١١) رقم (٢١٩٠)، وابن ماجه في السنن: ٣٤٦-٣٤٧ باب لا نكاح إلا بولي (١٥) رقم (١٨٨٥)، وأبو داود في السنن: ٥٦٦-٥٦٨ في النكاح (٦) باب في الولي (٢٠) رقم (٢٠٨٣)، والترمذي في سننه: =

إلا بواسطة الإجماع إذ يقال إذا بطل عند عدم الإذن بطل بالإذن^(١) لعدم القائل بالفصل وقوله ﷺ: «الآيَم [ت ١٢٩/٢ ب] أحق بنفسها من وليها»^(٢) يدلّ على صحة نكاحها إذا نكحت نفسها مطلقاً من غير واسطة فالحديث الثاني أرجح من هذا الوجه.

الحادي عشر: الخبر المذكور مع^(٣) لفظ مؤمناً إلى علته يرجح على ما ليس كذلك لأنّ الانقياد إليه أكثر من الانقياد إلى المذكور بغير علّة مثاله: تقديم قوله ﷺ: «من بدّل دينه فاقتلوه»^(٤) على^(٥) من روى نهيه ﷺ عن قتل النساء والصبيان^(٦) من جهة أنّ قوله من بدّل دينه إيماءً إلى أنّ^(٧) العلّة

= ٤٠٧/٣ - ٤٠٨ في النكاح (٩) باب ما جاء لا نكاح إلا بولي (١٤) رقم (١١٠٢)، وابن الجارود في المنتقى من السنن المسندة في النكاح ٤٨٣٧، ٤٧٥٠، والدارقطني: ٢٢١/٣ رقم (١٠) والحاكم في المستدرک: ١٦٨/٢ وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في السنن الكبرى: ١٠٥/٧ في النكاح باب لا نكاح إلا بولي. (١) في (ت): بالأول.

(٢) بقية الحديث: «والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها». أخرجه مسلم في صحيحه: ص ٥٥٨ كتاب النكاح (١٦) باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت (٩) رقم (١٤٢١/٦٦)

(٣) في (ت): من لفظ.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) (على) ليس في (ت).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه: ص ٧٢٣ في كتاب الجهاد والسير (٣٢) باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب (٨) رقم (١٧٤٤/٢٥)

(٧) (أنّ) ليس في (ت).

التبديل^(١).

الثاني عشر: المذكور مع معارضه، أولى مما ليس كذلك.

مثاله قوله ﷺ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»^(٢) فيرجح على الخبر الدال على تحريم زيارة القبور أو على [ص ٣١٨/٢] كراهيتها من غير ذكر معارض معه مثل: «لعن الله زوَّارات القبور»^(٣)، وذلك لأنَّ الترجيح الأوَّل يقتضي النسخ مرة واحدة وترجيح الثاني يقتضي النسخ مرتين لنسخ الثاني حينئذٍ إلَّا من^(٤) المذكور في الأوَّل ونسخ الأمر المذكور فيه النهي المخبر عنه فيكون مرجوحاً.

ومن أمثله أيضاً رواية جَبَلَةَ بن سحيم^(٥) قال^(٦): كان ابن الزبير

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٢ ق ٢/٥٧٥-٥٧٦، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٠/٥، وشرح العري: ص ٦٣٨.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه: ٣٧١/٣ كتاب الجنائز (٨) باب ما جاء في كراهية زيارة القبور للنساء (٦٢) رقم (١٠٥٦) وابن ماجه: ٥٠٢/١، في كتاب الجنائز (٦) باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء للقبور (٤٩) رقم (١٥٧٦).

(٤) في (ص): الأمر.

(٥) في جميع النسخ جميلة بنت سحيم، وما أثبتته أولى، لكونه يتفق وسند الحديث في كل الكتب التي أخرجت الحديث. وجَبَلَةُ هو: ابن سُحَيْم التيمي وقيل الشيباني من ثقات التابعين بالكوفة حدَّث عن معاوية وابن عمر وعبدالله بن الزبير، وروى عنه حجاج بن أرطاة، وشعبة والثوري، وقيس، وآخرون. وثقه يحيى بن سعيد القطان، وابن معين. توفي سنة ١٢٥هـ. ينظر ترجمته في: طبقات خليفة: ص ١٦١، وسير أعلام النبلاء: ٣١٥/٥ رقم (١٥٢)، والتقريب: ص ١٣٨ رقم (٨٩٧).

(٦) في جميع النسخ قالت. بناء على التصحيف الذي وقع في الاسم. والصحيح ما أثبتته.

يرزقنا التمر في الجهد، فيمر علينا ابن عمر فيقول: لا تقارنوا «فإن رسول الله ﷺ نهى عن الإقران»^(١)، مع رواية عطاء الخراساني^(٢) عن ابن بريدة^(٣)^(٤) عن أبيه^(٥) عن النبي ﷺ: «كنت نهيتكم عن الإقران وإن الله قد أوسع عليكم الخير فاقنوا»^(٦) فهذا يدل على جواز إقران التمرتين فما

(١) بهذا اللفظ أخرجه مسلم في صحيحه: ص ٨٤٧ في كتاب الأشربة (٣٦) باب نهى الأكل مع جماعة عن قران تمرتين ونحوهما في لقمة إلا بإذن أصحابه (٢٥) رقم (١٥٠/٢٠٤٥)، وأخرجه البخاري في صحيحه: ص ٤٧١ في كتاب الشركة (٤٧) باب القران في التمر بين الشركاء (٤) رقم (٢٤٨٩)، أخرجه مسلم في صحيحه: ص ٨٤٧

(٢) هو عطاء بن أبي مسلم الخراساني المحدث الواعظ نزيل دمشق والقدس، أرسل عن أبي الدرداء وابن عباس والمغيرة بن شعبة وطائفة وروى عن ابن المسيب وعروة وعطاء بن أبي رباح، وابن بريدة، ونافع وغيرهم، وروى عنه شعبة ومالك وسفيان وحماد بن سلمة وعدد كثير. وثقه ابن معين. توفي بأريحا ودفن ببيت المقدس سنة ١٣٥هـ. ينظر ترجمته في: تاريخ خليفة: ص ٣١٣، وسير أعلام النبلاء: ٦/١٤٠-١٤٣ رقم (٥٢)، وتقريب التهذيب: ص ٣٩٢ رقم (٤٦٠٠).

(٣) في (ت): عن زيد.

(٤) هو عبدالله بن بريدة بن الحصيص أبو سهل الأسلمي المروزي، أخو سليمان بن بريدة وكانا توأمين، ولد سنة ١٥هـ حدث عن أبيه فأكثر، وعمران بن حصين وعائشة وأم سلمة وحدث عنه ابنه صخر وسهل وعطاء الخراساني وخلق سواهم. توفي رحمه الله ١١٥هـ. ينظر ترجمته في: طبقات خليفة: ص ٩١١، وسير أعلام النبلاء: ٥٠/٥ رقم (١٥)، وتقريب التهذيب: ص ٢٩٧ رقم (٣٢٢٧).

(٥) وأبوه هو بريدة بن الحصيص بن عبدالله أبو سهل الأسلمي الصحابي الجليل. ينظر ترجمته في: أسد الغابة:، والاستيعاب:، والإصابة: ١٥١/١ رقم (٦٢٩)

(٦) أخرجه ابن شاهين في الناسخ والنسوخ، وهو في مسند البزار، وقال الحازمي =

فوقهما، وهو صريح في نسخ النهي عنه، ولكن الشافعي رحمه الله نصّ على تحريم الإقران بين التمرتين في غير موضع^(١)، وكأنّه لم ير صحة هذا الإسناد.

الثالث عشر: المقرون بنوع من التهديد يرجّح لأن اقترانه به يدلّ على تأكد الحكم الذي تضمنه كقوله رحمه الله: «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم»^(٢) وكذلك إذا كان في أحدهما زيادة تهديد^(٣).

= حديث النهي أصح وأشهر، إلا أن الخطب فيه يسير؛ لأنه ليس من باب العبادات

وإنما من قبيل المصالح الدنيوية فيكتفى فيه بمثل ذلك. وينظر: فتح الباري: ٧١٤/٩

(١) ينظر: فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي: ٣٥٣/٨.

(٢) أخرجه البخاري معلقاً في صحيحه: ص ٣٦٩ في كتاب الصوم (٣٠) باب قول

النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا (١١). وأخرجه عبدالرزاق

في مصنفه: ١٥٩/٤ كتاب الصيام باب فصل ما بين رمضان وشعبان، رقم

(٧٣١٨) والدارمي في السنن: ٢/٢، كتاب الصوم (٤) باب في النهي عن صيام

يوم الشك (١)، وأبو داود في السنن: ٧٤٩/٢-٧٥٠ كتاب الصوم (٨) باب

كراهية الصوم يوم الشك (١٠) رقم (٢٣٣٤) والترمذي في سننه: ٧٠/٣ كتاب

الصوم (٦) باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك (٣)، رقم (٦٨٦)، والنسائي

في المجتبى من السنن: ١٥٣/٤، كتاب الصيام (٧)، باب صيام يوم الشك (٣) رقم

(١٦٤٥) وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه: ٢٠٤/٣-٢٠٥، كتاب الصيام، باب

الزجر عن صوم اليوم الذي يشك فيه (٣١) رقم (١٩١٤)، وأخرجه الحاكم في

المستدرک: ٤٢٣/١-٤٢٤، كتاب الصوم، باب من صام يوم الشك فقد عصى أبا

القاسم، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ٣٥٠/٤ كتاب الصيام باب النهي عن

استقبال شهر رمضان... رقم (٧٩٥٢).

(٣) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٢ ق ٥٧٨، نهاية السؤل مع حاشية المطيعي:

٥٠٠/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٠٨/٨، وشرح العبري: ص ٦٣٩.

قال: (السادس بالحكم فيرجح الباقي لحكم الأصل؛ لأنه لو لم يتأخر [ص ٣١٨/٢] عن الناقل لم يفد، واخترم على المبيح لقوله ﷺ: «ما اجتمع الحلال والحرام إلا وغلب الحرام الحلال» وللاحتياط ويعادل الموجب ومثبت الطلاق والعناق لأن الأصل عدم القيد ونافي الحد لأنه ضرر^(١) لقوله ﷺ: «ادرعوا الحدود بالشبهات»).

الترجيح بحسب الحكم على وجوه:

الأول: إذا كان أحد الخبرين مقرراً لحكم الأصل والثاني ناقلاً.

فالجمهور على أنه يجب ترجيح الناقل^(٢).

وذهب بعضهم واختاره الإمام وبه جزم المصنف: أنه يجب ترجيح المقرر^(٣).

مثاله: خبر من روى عنه ﷺ: «إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ»^(٤)، وخبر من روى قوله ﷺ: «هل هو إلا بضعة منك»^(٥) فإن الأول ناقل عن

(١) في (ت): هدر.

(٢) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٥٧٩، والمسودة: ص ٣١٤، وشرح تنقيح الفصول: ص ٤٢٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧١٨/٨.

(٣) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٥٧٩، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٠١/٤.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) رواه أحمد في مسنده: ٢٩/٤ رقم (١٦٣٢)، وابن حبان في صحيحه: ٤٠٣/٣ رقم (١١٢٠)، والدارقطني في سننه: ١٤٩/١ رقم (١٨) وشرح معاني الآثار: ٧٩/١.

حكم الأصل والثاني مقرر.

وكذلك خير من روى: «أفطر الحاجم والمحجوم»^(١) مع من روى أنه
«احتجم وهو صائم»^(٢).

واحتج المصنف على ما ذهب إليه، بأن حمل الحديث على ما لا
يستفاد إلا من الشرع أولى من حمله على ما يستقل العقل بمعرفته، فلو
جعلنا المبقي^(٣) متقدماً على الناقل، لكان وارداً حيث لا يحتاج إليه؛ لأننا
في ذلك الوقت نعرف ذلك بالعقل، ولو قلنا إن المبقي^(٤) ورد بعد الناقل
لكان وارداً حيث يحتاج إليه فكان الحكم بتأخره أولى من الحكم
[ص ٣١٩/٢] بتقدمه عليه هذا تقريره.

(١) أخرجه الشافعي في المسند: ١/٢٥٥، كتاب الصوم، باب فيما يفسد الصوم وما لا
يفسد، رقم (٦٨٥)، وعبد الرزاق في المصنف: ٤/٢٠٩، كتاب الصيام، باب
الحجامة للصائم، رقم (٧٥٢٠)، وأحمد في المسند: ٤/١٢٥، ١٢٤، ١٢٣،
والدارمي في السنن: ١٤/٢، كتاب الصوم، باب الحجامة تفطر الصائم، وأبو داود
في سننه: ٢/٧٧٢، كتاب الصوم (٨) باب في الصائم يحتجم (٢٨)، رقم
(٢٣٦٩)، وابن ماجه في السنن: ١/٥٣٧، كتاب الصيام (٧)، باب ما جاء في
الحجامة للصائم (١٨)، رقم (١٦٨١)، والبيهقي في السنن الكبرى: ٤/٤٤٠، كتاب
الصيام، باب الحديث الذي روي في الإفطار بالحجامة (٨٢). رقم (٨٢٧٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ص ٣٦٨ في كتاب الصوم (٣٠) باب الحجامة
والقيء للصائم (٣٢) رقم (١٩٣٨-١٩٣٩).

(٣) في (غ)، (ت): المنفي.

(٤) في (ت): النفي.

وحاصله أنّه يختار تقدم الناقل وتأخر المقرر لكونه متضمناً للعمل بالخبرين بالناقل [ت ١٢٩/٢] في زمان، وبالمقرر بعد ذلك، فإن كانت الصورة هكذا، وهي أنّه يقرر حكم الناقل مدّة في الشرع عند المجتهد، وعمل بموجبه، ثمّ نقل له المقرر في الشرع، ولم يعلم التاريخ فما ذكره من الاحتجاج والترجيح ظاهر^(١).

قال النقشواني: لكن ليست هذه الصورة بالتي فرض الخلاف فيها ولا يظن بهم المخالفة في ذلك وأمّا إن كانت الصورة على خلاف ذلك وهو أنّ^(٢) الثابت عند الجمهور مقتضى البراءة الأصلية، ونقل الخبرين^(٣) المقرر والناقل فلا يتأتى هذا الاحتجاج إذ يلزم تعطيل^(٤) الناقل بالكلية لعدم وقوع العمل به في شيء من المدّة بخلاف المقرر فإنّ الحكم العقلي يصير مستنداً إليه وبصير شرعياً كذا ذكره النقشواني^(٥).

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٢ ق ٥٨٠، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧١٩/٨.

(٢) (أنّ) ليس في (ت).

(٣) في جميع النسخ (الخبران) وليس لها مسوغ نحوي فيما أعلم.

(٤) في (ت): تعليل.

(٥) وعبارة النقشواني في تلخيص المحصول لتهديب الأصول: ٩٨٥/٢ «لكن هذه الصورة ليست هي الصورة التي فرض الخلاف فيها، ولا أظنّ أنهم يخالفون في ذلك. وأمّا إذا كانت الصورة على خلاف ذلك وهو أن الثابت عند الجمهور مقتضى البراءة الأصلية فنقل الخبران أحدهما ناقل والآخر مقرر، فلا يتأتى فيه ما ذكره المؤلف من الاحتجاج والترجيح، إذ لو صرنا إلى ما يدعيه، تعطل الناقل بالكلية، إذ لم يقع العمل به أصلاً، لا في الماضي ولا في المستقبل، بل لا يقع العمل إلا بما لا =

ولقائل أن يقول: يتساقط الخبران بالتعارض ونرجع إلى البراءة الأصلية، ولا نقول إن الحكم العقلي صار شرعياً، ولا نرجح أحد الخبرين لموافقته الأصل كما هو قضية تقرير الإمام والمصنف، ونحمل قولهم إن المقرر راجح على أن العمل بمضمونه [ص ٣١٩/٢] ثابت^(١) بالدليل العقلي لا أنه قدّم لموافقته الدليل العقلي.

الثاني: ذهب الأكثرون وبه جزم المصنف إلى ترجيح المقتضي للتحريم^(٢).

وقال آخرون^(٣).....

= يفيد، إلا عن ما استفيد من دليل العقل، مع وجود ما يفيد من الأحكام، ما لا يستفاد إلا من الشرع، وهذا لا يجوز فهذا الإشكال وارد على احتجاج المؤلف اهـ. وهذا الذي ارتضاه السبكي من نجم الدين النقشواني كذلك ارتضاه الفتوحى في شرحه. ينظر شرح الكوكب المنير: ٦٨٩/٤.

(١) ثابت ليس في (ت).

(٢) وإليه ذهب من الحنفية أبو بكر الرازي، والكرخي، وهو مذهب الإمام أحمد بن حنبل. ينظر: فواتح الرحموت: ٢/٢٠٦، والعدة: ٣/١٠٤١، والروضة: ٣/١٠٣٥ والمستصفى: ٢/٣٩٨، والمحصول للرازي: ج ٢/٩٠٨٧، والإحكام للآمدي: ٤/٣٥١، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب: ٩/٣١٤، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤/٥٠٢، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٨/٣٧٢٦-٣٧٢٧، وشرح العبري: ص ٦٤١.

(٣) كأبي هاشم من المعتزلة، وعيسى بن أبان، وبعض الشافعية، وبعض المالكية. ينظر: العدة: ٣/١٠٤٢، وفواتح الرحموت: ٢/٢٠٦، والمستصفى: ٢/٣٩٨، والمحصول للرازي: ج ٢/٩٠٨٧، والمسودة: ص ٣١٢، والتمهيد لأبي الخطاب: ٣/٩١٤، =

.....بترجيح^(١) المقتضي الإباحة^(٢) ؛ لأن الإباحة تستلزم نفي الحرج الذي هو الأصل. وحكماهما الشيخ أبو إسحاق وجهين^(٣).

وذهب الغزالي إلى أنهما يستويان ؛ لأنهما حكمان شرعيان صدق الراوي فيهما على وتيرة واحدة^(٤).

واحتج الأولون بوجهين ذكرهما في الكتاب:

أحدهما: ما روي من قوله ﷺ: «ما اجتمع الحلال والحرام إلا وغلب الحرام الحلال»^(٥) وهو حديث لا أعرفه.

= والروضة: ١٠٣٥/٣، الإحكام للآمدي: ٣٥١/٤.

(١) في (ص): يترجح.

(٢) المراد بالإباحة هنا جواز الفعل والترك، ليدخل فيها المكروه، والمندوب، والمباح. المصطلح عليه. كذا أفاده الإسنوي نقلا عن ابن الحاجب. ينظر نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٠٩/٤، السراج الوهاج في شرح المنهاج: ١٠٥١/٢، والمعراج شرح المنهاج: ٢٧١/٢.

(٣) ينظر: اللمع: ص ١٩٠.

(٤) ينظر: المستصفى: ٣٩٨/٢.

(٥) حديث رواه جابر الجعفي عن الشعبي عن ابن مسعود به، قال البيهقي: فيه ضعف وانقطاع. وذلك لأن جابراً ضعيف، والشعبي لم يدرك ابن مسعود. ونقل الحافظ السخاوي عن الحافظ العراقي أن هذا الحديث لا أصل له. وأخرجه من هذا الطريق عبدالرزاق في مصنفه وهو موقوف على ابن مسعود لا مرفوع. ينظر: المقاصد الحسنة: ص ٣٦٢ رقم (٩٤١)، وسنن البيهقي: ٢٧٥/٧ كتاب النكاح، باب الزنا لا يجرم الحلال رقم (١٣٩٦٩)، وتخريج أحاديث مختصر المنهاج للعراقي: ص ٣٠٧ رقم (٨٧)، والابتهاج في تخريج أحاديث المنهاج لعبدالله الغماري: ص ٩٦٤.

والثاني: أنَّ الأخذَ بالتحريمِ احتياطٌ؛ لأنَّ الفعلَ إن كان حراماً، ففي ارتكابه ضررٌ، وإن كان مباحاً، فلا ضررَ في تركه، وهذا ما^(١) اعتمد عليه الشيخ أبو إسحاق^(٢).

ولهذا إذا طلق إحدى زوجتيه حرمتا إلى البيان^(٣).

ومن أمثلة الفصل: روى أحمد بن حنبل بطريقين متصلين أن رسول الله ﷺ قال: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»^(٤) وروى الدارقطني بسنده: «سئل النبي ﷺ عن النبيذ حلال أو حرام قال حلال»^(٥) فيرجع الأول.

الثالث: إذا ورد [ص ٣٢٠/ب] خبران مقتضيان أحدهما التحريم

(١) في (ت): مما اعتمد.

(٢) ينظر: شرح اللمع: ٩٦٠/٢.

(٣) وكذا لو أعتق إحدى إمائنه، وكذا لو اشتبهت المنكوحة بالأجنبية، أو المذبوحة بالميتة، ففي هذه الصور كلها تغلب الحرمة على الحل.

ينظر: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٢٩/٨.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ٣/٣٤٣، وأخرجه أبو داود في السنن: ٨٧/٤، كتاب الأشربة (٢٠) باب النهي عن المسكر (٥) رقم (٣٦٨١)، وأخرجه الترمذي في السنن: ٤/٢٩٩، كتاب الأشربة (٢٧) باب ما جاء ما أسكر كثيره.. (٣) رقم (١٨٦٥)، وأخرجه ابن ماجه في السنن: ٢/١١٢٥، كتاب الأشربة (٣٠) باب ما أسكر كثيره... (١٠) رقم (٣٣٩٣) واللفظ لهم.

(٥) ولفظه عند الدارقطني: «سئل النبي ﷺ عن النبيذ حلال هو أو حرام؟ قال: حلال» ٢٦٤/٤ كتاب الأشربة وغيرها رقم (٨٧). ثم قال الدارقطني: عبدالعزيز بن أبيان متروك الحديث.

والآخر الإيجاب.

فذهب المصنف إلى التسوية بينهما وإليه أشار بقوله: «ويعادل الموجب» أي يعادل الخير المحرم الخير الموجب^(١)؛ لأن المحرم يقتضي استحقاق العقاب على الفعل كتضمن الموجب العقاب على الترك^(٢).

ورجح آخرون المقتضي للتحريم؛ لأن المحرم يستدعي دفع المفسدة، وهي أهم من جلب المصلحة وبه جزم الآمدي^(٣).

ومن أمثلة الفصل ما روى نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ «إنما الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له»^(٤)

قال نافع: فكان عبدالله إذا مضى من شعبان تسع وعشرون يبعث من

(١) (الخير الموجب) ليس في (ت).

(٢) وهو رأي الإمام وأتباعه. ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٩٠٢/٥٨٧-٥٨٨، وشرح الأصفهاني على المنهاج: ٨٠٧/٢، وشرح المنهاج للعبري: ص ٦٤١، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٠٣/٤، والسراج الوهاج في شرح المنهاج: ١٠٥١/٢، ومعراج المنهاج: ٢٧١/٢.

(٣) ينظر: الإحكام للآمدي: ٣٥٢/٤، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣١٥/٢.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: ص ٣٦٢ في كتاب الصوم (٣٠) باب قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموا (١١) رقم (١٩٠٧). وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصيام (١٣) باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال.. (٢) رقم (١٠٨٠/٩).

ينظر، فإن رُئيَ، فذاك، وإن لم يُرَ ولم يحل دون منظره سحب ولا قُتِرَ، أصبح مفطراً، وإن حال دون منظره سحبٌ أو قُتِرَ أصبح صائماً^(١).

وهذا يستدل به من يقول بوجوب صوم يوم الشك ويعارضه خصمه بما روي عن عمار بن ياسر: «من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي أبا القاسم عليه السلام»^(٢) قال الترمذي [ص ٣٢٠/٢]: حديث صحيح^(٣).

ومنها ما روي من قوله عليه السلام: «في مال اليتيم زكاة»^(٤) إذ يدل على أنه يجب على الولي إخراجها مع قوله عليه السلام: «رفع القلم عن ثلاث»^(٥) إذ

(١) هذه الزيادة أخرجه الإمام أحمد في المسند (الموسوعة الحديثية) شارك في تحقيقه مجموعة من العلماء: ٧١/٨ رقم (٤٤٨٨) مسند عبدالله بن عمر.

(٢) سبق تخرجه قريباً.

(٣) سنن الترمذي: ٧٠/٣ كتاب الصوم (٦) باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك (٣)، رقم (٦٨٦)

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه: ١١٠/٢، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة في مال الصبي واليتيم، الحديث رقم (٣)، والحديث متكلم فيه، فهو حديث ضعيف. ولزيد من التفصيل ينظر: نصب الراية: ٣٣١/٢-٣٣٢.

(٥) أخرجه البخاري معلقاً في صحيحه: ص ١٠٤٣ في كتاب الطلاق (٦٨) باب الطلاق في الإغلاق والكراهة (١١) فقال: وقال علي: أم تعلم أن القلم رفع... وأخرجه أبو داود في سننه: ٥٦٠/٤، كتاب الحدود (٣٢) باب في الجنون يسرق (١٦) رقم (٤٤٠٣)، وأخرجه الترمذي في السنن: ٣٢/٤، كتاب الحدود (١٥) باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد (١) رقم (١٤٩٣) واللفظ له، وأخرجه ابن ماجه في السنن: ٦٥٨/١، كتاب الطلاق (١٠) باب طلاق المعتوه... (١٥) رقم (٢٠٤١)، وأخرجه الحاكم في المستدرک: ٢٥٨/١، كتاب الصلاة باب رفع القلم =

[ت ١٣٠/٢ب] يدلّ على عدم الوجوب، وإذا لم تجب حرّم على الولي إخراجها؛ لأنّه لا يتصرف إلا^(١) بالمصلحة والغبطة^(٢).

وذكر القاضي أبو بكر في مختصر التقريب باختصار إمام الحرمين في تعارض العلة المقتضية للإيجاب مع العلة المقتضية للندب أنّ بعضهم قدّم الإيجاب.

قال: وفي هذا نظر فإنّ الوجوب فيه قدر زائد على الندب والأصل عدمه^(٣).

الرابع: إذا كان أحد الخبرين مثبتاً للطلاق أو العتاق، والآخر نافياً له. فمنهم من قدّم المثبت على النافي؛ لأنّ الأصل عدم القيد أي قيد التّكاح، وقيد الرقبة فما دلّ على ثبوت الطلاق أو العتاق فقد دلّ على زوال قيد النكاح أو ملك اليمين فكان موافقاً للأصل، فليرجح، وهذا ما جزم به المصنف^(٤).

= عن ثلاث.. وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(١) في (ت): لأنه يتصرف بالمصلحة.

(٢) الغبطة: أحسن الحال (المصباح المنير: ص ٤٤٢ مادة: «غبط».

(٣) ٣٣٠/٣، وإن كانت عبارة التلخيص مقتضية والذي نقله السبكي يؤيده ما نقله صاحب

البحر المحيط أيضاً: ١٧٩/٦

(٤) وهو مذهب الكرخي وابن الحاجب، ينظر: الإحكام للآمدي: ٣٥٤/٤، ومختصر

ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣١٩/٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي:

٥٠٣/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٣٣/٨-٣٧٣٤، وفواتح الرحموت:

٢٠٦/٢

ومنهم من قدّم النافي؛ لكونه على وفق الدليل المقتضي لصحة
النكاح، وإثبات ملك اليمين^(١).

وهذا هو الصحيح عندي^(٢).

وقولهم الأصل^(٣) عدم القيد [ص ٣٢١/ب] لا يصح مع ثبوت
وجوده فإن الأصل بعد ثبوت وجوده إنما هو بقاؤه.

ومنهم من سوى بينهما^(٤).

وتجري هذه الأقوال في تعارض الخبر المثبت والنافي في غير الطلاق
والعتاق أيضاً كخبر بلال: «دخل النبي ﷺ البيت وصلى فيه»^(٥) وخبر

(١) ينظر: الإحكام للآمدي: ٣٥٤/٤، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٠٣/٤،

ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٣٣/٨-٣٧٣٤

(٢) من ترجيحات السبكي ومخالفته للبيضاوي.

(٣) (الأصل) ليس في (ت).

(٤) وهو قول القاضي عبد الجبار من المعتزلة. حكاها الآمدي في الإحكام: ٣٥٤/٤،

وينظر: المعتمد: ٦٨٤/٢، والمسودة: ص ٣١٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي:

٣٧٣٤/٨.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: ص ١١٦ عن ابن عمر قال: «دخل النبي ﷺ البيت

وأسماء بن زيد، وعثمان بن طلحة، وبلال فأطال، ثم خرج، وكنت أول الناس

دخل على أثره، فسألت بلالاً أين صلى؟ قال بين العمودين المقدمين» كتاب الصلاة

(٨) باب الصلاة بين السواري في غير جماعة (٩٦) رقم (٥٠٤-٥٠٥). وأخرجه

مسلم في صحيحه: ص ٥٢٥ كتاب الحج (١٥) باب استحباب دخول الكعبة

للحاج وغيره والصلاة فيها والدعاء في نواحيها كلها (٦٨) رقم (١٣٢٩/٣٩١).

أسامة: «لم يصل فيه»^(١).

ونقل إمام الحرمين هنا عن جمهور الفقهاء ترجيح الإثبات، ثم قال: وهو يحتاج إلى مزيد تفصيل عندنا، فإن كان الذي ينقله الناقل إثبات لفظ عن رسول الله ﷺ مقتضاه النفي، فلا يرجح على ذلك اللفظ المتضمن للإثبات؛ لأن كل واحد من الراويين مثبت فيما ينقله.

ومثاله أن ينقل أحد الراويين أنه أباح شيئاً وينقل الآخر أنه قال لا يحل، وأما إذا نقل أحدهما قولاً أو فعلاً ونقل الآخر أنه لم يقله ولم يفعله فالإثبات مقدم، لأن الغفلة تنطرق إلى المصغي المستمع وإن كان محدثاً، والذهول عن بعض ما يجري أقرب من تخيل شيء لم يجر له ذكر^(٢).

وهذا التفصيل حق ولا يتجه معه خلاف في الحالتين بل ينبغي حمل كلام القائل بالاستواء على الحالة الأولى. [ص ٣٢١/٢] والقائل بتقديم الإثبات على الثانية، ولا يجعل في المسألة خلاف.

نعم قد يقال في الحالة الثانية بعدم ترجيح الإثبات إذا كان النفي

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: ص ٥٩٥، عن ابن جريج قال: «قلت لعطاء: أسمعت ابن عباس يقول: إنما أمرتم بالطواف ولم تؤمروا بدخوله؟ قال: لم يكن ينهى عن دخوله، ولكني سمعته يقول: أخبرني أسامة بن زيد، أن النبي ﷺ لما دخل البيت دعا نواحيه كلها، ولم يصل فيه، حتى خرج فلما خرج ركع في قبل البيت ركعتين، وقال هذه القبلة...» كتاب الحج (١٥) باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلاة فيها والدعاء في نواحيها كلها (٦٨) رقم (١٣٣٠/٣٩٥).

(٢) البرهان للجويني: ١٢٠٠/٢-١٢٠١.

محصوراً كخبر أسامة، فإنّ قوله: «لم يصل» نفي محصور، في وقت يمكن نفي الفعل فيه، فهذا له احتمال.

الخامس: يُرَجَّحُ الخبر النافي للحدِّ على الموجب له^(١).
خلافًا لقوم^(٢).

واستدل عليه المصنف بأن الحدَّ مُدْرَأٌ بقوله ﷺ: «ادرعوا الحدود بالشبهات»^(٣) وهذا الحديث لا يعرف بهذا اللفظ إلا في مسند أبي حنيفة لأبي محمد البخاري^(٤)، وروى الترمذي: «ادرعوا الحدود عن المسلمين ما

(١) وهو قول الأكثرين منهم البيضاوي تبعاً للإمام، وابن الحاجب والآمدي، وغيرهم، وضعفه الغزالي. ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٢ ق ٥٩٠، والمستصفى للغزالي: ٣٩٨/٢، والإحكام للآمدي: ٣٥٦/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣١٥/٢-٣١٦، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٣٥/٨، نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٠٦/٤، شرح العيري: ص ٦٤٦، ومعراج المنهاج: ٢/٢٧٢، والسراج الوهاج: ١٠٥١.

(٢) وهم المتكلمون كما صرح صاحب النهاية: ٣٧٣٥/٨، القائلون إنهما سواء ورجحه الغزالي في المستصفى: ٣٩٨/٢ حيث قال: «الخبر الذي يدرأ الحد لا يقدم على الموجب وإن كان الحد يسقط بالشبهة وقال قوم الرافع أولى وهو ضعيف». وينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٢ ق ٥٩٠، وتشنيف المسامع للزركشي: ٣/٥٣٠.

(٣) في مسند أبي حنيفة للحارث (أبو محمد البخاري) من طريق مقسم عن ابن عباس مرفوعاً بهذا. ينظر: الابتهاج في تخريج أحاديث المنهاج للغماري: ص ٢٦٤، والتلخيص الحبير: ٤/١٣٧٠.

(٤) عبدالله بن محمد بن يعقوب بن الحارث بن خليل، الحارثي البخاري الكلابذي الحنفي، أبو محمد المشهور بعبدالله الأستاذ. الفقيه العلامة عالم ما وراء النهر، =

استطعتم»^(١) ثم صحح أنه موقوف.

ووجه الحجّة: أنّ الخبر المعارض لوجوب الحدّ، أقلّ درجاته أن يكون شبهةً، والشبهة تُدرأ الحدّ؛ للحديث.

فائدة: الخلاف في أنّه هل يرجّح النافي للحدّ جارٍ في أنّه هل ترجّح العلة المثبتة للعتق على النافية له [ت ١٣٠/٢] لتشوف الشارع إلى العتق ذكره ابن السمعاني^(٢).

= مولده سنة ٢٥٨ هـ ألف مسنداً لأبي حنيفة الإمام، وتعب عليه، وله كتاب كشف الآثار في مناقب أبي حنيفة، توفي رحمه الله في شوال سنة ٣٤٠ هـ. ينظر: تاريخ بغداد: ١٠/١٢٦-١٢٧ رقم (٥٢٦٢)، وسير أعلام النبلاء: ١٥/٤٢٤ رقم (٢٣٧)، وتاج التراجم: ص ٣٠-٣١، والطبقات السنية: رقم (١١٠٧)، والجواهر المضئية: ٢/٣٤٤-٣٤٥ رقم (٧٣٤).

(١) أخرجه الترمذي عن عائشة مرفوعاً: ٢٥/٤ في كتاب الحدود (١٥)، باب ما جاء في درء الحدود (٢) رقم (١٤٢٤) ولفظه: «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإنّ الإمام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة»، وأخرجه الدارقطني في سننه:، والبيهقي: ٨/٤١٣-٤١٤ في كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود بالشبهات (٣١)، رقم (١٧٠٥٧)، وأخرجه الحاكم في المستدرک: ٤/٤٢٦ في كتاب الحدود (٤٦)، رقم (١٤٠/٨١٦٣)، قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص وقال: قال النسائي: يزيد بن زياد شامي متروك، وينظر: التلخيص الحبير: ٤/١٣٦٩ رقم (١٧٥٥)، ونصب الرأية: ٣/٣٠٩، وتخريج أحاديث مختصر المنهاج للعراقي: ص ٣٩، والابتهاج تخريج أحاديث المنهاج لعبدالله الغماري: ص ٢٦٥.

(٢) قال ابن السمعاني في القواطع تحقيق علي عباس الحکمي: ٤/٤٣٢ «والثامن عشر: أن تكون إحداها توجب حداً، والأخرى تسقطه أو إحداها توجب العتق، =

قال: (السابع بعمل أكثر السلف)

الترجيح بالأمر الخارجي على وجوه: اقتصر منها في الكتاب على عمل أكثر السلف.

فالمختار^(١) ترجيح أحد الخبرين بعمل أكثر السلف به^(٢)؛ لأن الأكثر يوفق للصواب [ص ٣٢٢/ب] ما لا يوفق له الأقل، وهذا ما جزم به المصنف^(٣).

ومنع قوم من حصول الترجيح به؛ لأنه لا حجة في قول الأكثر^(٤).

= والأخرى تسقطه، فمن أصحابنا من قال: التي ترجب العتق والتي تسقط الحد أولى؛ لأن العتق مبني على الإيقاع والتكميل، والحد مبني على الإسقاط والدرء. ومن أصحابنا من قال: لا يترجح بما بيننا؛ لأن إيجاب الحد وإسقاطه والعتق والرق في حكم الشرع على السواء.

(١) لم يرجح الإمام شيئاً بل نقل الترجيح بدلاً عن عيسى بن أبان فقط، ثم نقل عن آخرين أنه لا يفيد ترجيحاً لكونه ليس بحجة، وذكر صاحب الحاصل نحوه. ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٢/٥٩٢، والحاصل: ٩٨٨/٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٠٧/٤.

(٢) قال الإسنوي في نهاية السؤل: ٥٠٧/٤ «والتعبير بأكثر السلف عبر به الإمام وهو يقتضي أن ما دون ذلك لا يحصل به الترجيح، وهو مخالف لما جزم به الآمدي، واقتضاه كلام ابن الحاجب، وهذا في غير الصحابة. أما الصحابة فإن قول بعضهم كاف في الرجحان كما جزم به الإمام». وينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٢/٥٩٢، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣١٤/٢.

(٣) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٢/٥٩٢، والإحكام للآمدي: ٣٥٩/٤، شرح العبري: ص ٦٤٣، نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٠٧/٤.

(٤) المصادر نفسها.

ومن فروع^(١) المسألة: التقديم بعمل الشيخين ولذلك قدمنا رواية من روى في تكبيرات العيدين سبعاً وخمساً^(٢) على رواية من روى أربعاً كأربع الجنائر^(٣) ؛ لأن الأول قد عمل به أبو بكر وعمر.

وقد بقيت مرجحات آخر في كل قسم من الأقسام السبعة أهلها المصنف فتابعناه في ذلك ؛ لأن الخطب فيها يسير، وهل المدار إلا على زيادة ظن بطريق من الطرق، وقد انفتحت^(٤) أبوابها بما ذكرناه، فلا يحتاج الفطن من بعده إلى مزيد تطويل، ففيما ذكرناه إرشاد عظيم لما لم نذكره.

(١) في (ت): وقوع.

(٢) روي أنه ﷺ كان يكرر في الفطر وفي الأضحى في الأولى سبعاً وفي الثانية خمساً، أخرجه الترمذي في سننه من رواية كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده: ٤١٦/٩، أبواب الصلاة، باب ما جاء في التكبير في العيدين (٣٨٦) رقم (٥٣٦)، وأخرجه ابن ماجه في السنن: ٤٠٧/١، كتاب إقامة الصلاة، (٥) باب ما جاء في كم يكرر الإمام في صلاة العيدين (١٥٦) رقم (١٩٧٩)، وأخرجه الدارقطني في سننه: ٤٨٦/٣، وابن عدي في الكامل: ٥٨/٦، ورواه البيهقي في السنن الكبرى: ٤٠٣/٣، كتاب صلاة العيدين، باب التكبير في صلاة العيدين (١٩) رقم (٦١٧١، ٦١٧٢) وينظر: تلخيص الحبير: ٦١٤/٢ رقم (٦٩١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ٤١٦/٤ ضمن مسند أبي موسى الأشعري ﷺ، وأخرجه أبو داود في السنن: ٦٨٢/١، كتاب الصلاة (٢) باب التكبير في العيدين (٢٥١)، رقم (١١٥٣)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ٤٠٩/٣، كتاب صلاة العيدين، باب ذكر الخبر الذي روى في التكبير أربعاً (١٣) رقم (٦١٨٣)، ٦١٨٤. وينظر: التلخيص الحبير: ٦١٦/٢.

(٤) في (ص): انتحت.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الباب الرابع ترجيح الأقيسة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قال: (الباب الرابع: في ترجيح الأقيسة).

وهي بوجوه: الأول: بحسب العلة فترجح المظنة ثم الحكمة ثم الوصف الإضافي ثم العدمي ثم الحكم الشرعي والبسيط والوجودي للوجودي والعدمي للعدمي).

قال إمام الحرمين رحمه الله: هذا الباب هو الغرض الأعظم من الكتاب وفيه تنافس القياسيين^(١)، وفيه اتساع الاجتهاد^(٢).

واعلم أن ترجيح الأقيسة بوجوه^(٣):

الأول: بحسب العلة: وهو مفرع على جواز [ص ٢/٣٢٢] التعليل بكل واحد من الأوصاف التي نذكرها وذلك خمسة أمور:

أولها: يرجح القياس المعلل بالوصف الحقيقي الذي هو مظنة الحكمة على القياس المعلل بنفس الحكمة للإجماع بين القياسيين على صحة التعليل

(١) وفي البرهان: ١٢٠٢/٢ «تنافس القياسون».

(٢) البرهان: ١٢٠٢/٢.

(٣) لما فرغ الشارح من ترجيح الأخبار شرع في ترجيح الأقيسة وهي على وجوه ذكر منها خمسة:

- ١- ما يكون بحسب ماهية العلة.
- ٢- وما يكون بحسب ما يدل على العلة.
- ٣- وما يدل على ثبوت الحكم في الأصل.
- ٤- وما يكون بحسب كيفية الحكم.
- ٥- وما يكون بحسب محال العلة.

بالمظنة^(١).

ومن أمثلته ترجيح التعليل بالسفر الذي هو مظنة المشقة على التعليل بنفس المشقة.

وثانيها: يرجح التعليل بالحكمة على التعليل بالوصف العدمي؛ لأنَّ العدم لا يكون علّة إلاّ إذا علم اشتماله على الحكمة، فالدّاعي إلى شرع الحكم في الحقيقة إنّما هو الحكمة، فإذا كانت العلّة الحكمة لا ذلك العدم كان التعليل بها أولى^(٢).

فإنّ قلت: قضية هذا أنّ يرجح التعليل بالحكمة على التعليل بالوصف الحقيقي.

قلت: نعم، ولكن التعليل بالحقيقي راجح من جهة كونه منضبطاً، ولذلك وقع الاتفاق عليه^(٣).

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٩٥، الإحكام للآمدي: ٣٧١/٤، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣١٧/٢، شرح تنقيح الفصول: ص ٤٣٦، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٤٨/٨، شرح العبري: ص ٦٤٤، شرح الأصفهاني: ٨١١/٢-٨١٢.

(٢) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٩٥، والإحكام للآمدي: ٣٧١/٤، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣١٧/٢، شرح تنقيح الفصول: ص ٤٢٦، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥١١/٤، وشرح الأصفهاني: ٨١٢/٢، وشرح العبري: ص ٦٤٥، ومعراج المنهاج: ٢/٢٧٣، والسراج الوهاج شرح المنهاج: ٢/١٠٥٥، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٤٨/٨.

(٣) ينظر الاعتراض والإجابة عنه في: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٤٨/٨.

قوله: «ثم الوصف الإضافي».

اعلم أن هذا ساقط في^(١) بعض النسخ وإسقاطه وجه وجيه لدخوله تحت العدمي، إذ الإضافات من الأمور العدمية، وقد قررنا أن التعليل بها مرجوح، وإثباته وجه من جهة أنه مختلف في كونه وجودياً، فيكون مرجوحاً بالنسبة إلى المتفق على كونه وجودياً^(٢).

ومثال تعارض التعليل بالحكمة والوصف^(٣) [ص ٣٩٣/ب] الإضافي أن يقول القائل: في النكاح بلا ولي: ناقضة بالأنوثة، فلا ينفذ منها عقد النكاح كالصغيرة، فيكون أولى منه أن يقول: قلّة العقل [ت ١٣١/ب] والذين مع فرط الشهوة حكمة تقتضي أن تسلب الولاية، فإنّ هذا تعليل بالحكمة وذاك بالنقصان وهو أمر إضافي.

وثالثها: - وإن شئت قلت: رابعها على تقدير صحة إحدى النسختين - يرجح القياس المعلن حكمه بالوصف العدمي على المعلن حكمه بالحكم الشرعي؛ لأن التعليل بالعدمي يستدعي كونه مناسباً للحكم، والحكم الشرعي لا يكون علّة إلا بمعنى الأمانة، والتعليل بالمناسب أولى من التعليل بالأمانة.

وهذا ما اختاره المصنف وصاحب التحصيل^(٤) وصفي الدين

(١) في (ت): من.

(٢) هذا التنبيه على السقوط نبه إليه الإسنوي أيضاً في نهاية السؤل: ٥١١/٤.

(٣) في (ت): بالوصف.

(٤) ينظر: التحصيل لسراج الدين الأرموي: ٢٧١/٢.

الهندي^(١) والإمام ذكر في المسألة احتمالين ولم يرجح شيئاً. أحدهما هذا. والثاني عكسه، قال: لأن الحكم الشرعي أشبه بالموجود^(٢).

فإن قلت: لا نسلم ذلك، وهذا لأن الأحكام الشرعية أمور اعتبارية بدليل أنه يجوز تبديلها وتغييرها^(٣) بحسب الأشخاص والأزمان والأمر الاعتبارية أمور عدمية.

قلت: لما كان الحكم هو الخطاب المتعلق ولا شك [ص ٣٢٣/٢] أن الكلام أمر وجودي سقط هذا^(٤).

ورابعها: يرجح المعلن بالحكم الشرعي على المعلن حكمه بغيره مما عدا الأقسام المذكورة، كالوصف التقديري^(٥) مثلاً لكون التقديري على خلاف الأصل^(٦).

وخامسها: المعلن بالبسيطة^(٧) مرجح على المعلن بالمركبة، وهذا هو

(١) ينظر: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٤٩/٨.

(٢) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٢/٩٠٩٧.

(٣) في (ت): وبغيرها.

(٤) ينظر الاعتراض والإجابة عنه في: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٥١/٨.

(٥) في (ت): العدمي.

(٦) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٢/٥٩٥، والإحكام للآمدي: ٣٧١/٤، ومختصر

ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣١٧/٢، شرح تنقيح الفصول: ص ٤٢٦، ونهاية

السؤل مع حاشية المطيعي: ٥١٢/٤، وشرح الأصفهاني: ٨١٢/٢، وشرح العبري:

ص ٦٤٥، ومعراج المنهاج: ٢/٢٧٣، والسراج الوهاج شرح المنهاج: ١٠٥٥/٢،

ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٤٨/٨.

(٧) عبر عنها الإمام بالمفردة بدل البسيطة. المحصول للرازي: ج ٢/٢/٥٩٨.

الذي جزم به المصنف، وهو رأي المتأخرين، وعليه الجدلون^(١) وعلل
بأمرين^(٢):

أحدهما: أن البسيطة تكثر فروعها وفوائدها.

والآخر: أن الاجتهاد يقل فيها وإذا قلّ الاجتهاد قلّ الحظر له^(٣).

وقال بعضهم بترجيح المركبة^(٤).

وقيل: هما سواء. قال القاضي في التلخيص لإمام الحرمين: ولعله
الصحيح^(٥).

وقد اعترض إمام الحرمين على ما اعتل به الأولون، بأنه لا ترجيح
بكثرة الفروع، ثم إنّه ربّ علّة ذات وصف لا يلزم^(٦) فروعها، وربما

(١) ينظر: البرهان للجويني: ١٢٨٦/٢، والمحصول للرازي: ج ٩/ق ٥٩٨/٢، والإحكام

للآمدي: ٣٧٥/٤، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣١٧/٢، شرح تنقيح

الفصول: ص ٤٢٦، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥١١/٤، وشرح الأصفهاني:

٨١٢/٢، وشرح العبري: ص ٦٤٥، ومعراج المنهاج: ٢٧٣/٢، والسراج الوهاج

شرح المنهاج: ١٠٥٥/٢، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٥١/٨-٣٧٥٢.

(٢) وعللها الآمدي في الإحكام: ٣٧٥/٤ «بأنه أقرب إلى الضبط وأبعد عن الخلاف».

(٣) ينظر التعليلان في: البرهان للجويني: ١٢٨٦/٢.

(٤) ينظر: التلخيص للجويني: ٣٢٩/٣ وقال: «ومن الناس من قدم المركبة على ذات

وصف. وهذا بعيد جداً»

(٥) التلخيص للجويني: ٣٢٩/٣، وعلله بقوله: «فإن سبيل العلل السمعية سبيل

الأمارات ويجوز تقدير وصفين أمانة. كما يجوز ذلك في الوصف الواحد».

(٦) في (ت): تكثر.

كانت قاصرة^(١).

وأما ترجيح البسيطة بقلة الاجتهاد فقول ركيك إذ النظر في الأدلة وترجيح بعضها على بعض لا يتلقى من جهة الحظر.

قال: والذي يحقق هذا أن صاحب العلة ذات الوصف الواحد إذا لم ينظر في ذات الوصفين فاجتهاده قاصر وهو على رتبة المقلدين أو المقتصرين على طرف من الاجتهاد، وإن ناظر في ذات الوصفين ولم ير [ص ٣٩٤/٢] التعلق بهما فقد كثر اجتهاده وتعرض للغرور ولكن أدى اجتهاده إلى النفي وإن رأى ذات الوصف صحيحة فذات الوصفين عنده عديمة التأثير في أحد وصفيهما وكل ذلك بعد نهاية الاجتهاد فسقط الركون إلى قلة الاجتهاد وتبين أن اقتحام النظر حتم على من يجتهد^(٢).

ومن أمثلة الفصل^(٣): قول الشافعي في الحديد العلة الطعم في الأشياء الأربعة مع ضمّه في القديم التقدير إلى الطعم^(٤)

وسادسها: يرجح القياس الذي يكون فيه الوصف وجودياً، والحكم

(١) البرهان للجويني: ١٢٨٦/٢ - ١٢٨٧.

(٢) المصدر السابق: ١٢٨٨ - ١٢٨٩.

(٣) ينظر هذا المثال في: المصدر نفسه: ١٢٨٧/٢.

(٤) وقال الرافعي في العزيز شرح الوجيز: «فأما الأشياء الأربعة فللشافعي رحمته الله قولان: في علة الربا فيها: الحديد: أن العلة هي الطعم، لما روى معمر بن عبد الله قال: كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الطعام بالطعام مثل بمثل»، علّق الحكم باسم الطعام، والحكم المعلق بالاسم المشتق معلل بما منه الاشتقاق، كالقطع المعلق باسم السارق، والجلد المعلق باسم الزاني. والقديم: أن العلة فيها الطعم، مع الكيل والوزن».

وجودياً على ما إذا كان أحدهما عديمياً، أو كانا عديمين، ويرجح تعليل العدمي بالعدمي على ما إذا كان أحدهما وجودياً هذا حاصل ما في الكتاب^(١) [ت ١٣١/٢].

فقله: «والوجودي للوجودي» أي: ويرجح الوصف الوجودي لتعليل الحكم الوجودي على الأقسام الثلاثة.

وقوله: «ثم العدمي للعدمي» أي: يرجح على القسمين الباقيين^(٢).
ومما ينبه عليه المعني بلفظ الكتاب أن المصنف إنما أتى بالواو في قوله: «والبسيط» لكونه شروعاً في ترجيح الأقيسة باعتبار آخر.

(١) اعلم أن الوصف والحكم قد يكونان وجوديين، وقد يكونان عديمين، وقد يكون الحكم وجودياً والوصف عديمياً، وقد يكون بالعكس.

- فتعليل الحكم الوجودي بالوصف الوجودي أرجح على الأقسام الثلاثة؛ لأنّ العلّة والمعلولية وصفان ثبوتيان فحملهما على المعلوم لا يمكن، إلا إذا قدر المعلوم موجوداً.

- ثم يلي هذا القسم في الأولوية تعليل العدمي بالعدمي، وحيث يكون أرجح من تعليل الحكم الوجودي بالعلّة العدمية ومن العكس للمشابهة. أفاده الإسناد في نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥١٣/٤.

(٢) ينظر: المحصول للرازي: ج ٩/٢/٥٩٥، والإحكام للآمدي: ٣٧٥/٤، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣١٧/٢، شرح تنقيح الفصول: ص ٤٩٦، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥١١/٤، وشرح الأصفهاني: ٨١٩/٢، وشرح العبري: ص ٦٤٦، ومعراج المنهاج: ٢/٢٧٣، والسراج الوهاج شرح للنهاج: ١٠٥٥/٢، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٤٨/٨-٣٧٤٩.

ونختتم الفصل بقولنا: ما اقتضاه كلام [ص ٣٢٤/٢] المصنف من ترجيح التعليل بالعدمي للعدمي على التعليل بالوجودي للعدمي وعكسه، هو ما صرح به الإمام معتلا بالمشابهة بين التعليل بالعدمي للعدمي^(١).

وعندنا^(٢) في هذا وقفة، فإن مخالفة الأصل فيه أكثر من القسمين الباقيين، فكان يجب أن يقضي عليه بالمرجوحية بالنسبة إليهما، وإنما قلنا: إن مخالفة الأصل فيه أكثر؛ لأن العلية والمعلولية وصفان وجوديان، ولا يمكن حملهما على المعدوم إلا إذا قُدِّرَ موجوداً، وهو خلاف الأصل، وزيادة المناسبة والمثابفة لا تصلح مقاومة؛ لمخالفة الأصل، بل لقائل أن يقول: إذا كانت العلية والمعلولية صفتين وجوديتين، كما صرح به الإمام هنا، فيستحيل قيامهما بالمعدومين، فإن لم يقتض ذلك منع هذا القسم، فلا أقل من اقتضائه المرجوحية^(٣).

ومما يلتحق بأذيال ما قررناه الترجيح بين تعليل العدمي بالوجودي وعكسه وقد سكت عنه المصنف؛ لتوقف الإمام فيه^(٤).

ونحن نقول^(٥): هو أولى من عكسه؛ لأن المحذور في عكسه أشدّ

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٩٨.

(٢) من ترجيحات السبكي واختياراته.

(٣) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٥٩٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥١٢/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٥١/٨.

(٤) قال الرازي في المحصول: ج ٢/ق ٢/٥٩٨ «وأما تعليل العد بالوجودي أولى أم تعليل الوجود بالعدم؟ ففيه نظر».

(٥) من اختيارات السبكي.

لحصوله في أشرف الجهتين وهو العلية^(١).

مثال^(٢): الوجوديين مع العدميين قولنا: الخلع^(٣) طلاق؛ لأنّه فرقة ينحصر ملكها في الزوج فيكون [ص ٣٢٥/٢ ب] طلاقاً، كما لو قال: أنت طالق على ألف مع قول القديم هو فسخ؛ لأنّه لا رجعة فيه فلا يكون طلاقاً كالرضاع^(٤).

(١) رجحه الصفي الهندي في النهاية، وذكر التعليل نفسه. ينظر: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٥١/٨.

(٢) ذكر هذه الأمثلة الأربعة في رفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب: اللوحة ٣٢٢٠ ب-أ.

(٣) الخلع لغة: النزع، وهو استعارة من خلع اللباس، لأن كلّ واحد منهما لباس للآخر، فكان كل واحد نزع لباسه منه، وخالعت المرأة زوجها مخالعة إذا افتدت منه وطلقها على الفدية. ينظر: المصباح المنير: ص مادة: «خلع»، والمطلع: ص ٣٣١، والتوقيف على مهمات التعاريف: ص ٣٢٣، وتعريفات الجرجاني: ص ١٠٦. واصطلاحاً: فقد عرفه الأحناف بأنه: عبارة عن أخذ المال بإزاء ملك النكاح بلفظ الخلع.

وعرفه المالكي بأنه: الطلاق بعرض

وعرفه الشافعية بأنه: فرقة الزوجين بعرض بلفظ طلاق أو خلع.

وعرفه الحنابلة بأنه: فراق الزوج امرأته بعرض يأخذه الزوج بألفاظ مخصوصة.

ينظر: حاشية ابن عابدين: ٤٢٩/٣، والشرح الصغير للدردير: ٣١٩/٣، وشرح الخرشي على خليل: ١١/٤، والعزیز شرح الوجيز: ٣٩٤/٨، والروض المربع: ص ٢٨٩.

(٤) ينظر: العزيز شرح الوجيز للرافعي: ٤٣٢/٨.

ومثال: العدميين مع الوصف في العدمي والحكم الوجودي قولنا:
المرأة لا تلي القضاء، فلا تلي النكاح قياساً على المجنون، مع قولهم: لا تمنع
من التصرف من المال فتتصرف في النكاح قياساً على العاقل^(١).

ومثال: العدميين مع الوصف الوجودي والحكم العدمي أن يقال:
في عتق الراهن: تصرفٌ صادفَ المُلْكَ، فلا يُلغى، كما لو كان غير راهن
فيقال: لم يتصرف فيه وهو مطلق التصرف فيه، فلا يعتبر، كما لو أعتقه
غير المالك^(٢).

ومثال: الوصف العدمي والحكم الوجودي مع عكسه، أن يقال في
عتق الراهن: ليس تصرفاً من غير مالك، فيكون معتبراً فيقال: تصرفٌ
يبطل حقَّ الغير وهو المرتهن فلا يعتبر^(٣).

قال: (الثاني بحسب دليل العلية فيرجح الثابت بالنص القاطع ثم
الظاهر السلام ثم إنَّ والباء ثمَّ بالمناسبة الضرورية الدينية ثمَّ الدنيوية
[ثمَّ]^(٤) التي في حيز الحاجة الأقرب اعتباراً فالأقرب ثمَّ الدوران في محل
ثمَّ في محلين ثمَّ السبر ثمَّ الشبه ثمَّ الإيماء ثمَّ الطرد).

الترجيح بحسب الدليل الدال على [ص ٣٢٥/٢] على الوصف
للكم على أقسام:

(١) ينظر: العزيز شرح الوجيز للرافعي: ٤١٥/١٢.

(٢) ينظر: المهذب للشيرازي: ٣١٢/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٤) لم ترد في نسخنا، ولكن دلت عليها نسخ المتن المحققة.

الأول: يرجح القياس الذي ثبت عليّة الوصف لحكم أصله بالنّص
القاطع على ما لم يثبت بالقاطع؛ لأنّه لا يحتمل فيه عدم العلية بخلاف ما
ليس بقاطع [ت ١٣٢/٩ ب] ^(١).

الثاني: ما ثبت عليّة الوصف فيه بالظاهر على ما لم يثبت بالظاهر من
سائر الأدلة سوى النّص القاطع.

والألفاظ الظاهرة في إفادة العليّة ثلاثة: (اللام، وإن، والباء).

وأقواها (اللام)؛ لأنّها أظهر في العليّة من (إن، والباء)، وقد اقتضت
عبارة الكتاب مساواة (إن) (للباء) ^(٢).

والإمام تردد في أيهما يقدم ^(٣).

واختار صفي الدين الهندى تقديم الباء لكونها أظهر في التعليل
بالاستقراء ^(٤).

(١) ينظر: التلخيص للجويني: ٣/٣٢٣، وقواطع الأدلة للسمعاني: ٤/٤٩٨، واللمع:
ص ١١٨، والمحصول للرازي: ج ٩/٢ ق ٦٠٤، والإحكام للآمدي: ٤/٣٧١، وشرح
العبري: ص ٦٤٦، وشرح الأصفهاني: ٩/٨١٣، والسراج الوهاج في شرح المنهاج:
٢/١٠٥٦، والمعراج شرح المنهاج: ٢/٢٧٥، ونهاية الوصول للصفى الهندى:
٨/٣٧٥٦.

(٢) ينظر: المصادر نفسها.

(٣) قال الإمام الرازي في المحصول للرازي: ج ٩/٢ ق ٦٠٥ «وأما «الباء، وإنّ» أيهما
المقدم؟ فيه احتمال».

(٤) قال صفى الدين الهندى في نهايته: ٨/٣٧٥٦ «ثم الباء مقدم على إنّ؛ لكونها =

الثالث: يرجح ما ثبت عليه الوصف فيه بالمناسبة على ما عداها من الدوران وأشباهه^(١)؛ لقوة دلالة المناسبة، واستقلالها في إفادة العلية^(٢).

ويرجح من المناسبة ما هو واقع في محل الضرورة على ما وقع^(٣) في محل الحاجة، وهو المصلحي أو التتمة وهو التحسيني كما تقدم شرح ذلك^(٤) في كتاب القياس^(٥).

وترجح الضرورية الدينية على الضرورية^(٦) الدنيوية؛ لأن ثمرتها السعادة الأخروية التي هي أنجح المطالب وأربح المكاسب [ص ٣٢٦/ب^(٧)]

فإن قلت: بل ينبغي العكس؛ لأن حقّ الآدمي مبني على الشحّ

= أكثر استعمالاً في التعليل من إن».

(١) وقال قوم: ما دلّ على علية الدوران فهو أولى، وعبروا عنه: بأن العلة المطردة المنعكسة، أقوى مما لا يكون كذلك. ينظر: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٥٩/٨.

(٢) ينظر: المحصول للرازي: ج ١/٢/٢٠٧-٢٠٨، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣١٧/٢، فوائح الرحموت: ٣٢٥/٢، وتيسير التحرير: ٨٨/٤، وشرح تنقيح الفصول: ص ٤٢٧، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٥٩/٨، وتشنيف المسامع للزركشي: ٥٤٦/٣، والمسودة: ص ٣٧٨، وشرح الكوكب المنير: ٧١٩/٤.

(٣) (وقع) ليس في (ت).

(٤) في (ت): كما تقدم في شرح كتاب القياس.

(٥) ينظر: ص ٢٣٢٦.

(٦) في (ت): الضرورة.

(٧) ينظر: الإحكام للآدمي: ٣٧٧/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٦٥/٨.

والمضايقة، وحقُّ الله تعالى مبنيٌّ على المسامحة والمساهلة. ولهذا كان حقُّ
الآدمي مقدماً على حقِّ الله تعالى لما ازدحمَ الحقَّان في محلٍّ واحدٍ وتعذر
استيفاءُهما منه كما يقدم القصاص^(١) على القتل في الردّة، والقطع في
السرقه وكذا الدّين على زكّاتي المال والفطر في أحد الأقوال.

قلت: الذي نختاره^(٢): تقديم حقِّ الله تعالى لقوله ﷺ في حديث
الختعمية^(٣).

(١) في (ت): في القصاص.

(٢) اختيارات السبكي.

(٣) لم يصرح باسمها في الحديث بل جاء بروايات متعددة مرة برجل ومرة بامرأة، لذا
قال ابن حجر في فتحه: ١٩٥/٤ «قوله: جاء رجل لم أقف على اسمه واتفق من عدا
زائدة وعثر بن القاسم على أن السائل امرأة وزاد أبو حريز في روايته أنها ختعمية».
وقال في كتاب الحج: ٦٦-٦٥/٤ «قوله: أن امرأة من جهينة لم أقف على اسمها ولا
على اسم أبيها لكن روى ابن وهب عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه أن غائبة
أو غائبة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إن أُمّي ماتت وعليها نذر أن تمشي
إلى الكعبة فقال: «اقض عنها» أخرجه ابن منده في حرف الغين المعجمة من
الصحابيات وتردد هل هي بتقديم المثناة التحتانية على المثلة أو بالعكس وجزم ابن
طاهر في المبهمات بأنه اسم الجهنينة المذكورة في حديث الباب، وقد روى النسائي
وابن خزيمة وأحمد من طريق موسى بن سلمة الهذلي عن ابن عباس قال: «أمرت امرأة
سنان بن عبد الله الجهنني أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمها توفيت
ولم تحج» الحديث لفظ أحمد ووقع عند النسائي سنان بن سلمة والأول أصح وهذا لا
يفسر به المبهم في حديث الباب أن المرأة سألت بنفسها وفي هذا أن زوجها سأل لها
ويمكن الجمع بأن يكون نسبة السؤال إليها مجازية وإنما الذي تولى لها السؤال زوجها
وغايته أنه في هذه الرواية لم يصرح بأن الحجة المستول عنها كانت نذراً وأما ما =

....«فدين الله أحق بالقضاء»^(١)، وفي المسائل التي ازدحم فيها الحقان

= روى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس عن سنان ابن عبد الله الجهني أن عمته حدثته أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: «إن أُمِّي توفيت وعليها مشي إلى الكعبة نذرا» الحديث.

فإن كان محفوظا حمل على واقعتين بأن تكون امرأته سألت على لسانه عن حجة أمها المفروضة وبأن تكون عمته سألت بنفسها عن حجة أمها المنذورة، ويفسر من في حديث الباب بأنها عمة سنان واسمها غايثة كما تقدم ولم تسم المرأة ولا العمة ولا أم واحدة منهما قوله: إن أُمِّي نذرت أن تحج كذا رواه أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من رواية أبي عوانة عنه وسيأتي في النذور من طريق شعبة عن أبي بشر بلفظ أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: إن أختي نذرت أن تحج وإنها ماتت، فإن كان محفوظا احتمل أن يكون كل من الأخ سأل عن أخته والبنت سألت عن أمها، وسيأتي في الصيام من طريق أخرى عن سعيد بن جبير بلفظ: قالت امرأة إن أُمِّي ماتت وعليها صوم شهر، وسيأتي بسط القول فيه هناك، وزعم بعض المخالفين أنه اضطراب يعل به الحديث وليس كما قال، فإنه محمول على أن المرأة سألت عن كل من الصوم والحج، ويدل عليه ما رواه مسلم عن بريدة أن امرأة قالت: يا رسول الله إني تصدقت على أُمِّي بجارية وإنها ماتت قال وجب أجرك وردها عليك الميراث قالت: إنه كان عليها أن صوم شهر أفاصوم عنها قال صومي عنها قالت: إنها لم تحج أفأحج عنها قال حجني عنها.

وللسؤال عن قصة الحج من حديث ابن عباس أصل آخر أخرجه النسائي من طريق سليمان بن يسار عنه وله شاهد من حديث أنس عند البزار والطبراني «أهـ بلفظه».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ص ٣٧١، كتاب الصوم (٣٠) باب من مات وعليه صوم (٤٢) رقم (١٩٥٣)، وأخرجه مسلم في صحيحه: ص ٤٤٣ كتاب الصيام (١٣) باب قضاء الصيام عن الميت (٢٧) رقم (١١٤٨/١٥٦).

كثيرة^(١)، والرأي الأصحّ، تقديم الحجّ، والعمرة والزكاة، فسقط السؤال بالنسبة إلى الصور الثلاث، وأمّا القتل والقطع فإنّ المقصود من الشرع إزالة مفسدة الردّة، ولا غرض له في القتل، بل لما كان وسيلة إلى إزالة تلك المفسدة شرع، فلمّا اجتمع مع حقّ الآدمي ولم يتعارض القصدان، إذ ليس غرض الآدمي سوى التشفي بالاقتصاص، سلمناه إلى ولي الدم ليستوفي منه فيحصل المقصدان في ضمن ذلك، فلم يتقدم حقّ الآدمي، وكذلك القول في القطع فتأمل هذا^(٢).

ومن المسائل اجتماع [ص ٣٢٦/٢] الكفارات مع حقّ الآدمي وقد أجرى الأصحاب فيها أقوال الزكاة، والأصحّ تقديم حقّ الله تعالى^(٣).

قوله: «الأقرب اعتباراً فالأقرب» أي: يرجح من ذلك ما هو أقرب اعتباراً في الشرع من صاحبه، فيرجح ما ثبت اعتبار نوع وصفه في نوع الحكم، على المعتبر نوع وصفه في جنس الحكم، أو المعتبر جنس وصفه في نوع الحكم، وهما مرجحان على المعتبر جنس وصفه في جنس الحكم^(٤). وما المرجح منهما؟ قال الإمام: هما كالتعارضين^(٥).

(١) في (ص): كثرة.

(٢) نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٦٧/٨، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد:

٣١٧/٢-٣١٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥١٥/٤، وشرح الكوكب

النير: ٧٢٧/٤، وفواتح الرحموت: ٣٢٦/٢.

(٣) ينظر الاعتراض والجواب عليه: الإحكام للآمدي: ٣٧٧-٣٧٩.

(٤) ينظر: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٦٧/٨.

(٥) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٢ ق ٦١٣.

وقال صفى الدين الهندي: الأظهر تقديم المعبر نوع وصفه في جنس الحكم على عكسه^(١).

وهو كما ذكر لحصول الخصوصية وقلة الإيهام في أشرف الجهتين وهي العلية^(٢).

الرابع: يرجح القياس الذي تبتت^(٣) عليه وصفه بالدوران على الثابت بالسبب^(٤)، وما بعده؛ لاجتماع الاطراد والانعكاس في العلية المستفادة من الدوران دون غيره، بل قد قدمه بعضهم على المناسبة؛ محتجاً بأن المطردة المنعكسة أشبه بالعلل العقلية، وهذا [ت ١٣٢/٢] أضعف؛ فإن سبيل العلل الشرعية سبيل الأمارات، والعقلية - عند القائل بها - موجهة فلا يمكن اعتبار تلك بهذه^(٥).

قال القاضي أبو بكر في التلخيص باختصار إمام [ص ٣٢٧/٢] الحرمين في الكلام على البسيطة والمركبة مضاهاة العلل العقلية لا أصل له فإن السمعية لا تضاهي العقلية أبداً فتدبر ذلك^(٦).

(١) ينظر: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٦٧/٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق. وينظر: الحصول للرازي: ج ٢/٢/٦١٣، وشرح تنقيح الفصول: ص ٤٢٧.

(٣) في (ت): ثبت.

(٤) ويراد بالسبب: السير المظنون، فإنه يحتاج في الدلالة على العلية إلى مقدمات كثيرة، وأما السير المقطوع وهو ما تكون مقدماته قطعية فلا شك أنه راجح على الدوران. أفاده العبري في شرحه: ص ٦٤٦.

(٥) ينظر: شرح العبري: ص ٦٤٦، نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥١٥/٤.

(٦) ينظر: التلخيص للجويني: ٣٢٩/٣.

ثم القياس الثابت عليته بالدوران الحاصل في محل واحد مرجح على الثابت عليته بالدوران الحاصل في محلين؛ لقلة احتمال الخطأ في الأول؛ لأنه يفيد القطع بعدم عليّة ما عدا المدار بخلاف الدوران في محلين فإنّه لا يفيد ذلك^(١).

فإنّا^(٢) لما رأينا أنّ العصير لما لم يكن مسكراً لم يكن محرماً، ثم صار محرماً^(٣) بالإسكار، وانعدم بعدمه، حصلنا على قطع بأنّ ما عدا المسكريّة من الصفات الثابتة في الأحوال الثلاثة ليس بعلة للحرمة، وإلاّ لزم وجود العلة بدون الحكم^(٤).

أمّا الدوران في محلين فليس كذلك.

ألا ترى أنّ الحنفي إذا قال في مسألة الحلّي: كونه ذهباً موجبٌ للزكاة؛ لأنّ التبر^(٥) لما كان ذهباً وجب فيه الزكاة. وثياب البذلة^(٦) لما لم

(١) المحصول للرازي: ج ٢/ق ٦١٥-٦١٦، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣١٧/٢، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٦٩/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥١٥/٤، وشرح العيري: ص ٦٤٦، والسراج الوهاج في شرح المنهاج: ١٠٥٧/٢، وشرح الأصفهاني: ٨١٥/٢.

(٢) في (ت): فإنه.

(٣) (ثم صار محرماً) ليس في (ت).

(٤) ينظر المثال في: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٦١٥.

(٥) التبر: ما كان من الذهب غير مضروب، فإذا ضرب دنائير فهو عين، ولا يقال تبر إلا للذهب. المصباح المنير: ص ٧٢ مادة: «تبر».

(٦) البذلة: مثل سِدْرَة: ما يمتحن من الثياب في الخدمة. المصباح المنير: ص ٤١ مادة: «بذل».

يكن ذهباً لم تجب فيها الزكاة لم يمكن القطع بأن ما عدا كونه ذهباً ليس
علة لوجوب الزكاة لاحتمال أن يكون المجموع المركب من كونه ذهباً
وكونه غير معد للاستعمال هو العلة هكذا قرروه^(١).

ولك أن تقول لا نسلم أن الدوران الحاصل في محل واحد
[ص ٣٢٧/٢] يفقد القطع بعدم عليّة ما عدا المدار، كما تقرر في موضعه،
وإنما قصاره - على الرأي المختار - إفادة الظن.

نعم الظن الحاصل فيه أقوى من الحاصل في محلين وقوة الظن كافية في
الترجيح.

الخامس: يرجح القياس الذي يثبت عليّة وصفه بالسبب على الثابت
بالشبه وما بعده. واستدلوا عليه بأنه أقوى في إفادة الظن^(٢).

ومنهم من قدّمه على المناسبة لإفادة ظنّ العلية^(٣) ونفي المعارض
بخلاف المناسبة، فإنّها لا تدل على نفي المعارض^(٤).
واختاره الآمدي وابن الحاجب^(٥).

(١) ينظر: الحصول للرازي: ج ٢/ق ٦١٥، ونهاية الوصول للصفى الهندي:
٣٧٦٩/٨.

(٢) ينظر: شرح العري: ص ٦٤٩-٦٥٠. السراج الوهاج في شرح المنهاج: ١٠٥٨/٢.
وشرح الأصفهاني: ٨١٦/٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥١٦/٤.

(٣) في (ت): لإفادته الظن للعلية.

(٤) ينظر: نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥١٦/٤.

(٥) ينظر: الإحكام للآمدي: ٣٧٩/٤، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد:
٣١٧/٢.

ويلزم منه تقديمه على الدوران أيضاً عند من يقدم الدوران على المناسبة^(١)، ثم محل الخلاف في غير المقطوع به، فإنّ العمل بالمقطوع مستعين وليس من قبيل الترجيح لما علم أنّ تقديم المقطوع على المظنون ليس من الترجيح في شيء وإنما النزاع في السير المظنون في كل مقدماته.

وأما ما اشتملت مقدماته على القطعي والظني فذلك مختلف باختلاف القطع والظنّ، فإنّ كان الظنّ الحاصل من السير^(٢) الذي بعض مقدماته قطعيّاً أكثر من الظنّ الحاصل بالمناسبة فهو أولى وإلا فهما [ص ٣٢٨/ب] متساويان والمناسبة أولى^(٣).

ومن أمثلة السير مع الشبه قول الحنفي في الدليل على أنّه إذا أفلس المحال عليه فللمحتمال الرجوع على المحيل: عجز عن الرجوع مع بقاء عينه فليرجع لمشابهة البائع من المفلس^(٤).

(١) كصنيع الصفي الهندي في النهاية: ٣٧٦٨/٨ قال: «إذا كان طريق إحدى العلتين السير، والأخرى الدوران، فما كان طريقه السير أولى، لإفادته تعيين العلّة ونفي المعارض وهو راجح على بقية الطرق، والظاهر أنّ الدوران راجح على المؤثر والشبه».

(٢) (المظنون في كل مقدماته. وأما ما اشتملت مقدماته.....الظنّ الحاصل من السير) ساقط من (ت).

(٣) قال الرازي في المحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٦١١ «وأما إذا كان السير مظنوناً في بعض المقدمات، مقطوعاً في البعض: عاد الترجيح المذكور في تلك المقدمات المظنونة». وينظر: نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥١٦/٤.

(٤) ينظر: بداية المبتدي: ص ١٤٩.

فنقول: الحوالة^(١) وصفٌ، فإمّا أن لا تقتضي شيئاً، أو تقتضي شيئاً^(٢) وبطلان الأوّل ظاهر فيثبت الثاني، وحينئذ فذلك الشيء؛ إمّا أن يَكُون هو تحول الحقّ عن المحيل أو لا، والثاني: باطل، وإلّا لزم أن يدوم له المطالبة، كما في الضمان^(٣) فنبت الأول ووجب أن تبرأ ذمته ولا يعود إليه كما لو أبرأه.

السادس: يرجح القياس الثابت عليه وصفه بالشبه على الثابت عليه وصفه بالإيماء والطرد، كذا ذكره المصنف^(٤).

(١) الحوالة: لغة: من التحوّل والانتقال. المصباح المنير: ص ١٥٧ مادة: «حول»، والقاموس المحيط: ص ١٢٧٨.

واصطلاحاً: إبدال دين بآخر للدائن على غيره رخصة. ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف: ص ٢٩٩، والتعريفات للجرجاني: ص ٩٩، وأنيس الفقهاء: ص ٢٤٤.

(٢) (أو تقتضي شيئاً) ليس (ت).

(٣) الضمان: مصدر ضمن الشيء ضماناً فهو ضامن وضمين إذا كفّل به، والضمان الالتزام. الصحاح: ٢١٥٥/٦ «ضمن»، والقاموس المحيط: ص ١٥٦٤ «ضمن».

قال ابن الأعرابي كما في تهذيب اللغة: ٢٥٣/١٠ «كفيل وكافل وضمين وضامن بمعنى واحد»، ويسمى الضامن ضميّناً وحميلاً وزعيماً، وكافلاً، وكفيلاً، وصبيراً، وقبيلاً. ينظر: العين للخليل بن أحمد: ٥٠/٧، والزاهر: ص ٢٣٣، وتحرير ألفاظ التنبيه: ص ٢٠٣.

وفي الاصطلاح: ضمُّ ذمّة الضامن إلى ذمّة المضمون عنه في التزام الحقّ. المغني لابن قدامة: ٧١/٧.

(٤) ينظر: شرح العمري: ص ٦٥٠. السراج الوهاج في شرح المنهاج: ١٠٥٨/٢. وشرح الأصفهاني: ٨١٦/٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥١٦/٤.

فأما تقديمه على الطرد فظاهر، إذ لا يمتري الطاردون في ضعف الظنّ
الحاصل [ت ١٣٣/٢ ب] منه.

وأما على الثابت بالإيماء^(١) فهو بحث ذكره الإمام بعد أن حكى اتفاق
الجمهور على أن ما ظهرت عليه بالإيماء راجع على ما ظهرت عليه
بالوجوه العقلية من المناسبة والدوران والسير.

ووجهه بأنّ الإيماء لما^(٢) لم يوجد فيه لفظ يدل على العلية فلا بد وأنّ
يكون الدال على عليته أمراً آخر سوى اللفظ [ص ٣٩٨/٢] ولما بحثنا لم
نجد شيئاً يدل على عليته إلا أحد أمور ثلاثة المناسبة والدوران والسير على
ما تقدم في الإيماء. وإذا ثبت أنّ الإيماءات لا تدل إلا بواسطة أحد هذه
الطرق، كانت هي الأصل، والأصل أقوى من الفرع، فكان كلّ واحد
من هذه الثلاثة أقوى من الإيماءات^(٣).

وهذا لا يقتضي ترجيح دلالة الشبه على الإيماء، إلا إذا ساوى الشبه
الأمور الثلاثة، أو كان أقوى منها، وهو خلاف ما رتبته في الكتاب.

ثمّ إنّه مدخول من وجهين:

أحدهما: أنّ ما ذكره هو من الدليل، وهو استقباحُ أكرم الجاهل
وأهين العالم على أن ترتب الحكم على الوصف، مشعر بالعلية، دليل غير

(١) في (ت): على الإيماء.

(٢) (لما) ليس في (ت).

(٣) ينظر: المحصول للرازي: ج ٩/ق ٦٠٦.

هذه الثلاثة، فلم يلزم افتقار دلالة الإيماء إلى أحد الطرق الثلاثة، فلا يلزم كون الطرق العقلية أصلاً لها، فلا يلزم رجحان الطرق العقلية عليها.

وثانيهما: أنه اختار عدم اشتراط المناسبة في الوصف الموصى إليه، ولم يشترط فيه الدوران والسير وفاقاً، فجاز وجدان عليته بدون هذه الأمور الثلاثة.

ومما نذّبه على هذا الموضع أن القاضي أبا بكر مع قوله ببطلان قياس الأشباه [ص ٣٢٩/٢ ب]، قال هنا: الأظهر أنه يجوز الترجيح به وإن لم يجوز التمسك به ابتداءً^(١).

وقد حكينا هذا في الكلام على قياس الشبه^(٢).

السابع: يرجح القياس الثابت عليه وصفه بالإيماء على الثابت بالطرد لأن الطرد لا يناسب الحكم أصلاً والإيماء قد يناسب^(٣)، ولقصور الطرد عند الطاردين عن مراتب إخوانه من الأدلة^(٤). وأما نحن فلا نقيم للطرد وزناً.

هذا شرح ما في الكتاب، وقد يؤخذ منه أن تنقيح المناط متأخر الرتبة

(١) ينظر: التلخيص للجويني: ٣/٣٢٥.

(٢) ينظر ص ٢٣٥٧.

(٣) في (ت): قد يناسبه.

(٤) ينظر: شرح العري: ص ٦٥٠. السراج الوهاج في شرح المنهاج: ١٠٥٨/٢. وشرح

الأصفهاني: ٨١٦/٢، المعراج شرح المنهاج: ٢/٢٧٨، ونهاية السؤل مع حاشية

المطيعي: ٥١٦/٤.

عن الطرد؛ لأنه رتَّب الأدلة ترتيباً حَتَمَ به الطرد، ومقتضاه تقديم الطرد على ما لم يذكره، وهذا لا يستقيم، بل الصوابُ تقديمُ تنقيح المناط، ولا احتفال بما اقتضاه سياق الكتاب، فإنه على هذا الترتيب يقتضي أيضاً تأخراً رتبة ما ثبتت عليته بالإجماع، حيث لم يذكره ولا مرية^(١) في أنه ليس كذلك^(٢).

قال: (الثالث بحسب دليل الحكم فيرجح النص ثم الإجماع لأنه فرعه).

يرجح من القياسين المتعارضين ما يكون دليل حكم أصله أقوى من دليل حكم أصل الآخر.

ومن فروع المسألة: أنه يُرَجَّحُ القياس الثابت حكم أصله بالنص سواء كان كتاباً أم سنة على القياس الثابت حكم أصله بالإجماع؛ وذلك لأن الإجماع فرع [ص ٣٢٩/٩] عن النص لتوقف ثبوته على الأدلة اللفظية^(٣)، والأصل يقدم على الفرع، وهذا الذي ذكره اختاره صاحب الحاصل فتبعه فيه^(٤).

(١) في (ت): لا مزية.

(٢) ولم يصرح الإمام وابن الحاجب وغيرهما بالترجيح بين الدوران والسر والشبه وإنما ذكره صاحب الحاصل على الوجه الذي ذكره البيضاوي، فتابعه عليه لكونه قد يؤخذ بعضها من تحليل الإمام. ينظر: الحاصل: ٩٩٥/٢-٩٩٦، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥١٦/٤.

(٣) في (ت): القطعية.

(٤) ينظر الحاصل: ٩٩٦/٢.

والإمام إنما ذكره هنا بعد أن نقل أنهم قالوا بتقديم الإجماع؛ معتلين بأن الذي ثبت الحكم في أصله بالدلائل اللفظية^(١) يقبل التخصيص [ت ١٣٣/٢] والتأويل، والإجماع لا يقبلهما، وهذا هو المختار^(٢). وما ذكره الإمام مدخول.

وقوله: الأصل يقدم على الفرع.

قلنا: على فرعه، أمّا على فرع آخر فلم لا يُقدّم؟ وكيف لا يقدم الإجماع مع أنّه إن كان صادراً عن نصٍّ، فالمتعارض إذ ذاك ليس إلاّ نصّان يُرجّح جانب أحدهما بالإجماع، وإن كان عن قياسٍ، فدليلان عارضهما دليل واحد، وأيضاً فالإجماع متفق عليه، والنص والحالة هذه - غير متفق عليه، والمجمع عليه مقدّم على المختلف فيه، وإن فرضت أنّ النصّ غير^(٣) مختلف فيه، فذلك حينئذ إجماع عن نص عارض مثله وليس صورة المسألة^(٤).

قال: (الرابع بحسب كيفية الحكم وقد سبق لأن الترجيح بحسب كيفية الحكم قد ذكرنا فيه قولاً بليغاً في باب ترجيح الأخبار فاعتبر مثله هنا^(٥)).

(١) في (ت): القطعية.

(٢) ينظر: الحصول للرازي: ج ٢/ق ٢/٦١٧.

(٣) (غير) ليس في (ت).

(٤) ينظر: نهاية الوصول للصفي الهندي: ٣٧٧٥/٨.

(٥) (فاعتبر مثله هنا) ليس في (ت).

قال: الخامس [ص ٣٣٠/٢ب]: موافقه الأصول في العلة أو الحكم والاطراد في الفروع).

هذا الوجه في الترجيح بحسب الأمور الخارجية وهو على ثلاثة أضرب:

أولها: أن يكون أحد القياسين موافقاً للأصول في العلة بأن يكون علة أصله على وفق الأصول الممهدة في الشريعة، دون الآخر، فيرجح الأول؛ لشهادة كل واحد من تلك الأصول؛ لاعتبار تلك العلة، وكلما كان العدول عن القياس فيه أكثر كان أضعف.

وثانيها: يرجح الموافق للأصول في الحكم بأن يكون حكم أصله على وفق الأصول المقررة على ما ليس كذلك للاتفاق على الأول.

الثالث: يرجح الذي يكون مطرد الفروع بأن يلزم الحكم عليه في جميع الصور على ما لا يكون كذلك، وينجاز هذا تم كتاب التعادل والتراجيح^(١).

واعلم أن طرق الترجيح لا تنحصر فإنها تلويحات تحول فيها الاجتهادات ويتوسع فيها من توسع في فنّ الفقه، فلذلك اقتصرنا على شرح ما في الكتاب، وأما الأمثلة في بابي تراجيح الأخبار والأقيسة فإذا

(١) ينظر هذا النوع من الترجيح: شرح العبري: ص ٦٥١. السراج الوهاج في شرح المنهاج: ١٠٥٩/٢. وشرح الأصفهاني: ٨١٨/٢، المعراج شرح المنهاج: ٩٧٨/٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥١٩/٤.

ضرب الضارب بعضها في بعض وأراد الإتيان لكلّ قسم بمثال كان طالباً
لتطويل عظيم فإنّ ذلك يحتمل مع الاستيعاب وقر^(١) بعير [ص ٣٣٠/٢]،
فلذلك أضربنا عن هذا الغرض، وجئنا بالنّزّ اليسير في البابين، والله الموفق
والمعين بمنه وكرمه.

(١) وقر: بالكسر حمل البغل أو الحمار، ويستعمل في البعير، ينظر: المصباح المنير:
ص ٦٦٨، مادة «وقر»

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الكتاب السابع الاجتهاد والإفتاء

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الباب الأول الاجتهاد

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قال رحمه الله: (الكتاب السابع: في الاجتهاد والإفتاء.

وفيه بابان: الأول: في الاجتهاد وهو: استفراغ الوسع في درك

الأحكام الشرعية)

الاجتهاد^(١) لغة: هو استفراغ الوسع في تحصيل الشيء^(٢).

وقد علمت من ضرورة كونه استفراغ الوسع أنه لا يكون إلا فيما

فيه مشقة وكلفة.

وفي الاصطلاح: ما ذكره في الكتاب^(٣).

فقوله: «استفراغ الوسع» جنس.

وقوله: «في درك الأحكام» فصل^(٤)، خرج به استفراغ الوسع في

فعل من الأفعال العلاجية مثلاً.

(١) لما فرغ الشارح رحمه الله من الكتاب السادس، شرع في الكتاب السابع والمعقود للاجتهاد والافتاء، وختم به الكتاب، وذكره في بابين الأول: في الاجتهاد، والثاني في الإفتاء.

(٢) الجَهْدُ، والجُهدُ: الطاقة والمشقة، والاجتهاد والتجاهد، بذل الوسع والمجهود. الصحاح: ٤٦٠/٢، والقاموس المحيط: ص ٦٥١ مادة «جهد».

(٣) والذي هو: (استفراغ الوسع في درك الأحكام الشرعية).

(٤) الفصل: أحد أقسام الكليات الخمس والتي هي (الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض)، وهو أي الفصل: مفهوم كلي يتناول من الماهية الجزء الذي يميز النوع عن سائر الأنواع، مثاله ناطق في قولك: الإنسان حيوان ناطق. ينظر: التعريفات: ص ٢٤١، وضوابط المعرفة: ص ٤٠، وإيضاح المبهم: ص ٨-٩.

وقوله: «الشرعية» فصل ثان، تُخْرِجُ اللغوية والعقلية والحسية.

والأحكام الشرعية [ت ١٣٤/٢ ب] تتناول الأصول والفروع،
وَدَرَكُهَا أَعْمُ من كونه على سبيل القطع أو الظن. هذا مدلول لفظه،
ويجوز أن يريد بالأحكام الشرعية: خطاب الله تعالى المتعلق^(١)، فيخرج^(٢)
الاجتهاد في الأصولية^(٣).

وهذا التعريف الذي ذكره المصنف سبقه إليه صاحب الحاصل^(٤)،
وهو من أجود التعاريف [ص ٣٣١/٢ ب] فلا نطوّل بذكر غيره إذ ليس
في تعداد التعاريف كبير فائدة^(٥).

(١) يشير إلى ما عرف به البيضاوي الحكم الشرعي: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين
بالاقتضاء والتخيير فيشمل الخطاب التكليفي (الواجب، والمنسحب، والحرام،
والمكروه والمباح)

(٢) في (ت): فيخرج عنه.

(٣) أي يخرج الاجتهادات الأصولية التي لا علاقة لها بالفروع، فيكون الاجتهاد في
الفروع الفقهية دون الاجتهادات والآراء الأصولية. وإن كنت أرى أن الاجتهاد أعم
من أن يكون في الفروع الفقهية فقط، فكل استفراغ للوسع في درك الأحكام أصولية
كانت أو فرعية أو نحوية، فهو اجتهاد، ويؤجر عليه صاحبه. والله أعلم.

(٤) ينظر: الحاصل: ١٠٠٠/٢.

وصاحب الحاصل: هو محمد بن الحسين بن عبد الله العلامة تاج الدين أبو الفضائل
الأرموي سبقت ترجمته.

(٥) اختلفت عبارات المصنفين في تعريف الاجتهاد اصطلاحاً، ويراجع في ذلك: كشف
الأسرار: ١٤/٤، وشرح تنقيح الفصول: ص ٤٩٩، والمستصفى للغزالي: ٣٥٠/٢ -
٣٥٤، والإحكام للآمدي: ٢١٨/٤، والحدود للباجي: ص ٦٤، والعبدّة: =

= ١١٥٥/٢ ، وتيسير التحرير: ١٧٩/٤ ، جمع الجوامع مع حاشية البناني: ٢٨٩/٢ ،
وشرح الكوكب المنير: ٤٥٧/٤ ، والإحكام لابن حزم: ٤١/١ ، والتعريفات
للجرجاني: ص ١٠ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول

المجتهد

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قال: (وفيه فصلان: الأول في المجتهد.

وفيه مسائل:

الأول يجوز له ﷺ أَنْ يَجْتَهِدَ لِعُمُومِ ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾ ووجوب العمل بالراجح؛ ولأنه أشقّ وأدلّ على الفطنة فلا يتركه.

ومنع أبو علي وابنه لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾.

قلنا: مأمور به فليس بهوى.

ولأنه ينتظر الوحي.

قلنا: ليحصل اليأس عن النص أو لآئه لم يجد أصلاً يقيس عليه).

اختلفوا في أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ هل كان يجوز له الاجتهاد فيما لا نصّ

فيه؟

فذهب الشافعي وأكثر الأصحاب^(١)، وأحمد^(٢) والقاضيان أبو

يوسف^(٣) وعبد الجبار وأبو الحسين^(٤).....

(١) ينظر: التبصرة للشيرازي: ص ٥٢١، والبرهان للجويني: ١٣٥٦/٢، والمستصفى

للغزالي: ٣٥٥/٢/٢، والمحصل للرازي: ج ٩/٣/٢، ونهاية السؤل مع حاشية

المطيعي: ٥٣٠/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٩٠/٨.

(٢) ينظر: الروضة: ٩٦٥/٣، والمسودة: ص ٥٠٦، والمدخل: ص ١٨٦.

(٣) ينظر: أصول السرخسي: ٩١/٢، وتيسير التحرير: ١٨٥/٤.

(٤) ينظر: المعتمد: ٧١٩، ٧٦٢/٢.

...إلى جوازه^(١).

ثمّ منهم من قال: بوقوعه وهو اختيار الآمدي وابن الحاجب^(٢).

ومنهم من أنكر وقوعه^(٣).

وتوقف فيه جمهور المحققين^(٤).

وذهب أبو علي وابنه أبو هاشم إلى أنّه لم يكن متعبداً به^(٥).

(١) قال الإسئوي في نهاية السؤل: ٥٣٠/٤ «وهو مذهب الجمهور، واختاره الغزالي وابن الحاجب، وهو قول الخنفية، ولكنهم يشترطون انتظار الوحي واليأس من نزوله» وينظر: الإحكام للآمدي: ٢٢٢/٤، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٢٩١/٢، والمسودة: ص ٥٠٦.

(٢) وهو مذهب الجمهور وهو اختيار الشيرازي والرازي أيضاً، ينظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٢٩١/٢، والتبصرة: ص ٥٢١، والمستصفى للغزالي: ٣٥٦/٢، والإحكام للآمدي: ٢٢٢/٤، والمحصل للرازي: ج ٩/٣/٩.

(٣) قال بعدم وقوع الاجتهاد من النبي ﷺ شرعاً أكثر المتكلمين، وبعض الشافعية. ينظر هذا القول بأدلته ومناقشتها: المستصفى للغزالي: ٣٥٦/٢، ونهاية السؤل مع حاشية الطيعي: ٥٣١/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٩٠/٨، والكوكب المنير: ٤٧٦/٤، والمحلي على جمع الجوامع: ٣٨٧/٢.

(٤) وهو اختيار القاضي وصححه الغزالي في المستصفى فقال: ٣٥٦/٢ «أما الوقوع فقد قال به قوم وأنكره آخرون وتوقف فيه فريق ثالث وهو الأصح فإنه لم يثبت فيه قاطع». ينظر: المعتمد: ٧٦٢/٢، والمحصل للرازي: ج ٩/٣/٩، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٧٩١/٨، ونهاية السؤل مع حاشية الطيعي: ٥٣١/٤، والبحر المحيط للزركشي: ٢١٦/٦.

(٥) وهو قول بعض الشافعية، ينظر: المعتمد: ٧٦١/٢، والتبصرة: ص ٥٢١، =

وشدّ قوم فقالوا: بامتناعه عقلاً^(١) كما حكاه القاضي في التلخيص
لإمام الحرمين^(٢).

ومنهم من جوزه في أمور الحرب دون الأحكام الشرعية^(٣).

وقد احتج في الكتاب على الجواز بأوجه أربعة وهي [ص ٣٣١/٢]
دالة على الوقوع أيضاً:

أحدها: عموم قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾^(٤) وكان عليه
أفضل الصلاة والسلام أعلى الناس بصيرة^(٥)، وأكثرهم اطلاعاً على شرائط
القياس، وذلك إن لم يرجح دخوله في هذا الأمر، فلا أقلّ من المساواة
فيكون مندرجاً في الأمر، ومتى كان مأموراً به كان فاعلاً له ضرورة
امتناله أوامر ربه ووقوفه عندها عليه السلام^(٦).

= والمحصل للرازي: ج ٩/٣ ق ٩، والإحكام للآمدي: ٢٢٩/٤.

(١) حكى هذا المذهب عن الأستاذ أبي منصور عن أصحاب الرأي.

(٢) ينظر: التلخيص للجويني: ٣/٣٩٩.

(٣) ينظر: المحصول للرازي: ج ٩/٣ ق ٩، والإحكام للآمدي: ٢٢٩/٤، وشرح تنقيح

الفصول: ص ٤٣٦، والمسودة: ص ٥٠٦، ونهاية الوصول للصفى الهندي:

٣٧٩١/٨.

(٤) سورة الحشر من الآية ٢.

(٥) إلى هنا ينتهي السقط من النسخة (غ).

(٦) ينظر الدليل في: المحصول للرازي: ج ٩/٣ ق ٩-١٠، ونهاية الوصول للصفى

الهندي: ٣٧٩١/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٣٥/٤، وينظر كذلك:

تفسير الرازي للآية: ١٢١/٤، وروح المعاني للآلوسي: ٢٦/١٨.

وثانيها: إذا غلب على ظنه عليه السلام كون الحكم في ^(١) الأصل معللاً بوصف، ثم عَلمَ أو ظنَّ حصولَ ذلك الوصفِ في صورةٍ أخرى، فلا بد وأنَّ نظنَّ أنَّ الحكم في الفرع مثله في الأصل، وترجيح الراجح على المرجوح من مقتضيات بداية العقول ^(٢).

ولقائل أن يقول: إذا وجب ترجيح الراجح فليمتنع عن العمل بهذا الراجح لقدرته على أرجح منه وهو النص ^(٣).

وثالثها: أنَّ العمل بالاجتهاد أشقَّ من العمل بالنص، فيكون أكثر ثواباً، فلا تختص الأمة ^(٤) بفضيلة لا توجد فيه ^(٥).

ورابعها: أنَّ العمل بالاجتهاد أدلَّ على الفطنة والذكاء من النص لتوقفه على النظر الدقيق والقرينة المستجادة فلا يتركه [ص ٣٣٢/٢] عليه السلام لكونه نوعاً من الفضيلة ^(٦).

(١) في (ت): من.

(٢) وهذا يقتضي أن يجب عليه العمل بالقياس. ينظر: التبصرة: ص ٥٢٩، والمحصل للرازي: ج ٢/٣/١٠، والإحكام للآمدي: ٤/٢٢٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٨/٣٧٩٤، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤/٥٣٥.

(٣) ينظر الاعتراض والإجابة عنه في: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٨/٣٧٩٤.

(٤) في (ت): الآية.

(٥) ينظر: التبصرة: ص ٥٢٩، والمحصل للرازي: ج ٢/٣/١٠، والإحكام للآمدي: ٤/٢٢٤، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٢/٢٩١، وتيسير التحرير: ٤/١٨٧، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٨/٣٧٩٥، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤/٥٣٥.

(٦) المصادر نفسها.

واحتج الجبائيان بوجهين:

أحدهما: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(١)، فإنه دالٌّ على المحصار الأحكام الصادرة منه ﷺ عن الوحي.

وأجاب عنه الإمام: بأنه متى [ت ١٣٤/٢ أ] قال له متى ظننت كذا فاعلم أنه حكمي، فالعمل حينئذ بالظنّ عمل بالوحي لا بالهوى^(٢)، وهذا قد ذكره الغزالي^(٣).

ولقائل: أن يقول ليس هذا أمراً بالاجتهاد فإنه تعالى لو قال: كُلَّمَا مَلَكَتُ النَّصَابَ وَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ أَوْجِبْتُ عَلَيْكَ الزَّكَاةَ، لا يكون هذا أمراً بملكية التصاب، ثم إن مَلَكَه كذلك، وجبت عليه الزكاة بالنص، لا بالاجتهاد، وإنما الكلام في الحكم الثابت بالاجتهاد، وهو لا يوجد فيه مثل هذا القول، فلا يكون النطق بذلك نطقاً بالوحي.

وأجاب عنه المصنف بأن الاجتهاد إذا كان مأموراً به^(٤) لم يكن النطق به هوى، وهو مدخول لإشعاره بأن الخصم احتج بصدر الآية وليس كذلك إذ هو لا يقول بأن القول بالاجتهاد قول بالهوى^(٥).

والثاني: [غ ٤٦٠/٢] أنه لو جاز له ﷺ الاجتهاد، لامتنع عليه

(١) سورة النجم من الآية (٤، ٣).

(٢) ينظر: المحصول للرازي: ج ٩/ق ١٧/٣.

(٣) ينظر: المستصفى للغزالي: ٣٥٥/٢-٣٥٦.

(٤) (به) ليس في (ص)، (غ).

(٥) ينظر: الاعتراض وجوابه في: نهاية الوصول للصفي الهندي: ٣٨٠٣/٨.

انتظار الوحي لفصل [ص ٣٣٩/٢] الحكومات وغيرها؛ لأنَّ الفصل يجب على الفور، وقد تمكن منه بالاجتهاد، ولكنه قد أخره، وانتظر الوحي كثيراً^(١). وأجاب بوجهين:

أحدهما أنَّ العمل بالقياس لما كان مشروطاً بعدم وجدان النص، فكان انتظاره للوحي لكي يحصل اليأس عن النص^(٢).

فإن قلت: إنما شرط فقدان النص إذا احتمل أن يكون ثم نص، فإنه يؤمر المجتهد إذ ذاك بالفحص الشديد؛ أما إذا تحقق عدمه^(٣) فلا يتجبه انتظار تشريعه، ولو كان كذلك لانقذح^(٤) للمعترض أن يقول: لينتظر

(١) يشير إلى مسألتي اللعان والظهار. فقد توقف رسول الله ﷺ في أمر المجادلة حتى جاءت الآيات الكريمة التي أنزلت في شأنها وأولها قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا...﴾ ينظر سبب نزولها في: تفسير القرطبي: ٢٤٩/١٧ - ٢٦٢، وتفسير ابن كثير: ٣١٨/٤، وتفسير الطبري: ٩/٢٨، وفتح الباري: ٣٨٢/٩. وفي انتظار الرسول ﷺ الوحي في الجواب عما قال له: ماذا يفعل من وجد مع امرأته رجلاً، وهو عويمر العجلاني وقيل هلال بن أمية، فنزلت آيات اللعان. فحديث العجلاني في اللعان أخرجه البخاري في صحيحه: ص ١٠٥٠، كتاب الطلاق (٦٨) باب اللعان ومن طلق بعد اللعان (٢٩) رقم (٥٣٠٨)، وأخرجه مسلم في صحيحه: ص ٦٠٤، كتاب اللعان (١٩) رقم (١٤٩٢/٣)، وينظر تفسير القرطبي: ١٨٢/١١. وينظر: التبصرة: ص ٥٢٣، والمحصول للرازي: ج ٩/ق ١٦/٣.

(٢) ينظر: التبصرة: ٥٢٣، والإحكام للآمدي: ٢٣٣/٤، والمحصول للرازي: ج ١٨/٣/ق ١٨.

(٣) (عدمه) ليس في (ت).

(٤) في (غ): انقذح.

المجتهد إجماع الأمة ولطوينا بساط الاجتهاد.

قلت: كأن احتمال نزول النص في حقّه ﷺ، بمنزلة احتمال كونه موجوداً في حق سائر المجتهدين لقرب وجدانه في^(١) الجهتين^(٢).

والثاني: أنّه يحتمل أن يكون انتظاره الوحي، إنّما كان^(٣) فيما لا مساغ للاجتهاد فيه، ولا أصل يقيس عليه^(٤).

فائدتان:

إحدهما: قال الغزالي: يجوز القياس على الفرع الذي قاسه النبي ﷺ، وعلى كلّ فرع أجمعت الأمة على إلحاقه بأصل. قال: لأنّه صار أصلاً بالإجماع والنص، فلا ينظر إلى مأخذهم^(٥).

الثانية: [ص ٣٣٣/٩ ب] النبي ﷺ يتصرف في الفتيا^(٦)، والتبليغ، والقضاء، والإمامة، وقد ادّعى القرافي^(٧) أن محل الخلاف في هذه المسألة

(١) في (غ)، (ت): من الجهتين.

(٢) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ١٨/٣، والإحكام للآمدي: ٢٣٣/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨٠٩/٨.

(٣) في (غ): يكون.

(٤) ينظر: الإحكام للآمدي: ٢٣٣/٤.

(٥) ينظر: المستصفى للغزالي: ٣٥٦/٢.

(٦) في (ت): بالفتيا.

(٧) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبدالرحمن الصنهاجي البهنسي القرافي المصري، ولد سنة ٦٢٦ هـ بقرية بوش كورة بصعيد مصر، كان من أفضل أهل عصره، فقيه مالكي وأصولي ذو باع طويل، له من المصنفات الكثير =

في الفتاوى، وأن الأفضية يجوز فيها من غير نزاع وستعرف الفرق بينهما
بسؤال نذكره من ^(١) كلام القرافي.

ومما يدل على جوازه في الأفضية ما روى أبو داود من حديث أبي
سلمة رضي الله عنه قال: أتى رسول الله ﷺ رجلان يختصمان في موارث وأشياء قد
درست فقال: «إني إنما أقضي بينكم برأيي فيما لم ينزل عليّ فيه» ^(٢).

فإن قلت ما الفرق بين هذه الأمور وبين الرسالة والنبوة؟

قلت: تصرفه ﷺ بالفتيا ^(٣) هو إخباره عن الله تعالى بما يجده في الأدلة
من حكم الله تعالى [غ/٢٦١/٤] كما نقول في سائر المفتين.

وتصرفه بالتبليغ هو مقتضى الرسالة. والرسالة ^(٤) هي أمر الله تعالى في
ذلك التبليغ فهو ﷺ ينقل عن الحق للخلق في مقام الرسالة: ما وصل إليه

= منها: نفائس الأصول في شرح المحصول، وتنقيح الفصول، والإحكام في تمييز
الفتاوى عن الأحكام، والاستغناء في أحكام الاستثناء، والذخيرة في الفقه، والفروق،
والعقد المنظوم في الخصوص والعموم، وغيرها كثير. توفي رحمه الله سنة ٦٨٤هـ. ينظر
ترجمته في: الوافي بالوفيات للصفدي: ٦/٢٣٤، ٢٣٣، والديباج المذهب لابن
فرحون: ص ٨٤، ٦٤، والفكر السامي للحجوي: ٤/٦٨، وشهاب الدين القرافي
حياته وآراؤه الأصولية لعباس السلمي ص ٦-٧٠.

(١) في (غ): في كلام.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه: (ت): ٥٥١، كتاب الأفضية (١٨)، باب قضاء القاضي
إذا أخطأ (٧) رقم (٣٥٨٣).

(٣) في (ت): في الفتيا.

(٤) (والرسالة) ليس في (ص).

عن الله تعالى فهو في هذا المقام مبلّغٌ وناقلٌ عن ربّ العالمين كما ينقل الرواة لنا أحاديثه، فالمحدثون ورثوا عنه هذا المقام كما [ت ١٣٥/٢ ب] ورث عنه المفتي الفتيا.

وإذا اتضح بهذا الفرق بين [ص ٣٣٣/٢] الراوي والمفتي لاح الفرق بين تبليغه ﷺ عن ربه وبين فتياه في الدين بهذا الفرق بعينه.

وأما تصرفه ﷺ بالحكم^(١) فهو مغاير للرسالة والفتيا؛ لأنّ الفتيا والرسالة تبليغٌ محضٌ واتباعٌ صرفٌ، والحكمُ إنشاءٌ وإلزامٌ من قبله ﷺ بحسب ما يسنح من الأسباب والحجاج، ولذلك قال ﷺ: «إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فمن قضيت له في شيء من حق أخيه فلا يأخذه إنما أقطع له قطعة من النار»^(٢) دلّ على أنّ القضاء يتبع الحجاج وقوّة اللحن به فهو ﷺ في هذا المقام منشئ وفي الفتيا والرسالة مبلّغٌ متّبعٌ، وهو في الحكم أيضاً متّبعٌ لأمر الله تعالى له بأن ينشئ الأحكام على وفق الحجاج والأسباب؛ لا أنّه متّبعٌ في نقل ذلك

(١) (وبين فتياه في الدين بهذا الفرق بعينه... بالحكم) ساقط من (ت).

(٢) رواه البخاري في صحيحه: ص ٤٦٢ عن أم سلمة في كتاب المظالم (٤٦)، باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه (١٦) رقم (٢٤٥٨)، وفي ص ١٣٣٠، في كتاب الحيل (٩٠)، باب (١٠) رقم (٦٩٦٧)، وفي ص ٥١٠ في كتاب الشهادات (٥٢)، باب من أقام البينة بعد اليمين (٢٧)، رقم (٢٦٨٠)، وفي ص ١٣٦٨ في كتاب الأحكام (٩٣) باب موعظة الإمام للخصوم (٢٠) رقم (٧١٦٩)، وراه مسلم في صحيحه: كتاب الأقضية (٣٠) باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة (٣) رقم (١٧١٣/٤).

الحكم عن الله تعالى، لأنَّ ما فوض إليه من أمر^(١) الله تعالى لا يكون منقولاً عن الله تعالى.

وقد يفرق بين الحكم والفتيا بوجه آخر وهو أنَّ الفتيا تقبل النسخ دون الحكم فإنَّه لا يقبل إلاَّ النقص عند ظهور بطلان ما رتب عليه الحكم، وهذا في زمن النبي ﷺ [ص ٣٣٤/٢ ب] وأما بعده فالفتيا لا تقبل النسخ لتقرر الشريعة.

وأما الرسالة من حيث هي فلا تقبل النسخ ولا النقص.

وأما النبوة فهي الإيحاء لبعض الخلق بحكم الشيء له يختص به كما أوحى الله محمد ﷺ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾^(٢).

فهذا تكليف يختص به. قال: العلماء فهذه نبوة وليست برسالة فلما نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ﴾^(٣) كان هذا رسالة؛ لأنَّه تكليف يتعلق بغير الموحى [ع ٤٦٢/٢ غ] إليه فوضح لك بهذا أنَّ كلَّ رسول نبي من غير عكس.

وأما تصرفه ﷺ بالإمامة فهو وصف زائد على النبوة والرسالة والفتيا والقضاء؛ لأنَّ الإمام هو الذي فوضت إليه السياسة العامة في الخلائق

(١) (أمر) ليس في (ت).

(٢) سورة العلق الآية ١-٢.

(٣) سورة المدثر الآية ١-٢.

وضبط معاهد المصالح ودرء مواقع^(١) المفاسد إلى غير ذلك.

وهذا ليس داخلاً في مفهوم شيء مما تقدم؛ لتحقيق الفتيا بمجرد الإخبار عن الله تعالى، والحكم بالتصدي لفصل الخصومات دون السياسة العامة لا سيما الحاكم الضعيف الذي لا قدرة له على التنفيذ إذا أنشأ الحكم على الملوك الجبابة فهو إنما ينشئ الإلزام على ذلك الملك ولا يخطر بباله السعي في تنفيذه لتعذر [ص ٣٣٤/٢] ذلك عليه فظهر أن الحاكم من حيث هو حاكم ليس له إلا الإنشاء، وأما قوة التنفيذ فأمر زائد على كونه حاكماً فصارت السلطة^(٢) العامة التي هي حقيقة الإمامة مباينة للحكم من حيث كونه حكماً وأما الرسالة فليس يدخل فيها إلا التبليغ عن الله تعالى ولا يستلزم هذا تفويض السياسة العامة إليه^(٣)، فكم بعث الله من رسول لم يطلب منه غير التبليغ لإقامة الحجة من غير أن يأمره بالنظر في المصالح العامة.

وبوضوح الفرق بين الرسالة والإمامة يظهر بينها وبين النبوة؛ إذ النبوة خاصة بالموحى إليه لا تعلق لها بالغير.

فإن قلت: فهل لهذه الحقائق المفترقة آثار في الشريعة؟.

قلت: نعم فإن كل ما فعله ﷺ بطريق الإمامة من إقامة الحدود وترتيب الجيوش وغير ذلك [ت ١٣٥/٢] لم يجوز لأحد أن يفعله إلا بإذن

(١) في (غ)، (ت): معاهد المفاسد.

(٢) في (غ): سلطنة.

(٣) في (غ): إليكم.

إمام الوقت الحاضر؛ لأنه ﷺ إنما فعله بطريق الإمامة ولا استباح إلا بإذنه.

وكلما فعله بطريق الحكم كفسوخ الأنكحة والعقود وغير ذلك، لم يقدم عليه أحد إلا بحكم الحاكم في الوقت الحاضر، اقتداء برسول الله ﷺ فإنه لم يقرر تلك الأمور إلا بالحكم [ص ٣٣٥/ب].

وأما تصرفه ﷺ بالرسالة والتبليغ أو الفتيا، فذلك شرع يتقرر على الخلائق إلى يوم الدين من غير اعتبار [غ ٤٦٣/٢] حكم ولا إذن إمام، وإنما هو ﷺ بلغ الخليفة ارتباط ذلك الحكم بذلك السبب، وخلى بينهم وبين ربهم كأنواع العبادات وغيرها فإذا تصرف ﷺ تصرفاً فقد يتضح كونه تصرفاً بالإمامة أو بالقضاء أو بالفتيا.

وقد علمت حكم كل قسم وقد يتردد بين هذه الأقسام ويتشاجر العلماء على أيها نحمل وفي المسائل الداخلة في هذا كثرة.

— ولكننا نورد منها ما شهدت به النظر فمنها قوله ﷺ: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»^(١).

(١) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي في سننه: ٦٦٢/٣، كتاب الأحكام (١٣) باب ما ذكر في إحياء أرض الموت (٣٨) رقم (١٣٧٨)، وقال حديث حسن غريب، وأخرجه البخاري في صحيحه: ص ٤٣٩ بلفظ: «من أعمر أرضاً..» في كتاب المزارعة (٤١) باب من أحيأ أرضاً موتاً (١٥) رقم الحديث ٢٣٣٥، وأخرجه أبو داود: في سننه، كتاب الخراج والإمارة والفيء (١٩) باب إحياء الموت (٣٧)، رقم (٣٠٧٣)، وينظر تحريجه في: نصب الراية: ٢٨٨/٤، وتلخيص الحبير: ١٠٣٦/٣ رقم (١٢٩٤).

قال أبو حنيفة هذا تصرف منه ﷺ بالإمامة فلا يجوز لأحد أن يحیی بدون إذن الإمام^(١).

وقال الشافعي رحمه الله بل بالفتيا؛ لأنه الغالب من تصرفاته ﷺ فلا يتوقف الإحياء على إذن الإمام^(٢).

— ومنها قوله رحمه الله لهند بنت عتبة لما شكت إليه شح أبي سفيان: «خذي لك ولولدك ما يكفيك بالمعروف»^(٣).

فذهب الشافعي إلى أن هذا تصرف بالفتيا، فعلى هذا من ظفر بجنس حقه أو بغير جنسه [ص ٣٣٥/٢] إذ لم يظفر بالجنس مع تعذر أخذ الحق

(١) قال الكاساني في بدائع الصنائع: ١٩٤/٦ «وأما بيان ما ثبت به الملك في الموات وما لا يثبت ويثبت به الحق فالملك في الموات يثبت بالإحياء بإذن الإمام عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى يثبت بنفس الإحياء وإذن الإمام ليس بشرط».

(٢) قال الشيرازي في المذهب: ٤٢٣/١ «يستحب إحياء الموات لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من أحيا أرضاً ميتة، فله فيها أجر وما أكله العواني منها فهو له صدقة» وتملك به الأرض لما روى سعيد بن زيد رحمه الله أن رسول الله ﷺ قال: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له» ويجوز ذلك من غير إذن الإمام للخير ولأنه تملك مباح فلم يفتقر إلى إذن الإمام كالأصطياد».

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: ص ١٠٦٩، كتاب النفقات (٦٩)، باب إذا لم ينفق الرجل (٩) رقم (٥٣٦٤)، ومسلم في صحيحه: ص ٧١١-٧١٢، كتاب الأقضية (٣٠) باب قضية هند (٤) رقم (١٧١٤/٧)، وأما بلفظ المؤلف فقد أخرجه الدارمي في سننه: ٥٩٨/٢، كتاب النكاح (١١) باب في وجوب نفقة الرجل على أهله (٥٤) رقم (٢١٧٦).

ممن هو عليه جاز له أخذه حتى يستوي حقه^(١). وحكى في التهذيب وجهاً
أنه يجوز أخذ غير الجنس مع الظفر بالجنس، وقد يوجه بعدم التنفيذ في
الحديث^(٢).

(١) يقول الغزالي في الرسيط: ٤٠٠/٧ ما نصه: «فإذا ظفر بجنس حقه فله أن يأخذه
ويملكه مستبداً فإن ظفر بغير جنس حقه ففي جواز الأخذ قولان: أحدهما نعم لقوله
عليه الصلاة والسلام لهند: «خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف» ولم يفرق بين
الجنس وغيره، والثاني لا؛ لأنه كيف يملك وليس من جنس حقه وكيف يبيع ملك
غيره بغير إذنه فإن قلنا يأخذ ففيه ثلاثة أوجه: أحدها: وهو القول المشهور أنه يرفع
إلى القاضي حتى يبيع بجنس حقه ولم يذكر القفال غير هذا. والثاني: أنه ينفرد ببيعه
كما ينفرد بالتعيين في جنس حقه فإن هذه رخصة ولو كلف ذلك كلفه القاضي
البينة ورءا عسر عليه. والثالث: أنه يملك منه بقدر حقه ولا معنى للبيع وهذا بعيد
في المذهب وإن كان متجهاً

فإن قلنا يبيع فإن كان حقه نقداً باع بالنقد وإن كان حنطة أو شعيراً قال القاضي:
يبيع بالنقد ثم يشتري به الحنطة فإنه كالوكيل المطلق لا يبيع بالعرض، وقال غيره وهو
الأصح يبيع بجنس حقه ولا معنى للتطوير.

(٢) قال ابن حجر في فتح الباري ٥٠٩/٩: «... واستدل به [أي حديث هند] على أن من
له عند غيره حق وهو عاجز عن استيفائه جاز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذنه
وهو قول الشافعي وجماعة وتسمى مسألة الظفر والراجع عندهم لا يأخذ غير جنس
حقه إلا إذا تعذر جنس حقه. وعن أبي حنيفة المنع وعنه يأخذ جنس حقه ولا يأخذ
من غير جنس حقه إلا أحد النقيدين بدل الآخر. وعن مالك ثلاث روايات كهذه
الآراء. وعن أحمد المنع مطلقاً.... قال الخطابي: يؤخذ من حديث هند جواز أخذ
الجنس وغير الجنس لأن منزل الشحيح لا يجمع كل ما يحتاج إليه من النفقة والكسوة
وسائر». وقد أفاض النووي في روضة الطالبين: ٢٥٠/٤ في باب الدعوى
والبينات، فينظر هناك فستجد فيه شفاء للغليل.

وذهب مالك رحمه الله إلى خلاف ذلك، وقال: إنه ﷺ تصرف في قضية هند بالقضاء^(١).

وجعل بعضهم هذه القضية أصلاً في القضاء على الغائب وهو ضعيف؛ لأن أبا سفيان كان حاضراً في البلد ظاهراً لا يمتنع عن الحضور إذا طلبه النبي ﷺ، والقضاء لا يتأتى على من هو بهذه المثابة على الصحيح من المذهب^(٢).

واستنبط القاضي الحسين من كونه تصرفاً بالقضاء أنه يجوز أن يسمع

(١) ينظر: التمهيد لابن عبد البر: ٢٢٠/٢٢، والتاج والإكليل للمواق حاشية على الخطاب: ١١٩/٦.

(٢) قال النووي في روضة الطالبين: ٢٣٨/٤ «...بيان جواز القضاء لحاضر على غائب، والأصل فيه قوله ﷺ لهند: «خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف» وهو قضاء منه على زوجها وهو غائب، ولو كان فتوى لقال لها لك أن تأخذي أو لا بأس عليك أو نحوه ولم يقل خذي. وقول عمر رضي الله عنه في خطبته: «من كان له على الأسيفع بالفاء المكسورة دين فليأتنا غدا فإنا بايعوا ماله وقاسموه بين غرمائه وكان غائباً». قال ابن حجر في فتح الباري: ٥١٠/٩ وما بعدها «وذكر النووي أن جمعا من العلماء من أصحاب الشافعي ومن غيرهم استدلوا بهذا الحديث لذلك حتى قال الرافعي في القضاء على الغائب احتج أصحابنا على الحنفية في منعهم القضاء على الغائب بقصة هند وكان ذلك قضاء من النبي ﷺ على زوجها وهو غائب قال النووي ولا يصح الاستدلال لأن هذه القصة كانت بمكة وكان أبو سفيان حاضراً بها وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائباً عن البلد أو مستترا لا يقدر عليه أو متعزلاً ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجوداً فلا يكون قضاء على الغائب بل هو إفتاء وقد وقع في كلام الرافعي في عدة مواضع أنه كان إفتاء أهـ».

إلى أحد الخصمين دون الآخر^(١).

واستببط الرافعي من كونه تصرفاً بالفتيا؛ أنه يجوز للمرأة أن تخرج لتستفتي^(٢).

وفيه نظر؛ فإنَّ هنداً خرجت عام الفتح متقدمة على سائر النساء لما نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ﴾^(٣) فقال رسول الله ﷺ: «أبايعكن على أن لا تشركن بالله شيئاً فقالت: [غ/٩٤٤] هند لو أشركنا بالله شيئاً ما دخلنا في دين الإسلام، فقال: أبايعكن على أن لا تقتلن أولادكن فقالت [ص/٣٣٦] هند: فهل تركتم لنا من ولد ربيناهم صغاراً فقتلتموهم كباراً. فقال أبايعكن على أن لا تزنين فقالت هند: أوتزني الحرّة! فقال: أبايعكن على أن لا تسرقن فقالت هند: إن أبا سفيان رجل شحيح»^(٤).....

(١) ينظر العزيز شرح الوجيز: ٧١/١٠-٧٢.

(٢) ينظر الوسيط: ٦/٢٢٠.

(٣) سورة الممتحنة من الآية ١٢.

(٤) الشَّحْ: الشُّحُّ مُثَلَّثَةٌ: الْبُخْلُ، وَالْحِرْصُ، شَحِجَتْ، بِالْكَسْرِ، بِهِ وَعَلَيْهِ تَشَحُّ، وَشَحِجَتْ تَشَحُّ وَتَشِجُّ، وَهُوَ شَحَاحٌ، كَسَحَابٍ، وَشَحِجٌّ وَشَحْشَحَ وَشَحْشَاحٌ وَشَحْشَحَانٌ، وَقَوْمٌ شَحَاحٌ وَأَشِحَّةٌ وَأَشِحَاءُ. ينظر: القاموس المحيط: مادة «شحح». ولزيادة الفائدة نسوق كلام ابن حجر في الفتح: ٥٨/٩ حيث يقول: «رجل شحيح تقدم قبل بثلاثة أبواب رجل مسيك، واختلف في ضبطه فالأكثر بكسر الميم وتشديد السين على المبالغة، وقيل بوزن شحيح قال: النووي هذا هو الأصح من حيث اللغة، وإن كان الأول أشهر في الرواية ولم يظهر لي كرون الثاني أصح فإن الآخر مستعمل كثيراً مثل شريب وسكير وإن كان المخفف أيضاً فيه نوع مبالغة لكن المشدد =

...الحديث^(١).

فهند لم تخرج لأجل الاستفتاء فلا يحسن الاستدلال به عليه^(٢).

= أبلغ، وقد تقدمت عبارة النهاية في كتاب الأشخاص حيث قال: المشهور في كتب اللغة الفتح والتخفيف وفي كتب المحدثين الكسر والتشديد. والشحّ البخل مع حرص، والشحّ أعمّ من البخل؛ لأن البخل يختص بمنع المال والشحّ بكل شيء وقيل الشح لازم كالطبع والبخل غير لازم».

(١) أخرج أبو يعلى في مسنده: ١٩٤/٨ قال: «عن عائشة قالت: جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة إلى رسول الله ﷺ لتبايعه فنظر إلى يديها فقال لها: اذهبي فغيري يدك قال فذهبت فغيرتها بحناء ثم جاءت إلى رسول الله ﷺ فقال: أباعك على أن لا تشركي بالله شيئاً ولا تسرقني ولا تزني، قالت: أوترني الحرة! قال: ولا تقتلن أولادكن خشية إملاق، قالت: وهل تركت لنا أولاداً نقتلهم، قال فبايعته ثم قالت له وعليها سواران من ذهب: ما تقول في هذين السوارين؟ قال: جمرتان من جمر جهنم».

وأخرج البخاري في صحيحه: ص ٧٢٦ كتاب مناقب الأنصار (٦٣) باب ذكر هند بنت عتبة بن ربيعة رضي الله عنها (٩٣) رقم الحديث (٣٨٢٥) قال: «عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت هند أم معاوية لرسول الله ﷺ: إن أبا سفيان رجل شحيح فهل علي جناح أن آخذ من ماله سرا؟ قال: خذي أنت وبنوك ما يكفيك بالمعروف».

فهذان حديثان قد جمع بينهما الشارح ودجمهما في حديث واحد. ولعلمهما حديث واحد لكنني لم أقف عليه بعد البحث والتقصي. وأخرجه مسلم أيضاً: ص ٧١٢ في كتاب الأقضية (٣٠) باب قضية هند (٤) رقم الحديث (١٧١٤)

(٢) قال ابن حجر في فتح الباري: ٥١٠/٩ وما بعدها «.. واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر الإنسان بما لا يعجبه إذا كان على وجه الاستفتاء والاشتكاء ونحو ذلك..» فكانه يرى أن هنداً جاءت للاستفتاء.

وقال بعدها بصفحات: «...على الخلاف في قصة هند فإن كانت إفتاءً جاز لها الأخذ بغير إذن، وإن كانت قضاءً فلا يجوز إلا بإذن القاضي ومما رجح به أنه كان قضاء =

— ومنها قوله ﷺ: «من قتل قتيلا فله سلبه»^(١).

قال بعض العلماء هذا تصرف منه ﷺ بالإمامة فلا يجوز لأحد أن

= لا فتيا، التعبير بصفة الأمر حيث قال لها: خذي، ولو كان فتيا لقال مثلا: لا حرج عليك إذا أخذت؛ ولأن الأغلب من تصرفاته ﷺ إنما هو الحكم، ومما رجح به أنه كان فتوى وقوع الاستفهام في القصة في قولها هل علي جناح؟ ولأنه فوض تقدير الاستحقاق إليها، ولو كان قضاء لم يفوضه إلى المدعى؛ ولأنه لم يستحلفها على ما ادعته ولا كلفها البينة. والجواب أن في ترك تحليفها أو تكليفها البينة حجة لمن أجاز للقاضي أن يحكم بعلمه فكأنه ﷺ علم صدقها في كل ما ادعت به، وعن الاستفهام أنه لا استحالة فيه من طالب الحكم وعن تفويض قدر الاستحقاق أن المراد الموكول إلى العرف كما تقدم.

تنبيه: أشكل على بعضهم استدلال البخاري بهذا الحديث على مسألة الظفر في كتاب الأشخاص حيث ترجم له قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه واستدلاله به على جواز القضاء على الغائب لأن الاستدلال به على مسألة الظفر لا تكون إلا على القول بأن مسألة هند كانت على طريق الفتوى والاستدلال به على مسألة القضاء على الغائب لا يكون إلا على القول بأنها كانت حكما.

والجواب أن يقال: كل حكم يصدر من الشارع فإنه ينزل منزلة الإفتاء بذلك الحكم في مثل تلك الواقعة فيصح الاستدلال بهذه القصة للمسألتين والله أعلم..»

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ص ٨١٥ كتاب المغازي (٦٤)، باب قول الله تعالى:

﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ رقم (٤٣٢١)، وأخرجه مسلم في صحيحه: ٧٢٦-٧٢٧، كتاب

الجهاد والسير (٣٢)، باب استحقاق القاتل سلب القتيل (١٣) رقم (١٧٥١/٤١).

والسلب: هو فرس المحارب المقتول وسرجه، ولجامه، وكل ما عليه من لباس وحلية

وكل ما على المقتول من سلاح أو مال في نطاقه أو في يده أو كيفما كان. ينظر:

المصباح المنير: ص ٢٨٤ مادة: «سلب»، والتوقيف على مهمات التعاريف:

ص ٤١١، والتعريفات للجرجاني: ص ١٢٦.

يُختص بسلب إلا بإذن الإمام [ت ١٣٦/٢] ^(١).

وقال الشافعي: هو تصرف بالفتيا فلا يتوقف على إذن الإمام ^(٢)^(٣).

قال: (فرع لا يخطئ اجتهاده وإلا لما وجب اتباعه).

(١) يقول ابن حجر في فتحه ما نصه: ٢٤٧/٦ وما بعدها «ذهب الجمهور وهو أن القاتل يستحق السلب سواء قال أمير الجيش قبل ذلك من قتل قتيلًا فله سلبه أو لم يقل ذلك وهو ظاهر حديث أبي قتادة ثاني حديثي الباب وقال إنه فتوى من النبي ﷺ وإخبار عن الحكم الشرعي.

وعن المالكية والحنفية: لا يستحقه القاتل إلا إن شرط له الإمام ذلك.

وعن مالك: يخير الإمام بين أن يعطي القاتل السلب أو يخمسه».

(٢) قال النووي في شرحه لصحيح مسلم: ٥٩/١٢ «من قتل قتيلًا له عليه بينه فله سلبه» اختلف العلماء في معنى هذا الحديث. فقال الشافعي ومالك والأوزاعي والليث والثوري وأبو ثور وأحمد وإسحق وابن جرير وغيرهم: يستحق القاتل سلب القتيل في جميع الحروب سواء قال أمير الجيش قبل ذلك من قتل قتيلًا فله سلبه أم لم يقل ذلك، قالوا: وهذا فتوى من النبي ﷺ وإخبار عن حكم الشرع فلا يتوقف على قول أحد.

وقال أبو حنيفة ومالك ومن تابعهما رحمهم الله تعالى: لا يستحق القاتل بمجرد القتل سلب القتيل بل هو لجميع الغنائم كسائر الغنيمة إلا أن يقول الأمير قبل القتال من قتل قتيلًا فله سلبه، وحملوا الحديث على هذا وجعلوا هذا إطلاقًا من النبي ﷺ وليس بفتوى وإخبار عام وهذا الذي قالوه ضعيف لأنه صرح في هذا الحديث بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا بعد الفراغ من القتال واجتماع الغنائم والله أعلم».

(٣) نقله السبكي على طوله لما فيه من الفائدة العظيمة في بابه مع شيء من التصرف من

كتاب الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي

تحقيق أبوغدة: ٩٥-١١٨.

عبر عن هذا بالفرع لكونه مبنياً على جواز الاجتهاد للنبي ﷺ.

والذي جزم به من كونه لا يخطئ اجتهاده هو الحق^(١).

وَأَنَا أَطْهَرُ^(٢) كتابي أَنْ أَحْكِي فِيهِ قَوْلًا سِوَى هَذَا الْقَوْلِ بَلْ لَا نَحْفَلُ
به وَلَا نَعْبَأُ.

واستدل في الكتاب بأنه لو جاز الخطأ عليه لوجب علينا اتباعه في
الخطأ، وذلك ينافي كونه خطأ^(٣).

ونحن نقول: - لمن زخرف قوله، وقال: يجوز بشرط ألا يُقَرَّرَ

(١) وهو قول جمهور العلماء منهم الإمام الشافعي كما حكاه الزركشي في البحر
المحيط، وهو قول ابن فورك، والخليلي، وقول بعض الحنفية منهم البزدوي، والمختار
عند المالكية، وقال الإمام الرازي في المحصول: «إنه الحق» واختاره البيضاوي،
والسبكي والصفى الهندي. ينظر: المحصول للرازي: ج ٩/٣/٢٩٢، والإحكام
للآمدي: ٢٩٠/٤-٢٩١، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣٠٣/٢،
والسودة: ص ٥٠٩، وفواتح الرحموت: ٣٧٢/٢، والتبصرة: ص ٥٩٤، والتحصيل:
٢٨٣/٢، ومعراج المنهاج: ٢٨٦/٢، والسراج الوهاج في شرح المنهاج: ١٠٧١/٢،
وسلاسل الذهب للزركشي: ص ٤٣٧، وتشنيف المسامع له: ٥٨٠/٤، والبحر المحيط له:
٢١٨/٦، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨١١/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي:
٥٣٧/٤، وكشف الأسرار: ٢٠٩/٣، ونشر البنود: ٣٢٦/٢.

(٢) في جميع النسخ، (أظهر) والذي أثبتته لا يخلو من وجهة. إنما الذي دفعني لإثباته هو
السياق فيما بعد، حين قال: «وَأَنَا قَدْ اقْتَصَرْتُ عَلَى مَا ذَكَرْتُ تَطْهِيراً لِكِتَابِي مِنْ
الْبَحْثِ» والله أعلم.

(٣) ينظر: الدليل في: المحصول للرازي: ج ٩/٣/٢٩٢، والإحكام للآمدي: ٢٩١/٤،
ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨١١/٨.

عليه^(١) - أليسَ يصدق صدور الخطأ المضاد لمنصب [ص ٣٣٦/٢] النبوة؟
ولقد يلزمك على هذا محال من الهذيان^(٢)، وهو أن يكون بعض المجتهدين
في حالة إصابته أكمل من المصطفى ﷺ في تلك الحالة - معاذ الله - أن
يكون رسول الله ﷺ كذلك.

وأنا قد اقتصر على ما ذكرت تطهيرا لكتابي من البحث مع هذا
القائل، ووفاء بحق الشرح، وإلا فيعزّ علينا أن نفوه فيه أو نشي نحوه
عطفاً^(٣).

قال: (الثانية يجوز للغائبين عن الرسول ﷺ وفاقاً وللحاضرين أيضاً
إذ لا يمتنع أمرهم به.

(١) والقول الثاني: وهو الجواز لكن بشرط أن لا يقرّ عليه. وهو مذهب الأكثرية من
الحنابلة والحنفية وأصحاب الحديث، وجماعة من المعتزلة، واختاره الآمدي وابن
الحاجب: ينظر هذا القول وأدلته في: التبصرة: ص ٥٢٤، والمحصل للرازي:
ج ٢/٣/٢٩٢، والإحكام للآمدي: ٢٩٠/٤-٢٩١، ومختصر ابن الحاجب مع شرح
العضد: ٣٠٣/٢، والمسودة: ص ٩٠٥، وتيسير التحرير: ١٩٠/٤، ونهاية الوصول
للصفي الهندي: ٣٨١١/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٣٧/٤.
(٢) الهذيان: من هذى يَهْدِي هَذْيًا، وهَذْيَانًا، تكلم بغير معقول لمرض أو غيره، والاسم
كدعاء، ورجل هذّاء وهذّاءة كثيره. ينظر: القاموس المحيط: ص ١٧٣٤، مادة
«هذى».

(٣) تراجع أدلة المحيزين: في التبصرة: ص ٢٤، والمحصل للرازي: ج ٢/٣/٣٤،
والإحكام للآمدي: ٢٩١/٤-٢٩٢، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد:
٣٠٣/٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٣٨/٤، ونهاية الوصول للصفي
الهندي: ٣٨١٣/٨-٣٨١٥.

قيل: عرضة للخطأ.

قلنا: لا نسلم بعد الإذن).

اتفقوا على جواز الاجتهاد بعد وفاة الرسول ﷺ.

فأما في عصره فقد اختلفوا فيه:

فمنهم من جوزه مطلقاً، [غ/٩/٤٦٥] وهو المختار عند الأكثرين منهم الإمام وصاحب الكتاب^(١).

ومنهم من منع منه مطلقاً^(٢).

وقالت طائفة: يجوز للغائبين عن الرسول ﷺ من القضاة والولاة دون الحاضرين^(٣).

(١) وهو مذهب معظم الأصوليين، واختاره الإمام والبيضاوي والصفى الهندي والآمدي وابن الحاجب.

ينظر: التبصرة: ص ٥١٩، والمستصفى للغزالي: ٣/٣٥٤، والمحصل للرازي: ج ٢/٣/٢٥، والروضة: ٣/٩٦٥، والإحكام للآمدي: ٤/٢٣٥-٢٣٦، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٢/٢٩٩، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤/٥٣٨، والمسودة: ص ٥١١، وفواتح الرحموت: ٢/٣٧٤.

(٢) وهو مذهب أبي علي الجبائي وأبي هاشم. ينظر: المعتمد: ٢/٧٢٢، والتبصرة: ص ٥١٩، والمحصل للرازي: ج ٢/٣/٢٦، والإحكام للآمدي: ٤/٢٣٦.

(٣) وهو اختيار الغزالي، وابن الصباغ وإليه مال إمام الحرمين. ينظر: البرهان للجويني: ٢/١٣٥٥، والمستصفى للغزالي: ٢/٣٥٤، والمحصل للرازي: ج ٢/٣/٢٥، والإحكام للآمدي: ٤/٢٣٦، وشرح العبر للمنهاج: ص ٦٦٤، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤/٥٣٨، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٨/٣٨١٦.

وجوزه آخرون للغائبين مطلقاً دون الحاضرين^(١).
 ومنهم من قال: يجوز إن لم يوجد في^(٢) ذلك منع.
 قال صفى الدين الهندي وهذا ليس بمرضي؛ لأن ما بعده أيضاً كذلك
 فلم يكن [ص ٣٣٧/٢ ب] له خصوصية بزمانه عليه السلام^(٣).
 ومنهم من قال إن ورد الإذن بذلك جاز وإلا فلا^(٤).
 ثم من هؤلاء من نزل السكوت عن^(٥) المنع منه مع العلم بوقوعه منزلة
 الإذن^(٦).

ومنهم من اشترط صريح الإذن^(٧).
 هذه جملة المذاهب في المسألة، وبه يعلم أن دعوى المصنف الاتفاق
 على جوازه للغائبين ليس بجيد^(٨).

(١) آيد هذا القول الغزالي في المنحول: ص ٤٦٨. وإن كانت عبارته لا تفيد التفريق بين
 القاضي وغيره.

(٢) في (ص): مع.

(٣) ينظر: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨١٧/٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه

(٥) في (غ): على المنع.

(٦) ينظر: التبصرة: ص ٥١٩، والمستصفى للغزالي: ٣٥٤/٩، والمحصول للرازي:

ج ٢/٣، ٢٦/٣، الإحكام للآمدي: ٢٣٦/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي:

٣٨١٧/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٣٩/٤.

(٧) ينظر: المصادر نفسها.

(٨) وهذا من مواطن الاعتراض من الشارح على المصنف.

واحتج المصنف على الجواز بأنه لا يمتنع أن يقول الرسول ﷺ: لقد أوحى إليّ أنّك مأمورٌ بأنّ تجتهدَ أو بأنّ تعملَ على وفقِ ظنّك.

واحتج المانعون بأنّ الاجتهاد في معرض الخطأ والنّص آمن منه وسلوك السبيل المخوف مع القدرة على سلوك السبيل الآمن قبيح عقلاً.

وأجاب عنه تبعاً للإمام: بأنّ الشّرع لما قال له: أنت مأمورٌ بأنّ تجتهدَ، وتعملَ على وفقِ ظنّك كان آمناً من الغلط؛ لأنّته بعد الاجتهاد يكون آتياً بما أمر به وهو ضعيف، فإنّ الإذن في الاجتهاد لا يمنع وقوع الخطأ فيه.

وقد يقال: في تقرير الجواب إنّهُ بالأمر صار آمناً من الخطأ بفعل الاجتهاد أي يكون فعله الاجتهاد صواباً لا أنّه يأمن من تأدية الاجتهاد [ت ١٣٦/٢] إلى الخطأ. وإذا كان الإقدام على الاجتهاد [ص ٣٣٧/٢] صواباً فلا عليه أن يخطئ بعد إتيانه بما أمر به.

وأجيب عنه أيضاً: بأنّا لا نسلم أنّه قادر على التوصل إلى النّص؛ وذلك لأنّ ورود النّص ليس باختياره ومسألته بل جاز أن يسأل عن القضية ولا يرد فيها نصّ بل يؤمر بالعمل فيها بالظنّ ولا يمكنكم نفي هذا الاحتمال إلا إذا أثبتتم نفي جواز الاجتهاد، فبيان نفي جواز الاجتهاد بناءً على نفي هذا الاحتمال [غ ٤٦٦/٢] دور.

واعلم أنّ الإمام قال: الخوض في هذه المسألة قليل الفائدة؛ لأنّته لا ثمرة له في الفقه.

وهذا فيه نظر إذ ينبغي على هذا الأصل مسائل:

— منها إذا شك في نجاسة أحد الإناءين ومعه ماء طاهر بيقين، أو الثوبين ومعه آخر طاهر بيقين، أو ماء يغسل به أحدهما، ففي جواز الاجتهاد له بين الإناءين والثوبين وجهان أصحهما أنه يجتهد^(١).

— وكذلك إذا غاب عن القبلة فإنه لا يعتمد على خبر من أخبره عن علم ولا على الاجتهاد إلا إذا لم يقدر على معرفة القبلة يقيناً، وكذلك حكى الأصحاب وجهين في المصلي إذا استقبل حجر الكعبة وحده وقالوا: الأصح المنع؛ لأن كونه من البيت [ص ٣٣٨/٢ ب] غير مقطوع به، وإنما هو مجتهد فيه فلا يجوز العدول عن اليقين إليه^(٢).

قال: (ولم يثبت وقوعه)

هذا عائد إلى اجتهاد الحاضر الذي جعله المصنف محل الخلاف.

وقد ذهب الأكثرون إلى ما قاله المصنف من التوقف^(٣).

(١) ينظر: الوسيط للغزالي: ١٤٦/٢.

(٢) قال النووي في روضة الطالبين: ١٧/١ «اعلم أن القادر على يقين القبلة لا يجوز له الاجتهاد وفي من استقبل حجر الكعبة مع تمكنه منها وجهان: الأصح المنع لأن كونه من البيت غير مقطوع به بل هو مظنون ثم اليقين قد يحصل بالمعانة وبغيرها كالناشئ بمكة العارف يقينا بأمارات وكما لا يجوز الاجتهاد مع القدرة على اليقين لا يجوز اعتماد قول غيره، وأما غير القادر على اليقين فلإن وجد من يخبره بالقبلة عن علم اعتمده ولم يجتهد بشرط عدالة المخبر يستوي فيه الرجل والمرأة والعبد».

(٣) أي في حق من حضر وهذا اختيار القاضي عبد الجبار. ينظر: المعتمد: ٧٢٩/٢، والإحكام للآمدي: ٣٢٩/٤.

ومنهم من قال بوقوعه^(١).

ومنهم من نفاه^(٢). وهذا في حق الحاضرين.

وأما الغائبون.

فمنهم من ذهب إلى وقوع التعبد به في حقهم^(٣).

ومنهم من منعه^(٤).

(١) وهو مذهب الآمدي وابن الحاجب، وقد نسب الإسنوي هذا القول إلى الغزالي، ولكن الإمام الغزالي يصرح في المستصفى للغزالي: ٣٥٥/٢ بقوله: «فالصحيح أنه قام الدليل على وقوعه في غيبته بدليل قصة معاذ فأما في حضرته فلم يقم فيه دليل». ينظر: الإحكام للآمدي: ٢٣٦/٤، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٤١/٤ - ٥٤٢.

(٢) وهو ما ذهب إليه أبو علي الجبائي وابنه أبو هاشم على المشهور، وإن كان الآمدي قد نقل عنهما التوقف، والحق أن أبا علي توقف في الغائب وقطع هو وابنه في حق الحاضر إذا أمكنه سؤال النبي ﷺ، وفي الغائب إذا أمكنه مراسلة الرسول عليه الصلاة والسلام. ينظر: المعتمد: ٧٢٩/٢، والإحكام للآمدي: ٣٢٢/٤، وفواتح الرحموت: ٣٧٥/٢.

(٣) ونسبه صاحب مسلم الثبوت إلى الأكثر. وينظر: البرهان للجويني: ١٣٥٥/٢، والمحصول للرازي: ج ٢/٣/٢٥، وشرح تنقيح الفصول: ص ٤٣٦، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٢٩٩/٢، والمسودة: ص ٥١١، وفواتح الرحموت: ٣٧٥/٢. ومستندهم خير معاذ لما أرسله رسول الله ﷺ إلى اليمن الذي سبق تخريجه.

(٤) أي المنع مطلقاً إلا لضرورة مانعة من السؤال كالغائب البعيد أو للإذن من الرسول ﷺ وذهب إلى هذا صاحب مسلم الثبوت. فالأصل عنده المنع ويستثنى من ذلك =

وتوقفت فرقة ثالثة^(١).

واحتج من قال بالوقوع في الحاضر والغائب؛ بقول الصديق عليه السلام لأبي قتادة^(٢) حيث قتل رجلاً من المشركين فأخذ غيره سلبه: «لاها الله^(٣)، إذا لا نعمد إلى أسد من أسود الله يقاتل عن الله ورسوله فنعطيك

= حالان: أولهما الغائب البعيد فيجوز له الاجتهاد مطلقاً، وقد وقع بدليل قصة معاذ. وثانيها الحاضر بعد إذن الرسول ﷺ له بالاجتهاد كقصة سعد بن معاذ. ينظر: فواتح الرحموت: ٣٧٥/٢.

(١) أي توقف في ذلك بالنسبة إلى الفريقين أي الحاضرين والغائبين. ينظر: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨١٧/٨.

(٢) هو الحارث بن ربعي بن بلذمة أبو قتادة الأنصاري الخزرجي السلمي، فارس رسول الله ﷺ، اختلف في شهوده بدرأ، وشهد أحداً وما بعدها من المشاهد، توفي سنة ٤٥ هـ وقيل قبل ذلك سنة ٤٠ هـ. ينظر ترجمته في: الاستيعاب: ١٧٣١/٤ - ١٧٣٢ رقم (٣١٣٠)، وأسد الغابة: ٦/٢٥٠ - ٢٥١ رقم (٦١٦٦)، والإصابة: ٣٢٧/٧ - ٣٢٩ رقم (١٠٤٠٥).

(٣) قول أبي بكر الصديق «لاها الله، إذن لا نعمد إلى أسد من أسود الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه» قال ابن حجر في فتح الباري: ٤٧ - ٥٦/٨ «فأما لاها الله فقال الجوهري: ها للتنبية وقد يُقسم بها يقال: لاها الله ما فعلت كذا. قال ابن مالك: فيه شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه، قال: ولا يكون ذلك إلا مع الله أي لم يسمع لاها الرحمن كما سمع لا والرحمن، قال: وفي النطق بها أربعة أوجه: أحدها ها الله باللام بعد الهاء بغير إظهار شيء من الألفين، ثانيها: مثله لكن بإظهار ألف واحدة بغير همز كقولهم: التقنا حلقتا البطان، ثالثها: ثبوت الألفين بهمزة القطع، رابعها: بحذف الألف وثبوت همزة القطع، انتهى كلامه. والمشهور في الرواية من هذه الأوجه الثالث والأول. وقال أبو حاتم السجستاني: العرب تقول: =

سلبه، فقال النبي ﷺ: «صدق»^(١).

فإن الصديق ﷺ قال ذلك اجتهاداً وإلاً لأسنده إلى النص؛ لكونه أدعى إلى الانقياد وقرره النبي ﷺ على ذلك، فإذا جاز في حق الحاضر جاز بطريق أولى في حق الغائب.

ويخصّ الغائب حديث معاذ^(٢) المذكور في كتاب القياس.

وأجيب عنهما: بأنهما أخبار آحاد والمسألة علمية، وقول الغزالي هذا حديث معاذ مشهور قبلته الأئمة^(٣) [ص ٣٣٨/٩] أخذه من إمام الحرمين^(٤)، وإمام الحرمين تلقاه من القاضي فإنه قال في التقريب: إن الأئمة تلقته بالقبول^(٥). وليس بجيد لما عرفت في كتاب [غ ٤٦٧/٩]

= لاهأ الله ذا بالهمز، والقياس ترك الهمز، وحكى ابن التين عن الداودي أنه روي برفع الله، قال: والمعنى يأبى الله. وقال غيره: إن ثبت الرواية بالرفع فتكون ها للتنبيه والله مبتدأ ولا يعتمد خبره انتهى. ولا يخفى تكلفه. وقد نقل الأئمة الاتفاق على الجر فلا يلتفت إلى غيره... اهـ كلامه.

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) قال الغزالي في المستصفى ٢٥٤/٩ «وهذا حديث تلقته الأئمة بالقبول ولم يظهر أحد فيه طعناً وإنكاراً وما كان كذلك فلا يقدح فيه كونه مرسلأ بل لا يجب البحث عن إسناده».

(٤) ينظر الرهان ٧٧٢/٢-٧٧٣.

(٥) قال في التلخيص للجويني: ٢١١/٣ «وهذا حديث متلقى بالقبول، صريح في إثبات القياس».

القياس^(١).

واحتج من أنكر الوقوع مطلقاً

بأنهم لو اجتهدوا في عصره عليه السلام لنقل واشتھر كاجتهادهم بعده^(٢).

والمختار عندنا التوقف في حقّ الحاضرين^(٣).

وأما الغائبون فالظاهر وقوع تعبدهم به ولا قطع.

قال: (الثالثة^(٤): لا بد له أن يعرف من الكتاب والسنة والإجماع ما يتعلق بالأحكام وشرائط القياس وكيفية [ت ١٣٧/٢ ب] النظر وعلم العربية والناسخ والمنسوخ وحال الرواة ولا حاجة إلى الكلام والفقه؛ لأنه نتيجه).

شرط المجتهد أن يكون محيطاً بمدارك الأحكام، ومتمكناً من استشارة الظنّ بالنظر فيها، وتقديم ما يجب تقديمه، وتأخير ما يتعين تأخيره^(٥)، وإنما يكون كذلك بأمور: ^(٦).

(١) ينظر: ص ٢١٩٦.

(٢) ينظر: المعتمد: ٧٢٩/٢، والتبصرة: ص ٥١٩، والحصول للرازي: ج ٢/٣/٢٦، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨١٦/٨.

(٣) وهو اختيار عبد الجبار من المعتزلة. ينظر: المعتمد: ٧٢٩/٢، والإحكام للآمدي: ٢٣٦/٤.

(٤) في (غ): الثانية.

(٥) ينظر: المستصفى للغزالي: ٣٥٠/٢.

(٦) ينظر: الحاوي للماوردي في شروط القاضي: ١٠٦/٢٠-٢١٨.

أحدها: كتاب الله فإنه الأصل ولا بدّ من معرفته، ولكن لا يشترط معرفة جميع الكتاب بل ما يتعلق منه بالأحكام.

قال الغزالي: وهو مقدار خمسمائة آية، ولا يشترط حفظها من وراء ظهره، بل أن يكون عالماً بمواقعها، حين يطلب الآية إذا احتيج إليها [ص ٣٣٩/٢ ب] ^(١).

وثانيها: سنة رسول الله ﷺ ولا يشترط فيها أيضاً الحفظ ولا معرفة ما لا يتعلق بالأحكام كما في معرفة الكتاب.

قال الغزالي: ويكفيه أن يكون عنده أصل مصحّح لجميع أحاديث الأحكام، كسنن أبي داود، ومعرفة السنن لأحمد البيهقي، أو أصل وقعت العناية فيه لجميع أحاديث الأحكام، ويكتفي منه بمعرفة مواقع كلّ باب فيراجعه وقت الحاجة ^(٢).

قال الشيخ محيي الدين النووي قدّس الله روحه والتمثيل ^(٣) بسنن أبي داود لا يصحّ فإنه لم يستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام ولا معظمه، وكم في صحيح البخاري ومسلم من حديث حكمي ليس في سنن أبي داود ^(٤).

(١) ينظر: المستصفى للغزالي: ٣٥١/٢، والمحصول للرازي: ج ٢/٣/٣٣.

(٢) ينظر: المستصفى للغزالي: ٣٥١/٢، والمحصول للرازي: ج ٢/٣/٣٣، والعزيز شرح الوجيز: ٤١٦/١٢.

(٣) في (غ): والتمسك.

(٤) روضة الطالبين للنووي: ٨٣/٨.

وثالثها: الإجماع فليعرف موقعه حتى لا يفتي بخلافه، ولكنه لا يلزمه حفظ جميع مواقع بل كل مسألة يفتي فيها فينبغي أن يعلم أن فتواه ليست مخالفة للإجماع إمّا بموافقة مذهب عالم أو تكون الواقعة متولدة في العصر ليس لأهل الإجماع فيها خوض^(١).

ورابعها: القياس فلتعرفه، وتعرف شرائطه، فإنّته مناط الاجتهاد، وأصل الرأي، ومنه يتشعب [غ/٢٦٨/٤] الفقه، وأساليب الشريعة^(٢).

وخامسها: كيفية النظر فلتعرف شرائط [ص/٢٣٩/٢] البراهين والحدود وكيف تتركب المقدمات وتستنتج المطلوب لتكون على بصيرة من نظره^(٣).

وسادسها: علم العربية لغةً ونحواً وتصريفاً، فلتعرف القدر الذي يفهم به خطاب العرب وعاداتهم في الاستعمال إلى حدّ يميز به بين صريح الكلام

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٣/٣٤، وشرح العبري: ص ٦٧٠، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨٩٧/٨.

(٢) ينظر: شرح العبري: ص ٦٧٠. وقال: الصفى الهندي في النهاية: ٣٨٩٨/٨: «واعلم أن هذا ما ذكره الشيخ الغزالي، ونقله الإمام عنه، ووافقه على ذلك، ولم يذكر فيه القياس، فإن كان ذلك بناء على أنه متفرع من الكتاب والسنة، فالإجماع والعقل أيضاً كذلك، فكان يجب أن يذكرهما، وإن كان بناءً على أنه ليس بمدرك فكونه حجة ينفي ذلك، بل هو أيضاً مدرك من المدارك، فينبغي أيضاً أن يكون المجتهد عارفاً به، وبأنواعه، وأقسامه، وشرائطه المعبرة والطرق الدالة على العلة فيه» اهـ

(٣) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٣/٣٤، وشرح العبري: ص ٦٧٠، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨٩٧/٨.

وظاهره ومجمله ومبينه وحقيقته ومجازه وعامه وخاصه إلى غير ذلك، وليس عليه أن يبلغ مبلغ الخليل بن أحمد^(١).

وسابعها: معرفة الناسخ من المنسوخ مخافة أن يقع في الحكم بالمنسوخ المتروك ولا يشترط حفظ ذلك جميعه كما تقدم^(٢).

وثامنها: حال الرواة في القوة والضعف، وتمييز الصحيح عن الفاسد، والمقبول عن المردود^(٣).

قال الغزالي وليكتف بتعديل الإمام العدل بعد أن يعرف صحة مذهبه في التعديل^(٤).

وكذا قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي: يعول على قول أئمة المحدثين كأحمد والبخاري ومسلم، والدراقطني وأبي داود؛ لأنهم أهل المعرفة بذلك، فجاز الأخذ بقولهم كما يؤخذ بقول المقومين في القيم^{(٥)(٦)}.

(١) ينظر: المستصفى للغزالي: ٣٥١/٢، والمحصول للرازي: ج ٩/٣/٣٥، والإحكام للآمدي: ٤/ ٢٢٠، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨٢٨-٣٨٢٩.

(٢) وهذا عام في الكتاب والسنة. كما ينبغي أن يعرف أسباب النزول. ينظر: المستصفى للغزالي: ٣٥٢/٢، والمحصول للرازي: ج ٩/٣/٣٦، والإحكام للآمدي: ٤/ ٢٢٠، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨٣١/٨، وشرح العري: ص ٦٦٩-٦٧٠.

(٣) وهذا يخص السنة فقط. ينظر: المصادر نفسها.

(٤) ينظر: المستصفى للغزالي: ٣٥٣/٢.

(٥) (وليكتف بتعديل الإمام العدل بعد أن يعرف..... كما يؤخذ بقول المقومين في القيم) ساقط من (ت).

(٦) ينظر: شرح اللمع: ١٠٣٣/٢.

قال الغزالي: فهذه هي العلوم الثمانية التي يستفاد بها منصب الاجتهاد، ومعظم ذلك يشتمل على ثلاثة [ص ٣٤٠/ب] فنون الحديث واللغة وأصول الفقه^(١).

وقال الإمام: أهم العلوم للمجتهد أصول الفقه^(٢)، وشرط الإمام أن يكون عارفاً بالدليل العقلي، وعارفاً بأننا مكلفون به^(٣).

وقد اتبع في ذلك الغزالي^(٤)، فإنه ذكر ذلك ولم يذكر القياس، وكأنهما [ت ١٣٧/٢] تركاه لكونه متفرعاً^(٥) عن الكتاب والسنة.

ولكن لقائل أن يقول: الإجماع والعقل أيضاً كذلك، فلم ذكر أقوله: «ولا حاجة» أي: لا يحتاج المجتهد إلى علم الكلام؟^(٦).

لأننا لو فرضنا إنساناً جازماً بالإسلام تقليداً؛ لأمكنه الاستدلال بالدلائل الشرعية على الأحكام^(٧)، ولكن الأصحاب عدّوا معرفة أصول

(١) المستصفى للغزالي: ٣٥٣/٢.

(٢) ينظر: الحصول للرازي: ج ١/ق ٣/٣٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ج ١/ق ٣/٣٤.

(٤) فقد صرح الإمام في الحصول للرازي: ج ١/ق ٣/٣٣ بذلك: حين قال: «قال الغزالي رحمه الله: مدارك الأحكام أربعة: الكتاب والسنة والإجماع والعقل، فلا بد من العلم بهذ الأربعة...».

(٥) في (غ): مفرعاً.

(٦) ينظر الاعتراض في الحصول للرازي: ج ١/ق ٣/٣٦. وينظر كلام المطيعي في حاشيته:

نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٥٣/٤-٥٥٤.

(٧) وهذا جواب الإمام في الحصول للرازي: ج ١/ق ٣/٣٦.

الاعتقاد من الشروط^(١).

ولا حاجة أيضاً إلى تفاريع الفقه، وكيف يحتاج إليها والمجتهد هو الذي يولدها ويحكم فيها^(٢).

فإذا كان الاجتهاد نتيجه، فلو شرط فيه لزم الدور.

ونقل اشتراط الفقه عن الأستاذ أبي إسحاق. ولعله أراد ممارسة الفقه.

وهذا [غ/٢٦٩] قد ذكره الغزالي فقال: إنما يحصل الاجتهاد في زماننا بممارسته، فهو طريق يحصل الدربة في هذا الزمان ولم يكن الطريق في زمن الصحابة عليهم السلام ذلك ويمكن الآن سلوك طريق الصحابة أيضاً

(١) قال الرافعي في العزيز شرح الوجيز: ٤١٧/١٢ «وعد بعض الأصحاب من شروط الاجتهاد معرفة أصول العقائد». وقال الجويني في التلخيص للجويني: ٤٦٠/٣، نقلاً عن القاضي الباقلاني ما يفيد ذلك أيضاً: «وقد قال القاضي رضي الله عنه في خلال كلامه، ما يدل على أن التبحر في فن الكلام شرط في استجماع أوصاف المجتهدين...».

والمسألة خلافية بين مذهبين:

الأول: عدم اشتراطه، وهو قول جل أصحاب الحديث والفقهاء وغيرهم.

الثاني: الاشتراط، وهو قول القدرية كما حكاه الزركشي في البحر. وإليه ميل القاضي أبي بكر.

ينظر: البحر المحيط: ٢٠٤/٦، وتشنيف المسامع له: ٥٧٣/٤،

(٢) قاله الرازي في المحصول للرازي: ج ٩/ق ٣٦٣، وينظر: المستصفى للغزالي:

٣٥٣/٢، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨٣٠/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٥٤/٤.

[ص ٣٤٠/٢] (١).

قال ابن الصلاح: واشتراط ذلك في صفة المفتي الذي يتأدى به فرض الكفاية، هو الصحيح، وإن لم يكن كذلك في صفة المفتي (٢) المستقل على تجرده؛ لأنَّ حال المفتي يقتضي اشتراط كونه على صفة تسهل عليه معها إدراك أحكام الوقائع على القرب من غير تعب كثير، ولا يحصل ذلك لأحد الخلف إلاَّ بحفظ أبواب الفقه ومسائله، ولا يشترط حفظ الجميع بل قدر يتمكن به من إدراك الباقي على القرب (٣).

واعلم أنَّ ما ذكرناه من اشتراط هذه العلوم إنما هو في حق المجتهد المطلق، أمَّا المجتهد في بعض الأحكام دون بعض (٤)، فمن عرف طرق النظر

(١) ينظر: المستصفى للغزالي: ٣٥٣/٢.

(٢) في (ص): المجتهد.

(٣) ينظر: أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح: ص ٩٧.

(٤) ولزريد التفصيل في الفرق بين المجتهد المطلق وقسيمه، أقترح على القارئ نصين؛ نص من الإحكام للآمدي: يقول فيه: «...إنما يشترط في حق المجتهد المطلق المتصدي للحكم والفتوى في جميع مسائل الفقه وأما الاجتهاد في حكم بعض المسائل فيكفي فيه أن يكون عارفاً بما يتعلق بتلك المسألة وما لا يد منه فيها ولا يضره في ذلك جهله بما لا تعلق له بها مما يتعلق بباقي المسائل الفقهية كما أن المجتهد المطلق قد يكون مجتهداً في المسائل المتكررة بالغاً رتبة الاجتهاد فيها وإن كان جاهلاً ببعض المسائل الخارجة عنها فإنه ليس من شرط المفتي أن يكون عالماً بجميع أحكام المسائل ومداركها، فإنَّ ذلك بما لا يدخل تحت وسع البشر».

وأما النص الثاني فهو من المدخل لابن بدران: ص ٣٧٤ يقول في أنواع المجتهدين: «جعل بعض المتأخرين أقسام المجتهدين على خمس مراتب ومن علمناه جنح إلى =

القياسي له أن يفتي في مسألة قياسية وإن لم يعرف غيره، وقس على هذا^(١).

وزعم بعض الناس أن الاجتهاد لا يتجزأ، وهو ضعيف. وأما المجتهد المقيد الذي لا يعدو مذهب إمام خاص، فليس عليه غير معرفة قواعد إمامه، وليراع فيها ما يراعيه المطلق في قوانين الشرع.

قال ابن الصلاح: والذي رأيته من كلام الأئمة مشعر^(٢) بأنه لا يتأدى فرض [ص ٢٤١/٢] الكفاية بالمجتهد المقيد، قال: والذي يظهر أنه يتأدى به فرض الكفاية في الفتوى وإن لم يتأد به فرض الكفاية في إحياء العلوم التي منها الاستمداد في الفتوى^(٣).

خاتمة شرط الغزالي في المجتهد العدالة ثم قال: وهذا يشترط لجواز الاعتماد على قوله، أما هو في نفسه، إذا كان عالماً فله أن يجتهد لنفسه،

= هذا التقسيم أبا عمرو ابن الصلاح وابن حمدان من أصحابنا في كتابه أدب المفتي وتلاههما شيخ الإسلام أحمد بن تيمية فإنه نقل في مسودة الأصول كلام ابن الصلاح ولم يتعبه وتتبعهم العلامة الفتوحى في آخر كتابه شرح المنتهى الفقهي ونحن نلخص كلامهم هنا فنقول: ذهبوا إلى أن المفتي يعني المجتهد ينقسم إلى مستقل وغير مستقل؛ فالمستقل هو المجتهد المطلق، وقد مر بيانه وأما غير المستقل فقد كان ابن الصلاح ومن دهر طويل طوى بساط المفتي المستقل والمجتهد المطلق وأفضى أمر الفتيا إلى الفقهاء المنتسبين لأئمة المذاهب المتنوعة» انتهى.

(١) ينظر: المستصفى للغزالي: ٣٥٣/٢.

(٢) في (ص): يشعر.

(٣) ينظر: المستصفى للغزالي: ٣٥٣/٢.

ويأخذ باجتهاد نفسه، فالعدالة شرط لقبول الفتوى لا لصحة الاجتهاد^(١).
هكذا ذكره.

واقضى كلام غيره أن العدالة ركن في الاجتهاد^(٢).

ويتفرع على هذا:

أن الفاسق إذا أداه اجتهاده في مسألة إلى حكم، هل يأخذ بقوله من
عُلم صدقه في فتواه بقرائن؟^(٣)

بل قد يقال: إذا كانت العدالة ركنًا في الاجتهاد، فلا يجوز له أن
يأخذ في حق نفسه باجتهاده، بل يقلد لكونه والحالة هذه غير مجتهد. وهذا
بعيد.

(١) ينظر: المستصفى للغزالي: ٣٥٠/٢.

(٢) يقول ابن السمعاني في القواطع: ٩/٥ بتحقيق (ص). علي عباس الحكمي «وليس
يعتبر في صحة الاجتهاد أن يكون رجلاً، ولا أن يكون حرّاً، ولا أن يكون عدلاً،
وهو يصح من الرجل والمرأة، والحرّ والعبد، والعدل والفاسق. وإنما تعتبر العدالة في
الحكم والفتوى فلا يجوز استفتاء الفاسق. واعلم أن الثقة والأمانة في أن لا يكون
متساهلاً في أمر الدين فلا بد منه».

(٣) قال الزركشي في تشنيف المسامع: ٥٧٣/٤-٥٧٤ «لا يعتبر في صحة [الاجتهاد]
أن يكون المجتهد رجلاً ولا أن يكون حرّاً، ولا أن يكون عدلاً، وإنما تعتبر العدالة في
الحكم والفتوى، فلا يجوز استفتاء الفاسق، وإن صحّ استفتاء المرأة والعبد، ولا يصح
الحكم إلا من رجل عدل، فصارت شروط الفتيا أغلظ من شروط الاجتهاد
بالعدالة».

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثاني حكم الاجتهاد

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قال: (الفصل الثاني: في حكم الاجتهاد.

اختلف في تصويب المجتهدين في مسائل [غ/٢/٤٧٠] الفروع بناءً على الخلاف في أن لكل صورة حكماً معيناً، وعليه دليل^(١) قطعي أو ظني.

والمختار ما صحّ عن الشافعي رحمته الله: أن في الحادثة حكماً معيناً وعليه أمانة من وجدها أصاب، ومن فقدوها أخطأ ولم يأثم) [ص/٢/٣٤١].

[ت/٢/٣٨١ب] المسألة عظيمة الخطب، وقد اختصر المصنف القول فيها، فلتوسط فيما نوره، ثم نلثفت^(٢) إلى ما ذكره^(٣). فنقول: في المسألة أبحاث:

أولها: ذهب طوائف المسلمين على طبقاتهم إلى أنه: ليس كل مجتهدٍ في الأصول مصيباً، وأن الإثم غيرُ محطوطٍ عنه إذا لم يصادف ما هو الواقع،

(١) (دليل) ليس في (ص).

(٢) (نلثفت) ليس في (غ).

(٣) هذه المسألة معقودة للمُجْتَهِد فيه. والمجتهد فيه هو الحكم الشرعي الذي لا يعدو أن يكون أصولياً اعتقادياً، أو فرعياً عملياً. وهذا الأخير إما أن يكون من ضروريات الدين أو لا؟ فأما الأحكام الشرعية الأصولية الاعتقادية، كإثبات الوجدانية والصفات، وما يجري مجراها، وكذا الأحكام الشرعية الضرورية، كأركان الإسلام من وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج والمسألة الإجمالية الجلية فلا يجتهد فيه ألبتة. ولا يلتفت للخلاف فيها. وغير هذين القسمين فهو المجتهد فيه. وهنا وقع خلاف العلماء في تصويب المجتهد.

وإن بالغ في الاجتهاد والنظر.

سواء كان مدرّكه عقلياً، كحدوث العالم، وخلق الأعمال.

أو شرعياً لا يعلم إلا بالشرع، كعذاب القبر والحشر.

ولا يعلم خلاف بين المسلمين في ذلك^(١).

إلاً ما نقل عن الجاحظ^(٢) وعبيد الله بن الحسين العنبري^(٣) أنهما قالوا:

بالتصويب في الأصول.

(١) ينظر مذاهب الجماهير: المعتمد: ٩/٩٨٨، والتبصرة: ص ٤٩٦، والقواطع للسمعاني: ١١/٥، والمستقصى للغزالي: ٢/٣٥٧، والمحصل للرازي: ج ٢/٢ ق ٤٩٣، والإحكام للآمدي: ٤/٢٩١، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٢/٢٩٣، والمسودة: ٤٩٥، وتيسير التحرير: ٤/١٩٥، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٨/٣٨٣٧.

(٢) هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى الليثى المعروف بالجاحظ البصري، المولود سنة ١٦٣ هـ، العالم المشهور، وهو من أشهر الأذكاء، ومن أئمة اللغة والأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة. له تصانيف كثيرة منها: كتاب الحيوان، والبيان والتبيين، والبخلاء، والعرجان والبرصان والقرعان، وتوفي سنة ٢٥٥ هـ.

ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١٢/٢١٩ رقم (٦٦٦٩)، ومعجم الأدباء: ٦/٥٦، بغية الوعاة: ٢/٢٩٨.

(٣) هو عبيد الله بن الحسن العنبري، البصري، قاضي القضاة، كانت ولادته عام ١٠٠ هـ وتوفي عام ١٦٨ هـ. ثقة فقيه لكن عابوا عليه تكافؤ الأدلة [وهي قوله: كل مجتهد مصيب في أصول الدين] وهي ما نحن بصدده. ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١٠/٣٠٦ رقم (٥٤٥٦)، وتقريب التهذيب: ص ٣٧٠ رقم (٤٢٨٣).

قال ابن السمعاني: وكان العنبري يقول في مثبتي القدر: هؤلاء عظموا الله، وفي نافي القدر: هؤلاء نزهوا الله^(١).

ومنهم: من لم ينقل عن الجاحظ التصويب، بل نفي الإثم والحرَج فقط^(٢).

والقاضي في مختصر التقريب اقتصر على النقل عن العنبري ثم قال: واختلفت الرواية عنه، فقال في أشهر الروايتين: إنما أصوبُ كلَّ مجتهد في الدين لجمعهم الملة، فأما الكفرة فلا يصوبون.

وغلا بعض الرواة عنه فصوب الكافة من المجتهدين دون الراكنين [ص ٣٤٢/٢ ب] إلى الدعة^(٣).

ونحن نتكلم معهما على سبيل الاختصار فنقول:

(١) ينظر: قواطع الأدلة لابن السمعاني: ١١/٥.

(٢) ينظر: قواطع الأدلة لابن السمعاني أيضاً: ١١/٥-١٢، فقد حكى ذلك بصيغة التضعيف فقال: «وقد قيل: إنَّ هذا القول منه في أصول الديانات التي يختلف فيها أهل القبلة، ويرجع المخالفون فيها إلى آيات وآثار محتملة للتأويل كالرؤية وخلق الأعمال، وما أشبه ذلك، وأما ما اختلف فيه المسلمون وغيرهم من أهل الملل كاليهود والنصارى والمجوس فإن هذا الموضع نقطع بأن الحق فيما يقوله أهل الإسلام. وينبغي أن يكون التأويل على هذا الوجه؛ لأننا لا نظن أن أحداً من هذه الأمة لا يقطع بتضليل اليهود والنصارى والمجوس...» وقال الزركشي في تشنيف المسامع: ٥٨٥/٤: «ثم اختلف النقل عنهم [أي الجاحظ والعنبري] فمنهم من أطلق ذلك فشمَل سائر الكفار والضلال، ومنهم من شرط الإسلام، وهذا هو اللائق بهما».

(٣) التلخيص للجويني: ٣٣٥/٣.

أنتما أولاً: محجوجان بالإجماع قبلكما وبعدكما.

وثانياً: إن أردتما بذلك مطابقة الاعتقاد للمعتقد فقد خرجتما عن حيز العقلاء وانخرطتما في سلك الأنعام.

وإن أريد الخروج عن عهدة التكليف ونفي الحرج كما نقل عن الجاحظ، فالبراهين النقلية من الكتاب والسنة والإجماع الخارجة عن حدّ الحصر تردّ هذه المقالة^(١).

وأما تخصيص التصويب بالمجتمعين على الملة الإسلامية فنقول: مما خاض فيه المسلمون القول بالتشبيه تعالى الله عنه علواً كبيراً، والقول بخلق القرآن وغير ذلك، مما يعظم خطره، وأجمعوا قبل العنبري على أنه يجب على المرء إدراك بطلان القول بالتشبيه.

قال القاضي: ونقول له أيضاً ما الذي [غ/٢٧١] حجزك عن القول بأن المصيب واحد فإن احتج بغموض الأدلة قلنا: له فالكلام في النبوات والإحاطة بصفات المعجزات وتميزها من المخاريق والكرامات أغمض عند العارفين بأصول الديانات من الكلام في القدر وغيره، مما يختلف فيه أهل الملة [ص/٣٤٢] فهلا عذرت الكفرة بما ذكرت قال وهذا لا محيص له عنه^(٢).

البحث الثاني: في تصويب المجتهدين في المسائل الفروعية.

(١) ينظر هذه الإجابة في: نهاية الوصول للصفي الهندي: ٣٨٣٨/٨.

(٢) التلخيص للجويني: ٣/٣٤٢-٣٤٣.

وقد ضبط صفى الدين الهندي المذاهب فيه جيداً، فقال:

«الواقعة التي وقعت إمّا أن يكون عليها نصٌّ أو لا.

فإن كان الأوّل: فإمّا أن وجده المجتهد أو لا.

والثاني: على قسمين؛ لأنّه إمّا قصر في طلبه أو لم يقصر.

فإن وجده وحكم بمقتضاه فلا كلام.

وإن لم يحكم بمقتضاه فإن كان مع العلم بوجه دلالاته على المطلوب فهو مخطئ وآثم وفاقاً.

وإن لم يكن مع العلم به ولكنه قصر في البحث عنه فكذلك، وإن لم يقصر بل بالغ في الاستكشاف [ت ١٣٨/٢] والبحث ولم يعثر على وجه دلالاته على المطلوب، فحكمه حكم ما إذا لم يجده مع الطلب الشديد وسيأتي إن شاء الله تعالى.

وإن لم يجده فإن كان^(١) لتقصيره في الطلب فهو أيضاً مخطئ وآثم.

وإن لم يقصر بل بالغ في التنقيب عنه وأفرغ الوسع في طلبه ومع ذلك لم يجده بأن خفي عليه الراوي الذي عنده النص أو عرفه ولكنه مات قبل وصوله إليه، فهو غير آثم قطعاً.

وهل هو مخطئ أو مصيب؟ على الخلاف الذي يأتي إن شاء الله تعالى [ص ٣٤٣/ب] فيما لا نص فيه، وأولى بأن يكون مخطئاً.

(١) (كان) ليس في (غ).

وأما التي لا نصّ عليها؛ فإمّا أن يقال لله تعالى فيها قبل اجتهاد المجتهد حكم معين أو لا، بل حكمه فيها تابع لاجتهاد المجتهد، فهذا الثاني قول من قال: كل مجتهد مصيب وهو مذهب جمهور المتكلمين منا كالشيخ أبي الحسن^(١)، والقاضي أبي بكر^(٢)، والغزالي^(٣). ومن المعتزلة كأبي الهذيل وأبي علي وأبي هاشم^(٤) وأتباعهم.

ونقل عن الشافعي^(٥) وأبي حنيفة^(٦)، وأحمد^(٧)، والمشهور عنهم خلافه.

وهؤلاء اختلفوا في أنه وإن لم يكن يوجد في الواقعة حكم معين، فهل وجَدَ فيها ما لو حكم الله تعالى فيها بحكم لما حكم إلا به، أو لم يوجد ذلك؟.

والأوّل هو القول بالأشبه^(٨)،

(١) ينظر: الحصول: ٢/٣٨٤، ونهاية الوصول للهندي: ٣٨٤٦/٨.

(٢) ينظر: الحصول: ٢/٣٨٤، والإحكام للآمدي: ٤/١٨٣، ونهاية الوصول للهندي: ٣٨٤٦/٨.

(٣) ينظر: المستصفى: ٢/٣٥٨.

(٤) ينظر: المعتمد: ٢/٩٤٩، والحصول: ٢/٣٨٤، والإحكام للآمدي: ٤/١٨٣، ونهاية الوصول للهندي: ٣٨٤٦/٨.

(٥) ينظر: شرح اللمع: ٢/١٠٤٦، والبرهان: ٢/١٣١٩، ونهاية الوصول: ٨/٣٨٤٧.

(٦) ينظر: تيسير التحرير: ٤/٢٠٩، وفواتح الرحموت: ٢/٣٨١.

(٧) المسودة: ص ٤٩٧، وشرح الكوكب المنير: ٤/٤٨٩.

(٨) قال إمام الحرمين في البرهان: ٢/٨٦٧ في شرح الأشبه ما نصّه: «إذا الذي عليه =

.....وهو قول كثير من المصوبين»^(١).

وإليه صار أبو يوسف^(٢) [غ/٢/٤٧٢] ومحمد بن الحسن وابن سريج في إحدى الروايتين عنه.

قال القاضي في مختصر التقريب: وذهب بعضهم في الأشبه إلى أنه ليس هذا بل هو أولى طرق الشبه في المقاس والعبر، ومثلوا ذلك بإلحاق الأرز بالبر بوصف الطعم أو القوت أو الكيل فأحد هذه الأوصاف أشبه عند الله تعالى وأقرب [ص/٢/٣٤٣] في التمثيل^(٣). وأما الثاني فقولُ الخالص من المصوبة^(٥).

= التعويل أنا نقول المسألة إذا ترددت بين أصلين في التحريم والتحليل ويجاذبهما أصل التحريم وأصل التحليل فالمطلوب تقرير الأشبه، فإن كانت أشبه بأصل التحريم فالمطلوب الذي هو نهاية التشوف والتحريم وإن كانت على العكس فالتشوف التحليل ومن يسبق إلى الأشبه فله أجرا مصيب فيهما وإن أخطأ الشوف فهو مصيب في العمل مخطئ نهاية الشوف فكان الذي لم ينته إلى نهاية الشوف مصيب من وجه مخطئ من وجه» اهـ بلفظه.

(١) ينظر هذا الاقتباس من: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨٤٦-٣٨٤٧. وينظر أيضاً: شرح المنهاج للأصفهاني: ٨٣٨/٢.

(٢) ينظر قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن في: تيسير التحرير: ٢٠٢/٤، وفواتح الرحموت: ٣٨١-٣٨٠/٢.

(٣) التلخيص للجويني: ٣٨٣/٣-٣٨٤.

(٤) متابعة النقل من نهاية الوصول للصفى الهندي.

(٥) ينظر: نهاية الوصول للهندي: ٣٨٤٧/٨، وشرح المنهاج للأصفهاني: ٨٣٨/٢.

وأما الأول: وهو أن الله تعالى في الواقعة حكماً معيناً؛ فإما أن يقال عليه دلالة وأمارة فقط، أو ليس عليه لا دلالة ولا أمارة.

فأما القول الأول: وهو أن على الحكم دليلاً يفيد العلم والقطع، فهو قول بشر المريسي والأصم^(١) وابن عليه. وهؤلاء اتفقوا على أن المجتهد مأمور بطلبه، وأنه إذا وجده فهو مصيب، وإذا أخطأه فهو مخطئ، ولكنهم اختلفوا في المخطئ هل يأثم ويستحق العقاب؟.

فذهب بشرٌ إلى التأثيم^(٢).

وأنكره الباقر لخفاء الدليل وغموضه^(٣).

واختلفوا أيضاً في أنه هل ينقض قضاء القاضي فيه؟

فذهب الأصم إلى أنه ينقض^(٤).

(١) هو عبدالرحمن بن كيسان الأصم أبو بكر من كبار المعتزلة وشيوخهم، كان فقيهاً فصيحاً ديناً وقوراً، وصبراً على الفقر توفي سنة ٢٠١ هـ له تفسير وكتاب خلق القرآن، وكتاب الحجة والرسول، والرد على الملاحدة، والأسماء الحسنى.

ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٤٠٢/٥ رقم (١٣١)، وتقريب التهذيب: ص ٣٤٩ رقم (٣٩٩٢)، فرق وطبقات المعتزلة: ص ٦٥-٥٥.

(٢) أي أن المجتهد يأثم ويستحق العقاب وهو قول بعيد.

ينظر مذهبه في: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٣/٥٠، ونهاية الوصول: ٣٨٤٨/٨.

(٣) ينظر: المصدران نفسهما.

(٤) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٣/٥١، ونهاية الوصول: ٣٨٤٨/٨.

وخالفه الباقر^(١).

وأما القول الثاني وهو أن على الحكم أمانة فقط، فهو قول أكثر الفقهاء؛ كالأئمة الأربعة^(٢) وكثير من المتكلمين^(٣).

وهؤلاء اختلفوا:

فمن قائل: إن المجتهد غير مكلف بإصابته؛ لخفائه وغموضه، وإنما هو مكلف بما غلب على ظنه، فهو وإن أخطأ على تقدير عدم إصابته، لكنّه معذورٌ مأجور، وهو منسوبٌ إلى الشافعي رحمه الله «^(٤)»^(٥) [ص ٣٤٤/٢ ب].

وعلى هذا فعلام يؤجر المخطئ؟ فيه وجهان لأصحابنا:

أحدهما: وهو اختيار المزي، وظاهر النص أنّه يُؤجَر على القصد إلى الصواب ولا يُؤجَر [ت ١٣٩/٢ ب] على^(٦) الاجتهاد؛ لأنّه أفضى به إلى الخطأ، فكأنّه لم يسلك الطريق المأمور به^(٧).

(١) ينظر: المصدران نفسيهما.

(٢) ينظر: الحصول: ٤٩/٣، ونهاية الوصول: ٣٨٤٩/٨.

(٣) كابن فورك، والأستاذ أبي إسحاق. ينظر رأيهما في التبصرة: ص ٤٩٨، وشرح اللمع: ١٠٤٨/٢.

(٤) ونسبه الصفي الهندي إلى أبي حنيفة أيضاً. ينظر: الحصول للرازي: ج ٢/٣/٤٩، ونهاية الوصول للصفي الهندي: ٣٨٤٩/٨.

(٥) ينظر: نهاية الوصول للصفي الهندي: ٣٨٤٧/٨-٣٤٤٩.

(٦) في (غ): عند.

(٧) قال الرافعي في العزيز شرح الوجيز: ٤٧٨/١٢: «... وعلام يؤجر المخطئ؟ فيه وجهان عن أبي إسحاق: أحدهما: وهو ظاهر النص، واختيار المزي رحمه الله: أنه =

وشبّه القفال^(١) في الفتاوى^(٢) برجلين رميا إلى كافر فأخطأ أحدهما،
يؤجر على قصد الإصابة، بخلاف صاحبه، والساعي إلى الجمعة إذا فاتته،
يؤجر على القصد، وإن لم ينل ثواب العمل.

والثاني: أنه يؤجر على القصد وعلى الاجتهاد جميعا؛ لكونه بذل ما
في وسعه^(٣).

= يؤجر على القصد إلى الصواب، ولا يؤجر على الاجتهاد؛ لأنه اجتهد أفضى به
إلى الخطأ، وكأنه لم يسلك الطريق المأمور به...».

(١) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله المروزي الإمام الجليل أبو بكر القفال الصغير -
سبقت ترجمته - وللفائدة قال النووي في تهذيبه: إذا ذكر القفال الشاشي فالمراد
محمد بن علي بن إسماعيل الكبير، وإذا ورد القفال المروزي فهو الصغير ثم إن الشاشي
يتكرر ذكره في التفسير والحديث والأصول والكلام والمروزي يتكرر ذكره في الفقيه.
ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ١٨٣/٢، وينظر أيضا ترجمة القفال الكبير
في المصدر نفسه: ١٤٩/٢.

(٢) الفتاوى من مصنفات القفال المروزي الصغير، وهو في عداد المخطوطات ولم يطبع
إلى الآن على حد علمي وحسب اطلاعي.

(٣) للنووي كلام ملخص في روضة الطالبين جدير بأن يسطر في هذا البحث:
١٥٠/١١، قال رحمه الله: «القاعدة الثالثة المسائل الفروعية الاجتهادية إذا اختلف
المجتهدون، فيها طريقان: أشهرهما قولان أظهرهما المحقّ فيها واحد والمجتهد مأمور
بإصابته والذهاب إلى غيره مخطئ والثاني أن كل مجتهد مصيب والطريق الثاني القطع
بالقول الأول وبه قال أبو إسحق والقاضي أبو الطيب، فإن قلنا المصيب واحد
فالمخطئ معذور غير آثم بل مأجور لقوله ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله
أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر». وقال الشيخ أبو إسحاق في اللمع قال ابن أبي
هريرة: يأثم والصواب الأول. وفيما يؤجر عليه وجهان عن أبي إسحاق: أحدهما: =

ومن قائل: إنه مأمور بطلبه ومكلف بإصابته أولاً، فإن أخطأه،
وغلب على ظنه شيء آخر، فهناك [غ/٩/٤٧٣] يتغير التكليف، ويصير
مأموراً بالعمل بمقتضى ظنه ولا يأثم.

وأما القول الثالث وهو أنه لا دلالة عليه ولا أمانة، فذهب إليه جمع
من المتكلمين^(١).

وقد زعم هؤلاء أن ذلك الحكم كدفين يتفق عثور الطالب عليه ويتفق
تعديده^(٢).

قال القاضي في مختصر التقريب: واختلف هؤلاء فذهب بعضهم إلى
أن^(٣) العثور عليه ليس بواجب وإنما الواجب الاجتهاد.

وذهب بعضهم إلى أن العثور عليه مما يجب على المكلف وإن لم يكن

= وهو ظاهر النص واختيار المزني يؤجر على قصده الصواب ولا يؤجر على
الاجتهاد؛ لأنه أفضى به إلى الخطأ وكأنه لم يسلك الطريق المأمور به والثاني يؤجر
عليه وعلى الاجتهاد جميعاً. وإذا قلنا كل مجتهد مصيب فهل نقول الحكم والحق في
حق كل واحد من المجتهدين ما ظنه أم الحق واحد؟ وهو أشبه مطلوب إلا أن كلا
منهم مكلف بما ظنه لا بإصابة الأشبه وجهان: اختار الغزالي الأول وبالثاني قطع به
أصحابنا العراقيون، وحكوه عن القاضي أبي حامد والداركي» اهـ.

(١) في (غ): المكلفين.

(٢) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٣/٤٨، والحاصل: ١٠١٠/٩، ونهاية الوصول

للصفي الهندي: ٣٨٤٧/٨، وشرح العبري: ص ٦٧٨، ونهاية السؤل مع حاشية
المطيعي: ٥٦٩/٤.

(٣) (أن) ليس في (غ).

عليه دليل^(١).

هذا [ص ٤٤/٣٤٤] شرح المذاهب في المسألة فلنعد إلى لفظ الكتاب^(٢).

قوله: «اختلف في تصويب المجتهدين في مسائل الفروع»: إشارة إلى أن خلاف العنبري في الأصول لا احتفال به، وقد أصاب؛ فإنه لا ينبغي أن يعدّ ما ذهب إليه هذا الرجل قولاً في الشريعة المحمدية، مع أنه مصادم بالإجماع قبله^(٣).

والذي نراه غير شاكين فيه^(٤)، أن المجمعين لو عاصروا العنبري لم يلتفتوا إلى ما قاله ولعدّوا الإجماع قائماً دونه.

قوله: «بناءً على الخلاف... إلى آخره» مقتضاه: أن كلّ من قال: بأن لكل صورة حكماً معيناً، وعليه دليل قطعي أو ظني، قال: بأن المصيب واحد، ومن لم يقل بذلك صوب الكل^(٥).

قوله: «والمختار... إلى آخره» باح باختيار المذهب الذي حكيناه من اشتمال الحادثة على حكم معين، وعليه دليل قطعي أو ظني لا يكلف المجتهد به، وإنما يكلف بما غلب على ظنه^(٦).

(١) ينظر: التلخيص للجويني: ٣/٣٦٠.

(٢) ينظر: التلخيص للجويني: ٣/٣٨٧-٣٨٨.

(٣) قال الآمدي: «وما أظنّ عاقلاً يذهب إلى ذلك» وقد ردّ قوله بالكتاب والسنة والإجماع. ينظر: الإحكام للآمدي: ٤/٢٣٩-٢٤٠.

(٤) من ترجيحات السبكي.

(٥) ينظر: نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤/٥٦١-٥٦٢.

(٦) ينظر: نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤/٥٦٥.

قال: (لأنَّ الاجتهاد مسبوق بالدلالة لأنه طلبها والدلالة متأخرة عن الحكم فلو تحقق الاجتهادان^(١) لاجتمع النقيضان ولأنه قال ﷺ: «من اجتهد فأصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر»).

هذان وجهان^(٢) استدل [ص ٣٤٥/٢ ب] بهما على اختياره:

أحدهما: أنَّ الاجتهاد مسبوق بدلالة الدليل على الحكم؛ لأنه عبارة عن طلب دلالة الدليل على الحكم، والطلب مسبوق على المطلوب، فيكون الاجتهاد متأخراً عن الدلالة، والدلالة متأخرة عن الحكم بها؛ لأنها نسبة بين الدليلين الذي هو المطلوب، والمدلول الذي هو الحكم، والنسبة متأخرة عن كل واحد من الأمرين؛ لتوقف تحققها على تحققهما، فيلزم منه أن يكون الاجتهاد متأخراً عن الحكم بمرتين؛ لتأخره عن الدلالة المتأخرة عن [غ ٤٧٤/٢] الحكم، فلو تحقق الاجتهادان أي كان كل مجتهد مصيباً [ت ١٣٩/٢] لاجتمع النقيضان^(٣) لاستلزامه ثبوت حكمين متناقضين^(٤)

(١) في (غ): الاجتهاد.

(٢) الأول عقلي، والثاني نقلي.

(٣) (النقيضان) ليس في (ت).

(٤) وذلك لأن الإثبات والنفي نقيضان ليس بينهما واسطة، ومتى اختلف المجتهدون فأحدهم مثبت، والآخر ناف قطعاً، ولا ثالث، والإثبات والنفي لا يجتمعان في الواقع في آن واحد. فأحدهما حق ثابت بيقين، والآخر باطل غير متحقق بيقين، فكان الحق بهذا المعنى واحداً لا تعدد فيه بيقين، فمن أصابه فهو المصيب، ومن لا يصيبه فهو المخطئ.

أفاده المطيعي في حاشيته على الإسنوي: ٥٦٨/٤.

في نفس الأمر بالنسبة إلى مسألة واحدة^(١).

وهذا الدليل فيه نظر:

أنا وإن سلمنا أن الاجتهاد طلب الدلالة، فلا نسلم أن طلب الشيء يتوقف على ثبوته في الخارج، بل على تصوره فقط، ثم إنه لا يثبت به إلا أحد شطري ما ادّعاه، فإنه لا يدل على سقوط الإثم عن المخطئ وحصول الأجر له^(٢).

الوجه الثاني: الحديث الذي ذكره في الكتاب، واللفظ في الصحيحين: «إذا حكم الحاكم فاجتهد [ص ٣٤٥/٢] فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»^(٣).

(١) قال الجاربردي في السراج الوهاج: ١٠٧٩/٢ عن هذا الدليل: «وتقريره: لو لم يكن المصيب واحداً لاجتماع النقيضان، والتالي باطل، فالقدم مثله. أما الملازمة؛ فلأن الاجتهاد طلب الدلالة فيكون متأخراً عن الدلالة، والدلالة متأخرة عن المدلول الذي هو الحكم، لتأخر النسبة بين المتسبين، فيكون الاجتهاد متأخراً عن الحكم. إذا تقرر ذلك فنقول: إذا اجتهد مجتهد وأدى اجتهاده إلى الحرمة، واجتهد مجتهد آخر وأدى اجتهاده إلى الوجوب، فلو كان كل منهما حقاً لزم اجتماع النقيضين». وينظر الدليل في: الحاصل: ١٠١٢/٢، وشرح العبري: ص ٦٧٩-٦٨٠، ومعراج المنهاج للجزري: ٢٩٣/٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٦٧/٤-٥٦٨.

(٢) قال الإسنوي في نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٦٨/٤ «وفي الدليلين نظر [أي الدليل العقلي والنقلي] أما الأول: فلا نسلم أن طلب الشيء يتوقف على ثبوته في الخارج، بل على تصوره، ألا ترى أن المتيم إذا طلب الماء في بركة، فإنه ليس متحققاً لوجوده، بل مقصوده إنما هو التحصيل على تقدير الوجود...». وينظر: المحصول للرازي: ج ٢/٣/٥٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: ص ١٤٠٠ كتاب الاعتصام (٩٦) باب أجر =

دلّ الحديث على أن المجتهد قد يخطئ وقد يصيب وهو المدّعى^(١).

فإن قلت: لا ينافي ذلك كون كل مجتهد مصيباً، إذ^(٢) يتصور الخطأ عند القائلين بهذه المقالة، وذلك فيمن لم يستفرغ الوسع في الطلب مع كونه غير عالمٍ بالتقصير، فإنه مخطئ غير آثم؛ للجهل بالتقصير، فلعلّ هذه الصورة هي المرادة من الحديث^(٣).

قلت: هذا تخصيصٌ بصورةٍ نادرةٍ من غير دليل.

وأيضاً: إن تحقق الاجتهاد المعترى فيما ذكرته، فقد ثبت المدعى وهو خطأ بعض المجتهدين في الجملة، وإلا فلا يجوز حمل الحديث عليه من غير صارف عن حمله على الاجتهاد المعترى؛ لأنّ الشرعيّ مقدم على العرفي واللغوي^(٤).

واعلم أن الاستدلال بالحديث قويّ، لو كانت المسألة ظنية، ولكنّ المسألة قطعية، كما صرّح بها الأصوليون على اختلاف طبقاتهم. وبذلك تحلّ شبهة من قال: ليس كلّ مجتهد مصيباً؛ لقول من قال من

= الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (٢١) رقم (٧٣٥٢). وأخرجه مسلم في

صحيحه: ص ٧١٣، كتاب الأقضية (٣٠) باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب

أو أخطأ (٦). رقم (١٧١٦).

(١) ينظر: نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٦٨/٤.

(٢) في (غ): أو.

(٣) ينظر: نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٧٠/٤.

(٤) ينظر: نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٧٠/٤-٥٧١.

المجتهدين: ليس كل مجتهد مصيباً؛ لأنه إن أصاب فما قاله حق، وإن أخطأ فقد [ص ٢/٣٤٦ ب] أخطأ بعض المجتهدين، فلم يكن كل مجتهد مصيباً.

فنقول: الخلاف في أن المصيبَ واحدٌ إنما هو^(١) في مسائل الفروع الظنية كما عرفت، أما مسائل الأصول القطعية، فالمصيب فيها واحد بلا خلاف.

ولك في حل هذه النكتة طريقة أخرى فنقول:

نلتزم أنه مصيب في قوله: ليس كل مجتهد مصيباً

ولكن لم قلت: إنه يلزم من ذلك أن يكون الواقع في نفس الأمر ليس إلا أنه ليس^(٢) كل مجتهد مصيباً.

وقولك: لأنه مصيب.

قلنا: وكذا خصمه أيضاً مصيب بناءً على القول بالتصويب.

فحكم الله في حق هذا [غ ٢/٤٧٥] أنه ليس كل مجتهد مصيباً غير^(٣) أنه في حق خصمه أن كل مجتهد مصيب.

فهاتان طريقتان في حل هذه الشبهة:

الأولى: على تقدير كونها من مسائل الأصول

(١) (هو) ليس في (غ).

(٢) (ليس) ليس في (غ).

(٣) (غير) ليس في (ص).

والثانية: على التزام كونها من مسائل الفروع.

ومن جيد ما استدل به القائلون بأن المصيب واحد، اجتماع الصحابة فمن بعدهم للمناظرة، وطلب كل واحد من المتناظرين خصمه إلى ما ينصره، فلو أن كل مجتهد مصيب، لم يكن إلى الحجاج والنظر [ص ٢٤٦/٣] فائدة.

وأجاب عنه القاضي: بأن التناظر ثابت، وأما ما ادعيتموه من غرض المتناظرين، فأنتم منازعون فيه، ولسنا [ت ١٤٠/٢] ب [ب] نسلم أن العلماء إنما تنازعوا؛ ليدعو^(١) كل واحد منهما خصمه، بل للتدرب في طرق الاجتهاد ولا احتمال وضوح^(٢) نص يقطع البحث، وغير ذلك^(٣).

قال: (قيل لو تعين فالمخالف له لم يحكم بما أنزل الله فيفسق أو يكفر لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ قلنا: لما أمر بالحكم بما ظنه وإن أخطأ حكم بما أنزل الله.

قيل: لو لم يصوب الجميع لما جاز نصب المخالف وقد نصب أبو بكر زيدا^(٤).

(١) ليدعو في (ص): ليدعي.

(٢) (كل واحد منهما خصمه بل للتدرب في طرق الاجتهاد والاحتمال وضوح) ساقط من (ت).

(٣) ينظر: التلخيص للجويني: ٣٥٥/٣.

(٤) (زيدا) ليس في (غ).

قلنا: لم يجز تولية المبطّل، والمنخطى ليس بمبطّل).

احتج المصوّبون بوجهين^(١):

أحدهما: أنّه لو لم يكن كلُّ مجتهدٍ مصيباً، لتعين الحكمُ في الواقعة قبل الاجتهاد، وحينئذٍ فيكونُ المجتهدُ المخالفُ باجتهاده لذلك الحكمِ حاكماً، بخلاف ما أنزل الله فيفسق لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٢)، أو يكفر بالآية الأخرى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٣)^(٤).

وأجاب بأننا لا نسلم أنّه والحالة هذه يكون حاكماً، بخلاف ما أنزل الله، فإنّهُ لما كان مأموراً بالحكم [ص ٣٤٧/٢] بموجب ظنّه بعد الاجتهاد، فحكمه به حكمٌ بما أنزل الله، وإن أخطأ في اجتهاده بعدم إصابة ذلك الحكم المتعين^(٥).

(١) هذا شروع في الاحتجاج للقائلين أنّه ليس لله في الواقعة حكم معين، بل حكمها تابع لظن المجتهدين.

(٢) سورة المائدة الآية ٤٧.

(٣) سورة المائدة الآية ٤٤.

(٤) واللازم باطل اتفاقاً، فالملزوم مثله. بمعنى: لكن المخالف ليس بفاسق ولا كافر إجماعاً، فلا يكون في الواقعة حكم معين وهو المطلوب. ينظر الدليل: نهاية الوصول للصفى الهندى: ٣٨٥١/٨، وشرح العبرى: ص ٦٨١-٦٨٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٧٢/٤.

(٥) ينظر الجواب في: شرح العبرى: ص ٦٨١-٦٨٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٧٢/٤-٥٧٣.

ولقائل أن يقول: إذا كان الحقُّ واحداً متعيناً، فهو الذي أنزله الله تعالى، والحكم بخلافه حكم بخلاف ما أنزل الله.

نعم هو حكم بشيء أنزل الله؛ أن الحاكم به يؤجر، ولا يأثم لبذله الوسع في اجتهاده، فكان ينبغي تقريره هكذا، إنما يفسق أو يكفر الحاكم بخلاف ما أنزل الله من كل وجه؛ لأنه الذي يصدق عليه إطلاق قول القائل: حكم بخلاف ما أنزل الله.

أمَّا الحاكم بما أنزل الله أن له [غ/٤٧٦] أن يحكم به، وإن لم يحكم به وإن لم ينزل المحكوم به، ولم يجعله الحقّ عنده فليس حاكماً، بخلاف المنزل. أو نقول: هو حاكم بخلافه، ولكن هو معذور لما ذكرناه. والفسق والكفر يختصان بغير المعذور.

والثاني: أنه لو لم يكن كلُّ مجتهد مصيباً، لما جاز للمجتهد أن ينصبَّ حاكماً مخالفاً له في الاجتهاد؛ لأنه في ظنه قد مكّنه من الحكم بغير الحق، وليس كذلك؛ لأنه جائز بدليل أن أبا بكر رضي الله عنه نصب زيداً رضي الله عنه مع أنه كان يخالفه في الجدة^(١) وفي غيره، وشاع ذلك بين الصحابة من غير [ص/٣٤٧] نكير^(٢).

وأجاب: بأن الممتنع إنما هو تولية المبطّل؛ أي الذي يقضي بالباطل،

(١) ينظر كلام الحافظ ابن حجر في التلخيص، وفتح العزيز: ٤٨٥/٦-٤٨٦.

(٢) فكان إجماعاً. ينظر: العدة: ١٥٦٨/٥، والمحصول للرازي: ج ٢/٣/٦٨، والإحكام للآمدي: ٢٥١/٤-٢٥٢، ونهاية الوصول للصفى الهندى: ٣٨٥٥/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٧٣/٤.

ومن كان مجتهداً مخطئاً فهو غير مبطل؛ لإتيانه بالمأمور به^(١).^(٢)

وهذا أيضاً فيه عندنا نظر^(٣)، فإنَّ المجتهد في مسألة القائل: بأنَّ المصيب واحد، يظنَّ خطأ صاحبه، ولا معنى لذلك إلاَّ أنَّه مبطلٌ فيما أتى به، وإنما بذلَّ الوسع أقامَ عذرَه.

نعم، قد يجاب بأنَّه ليس يعلم حال التولية، أنَّه يحكم بخلاف ما يعتقده، وذلك لأنَّ على الحاكم أنْ يجتهد في الحكم عند كلِّ حادثة، وربما تغير اجتهاده.

وأيضاً، فلعلَّ أبا بكر رضي الله عنه نهى زيدا عن الحكم فيما يخالفه فيه، وقصر توليته على الحوادث التي يوافقها فيها.

وقد صرح بجواز مثل هذا الماوردي كما [ت ٤٠/٩ أ] نقله الرافعي فقال: ولو ولى الإمام رجلاً، وقال: لا تحكم في قتل المسلم [ب] الكافر^(٤) والحرَّ [ب] العبيد^(٥)، جاز وقد قصر عمله على باقي الحوادث^(٦).

(١) (به) ليس في (غ).

(٢) ينظر: شرح العبري: ص ٦٨٦.

(٣) من ترجيحات السبكي.

(٤) [ب] الكافر في (ت)، (غ): الكافر، والمثبت من العزيز شرح الوجيز: ٤٣٤/١٢.

(٥) [ب] العبد في (ت)، (غ): العبد، والمثبت من العزيز شرح الوجيز: ٤٣٤/١٢.

(٦) يقول الرافعي في العزيز شرح الوجيز: ٤٣٤/١٢ «ولو قال: لا تحكم في قتل المسلم بالكافر، والحرَّ بالعبد، جاز، وكان قصراً لعمله على بقية الحوادث، وحكى وجهين فيما لو قال: لا تقض فيهما بالقصاص: أنه يلغو، أو يكون منعاً له من الحكم بالقصاص نفياً وإثباتاً. الثالث: حيث لا يجوز الاستخلاف...». وينظر: الحاروي =

وواقعة زيد واقعة عين، لا يمكن فيها نفي هذا الاحتمال.

وأيضاً فلعل أبا بكر رضي الله عنه كان يرى أن كل مجتهدٍ مصيبٌ، فالمسألة مشهورة باضطراب الآراء فيها قديماً وحديثاً^(١).

قال: (فرعان الأول لو رأى الزوج لفظاً^(٢) كناية ورأته [ص ٣٤٨/٢] المرأة صريحاً فله الطلب ولها الامتناع فيراجعان غيرهما).

هذان فرعان من فروع حكم الاجتهاد^(٣).

الأول: لو كان الزوجان مجتهدين، فخاطبها الزوج بلفظة يرى أنها كناية في الطلاق ولا نية، وترى المرأة أنها صريحة فيه، فللزوجة طلب الاستمتاع منها، ولها الامتناع عملاً مع كل منهما بمقتضى اجتهاده.

وطريق قطع المنازعة بينهما أن يراجعاً مجتهداً آخر غيرهما حاكماً أو حكماً من جهتهما، ليحكم بينهما بما أدى إليه اجتهاده.

= للماوردي: ٤٠٤/٢٠.

(١) وهذه توجيهات من السبكي كلها محتملة.

(٢) لفظاً في (ص): لفظ.

(٣) ينظر: الفرعان في التلخيص للجويني: ٣٤٨-٣٤٩، والمحصل للرازي:

ج ٢/٣٠٩-٩١، والمحصل: ١٠١٨-١٠١٩، والنحصيل: ٢/٢٩٧،

والإحكام للآمدي: ٤/٢٥٤، وشرح العبري: ص ٦٨٤-٦٨٦، وشرح تنقيح

الفصول: ص ٤٤١، وشرح الأصفهاني: ٢/٥٤٢-٨٤٣، ونهاية السؤل مع حاشية

المطيعي: ٤/٥٧٣-٥٧٦،

وهذا الطريق متعين لدفع المشاجرة في نحو الصورة [غ/٢٧٧/٤]
المفروضة، سواء قلنا: المجتهد واحد أم كل مجتهد مصيب، وهذا إذا لم تكن
المنازعة فيما يجري فيه الصلح، فإن جرى فيها الصلح كالحقوق المالية،
فينقطع بطريق الصلح أيضاً. هذا ما في الكتاب^(١).

وقد ذكر القاضي في مختصر التقريب هذا الفرع، وجعله من أدلة
خصومه القائلين: بأن المصيب واحد، وأنهم قالوا: هذا يقتضي الجمع بين
التسليط على الاستمتاع والامتناع منه.

ثم أجاب عنه: بأننا نسألکم عن هذه الحادثة إذا عنت وكل ما قدرتموه
جواباً ظاهراً في حقهما فهو حكم الله قطعاً، قال: فإن زعموا أن المرأة
مأمورة [ص/٢٤٨/٣] بالامتناع جهدها والرجل مباح له الطلب
للاستمتاع وإن أدى إلى قهرها ولم يعدوا ذلك تناقضاً في ظاهر الجواب فهو
حكم الله تعالى عندنا ظاهراً وباطناً^(٢).

قال: ومما تمسكوا به أن المنكوحة بغير ولي إذا زوجها وليها ثانياً من
شافعي والذي تزوج بها أولاً حنفي، والمرأة مترددة بين دعوتيهما^(٣) وهما
مجتهدان فما وجه القول في جمع الحل والتحريم؟^(٤).

(١) ينظر هذا المثال في: التلخيص للجويني: ٣/٣٤٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٣٤٧-٣٤٨.

(٣) (من شافعي والذي تزوج بها أولاً حنفي والمرأة مترددة بين دعوتيهما) ساقط من
(ت).

(٤) بالنظر إلى أن الحنفية لا يشترطون الولي والشافعية عكس ذلك.

وأجاب بجوابه الأول: وأنّ كلّ ما أجبتم به في ظاهر الأمر، ولم تعدوه تناقضاً، فهو حكم الله تعالى عندنا.

ثم قال: وإن اجتريت بهذا القدر كفاك وإن أردت التفصيل في الجواب. قلنا: من القائلين بأن المصيب واحد من صار في هذه الصورة إلى الوقف حتى يرفع الأمر إلى القاضي كما قدمناه في الصورة^(١) المعلومة الأولى فعلى هذا نقول: حكم الله فيهما الوقف ظاهراً وباطناً حتى نرفع أمرهما إلى القاضي فيزلهما على اعتقاد نفسه وهذا حكم الله حينئذ، ومنهم من قال نسلم المرأة إلى الزوج الأول فإن نكحها نكاحاً يعتدّ صحته وهو السابق به فلا يبعد أن يكون [ص ٣٤٩/ب] هذا هو الحكم، قال وهذه الصورة وأمثالها من المجتهدين وفيها تقابل الاحتمالات فيجتهد المجتهد [ت ١٤١/ب] فيها عندنا، وما أدى إليه اجتهاده فهو حقّ من وقف أو تقديم أو غيرهما من وجوه الجواب^(٢).

قال: (الثاني إذا تغير الاجتهاد كما لو ظنّ أن الخلع فسّخّ ثم ظنّ أنّه طلاق فلا ينتقض الأول بعد اقتران الحكم وينتقض قبله).

إذا أداه اجتهاده إلى أن الخلع فسّخّ فنكح امرأة كان قد خالعها ثلاثاً بمقتضى هذا الاعتقاد^(٣)، ثمّ تغير اجتهاده، وأدّاه إلى أنّه طلاق^(٤).

(١) (إلى الوقف حتى يرفع الأمر إلى القاضي كما قدمناه في الصورة) ساقط من (غ).

(٢) ينظر: التلخيص للجويني: ٣/٣٤٨-٣٤٩.

(٣) في (ت): الاعتبار.

(٤) هذا هو الفرع الثاني. وعبر عنه الأصوليون بنقض الاجتهاد. وهما بخان:

فإمّا أن يتغير بعد قضاء القاضي [غ/٤٧٨] بمقتضى الاجتهاد الأوّل
المقتضى لصحة النكاح، فلا ينقض بالاجتهاد الثاني، بل يبقى على
النكاح.

وإمّا أن يتغير قبل القضاء بالصّحة، فيجب عليه مفارقتها؛ لأنّ الظنّ
المصاحب له الآن قاضٍ بأنّ اجتهاده الأوّل خطأً فليعمل به.

وهذا ما أراده المصنف بقوله: «وينتقض قبله» ومراده بالتّقص: ترك
العمل بالاجتهاد الأوّل، وإلاّ فالاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد، وهذا فيما إذا

الأوّل: المجتهد إذا أدّى اجتهاده إلى حكم في حقّ نفسه ثمّ تغيّر اجتهاده، كما إذا =
= أدى اجتهاده إلى أن الخلع فسخ، فنكح امرأة خالعهام ثلاثاً، ثمّ تغيّر اجتهاده إلى أنه
طلاق، فإن حكم حاكم قبل تغيّر اجتهاده بصحة ذلك النكاح بقي صحيحاً لأن
حكم الحاكم في المسائل الاجتهادية لا ينقض، وإن لم يحكم بها حاكم قبل تغيّر
اجتهاده لزمه تسريحها، ولم يجز له إمساكها على خلاف اجتهاده؛ لأنه حينئذ يكون
مستديماً لحزمة الاستمّاع بها نظراً إلى اعتقاده.

الثاني: إذا أفتى المجتهد على وفق اجتهاده للعامي، فعمل العاميّ بذلك، وبقي مستديماً
عليه، كما إذا أفتاه بجواز نكاح المختلعة ثلاثاً، ثمّ تغيّر اجتهاده إلى أن الخلع طلاق،
فإن حكم حاكم بصحة النكاح قبل تغيّر اجتهاده، فالحكم ما سبق في حق المجتهد،
وإن لم يحكم بها حاكم فقد اختلفوا: والأظهر أنه يجب عليه تسريحها، كما في المجتهد
في حق نفسه، وكما لو قلد من ليس له أهلية الاجتهاد في القبله لمن له أهلية الاجتهاد
فيها، ثمّ تغيّر اجتهاده إلى جهة أخرى في أثناء صلاة المقلد له، فإنه يجب عليه أن
يتحول إلى الجهة التي تغيّر اجتهاد متبوع إليها تزيلاً له منزلة متبوعه، ومنهم من لم
يوجب ذلك لزمه أنه يؤدي إلى نقض الاجتهاد بالاجتهاد وهو ممتنع. ينظر: نهاية
الوصول للصفى الهندي: ٣٨٨٠/٨. بتصرف.

تغير اجتهاده في حق نفسه.

فلو تغير في حق غيره؛ كما إذا أفتى [ص ٣٤٩/٢] مقلده بصحة
نكاح المختلعة ثلاثاً، ونكحها المقلد عملاً بفتواه، ثم تغير اجتهاده ولم يكن
الحاكم قد حكم بصحة النكاح قبل تغير اجتهاده.

فالمختار: أنه يجب عليه تسريحها كما في حق نفس المجتهد.

ولو قال: مجتهد للمقلد - والصورة هذه - : أخطأ بك من قلدته.
فإن كان الذي قلده أعلم من الثاني، أو ^(١) استويا، فلا أثر له لقوله.
وإن كان الثاني أعلم.

قال الرافعي: فالقياس أنا إن أوجبنا تقليد الأعم، فهو كما لو تغير
اجتهاد مقلده وإلا فلا أثر له ^(٢).

قال النووي: وهذا ليس بشيء بل الوجه الجزم بأنه لا يلزمه شيء ولا
أثر لقول الثاني ^(٣).

(١) في (غ): واستويا.

(٢) ينظر العزيز شرح الرجيز: ٤٢٦/١٢.

(٣) وهنا نقل كلام النووي من الروضة: ٩٣/٨ لما له من فائدة في الموضوع قال رحمه
الله: «فرع: متى تغير اجتهاد المجتهد دار المقلد معه وعمل في المستقبل بقوله الثاني ولا
ينقض ما مضى، ولو نكح المجتهد امرأة ثم خالعه ثلاثاً لأنه رأى الخلع فسحاً ثم تغير
اجتهاده قال الغزالي: يلزمه مفارقتها، وأبدى تردداً فيما لو فعل المقلد مثل ذلك ثم
تغير اجتهاد مقلده قال: والصحيح أن الجواب كذلك كما لو تغير اجتهاد المقلد في
الصلاة فإنه يتحول، ولو قال مجتهد للمقلد والصورة هذه: أخطأ بك من قلدته، فإن
كان الذي قلده أعلم من الثاني، أو استويا، فلا أثر لقوله، وإن كان الثاني أعلم، =

خاتمة: القاضي إذا حكم في هذه الواقعة، ثم تغير اجتهاده لم يكن له
النقض لكون المسألة اجتهادية^(١).

= فالقياس أنا إن أوجبنا تقليد الأعلام، فهو كما لو تغير اجتهاد مقلده، وإلا فلا أثر
له.

قلت: هذا الذي زعم الإمام الرافعي رحمه الله أنه القياس ليس بشيء بل الوجه الجزم
بأنه لا يلزمه شيء ولا أثر لقول الثاني، وهذا كله إذا كانت المسألة اجتهادية، وقد
لخص الصيمري والخطيب البغدادي وغيرهما من أصحابنا هذه المسألة بتفصيل حسن
فقالوا إذا أفتى ثم رجع فإن علم المستفتي رجوعه ولم يكن عمل بالأول لم يحز له
العمل به وكذا إذا نكح بفتواه أو استمر على نكاح بفتواه ثم رجع لزمه فراقها
كنظيره في القبلة، وإن كان عمل به قبل الرجوع فإن كان مخالفاً لدليل قاطع لزم
المستفتي نقض عمله وإن كان في محل الاجتهاد فلا لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد
ولا يعمل خلاف هذا لأصحابنا وما ذكره صاحبنا المستصفي والمحصل فليس فيه
تصريح بمخالفة هذا» اهـ.

(١) إذا بان للقاضي أنه قد أخطأ في حكمه، أو بان له أن غيره من القضاة قد أخطأ في حكمه،
فذلك ضربان:

أحدهما: أن يخطئ فيما يسوغ فيه الاجتهاد.

والثاني: أن يخطئ فيما لا يسوغ فيه الاجتهاد.

فإن أخطأ فيما يسوغ فيه الاجتهاد وهو أن يخالف أولى القياسين من قياس المعنى
الخفي أو لأولاهما من قياس التقريب في الشبه، كان حكمه نافذاً، وحكم غيره من
القضاة به نافذاً، لا يتعقب بفسخ ولا نقض.

والدليل على ذلك: أن عمر رضي الله عنه لم يشرك في عام، وشرك في عام. فلما قيل له: إنك لم
تشرك في العام الماضي بين ولد الأم وبين ولد الأب والأم، فكيف تشرك الآن؟ قال:
«تلك على ما قضينا وهذه على قضيناه». ينظر: الحاوي للماوردي: ٢٣٩/٢٠.
بتصرف.

ولنا: - فيما إذا حكم الحاكم بحكم، ثم انقذ له ما لو كان مقارباً
لمنع الحكم - قولٌ بليغٌ، فلنورده، فنقول ذلك على أقسام:

أحدها: أن يكون أمراً متجدداً لم يكن حالة الحكم.

مثاله: أن يباع مالٌ يتيم بقيمته؛ لحاجته، ويُحكم بصحة البيع، ثم
تعلو الأسعار بعد ذلك، فتصير قيمته أكثر، فهذا لا اعتبار
[ص ٢/٣٥٠ ب] به؛ لأن الشرط البيع بالقيمة ذلك الوقت، لا بعده.

الثاني: أن يحكم بجتهاده لدليل أو أماره، ثم يظهر له دليل أو
أماره أرجح^(١) من الأول، ولا ينتهي إلى ظهور النص. فهذا أيضاً^(٢) لا
اعتبار به، وإن كان لو قارن لوجب الحكم به؛ لأن الحكم بالراجح، وإن
كان واجباً لكن الرجحان حاصل الآن في ظنه، ولا يدري لو حصل ذلك
الاحتمال عنده حالة الحكم هل يكون عنده راجحاً أو مرجوحاً؟ والاعتبار
إنما هو بالرجحان حال الحكم، ولا يلزم من الرجحان في وقت الرجحان
في وقت غيره؛ لتفاوت الظنون بحسب الأوقات، وما يكون فيها من أمور
لا تنحصر يتغير بها [غ ٤٧٩/٢] الظن [٢/٤١٤ أ]، ولا يتمكن الظان
من الجزم بأن الظن الذي عنده في وقت، لو نظر في وقت آخر لكان
مستمراً، ورجحان الاعتقاد إنما يحصل حالاً فحالاً، وأمّا اعتقاد الرجحان،
فقد يكون يعتقد - في وقت قطعاً - رجحان أمرٍ عنده في الماضي، وهو

(١) في (غ): راجع من الأول.

(٢) (أيضاً): ليس في (غ).

من الأمور الوجدانيات^(١) ليس مما نحن فيه.

نعم^(٢)، سيأتي قسم منه هنا، فاضبط هذا هنا؛ لتنتفع به إذا قلناه.

الثالث: أن يظهر دليل أو أمانة تساوي الأول [ص ٣٥٠/٢]
فبطريق الأولى لا اعتبار به، وإن كان لو قارن لمنع من الحكم.

وبهذا تعلم أن إطلاق من أطلق أنه إذا ظهر بعد الحكم ما لو قارن؛
لمنع من الحكم^(٣) بنقض الحكم، ليس بجيد^(٤).

الرابع: أن يظهر نص، أو إجماع، أو قياس جلي بخلافه فينقض
الحكم؛ لأن ذلك أمر مقطوع به، فلم ينقضه بظن، وإنما نقضه بالدليل
القاطع على تقديم النص، والإجماع والقياس الجلي على الاجتهاد، فهو أمر
لو قارن العلم به لوجب تقديمه قطعاً، فلذلك يُقضى به.

الخامس: أن يظهر أمر لو قارن لمنع ظناً لا قطعاً كبيتة الداخل فإن
في^(٥) تقديمها على بيئة الخارج خلافاً، فهو أمر مظنون مجتهد فيه، ولكن
الحاكم الذي يراه اجتهداً أو تقليداً قاطع بظنه، ووجوب العمل به، فلو

(١) هكذا في جميع النسخ. ولعلها من الأمور الوجدانية، أو من أمور الوجدانيات. أما
هكذا فحسب اطلاعي المتواضع، لا أدري هل تصح لغة أم لا؟

(٢) (نعم) ليس في (ص).

(٣) (وبهذا تعلم أن إطلاق من أطلق أنه إذا ظهر بعد الحكم ما لو قارن لمنع من الحكم)
ساقط من (غ).

(٤) من ترجيحات السبكي وتصحيحاته.

(٥) (في) ليس في (غ).

قارنَ لوجبَ الحكمَ به، وهو يعلم من نفسه أنَّه إنما يحكم به، فإذا حكم للخارج^(١) معتقداً أنَّه لا بينة للداخل، ثمَّ جاءت البينة، فقد ظهر أمر لو قارن لمنع ظناً، والظنَّ السابق معلومٌ الآن. وهذا هو اعتقاد الرجحان الذي أشرنا إليه من قبل [ص ٣٥١/٢ ب].

وقد اختلف الأصحاب هاهنا في التَّقْض:

فمن ذهب إلى أنَّه لا ينقض؛ فوجهه أنَّه أمرٌ مجتهدٌ فيه.

ومن قال بالتَّقْض؛ فوجهه أنَّه عالمٌ بظنِّه وبأنَّه إنما حكم معتقداً عدم بينة الخارج فهو قاطع بما كان يمينه من الحكم لو قارن.

فانظر هذا التفاوت بين المراتب، وأنَّ هذه المرتبة بين ظهور النص، وبين ظهور الدليل الراجح أو المساوي، فلذلك نقض في النص قطعاً ولم ينقض في الدليل أو الأمانة قطعاً وحصل التردد في هذا على وجهين.

السادس: أن يظهر معارض محض من غير مرجح.

كما إذا حكم للخارج ببينة، ثمَّ جاءت بينة لخارج آخر، فهذه البينة لو قارنت لمنعت الحكم للتعارض.

فإذا ظهرت بعد الحكم؛ فلوالدي —أيده الله تعالى— في المسألة احتمالان:

أحدهما: أن يقال إنَّه كظهور الأمانة المساوية فلا ينقض به قطعاً.

(١) في (ص): الخارج.

وأرجحهما عندي، أنها [غ/٢/٤٨٠] ليست كالأمانة المساوية؛ لأنّ مساواة الأمانة المساوية مظنونة، وجاز أن تضعف في وقت آخر ويستمر رجحان الأمانة المحكوم بها لعدم الوثوق [ص/٢/٣٥١] بالظنون، وجاز أنّها لو لاحت له في^(١) وقت الحكم لكانت مرجوحة غير مساوية، وأمّا البينة إذا عارضت أخرى فمساواتها معلومة مئوس فيها من الترجيح فلا يبقى لاحتمال استمرار ذلك الحكم أو غيره فيرد^(٢) الأمر إلى ما كان عليه [ت/٢/٤٢١ب] قبل الحكم ويقف لقطعنا باستواء الجانبين بخلاف الأمارات التي لا يوثق بحال الظنون فيها فإنّه لو لم يمض الحكم فيها أدّى إلى عدم استمرار الأحكام وأن لا يحكم بشيء.

وقد مال والدي - أيده الله تعالى - إلى ترجيح الأول. وقال: لم أجد في كلام الأصحاب إلى الآن ما اعتضد به في الجزم بأحدهما، غير أنني أميلُ إلى عدم النقض، وأنّ الحاكم لا يحكم ولا ينقض إلا بمسند.

ولك أن تقول: ظهورنا يقطع بمساواته مستند، وقد تخلّص^(٣) من هذا أنّ العلم بمقارنة ما يقطع بتقديمه على مستند الحكم موجب لنقضه قطعاً، والعلم بمقارنة ما يظنّ تقديمه فيه وجهان كبينة الداخل، والعلم بمقارنة ما يمنع الحكم ويوجب التوقف فيه الاحتمالان المذكوران. وهذا هو القسم السادس^(٤)

(١) (في) ليس في (غ).

(٢) في (غ): فتردد.

(٣) في (ت): تلخص.

(٤) أن يظهر معارض محض من غير مرجح.

والذي قبله [ص ٣٥٢/ب] الخامس^(١) والذي قبله الرابع^(٢) والثلاثة الأوّل
لا نقض فيها قطعاً.

أمّا الأوّل^(٣)؛ فللعلم بعدم المقارنة.

وأمّا الثاني^(٤) والثالث^(٥)؛ فللشك فيها وعدم استقرار الأحكام.

(١) أن يظهر أمر لو قارن لمنع ظنا لا قطعاً كينة الداخل.

(٢) أن يظهر نصّ أو إجماع أو قياس جلي بخلافه فينقض الحكم.

(٣) وهو أن يكون أمراً متجديداً لم يكن حالة الحكم.

(٤) أن يحكم باجتهاده للدليل أو أمانة، ثم يظهر له دليل أو أمانة أرجح من الأوّل، ولا ينتهي

إلى ظهور النص.

(٥) أن يظهر دليل أو أمانة تساوي الأوّل فبطريق الأولى لا اعتبار به، وإن كان لو قارن

لمنع من الحكم.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الباب الثاني الإفتاء

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قال: (الباب الثاني: في الإفتاء. وفيه مسائل:

الأولى: يجوز الإفتاء للمجتهد ومقلد الحلي واختلف في تقليد الميت؛
لأنه لا قول له لانهقاد الإجماع على خلافه.

والمختار جوازه للإجماع عليه في زماننا).

يشتمل هذا الباب على ثلاث مسائل^(١):

الأولى: النظر فيما يتعلق بالمفتي.

اعلم أنه يجوز للمجتهد الإفتاء^(٢).

(١) لما فرغ من الباب الأول والذي عقده لموضوع الاجتهاد وما يتعلق به، شرع في
الباب الثاني والمعقود للإفتاء وفيه ثلاث مسائل:

— المسألة الأولى: في المفتي

— المسألة الثانية: في المستفتي.

— المسألة الثالثة: في ما فيه الاستفتاء. أي موضوع الفتوى.

والإفتاء: لغة: أفتاه في الأمر: أبانه له، والفتيا، والفتوى وتفتح: ما أفتى به الفقيه.
القاموس المحيط: ص ١٧٠٢ وقال: الفيومي في المصباح المنير: ص ٤٦٩ مادة: «فتي»
«والفتوى بالواو بفتح الفاء وبالياء فتضم، وهي اسم من أفتى العالم إذا بين الحكم،
واستفتيته سأله أن يفتي ويقال أصله من الفتى وهو الشاب القوي والجمع الفتاوي
بكسر الواو على الأصل وقيل: يجوز الفتح للتخفيف». وفي الاصطلاح: بيان حكم
المسألة. التعريفات: ص ٣٢، والتوقيف في مهمات التعاريف: ص ٧٩.

(٢) ينظر: الحصول للرازي: ج ٢/٣/٩٥، الإحكام للآمدي: ٣١١/٤، والحاصل:
١٠٢٠/٢، والتحصيل: ٣٠١/٢، وشرح تنقيح الفصول: ص ٤٤٢، والمسودة:
ص ٥٤٢، وشرح العبري: ص ٦٨٨، والسراج الوهاج للجاربردي: ١٠٨٥/٢ -
١٠٨٦، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٦٠٦/٤.

وأما المقلد^(١) فقال: أبو الحسين البصري، وجماعة لا يجوز له الإفتاء مطلقاً^(٢).

وذهب قوم إلى الجواز مطلقاً إذا عرف المسألة بدليلها^(٣).

وذهب الأكثرون إلى أنه إن تبحر في مذهب ذلك المجتهد، واطلع على مأخذه، وكان أهلاً للنظر والتفريع على قواعده جاز له الفتوى، وإلا فلا^(٤).

وقال آخرون: إن عدم المجتهد [غ/٤٨١] جاز وإلا فلا^(٥).

(١) حكى ابن الحاجب في المسألة أربعة مذاهب: قال الشارح: ٣٠٨/٢ «قد اختلف في أن غير المجتهد هل له أن يفتي بمذهب مجتهد على أربعة أقول: المختار أنه لو كان مطلعاً على مأخذ الأحكام أهلاً للنظر، كان جائزاً وإلا فلا، وقيل إنما يجوز عند عدم المجتهد، وأما مع وجوده فلا، وقيل يجوز مطلقاً، وقيل لا يجوز مطلقاً وهو مذهب أبي الحسين» وقد نقلها عنه الإسنوي في نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٨١/٤ - ٥٨٢.

(٢) ينظر: المعتمد: ٩٤٢/٢ - ٩٤٣، والحصول للرازي: ج ٩/٣/٩٧، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣٠٨/٢، والإحكام للآمدي: ٣١٦/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨٨٥/٨، وفواتح الرحموت: ٤٠٤/٢.

(٣) ينظر: المصادر نفسها. عدا المعتمد.

(٤) وهو اختيار الآمدي وابن الحاجب. ينظر: الإحكام للآمدي: ٣١٦/٤، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣٠٨/٢.

(٥) ينظر: الحصول للرازي: ج ٩/٣/٩٧، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣٠٨/٢، والإحكام للآمدي: ٣١٦/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨٨٥/٨، وفواتح الرحموت: ٤٠٤/٢.

وقالت طائفة: يجوز لمقلد الحي أن يفتي بما شافه به، أو نقله إليه موثوق بقوله، أو وجده مكتوباً في كتاب معتمد عليه، ولا يجوز لمقلد الميت^(١).

هذا شرح ما في الكتاب، وعبارته قد تُوهِم [ص ٣٥٢/٢] اختصاص الخلاف بمقلد الميت، وهو جائز^(٢) مطلقاً، وقد تُوهِم أن اختياره جواز إفتاء^(٣) المقلد العامي.

والظن به أنه لم يختَر هذا المذهب، وإن كان وجهاً في المذهب.

فقد قال القاضي في مختصر التقرير: أجمعوا على أنه لا يحل لمن شداً شيئاً من العلم أن يفتي^(٤).

وإنما قال المصنف في تقليد الميت، ولم يقل في مقلد الميت، مع أن الغرض حكم إفتاء مقلد الميت، لا بيان حكم تقليده؛ ليشير إلى أن جواز إفتاءه مشروط بصحة تقليده؛ فيلزم من الخلاف فيها الخلاف في إفتاءه.

قوله: «لأنه لا قول له» أي: احتج من منع^(٥) تقليد الميت بأن الميت لا قول له؛ بدليل انعقاد الإجماع على خلافه، ولو كان ذا قول، لم ينعقد مع مخالفته كالحَيِّ، وإذا لم يكن له قول لم يجز تقليده.

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج ٩/٣/٩٩، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨٨٦/٨.

(٢) في (ص): جارٍ.

(٣) (إفتاء) ليس في (غ).

(٤) ينظر: التلخيص للجويني: ٤٥٧/٣.

(٥) (منع) ليس في (غ).

واستدل المصنف [ت ١٤٩/٢] على اختياره بالإجماع عليه في زماننا^(١).

وهذا قد ذكره الإمام فقال: انعقد الإجماع في زماننا هذا على جواز العمل بهذا النوع لأنه ليس في هذا الزمان مجتهد، والإجماع حجة^(٢).

ولقائل أن يقول: لا يجمع قولك: ليس في هذا الزمان مجتهد^(٣). قولك: إجماع أهل هذا الزمان حجة؛ لأن الإجماع المعتبر [ص ٣٥٣/٢ ب] هو إجماع المجتهدين^(٤).

قال: (الثانية يجوز الاستفتاء للعامي لعدم تكليفهم في شيء من الأعصار بالاجتهاد وتقويت معائشهم واستضرارهم بالاشتغال بأسبابه دون المجتهد؛ لأنه مأمور بالاعتبار.

قيل: معارض بعموم ﴿فَاسْأَلُوا﴾، ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾.

(١) قال الأصفهاني في شرح المنهاج: ٨٤٦/٢: «والمختار عند المصنف تبعاً للإمام جواز تقليد المجتهد الميت للإجماع عليه في زماننا، فإنه قد انعقد الإجماع في زماننا على جواز العمل بهذا النوع من الفتوى؛ لأنه ليس في هذا الزمان مجتهد حجة..» وينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٩٧/٣.

(٢) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٩٨/٣.

(٣) (والإجماع حجة، ولقائل أن يقول لا يجمع قولك ليس في هذا الزمان مجتهد) ساقط من (ت).

(٤) ينظر الاعتراض والجواب عليه في شرح العري: ص ٦٩٠.

وقول عبدالرحمن لعثمان: أبايعك على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسيرة الشيخين.

قلنا: الأول مخصوص وإلا لوجب بعد الاجتهاد والثاني في الأقضية والمراد من السيرة^(١) لزوم العدل).

هذه المسألة ناظرة فيما يتعلق بالمستفتي باحثة عمّن يجوز له الاستفتاء ومن لا يجوز فنقول للمكلف حالات:

الأولى: أن يكون عامياً صرفاً لم يحصل شيئاً من العلوم التي يترقى بها إلى منازل المجتهدين.

— فالجماهير على أنه يجوز له الاستفتاء، ويجب عليه التقليد في فروع الشريعة جميعها، ولا [غ/٢/٤٨٩] ينفعه ما عنده من علوم لا تؤدي إلى الاجتهاد، وإن كانت عدد الحصص^(٢).

— ومنع منه معتزلة بغداد مطلقاً، وقالوا: يجب عليه الوقوف على طريق الحكم، ولا يرجع إلى العالم إلا لينبه^(٣) على أصولها [ص/٢/٣٥٣] وطريقة النظر فيها^(٤).

(١) في (غ)، (ت): الأقضية.

(٢) وقد حكى ابن عبدالبر فيه الإجماع. ينظر: المعتمد: ٩٣٤/٢، والتبصرة: ص ٤١٤، والتمهيد للكلوذاني: ٣٩٩/٤، والمستصفى للغزالي: ١٠١/٢، والإحكام للآمدي: ٣٠٦/٤، وشرح تنقيح الفصول: ص ٤٣٠، والمسودة: ص ٤٥٨، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨٩٣/٨، والبحر المحيط للزركشي: ٢٨٣/٦.

(٣) في (ت): لتنبهه.

(٤) ينظر: المعتمد: ٩٣٤/٢، والإحكام للآمدي: ٣٠٦/٤، ونهاية الوصول للصفى =

قال القاضي عبدالوهاب^(١): وعلى هذا جعفر بن مبشر^(٢)
وجعفر بن حرب^(٣) منهم^(٤).

— وفصل الجبائي فقال: يجوز في المسائل الاجتهادية دون ما عداها
كالعبادات الخمس^(٥).

= الهندي: ٣٨٩٣/٨

(١) هو أبو محمد عبدالوهاب بن علي بن نصر بن أحمد التغلبي البغدادي المالكي القاضي،
ولد ببغداد سنة ٣٦٢هـ، شيخ المالكية في العراق، له الإشراف والمعونة والتلقين،
وغير ذلك خرج في آخر عمره إلى مصر وتوفي بها سنة ٤٢٢هـ.

ينظر: ترجمته في: تاريخ بغداد: ٣١/١١-٣٢ رقم (٥٧٠٣)، وترتيب المدارك:
٢٢٠/٧-٢٢٧، والديباج المذهب: ٢٦/٢-٢٩ رقم (٣)، وسير أعلام النبلاء:
٤٢٩/١٧-٤٣٢ رقم (٢٨٧).

(٢) جعفر بن مبشر الثقفي المتكلم أبو محمد البغدادي الفقيه البليغ كان مع بدعته يوصف
بزهذ وتأله وعفة، وله تصانيف جمّة وتبحر في العلوم صنف كتاب الأشربة وكتابا في
السنن وكتاب الاجتهاد وكتاب تنزيه الأنبياء وكتاب الحجة على أهل البدع وكتاب
الإجماع ما هو وكتاب الرد على المشبهة والجهمية والرافضة والرد على أرباب القياس
وكتاب الآثار الكبير وأشياء مفيدة ذكره محمد بن إسحاق النديم وأنه توفي سنة أربع
وثلاثين ومئتين. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٥٤٩/١٠.

(٣) أبو الفضل جعفر بن حرب الهمداني المعتزلي العابد كان من نساك القوم، وتوفي سنة
ست وثلاثين ومئتين عن نحو ستين سنة وله كتاب متشابه القرآن وكتاب الاستقصاء
وكتاب الرد على أصحاب الطبائع وكتاب الأصول. ينظر ترجمته في: سير أعلام
النبلاء: ٥٤٩/١٠.

(٤) ينظر: المعتمد: ٩٣٤/٢، والإحكام للآمدي: ٣٠٦/٤، ونهاية الوصول للصفى
الهندي: ٣٨٩٣/٨، والبحر المحيط: ٢٨٤/٦.

(٥) وتحريم الربا في الأشياء الستة المنصوصة عليه. ينظر: المعتمد: ٩٣٤/٢، والإحكام
للآمدي: ٣٠٦/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨٩٣/٨.

الحالة الثانية: العالم الذي تعالى عن رتبة العامة بتحصيل بعض العلوم
المعتبرة، ولم يحط بمنصب الاجتهاد.

فالمختار: أن حكمه حكم العامي الصَّرف؛ لعجزه عن الاجتهاد^(١).
وقال قوم^(٢): لا يجوز له ذلك، ويجب عليه معرفة الحكم بطريقه؛ لأنَّ
له صلاحية معرفة طرق^(٣) الأحكام بخلاف العامي^(٤).

واستدل المصنف على جواز الاستفتاء للعامي سواء كان عامياً صرفاً
وهو المذكور في الحالة الأولى، أو عالماً وهو المذكور في الثانية^(٥) بوجهين:
أحدهما: إجماع السلف عليه إذ لم يكلفوا العوام في عصر من الأعصار
بالاجتهاد، بل قنعوا منهم بمجرد أخذ الأحكام من أقوالهم من غير بيان
مأخذها^(٦).

(١) وهو اختيار ابن الحاجب أيضاً، وقال: والخلاف جار في غير المجتهد سواء كان عامياً
أو عالماً محضاً. ينظر: الإحكام للآمدي: ٣٠٦/٤، ومختصر ابن الحاجب مع شرح
العضد: ٣٠٦/٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٨٦/٤-٥٨٧، والبحر
للزركشي: ٢٨٤/٦.

(٢) في (ت): قولاً.

(٣) (طرق) ليس في (ت).

(٤) ينظر: الإحكام للآمدي: ٣٠٦/٤، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد:
٣٠٦/٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٨٦/٤-٥٨٧، والبحر للزركشي:
٢٨٤/٦.

(٥) في الثانية) ليس في (ت).

(٦) ينظر: المعتمد: ٩٣٤-٩٣٥، والتبصرة: ص ٤١٤، والمستصفى للغزالي: ٣٨٩/٢،
والمحصول للرازي: ج ٢/٣/١٠١، والإحكام للآمدي: ٣٠٧/٤، ونهاية الوصول
للصفي الهندي: ٣٨٩٤/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٧٨/٤.

فإن قلت: دعوى قيام الإجماع على إفتاء المستفتين صحيحة، ولكن من أين لكم أن المستفتين لم يسألوا عن بيان المأخذ؟

قلت: لم ينقل ذلك ولا لَمْ أَحَدُ العوام على تركهم السؤال عن وجه دلالة الدليل، [ص ٣٥٤/ب] ويعلم قطعاً أنهم كانوا لا يذكرون الدليل عند الإفتاء مع علمهم بجهل المستفتى به^(١).

والثاني: أن وجوب ذلك عليهم يؤدي إلى تفويت معاشهم واستضرارهم بالاشتغال بأسبابه، وذلك مؤذن باختلال نظام العالم وفساد الأحوال^(٢).

فإن قلت: هذا يقتضي أن لا يجب النظر في أصول الدين، وأن يجوز فيه التقليد؛ لأننا نعلم أن الصحابة والتابعين [ت ١٤٣/ب] ما كانوا يلومون من لم يتعلم علم الكلام، بل ربما لاموا المشتغل به مع أنه يلزم منه تعطيل أمور المعاش؛ لأن غموض أدلة الأصول أكثر.

قلت: إن سلمنا عدم جواز التقليد فيه، فالفرق أن مطالبه معدودة محصورة لا تتكرر، وأكثر أدلتها قواطع تحمل الطبع السليم على الإذعان لها، بخلاف [غ ٤٨٣/ب] الأحكام الفرعية، فإنها غير متناهية، وأكثر

(١) ينظر: المصادر نفسها.

(٢) ينظر: المعتمد: ٩٣٤/٣-٩٣٦، والتلخيص للجويني: ٤٦٢/٣، والتبصرة: ص ٤١٤، والمستصفي للغزالي: ٣٨٩/٢، والمحصول للرازي: ج ٩/٣/١٠٢، والإحكام للآمدي: ٣٠٨/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨٩٥/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٧٨/٤.

أدلتها ظنون، تضطرب بحسب الأذهان، فكان تحصيل رتبة الاستدلال فيها محتاجاً إلى الانقطاع عن الاشتغال بغيرها فأدّى إلى ما ذكرناه^(١).

واحتج الجبائي: بأن الحقّ في المسائل الاجتهادية متعدد، بخلاف غيرها، فإنّه واحد، فالتقليد فيه لا يؤمن من الوقوع [ص ٣٥٤/أ] في غير الحقّ.

والجواب: بعد تسليم^(٢) أنّ كلّ قول في المجتهديات حقّ، أنّه لا يؤمن فيها أيضاً من الوقوع في الخطأ؛ لاحتمال تقصير المجتهد في الاجتهاد، أو أنّ لا يجتهد أو يفتي بخلاف اجتهاده^(٣).

تنبيه: ذهب معظم الأصوليين إلى أنّ القول بأنّ العاميّ مقلدٌ للمفتي فيما يأخذ منه؛ لأنّ التقليد إن عرف بأنه: قبول قول القائل بلا حجة فقد تحقق ذلك، إذ ليس قوله في نفسه بحجة، وإن عرف بأنه: قبول قول القائل مع الجهل بما أخذه، تحقق في قول المفتي أيضاً.

قال القاضي في مختصر التقريب: والذي نختاره أنّ ذلك ليس بتقليد أصلاً، فإنّ قول العالم حجة في حقّ المستفتي نصّبهُ الربُّ تعالى علماً في حقّ العامي، وأوجب عليه العمل به، كما أوجب على المجتهد العمل باجتهاده،

(١) ينظر: المعتمد: ٩٣٥/٢، والمستصفى للغزالي: ٣٩٠/٢، والحصول للرازي: ج ٢/٣

١٠٤/١٠٧-، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٨٩٧/٨-٣٨٩٨.

(٢) في (ص): تسلّم، وفي (غ): تسلّمهم.

(٣) ينظر أدلة الجبائي والإجابة عنه: المعتمد: ٩٣٨/٢، والتبصرة: ص ٤١٤، والحصول

للرازي: ج ٢/٣/١١١، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٩٠/٨

واجتهاده علمٌ عليه، وقوله علم على المستفتي.

ويخرج لك من هذا أنه لا يتصور تقليد مباح في الشريعة لا في الأصول ولا في الفروع؛ إذ التقليد على ما عرّفه القاضي: هو اتباع من لم يقدّم عليه حجة ولم يستند إلى علم.

قال: ولو ساغ تسمية العامي مقلداً مع أن قول العالم في حقه واجب [ص ٣٥٥/ب] الاتباع جاز أن يسمى المتمسك بالنصوص وغيرها من الدلائل مقلداً^(١).

قوله: «دون المجتهد» هذا هو الحال.

الثالثة: وهو أن يبلغ المكلف رتبة الاجتهاد، فإن كان قد اجتهد في المسألة، ووضح في ظنه وجه الصواب، لم يقلد غيره بلا ريب.

وإن لم يكن قد اجتهد فيها فهي مسألة الكتاب، وقد اختلفوا فيها على مذاهب:

الأول: المنع من التقليد مطلقاً، وإليه ذهب أكثر الفقهاء وجمع من الأصوليين^(٢) منهم القاضي، واختاره المصنف تبعاً

(١) التلخيص للجويني: ٤٢٦/٣ - ٤٢٧.

(٢) كابن الصباغ والباقي، قال الباقي في إحكام الفصول: ص ٦٣٥ «وبهذا فالأكثر أصحابنا من البغداديين، وإليه ذهب القاضي أبو بكر، وأبو الطيب الطبري، وجماعة من أصحاب الشافعية وهو الأشبه بمذهب مالك»، ونقله الروياني عن عامة أصحاب الشافعية، وهو ظاهر نص الشافعي، ذكره في أول البحر، وكذا نقله الشيخ أبو حامد عن عامة الأصحاب خلا ابن سريج. وقال أبو إسحاق إنه مذهب الشافعي، ونقله =

للإمام^(١) وهو المختار عند الآمدي^(٢) وابن الحاجب^(٣).

والثاني: التجويزُ مطلقاً، وعليه سفيان الثوري وأحمد، وإسحاق^{(٤)(٥)}.

والثالث: يجوز تقليد الصحابة فقط^(٦).

= أبو منصور وأبو بكر الرازي عن أبي يوسف ومحمد، وهو النص لأحمد بن حنبل. ينظر: التبصرة: ص ٤٠٣، والمستصفى للغزالي: ٣٨٤/٩، والمحصول للرازي: ج ٩/ق ٣/١١٥، وتنقيح الفصول: ص ٦٣٥، والبحر للزركشي: ٩٨٥/٦-٩٨٦، وفوائد الرحمت: ٣٩٦/٩ والكوكب المنير: ٥٥٧/٤.

(١) ينظر: الحصول للرازي: ج ٩/ق ٣/١١٥.

(٢) ينظر: الإحكام للآمدي: ٣١٦/٤.

(٣) ينظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣٠٨/٩.

(٤) هو إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم التميمي أبو يعقوب الحنظلي الروزي، الشهير بابن راهويه، نزيل نيسابور، ولد سنة ١٦١ هـ سيد الحفاظ، شيخ المشرق توفي سنة ٢٣٨ هـ. ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٩/٢٠٩-٩١٠ رقم (٧١٤)، وتاريخ بغداد: ٣٤٥-٣٥٥ رقم (٣٣٨١) وسير أعلام النبلاء: ١١/٣٥٨-٣٨٣ رقم (٩٧).

(٥) وحكاة الشيخ أبو حامد عن أبي حنيفة. وبه قال الأستاذ أبو منصور. قال الكرخي: يجوز في قول أبي حنيفة، وكذا حكاة عنه أبو بكر الرازي في أصوله، وقد حكى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي أنه مذهب أحمد قال بعض الحنابلة: لا نعرفه. ينظر: الفصول في الأصول: للجصاص: ٣/٣٦٩، وشرح اللمع: ٩/١٠١٣، والحصول للرازي: ج ٩/ق ٣/١١٦، والحاوي للماوردي: ٩/١٠٥، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٨/٣٩٠، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٤/٥٨٩، والبحر المحيط: ٦/٢٨٦.

(٦) حكى القرافي الإجماع في ذلك، ونقل جواز تقليد الصحابي فيما لم يخالفه غيره فيه، وإن لم يظهر قوله ولم ينتشر عن الشافعي في القديم، وقال في الجديد: لا يجوز. وقد =

والرابع: يجوز تقليد الصحابة والتابعين دون غيرهم^(١).

والخامس: يجوز تقليد العالم لأَعْلَمَ منه، ولا يجوز لمساويه ودُوْنه، وإليه ذهب محمد بن الحسن [ت ٤٣٠/١] ^(٢).

والسادس [غ ٤٨٤/٢]: يجوز له التقليد فيما يخصه دون ما يفتي به^(٣).

= أجاب الروياني بأن ذلك ليس تقليداً وإنما هو اتفاق رأيه لرأيهم. ونقل الأستاذ أبو منصور وإمام الحرمين عن أحمد أنه يجوز تقليد الصحابة، ولا يقلد أحد بعدهم غير عمر بن عبدالعزيز. واستغربه بعض أئمة الحنابلة. ينظر: الفصول في الأصول: للخصاص: ٣٦٢/٣، والبرهان للجويني: ١١٤٦/٢، والغياثي: ص ٤١٠، والقواطع للسمعاني: ١٠١/٥، والمنحول: ص ٤٧٤، والإحكام للآمدي: ٢٠٩/٤، والحاوي للماوردي: ١٠٥/٢٠، والمحصل للرازي: ج ٩/ق ٣/١١٥، وشرح تنقيح الفصول: ص ٤٣٢-٤٣٣، والبحر المحيط: ٢٨٦/٦، و٣١٢/٣-٣١٣، وسلاسل الذهب له: ص ٤٥٠.

(١) وقيده الحنفية بكبار التابعين كما عزاه صاحب جامع الأسرار لهم. ينظر: جامع الأسرار في شرح المنار للكاكي: ١٤٤٦/٥، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٩١/٤، والبحر المحيط: ٢٨٦/٦.

(٢) قال الخصاص في الفصول في الأصول: ٣٦٢/٣ «... وقال محمد: ليس لمن كان من أهل الاجتهاد تقليد غيره». وينظر: أصول السرخسي: ١١٠-١١١، والمغني للبخاري: ص ٢٧٠-٢٧١، وشرح التلويح على التوضيح لمن التنقيح: ١٧/٢، وفتح الغفار: ١٤٠-١٤١، وتيسير التحرير: ٢٥٥/٤.

(٣) حكاه ابن القاص عن ابن سريج، وهو يقتضي أنه لا يجوز له الحكم به من باب أولى، وهو مبني على تصويب المجتهدين. أفاده صاحب البحر المحيط: ٢٨٦/٦. وينظر: المحصول للرازي: ج ٩/ق ٣/١١٦، البحر المحيط: ٢٨٦/٦.

والسابع: أنه يجوز فيما يخصه إذا خشي فوات الوقت، باشتغاله بالحادثة وهو رأي أبي العباس بن سريج^(١).

والثامن: أنه يجوز للقاضي دون غيره^(٢).

واستدل المصنف [ص ٣٥٥/٢] على أن المجتهد لا يجوز له التقليد مطلقاً، بأنه مأمور بالاعتبار في قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾^(٣) فإذا تركه يكون تاركاً للمأثور به فيعصي.

(١) قال أبو إسحاق الشيرازي في شرح اللمع: ١٠١٢/٢ «فأما العالم فلا يجوز له تقليد غيره في شيء من الشرعيات سواء خشي فوات الوقت أو لم يخش الفوات، وهو قول أبي إسحاق الإسفراييني. وقال أبو العباس بن سريج: إذا نزلت بالعالم نازلة وخشي فوات وقتها جاز له أن يقلد عالماً آخر». وعلل السمعاني في القواطع: ١٠٩/٥، رأي ابن سريج بقوله: «لأنه في هذه النازلة بمنزلة العامي، من حيث إنه لا يتوصل إلى معرفة حكمها بالاجتهاد، ولأنه مضطر إلى التقليد، فإنه إذا اجتهد فاتته العبادة عن وقتها، فجاز له التقليد كالعامي»، وينظر: التلخيص للجويني: ٤٣٤/٣، ٤٣٥، الحصول للرازي: ج ٩/٣/١١٦، وروضة الطالبين للنووي: ٨٨/٨ ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٩١/٤، والبحر المحيط: ٢٨٧/٦.

(٢) قال النووي في روضة الطالبين للنووي: ٨٨/٨ «فرع: ليس لمجتهد أن يقلد مجتهداً لا ليعمل له، ولا ليفتي به، ولا إذا كان قاضياً ليقضي به، سواء خاف الفوت لضيق وقت أم لا. وقال ابن سريج: له التقليد إذا ضاق الوقت ليعمل به، لا ليفتي، وقياسه أن لا يجوز للقضاء وأولى. وفي الشامل والتهذيب طرد قول ابن سريج في القضاء = وصورة الضيق فيه: أن يتحاكم مسافران والقافلة ترحل، ومن قال به فقياسه طرده في الفتوى». وينظر: الحاوي للماوردي: ١٠٢/٢٠، والبحر المحيط للزركشي: ٢٨٨-٢٨٧/٦.

(٣) سورة الحشر، الآية رقم ٩.

ولا يرد العامي لأنه خرج من عموم الأمر بدليل عجزه عن الاجتهاد، هذا إن جعلناه مقلداً وإن لم نجعله مقلداً كما قال القاضي فلا سؤال^(١).

وجعل الآمدي المعتمد في المسألة أن يقال جواز تقليد المجتهد للمجتهد حكم شرعي، فلا بد عليه من دليل، والأصل عدم ذلك الدليل، فعلى مدعيه بيانه، والقياس على العامي لا يصلح أن يكون دليلاً لما عرفت من الفرق^(٢).

ولعارض أن يقول: القول بوجوب الاجتهاد على المجتهد فيما نزل به من الوقائع مطلقاً، وحرمة التقليد عليه، حكم شرعي، فلا بد عليه من دليل وعلى مدعيه بيانه.

قوله: «**قيل معارض**» أي: عارض^(٣) الخصم الاستدلال على منع التقليد للمجتهد^(٤) بأوجه:

الأول: قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٥) والعالم قبل^(٦) أن يجتهد لا يعلم فوجب تجويز الاجتهاد له^(٧).

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج ٩/ق ٣/١١٧.

(٢) ينظر: الإحكام للآمدي: ٢٧٨/٤.

(٣) في (غ): معارض.

(٤) (للمجتهد) مطموسة في (غ).

(٥) سورة النحل من الآية ٤٣، وسورة الأنبياء من الآية ٧.

(٦) (والعالم قبل) مطموسة من (غ).

(٧) ينظر: التبصرة: ص ٤٠٦-٤٠٧، والمستصفي للغزالي: ٣٨٥/٢، والمحصول للرازي:

ج ٩/ق ٣/١١٩-١٢١، والإحكام للآمدي: ٣٠٧/٤، ونهاية الوصول للصفى =

والثاني: قوله تعالى: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾^(١) والعلماء هم أولو الأمر لأن أمورهم تنفذ على الأُمراء [ص ٣٥٦/ب] والولاية^(٢).

والثالث: إجماع الصحابة: روى أحمد عن سفيان بن وكيع ابن الجراح^(٣) قال: حدثنا قَبِيصَةَ^(٤) قال حدثنا أبو بكر بن عياش^(٥) عن عاصم عن [أبي]^(١) وائل قال: قلت لعبد الرحمن بن عوف

= الهندي: ٣٩١٥/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٩٢/٤.

(١) سورة النساء من الآية ٥٩.

(٢) ينظر: التبصرة: ص ٤٠٦-٤٠٨، والمستصفى للغزالي: ٣٨٥/٢، والمحصول للرازي:

ج ٢/ق ٣/١٢٣-١٢١، والإحكام للآمدي: ٣٠٧/٤، ونهاية الوصول للصفى

الهندي: ٣٩١٥/٨-٣٩١٦، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٩٢/٤.

(٣) سفيان بن وكيع بن الجراح أبو موسى الرُّؤاسي، الكوفي، كان صدوقاً، إلا أنه ابتلي

بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه. توفي سنة

ينظر: ترجمته في: تقريب التهذيب: ص ٢٤٥، رقم (٢٤٥٦).

(٤) قَبِيصَةُ بن عقبة بن محمد بن سفيان السَّوَّاثي، بضم المهملة وتخفيف السَّوَّاء والمَد

أبو عامر الكوفي، صدوق ربما خلف توفي سنة ١١٥ هـ ينظر: ترجمته في: تقريب

التهذيب: ص ٤٥٣، رقم (٥٥١٣)،

(٥) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الإمام المقرئ معدود في الكوفيين. قال الأندلسي

بروي عن حصين بن عبد الرحمن السلمي وحيد الطويل وسليمان الأعمش وغيرهم

وعنه أحمد بن عبد الله بن يونس وإسماعيل بن أبان الوراق وأبو بكر إسماعيل بن

حفص الإبلي وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه وغيرهم أثبتة ابن حبان في

الثقات روى له البخاري في صحيحه ومسلم في مقدمة كتابه والأربعة، وتوفي سنة

اثنين وتسعين ومائة وقيل سنة ثلاث وقيل سنة أربع. ينظر ترجمته في: الجرح =

كيف بايعتم عثمان وتركتم علياً، فقال: ما ذنبي قد بدأت هكذا^(١) لعلي، فقلت: أبايحك على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسيرة أبي بكر وعمر، فقال: فيما استطعت، ثم عرضت ذلك على عثمان، فقال: نعم، فقد التزم عثمان ذلك بمحضر من عظام الصحابة من غير نكير عليه^(٢).

= والتعديل: ٣٨٨/٩، تذكرة الحفاظ: ٢٦٥/١، والكواكب النيرات: ص ٨٧.

- (١) ساقطة من جميع النسخ. وما أثبتته أصحّ لأنه لا يستقيم سند الحديث إلا بهذه الإضافة، كذا في كتب الحديث، ولأن وائل غير أبي وائل.
- (٢) (هكذا) ليس في (غ).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ - كما أشار الشارح - الإمام أحمد في المسند بتحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد: ٥٦٠/١ رقم (٥٥٧) مسند عثمان بن عفان. قال محققاه: إسناده ضعيف، سفيان بن وكيع ضعفه غير واحد، قال الحافظ في التقریب: ص ٢٤٥ رقم (٢٤٥٦) كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل فسقط حديثه. والحديث أصله في البخاري أخرجه في صحيحه: ص ٧٠٦-٧٠٨، في كتاب فضائل الصحابة (٦٢) باب قصة البيعة (٨) رقم (٣٧٠٠). ولفظه: «أبايعك على سنة الله ورسوله والخليفين من بعده، فبايعه عبدالرحمن، وبايعه الناس المهاجرون والأنصار، وأمراء الأجناد، والمسلمون»، وأخرجه الطبري في تاريخه: ٣٤/٥، ٣٥، وابن الأثير في الكامل: ٣٦/٣. قال ابن حجر في فتحه: ١٩٧/١٣ «...ويؤيده رواية عاصم بن بهدلة عن أبي وائل قال «قلت: لعبدالرحمن بن عوف كيف بايعتم عثمان وتركتم علياً فقال: ما ذنبي بدأت بعلي، فقلت له: أبايحك على كتاب الله وسنة رسوله وسيرة أبي بكر وعمر. فقال: فيما استطعت وعرضتها على عثمان فقبل». أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند عن سفيان بن وكيع عن أبي بكر بن عياش عنه وسفيان بن وكيع ضعيف، وقد أخرج أحمد من طريق زائدة عن عاصم عن أبي وائل، قال الوليد بن عقبة لعبدالرحمن بن عوف مالك جفوت أمير المؤمنين يعني عثمان فذكر قصة وفيها =

فكان إجماعاً على جواز أخذ المجتهد بقول المجتهد الميِّت، وإذا ثبت في الميِّت ثبت في الحي بطريق الأولى^(١).

وأجاب المصنف عن الأول بأنه: عام مخصوص، بالقلدين، وإلا لوجب الاجتهاد على المجتهد بعد اجتهاده؛ لأنه بعد الاجتهاد أيضاً ليس [غ/٢٨٥] بعالم بل هو ظانٌّ وذلك باطل بالإجماع^{(٢)(٣)}.

ولقائل أن يقول: المراد بقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٤) إن كنتم غير ذوي علم، وذو العلم صادق على من يتوصل إلى الأحكام بمسالك الظنون، وهذا واضح، بل الجواب أن السؤال مشروط بعدم [ص/٣٥٦] العلم، ولم يوجد في المجتهد؛ لأنه عالم.

وقولكم: قبل الاجتهاد لا يعلم.

= قول عثمان وأما قوله: سيرة عمر فإني لا أطيقها ولا هو وفي هذا إشارة إلى أنه بايعه على أن يسير سيرة عمر فعاتبه على تركها ويمكن أن يأخذ من هذا ضعف رواية سفيان بن وكيع إذ لو كان استخلف بشرط أن يسير بسيرة عمر لم يكن ما أجاب به عنراً في الترك» اهـ.

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج٢/ق٣/١٢٠، والسراج الوهاج في شرح المنهاج: ١٠٨٩/٢-١٠٩٠، وشرح الأصفهاني: ٨٤٨/٢، ومعراج المنهاج للجزري: ٣٠٢/٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٩٢/٤.

(٢) (بالإجماع) ليس في (غ).

(٣) ينظر: المحصول للرازي: ج٢/ق٣/١٢١، والسراج الوهاج في شرح المنهاج: ١٠٩٠/٢، وشرح الأصفهاني: ٨٤٨/٢، ومعراج المنهاج للجزري: ٣٠٢/٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٩٣/٤.

(٤) سورة النحل: من الآية ٤٣، وسورة الأنبياء: من الآية ٧.

قلنا: لا يخرج عن كونه عالماً بغيوبة المسألة عن ذهنه، مع تمكنه من معرفتها من غير احتياج إلى غيره. [ت ١٤٤/٢ ب]

وأجاب الإمام أيضاً: بأن ظاهر الآية يقتضي وجوب السؤال على المجتهد وهو غير واجب بالاتفاق^(١).

قلت^(٢): وفي دعوى الاتفاق نظر، فإنَّ القائل بتجويزه إذا ضاق الوقت، لا بد وأنَّ يوجب عليه والحالة هذه، ولعلَّ مراده بالاتفاق، اتفاق الخصمين المانع مطلقاً ومقابله؛ لأنَّ البحث في هذا الدليل بينهما.

وأجاب المصنف عن الثاني بأنَّ الآية الأولى^(٣) دلت على وجوب الطاعة في الأقضية والأحكام جمعاً بين الأدلة^(٤).

وأيضاً المتبادر إلى الفهم من إطلاق أولي الأمر والأمراء والحكام.

وأجاب عن الثالث بأنَّ المراد من سيرة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لزوم العدل والإنصاف والسَّنة المرضيَّة في جميع الحالات؛ لأنَّه من^(٥) المتبادر إلى الذهن من

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٣/١٢١.

(٢) رأي السبكي واعتراضاته.

(٣) (الأولى) ليس في (غ).

(٤) وأتى الإسنوي بجواب آخر قال في نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٩٤/٤ «إنه مطلق ولا عموم فيه فيكفي حمله على الأقضية» وقال العبري في شرحه معللاً: ص ٦٩٦ «وذلك لأنَّ الصحابة رضي الله عنهم ردَّوا عمر رضي الله عنه في المسائل التي أخطأ فيها، فيكون وجوب طاعة ولاية الأمر مخصوصاً بالأقضية المسائل الاجتهادية».

ينظر: المحصول للرازي: ج ٢/ق ٣/١٢٩، والسراج الوهاج: ١٠٩٠/٢، وشرح الأصفهاني: ٨٤٨/٢، ومعراج المنهاج للجزري: ٣٠٩/٢.

(٥) (من) ليس في (غ).

السيرة^(١).

وأيضاً في سند الحديث سفيان بن وكيع وقد قال فيه أبو زرعة^(٢)
متهم بالكذب^{(٣)(٤)}.

قال: (الثالثة: إنما يجوز في الفروع وقد اختلف [ص ٣٥٧/٢] في
الأصول ولنا فيه نظر وليكن آخر كلامنا وبالله التوفيق).

هذه المسألة فيما يجوز فيه الاستفتاء وما لا يجوز

فنقول: أما الاستفتاء في الفروع، فهو جائز على ما سلف فيه من

(١) ينظر: التبصرة: ص ٤٠٦-٤٠٧، والمستصفي للغزالي: ٢/٢٨٥، والإحكام للآمدي:
٣٠٧/٤، والمحصل للرازي: ج ٢/٣/١٢٢، والسراج الوهاج: ٢/١٠٩٠، وشرح
الأصفهاني: ٨/٨٤٨، ومعراج المنهاج للجزري: ٢/٣٠٢، ونهاية الوصول للصفى
الهندي: ٨/٣٩١٧.

(٢) أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن زيد بن فروخ الرازي، سيد الحفاظ، ولد بعد
نيف ومئتين، قال الإمام أحمد عنه: كان يحفظ ستمائة ألف حديث، توفي سنة
٢٦٤هـ.

ينظر ترجمته في الجرح والتعديل: ١/٣٢٨-٣٢٩، ٥/٣٢٤-٣٢٦ رقم (١٥٤٣)،
وتاريخ بغداد: ١٠/٣٢٦-٣٣٧ رقم (٥٤٦٩)، وسير أعلام النبلاء: ١٣/٦٥-٨٥
رقم (٤٨). وينظر: الجزء الأول من كتاب أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية
مع تحقيق كتاب الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي للدكتور سعدي الهاشمي، فقد
استقصى فيه أخباره.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٤/٢٣٠.

(٤) مدى توسعه بين شرّاح المنهاج، في الحكم على الحديث مما ينم على الخلفية التي عند
السبكي في مجال الصناعة الحديثية.

الكلام.

وهل عملُ العاميِّ بقول المجتهدِ تقليدٌ؟

فيه ما أوردناه عن القاضي والأصوليين.

وأما الاستفتاء في الأصول^(١).

فذهب كثير من الفقهاء، وبعض المتكلمين كعبيد الله بن الحسين العنبري والحشوية^(٢) والتعليمية^(٣) إلى جوازه^(٤).

(١) كوجود الصانع ووحدته وإثبات الصفات، ودلائل النبوة.

(٢) الحشوية: بسكون الشين وفتحها، فرقة تسمى بظواهر النصوص فذهبوا إلى التجسيم، حيث اعتقدوا أن ظواهر نصوص الصفات مراد، وأن كیفيتها معلومة، ويجوز أن يخاطبنا الله بالمهمل، ويسمون الدين حشو. وسبب تسميتهم بذلك: أنهم كانوا في حلقة الحسن البصري فوجدهم يتكلمون كلاماً فقال: ردوا هؤلاء إلى حشى الحلقة أي جانبها فسموا حشوية بفتح الشين. وقيل: لأنهم مجسمة، والجسم حشو، فسموا حشوا، بسكون الشين، نسبة إلى الحشو. ينظر: شرح الكوكب المنير: ١٤٧/٢.

(٣) التعليمية: - بفتح التاء وسكون العين نسبة إلى التعليم - وهم فرقة من الباطنية يقولون: إن في كل عصر إماماً معصوماً، لا يجوز عليه الخطأ أو الزلة، يعلم غيره ما بلغه من العلم، وسموا بذلك؛ لأنهم يقولون بوجوب الرجوع إلى التعليم من الإمام المعصوم في كل ما يستجد من وقائع وأحداث، وهم لا يحتجون بالعقليات. ينظر: الأنساب للسمعاني: ٤٦٨/١.

(٤) ينظر: المعتمد: ٩٤١/٢، واللمع: ص ٧٠، والتبصرة: ص ٤٠١، والمستصفي للغزالي: ٣٨٧/٢، والمحصول للرازي: ج ٩/ق ٣/١٢٥، والإحكام للآمدي: ٣٠٠/٤، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣٠٥/٢، وشرح تنقيح الفصول: ص ٤٣٠، وتيسير التحرير: ٥٩٥/٤، والمسودة: ص ٤٥٧، وفواتح الرحموت: ٤٠١/٢، ونهاية الرصول للصفى الهندي: ٣٩٢٥/٨-٣٩٢٦.

وربما بالغ بعضهم فقال التقليد: واجب والنظر في ذلك حرام^(١).

وذهب الباقر: إلى عدم جوازه^(٢)، وأنه يجب على كل أحد معرفة الله وما يجب له من الأوصاف، ويجوز عليه ويتقدّس عنه، وكذلك جملة العقائد [غ/٢/٤٨٦] بالنظر والاستدلال.

ولما كان محل المسألة علم الكلام، لم يطل المصنف فيها، ولتقاوم الأدلة عنده لم يجزم بشيء بل قال: إنَّ له^(٣) فيه نظراً، ونحن نورد نزراً^(٤) يسيراً من معتصمات الفريقين.

أما مجوزو التقليد فاحتجوا بوجوه:

منها: أنَّ النظر في أصول الدين منهي عنه لقوله تعالى: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٥)، ﴿مَا ضَرَّبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا

(١) ينظر: المصادر السابقة.

(٢) وعليه الأكثرون على ما نقله الآمدي في الإحكام، واختاره البيضاوي تبعاً للإمام، كما اختاره ابن الحاجب. ينظر: المعتمد: ٤٩١/٢، واللمع: ص ٧٠، والتبصرة: ص ٤٠١، والمستصفى للغزالي: ٣٨٧/٢، والإحكام للآمدي: ٣٠٠/٤، والمحصول للرازي: ج ٩/ق ٣/١٢٥، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣٠٥/٢، وشرح تنقيح الفصول: ص ٤٣٠، وفواتح الرحموت: ٤٠١/٢، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٩٥/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٩٢٧/٨.

(٣) (له) ليس في (غ).

(٤) نَزَرَ الشيء بالضم نزارة ونزوراً فهو نَزْرٌ ونزور ونذير أي قليل. المصباح المنير: ص ٦٠٠ مادة: «نَزَرَ».

(٥) سورة غافر من الآية ٤٦

[ص ٣٥٧/٢] بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ^(١)

والنظر يفضي إلى فتح باب الجدل^(٢).^(٣)

وروي أنه ﷺ نهى الصحابة؛ لما رأهم يتكلمون في مسألة القدر^(٤)،
وإذا كان منهياً عنه فلا يكون واجباً، فيكون التقليد جائزاً^(٥).

وأجيب^(٦) عنه: بمنع كون النظر منهياً عنه، والآيات محمولة على
النهي عن الجدل بالباطل جمعاً بين الأدلة فإن قوله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي
هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٧) ﴿وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٨).

وأثنى الله تعالى على الناظرين بقوله [ت ١٤٤/٢]: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي

(١) سورة الزخرف الآية ٥٨

(٢) في (غ): الجدل.

(٣) ينظر: نهاية الوصول للصفى الهندي: ٣٩٣٢/٨،

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ١٧٨/٢، والترمذي في سننه: ٣٨٦/٤، كتاب

القدر (٣٣) باب ما جاء في التشديد في الخوض في القدر (١) رقم (٢١٣٣)

وقال: هذا حديث غريب لا تعرفه إلا من هذا الوجه من حديث صالح المري له

غرائب ينفرد بها لا يتابع عليها، وابن ماجه: ٣٣/١ في المقدمة، باب في القدر (١٠)

رقم (٨٤).

(٥) ينظر وجه الاستدلال: الإحكام للآمدي: ٣٠٢/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي:

٣٩٣٢/٨.

(٦) ينظر الإجابة عن الدليل: الإحكام للآمدي: ٣٠٢/٤، ونهاية الوصول للصفى الهندي:

٣٩٣٣-٣٩٣٢/٨.

(٧) سورة النحل من الآية ١٢٥.

(٨) سورة العنكبوت الآية ٤٦.

خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ^(١)

وأما الحديث فلعل النبي ﷺ لما علم صحة اعتقادهم وحقية^(٢) يقينهم بما تَلَقَّوْهُ^(٣) عنه وشاهدوا من المعجزات الخوارق، علم أنَّ الجدال بعد ذلك لا يفيدهم شيئاً، وربما أورث شكاً فنهاهم لذلك.

أما الساذج^(٤) الذي لم يثبت عنده شيء، فكيف لا يجب عليه السعي في إثبات يقينه والذب عن تأكيد دينه.

ومنها: أنَّ النظر فيه مظنة الوقوع في الشكوك والشبهات والخروج إلى البدع.

وأجيب: بأن التقليد لا بد أنه ينتهي إلى [ص ٣٥٨/٢ ب] النظر والاستدلال؛ لامتناع التسلسل، وحيث ما ذكرتم من المحذور لازم للتقليد، مع زيادة محذور احتمال كذب المقلد فيما أخبر به المقلد عن اعتقاده.

وأما المانعون منه فاعتصموا بوجوه:

منها: أنَّ تحصيل العلم في أصول الدين كان واجبا على المصطفى ﷺ بقوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٥) فيكون واجبا على أمته بقوله: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾^(٦)

(١) سورة آل عمران من الآية ١٩١.

(٢) في (ص): حققة.

(٣) في (ص): يلقوه.

(٤) الساذج: معرّب: ساده. القاموس المحيط: ص ٢٤٧.

(٥) سورة محمد من الآية ١٩.

(٦) سورة الأنعام الآية ١٥٣، والمقصود الأعراف من الآية ١٥٨، ولفظها ﴿وَاتَّبِعُوهُ﴾.

ومنها: أن التقليد مذموم شرعاً في قوله تعالى حكاية عن قوم في معرض الذم لهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾^(١).

ووجوه الحجاج في المسألة عديدة.

وقد ذكرنا [غ/٤٨٧] أن محلها علم الكلام، فمن أراد الإحاطة به، فهو محال على كتبه.

(١) ينظر: المحصول للرازي: ج٩/ق٣/١٢٦، ونهاية الوصول للصفى الهندي:

٣٩٢٧/٨، ونهاية السؤل مع حاشية المطيعي: ٥٩٦/٤.

(٢) سورة الزخرف الآية ٢٢.

خاتمة

وبنجاز هذه المسألة تمّ هذا الشرح المبارك أسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم موجباً للفوز لديه، وأن يعمّ النفع به بمحمد وآله وصحبه.

وقد راعينا فيه جانب التوسط؛ لأن الكتاب مختصر، فالأليقُ بشارحه أن يحدو حدّوه، ولا يتعدى ممشاه فوق خطّوه، وقد كنّا نروح ونغدو على المسألة، وربما لم نخرج عن حدّ الشرح [ص ٢٣٥٨/١] قدر أنملة، وفي النفس حَزَازَات من مباحث نترك ذكرها خشية التطويل، ونَسْلُكُ في الإضراب عنها سبيلَ غيرنا، وإن كنّا لا نرتضي تلك السبيل، على أنّا لم نألُ جهداً فيما وضعناه، ولم نرض إلا أن نخله محلّ النجم، وفي الظنّ أنّا ما أنصفناه، فإنّا لم نغادر صغيرة ولا كبيرة مما يطالب الشارح بها إلا وقد جمعناها فيه، مع زيادات من نُقول، وفرائد يهيمُ الفهمُ إذا سمِعها طرباً، وينطق^(١) شاكرها ملء فيه، ومباحث ما البدورُ الكواملُ إلا ما تطلع، ولا العُربُ الأترابُ إلا ما تَفُوهُ به بناتُ فكرها وتسمع.

لكنّ الكتاب مع أنّه الروض المبدعةُ أزهاره، والواضحُ الجليُّ الذي ينضال لديه النهار وأنواره، لم يغنِ على نفسه [ت ١٤٥/١] لقلّة ما أودع فيه من المسائل، ولم يبن عن جمعٍ كبير، فلم نهتم له ولا به، وكيف

(١) في (ت): انطلق.

لا؟ وقد كنّا نكتب فيه بأطراف الأنامل، ونجيء إليه وقد سئمنا الطلب،
وقالت: النَّفْس حِطَّةٌ^(١)، وبعد عليه، فنقول: من رأى القلم يكتب والهمة
تملي عليه. أمّا القلم قد أبل^(٢) وليس في تلك شِطَّةٌ^(٣).

وفي عزمي [ص ٣٥٩/ب] والله الميسر أن أضع^(٤) شرحاً على
مختصر ابن الحاجب بسيطاً لا عذر لي إذا لم آت فيه بالعَجَبِ العُجَابِ،
محيطاً بهذا العلم على أتم وجه، لا أميط عنه إلاّ القشر عن اللباب، والله
المسؤول أن يوفقنا لصالح الأعمال، ويجمعنا على العلم ونشره في كلّ حال
بمنّه وكرمه، إنّه المرجو خيرهُ المأمولُ يسره، والحمد لله وحده وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

قال المصنف أيده الله: فرغت منه صبيحة يوم الجمعة السادس عشر
من صفر المبارك سنة اثنين وخمسين وسبعمائة (٧٥٢هـ) أحسن الله
تقضيها بالمدرسة العادلية منزل سيدي ووالدي أحسن الله إليه من دمشق

(١) الحِطُّ: الوضع والرخص، والحذر من علو إلى أسفل، والاسم الحِطَّة والحِطْيُ
بكسرهما. القاموس المحيط: ص ٨٥٥ مادة «حطط». وهو اقتباس بديع من قوله
تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ سورة البقرة من الآية ٥٨.

(٢) أبل، وأبل، كفرح، ونصر، كثر وأبل العشب أبولاً طال فاستمكن منه الإبل.
القاموس المحيط: ص ١٢٣٩. مادة «إبل».

(٣) شَطَّ يشطّ ويشطّ وشطوطاً بالضم بَعْدَ وفي حكمه يشطّ شطيّاً جار وفي سلعة
شططاً جاوز القدر المحدود، وتباعد عن الحق. القاموس المحيط: ص ٨٧٠ مادة
«شطط»

(٤) في (ص): أصنع.

المحرسة، وكتب مؤلفه عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي
السبكي الشافعي أصلحه الله تعالى وكان له، والحمد لله وحده وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين وحسبنا
الله ونعم الوكيل.

بسم الله

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس المحتويات

٢٦٩٧ **الكتاب السادس: التعادل والتراجيح**

٢٦٩٧ الباب الأول: في تعادل الأمارتين في نفس الأمر

٢٦٩٨ مذاهب العلماء في تعادل الأمارتين.

مسألة: في حكم تعارض قولين لمجتهد

٢٧٠٥ واحد.

٢٧٢١ الباب الثاني: في الأحكام الكلية للتراجيح

٢٧٢٣ تعريف الترجيح.

٢٧٢٧ مسألة: لا ترجيح في القطعيات.

مسألة: إذا تعارض دليلان فالعمل بهما

٢٧٢٩ أولى.

مسألة: إذا تعارض نضان وتساويا في

القوة والعموم وعلم المتأخر فهو

٢٧٣٧ ناسخ وإن جهل فالتساقط ...

٢٧٤١ مسألة: الترجيح بكثرة الأدلة.

٢٧٥١ الباب الثالث: ترجيح الأخبار.

٢٧٥٢ أولاً: بحسب حال الراوي.

٢٧٨٥ ثانياً: وقت الرواية.

٢٧٨٧ ثالثاً: بكيفية الرواية وهي أقسام

٢٧٩٧ الرابع: بوقت وروده.

٢٨٠٣ الخامس: الترجيح بحسب اللفظ.

٢٨١٥ السادس: الترجيح بحسب الحكم.

٢٨٢٨ السابع: العمل بأمر خارجي.

٢٨٣٣ الباب الرابع: في ترجيح الأقيسة.

٢٨٣٣ الأول: بحسب العلة.

الثاني: بحسب الدليل الدال على علية

٢٨٤٢ الوصف للحكم على أقسام.

٢٨٥٥ الثالث: بحسب دليل الحكم.

٢٨٥٦ الرابع: بحسب كيفية الحكم.

٢٨٥٧ الخامس: بحسب الأمور الخاجية.

٢٨٦٣ **الكتاب السابع: الاجتهاد والإفتاء**

٢٨٦٣ الباب الأول: الاجتهاد

٢٨٦٣ تعريفه الاجتهاد لغة واصطلاحاً.

٢٨٦٣ شرح التعريف وبيان محترازاته.

٢٨٦٩ الفصل الأول: في المجتهد.

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: جواز الاجتهاد لرسول ﷺ فيما

٢٨٦٩ لا نص فيه.

٢٨٨٧ فرع: لا يخطئ اجتهاده ﷺ.

المسألة الثانية: الاختلاف في جواز الاجتهاد في

٢٨٨٩ عصره ﷺ للحاضرين والغائبين عنه

- المسألة الثالثة: شرط المجتهد أن يكون محيطاً
 ٢٨٩٧ بمدارك الأحكام.
- ٢٩٠٩ الفصل الثاني: في حكم الاجتهاد
- المبحث الأول: ليس كل مجتهد في
 ٢٩٠٩ الأصول مصيباً.
- المبحث الثاني: في تصويب المجتهدين في
 ٢٩١٢ الفروع
- خاتمة: إذا حكم القاضي ثم تغير اجتهاده
 ٢٩٣٤ هل له النقض؟
- ٢٩٤١ الباب الثاني: في الإفتاء
- ٢٩٤٣ المسألة الأولى: ما يتعلق بالمفتي.
- ٢٩٤٦ المسألة الثانية: يجوز الاستفتاء للعامي.
- حالات المستفتي:
- ٢٩٤٧ الحالة الأولى: أن يكون عامياً صرفاً.
- الحالة الثانية: العالم الذي تعالى عن رتبة
 العامة بتحصيل بعض العلوم المعتمدة، ولم
 ٢٩٤٩ يحط بمنصب الاجتهاد.
- الحالة الثالثة: وهو أن يبلغ درجة الاجتهاد
 ٢٩٥٢ فلا يقلد غيره في حال قد اجتهد في المسألة.
- وإن لم يكن قد اجتهد فيها فهل يقلد
 ٢٩٥٢ غيره؟

المسألة الثالثة: فيما يجوز فيه الاستفتاء وما لا

يجوز. ٢٩٦١

أقوال العلماء فيه. ٢٩٦١

خاتمة الكتاب ٢٩٦٧

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفهارس العامة

- ١- فهرس الآيات
- ٢- فهرس الأحاديث
- ٣- فهرس الآثار
- ٤- فهرس الأعلام
- ٥- فهرس القواعد الأصولية والكلامية
والفقهية
- ٦- فهرس المسائل الفقهية
- ٧- فهرس المصادر والمراجع
- ٨- فهرس المحتويات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الآيات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١٠٢٥، ١٠١٥	٦٥	﴿كونوا قررة خاسئين﴾
١٥٦٦، ٧٩٤	٦٧	﴿إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة﴾
١٥٨٩، ١٥٦٧		
١٦١٠، ١٦٠٧		
١٦١٠	٦٨، ٦٩	﴿ادع لنا ربك﴾
	٧٠	
١٥٨٨	٦٩	﴿صفراء فاقع﴾
١٦١٢	٧١	﴿فدبحوها وما كادوا يفعلون﴾
١٠٦٢	٩٥	﴿لن يتمنوه أبداً﴾
٨١	٩٧	﴿ومصدقاً لما بين يديه﴾
٤٦١	١٠٤	﴿يا أيها الذين آمنوا﴾
١٦٤٢، ١٦٣٧	١٠٦	﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو
١٦٤٣—		مثلها﴾
١٦٧٨، ١٦٤٥		
١٦٧٦، ١٦٧٢	١٠٦	﴿نأت بخير منها أو مثلها﴾
١٧٠٦، ١٦٩٩		
١٠٢٩	١١٧	﴿كن فيكون﴾
١٧٩٩	١٣٠	﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه﴾
٢٠٤٤	١٤٣	﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء
٢٠٤٨		على الناس﴾
١٧٠٦	١٤٤	﴿قول وجهك شطر المسجد الحرام﴾
١١٣٥	١٤٨	﴿فاستبقوا الخيرات﴾
٩١٩	١٦٩	﴿إنما يأمركم بالسوء والفحشاء﴾
٩٧٢	١٧٢	﴿واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون﴾

٢٢٢	١٧٣	﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾
١٨٠٣	١٧٨	﴿كتب عليكم القصاص في القتلى﴾
٢٢٨٨	١٧٩	﴿كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر﴾
٢٢٨٨	١٧٩	﴿ولكم في القصاص حياة﴾
٨٥٦	١٨٢	﴿فمن خاف من موصٍ جنفاً﴾
١١٠٠	١٨٣	﴿كتب عليكم الصيام﴾
٨٣١، ٢٥٤	١٨٤	﴿وأن تصوموا خير لكم﴾
٢١٧	١٨٥، ١٨٤	﴿فعدة من أيام آخر﴾
١٦٧٩	١٨٥	﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾
٣٥٨	١٨٥	﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾
١٤٣٨، ١٤٣٧	١٨٧	﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾
١٤٤٣، ١٤٤٠		
١٥٦٦، ١٤٤٧		
١٦٣٩، ١٥٦٧		
٩٣٩	١٨٧	﴿فالآن باسروهن وابتغوا ما كتب الله لكم...﴾
٧٧٣	١٩٤	﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾
٩٠٨	١٩٥	﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾
٨٥٨	١٩٦	﴿وأتموا الحج والعمرة لله﴾
١٠٨٤	١٩٦	﴿ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله﴾
١٤٥٦	٢١٢	﴿يرزق من يشاء﴾
١٤٤٤	٢٢٢	﴿فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾

٢٣٢١	٢٢٢	﴿ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾
١٤٣٨	٢٢٢	﴿حتى يطهرن﴾
١٠٨٣	٢٢٢	﴿فإذا تطهرن فأتوهن﴾
١٢٠	٢٢٥	﴿الله لا إله إلا هو﴾
١٥٤٤	٢٢٧، ٢٢٦	﴿لا جناح عليكم إن طلقتم النساء﴾
٦٤٦، ٦٤٥	٢٢٨	﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾
١٤٦٦، ١٤٦٥		
١٥٤٤، ١٥٤٢		
١٥١٣	٢٣٢، ٢٣١	﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن﴾
١٠١٦	٢٣٣	﴿والوالدات يرضعن﴾
١٠٣٠، ٩٨٢	٢٣٣	﴿والوالدات يرضعن أولادهن﴾
٩٨١	٢٣٣	﴿حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾
١٦٥٠، ١٦٤٨	٢٣٤	﴿يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً﴾
١٦٨١		
٢٣٢١	٢٣٧	﴿إلا أن يعفون﴾
١٥٧٤	٢٣٧	﴿أو يعفو الذي بيده عقده النكاح﴾
١٦٤٩	٢٤٠	﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً﴾
١٦٨٠، ١٦٤٧	٢٤٠	﴿متاعاً على الحول﴾
١٦٨١		
١٤٢٣	٢٤٩	﴿إن الله مبتليكم بنهر...﴾
٨٩٩	٢٥٣	﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض...﴾
٢٢٢٠	٢٥٣	﴿فمنهم من آمن ومنهم من كفر﴾
١٤٥٤	٢٥٥	﴿ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء﴾
٩١٩	٢٧٥	﴿إنما البيع مثل الربا﴾

٢٧٥	٨٤٨، ١٢٥٤،	﴿وأحل الله البيع﴾
	١٤٩٢، ١٣٤٦	
٢٧٥	٨٤٧	﴿وحرم الربا﴾
٢٨٢	١٠١٥، ١٠٢١	﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم﴾
٢٨٢	١٣٥٦،	﴿والله بكل شيء عليم﴾
	١٥٨٥	
٢٨٤	٢٦٠٣	﴿لله ما في السموات وما في الأرض﴾
٢٨٦	١٤٠٧، ٤٤٤	﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾
سورة آل عمران		
٣	٨١	﴿ومصدقاً لما بين يديه﴾
٧	٥٥٢، ٩٢٣،	﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات
	١٥٧٥، ٩٢٨	محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ...﴾
٨	١١٥٠	﴿ربنا لا ترغ قلوبنا﴾
١٩	٧٢٤، ٧٢٧	﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾
٢٠	٩١٨	﴿وإن تولوا فإنما عليك البلاغ﴾
٢٨	٩٥١	﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين﴾
٣١	٩٩٨، ١٧٧٣-	﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوه﴾
	١٧٧٤	
٣٧	١٤٥٦	﴿يرزق من يشاء﴾
٤٧	١٠٢٩، ١٠١٦	﴿كن فيكون﴾
٦٧	٤١	﴿ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان
		حنيفاً مسلماً﴾
٧٥	٢٢٣٦، ٢٢٣٧	﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار ...﴾

٩٠٦	٧٥	﴿ومنهم من إن تأمنه بدینار ...﴾
٧٢٥ ، ٧٢٤	٨٥	﴿ومن یتبع غیر الإسلام دیناً فلن یقبل منه﴾
١٢٤٦	٩٣	﴿کل الطعام کان حلاً لبني إسرائيل﴾
١٠٣٣	٩٣	﴿قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن کنتم صادقین﴾
١٥٩١ ، ١٣٥١	٩٧	﴿ولله علی الناس حج البيت من استطاع إليه سبیلاً﴾
٢٧٦	١٠٤	﴿ولتکن منکم أمة یدعون إلى الخیر ویأمرون
		﴿...﴾
٧٩٤	١٠٧	﴿وأما الذین ابیضت وجوههم ففي رحمة الله هم
		﴿فیها ...﴾
١١٣٥ ، ١١٣١	١٣٣	﴿وسارعوا إلى مغفرة من ربکم﴾
١١٣٦		
٢٣٠٠ ، ٢٢٩٧	١٥٩	﴿فیما رحمة من الله لنت لهم﴾
١١٥٠	١٦٩	﴿ولا تحسبن الذین قتلوا فی سبیل الله أمواتاً بل
		أحیاء﴾
١٣٥٣ ، ١٣٢٣	١٧٣	﴿الذین قال لهم الناس﴾
١٣٥٨		
٩١٩	١٧٥	﴿إنما ذلکم الشیطان یخوف أولیاءه﴾
٢٩٦٥	١٩١	﴿ویتفکرون فی خلق السماوات والأرض﴾
		سورة النساء
١٥٤٧	١	﴿یا أيها الناس اتقوا ربکم﴾
١٤٤١	٢	﴿ولا تأکلوا أموالهم إلى أموالکم﴾
١٥٤٦	٣	﴿فانکحوا ما طاب لکم من النساء مثنی وثلاث
		ورباع﴾

٨٣٦	٣	﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾
١٣٥٨	١١	﴿فإن كان له إخوة فلأمه السدس﴾
١٣٥٨ ، ١٣٥٧	١١	﴿ولأبويه لكل واحد منهما السدس﴾
١٤٨١ ، ١٤٨٠	١١	﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾
١٤٦٧ ، ١٤٦٥		
١٣٥٨	١٢	﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم﴾
٨٣٧	٢٢	﴿ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء﴾
٨٤٤ ، ٨٤٣	٢٢	﴿ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم﴾
١٢٦٧ ، ٨٤٠	٢٣	﴿حرمت عليكم أمهاتكم...﴾
٢٧٤٠ ، ٢٧٣٩	٢٣	﴿وأن تجمعوا بين الأختين﴾
٢٧٤٠	٢٤	﴿إلا ما ملكت أيمانكم﴾
٢٣٩٧	٢٥	﴿فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾
٩٤٧	٢٥	﴿ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات...﴾
٣٥	٣٢	﴿واسألوا الله من فضله﴾
٨٥٦	٣٤	﴿واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن واهجروهن
		في ...﴾
٤٠٩	٤٣	﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم
		سكارى﴾
١٥٢٠	٥١	﴿ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب﴾
١٣٢٣	٥٤	﴿أم يحسدون الناس﴾
١٥٠٧	٥٨	﴿إن الله يأمركم أن تأدوا الأمانات إلى أهلها﴾
١٥٢١ ، ١٥٢٠		
٢٩٥٧ ، ٢٩٤٦	٥٩	﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾

٢٠٩٩	٥٩	﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾
٢٠٩٦	٥٩	﴿فإن تنازعتم في شيء﴾
١٣٥٦	٧٥	﴿الظالم أهلها﴾
١٣٥٤، ١٣٥٣	٧٥	﴿القرية الظالم أهلها﴾
١٣٥٦-١٣٥٥		
١٣٥٥	٧٥	﴿والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان﴾
١٥٥٣، ١٤٣٦	٩٢	﴿فتحرير رقبة مؤمنة﴾
١٣٨٥	٩٢	﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ﴾
٢٦٤٢	٩٣	﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً...﴾
٢٢٣-٢٢٢	١٠١	﴿وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن
		تقصروا...﴾
٧٩٤	١٠٣	﴿فإذا قضيتم الصلاة﴾
٣٥	١١٣	﴿وكان فضل الله عليكم عظيماً﴾
٢٠٣٦، ٢٠٣٣	١١٥	﴿ومن يشاقق الرسول﴾
٢٠٣٧		
٢٠٣٩، ٢٠٣٨	١١٥	﴿ويتبع غير سبيل المؤمنين﴾
٢١٠٤، ٢٠٩٩		
٢١٠٥ -		
٧٩٥	١٥٤	﴿ادخلوا الباب سجداً﴾
١٣٨٥	١٥٧	﴿وما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾
١٦٤٥	١٦٠	﴿فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات
		أحلت لهم﴾
١٤٥٥	١٦٦	﴿أنزله بعلمه﴾
٩٠٤	١٧٠	﴿جاءكم الرسول بالحق﴾

٩١٩	١٧١	﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾
		سورة المائدة
١٥٧٨	١	﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِيمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ﴾
١٥٧٤	١	﴿إِلَّا مَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ﴾
١٠٧٨	٢	﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾
١٠٨١ - ١٠٨٠		
١٠٨٣، ١٠٨٢		
١٥٧١، ١٢٦٨	٣	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾
٢١٩٧، ٢١٩٥	٣	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾
٢١٩٨		
٨٦٠	٤	﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾
٢٦٠٠، ٢٥٩٩	٥	﴿الْيَوْمَ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ﴾
٢٦٠٦		
١٤٤٦، ٦٥٤	٦	﴿إِلَى الْمُرَافِقِ﴾
١١١١	٦	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْهَرُوا﴾
١٤٤٠، ١٤٣٨	٦	﴿وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمُرَافِقِ﴾
٩٠٩، ٩٠٢	٦	﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾
١٥٧٩		
٨٣١ - ٨٣٠	٦	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ...﴾
٨٥٤		
١٨٣٦	١٢	﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾
١٤٢٤	٣٤، ٣٣	﴿إِنَّمَا جِزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ...﴾
١١١٣، ١١١١	٣٨	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾
١٥٠٧، ١٣٦٦		
١٧٥٤، ١٥٨١		

— ١٧٥٥،

٢٣٠٤، ٢٣٠٣

١٨٠٠-١٧٩٩ ٤٤ ﴿إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها ...﴾

٢٩٢٦ ٤٤ ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾

١٨٠٣ ٤٥ ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس﴾

- ٢٩٢٥ ٤٧ ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾

١٦٤٢-١٦٤٢ ٦٧ ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك﴾

١٣٨٣ ٧١ ﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾

١١٥٠ ١٠١ ﴿لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم﴾

١٢٠٥ ١٠٥ ﴿عليكم أنفسكم﴾

سورة الأنعام

١٣٥٤-١٣٥٣ ٧٣، ١ ﴿خلق السموات والأرض﴾

١٢٦٣ ٤ ﴿وما تأتيهم من آية من آيات ربهم﴾

١٤٥٤ ١٩ ﴿قل أي شيء أكبر شهادة قل الله﴾

٢٢٠٩ ٥٩ ﴿ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين﴾

١٠١٥، ٥٣ ٧٢ ﴿أقيموا الصلاة﴾

١٣٦٨، ١٠١٨

١٥٩١

١٣٥٤-١٣٥٣ ٧٣، ١ ﴿خلق السموات والأرض﴾

١٧٩٩ ٩٠ ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾

١٠٣٣ ٩٩ ﴿انظروا إلى ثمره إذا أثمر﴾

١٣٥٤، ١٣٥٣	١٠٢	﴿خالق كل شيء فاعبدون وهو على كل شيء وكيل﴾
١٣٥٥		
٢٢	١٠٣	﴿لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير﴾
٨٥٧، ٨٥٦	١٢١	﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق﴾
١٥٩٠	١٤١	﴿وأتوا حقه يوم حصاده﴾
١٠٢٤، ١٠١٥	١٤٢	﴿كلوا مما رزقكم الله﴾
١٧١٥، ١٤٩٢	١٤٥	﴿قل لا أجد في ما أوحى إلي محرماً﴾
١٠٣٣	١٥٠	﴿قل هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله...﴾
١٢٤٣	١٥١	﴿ولا تقتلوا أولادكم﴾
١٢٠٠، ١١٤٩	١٥١	﴿ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق﴾
١٢٤٤		

سورة الأعراف

٩٢٧	١	﴿المص﴾
٨٨٧-٨٨٦	٤	﴿وكم من قرى أهلكناها فجاءها بأسنا...﴾
١٢٠	١١	﴿ولقد خلقناكم﴾
١١٣١، ١٠٤٦	١٢	﴿ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك﴾
٢٦٠٠، ٢٥٩٩	٣٢	﴿قل من حرم زنية الله التي أخرج لعباده﴾
٢٦٠٦		
٢٢٠٩	٣٣	﴿وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾
١٠٢٧	٨٩	﴿ربنا افتح بيننا وبين قومنا﴾
٩٩٥، ٩٨٧	١١٠	﴿فماذا تأمرون﴾
٩٣٠	١١١	﴿أرجه وأخاه﴾

٩٠٣	١٥٠	﴿وأخذ برأس أخيه﴾
١٨٣٨ ، ١٨٣٩	١٥٥	﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا﴾
١٧٧٤	١٥٨	﴿فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه﴾
٢٩٦٥	١٥٨	﴿واتبعوه لعلكم تهتدون﴾
٢٩٦٥	١٥٨	﴿واتبعوه﴾
٢٢٩٨ ، ٢٢٩٧	١٧٩	﴿ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس﴾

سورة الأنفال

٩١٨ ، ٩١٣	٢	﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم﴾
٧٥٣	٢	﴿وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً﴾
٨٣٩	١١	﴿ليظهركم به﴾
١٠٦٧ ، ١٠٦٦	٢٤	﴿استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم﴾
٢٢١٧ ، ٢٢١٦	٤٦	﴿ولا تنازعوا فتفشلوا﴾
٢٢١٧	٤٦	﴿فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾
١٨٣٩	٦٤	﴿ومن اتبعك من المؤمنين﴾
١٨٣٨	٦٤	﴿يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين﴾
١٨٣٧ ، ١٨٣٦	٦٥	﴿إن يكن منكم عشرون صابرون﴾
٨٩٣-٨٩٢	٦٨	﴿لمسكم فيما أخذتم﴾

سورة التوبة

١٢٥٤	٣	﴿أن الله بريء من المشركين﴾
٨٥٣ ، ٨٥٣	٥	﴿فاقتلوا المشركين﴾
١٢٠٥ ، ١٢٠٤		

١٢٠٩، ١٢٠٦

١٣١٣، ١٣١٢

١٣٦٧، ١٣٤٥

١٠٨٤، ١٠٧٨

٢٧٣٤

١٤٤٣، ١٤٤١

٢٧٣٤

٢٣٢٨

٩١٩

٩٧٤

٩١٩

٢٦٥٩، ٤٦٠

٢٦٦١

٨٩٥

١٨٦٨

٥

٥

٢٩

٢٩

٢٩

٤٥

٨٠

٩٣

١٠٣

١٠٨

١٢٢

﴿فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين﴾

﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾

﴿حتى يعطوا الجزية﴾

﴿حتى يعطوا الجزية الجزية عن يد وهم صاغرون﴾

﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر﴾

﴿إنما يستأذنك الذين لا يؤمنون﴾

﴿إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم﴾

﴿إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء﴾

﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾

﴿من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾

﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة﴾

سورة يونس

٩١٩

١٩٣٦

١٠١٥

٢٠٢١

٢٤

٣٦

٣٨

٧١

﴿إنما مثل الحياة الدنيا﴾

﴿إن الظن لا يغني من الحق شيئاً﴾

﴿فأتوا بسورة من مثله﴾

﴿فأجمعوا أمركم﴾

سورة هود

١٤٥١، ١٣٥٤

١٤٥٥

٩١٩

٦

١٢

﴿وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها﴾

﴿إنما أنت نذير﴾

١١١	٢٢	﴿ لا جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون ﴾
١٦٦٩	٧٢، ٧١	﴿ وامراته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحاق ... ﴾
١٠٠٠، ٩٩٩	٩٧	﴿ فاتبعوا أمر فرعون وما أمر فرعون برشيد ﴾
٢٢٢٠	١١٩، ١١٨	﴿ ولا يزالون مختلفين * إلا من رحم ربك ﴾

سورة يوسف

٧٢٠، ٧١٧	٢	﴿ إنا أنزلناه قرآناً عربياً ﴾
٧٢١ -		
٧٢٥	١٧	﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾
٧٩٧، ٧٧٠	٣٦	﴿ إني أراني أعصر خمراً ﴾
٢٦٨٤	٤٠	﴿ إن الحكم إلا لله ﴾
٨١	٤٣	﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾
١٢٧٨	٦٦	﴿ لتأتني به إلا أن يحاط بكم ﴾
٧٨٥، ٧٨١	٨٢	﴿ واسأل القرية ﴾
٧٩١، ٧٨٩		
٨٣٠، ٨٢٣		
١٥٨٥، ٨٣٩		
١٥٨٧		
٧٨٧	٨٢، ٨١	﴿ وما شهدنا إلا بما علمنا وما ... ﴾
٤٣٨ - ٤٣٧	١٠٣	﴿ وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين ... ﴾
١٤٠٢		
٢٠٤١	١٠٨	﴿ قل هذه سبيلي ﴾

سورة الرعد

٩١٩	٧	﴿ إنما أنت منذر ﴾
١٤٥٠، ١٣٥٦	١٦	﴿ الله خالق كل شيء ﴾

١٤٥٢، ١٤٥١

١٣٥٤

١٦

﴿خالق كل شيء﴾

سورة إبراهيم

٥٠٨، ٤٩٥

٤

﴿وما أرسلنا من رسول إلا ...﴾

١٠٢٢، ١٠١٥

٣٠

﴿قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار﴾

٧٥٣

٣٦

﴿رب إنهن أضللن كثيراً من الناس﴾

سورة الحجر

١١٣٣

٢٩

﴿إذا سويته ونفخت فيه من روحي ...﴾

١١٣٥

٢٩

﴿فقعوا له ساجدين﴾

١٢٤٧، ٦٣٠

٣١، ٣٠

﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون * إلا إبليس﴾

١٢٤٨ -

١٣٨٤

١٣٨٤

٣١، ٣٠

﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون ...﴾

١٤٠١

٤٠، ٣٩

﴿قال رب بما أغويتني لأزينن لهم ...﴾

١٤٠١

٤٢، ٤١

﴿هذا صراط علي مستقيم إن عبادي ...﴾

١٤٠٠، ١٣٩٩

٤٢

﴿إلا من اتبعك من الغاوين﴾

١٤٠٢

١٣٩٨

٤٢

﴿إن عبادي ليس لك عليهم ...﴾

١٠٢٤، ١٠١٥

٤٦

﴿ادخلوها بسلام آمنين﴾

١٤٠٨

٦٠، ٥٩

﴿إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين * إلا امرأته﴾

١١٥٠

٨٨

﴿لا تمدن عينيك﴾

سورة النحل

٢٩٤٦

٤٣

﴿فاسألوا﴾

٢٩٥٩، ٢٩٥٦

٤٣

﴿إن كنتم لا تعلمون﴾

١٦٩٩	٤٤	﴿لتبين للناس﴾
١٧٠٧، ١٤٦٦	٤٤	﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم...﴾
١٤٥٦	٧١	﴿والله فضل بعضكم على بعض في الرزق﴾
٩٦٣	٧٥	﴿ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء﴾
٤٦٨	٨٨	﴿الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله زدناهم...﴾
١٦٩٩، ١٤٦٦	٨٩	﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء﴾
١٧٠٧		
١٦٤٥	١٠١	﴿وإذا بدلنا آية مكان آية﴾
١٦٤	١١٦	﴿ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام﴾
١٧٩٩، ٤١	١٢٣	﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم﴾
٢٠٤١	١٢٥	﴿ادع إلى سبيل ربك﴾
٢٩٦٤	١٢٥	﴿وجادلهم بالتى هي أحسن﴾

سورة الإسراء

٨٩٥	١	﴿من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾
٢٦٠٣	٧	﴿وإن أسأتم فلها﴾
١٢٣٣	١٣	﴿وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه﴾
٣٧٤، ٣٧٢	١٥	﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً﴾
١٤٨٥، ٩٣٩	٢٣	﴿فلا تقل لهما أف﴾
١٢٤٣	٣١	﴿ولا تقتلوا أولادكم﴾
٩٥٩، ٩٥٤	٣١	﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق﴾
١١٥٣، ٥٣	٣٢	﴿ولا تقربوا الزنى﴾
١٢٠٠، ١١٤٩	٣٣	﴿ولا تقتلوا النفس﴾

١٢٤٤		
١٩٣٦	٣٦	﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾
٧٩٢	٤٥	﴿حجاباً مستوراً﴾
١٠٣٣	٤٨	﴿انظر كيف ضربوا لك الأمثال﴾
١٠٣٤	٥٠	﴿قل كونوا حجارة أو حديدا﴾
٢٢٩٧	٧٨	﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾
٧٠٨-٧٠٧	١١٠	﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن﴾

سورة الكهف

١٣٩١	٢٤، ٢٣	﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً * إلا أن يشاء الله﴾
١٢٠	٤٧	﴿ويوم نسير الجبال﴾
١٠٥٨	٦٩	﴿ولا أعصي لك أمراً﴾
٦٧٠، ٧٥٨	٧٧	﴿حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض﴾
١٣٥٥، ٧٦٤		﴿...﴾
١٣٥٦		

سورة مريم

٩٢٧	١	﴿كهيعص﴾
٩٠٨	٢٥	﴿وهزي إليك بجذع النخلة﴾
٧٩٢	٦١	﴿إنه كان وعده مأتياً﴾
١٢٤٤	٩٣	﴿إن كل من في السماوات والأرض﴾
١٢٣٥	٩٥	﴿وكلهم آتية يوم القيامة فرداً﴾

سورة طه

٩٢٧	١	﴿طه﴾
١٦١٨ ، ٦٦٤	٥	﴿الرحمن على العرش استوى﴾
٨٨٨ ، ٨٨٥ - ٨٨٩	٦١	﴿ولا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب﴾
١٠١٦	٦٦	﴿بل ألقوا﴾
٨٩٠ ، ٨٠١	٧١	﴿ولأصلبكم في جذوع النخل﴾
١٠٣٤ ، ١٠٣٢	٧٢	﴿فاقض ما أنت قاض﴾
٩٨١ ، ٩٨٠	٩٣	﴿أفعضيت أمري﴾
١٠٦٤ ، ١٠٥٨		
٩١٩	٩٨	﴿إنما إلهكم الله﴾
٧٠٦	١١٣	﴿وكذلك أنزلناه قرآناً عربياً﴾

سورة الأنبياء

٢٩٥٩	٧	﴿إن كنتم لا تعلمون﴾
٢٩٥٦	٧	﴿فسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾
٧٨٦	١١	﴿وكم قصصنا من قرية كانت ظالمة﴾
١٦٤٣ ، ١٣٨٤	٢٢	﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾
١٦٤٤ -		
١٦٧١	٧٢ ، ٧١	﴿ونجيناه لوطاً إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين﴾
٩٢٩ ، ٩٢٣	٧٢	﴿ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة﴾
١٣٣٠ ، ١٣١٨	٧٨	﴿وكننا لحكمهم شاهدين﴾
١٦١٣ ، ١٦٠٨	٩٨	﴿إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم﴾
١٦١٧		
١٦١٧	٩٩	﴿لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها﴾
١٦١٣ ، ١٦٠٨	١٠١	﴿إن الذين سبقتم لهم من الحسنى أولئك عنها﴾

مبعدون ﴿

١٦١٤، ١٦١٧

سورة الحج

٩٠٨	١٥	﴿فليمدد بسبب﴾
٦٦٨، ٦٦٧	١٨	﴿ألم تر أن الله يسجد له﴾
٩٠٨	٢٥	﴿ومن يرد فيه بإلحاد﴾
٩٠٠، ٨٩٨	٣٠	﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾
١٥٧٤	٣٠	﴿إلا ما يتلى عليكم﴾
٧٦١	٤٠	﴿لهدمت صوامع وبيع وصلوات﴾
٧٨٦	٤٨	﴿وكأين من قرية أملت لها وهي ظالمة﴾
٨٧١	٧٧	﴿اركعوا واسجدوا﴾

سورة المؤمنون

٧٩١	١٤	﴿ثم أنشأناه خلقاً آخر﴾
٩٠٨	٢٠	﴿تنبت بالدهن﴾
١٢٦٣	٣٢، ٢٣	﴿ما لكم من إله غيره﴾
١٨١٦	٤٤	﴿ثم أرسلنا رسلنا تنرا﴾
١٠٢٢	٥١	﴿كلوا من الطيبات﴾

سورة النور

١٢٨٠، ١١١٢	٢	﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾
١٤٦٥، ١٢٨١		
١٤٦٨		
١٤٦٩، ١٤١٣	٥، ٤	﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء﴾
١٤١٢	٥	﴿إلا الذين تابوا﴾
٨٩٢	١٤	﴿لمسكم فيما أفضتم﴾

٨٤٤، ٨٣٧	٣٢	﴿وأنكحوا الأيامى منكم﴾
٩٧١، ٩٦٧	٣٣	﴿ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً﴾
١٠١٨، ١٠١٥	٣٣	﴿فكاتبوهم إن علمتهم فيهم خيراً﴾
١٢٣١	٤٥	﴿فمنهم من يمشي على بطنه﴾
٨٩٩، ٨٩٨	٥٥	﴿وعد الله الذين آمنوا منكم﴾
١٠٥٧	٦٢	﴿وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه﴾
١٠٥١	٦٣	﴿قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لوإذا﴾
١٠٥٤ - ١٠٥٣		
١٠٥١، ١٠٥٠	٦٣	﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾
١٢٥٤		

سورة الفرقان

٩٤	١	﴿تبارك﴾
٩٠٦	٢٥	﴿ويوم تشقق السماء بالغمام﴾
٨٣٧	٤٨	﴿وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً﴾
٩٠٦	٥٩	﴿فاسأل به خبيراً﴾

سورة الشعراء

٩٩٥، ٩٨٧	٣٥	﴿فماذا تأمرون﴾
٩٣٠	٣٦	﴿أرجه وأخاه﴾
١٠٢٨	٤٣	﴿ألقوا ما أنتم ملقون﴾
٧٩٦	٨٤	﴿واجعل لي لسان صدق في الآخرين﴾

سورة النمل

﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي...﴾

﴿وأوتيت من كل شيء﴾

﴿كتاب كريم﴾

سورة القصص

﴿يجبى إليه ثمرات كل شيء﴾

﴿وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها﴾

سورة العنكبوت

﴿إنما الآيات عند الله وإنما أنا نذير مبين﴾

﴿إنما تعبدون من دون الله آوثاناً﴾

﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾

سورة الروم

﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾

﴿ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم﴾

﴿أم أنزلنا عليهم سلطاناً فهو يتكلم﴾

سورة لقمان

﴿هذا خلق الله﴾

﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله﴾

سورة الأحزاب

﴿وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك من نوح﴾

﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾

١٧٧٢ -

١٥١٣	٢٨	﴿إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها﴾
٢٠٦٣، ٢٠٦٢	٣٣	﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت﴾
٢٠٦٤	٣٣	﴿وقرن في بيوتكن ولا ترجن ترج الجاهلية الأولى﴾
١٠٦٥	٣٦	﴿ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً﴾
١٣٦	٣٧	﴿زوجناكها﴾
١٦٧٦	٤٨	﴿ودع أذاهم﴾
١٤٢٤	٥٢	﴿لا يحل لك النساء من بعد﴾
٦٦٢، ٦٣١	٥٦	﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾
٦٦٤		

سورة سبأ

١٢٦٤	٣	﴿لا يعزب عنه مثقال ذرة﴾
١٢٤	٢٤	﴿وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾

سورة فاطر

٨١	٣١	﴿ومصدقاً لما بين يديه﴾
----	----	------------------------

سورة يس

١٢٦٣	٤٦	﴿وما تأتيهم من آية من آيات ربهم﴾
------	----	----------------------------------

سورة الصافات

٩٢٩، ٩٢٣	٦٥	﴿كأنه رؤوس الشياطين﴾
١٢١	٩٦	﴿والله خلقكم وما تعملون﴾
١٦٦٤	١٠٢	﴿يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك﴾
١٠٣٣	١٠٢	﴿فانظر ماذا ترى﴾
١٦٦٤	١٠٢	﴿يا أبت افعل ما تؤمر﴾

١٦٦٤	١٠٧، ١٠٦	﴿إن هذا هو البلاء المبين * وفديناه بذبح عظيم﴾
١٦٦٥	١٠٧	﴿وفديناه بذبح عظيم﴾
١٦٦٩	١٠٢، ٩٩	﴿وقال إني ذاهب إلى ربي سيهدين ...﴾
٦١٥	١٣٨، ١٣٧	﴿مصبحين * وبالليل﴾

سورة ص

١٣٩٠	٤٤	﴿وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنت﴾
١١٣٣	٧٢	﴿فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين﴾
١٢٤٧، ٦٣٠، ١٢٤٨ — ١٣٨٤	٧٤، ٧٣	﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون * إلا إبليس﴾
١٤٠٠، ١٣٩٨	٨٣، ٨٢	﴿لأغوينهم أجمعين * إلا عبادك منهم المخلصين﴾

سورة الزمر

٨٣٦	٣	﴿ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾
٢٦٦٥	١٨	﴿الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه﴾
١٥٣	٢٠	﴿فاقرؤوا ما تيسر من القرآن﴾
١٤٥٠، ١٣٥٤	٦٢	﴿الله خالق كل شيء﴾
١٤٥٢، ١٤٥١		
٦٩٨	٧١	﴿ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين﴾

سورة غافر

٩٢٧	١	﴿حم﴾
٢٩٦٣	٤	﴿ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا﴾
٩٥٩	١٨	﴿ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع﴾

﴿إِذَا الْأَغْلَالُ﴾

٧١ ١٦٥٥

سورة فصلت

﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يَأْتُونَ الزَّكَاةَ﴾

٧٠٦ ٤٦٤ - ٤٦٣

٤٦٥

٤٠ ١٠٩٢، ١٠١٥

﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾

٤٢ ١٦٥٦، ١٦٤٨

﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾

١٦٥٧ -

٤٤ ٧١٧

﴿أَعْجَمِي وَعَرَبِي﴾

سورة الشورى

﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾

١٠ ٢٦٦٥

١١ ٧٨٢، ٧٨١

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

٧٩٠، ٧٨٩

١٣ ٩٢ - ٩٣

﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾

١٧٩٩

٤٠ ٧٧٣

﴿وَجَزَاءً سِئَةً سِئَةً مِثْلَهَا﴾

٥٢ ٣٦

﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾

سورة الزخرف

٢٢ ٢٩٦٦

﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾

٥٨ ٢٩٦٤، ٢٩٦٣

﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾

٧٧ ١٠٦٢

﴿يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾

سورة الدخان

٤٩ ١٠٢٦، ١٠١٥

﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾

سورة الجاثية

﴿إنا كنا نستسخر ما كنتم تعملون﴾ ٢٩ ١٦٣١

سورة الأحقاف

﴿وحمله وفصاله ثلاثون شهراً﴾ ١٥ ٩٨٢، ٩٨٠

﴿تدمر كل شيء﴾ ٢٥ ١٤٥٩

﴿ومصدقاً لما بين يديه﴾ ٣٠ ٨١

سورة محمد

﴿إنما الحياة الدنيا لعب ولهو﴾ ٣٦ ٩١٩

﴿ولتعرفنهم في لحن القول﴾ ٣٠ ٩٣٨

سورة الفتح

﴿يد الله فوق أيديهم﴾ ١٠ ١٦١٨، ٧٦٨

سورة الحجرات

﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله﴾ ١ ٢٢٠٩

﴿أن تصيبوا قوماً بجهالة﴾ ٦ ١٨٧٧، ١٨٧٦

﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ ٦ ١٨٧٥، ١٨٧٣

﴿قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا﴾ ١٤ ٧٢٧، ٧٢٥

٧٣٢، ٧٢٨

سورة ق

﴿ق والقرآن المجيد﴾ ١ ٢٦

﴿ادخلوها﴾ ٣٤ ١٠١٥

سورة الذاريات

﴿فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين * فما وجدنا﴾ ٣٦، ٣٥ ٧٢٥، ٧٢٤ -

٧٢٦

فيها...﴾

﴿ما تذر من شيء أتت عليه إلا جعلته كالرميم﴾ ٤٢ ١٤٥٩

سورة الطور

١٦	١٠١٥ -	﴿فاصبروا أو لا تصبروا﴾
٢١	١٠١٦، ١٠٢٦	﴿كل امرئ بما كسب رهين﴾

سورة النجم

٣	١٧٠٦	﴿وما ينطق عن الهوى﴾
٢٣	٥٠٠	﴿إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباءكم ما أنزل الله بها من سلطان إن يتبعون إلا الظن ...﴾
٢٨	١٩٣٦	﴿إن يتبعون إلا الظن﴾
٢٨	٢٢٠٩	﴿وإن الظن لا يغني عن الحق شيئاً﴾

سورة القمر

٥٠	٩٩٩	﴿وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر﴾
٥٢	١٢٣٣	﴿وكل شيء فعلوه في الزبر﴾

سورة الرحمن

١٦، ١٣	٦٣٢	﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾
--------	-----	--------------------------

سورة الواقعة

٧٩	١٦٩٣ - ١٦٩٤	﴿لا يمسه إلا المطهرون﴾
----	-------------	------------------------

سورة الحديد

٢٣	١٢٤٤	﴿والله لا يحب كل مختال فخور﴾
----	------	------------------------------

سورة المجادلة

٢	٧٥٠	﴿الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن ...﴾
٣	٧٩٦، ٨٤٩	﴿والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا﴾

١٥٢١، ١٤٣٦		فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ﴿
١٥٥٣		
٩٨٧	٨	﴿ويقولون في أنفسهم﴾
١٦٤٨، ٨٥٤	١٢	﴿يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا
١٦٥٣		بين ...﴾
١٦٥٣	١٣	﴿أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات﴾
		سورة الحشر
٢١٩١	٢	﴿يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين﴾
٢٢٦٢، ٢١٩١	٢	﴿فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾
٢٢٧٧		
٢٢٧٨		
٢٩٥٥، ٢٨٦٩		
٢٢٩٣	٧	﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾
٢٢٩٥		
١٧٧٤، ١٤٧٩	٧	﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾
١١٥١، ١١٤٩	٧	﴿وما نهاكم عنه فانتهوا﴾
١٢٤٨	١٤	﴿تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى﴾
١٢٨٧	٢٠	﴿لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة﴾
		سورة الجمعة
٢٣٢٢	٩	﴿فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع﴾
١٠٨٣	١٠	﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا﴾
		سورة المنافقون
٢٥١٠	٨	﴿ليخرجن الأعز منها الأذل﴾
		سورة التغابن

﴿إنما أموالكم وأولادكم فتنة﴾ ١٥ ٩١٩

سورة الطلاق

﴿يا أيها النبي إذا طلقتم النساء﴾ ١ ١٥٤٥

﴿فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف﴾ ٢ ١٥١٣

﴿وأولات الأحمال أجلهن﴾ ٤ ١٤٦٦، ١٤٦٥

﴿وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن﴾ ٦ ٩٦٨، ٩٦٧

سورة التحريم

﴿إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما﴾ ٤ ١٣٣١

﴿فقد صغت قلوبكما﴾ ٤ ١٣١٨

﴿لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون﴾ ٦ ١٠٥٩، ١٠٥٨

١٠٦١، ١٠٦٠

١٠٦٥، ١٠٦٤

﴿لا تعذرُوا اليوم﴾ ٧ ١١٥٠

سورة الملك

﴿وأسروا قولكم أو اجهروا به﴾ ١٣ ٩٨٧

سورة القلم

﴿بأييكم المفتون﴾ ٦ ٧٩٢

﴿قال أوسطهم ألم أقل لكم﴾ ٢٨ ٢٠٤٧

سورة الحاقة

﴿وجاء فرعون ومن قبله والموتفكات بالخاطئة * فعصوا...﴾ ١٠، ٩ ١٢٥٤

﴿عيشة راضية﴾ ٢١ ٧٩٢

١٢٦٢	٤٧	﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾
		سورة الجن
٩٨١، ٩٨٠	٢٣	﴿ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم﴾
١٠٥٩، ١٠٥٨		
١٠٦٢		
١٠٦٣	٢٣	﴿فإن له نار جهنم﴾
		سورة المزمل
١٥٣	٢٠	﴿فاقرؤوا ما تيسر من القرآن﴾
		سورة المدثر
٩٨٧٨	٢، ١	﴿يا أيها المدثر * قم فأنذر﴾
٤٦٥	٤٣، ٤٢	﴿ما سلككم في سقر * قالوا لم نك من المصلين﴾
		سورة القيامة
١٦٠٨	١٩، ١٨	﴿فإذا قرأناه فاتبع قرآنه * ثم إن علينا بيانه﴾
١٦٠٧	١٩	﴿ثم إن علينا بيانه﴾
٦٢٨	٣٥، ٣٤	﴿أولى لك فأولى * ثم أولى لك فأولى﴾
		سورة الإنسان
١٦١	٢٤	﴿ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً﴾
٩١١	٢٨	﴿عينا يشرب بها المقربون﴾
		سورة المرسلات
١٠٤٧، ٦٣٢	١٩، ١٥	﴿ويل يومئذ للمكذبين﴾
	٤٧	
١٠٤٨	٤٨	﴿وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون﴾
		سورة النازعات

﴿إنما أنت منذر﴾ ٤٥ ٩١٩

سورة عبس

﴿وفاكهةً وأباً﴾ ٣١ ٧٠٩

سورة التكويد

﴿والليل إذا عسعس﴾ ١٧ ٦٤٦، ٦٤٥

سورة الانفطار

﴿علمت نفس ما قدمت وأخرت﴾ ٥ ٧٩٥

﴿وما أدراك ما يوم الدين * ثم ما أدراك ما يوم الدين﴾ ١٨، ١٧ ٦٢٨
﴿الدين﴾

سورة المطففين

﴿كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون﴾ ١٥ ٩٤١

سورة الطارق

﴿من ماءٍ دافق﴾ ٦ ٧٩٢

سورة الفجر

﴿كلا إذا دكت الأرض دكاً دكاً﴾ ٢١ ٦٢٨

﴿وجاء ربك﴾ ٢٢ ١٦١٩

سورة الشمس

﴿والسماء وما بناها﴾ ٥ ١٦١٤، ١٦٠٨

سورة الليل

﴿وما خلق الذكر والأنثى﴾ ٣ ١٦١٤

سورة العلق

﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق * خلق الإنسان من علق﴾ ٢، ١ ٢٨٧٨

﴿ألم يعلم بأن الله يرى﴾ ١٤ ٨٠

سورة القدر

﴿حتى مطلع الفجر﴾ ٥ ١٤٤٣، ١٤٣٨

﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾ ٥ ١٤٤٤، ١٤٤٢

سورة البينة

﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ٥ ٧٢٧، ٧٢٤

ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة﴾

سورة الزلزلة

﴿وأخرجت الأرض أثقالها﴾ ٢ ٧٥٣

سورة الكافرون

﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد﴾ ٥، ٣ ١٦١٤

سورة المسد

﴿تبت يدا أبي لهب وتب﴾ ١ ٤٤٧

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الأحاديث

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

نص الحديث الصفحة

أ	
٩٧١٣، ١٢٨٣	الأئمة من قریش
٩٧٣٠	أشهد أن لا إله إلا الله
١٣٣٤، ١٣٣٢ ٩٩٨٣	الاثنان فما فوقهما جماعة
٩٨١٦	احتجم وهو صائم
٩٧٤٩	أحلت لنا ميتتان السمك والجراد
٩٧٧	أحلت لنا ميتتان ودمان
٩٩١٨، ٩٩١٢	اختلاف أمتي رحمة
٩٨٢٦، ٩٨١٥	ادرعوا الحدود بالشبهات
٩٨٢٧، ٩٨٢٦	ادرعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم
١٢٠٨	إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها
٩٣٢٠	إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم يبدأ بيد
١٥٥٩، ٩٤٩	إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة فالقول ما قال البائع
١٥٥٩	إذا اختلف المتبايعان والمبيع مستهلك فالقول قول البائع
١٤٧	إذا استيقظت فصل
١٧٣٢، ١٣٠٥	إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل
٩٨٧	إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
١٤٩٣، ١٣١٦ ٩٩٧٧	إذا بلغ الماء قلتين
٩٧٧٥	إذا توضأ أحدكم وليس خفيه فليمسح عليهما

١٧٧٥	إذا جاوز الختان الختان
٢٩٢٢	إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران
١٠٢٩	إذا لم تستح فاصنع ما شئت
٣٨١٥	إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ
١٤٦٨	أذهبوا به فارجموه
٢٣١٩، ٢٣١٥	أرأيت لو تمضمضت من الماء وأنت صائم
١٩٦	أربع لا تجزئ في الأضاحي
٤٦٨	الإسلام يجب ما قبله
٢٦٨٠، ١٢٠٧	أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم
١٤٠٠	أطت السماء وحق لها أن تظ
٢٣١٣	أعتق رقبة
٢٧٧٩	أعد وضوءك
٢٨١٦	أفطر الحاجم والمحجوم
٢٠٧٠، ٢٠٦٧	اقتدوا باللذين من بعدي
٧٩٧	اقرأوا على موتاكم يس
٢٧٣٢	ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته
١٥٣٦ - ١٥٣٥	ألا أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به
١٥٣٤	ألا استمتعتم بإهابها فإن دباغ الأيم طهوره
١٥٣٤	ألا انتفعتم بإهابها، ألا دبغتموه فإنه ذكاته
١٣٣٥	ألا رجل يتصدق على هذا يصلي معه
٢٠٦٣	اللهم أذهب عنهم الرجس
٢٣٨٨، ٢٣٨٥	أمر بلالاً أن يشفع الأذان

١٤٨٢، ١٤٠٥، ٢٧٣٨، ٢٧٣٤ - ٢٧٣٥	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا ...
٢٠١٣ - ٢٠١٤	أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج صدقة الفطر
١٦٥١	امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله
٢٠٥٠	إن الله أجاركم من ثلاث خلال
٢٧	إن الله جميل يحب الجمال
١٤٠٥	إن الله عز وجل لا يقبل صلاة بغير طهور
٢٠٥٠ - ٢٠٥١	إن أمتي لا تجتمع على ضلالة
٢٦٠٧	إن دماءكم وأموالكم
١٤٦٣	أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح في رمضان، فصام حتى بلغ الكديد
١٤٥٦ - ١٤٥٧	إن الروح الأمين قد ألقى في روعي
٨٩١	إن في النفس الدية مائة من الإبل
١٤٩٣، ١٣١٦، ١٥٠٥	إن الماء طهور لا ينجسه شيء
١٠٦٧	أن النبي ﷺ دعا أبا سعيد وهو في الصلاة فلم يجبه
٨٨١	أن يكون الله ورسوله أحب إليه
٢٠٦٦	أنت على مكانك، وأنت إلى خير
١٢٨٢	إنا معشر الأنبياء لا نورث
١٠٨٦	انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما
٢٠٦٥	إنك إلى خير
١٠٨٩ - ١٠٩٠	إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير ...

١٠٦١	إنك لتصل الرحم [من كلام السيدة خديجة في النبي ﷺ]
٢٨٧٧	إنكم تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته
٨٦١، ٤٠٧	إنما الأعمال بالنيات
٢٢٩٦، ٢٢٩٣	إنما جعل الاستئذان من أجل البصر
٢٨٠٠	إنما جعل الإمام ليؤتم به
٢٨٢١	إنما الشهر تسع وعشرون
١٥٠٢، ١٥٠١	إنما قولی لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة
١٧٣٢، ١٣٠٥، ٢٧٢٥، ٢٧٢٣	إنما الماء من الماء
٢٠٦١	إنما المدينة كالكير تنفي خبيثها
٢٢٩٣	إنما نهيتكم عن لحم الأضاحي لأجل الدافة
٢٢٩٦	إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت
٢٢٢٠	إنما هلكت بنو إسرائيل بكثرة سؤاھم واختلافھم ...
١٤٧٨	إنه ستأتیکم عني أحاديث مختلفة
١٥٩٤	أنه ﷺ أمر بعد نزول آية الحج بطواف واحد
١٧٦٧	أنه ﷺ دخل من ثنية كداء، وخرج من ثنية كدي
١٥٩٤	أنه ﷺ طاف قارناً طوافين
١٧٦٨	أنه ﷺ طاف راکباً
٢٩	أنه ﷺ كان يصلي من الليل، فلا يمر بآية تنزيهه لله إلا نزهه
٢٣٩٨	أنه يراق المائع ويقور ما حوالی الجامد
٢٣١٥	إنها ليست بنجسة، إنها من الطوافين عليكم والطوافات
١٥٨٦	إنها من الطوافين عليكم والطوافات
٢٧٣٤، ٩٣٢	إني إذن أصوم

٢٨٧٦	إني إنما أقضي بينكم برأيي
٢٠٦٣ - ٢٠٦٤	إني تارك فيكم ما إن تمسكنم به ...
١٥٨	إني لأنسى، أو أنسى لأسن
٢٠١٤	أو صاعاً من قمح
٢٨١١	الأم أحق بنفسها من وليها
٢٨١٠	إما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها
١٩١٨، ١٥٣٥	إما إهاب دبغ فقد طهر
٢٣٩٧	إما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه
٢٣١٥، ٢٣١٧	أينقص الرطب إذا ييس؟ قالوا: نعم، قال: فلا إذن
ب	
٨٧٩	بئس الخطيب أنت
٤٠	بعثت بالحنيفية السهلة السمحة
١٨٨٤	بعثه ﷺ أبي موسى ومعاذ بن جبل <small>رضي الله عنهما</small> إلى اليمن
٩٦٥ - ٩٦٤	بل عارية مضمونة
ت	
١٩٧	تجزئ عنك ولا تجزئ بعدك
١٩٢٠	تحولوا بمقعدتي إلى القبلة
١٨٤٩ - ١٨٥٠	تسليم الحجر عليه، ووقوف الشجر بين يديه، وتسبيح الحصى
٢٢١٢	تعمل هذه الأمة برهة بالكتاب وبرهة بالسنة
٢٢١٣	تعمل هذه الأمة برهة - أي قطعة من الزمان - بكتاب الله ..
ث	
٨٨٠	ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان

١١٠٦	ثلاث من فعلهن فقد طعم طعم الإيمان
٢٧٣٢ ، ٢٧٢٩	ثم يفتشوا الكذب فيشهد الرجل قبل أن يستشهد
٢٣٨٨ ، ٢٣٨٥	الثيب أحق بنفسها
ج	
٢٨٠٠	جلوس النبي ﷺ في صلاته في مرض موته
ح	
١٤٠٥	الحج عرفة
١٧٦٨	حجة ﷺ ركباً
٢٨٢٠	حلال [أي النبذ]
١٨٤٩ - ١٨٤٨	حنين الجذع
خ	
٩٨٢	الحال وارث من لا وراث له
١٧٥٤ ، ١٥٩١ ، ١٧٧٦	خذوا عني مناسككم
٢٧٣٤	خذوا من كل حالم ديناراً
٧٤١	خذي لك ولولدك ما يكفيك بالمعروف
٢٠٦٩	الخلافة من بعدي ثلاثون سنة
٢٠٤٧	خير الأمور أوسطها
٢٧٣٣	خير القرون قرني ثم الذين يلونهم
د	
٢٠١٧	دخل علي رسول الله ﷺ فقلت: إنا خبأنا
٢٨٢٤	دخل النبي ﷺ البيت وصلى فيه
٨٩٣	دخلت امرأة النار في هرة

٦٨٧	دعي الصلاة أيام أقرائك
ذ	
١٧٦٩	ذهابه في العيد في طريق، وإيابه في آخر
ر	
١٣٣٥	الراكب شيطان، والراكبان شيطانان
١٧٩٨، ٤٦٢	رجم النبي ﷺ اليهوديين
٩٣٧ - ٩٣٨، ١٥٧٠	رفع عن أمتي الخطأ والنسيان
١٤٤٢، ٤١١، ٢٨٢٢	رفع القلم عن ثلاث
ز	
٢٣٠٣	زنا ماعز فرجم
س	
٣٥	سئل النبي ﷺ كيف نصلي عليك
٢٨٢٠	سئل النبي ﷺ عن النبيذ حلال أم حرام؟ قال: حلال
١٢٣٧	السلطان راع والرجل راع
٢٣٠٣	سها رسول الله ﷺ فسجد
٢٣٠٩	سها فسجد
١٨٥٤	سيكذب علي
ش	
٢٠٠٧، ١٩٩١	الشفعة فيما لم يقسم
ص	
٦٨٣	صبوا عليه ذنوباً من ماء

٢٨٩٦ - ٢٨٩٥	صدق [أي أبو بكر]
١٧٥٤ ، ١٥٩١	صلوا كما رأيتموني أصلي
٥٤	صلاته ﷺ في الكعبة
الطاء	
٢٣٨٨	الطعام بالطعام
٨٣٥	طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب
ع	
٢٧١٣	عالم قريش يملأ طباق الأرض علماً
٨٩٣	عذبت امرأة في هرة حبستها
٢٧٥٦	علمه رسول الله ﷺ الأذان
٧٧٤	عليك بذات الدين تربت يداك
٢١٣٤	عليكم بالسواد الأعظم
٢٠٦٨ - ٢٠٦٧	عليكم بستتي، وسنة الخلفاء
ف	
٢٣٢١	فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم
٨٨٠	فإن الله ورسوله يصدقانكم
٢٣٠٢	فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً
١٦٨٩ ، ١٦٨٥	فتوفي رسول الله ﷺ وهي فيما يقرأ من القرآن
٢٨٤٦	فدين الله أحق بالقضاء
٥٧٩	فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا
٢٠١١	في أربعين شاة شاة
٩٤٦	في سائمة الغنم زكاة
١٥٥٩ ، ٤٦٠	في كل خمس شاة

٢٨٢٢	في مال اليتيم زكاة
٨٩١	في النفس المؤمنة مائة من الإبل
ق	
٢٣٢٠ ، ١٣٥٩	القاتل لا يرث
٢٧١٣	قدموا قريباً ولا تقدموها
٢٧٩٢	قضى رسول الله ﷺ باليمين على الشاهد
١٧٥٤	قطع النبي ﷺ يد السارق من الكوع
٨٧٩	قل ومن يعص الله ورسوله
ك	
٧٠٨	كان رسول الله ﷺ يرفع صوته ببسم الله الرحمن الرحيم
٢٧٥٣	كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة
٢٧٥٢	كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح
٢٨٢٩	كان يكبر في العيد سبعاً وخمساً
٢٨٠٥	كبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن
٢٨٠٢	كتاب النبي ﷺ إلى جهينة (لا تنتفعوا من الميتة...)
١٢٣٩	كل ذلك لم يكن
٨٤٢ ، ٨٣٤ ٢٧٨٧	كل صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج
١٢٤٧ - ١٢٤٦	كل الطلاق واقع إلا طلاق المعتوه
١٢٣٥	كل مسكر حرام
١٠١٩	كل مما يليك
١٢٣٧	كلكم راع
٢٠٩٤	كنا نبيع سراريننا أمهات أولادنا والنبي فينا حي

٢٧٧٤	كنا نكون مع رسول الله ﷺ فيأمرنا ألا ننزع خفافنا
٢٨١٣	كنت نهيتكم عن الإقران وإن الله قد أوسع عليكم
٢٨١٢، ١٠٨٤	كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها
١٠٨٤	كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي
٢١٩٥	كيف تقضي إذا عرض لك قضاء
ل	
٩٧٤	لأزیدن على السبعين
٣٩٩	لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك
٢٤٠١، ١٥٤٣	لا تبيعوا البر بالبر إلا مثلاً بمثل (إلا كيلاً بكيل)
٢٥٧٩	لا تبيعوا الطعام بالطعام
٢٥٤٧	لا تبيعوا الورق بالورق
٢٠٥٠ - ٢٠٥١، ٢٠٨١	لا تجتمع أمتي على الخطأ [ضلالة]
٢٨٠٦	لا تجزي صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
١١٩٩	لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة
١٠٣١	لا تزوج المرأة المرأة
١٢١٣، ١٢٠٨	لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول
١٤٠٥	لا تقبل صلاة بغير طهور
٢٧٠٤، ٢٦٩٧	لا تقضي في شيء واحد بحكمين مختلفين
٢٧٦٢	لا صام من صام الدهر، صوم ثلاثة أيام من كل شهر
١٥٦٧، ١٤٠٥، ١٥٦٩	لا صلاة إلا بطهور

لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب	١٤٠٦، ٢٧٨٧، ٢٨٠٦
لا صيام لمن لم يبيت (يجمع) الصيام من الليل	٨٤٥، ١٥٦٨، ٢٠٢١
لا ضرر ولا ضرار	٢٥٠٦، ٢٦٠١
لا ضرر ولا ضرار في الإسلام	٢٥٩٩
لا ميراث لقاتل	١٤٧١
لا نورث ما تركناه صدقة	١٢٨١، ١٢٨٢
لا وصية لوارث	١٤٧١
لا وضوء إلا من صوت أو ريح	٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨
لا يبولن أحدكم في الماء الراكد	٢١٨٧
لا يتوارث أهل ملتين	١٣٥٩
لا يختلي خلاها ولا يعضد شجرها	٢٦٩١
لا يقتل مؤمن (مسلم) بكافر، ولا ذو عهد في عهده	١٥٣٨، ١٥٣٩، ٢٥٧٩
لا يقضي القاضي وهو غضبان	١٤٨٥
لا يمسكن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول	١١٤٩
لا يمش أحدكم في نعل واحدة	١١٨٩
لعن الله زوَّارات القبور	٢٨١٢
لعن الله اليهود حرم الله عليهم شحوم الميتة	١٥٦٥
للراجل سهم وللغارس سهمان	٢٣٢٢
لم يصل فيه	٢٨٢٥

٢٦٨٩	لو بلغني هذا قبل قتله لمننت عليه
٢٦٩١	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة
١٥٩٢	ليس الخبر كالمعاينة
٢٨٠٥	ليس من إم بر إم صيام في إم سفر
٢٨٠٥	ليس من البر الصيام في السفر
م	
١٥٢٣	ما أراك إلا قد حرمت عليه
٢٨١٥، ٢٨١٩	ما اجتمع الحلال والحرام إلا وغلب الحرام الحلال
٢٨٢٠	ما أسكر كثيره فقليله حرام
٢٣١٦	ما في إداوتك، قال: نبذ، قال: ثمرة طيبة وماء طهور
١٨٧٤	المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا
١٢٦٨، ٩٥٤	مطل الغني ظلم
٢٩٢١	من اجتهد فأصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر
٢٨٨٠	من أحيا أرضاً ميتة فهي له
٢٦٢	من أدرك ركعة من الصبح
٢٣٩٦	من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه الباقي
٢٣٩٨	من باع عبداً وله ماله فماله للبائع
٢٨١١، ١٥٩٨	من بدل دينه فاقتلوه
٤١٠	من ترك صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها
١٥٨	من سن سنة
٢٠١٥-٢٠١٤	من شرب في إناء من ذهب أو فضة
٢٧٦٢	من صام الدهر كله فقد وهب نفسه لله
٢٨٢٢، ٢٨١٤	من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم <small>عليه السلام</small>

٢٦٠٢	من ضار أضر الله به
١٩٩١	من ضحك منكم فليعد
٢٧٧٧	من قاء أو رعف فأحدث في صلاته فليذهب فليتوضأ
٢٨٨٦	من قتل قتيلاً فله سلبه
١٥٦٨، ٢٧٣٣	من لم يجمع (بيت) الصيام قبل الفجر فلا صيام له
٨٩٧	من محمد رسول الله إلى هرقل
ن	
٨٦٢	نحن أحق بموسى منهم
١٢٨١	نحن معاشر الأنبياء لا نورث
٢٢٠٧، ٢٦٢٠، ٢٦٢٣	نحن نحكم بالظاهر والله متولي السرائر
١٩٣٦	نضر الله امرأ سمع مقالتي
٢٧٦٤	نكحها [أي ميمونة] وهو محرم
٢٨١١	نهى ﷺ عن قتل النساء والصبيان
٢٧٩٣	نهى أن يجعل فص الخاتم من غيره
٢٨١٣	نهى عن الإقران
٢٧٦٢	نهى عن صيام الدهر
٩٣٢	نهيه ﷺ عن صوم يوم النحر
١٧١٦	نهيه ﷺ عن أكل كل ذي ناب
٢٠٠٦	نهيه ﷺ عن المزانية
٢٠٠٦	نهيه ﷺ عن المحاقلة
٥٥	نهيه ﷺ عن بيع اللحم بالحيوان
٢٠٠٥	نهيه ﷺ عن بيعتين في بيعة

٥٣	نهيه ﷺ عن قتل النساء والصبيان
٢٠٠٧	نهيه ﷺ عن بيع حاضر لباد
١٤٦	نهيه ﷺ عن النوم قبل العشاء
١٤٧١	نهيه ﷺ عن الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وابنة أخيها
١٥٤٣	نهيه ﷺ عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر
٢٠٠٦	نهيه ﷺ عن حبل الحبل
٢٠٠٧	نهيه ﷺ عن النجش
هـ	
٢٠٦٣	هؤلاء أهل بيتي وخاصتي
٢٧٣٤ ، ٢٧٣٣	هل من غداء فإن قالوا: لا ، قال: إني صائم
١٥٧١ ، ١٥٠٦	هو الطهور ماؤه الحل ميتته
٢٨١٥	هل هو إلا بضعة منك
و	
٩٧٤	والله لأزيدن على السبعين
٦٢٧	والله لأغزون قريشاً
٢٠١٧	وأصوم يوماً مكانه
١٠٩٠	ولكن تصافحوا
٢٢٩٧	ولا تقربوه طيباً فإنه يحشر يوم القيامة ملبياً
٢٢٣٧	ولا تمسوه طيباً ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ...
١٥٩٠	وما سقي بالنضح نصف العشر
٢٢٣٧	ومن أعتق شركاً له في عبد قوم عليه نصيب شريكه
١٠٣	الوتر يصل على الراحلة
١٥٠٩	الولد للفراش وللعاهر الحجر

ي	
٢٦٩٠	يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا
١٢٣٦	يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته
١٢٣٥ - ١٢٣٦	يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته
٢٧١٨	يبعث الله على رأس كل مائة من يجد لها أمر دينها

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الآثار

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رقع
عبد الرحمن بن الحارثي
أسكنه الله الفردوس
الأثر

القائل الصفحة

٥٤	أبو موسى	«للأبنة النصف، وللأخت النصف»
٥٦	عثمان	«قول عثمان <small>رضي الله عنه</small> في بيع الرءاة»
٢٥٥	عائشة	«أعتقت عائشة رضي الله عنها عن نذرها في كلام ابن الزبير»
٦٤٤	أبو بكر	«هذا رجل يهديني السبيل»
٧٠٩	عمر بن الخطاب	«هذه الفاكهة فما الأب»
٨٥٥	عكرمة	«وجوب الوضوء في كل صلاة»
٨٥٥	علي بن أبي طالب	«وجوب الوضوء لكل صلاة»
٨٩٦	أنس بن مالك	«فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة»
١١٠٦	أبو بكر الصديق	«والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة»
١٢٠٨	أبو أيوب	«لما قدم أبو أيوب بالشام فوجد مراحيض»
١٣٨٧	ابن عباس	«أن ابن عباس يميز الاستثناء المنفصل»
١٤٦٣، ٢٧٨٣	ابن عباس	«كنا نأخذ بالأحدث فالأحدث من أمور رسول الله <small>ﷺ</small> »
١٥٣٠	أبو هريرة	«إذا ولغ الكلب في الإناء فأهرقه»
١٥٩٠	ابن عباس	«لو ذبحوا أي بقرة كانت»
١٦١٧	ابن عباس	«لما نزلت ﴿إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم﴾ »
١٦٥٠	ابن عباس	«نسخ آية ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً﴾ »
١٦٥٠	بجاهد	«نسخ آية ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً﴾ »

١٦٥٥	علي بن أبي طالب	«إن في كتاب الله لآية ما عمل بها أحد قبلي»
١٦٧٦	ابن عباس	«نسخ الكف عن قتال الكفار»
١٦٨٢، ١٦٨٣	عمر بن الخطاب	«لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله لكتبها»
١٦٨٢	عمر بن الخطاب	«إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم»
١٦٨٥	عائشة	«كان فيما أنزل الله عشر رضعات معلومات»
١٧٥٥، ١٧٥٦	ابن عمر	«كان ابن عمر <small>رضي الله عنهما</small> لما حج يجر خطام ناقته حتى يركها في موضع بركت فيه ناقة النبي <small>ﷺ</small> »
١٨٣٨		«عدد أهل بدر»
١٨٤٨	أنس بن مالك	«لما كثر الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة»
١٨٨٠، ١٩٣٤	أبو بكر الصديق	«رد أبو بكر الصديق خبر المغيرة بن شعبة فيما رواه من ميراث الجد»
١٩١٧	أم سلمة	«كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله <small>ﷺ</small> أربعين يوماً»
١٩٣٤	عمر بن الخطاب	«رد عمر بن الخطاب خبر أبي موسى في الاستئذان»
١٩٥١، ١٩٥٢	عائشة	«كانوا لا يقطعون في الشيء التافه»
٢٠١٧	عائشة	«دخل علي رسول الله <small>ﷺ</small> فقلت: إنا خبان»
٢٠٦٥	أم سلمة	«ألمست من أهل البيت»
٢٠٧٨	عمر بن الخطاب	«أن عمر قال بالرد مع الأرض»
٢٠٧٨	علي بن أبي طالب	«أن علياً <small>رضي الله عنه</small> قال بعدم الرد مع الأرض»
٢٠٩٤	جابر	«كنا نبيع سراريننا أمهات أولادنا»
٢١٤٢	علي بن أبي طالب	«أراه إذا سكر هذي»

٢١٤٦	عبدالرحمن بن عرف	«هذا حد وأقل الحد ثمانون»
٢١٤٩	علي بن أبي طالب	«أن علياً سئل عن بيع الأمهات»
٢١٤٩	عبدة السلماني	«رأيتك في الجماعة أحب إلينا»
٢١٥٠	أبو بكر	«أن أبا بكر كان يبيع أمهات الأولاد»
٢١٩٧	عمر بن الخطاب	«كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري»
٢١٩٧، ٢٢٠٢	عمر بن الخطاب	«أعرف الأشباه والنظائر ثم قايس بين الأمور»
٢١٩٩، ٢٢٠١	أبو بكر	«أقول برأبي الكلاله ما عدا الوالد والولد»
٢٢١٩، ٢٢٠٢	عمر بن الخطاب	«أقضي برأبي (في الجلد)»
٢١٩٩، ٢٢٠٢	عمر بن الخطاب	«أمر أبا موسى في عهده بالقياس»
٢١٩٩، ٢٢٠٢	عثمان	«إن اتبعت رأيك فسديد»
٢١٩٩، ٢٢٠٣	علي بن أبي طالب	«اجتمع رأيي ورأي عمر في أم الولد»
٢١٩٩، ٢٢٠٣	ابن عباس	«قاس ابن عباس الجد على ابن الابن في الحجب»
٢٢٠٣	ابن عباس	«ألا يتقي الله ابن ثابت»
٢٢٠٤	أبو بكر	«أي سماء تظلني»
٢٢٠٥	عمر بن الخطاب	«إياكم وأصحاب الرأي»

٢٢٠٥ -	علي بن أبي طالب	«لو كان الدين بالقياس»
٢٢٠٦		
٢٢٥٠	علي بن أبي طالب	«أراه ثمانين»
٢٣٠٣	ابن مسعود	«زنا ماعز فرجم»
٢٤٢٧	ابن مسعود	«هذا حكم معدول به عن سنن القياس»
٢٤٢٧	ابن عباس	«هذا حكم معدول به عن سنن القياس»
٢٧٦٤ -	ميمونة	«تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان»
٢٧٦٥		
٢٧٨٦	أنس بن مالك	«كنت أدخل على النساء وشن متكشفات»
٢٧٩١	ابن عمر	«لو كنت اعتمدت كان أحب إليّ»
٢٨١٢ -	ابن الزبير	«كان يرزق التمر في الجهد»
٢٨١٣		
٢٨١٣	ابن عمر	«لا تقارنوا»
٢٨٢١ -	ابن عمر	«كان إذا مضى من شعبان تسع وعشرون»
٢٨٢٢		
٢٨٢٩	أبو بكر	«كان يكبر في العيد سبعاً وخمساً»
٢٨٢٩	عمر بن الخطاب	«كان يكبر في العيد سبعاً وخمساً»
٢٨٩٥ -	أبو بكر	«لاها الله إذا لا نحمد إلى أسد من أسود الله»
٢٨٩٦		
٢٩٢٧	أبو بكر	«نصب زيداً حاكماً»
٢٩٤٧،	عبد الرحمن بن	«أبايعك على كتاب الله وسنة رسوله»
٢٩٥٨	عوف	

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الأعلام

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رقع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الأعلام

١٤٠٣	١٣٩٥	١٣٩٤	
١٤٣٩	١٤١٥	١٤١٤	
١٤٦٩	١٤٦٦	١٤٥٢	آدم عليه السلام: ١٦٣٧، ١٦٤٦
١٤٧٤	١٤٧٢	١٤٧١	١٧٨٩، ١٨٠١
١٤٩٤	١٤٨٦	١٤٨٥	الأمدي، سيف الدين: ٦٦، ٩٦
١٤٩٩	١٤٩٧	١٤٩٥	١٤٠، ١٥٦، ١٥٩، ٢٧٦، ٣٣٧
١٥٢٥	١٥١٧	١٥٠٠	٣٥٤، ٣٥٦، ٤٢٦، ٤٣٨، ٤٩٦
١٥٩٥	١٥٥٢	١٥٣٩	٤٩٩، ٥٠٥، ٥١٩، ٥٨٦، ٥٨٧
١٦٠٣	١٦٠٢	١٥٩٦	٦١٧، ٦٨٠، ٧١٥، ٧١٦، ٩٢٤
١٦١٣	١٦٠٩	١٦٠٤	٩٣٣، ٩٧٤، ٩٩٤، ١٠٠٧
١٦٣٨	١٦٣٣	١٦٢٣	١٠٠٩، ١٠٢٩، ١٠٣٢، ١٠٣٨
١٦٦٧	١٦٦٢	١٦٥٩	١٠٤٥، ١٠٤٧، ١٠٩٣
١٦٨٩	١٦٨١	١٦٧٨	١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧
١٧٠٠	١٦٩٣	١٦٩١	١٠٩٨، ١١١٣، ١١١٤
١٧٢٧	١٧٢٦	١٧٠٩	١١١٦، ١١١٩، ١١٢٥
١٧٣١	١٧٣٠	١٧٢٩	١١٢٩، ١١٥٣، ١١٦١
١٧٤١	١٧٤٠	١٧٣٩	١١٩٣، ١١٩٤، ١٢٠٣
١٧٥٨	١٧٥٧	١٧٤٣	١٢٠٧، ١٢٢٢، ١٢٢٧
١٧٦١	١٧٦٠	١٧٥٩	١٢٧٥، ١٢٨٤، ١٢٩٨
١٧٨٧	١٧٦٦	١٧٦٤	١٣١٨، ١٣٢٦، ١٣٢٧
١٧٩٣	١٧٩٢	١٧٩١	١٣٣٩، ١٣٤٣، ١٣٤٨
١٨١٢	١٨٠٨	١٨٠٤	١٣٤٩، ١٣٦٢، ١٣٦٤
١٨٤١	١٨٣٨	١٨٢٤	١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٩٢

٢٣٠٧	٢٣٠٦	٢٣٠١	١٨٧٦	١٨٦١	١٨٦٠
٢٣٢٥	٢٣١٩	٢٣١٢	١٩١٣	١٩٠١	١٨٨٣
٢٣٤٧	٢٣٤٦	٢٣٤١	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٢٧
٢٣٩٥	٢٣٧٧	٢٣٦١	١٩٤٦	١٩٤١	١٩٣٩
٢٤٢٧	٢٤١٤	٢٤١٢	١٩٥٤	١٩٥٢	١٩٤٨
٢٤٥٩	٢٤٥٣	٢٤٥٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٥٥
٢٤٧٤	٢٤٧٣	٢٤٧١	٢٠٠٩	٢٠٠٤	٢٠٠٢
٢٤٩٥	٢٤٩٤	٢٤٧٨	٢٠٣٠	٢٠١٣	٢٠١١
٢٥٣٣	٢٥٣١	٢٥١٠	٢٠٧٧	٢٠٧٦	٢٠٥٠
٢٥٤١	٢٥٤٠	٢٥٣٧	٢٠٨٦	٢٠٨٣	٢٠٨٢
٢٥٨٨	٢٥٧٠	٢٥٥٩	٢٠٩٣	٢٠٩٢	٢٠٩٠
٢٦٣٤	٢٦١١	٢٥٨٩	٢١١٦	٢١٠٩	٢١٠٦
٢٦٧٤	٢٦٧٣	٢٦٦٠	٢١٢٩	٢١٢٢	٢١١٧
٢٦٨٥	٢٦٨١	٢٦٧٦	٢١٣٧	٢١٣٣	٢١٣٢
٢٧٦٤	٢٧٢٣	٢٦٩٨	٢١٥٠	٢١٤٧	٢١٣٩
٢٧٨٢	٢٧٨٠	٢٧٦٩	٢١٦٣	٢١٥٨	٢١٥٢
٢٨٠٩	٢٨٠٦	٢٧٩٩	٢١٧٣	(٢١٧٢)	٢١٦٤
٢٨٢٨	٢٨٢٦	٢٨٢١	٢١٨٢	٢١٧٩	٢١٧٥
٢٨٧٠	٢٨٥٠	٢٨٣٧	٢٢٢٥	٢٢٢٤	٢١٨٤
٢٨٩٤	٢٨٩٠	٢٨٨٩	٢٢٤٨	٢٢٣٢	٢٢٣٠
٢٩٤٤	٢٩٢٠	٢٩٠٣	٢٢٦٤	٢٢٦٣	٢٢٥٩
٢٩٦٣، ٢٩٥٦، ٢٩٥٣			٢٢٧٨	٢٢٧٤	٢٢٧٣
			٢٢٩٥	٢٢٨٥	٢٢٨٤

أبو ثور الكلبي: ١٣٦٢، ١٣٦٤،	أبو إسحاق المروزي: ١٥١، ٣٨١،
(١٣٦٥)، ١٤٢٩، ١٥٠٨،	(١٠٣٥)، ١٣٧١، ١٤٣٩،
١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٩٢١،	١٥٤١، ١٥٦١، ١٥٩٩، ١٦٠٣،
٢٠٨٨، ٢٢٦٠، ٢٦١١، ٢٨٨٧،	١٦٩٢، ١٧٠٢، ١٨٦٣، ٢١١٢،
أبو جحيفة: ١٩٧	(٢٣٦١)، ٢٦٤٠
أبو جعفر المنصور: ١٩١٤	أبو أسيد الساعدي: (٢٧٥٣)
أبو حاتم الرازي: ٧١٦، ٨٤٥،	أبو أيوب الأنصاري: (١٢٠٨)
٩٧٧، ١٠٥٦، ٢٠٥١	أبو أمية الضمري: ٥٦
أبو حاتم (المقرئ): ١٢٥٤	أبو بردة: ٢٥٨٣
أبو حازم، القاضي: ٢٦٧٦	أبو برزة الأسلمي: ١٤٦
أبو حامد الإسفراييني: ٧١٩،	أبو بكر الصديق <small>عليه السلام</small> : ٦٤٤، ٦٤٥،
٨٥٥، ٢٧١٩، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣،	١١٠٥، ١١٠٦، ١٤٧٢، ١٥٢٩،
أبو حامد المروزي: (٣٧٠)،	١٦٥٦، ١٨٢٣، ١٨٥١، ١٩٣٤،
٣٨١، ١١٢٧، ١٦٠٣، ١٦٠٤،	٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٩٠،
٢٥٥٨، (٢٧٠٦)، ٢٩١٩،	٢٠٩٤، ٢١٣٤، ٢١٩٩، ٢٢٠١،
أبو الحسن التميمي: ١٦٦٠	٢٢٠٢، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٥٤،
أبو الحسين السهيلي: ٢١٠٦	٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٩٧، ٢٧٠٤،
أبو حميد الساعدي: (٢٧٥٣)	٢٧١٠، ٢٧٤٥، ٢٧٥٤، ٢٨٢٩،
أبو حنيفة، الإمام: ١٥٣، ١٨٩،	٢٨٩٥، ٢٨٩٦، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨،
١٩٦، ١٩٨، ٢٢٣، ٣١٦،	٢٩٢٩، ٢٩٥٨، ٢٩٦٠
٣٢٦، ٣٧٢، ٣٧٣، ٤٥٧،	أبو غمام (من المالكية): ١٣٤٠،
٤٧١، ٦٧٦، ٨٠٨، ٨١١،	١٣٤٣، ١٦٥٩
٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٩، ٩٤٠،	

أبو حيان: ٥٦٦، ٥٥٤، ٥٧٧،	٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٦٥،
٨٧٣، ٨٩٧، ٨٩٨، ٩٠٥،	١٠٩٥، ١١٩٦، ١١٥٦، ١٢٨٨،
٩١٨، ١٠١٢، ١١٣٤، ١٢٦٠،	١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥،
١٢٦٤، ١٣٣٠، ١٣٩٦،	١٣١١، ١٣١٨، ١٣٢٦، ١٣٦٣،
أبو خازم السكوني، القاضي:	١٤٠٣، ١٤٠٥، ١٤٠٧، ١٤١٢،
(٢٠٦٧)	١٤١٦، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢،
أبو الخطاب الأجدع: ١٩١٣،	١٤٢٤، ١٤٢٦، ١٤٤٩، ١٤٥٩،
١٩١٤، ١٩١٧،	١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٣، ١٤٨٤،
أبو خلف الأعمى: ٢٠٥٠، ٢٠٥١،	١٥٠٩، ١٥١٧، ١٥٣٨، ١٥٥٨،
(٢١٣٦)	١٥٧٤، ١٥٩٨، ١٦٥١، ١٧٨٠،
أبو داود: ٦٢٧،	١٨٠٣، ١٩٣٥، ١٩٣٩، ١٩٤٩،
ابن أبي داود، أبو بكر: ١٤٥٣،	١٩٥٩، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤،
(١٩٨٢)	١٩٦٩، ١٩٧٣، ١٩٨٥، ١٩٨٧،
أبو ذؤيب الهذلي: ٩٠٩،	٢٠٧٧، ٢٠٧٩، ٢٠٨٨، ٢١٦٥،
أبو ذر الغفاري: ١٨٥٠،	٢١٨٠، ٢٢٥٠، ٢٢٦٠، ٢٢٦١،
أبو رافع (مولى رسول الله ﷺ):	٢٢٦٤، ٢٣٦٣، ٢٣٩١، ٢٤١٢،
(٢٧٦٣)	٢٤٨٦، ٢٤٧٨، ٢٥٠٦، ٢٥١٤،
أبو الزبير: ١٩٦٨،	٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٦٢٦،
أبو زرعة: ٩٧٧، (٢٩٦١)	٢٦٢٩، ٢٦٥٩، ٢٦٦١، ٢٦٦٥،
أبو زيد البلخي: (٦٤٢)	٢٧١١، ٢٧٢٦، ٢٧٤١، ٢٧٦٥،
أبو سعد السمعاني: ١٦٨،	٢٨٨١، ٢٨٨٧، ٢٩١٤، ٢٩١٧،
أبو السعود: ٧٨٦، ٨٠١، ٨٨٩،	٢٩٥٣
أبو سعيد بن عود المكي: ١٤٦،	

- أبو سفيان بن حرب: ٢٨٨١
أبو سفيان الواسطي: (٢١٠١)
أبو سلمة بن عبدالرحمن: ١٩٩٢،
١٩٩٩، ٢٨٧٦
أبو سهل الصعلوكي: ١٧٠٢
أبو شامة المقدسي: ١٨٤٨،
١٧٥٧، ١٧٦٢، ١٧٦٤، ١٧٦٥
أبو الشيخ، أبو محمد الأصبهاني:
(١٩٧٢)
أبو طاهر البغدادي: ٢١١٠
أبو طاهر الدباس: (١٩٧٣)
أبو العالية الرياحي: (١٩٦٨)،
١٩٩١
أبو العباس الغمري: ١٩٧٠
أبو العباس القلانسي: ٣٩٥، ٣٩٦
أبو عبدالله الدامغاني: ١٩٨١
أبو عبدالرحمن (صاحب أبي الهذيل):
١٨٤١
أبو عبيدة بن الجراح: ١٨٨١
أبو عبيدة (المقرئ): ١٢٥٤
أبو العتاهية: ٢٢٩٨
أبو العلاء الهمداني: ١٩٧٦
أبو علي السنجي: ١٧٧٩
أبو علي الطبري: (٢٥٠٦)
أبو علي الحمودي: ٢٦٦٧
أبو عمرو (المقرئ): ١٢٥٤
أبو عيسى الأصفهاني: (١٦٣٨)
أبو الفرج (من المالكية): ٣٨١
أبو الفضل المراغي: ١٣٩٠
أبو قتادة الأنصاري: (٢٧٥٣)،
(٢٨٩٥)
أبو قلابة البصري: (٢٧٥٧)
أبو مالك الأشعري: ٢٠٥٠
أبو مخدرة: ٢٧٥٦
أبو محمد البخاري، عبدالله الأستاذ:
(٢٨٢٦)
أبو محمد، الشيخ: ٣٥١
أبو مروان الطنبلي: ١٩٧٥
أبو معبد (مولى ابن عباس): ٢٧٩٠
أبو معشر الكوفي: (٢٧٩٤)
أبو معين، الشيخ: ١٣٦٤
أبو منصور اللغوي: ٧٦١
أبو هريرة: ٢١٧، ٩٢٧، ١١٨٩،
١٤٧٨، ١٥٢٤، ١٥٢٨، ١٥٣٠،
١٥٣١، ١٥٦٠، ١٦٩١، ١٨٥٤،
١٩٩٢، ٢٠٧٩، ٢١٨٥، ٢٢١٤

الأبهري، محمد بن عبدالله، أبو بكر:

٣٨١، (٦٤٢)، ١٠٤٥، ١٥٩٩

أبي بن كعب: ١٠٦٨، ١٢٥٤

الأيباري، علي بن إسماعيل، أبو

الحسن: ٦٨١، ١٠٧٥، ١٩٢٥

ابن الأيباري: ٢٤٣٧

ابن الأثير: ١٩٧، ١٢٣٣، ١٤٠٠،

١٥٠٥، ١٩٣٥، ٢٠٦٤

أحمد بن حنبل: ١٦٢، ٣٨٢،

٤٥٠، ٧١٦، ٨٠٨، ١٠٩٤،

١١٦١، ١٢٥٦، ١٣٢٦، ١٣٥٩،

١٣٦٤، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٩٧،

١٤٥٥، ١٤٦٧، ١٤٦٩، ١٥٠٠،

١٥٤٣، ١٥٥٣، ١٥٥٥، ١٥٧٠،

١٥٧٤، ١٥٨٠، ١٥٩٢، ١٥٩٩،

١٦٢٢، ١٦٥١، ١٧٠٠، ١٧١٠،

١٧٤٣، ١٧٤٦، ١٧٦١، ١٧٦٢،

١٧٦٤، ١٧٨٠، ١٧٩٢، ١٨٦٤،

١٨٩٨، ١٩١٣، ١٩١٦، ١٩١٨،

١٩٢٢، ١٩٢٧، ١٩٣٩، ١٩٤٢،

١٩٥٤، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٩،

١٩٨٧، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٧،

٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٣، ٢٠٦٧،

٢٢٩٨، ٢٦٩٠، ٢٧٥٤، ٢٧٧٦،

٢٧٧٨، ٢٧٨٤، ٢٨٠٥

أبو وائل الأسدي: ١٥٥٩،

(٢٧٥٩)

أبو يعلى الحنبلي، القاضي: ٣٨١،

١٤٦٩، ١٥٣٨، ١٥٤٣، ١٥٥٣،

١٦٦١، ١٦٩٣، ١٧٤٣، ١٧٤٦،

١٧٥١، ١٨٠٤، ٢١٠٦، ٢٤١١،

٢٦١١

أبو يوسف، القاضي: ١٥٣، ٤٥٧،

١٢٩٣، ١٥٥٨، ١٨٠٣، ١٩٣٩،

١٩٦٢، ٢٦٢٦، ٢٦٢٩، ٢٧٤١،

٢٨٦٩، ٢٨٨١، ٢٩١٥، ٢٩٥٣،

أم الدرداء الصغرى: (٢٨٠٤)

أم سلمة رضي الله عنها: ١٩١٧، ٢٠٦٥

إبراهيم عليه السلام: ١٦٦٣، ١٦٦٤،

١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٩، ١٦٧٠،

١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٨٠٠، ١٨٠١،

١٨٠٢

إبراهيم الأسلمي، أبو إسحاق:

(٢٧٥٩)

إبراهيم الحربي: ٢٥٦، (١٩٧٢)

٢٠٦٨ ، ٢٠٦٩ ، ٢٠٧٧ ، ٢٠٧٩ ، ١٨٣٠ ، ١٨٥٣ ، ١٩٦٦ ، ٢١٥١ ،
 ٢٠٨٨ ، ٢٠٩٣ ، ٢١٠٢ ، ٢١١٠ ، ٢٦٢١ ، ٢٧٩٨ ، ٢٨٥٥ ، ٢٨٦٤ ،
 ٢١٣٢ ، ٢١٤٦ ، ٢٢٢٤ ، ٢٢٦٠ ،
 ٢٣١٩ ، ٢٣٥٢ ، ٢٣٦٣ ، ٢٤١١ ،
 ٢٤١٢ ، ٢٥١٤ ، ٢٥٤١ ، ٢٥٥٠ ،
 ٢٧١٦ ، ٢٧١٧ ، ٢٦٢٦ ، ٢٦٢٩ ،
 ٢٦٣٤ ، ٢٦٤٦ ، ٢٦٧٣ ، ٢٦٧٦ ،
 ٢٦٩٨ ، ٢٧٤١ ، ٢٨١٨ ، ٢٨٨٢ ،
 ٢٩١٤ ، ٢٩٥٣ ، ٢٩٥٤ ،
 أحمد بن صابر ، أبو جعفر: (٥٥٤) ،
 ابن الأخشاد: ٢١٣٢ ،
 الأخضري: ١٠٥٩ ، ٢٢٤٠ ،
 الأخفش ، علي بن سليمان ، أبو
 الحسن: ١١٠ ، ٨٩٧ ، ٨٩٩ ،
 الأرموي ، سراج الدين: ١٧٧ ،
 ١٧٨ ، ٢١٩ ، ٤٩٢ ، ١١٨٩ ،
 ١٤٩٤ ، ١٥٣٩ ، ١٦٣٩ ، ١٧٣٠ ،
 ١٧٣٩ ، ١٧٤٠ ، ١٧٥٩ ، ١٨٣٠ ،
 ١٨٥٣ ، ١٩٦٦ ، ٢١٥١ ، ٢٢٣٠ ،
 ٢٦٢١ ، ٢٨٣٥ ،
 الأرموي ، تاج الدين: ١٨٨ ، ٢١٩ ،
 ١٥٤٠ ، ١٦٣٩ ، ١٧٥٩ ، ١٧٤٠ ،
 ١٣١٨ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٥ ، ١٣٣٥ ،
 ١١٣ ، ١٦١٦ ،
 أسامة بن زيد: ٢٨٢٥ ، ٢٨٢٦ ،
 إسحاق عليه السلام: ١٦٧٠ ،
 ١٦٧١ ، ١٦٧٢ ، ١٦٩٩ ،
 إسحاق بن راهوية: ٧١٦ ، ١٦٥١ ،
 ١٩٦٩ ، ٢٦٢٦ ، ٢٨٨٧ ، ٢٩٥٣ ،
 إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة:
 ١٤٦٧ ،
 أسعد بن سهل ، أبو أمامة: ١٦٨٢ ،
 الإسفراييني ، الأستاذ أبو إسحاق:
 ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٧١ ، ٣٨٢ ،
 ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٥٠ ، ٤٦٣ ،
 ٤٦٩ ، ٤٩٨ ، ٥٠٧ ، ٥٠٩ ،
 ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ،
 ٩٣٦ ، ٩٤٥ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ،
 ١٠٧١ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨٨ ، ١٠٩٤ ،
 ١٠٩٥ ، ١١١٦ ، ١٢٢١ ، ١٣٠٦ ،
 ١٣١٨ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٥ ، ١٣٣٥ ،

٥٥٨	٥٥٦	٥٤٨	٥٤٧	١٣٧٤، ١٣٤٦، ١٣٤٣، ١٣٤٠
٥٩٧	٥٧٣	٥٧١	٥٦٥	١٦٠٢، ١٥٩٦، ١٥٨٧، ١٤٦٧
٦٤٧	٦١٨	٦١٥	٦٠٠	١٦٢٠، ١٦٠٦، ١٦٠٥، ١٦٠٣
٧٥٨	٦٧٨	٦٦٩	٦٥١	١٧٥٥، ١٧٥٣، ١٧٥٢، ١٧٠٢
٧٩٩	٧٨٥	٧٧٧	٧٦٨	١٨٦٤، ١٨٦٣، ١٨٦٢، ١٨٦٠
٨٥٢	٨٥٠	٨١٥	٨٠٠	٢١٢٩، ٢١١٢، ٢٠٧١، ٢٠٢٢
٩٦٦	٩٥٠	٨٧٠	٨٦٤	٢٢٥٨، ٢٢٢٤، ٢١٤٧، ٢١٣٥
١٠١١	١٠٠٥	١٠٠٣	٩٩٢	٢٤١٢، ٢٤١١، ٢٤٠٣، ٢٣٩٣
١٠٢٧	١٠٢٦	١٠٢٥	١٠٢٢	٢٦٩٨، ٢٦٤٠، ٢٦١٥، ٢٥٥٠
١٠٦٩	١٠٤٥	١٠٣١	١٠٢٩	٢٩٥٥، ٢٩١٧، ٢٩٠٢
١١٠٢	١٠٩٧	١٠٩٦	١٠٧٣	إسماعيل عليه السلام: ١٦٣٨
١١١٧	١١٩٤	١١٦٨	١١٠٨	١٦٧١، ١٦٧٠، ١٦٦٨
١٢٣١	١٢٢٥	١٢٢١	١٢٢٠	إسماعيل بن عياش: (٢٧٧٣)،
١٣٣٠	١٣٢٧	١٣٢٠	١٣١٩	٢٧٧٨، ٢٧٧٧
١٤٠٩	١٤٠٢	١٣٨٨	١٣٨٣	الإسماعيلي، أبو بكر: ١٩٤٦،
١٤٣٦	١٤١٤	١٤١٣	١٤١٠	١٩٤٩
١٥٣٥	١٥١٥	١٥١٤	١٤٣٩	الإسنوي، جمال الدين: ٨٢، ١٤٠،
١٥٨٨	١٥٨٠	١٥٦٧	١٥٣٦	١٦٧، ١٨١، ٢٠٤، ٢٠٦،
١٦٢٠	١٦١٧	١٦١٣	١٦٠٣	٢٢٩، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٢،
١٧٠٥	١٦٦١	١٦٤٤	١٦٣٤	٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٥٥،
١٧٨٢	١٧٤٣	١٧٢٠	١٧٠٩	٢٧٦، ٢٨٤، ٣٠٤، ٣٠٧،
١٨٣١	١٨٠٩	١٧٩٢	١٧٨٨	٣٥١، ٤٤٧، ٤٦٣، ٤٩٣،
١٩٩١	١٨٩٢	١٨٧١	١٨٦٦	٤٩٤، ٥٠٠، ٥١٠، ٥١٧،

٩٤٧، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨،
١٠٣٥، ١١٥٧، ١٢٧٣، ١٢٧٤،
١٣٢٥، ١٣٨٤، ١٣٩٤، ١٤٨٣،
١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٧٦٣، ١٨١٩،
١٨٧٦، ٢٠٩٣، ٢١٠٩، ٢١٤٧،
٢٢١٨، ٢٥٥١، ٢٩١٤

الأشعري: ١٢٤٨

أشهب بن عبدالعزيز، أبو عمرو:
٢٦٥٩، (٢٧٧٢)

الأصبهاني، أبو نعيم: ١٦٥٠

ابن الأصبهاني: ٢٧٦٢

الإصطخري، أبو سعيد: ١٣٧١،
١٧٥٤، ١٧٦٢

الأصفهاني، أبو عبدالله، شمس

الدين: ٨٥، ٨٦، ٩٠، ٩٢،

١٤٤، ١٧٤، ١٨٧، (١٩٥)،

١٨٨، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٨٤،

٣٩٩، ٥٤٤، ٥٤٨، ٥٧١،

٦٠٧، ٦٠٨، ٦٦٢، ٦٧٨،

٩٩٩، ١٠٨٠، ١٠٩٤، ١٠٩٦،

١٠٩٧، ١١٥٣، ١١٥٦، ١٢٠٢،

١٢٠٤، ١٢٠٦، ١٢٢١، ١٢٢٤،

١٢٣١، ١٣٢٠، ١٣٢٦، ١٣٢٧،

٢٠٠٠، ٢٠٤٩، ٢٠٦٠، ٢٠٧٧،

٢٠٩٢، ٢٠٩٥، ٢١٠٤، ٢١٠٦،

٢١١٥، ٢١١٦، ٢١٣٥، ٢١٥٠،

٢١٥٣، ٢١٥٩، ٢١٦٤، ٢١٦٥،

٢١٧١، ٢٢٢٦، ٢٢٥٥، ٢٢٩٧،

٢٣٠٢، ٢٣٦٤، ٢٤٧٨، ٢٥١٦،

٢٥٥٦، ٢٦٠٨، ٢٦١٧، ٢٦٥٥،

٢٧٧٥، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٨١٩،

٢٨٢٨، ٢٨٣٩، ٢٨٧٠، ٢٨٩٤،

٢٩٢٢، ٢٩٤٤، ٢٩٦٠

الأسود، أبو محمد الأعرابي: ٧١٤،

٩١٢

الأسود بن يزيد، أبو عمرو:

(٢٧٦٨)

الأشعري، أبو موسى الأشعري:

٥٤، ٥٥، ٨٥٥، ١٢٥٤،

١٣٣٢، ١٦٥١، ١٩٣٤، ٢١٩٥،

٢١٩٦، ٢١٩٩، ٢٢٠٢

الأشعري، أبو الحسن الأشعري:

٩٣، ١٢٥، ١٨٠، ٣٣٨،

(٣٨٢)، ٣٩٥، ٤٤٣، ٤٩٧،

٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٤، ٥٠٧،

٦٤١، ٧٣١، ٩٤٠، ٩٤١،

إلكيا، أبو الحسن الطبري: ٣٧٨،	١٣٤٣، ١٣٦٢، ١٤١٥، ١٤٨٠،
٤٢٧، ١٧٠١، ٢١٠٨، ٢٢٦٣،	١٤٨٦، ١٤٩٢، ١٤٩٤، ١٥٣٨،
٢٥٨٩	١٥٦٧، ١٥٨٥، ١٥٨٨، ١٦١٣،
أمير بادشاه: ٢٧٦، ٧٦٢، ١٣٧٢،	١٦٢٠، ١٦٩٢، ١٧٠٥، ١٧٤٣،
٢١٤٧، ١٨٦٣، ١٨١٨	١٧٧٤، ١٧٨٢، ١٧٨٨، ١٩٦٢،
ابن أمير بادشاه: ٢١٢٨	١٩٨٣، ٢٠٢٣، ٢٠٦١، ٢٠٩٥،
أنس بن مالك: ٤٦٠، ١٠٩٠،	٢١٠٦، ٢١٣٥، ٢٦٠٨، ٢٩٤٦،
١٥٩٢، ١٨٤٨، ٢٠٥٠، ٢١٣٦،	الأصفهاني، أبو مسلم الأصفهاني:
٢٧٥٤، ٢٧٥٧، ٢٧٧٥، ٢٧٨٦،	(١٦٣٧)، ١٦٣٨، ١٦٤٧،
٢٧٩٣	١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٢، ١٦٥٣،
أنس بن مدركة الخثعمي: ١٠٠١	١٦٥٦، ١٦٥٧
الأنصاري: ٣٤٢، ١٥٩٥،	الأصم، عبدالرحمن بن كيسان:
٢١٢٨، ١٧٩٠.	(٢٩١٦)
الأودني، محمد بن عبدالله، أبو بكر:	الأصمعي: ٩٠٩، ٩١٢، ١٤٢٦،
(٢٦٦٦)	١٤٦٢
الأوزاعي: ١٥٧٤، ١٩٦٩،	الأعشى، ميمون بن قيس: ٧١٢،
٢٠٨٨، ٢٢٦١، ٢٦٢٦، ٢٨٨٧،	(٩١٦)
أوس بن الصامت: (١٥٢٢)	الأعمش، سليمان بن مهران: ١٧٧٧،
أيوب عليه السلام: ١٣٩٠	، (٢١٠١)
ابن بابشاذ: (٨٩٨)	أفلاطون: ٥٤٢
الباجوري: ٨١، ٨٢، ١١٩،	الأقرع، الأقرع بن حابس الدارمي:
١٢٠، ١٢٢، ١٣٥، ١٤٢،	٢٦٨٣، (٢٦٩٠)
١٧٢٨	

،٤٩٠ ،،٤٩٨ ،،٤٩٩ ،،٥٦١	الباجي، أبو الوليد: ١٤٣، ١٥٩،
،٦٥٢ ،،٦٦٠ ،،٦٧٥ ،،٦٧٧	،١٦٠ ،،١٩٣ ،،٤٦٦ ،،٩٤٢
،٦٧٨ ،،٦٨٠ ،،٦٨١ ،،٧٠٦	،٩٩٤ ،،١٠٧٩ ،،١٠٩٤ ،،١٣٢٥
،٧١١ ،،٧١٧ ،،٧٢١ ،،٧٣٠	،١٣٢٦ ،،١٣٤٣ ،،١٣٩٤ ،،١٤٩٥
،٧٣٧ ،،٧٣٨ ،،٧٥٨ ،،٧٦٢	،١٥٢٥ ،،١٥٩٩ ،،١٦٣٧ ،،١٦٥٩
،٧٦٤ ،،٩١٢ ،،٩١٣ ،،٩٤٦	،١٧٠٠ ،،١٧٠٩ ،،١٧١١ ،،١٧٢٧
،٩٤٨ ،،٩٦٧ ،،٩٧٣ ،،٩٧٦	،١٧٤٠ ،،١٧٦٠ ،،١٧٨٧ ،،١٨٠٤
،٩٨٨ ،،٩٩٣ ،،١٠١٨ ،،١٠٣٥	،١٩٤٠ ،،١٩٨٧ ،،١٩٨٨ ،،٢٠٠٢
،١٠٣٨ ،،١٠٣٩ ،،١٠٤٢ ،،١٠٤٣	،٢١٠٥ ،،٢١٥١ ،،٢٣٩٠ ،،٢٤٩٥
،١٠٧٥ ،،١٠٧٩ ،،١٠٨٠ ،،١٠٨٨	،٢٥٠٠ ،،٢٥٠١ ،،٢٥١٦ ،،٢٥٥٨
،١٠٩٤ ،،١١١٦ ،،١١١٧ ،،١١١٩	،٢٦٢٥ ،،٢٩٥٢
،١١٢٥ ،،١١٥٦ ،،١٢٢٩ ،،١٢٦٩	الباجي، أبو الحسن: ٩٤
،١٢٧٠ ،،١٢٧٢ ،،١٢٨١ ،،١٢٨٢	الباجي، علاء الدين: ٥٠٣،
،١٢٨٣ ،،١٢٨٦ ،،١٣٠٩ ،،١٣١٠	،١٢١٠ ،،١٥٣٠
،١٣١٨ ،،١٣٢٥ ،،١٣٢٩ ،،١٣٤٢	الباقلائي، أبوبكر، القاضي: ٨٤،
،١٣٤٣ ،،١٣٤٥ ،،١٣٤٦ ،،١٣٤٨	،٩٣ ،،١١٨ ،،١١٩ ،،١٤٩ ،،١٥٤
،١٣٦٢ ،،١٣٦٣ ،،١٣٧٣ ،،١٣٨٤	،١٦٠ ،،١٨٦ ،،٢٠٣ ،،٢٠٨
،١٣٨٨ ،،١٣٩٣ ،،١٣٩٤ ،،١٣٩٧	،٢١٧ ،،٢٣٠ ،،٢١٨ ،،٢٥١ ،،٢٥٦
،١٣٩٩ ،،١٤١٢ ،،١٤١٤ ،،١٤١٦	،٢٦٤ ،،٢٦٧ ،،٢٦٨ ،،٢٨٩
،١٤١٧ ،،١٤٦١ ،،١٤٧٤ ،،١٤٧٥	،٣٠٨ ،،٣٣٥ ،،٣٣٩ ،،٣٤٢
،١٤٨٢ ،،١٤٨٣ ،،١٤٨٥ ،،١٤٨٦	،٣٥٥ ،،٣٦٦ ،،٣٨٢ ،،٣٨٤
،١٤٨٨ ،،١٤٩٠ ،،١٤٩٣ ،،١٥١٧	،٣٩٧ ،،٤١٢ ،،٤١٦ ،،٤١٧
،١٥٣٢ ،،١٥٣٣ ،،١٥٥٥ ،،١٥٨٠	،٤٢١ ،،٤٢٦ ،،٤٤٩ ،،٤٦٠

1996, 1999, 1989, 1987
 1900, 1999, 1998, 1997
 1984, 1979, 1953, 1959
 1993, 1991, 1987, 1987
 1993, 1999, 1919, 1917
 1949, 1933, 1957, 1997
 1973, 1909, 1908, 1901
 1987, 1983, 1970, 1974
 1978, 1908, 1907, 1904
 1974, 1979, 1971, 1957
 1979, 1978, 1977, 1970
 1903, 1993, 1977, 1970
 1949, 1940, 1943, 1914
 1941, 1977, 1974, 1908
 1974, 1949, 1941, 1907
 1970, 1998, 1970, 1970
 1970, 1998, 1977, 1973
 1970, 1974, 1977, 1977
 1937, 1953, 1957, 1954
 1971, 1970, 1904, 1948
 1914, 1919, 1911, 1909
 1930, 1990, 1919, 1910
 1909, 1901, 1940

1700, 1999, 1998, 1997
 1791, 1704, 1703, 1701
 1730, 1733, 1731, 1799
 1777, 1709, 1744, 1737
 1774, 1773, 1779, 1778
 1780, 1779, 1778, 1777
 1709, 1700, 1790, 1799
 1713, 1711, 1710, 1709
 1743, 1740, 1730, 1719
 1779, 1770, 1708, 1701
 1777, 1770, 1774, 1773
 1791, 1790, 1787, 1783
 1800, 1797, 1790, 1799
 1819, 1818, 1817, 1801
 1830, 1834, 1833, 1839
 1841, 1840, 1838, 1837
 1876, 1874, 1879, 1871
 1881, 1880, 1879, 1878
 1898, 1897, 1899, 1889
 1913, 1910, 1901, 1899
 1957, 1957, 1990, 1914
 1940, 1939, 1999, 1958
 1971, 1904, 1949, 1947

١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٥، ١٦٦٠،	البخاري، محمد بن إسماعيل:
١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٧٣، ١٦٧٥،	١٣٣٢، ١٤٦٧، ١٥٩٢، ١٩٢١،
١٦٩٤، ١٧٠٩، ١٧٠٩، ١٧١٩،	١٩٣١، ١٩٥٩، ١٩٦٢، ٢١٩٦
١٧٢٣، ١٧٩٢، ١٨٠٤، ١٨١٢،	البدخشي: ٢٠٤، ٥٧١، ٩٩٥،
١٨٣٨، ١٨٤١، ٢٠٣٥، ٢١١٠،	١٣٨٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٦٧،
٢١٤٥	١٦١٣، ١٧٠٥، ١٧٨٨، ٢٢٢٦
بريرة، مولاة السيدة عائشة:	ابن بدران: ٢٠٣٠، ٢٠٦٩،
٢٧٦٦، ٢٧٦٨	٢٩٠٣، ٢٩٧٦
ابن بري: ٩٠٨، ٩٣٨، ١٢٢٩	البراء بن عازب: ٢٥٨٤
البيزار: ١٢٠٧، ١٩٩٩	برخيا: ١٧٩٦
البيزدي، فخر الإسلام: ١٢٨٤،	البرداني: ١٩٨٣
١٣٦٤، ١٥٧١، ١٧٦٠، ١٩١٦،	البرقاني، أبوبكر: (١٩٥٧)
١٩٣٥، ١٩٤٠، ١٩٤٨، ٢٦١٥،	البرماوي: ١٦١٩
٢٦٧٤، ٢٨٨٨	بريدة، بريدة بن الحصيب الأسلمي:
بسرة بنت صفوان: (٢٧٧٠)،	(٢٨١٣)
٢٧٧١	ابن برهان، أحمد بن علي، أبو الفتح:
بشر المريسقي: ٢٥٦٢، (٢٥٨٨)،	٢٥٠، ٣٥٤، (٤٢٧)، ٩٤٤،
٢٦٦٥	٩٨٩، ١٠١١، ١٠٣٢، ١٠٣٥،
البصري، أبو الحسين البصري: ٩٢،	١٠٧٩، ١١١٣، ١٠٨٠، ١١٢٦،
١٧٢، ٦٥٢، ٦٥٥، ٦٥٦،	١١٥٣، ١١٥٥، ١٢٥٦، ١٢٨٤،
٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٧١٠،	١٣١٩، ١٣٢٣، ١٣٢٥، ١٣٦٢،
٨٨٦، ٩٨٧، ٩٩٠، ٩٩٤،	١٣٦٣، ١٤٧٤، ١٤٧٢، ١٣٩٤،
٩٩٥، ٩٩٧، ٩٩٨، ١٠٠٠،	١٤٨٤، ١٥٢٨، ١٥٣٦، ١٥٣٧،

٢١٤٥، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٣٢،	١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠١٠، ١٠٥٠،
٢٥٤٢، ٢٥٥٠، ٢٥٧٧،	١٠٩٧، ١٠٩٨، ١١٢٥، ١١٥٧،
(٢٧٢٥)	١١٨٩، ١٢٥٦، ١٢٨٨، ١٣٠٣،
البغدادى، أبو منصور: ٧١٣،	١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٤١، ١٤١٦،
٨٨٣، (١٣٣٦)، ١٧٠٢،	١٤١٧، ١٤١٨، ١٤٦٠، ١٤٩٧،
١٧٦٢، ٢١٠٦، ٢١٤٧، ٢٢٥٨،	١٥٢٦، ١٥٤٣، ١٥٩١، ١٥٩٤،
٢٨٧١، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤،	١٥٩٥، ١٦٠٢، ١٦٠٩، ١٦١٨،
البغوي: ١٤٤٨، ١٥١١، ١٦٥١،	١٦٢٠، ١٦٢٧، ١٦٣١، ١٦٣٧،
١٧٨٩، ١٩٠٧، ٢٧٣١،	١٦٧٣، ١٦٨١، ١٦٩٣، ١٧٠٠،
البلقيني، شيخ الإسلام: ٣٥٢،	١٧٢٣، ١٧٢٦، ١٧٢٨، ١٦٣٨،
١٣٥٢، ١٧٥٢، ١٨٩٥، ١٩٦٦،	١٦٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٨٢٠،
١٩٨٠،	١٨٢١، ١٨٥٣، ١٨٥٩، ١٨٦٤،
البناني: ٩٦، ١١٧، ١٢٦، ٤٣٨،	١٩٠١، ١٩١٣، ١٩٤٠، ١٩٤٣،
٦٧٧، ٦٧٨، ٨١٨، ٩٢٣،	٢٠٧٦، ٢٠٩٣، ٢١٠٥، ٢١٣٢،
١٠٢٥، ١١٩٦، ١٢٠٣، ١٢١٢،	٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٥١، ٢١٥٨،
١٢٢٩، ١٢٣٩، ١٣٢٠، ١٤٠٤،	٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢٢٢٤،
١٦٠٦، ١٦٨٤، ١٧٤٦، ١٧٥٢،	٢٢٢٥، ٢٢١١، ٢٤١٢، ٢٤٢٥،
١٧٥٩، ١٨٦٢،	٢٤٩٥، ٢٥٤٢، ٢٦٥٩، ٢٦٦٢،
ابن البناء: ٢٠٦٨،	٢٦٧٣، ٢٨٦٩، ٢٩٤٤،
البويطي، أبو يعقوب: (١٠٢٠)،	البصري، أبو عبدالله، جعل:
١٩٦٩،	(٩٤٩)، ١١٥٧، ١٣٦٧،
البيضاوي: ١٣٥، ١٣٩، ١٤٠،	١٥٧٣، ١٧٤٦، ٢٠١٢، ٢٠٨٠،
١٥٠، ١٥٦، ١٦٦، ١٧٣،	٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢١٠٩، ٢١٤٤،

٩٠٥ ، ٩١٩ ، ٩٦٢ ، ٩٩٠	التفتازاني، السعد: ٦٤٢ ، ٩٧١
٩٩٦ ، ٤٣٢ ، ٥٣٩ ، ٥٤٨	١٣٩٧ ، ١٤١٧ ، ١٨٢٢ ، ٢٣٤٨
٩٧٠ ، ١٠٦٨ ، ١١٤١ ، ١٣١٧	ابن التلمساني، أبو محمد: (٥٣٨)،
١٣٢٠ ، ١٣٣٥ ، ١٣٨٨ ، ١٤٠٩	٨١٠ ، ١٠٨٠ ، ١٢٠٣ ، ٢١٠٨
١٤٧١ ، ١٤٨٥ ، ١٥٣٨ ، ١٦٩٣	تميم الداري: ١٥٦٠
١٨٤٣ ، ٢١٠٤ ، ٢١٥٨ ، ٢١٥٩	ابن تيمية، أبو العباس: ١٦٥١
٢١٦٠ ، ٢١٦٦ ، ٢١٧٩ ، ٢١٩٩	١٦٩٣ ، ١٨١٢ ، ١٩١٣ ، ٢٠١٢
٢٢٦٣ ، ٢٢٦٤ ، ٢٢٧٨ ، ٢٢٨٣	٢٠٦٨ ، ٢٣٩٠ ، ٢٤١١ ، ٢٤١٢
٢٢٩٧ ، ٢٣٤١ ، ٢٣٦٤ ، ٢٣٩٠	٢٦٧٣ ، ٢٩٠٤
٢٣٩٥ ، ٢٤٠٧ ، ٢٤١١ ، ٢٤١٣	ثابت بن زهير: ٥٦
٢٤٨٠ ، ٢٥٠٠ ، ٢٥٣٢ ، ٢٥٣٦	ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى:
٢٥٥٩ ، ٢٧٢٣ ، ٢٧٩٨ ، ٢٨٢٦	(٦٩٠) ، ٢٠٠٤
٢٨٥٥ ، ٢٨٦٤ ، ٢٨٨٨ ، ٢٨٩٠	ثعلبة، ثعلبة بن سهيل التميمي أبو
٢٩٦٣	مالك: ٦٤٢ ، ١٣٢٥ ، (٢٧٩٦)
البیهقي: ٥٦ ، ٨٤٥ ، ٩٣٨ ، ٩٧٧	جابر بن زيد: ١٦٥١
١٤٦٧ ، ١٤٧٩ ، ١٩٥٩ ، ٢٠١٧	جابر بن عبد الله: ١٥٩٠ ، ١٥٩٤
٢١٩٧ ، ٢٢١٨ ، ٢٢١٩ ، ٢٧٨٣	١٧٦٨ ، ٢١٠١ ، ٢١٠٢ ، ٢١٨٥
التبريزي: ١١٤٣ ، ١١٦٤ ، ٢٠٧٨	٢٧٨٧
الترمذي، أبو عيسى: ١٤٧ ، ١٩٦	الجاحظ: ١٨٠٨ ، ١٩٥٥
١٩٧ ، ٨٤٥ ، ١٢٤٧ ، ١٣٥٩	(٢٩١٠) ، ٢٩١١
١٤٦٧ ، ١٧٧٥ ، ١٨٤٩ ، ٢٠٥١	الجاربردي: ٦٤ ، ٨٥ ، ١٤٣
٢٠٦٨ ، ٢١٩٦ ، ٢٣١٧	١٤٤ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٩٥
	٢٠٤ ، ٥١٧ ، ٥٧١ ، ٦٧٨

٦٥٥ ، ١٠١٠ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٦ ،	٧٦٩ ، ٨١٩ ، ٨٥٢ ، ٩٢٦ ،
١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٣ ،	٩٣٧ ، ٩٩٥ ، ١٠٥٥ ، ١١٥٨ ،
١١٢٥ ، ١١٥٧ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ،	١٥٦٨ ، ١٥٨٧ ، ١٦١٣ ، ١٦٢٠ ،
١١٦٥ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٧٠ ،	١٧٠٥ ، ١٧٠٩ ، ١٧٧٣ ، ١٧٨٨ ،
١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٦ ، ١١٨١ ،	٢٠٨٤ ، ٢٠٩٥ ، ٢٠٩٨ ، ٢١٠٦ ،
١١٨٤ ، ١٣٣٩ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٩ ،	٢١١٥ ، ٢١٣٥ ، ٢١٥٣ ، ٢٩٢٢ ،
١٤٨٣ ، ١٦٠٤ ، ١٦٩٠ ، ١٦٩٢ ،	الجبائي، أبو علي: ٥٨٠ ، ٥٨١ ،
١٧٣٨ ، ١٩١٣ ، ٢١٠٧ ، ٢١١٠ ،	٥٨٣ ، ٥٨٦ ، ٦٧٨ ، ١٠١٠ ،
٢١١٥ ، ٢١٤٤ ، ٢١٨٨ ، ٢٥٨٩ ،	١١٢٤ ، ١١٥٧ ، ١٢١٥ ، ١٢٥٦ ،
٢٥٩٠ ، ٢٦٧٧ ، ٢٦٩٧ ، ٢٦٩٨ ،	١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ،
٢٧٠٢ ، ٢٨١٨ ، ٢٨٦٩ ، ٢٨٧٠ ،	١٣٣٩ ، ١٣٦٣ ، ١٤٨٢ ، ١٤٨٣ ،
٢٨٧٣ ، ٢٨٩٠ ، ٢٨٩٤ ، ٢٩١٤ ،	١٤٨٩ ، ١٤٩١ ، ١٦٠٤ ، ١٦٩٢ ،
جبارة بن المغلس: (٢٢١٤)	١٧٣٨ ، ١٨٦٥ ، ١٩١٣ ، ١٩١٤ ،
جيلة بن سحيم: (٢١٨٢)	١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ، ٢١٠٧ ، ٢١١٠ ،
جرثوم بن ناشر، أبو ثعلبة الخشني:	٢١١٥ ، ٢١٢١ ، ٢١٣٣ ، ٢١٨٠ ،
(١٧١٦)	٢٢٤٩ ، ٢٦٨٤ ، ٢٦٩٧ ، ٢٦٩٨ ،
الجرجاني، عبد القاهر: ٢٤١١	٢٧٠٢ ، ٢٨٦٩ ، ٢٨٧٠ ، ٢٨٧٣ ،
الجرجاني، أبو عبدالله محمد بن	٢٨٩٠ ، ٢٨٩٤ ، ٢٩١٤ ، ٢٩٤٨ ،
إبراهيم: ٦٦ ، ٨٩ ، ١٠١ ، ١٠٤ ،	٢٩٥١
١١٣ ، ١١٩ ، ١٣٠ ، ١٤٢ ،	الجبائي، أبو هاشم: (٤٦٤) ، ٤٧٣ ،
٣١٠ ، ٦٢٠ ، ١٣٦٥ ، ١٧٥٠ ،	٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ،
٢١٣٢ ، (٢١٣٣) ، ٢١٧٠ ،	٥٠١ ، ٥٠٧ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ،
٢١٨٣	٥٨٣ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٦٥٢ ،

جعفر الصادق: ١٩١٣، ١٩١٤	الجرجاني، أبو العباس: (٣٦٠)،
جعفر بن مبشر: ٢١٤١، (٢٩٤٨)	٣٦١
جميل بن معمر: ٩٠٨	الجرجاني، أبو القاسم عبدالله بن
ابن جني: ٧٥٩، (٨٩٢)، ٩٠١	إبراهيم: (١٩٥٨)
٩١٠، ٩١١، ١٥٨٠، (٢٢٥٨)	الجرجاني، أبو عبدالله يوسف بن
الجواليقي: ١٢٢٩	علي: (٢٧٦٥)
ابن الجوزي: ٧٦١، ٧٦٨، ١٠٥٤	الجرمي، أبو عمر: (٨٨٦)
١٦٥٨	ابن جريح، عبدالملك بن عبدالعزيز:
الجوهري، أبو نصر: ٥٤٥، ٨١٠	(١٩٧٠)
٨١٥، ٨١٦، ٨٤١، ٩١٦	جرير بن عبد الحميد، أبو عبدالله:
٩١٧، ١٢٢٩، ١٣١٧، ٢٠٤٨	(٢٧٩٥)
٢١٥٧	ابن جرير الطبري: ٧٦٨، ١٥٧٤
الجويني، إمام الحرمين: ٦٠، ٦٤	١٥٨٩، ١٦٥١، ٢٧٩٥
٦٦، ٦٨، ٨٥، ٨٦، ٩٠، ٩٤	ابن الجزري، شمس الدين: (١٥٦)،
٩٦، ٩٧، ١١٩، ١٦٤، ١٦٥	١١٤١، ١١٤٣، ١٥٦٧، ٢١٠٦
١٦٧، (١٦٨)، ١٦٩، ١٧١	٢١٣٥
١٧٢، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٩	الخصاص، أبو بكر الرازي الحنفي:
١٨٤، ١٨٦، ١٨٨، ٣٠٤	٤٥١، ١٣٤٣، ١٥٨٩، ١٦٠٣
٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦	١٦٦٠، ١٧٦٠، ١٨٦٠، ١٩٨٨
٣٣١، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧	(٢٠٠٣)، ٢١٢٨، ٢١٣٢
٣٣٩، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٧٨	٢٢٢٤، ٢٢٧٩، ٢٤١١، ٢٨١٨
٣٨٤، ٣٨٦، ٤٠٣، ٤٠٤	٢٩٥٤، ٢٩٥٣
٤١٦، ٤١٧، ، ٤٢١، ٤٢٣	جعفر بن حرب: (٢٩٤٨)

،۱۵۱۵ ،۱۵۱۰ ،۱۵۰۹ ،۱۵۰۸	،۴۳۸ ،۴۳۳ ،۴۲۶ ،۴۲۴
،۱۵۴۳ ،۱۵۳۶ ،۱۵۳۳ ،۱۵۲۷	،۵۶۱ ،۴۷۶ ،۴۷۰ ،۴۴۱
،۱۶۰۰ ،۱۵۷۷ ،۱۵۵۴ ،۱۵۵۳	،۶۸۰ ،۶۵۸ ،۶۵۷ ،۵۶۴
،۱۶۶۳ ،۱۶۶۱ ،۱۶۳۷ ،۱۶۰۶	،۸۶۹ ،۷۳۷ ،۷۱۷ ،۷۱۱
،۱۷۰۳ ،۱۷۰۰ ،۱۶۷۹ ،۱۶۷۴	،۹۰۹ ،۹۰۶ ،۸۸۴ ،۸۷۰
،۱۷۶۱ ،۱۷۶۰ ،۱۷۵۸ ،۱۷۱۱	،۹۴۶ ،۹۴۳ ،۹۴۰ ،۹۳۹
،۱۷۹۴ ،۱۷۹۴ ،۱۷۹۱ ،۱۷۸۹	،۹۶۷ ،۹۵۵ ،۹۵۱ ،۹۵۰
،۱۸۴۰ ،۱۸۱۵ ،۱۸۱۱ ،۱۷۹۵	،۱۰۱۰ ،۹۷۶ ،۹۷۳ ،۹۷۴
،۱۷۳۸ ،۱۸۳۱ ،۱۸۳۰ ،۱۸۴۳	،۱۰۴۵ ،۱۰۱۸ ،۱۰۱۷ ،۱۰۱۶
،۱۸۵۱ ،۱۸۴۴ ،۱۸۴۰ ،۱۸۳۹	،۱۰۳۹ ،۱۰۳۴ ،۱۰۳۴ ،۱۰۴۶
،۱۸۶۴ ،۱۸۶۱ ،۱۸۶۰ ،۱۸۵۳	،۱۰۷۹ ،۱۰۶۹ ،۱۰۴۴ ،۱۰۴۱
،۱۸۸۳ ،۱۸۷۹ ،۱۸۶۵ ،۱۸۶۳	،۱۰۹۶ ،۱۰۹۵ ،۱۰۸۸ ،۱۰۸۴
،۱۹۴۷ ،۱۹۱۶ ،۱۹۰۷ ،۱۸۹۴	،۱۱۴۵ ،۱۱۴۴ ،۱۱۱۷ ،۱۰۹۷
،۱۹۵۰ ،۱۹۴۸ ،۱۹۴۶ ،۱۹۴۴	،۱۱۶۵ ،۱۱۶۴ ،۱۱۴۹ ،۱۱۴۷
،۲۰۰۳ ،۱۹۹۵ ،۱۹۷۰ ،۱۹۶۶	،۱۲۶۵ ،۱۲۱۷ ،۱۲۱۵ ،۱۲۱۴
،۲۰۵۶ ،۲۰۵۴ ،۲۰۴۴ ،۲۰۱۴	،۱۲۹۸ ،۱۲۷۴ ،۱۲۷۳ ،۱۲۷۴
،۲۱۰۹ ،۲۱۰۸ ،۲۰۹۳ ،۲۰۵۸	،۱۳۴۵ ،۱۳۴۴ ،۱۳۱۹ ،۱۳۰۶
،۲۱۴۷ ،۲۱۳۴ ،۲۱۴۹ ،۲۱۴۶	،۱۳۴۰ ،۱۳۳۱ ،۱۳۴۸ ،۱۳۴۷
،۲۱۸۳ ،۲۱۶۳ ،۲۱۵۸ ،۲۱۵۱	،۱۳۷۴ ،۱۳۷۱ ،۱۳۶۴ ،۱۳۴۳
،۲۲۰۶ ،۲۱۹۶ ،۲۱۸۸ ،۲۱۸۶	،۱۳۸۸ ،۱۳۷۶ ،۱۳۷۵ ،۱۳۷۳
،۲۲۵۵ ،۲۲۵۴ ،۲۲۴۱ ،۲۲۱۹	،۱۴۴۱ ،۱۴۳۶ ،۱۴۱۵ ،۱۳۹۴
،۲۳۴۹ ،۲۲۷۸ ،۲۲۵۸ ،۲۲۵۶	،۱۴۷۴ ،۱۴۷۱ ،۱۴۵۴ ،۱۴۵۱
،۲۳۳۶ ،۲۳۳۴ ،۲۳۳۱ ،۲۳۳۰	،۱۴۸۶ ،۱۴۸۴ ،۱۴۷۵ ،۱۴۷۴

،١١٥٣، ١١١٣. ،١١٢٩، ١١٢٥
 ،١٢٥٦، ١٢٢٧، ١٢٢٢، ١١٩٤
 ،١٣١٨، ١٣٠٥، ١٢٨٨، ١٢٧٥
 ،١٣٢٧، ١٣٢٣، ١٣٢٠، ١٣١٩
 ،١٣٤٣، ١٣٣٩، ١٣٣٠، ١٣٢٨
 ،١٣٨٣، ١٣٧٢، ١٣٦٤، ١٣٥٢
 ،١٤٠٣، ١٤٠٢، ١٣٩٢، ١٣٨٨
 ،١٤٦٠، ١٤٥٢، ١٤٢٨، ١٤١٤
 ،١٥٢٥، ١٤٩٩، ١٤٩٧، ١٤٧١
 ،١٥٥٥، ١٥٥٢، ١٥٤٢، ١٥٣٨
 ،١٦٦٧، ١٦٣٣، ١٥٩٩، ١٥٩٤
 ،١٧٠٩، ١٦٩٤، ١٦٩٣، ١٦٨١
 ،١٧٦٠، ١٧٤٠، ١٧٢٩، ١٧١٠
 ،١٧٩٣، ١٧٨٩، ١٧٨٨، ١٧٦١
 ،١٨٢٠، ١٨١٢، ١٨٠٨، ١٧٩٤
 ،١٩٢٨، ١٨٦١، ١٨٤١، ١٨٢١
 ،١٩٥٥، ١٩٥٤، ١٩٤١، ١٩٣١
 ،٢١١٧، ٢١١١، ٢٠٩٣، ١٩٩٠
 ،٢١٤٧، ٢١٤٦، ٢١٣٤، ٢١٢٩
 ،٢٢٦٤، ٢٢٦٣، ٢٢٥٩، ٢١٥٨
 ،٢٢٩٥، ٢٢٩٣، ٢٢٨٥، ٢٢٨٤
 ،٢٣٢٥، ٢٣١٨، ٢٣٠٩، ٢٣٠٨
 ،٢٣٧٧، ٢٣٥٤، ٢٣٤٩، ٢٣٤٠

،٢٣٦٣، ٢٣٦٠، ٢٣٥٧، ٢٣٥٠
 ،٢٣٧٨، ٢٣٧٧، ٢٣٦٩، ٢٣٦٨
 ،٢٣٩١، ٢٣٩٠، ٢٣٨٩، ٢٣٨٤
 ،٢٤١٤، ٢٤١٣، ٢٤١٢، ٢٣٩٤
 ،٢٤٣٤، ٢٤٣٢، ٢٤٣١، ٢٤١٥
 ،٢٤٦٥، ٢٤٤٩، ٢٤٣٧، ٢٤٣٥
 ،٢٤٨٣، ٢٤٨١، ٢٤٧٥، ٢٤٧٤
 ،٢٥٠٠، ٢٤٩٣، ٢٤٨٧، ٢٤٨٦
 ،٢٥٢٣، ٢٥٢٢، ٢٥٢١، ٢٥١٦
 ،٢٥٤٩، ٢٥٤٨، ٢٥٤٦، ٢٥٤٤
 ،٢٦٥٢، ٢٦٥١، ٢٦٣٤، ٢٥٦٧
 ،٢٧١٢، ٢٦٧٣، ٢٦٦٧، ٢٦٥٣
 ،٢٧٣٥، ٢٧٢٥، ٢٧١٥، ٢٧١٤
 ،٢٨٠١، ٢٧٤٦، ٢٧٤٥، ٢٧٤٤
 ،٢٨٩٠، ٢٨٣٧، ٢٨٣٣، ٢٨٢٥
 ،٢٩٥٤، ٢٩١٤، ٢٩٠٢، ٢٨٩٦
 ابن الحاجب، أبو عمرو: ٦٧، ٩٦
 ،٢٠٥ ، ١٨٩ ، ١٨٧ ، ١٢٥
 ،٤٣٨ ، ٤٢٧ ، ٣٠٤ ، ٢٧٦
 ،٦٢٣ ، ٥٢٥ ، ٤٩٩ ، ٤٩٨
 ،٩٤٠ ، ٧٩٨ ، ٧٥٦ ، ٦٥٧
 ،١٠٩٣ ، ١٠٧٩ ، ٩٩٤ ، ٩٤٢
 ،١١١٦، ١١١٤، ١١١٣، ١٠٩٧

٩٧٧ ، ١٠٦٨ ، ١٢٤٧ ، ١٣١٦	٢٣٧٨ ، ٢٤١٢ ، ٢٤١٤ ، ٢٤٥١
١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥	٢٤٧٨ ، ٢٤٩٤ ، ٢٤٩٥ ، ٢٥١٦
١٤٦٤ ، ١٤٦٧ ، ١٤٩٣ ، ١٥٢٩	٢٥٣٣ ، ٢٥٣٧ ، ٢٥٤١ ، ٢٥٥٩
١٥٣٠ ، ١٥٦٠ ، ١٧٥٣ ، ١٥٩٢	٢٦٣٤ ، ٢٧٨٢ ، ٢٧٩٩ ، ٢٨١٩
١٦٢٨ ، ١٧٣٦ ، ١٧٦٧ ، ١٧٧٧	٢٨٢٣ ، ٢٨٢٦ ، ٢٨٢٨ ، ٢٨٥٠
١٧٨٠ ، ١٧٩٠ ، ١٨٢٧ ، ١٨٣٩	٢٨٥٥ ، ٢٨٧٠ ، ٢٨٨٩ ، ٢٨٩٠
١٨٤٠ ، ١٨٥٠ ، ١٨٦١ ، ١٨٩٨	٢٨٩٤ ، ٢٩٤٤ ، ٢٩٤٩ ، ٢٩٥٣
١٩١٦ ، ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، ١٩٢١	٢٩٦٣
١٩٧١ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٨	الحارث ابن غصين: (٢١٠١)
١٩٩٨ ، ٢٠١٦ ، ٢٠٥٠ ، ٢٢٠٤	ابن حامد الحنبلي: ٣٨٢ ، ١٤٦٩
٢٨٤٥ ، ٢٨٨٢ ، ٢٨٨٣ ، ٢٨٨٥	٢٦١١
٢٨٨٧	الحاكم: ٥٦ ، ١٤٨ ، ٧٠٩ ، ٧٩٧
حذيفة بن اليمان: ١٦٥٤	٨٤٥ ، ٨٧٩ ، ٩٣٨ ، ٩٨٢
ابن حزم ، أبو محمد: ٣٨٢ ، ٧١٦	١٣٨٧ ، ١٥٦٨ ، ١٦١٧ ، ١٦٥٥
٨٤٥ ، ١٢٠٧ ، ١٢٨٤ ، ١٣٢٦	١٨٨٠ ، ١٩١٧ ، ١٩٣١ ، ١٩٦٩
١٣٧١ ، ١٤١٤ ، ١٤٦٠ ، ١٤٩٥	١٩٨٦ ، ٢٠٦٨ ، ٢١٤١
١٥٢٥ ، ١٦٥٩ ، ١٧١٠ ، ١٧٥١	الحاكم (صاحب المختصر): ٢١٤١
١٧٦١ ، ١٧٩٢ ، ١٨٠٤ ، ١٨٢٤	ابن حبان: ٥٥ ، ١٣٦٥ ، ١٥٧٠
١٨٤٠ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٨ ، ١٩٦٦	١٩٢١ ، ٢٠٣٢ ، ٢٠٥١
١٩٧٣ ، ١٩٨٧ ، ٢٠٣٢ ، ٢٠٣٣	ابن حجر: ٥٦ ، ١٤٧ ، ١٩٧
٢٠٧٧ ، ٢٠٩٣ ، ٢١٨١	٢٥٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ٤٦٦
(٢١٨٢) ، ٢١٨٣ ، ٢٢٢١	٦٢٧ ، ٦٤٢ ، ٧٢٢ ، ٧٣١
٢٢٢٥ ، ٢٢٨٤	٨٤٥ ، ٨٦٣ ، ٨٨١ ، ٩٤٧

الحسين بن مسعود، أبو محمد:	حسان بن ثابت: ٨٨٨
(١٤٩٨)	الحسن بن علي <small>عليه السلام</small> : ١٣٨٤،
حضير بن المنذر: ٩٩٧	١٣٨٩، ١٥٧٤، ١٦٥١، ٢٠٦٢،
حفصة <small>عليها السلام</small> : ١٣٣١، ١٥٦٨	٢٠٦٣، ٢٠٦٩
الحلي، قطب الدين: ١٩٨٤	الحسن بن عمار: ١٥٦٠
الحلواني (من الحنابلة): ٣٨٢	الحسن - أو الحسين - بن القاسم،
حماد بن يحيى الأبح، أبو بكر:	أبو علي الطبري: (١١٢٨)
(٢٢١٤)، ٢٢٥٣، ٢٢٦١	الحسن البصري: (٩٢٥)، ٩٤٩،
ابن حمدان: ٢١٣٢	١٦١٩، ١٨٦٩، ١٩١٤، ٢٠٠١،
حلولو: ١٠٩٤	٢٠٨٨
الحليمي، أبو عبدالله الحسين بن	حسن بن محمد الإسترابادي الحسيني:
الحسن: (٢٢١٩)، ٢٨٨٨	٩١٠
حمزة بن أبي حمزة النصيبي: ١٢٠٧	الحسين بن شعيب، السنجي: ٣٦٠،
الحناطي: ٤١٩	(٣٦١)
خالد الحذاء: ١٩٢٢	الحسين بن عيسى ابن العارض، أبو
خالد بن أبي الصلت: ١٩١٩،	محمد (معتزلي): ١٣٩٦، ١٤٦١،
١٩٢٢، ١٩٢١	١٤٦٢
الخبازي: ١٧١١	الحسين بن علي <small>عليه السلام</small> : ١٩١٤،
الخدري، أبو سعيد الخدري	٢٠٦٣، ٢٠٦٩
<small>عليه السلام</small> : ١٤٧، ٩٣٢، ١٠٦٦،	القاضي حسين، أبو علي الحسين بن
١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٩٣٤، ٢٧٢٥	محمد: (١٥٧)، ٢٠٦، ٢٠٧،
خديجة <small>عليها السلام</small> : ١٠٦١	٣٦١، ١٥١٢، ١٩٧٣، ٢١٦٧،
ابن خروف: ١٣٢٦، ١٤٤١	٢٤٧٠، ٢٥٥٠، ٢٧٣١، ٢٨٨٣

- خزيمة بن ثابت، أبو عمارة رضي الله عنه:
(٢٥٨٣)
ابن خزيمة، أبو بكر: ١٨٤٨،
١٩٣١، ٢٧٥١
الحسرو شاهي، شمس الدين: ٥٤٠
الخضري: ١٢١٦
الخطابي: ١٧٧٧، ٢٨٨٢
الخطيب البغدادي: ١٠٤٥،
١٥٦١، ١٩٢٧، ١٩٢٨،
١٩٣١، ١٩٦١، ١٩٧٠، ١٩٧٦،
١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٧، ١٩٩٩،
٢٧٩٦، ٢٠٠٢
الخليل: ١١٠، ١٣٢٥
الخوارزمي: ٢١٠٦
خولة بنت ثعلبة: ١٥٢٣، ١٥٢٤
ابن خوير منداد، محمد بن أحمد:
(٤٦٦)، ٩٤٩، ١٧٦٠، ١٧٨٧،
١٩٠٤، ٢١٣٢
الخياط: ٢١٢١
الحضر عليه السلام: ٢١٣٠
ابن خيران: ١١٢٨، ١٧٦٢
الخياط، أبو الحسين بن أبي عمرو:
٢١٣٢
- الدارقطني، أبو الحسن: ٥٥، ٦٤٩،
٧١٦، ٧٩٧، ٨٤٥، ١٣١٦،
١٣٣٢، ١٤٧٨، ١٥٠٥، ١٥٣٠،
١٥٧٠، ١٩٦٦، ١٩٨٣، ٢٧٧٥
الداركي: ١٥٦١، ٢٩١٩
الدارمي: ٤٦٣
داود عليه السلام: ١٣٣٠
داود الظاهري، داود بن علي:
٢١٧، (١١٢٧)، ١٣٢٥،
١٤٦٧، ١٥٧٧، ١٧١٠، ١٨٦٥،
١٩٤٦، ٢٠٣٢، ٢٠٨٨، ٢١٠٩،
٢١٤١، ٢١٧٩، (٢١٨١)،
٢١٨٢، ٢٦١١، ٢٦١٢
ابن داود، أبو بكر: ٧٥٨، ٧٥٩،
٧٦١، ١٣٢٥، ١٤٥٣، ١٤٥٥،
١٤٥٦، ١٦٧٥، ١٨٦٥
الدبوسي، أبو زيد: (١٥٢)،
١٣٦٤، ١٦٦٠، ١٧٤٦، ١٧٦٠،
١٩٣٥، ١٩٤٠، ١٩٤٨، ٢٢٦٣،
٢٢٦٤، ٢٣٩٠، ٢٤٠٨، ٢٤١١،
٢٥٨٩، ٢٦١٥، ٢٦٦٧
دحية بن خليفة: (١٨٨٤)
ابن درستويه: ٨٩٧

١٢٨٢، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٨٧،	ابن دريد: ٦١٧، ٦١٩، ٧١٤
١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٦٠، ١٥٩٢،	دريد بن الصمة: (٩٩٦)
١٦١٧، ١٦٥٥، ١٨٢٣، ١٨٤٩،	ابن الدقاق، أبو بكر محمد بن جعفر:
١٨٨٠، ١٨٨٤، ١٩١٧، ١٩٢١،	٩٤١، (٩٤٢)، ٩٤٣، ٩٤٥،
٢٦٢٤، ٢٧٠٤،	١١٢٧، ١٤٦١، ١٥٣٧، ١٥٩٦،
ذي الـيدين ﷺ: ١٢٤٠، ١٨٨١،	١٦٠٢، ١٦٩٤، ١٧٦٤، ١٨٢١،
الـرازي: ٦٤، ١٠٠، ١٦٧، ١٧٧،	(٢١٨١)
١٧٨، ١٧٩، ١٨٩، ١٩٣،	ابن أبي الدم: (١٧٧٩)
٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧،	الـدمهـوري: ١٤٢
٢١٣، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٤،	ابن الـدهان: ١٣٢٦
٢٦٤، ٢٧٤، ٢٨١، ٣٠٥،	ابن دقيـق العـيد، تقي الدين: ٤٣٨،
٣١٠، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨،	٤٧٥، ٥٠٥، ٥٥٠، ٥٥٧،
٣٢٠، ٣٥٩، ٣٧٨، ٣٧٩،	٦٨٣، ٨٧٣، ٩٩٥، ١٢٠٨،
٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٦،	١٢١١، ١٢١٣، ١٤٩٤، ١٦٣٩،
٣٩٨، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧،	١٧٥٣، ٢٦٣٤، ٢٧١٩،
٤٢٨، ٤٩٤، ٥٠٩، ٥٠٣،	ابن الـديـع الشـيباني: ٢٦٢٣
٥٢٢، ٥٤٦، ٥٥١، ٥٥٥،	ابن أبي ذئـب: ١٩٥٩
٥٥٦، ٥٧٢، ٥٨٥، ٥٨٦،	ذـكـوان، أبو صالح السـمان:
٥٨٧، ٥٩٠، ٥٩٢، ٥٩٣،	(٢٧٧٦)
٥٩٤، ٦٠٧، ٦١٧، ٦٢٠،	الـذهبي، أبو عبد الله: ٥٤، ٥٦،
٦٢٣، ٦٢٦، ٦٥٢، ٦٥٣،	١١٣، ١٤٨، ٢٥٨، ٣٦١،
٦٥٥، ٦٥٦، ٦٦٣، ٦٧٧،	٤٩٦، ٥٢٠، ٧٠٩، ٨٧٩،
٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٦، ٦٨٨،	٩١٧، ٩٣٨، ٩٨٢، ١٠٦٨،

133. 1357 1367 1319	791 719 711 798
1344 1341 134. 1334	738 737 730 734
1379 1374 1379 1340	779 778 77. 747
1388 1387 1374 1371	789 777 773 779
1414 14.9 14.3 1395	8.9 8.1 8.0 79.
149. 1418 1417 1417	80. 831 891 81.
1038 1037 1097 1497	891 887 879 874
108. 1004 1043 1039	913 911 90. 899
1094 1091 1089 1081	90. 997 997 993
17.9 17.1 1099 1097	974 973 979 978
1793 179. 1718 17.3	999 991 989 987
1737 1733 1739 1797	10.4 10.3 990 994
1498 1744 1743 1739	10.9 10.47 10.44 10.30
144. 1438 1437 1437	10.74 10.73 10.79 10.78
1471 147. 1409 1407	10.87 10.84 10.78 10.77
1470 1474 1471 1479	11.8 11.1 10.98 10.93
1487 1480 1483 1481	1191 1119 1114 1113
1498 1497 1490 1494	1139 1133 1139 1190
1019 101. 10.9 10.0	1107 1104 1109 1149
1097 1090 1017 1013	19.8 1189 1187 1180
1704 1709 1749 1740	1988 1987 1970 1909
1794 1793 177. 1708	1998 1997 1990 1994
1790 1793 1791 1719	1318 1310 13.7 13.3

,9105 ,9101 ,9100 ,9127
 ,9179 ,9172 ,9109 ,9108
 ,9992 ,9192 ,9182 ,9181
 ,9930 ,9932 ,9933 ,9930
 ,9921 ,9938 ,9937 ,9937
 ,9907 ,9906 ,9900 ,9927
 ,9972 ,9973 ,9972 ,9908
 ,9970 ,9972 ,9973 ,9979
 ,9979 ,9978 ,9977 ,9977
 ,9997 ,9990 ,9992 ,9982
 ,9307 ,9300 ,9302 ,9300
 ,9321 ,9330 ,9327 ,9311
 ,9370 ,9309 ,9290 ,9303
 ,9377 ,9372 ,9373 ,9371
 ,9211 ,9397 ,9391 ,9390
 ,9200 ,9231 ,9297 ,9212
 ,9272 ,9277 ,9202 ,9202
 ,9282 ,9282 ,9278 ,9277
 ,9298 ,9297 , ,9292
 ,9033 ,9032 ,9010 ,9299
 ,9022 ,9038 ,9037 ,9037
 ,9009 ,9006 ,9002 ,9002
 ,9712 ,9099 ,9082 ,9080

,1739 ,1731 ,1730 ,1729
 ,1703 ,1701 ,1727 ,1720
 ,1773 ,1772 ,1770 ,1709
 ,1793 ,1792 ,1787 ,1772
 ,1820 ,1812 ,1808 ,1802
 ,1830 ,1822 ,1823 ,1821
 ,1901 ,1892 ,1803 ,1837
 ,1927 ,1923 ,1910 ,1913
 ,1927 ,1939 ,1932 ,1931
 ,1972 ,1902 ,1900 ,1928
 ,1989 ,1987 ,1970 ,1977
 ,9000 ,9002 ,9000 ,1998
 ,9022 ,9017 ,9012 ,9011
 ,9021 ,9020 ,9032 ,9031
 ,9003 ,9002 ,9027 ,9020
 ,9072 ,9070 ,9008 ,9007
 ,9077 ,9077 ,9070 ,9070
 ,9087 ,9082 ,9082 ,9081
 ,9091 ,9090 ,9089 ,9087
 ,9103 ,9098 ,9090 ,9092
 ,9109 ,9108 ,9100 ,9102
 ,9127 ,9117 ,9117 ,9113
 ,9122 ,9130 ,9132 ,9129

١٩٠٨ ، ١٩٨٤ ، ٢١٠٩ ، ٢١١٠ ،
٢١٦٦ ، ٢٤٤٧ ، ٢٥٥٠ ، ٢٥٦٨ ،
٢٦٣٩ ، ٢٦٤٤ ، (٢٦٤٥) ،
٢٦٤٦ ، ٢٦٦٦ ، ٢٦٦٧ ، ٢٦٧٧ ،
٢٧٣١ ، ٢٧٤٦ ، ٢٨٣٨ ، ٢٨٨٣ ،
٢٨٨٤ ، ٢٩٠٢ ، ٢٩١٧ ، ٢٩٢٨ ،
٢٩٣٣ ، ٢٩٣٤

الربيع بن بدر (عليلة): ١٣٣٤
ربيعه الرأي، فروخ: ١٨٠٣ ،
(١٩٦٧) ، ٢٠٨٨ ، (٢٧٩٢)
ربيعه بن عبدالرحمن: ٢٧٩٢
ابن رزين، أبو الحسن بن رزين:
١٩١٠

رشدین بن سعد: ١٣١٦
ابن رشد: ١٩٣٩
ابن الرفعة: ٢٦٥ ، ٣١٥ ، ٣٥٠ ،
٣٦٠ ، ٤٢١ ، ٦٦٠ ، ١٠١٠ ،
١٣٣٧ ، ١٧٩٤ ، ١٩٠٨ ، ١٩١٠ ،
٢٧٣٢

الرملي: ١٧٨٠ ، ١٩٠٤
الرويانى، القاضي: ٢٠٦ ، ٣٥٣ ،
(٤٨٩) ، ٤٩٠ ، ٧٧٤ ، ١٠١٠ ،
١٤٣٩ ، ١٥١٢ ، ١٥٥٣ ، ١٦٠٤ ،

٢٦١٦ ، ٢٦٢١ ، ٢٦٢٥ ، ٢٦٥٥ ،
٢٦٦٣ ، ٢٦٦٤ ، ٢٦٧٤ ، ٢٦٧٥ ،
٢٦٧٦ ، ٢٦٨٥ ، ٢٦٨٩ ، ٢٦٩٩ ،
٢٧٠١ ، ٢٧١٩ ، ٢٧٢٣ ، ٢٧٢٤ ،
٢٧٣٨ ، ٢٧٤٣ ، ٢٧٤٧ ، ٢٧٦٠ ،
٢٧٧١ ، ٢٧٧٨ ، ٢٧٨٠ ، ٢٧٨٢ ،
٢٧٩٠ ، ٢٧٩٧ ، ٢٧٩٨ ، ٢٧٩٩ ،
٢٨١٥ ، ٢٨٢٦ ، ٢٨٢٨ ، ٢٨٣٦ ،
٢٨٤٠ ، ٢٨٤٣ ، ٢٨٥١ ، ٢٨٥٣ ،
٢٨٥٥ ، ٢٨٥٦ ، ٢٨٧٠ ، ٢٨٧٣ ،
٢٨٨٨ ، ٢٨٩٠ ، ٢٨٩٢ ، ٢٨٩٩ ،
٢٩٠١ ، ٢٩٤٦ ، ٢٩٥٣ ، ٢٩٦٠ ،
الرازي، أبو حاتم: ٧١٦ ، ٨٤٥ ،
٩٧٧ ، ١٠٦٠ ، ٢٠٥١

الرافعي، عبدالكريم بن محمد: ١٥٧ ،
٣٥١ ، ٣٦٩ ، ٣٨٧ ، ٤١٩ ،
٦٠٢ ، ٦٨٢ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ،
٧١٩ ، ٨٥١ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ،
٩٣٥ ، ٩٦٦ ، ١١٤٦ ، ١١٦٨ ،
١٣١٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٨٠ ،
١٤١٥ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٨ ،
١٥١٢ ، ١٦٨٩ ، ١٧٠٢ ، ١٧٠٣ ،
١٧٤٤ ، ١٧٦٨ ، ١٨٩٦ ، ١٩٠٧ ،

،١٣٩٦ ،١٤١٤ ،١٤١٦ ،١٤٢٦ ،
 ،١٤٢٨ ،١٤٣٩ ،١٤٤٠ ،١٤٤١ ،
 ،١٤٦١ ،١٤٨٨ ،١٤٩٥ ،١٥٠٣ ،
 ،١٥٠٤ ،١٥١٤ ،١٥١٥ ،١٥١٩ ،
 ،١٥٩٦ ،١٦٠٣ ،١٦٠٤ ،١٦٠٦ ،
 ،١٦١٩ ،١٦٣٢ ،١٦٣٩ ،١٦٦١ ،
 ،١٦٧٣ ،١٦٧٤ ،١٦٩٣ ،١٦٩٤ ،
 ،١٧٠٠ ،١٧٠٢ ،١٧٠٤ ،١٧٠٩ ،
 ،١٧١٠ ،١٧١١ ،١٧١٩ ،١٧٢٦ ،
 ،١٧٣٠ ،١٧٤٣ ،١٧٤٦ ،١٧٤٩ ،
 ،١٧٥١ ،١٧٥٢ ،١٧٦٠ ،١٧٦١ ،
 ،١٧٦٢ ،١٧٦٥ ،١٧٨٣ ،١٧٨٧ ،
 ،١٧٨٩ ،١٧٩٢ ،١٧٩٤ ،١٨١٢ ،
 ،١٨٦٣ ،١٩٠٠ ،١٩٠٧ ،١٩١٢ ،
 ،١٩٢٥ ،١٩٢٨ ،١٩٤٨ ،١٩٤٩ ،
 ،١٩٥٤ ،١٩٥٦ ،١٩٥٩ ،١٩٦٢ ،
 ،١٩٦٦ ،١٩٧٠ ،١٩٨٥ ،١٩٨٦ ،
 ،٢٠٠٤ ،٢٠١٠ ،٢٠٧٦ ،٢٠٨٧ ،
 ،٢٠٩١ ،٢٠٩٢ ،٢٠٩٣ ،٢١٠٦ ،
 ،٢١٠٨ ،٢١٠٩ ،٢١١٠ ،٢١١٢ ،
 ،٢١٣٣ ،٢١٤١ ،٢١٤٧ ،٢١٥١ ،
 ،٢١٦٢ ،٢١٨١ ،٢١٨٨ ،٢٢٨٤ ،
 ،٢٢٩٥ ،٢٣٩١ ،٢٤٠٧ ،٢٤١٢ ،

،١٧٦٢ ،١٨٩٦ ،١٩٥٩ ،١٩٦٢ ،
 ،٢١٠٧ ،٢١٠٩ ،٢٥٥٠ ،٢٦١٥ ،
 ،٢٦٤٥ ،٢٦٦٧ ،٢٩٥٢ ،٢٩٥٤

زاذان: ٢٢٥٣

ابن الزبير، أبو جعفر: ٥٧، ٥٥٤،
 ،١٣٣٠ ،١٦٥١ ،١٨٩٧ ،١٨٩٨ ،

٢٢٩٨ ،٢٢٠٣

الزبيرى، أبو عبدالله الزبير بن أحمد:
 (١٨٩٦)

الزبير بن بكار: (٢٦٨٩)، ٢٦٩٢

الزجاج، أبو إسحاق: (١٢٤٧)

الزجاجي: ١٢٩٠

الزركشي: ٦٦ ، ٢٣٨ ، ٣٧٢ ،

٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣ ،

٤٧٢ ، ٥٧٩ ، ٦٥٧ ، ٦٧٧ ،

٦٨٤ ، ٧٥٩ ، ٨٧٠ ، ٨٩٠ ،

٩٤٢ ، ١٠١١ ، ١٠١٩ ، ١٠٢١ ،

١٠٢٤ ، ١٠٣٣ ، ١٠٤١ ، ١٠٦٧ ،

١٠٨٣ ، ١١٥٥ ، ١١٥٧ ، ١١٦٤ ،

١٢٢٩ ، ١٢٤٨ ، ١٢٨٦ ، ١٢٩٠ ،

١٢٩٩ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٧ ،

١٣٤٠ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٦ ،

١٣٦٣ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٩٣ ،

زيد بن علي بن الحسين بن علي:	٢٤١٣، ٢٥٦٣، ٢٦٠٩، ٢٧٠٤،
٢٢١٧	٢٧٨٢، ٢٨٨٨، ٢٩٠٢، ٢٩٠٥،
الزيلي: ٢٣١٦	٢٩١١
الزبيدي: ١٣٩٤	زفر بن الهذيل، أبو الهذيل: ٤٥٧،
زيد بن الحواري العمى: (٢١٠٢)	(٢٠٩٧)
زيد <small>عليه السلام</small> : ٢٩٢٧، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩	زكريا الأنصاري: ١٦٨١، ١٨٦٤
ابن الساعاتي: ٢٦٧٤	زكريا بن إبراهيم بن عبدالله بن
ابن ساقلا، أبو إسحاق بن ساقلا:	مطيع: ٢٠١٥
٢٦١١	الزنجشيري: (٧٧٤)، ٩٦٢،
سالم: ١٥٦٨	١٦٤٤، ١٦٦٣
السبكي: ٩١، ١٢٧، ١٤٤،	الزنجاني: ٢٦١١
١٦٥، ١٦٣، ١٥٩،	الزهري: ٢١٧، ١٤٦٤، ١٥٧٤،
١٦٦، ٢٠٤، ٢٣٢، ٢٣٥،	١٩٥٩، ١٩٦١، ١٩٦٧، ١٩٩٠،
٢٥٠، ٢٦٥، ٢٧٤، ٢٧٦،	٢٧٩٦
٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٧،	ابن زيد: ٧٦١، ١٣٨٤
٣٠١، ٤١٨، ٤٥٥، ٤٥٦،	زيد بن ثابت: ٩٢٥، ١٣٢٥،
٤٧١، ٤٧٢، ٤٨٩، ٤٩٠،	٢٠٧٨
٥٧٤، ٥٩٤، ٧٨٥، ٩١٨،	زيد بن أسلم: ٩٢٧، ٩٢٨،
٩٣٤، ٩٤٥، ٩٦٢، ٩٧٧،	١٥٧٤، (١٩١٨)
١٠٢٠، ١٠٩١، ١١٧٥، ١١٨٨،	زر بن حبش: (٢٧٧٤)
١٢٠٦، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢٣٢،	زياد بن عبدالله البكائي: (٢٦٨٧)
١٢٣٦، ١٢٣٨، ١٢٤٢، ١٢٤٣،	زيد بن خالد الجهني: (٢٧٣٢)
١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٥٠، ١٢٥٧،	

السختياني، أيوب بن أبي نعيم:	١٢٦٠، ١٢٦٦، ١٣٤٦، ١٣٥٢،
(١٩٦٥)	١٣٥٧، ١٣٦١، ١٣٧٤، ١٣٧٦،
السرخسي، عبدالرحمن بن أحمد،	١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٨، ١٤٧٦،
شمس الأئمة: ١٥٢، ١٦٨،	١٥٠٢، ١٥٠٦، ١٥١٧، ١٥٢١،
١٣٤٠، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٤٦١،	١٥٤٦، ١٥٥٨، ١٦٥٢، ١٦٦٨،
١٥٧١، ١٧١١، ١٧٦٠، ١٨٩٥،	١٧٥٢، ١٨٦٢، ١٨٩٥، ٢٠٧٨،
١٩١٦، ١٩٤٦، ١٩٤٨، ١٩٨٩،	٢١٧٥، ٢١٧٩، ٢١٨٩، ٢١٩٩،
٢١٣٣، ٢٣٥٦، (٢٦٦٧)	٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٧،
ابن السراج، أبو بكر: (٨٩٩)،	٢٢٦٤، ٢٢٨٧، ٢٢٩٣، ٢٣٠٥،
١٢٣٧	٢٣٤١، ٢٥٤٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٢،
ابن سريج، أبو العباس: (٣٧٠)،	٢٦٣٢، ٢٦٧٧، ٢٦٩٢، ٢٦٩٨،
٣٨١، ٧٦١، ٩٤٦، ٩٤٨،	٢٧٠٤، ٢٧٢٤، ٢٧٥٨، ٢٧٧٦،
٩٦٧، ١٠٣٥، ١٣٧١، ١٣٧٢،	٢٧٨٠، ٢٧٩٨، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨،
١٣٧٥، ١٣٧٨، ١٣٨٠، ١٤٨٢،	٢٩٣٧، ٢٩٣٨
١٤٨٤، ١٧٠٠، ١٧٥٤، ١٧٦٢،	ابن السبكي: ٢٠٥، ٢١٩، ٢٨٨،
١٨٥٩، ١٨٦٤، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨،	٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٧٠،
٢٦١١، ٢٧١٩، ٢٩١٥، ٢٩٥٢،	٥١٢، ٥٤٨، ٨٩٤، ١٣٣٩،
٢٩٥٤، ٢٩٥٥	٢١٦٢، ٢٣٩٠، ٢٣٩٥، ٢٥١٦،
سعد بن أبي وقاص: ٨٥٥، ٢٣١٧	٢٥٥٩، ٢٧٨٠
سعد بن مالك: (١٠٨٩)، ١٠٩١	السخاوي: ١٤٧٨، ١٥٠١،
ابن سعد: ١٨٣٩، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤	١٩٣١، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦٦،
السعدي: ٢٠٥١	١٩٧١، ١٩٧٦، ١٩٨٤، ١٩٨٦،
	١٩٨٨، ٢٧٨٠

سعيد بن عبدالرحمن الجمحي:	ابن السكيت، أبو يوسف: (٧١٤)،
(٢٠١٣)	٩٠٩
سعيد بن أبي عروبة: (٢٧٩٤)	سليم الرازي: ١٣٢٥، ١٦٣٩،
سعيد بن المسيب: ٥٤، ٥٥،	١٦٦١، ١٦٩٤، ١٧٠٠، ١٧٣١،
١٥٦٨، ١٩٥٥، ١٩٨٦، ١٩٨٨،	١٧٦١، ١٧٩٤، ١٩١٦، ١٩٦٤،
١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٩، ٢١٠٢	٢١٤٧، ٢٠٢٣
سعيد بن جبير: ٢١٧، ١٣٨٤،	سليمان عليه السلام: ١٣٣٠،
١٦٥٨	١٤٥٨
سعيد بن علاقة، أبو فاخنة، مولى أم	سليمان بن سفيان، أبو سفيان
هاني: ٩٢٧	المدني: (٢٠٥١)
السغناقي، الحسين بن علي:	سليط بن عمر العامري: ١٨٨٥
(٢٥٤٨)	سلام بن سليمان، أبو العباس الثقفي:
سفيان الثوري: ١٤٢٩، ١٥٧٤،	(٢١٠١)
١٦٥١، ١٩٤٩، ١٩٦٢، ١٩٦٩،	سماك: ٦٢٧
٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩،	السمرقندي: ١٣٤٠، ١٣٤٢،
٢٩٦١، ٢٩٦٦، ٢٨٨٧، ٢٩٥٣	١٦٠٠، ١٨٠٤، ١٩٤٨، ١٩٢٨
سفيان بن حسين، أبو محمد	ابن السمعاني، أبو المظفر: ٢٥٠،
الواسطي: (١٩٢١)	٣٨١، (٦٥٩) ٩٩٤، ١٠٧٩،
سفيان بن عيينة: (١٩٦١)،	١٠٨٠، ١١٥٦، ١١٢٨، ١٣٢٢،
٢٠١٧، ١٩٦٨	١٣٤٠، ١٣٩٢، ١٣٩٤، ١٤٢٤،
سفيان بن وكيع بن الجراح:	١٤٧١، ١٤٧٥، ١٥٩٦، ١٥٩٨،
(٢٩٥٧)	١٦٠٤، ١٦٣٩، ١٦٩٢، ١٦٩٣،
السكاكي: ٦٢١	١٦٩٤، ١٧٠٠، ١٧٣٠، ١٧٣١،

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن
عبدالله: (٨٧٢)، ٨٧٣، ٩١٥،
١٢٢٩
ابن سينا، أبو علي: (٥٢٠)، ٥٨٥،
٥٨٦
السيوطي: ٩٨، ٣٤٩، ٤١٣،
٤١٨، ٤١٩، ٤٥١، ٤٥٧،
٤٦٣، ٤٧٠، ٥٥٤، ٦٣٠،
٧٦٠، ٧٦٢، ٨٩٢، ٨٩٨،
٩١٥، ٩١٦، ١٤٠٨، ١٥٢٣،
١٧٤٣، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٩٥١،
١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٧٥،
١٩٧٦، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٤،
١٩٨٦
ابن سيرين، محمد بن سيرين:
٢٠٠١، (٢٠٠٣)، ٢٠٧٩،
٢٣٥٢
الشاطبي: ٥٨٢، ١٩٣٩، ٢٣٢٧،
٢٣٣٠، ٢٣٢٨
الشافعي: ٥٧، ١٠٥، ١٦٠،
١٩٦، ٢٢٣، ٢٦١، ٢٦٢،
٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٩، ٢٩٤،
٣٢٨، ٣٥٣، ٣٦٨، ٣٧٠،
١٧٦٠، ١٧٦٣، ١٧٨٧،
١٧٩٢، ١٧٩٤، ١٩٦٥، ٢٠٠٣،
٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢١١٢،
٢١٣٣، ٢١٩٨، ٢٣٩٠، ٢٥١٧،
٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٦٣٠، ٢٦٨٥،
٢٦٩٣، ٢٨٢٧، ٢٩٠٥، ٢٩١١،
٢٩٥٥
السمناني، أبو جعفر السمناني
الحنفي: ١١٥٧، ١٧٤٠، ٢١٥١،
سهل بن سعد رضي الله عنه: ٢٧٥٣،
(٢٧٥٤)
سهل بن محمد، أبو الطيب
الصعلوكي: (١٧٠١)
سهيل بن أبي صالح، أبو يزيد:
(٢٧٧٦)
السهيلي: ٧٣١، ٨٧٢، ٨٧٣،
٨٩٩
سودة أم المؤمنين: ١٢٠٨
سيويه، عمر بن عثمان: ١١٠،
٨٧١، ٨٩١، ٩٠١، ٩٢٧،
١٢٥٦، ١٢٦٠، ١٢٦٤، ١٣٢٦،
١٤٤١، (٢٢٥٩)
ابن سيده: ٩١٦، ١٠٦٦

1013, 1019, 1010, 1009
 1096, 1090, 1010, 1014
 1000, 1003, 1047, 1039
 1080, 1074, 1008, 1007
 1674, 1601, 1606, 1099
 1700, 1699, 1677, 1670
 1704, 1703, 1709, 1701
 1708, 1707, 1706, 1700
 1738, 1737, 1731, 1710
 1779, 1769, 1761, 1704
 1818, 1814, 1794, 1793
 1910, 1913, 1919, 1909
 1940, 1939, 1931, 1926
 1948, 1947, 1944, 1941
 1965, 1909, 1900, 1949
 1989, 1988, 1973, 1969
 1997, 1996, 1990, 1991
 9003, 9001, 1999, 1998
 9076, 9036, 9017, 9019
 9088, 9079, 9078, 9077
 9109, 9108, 9097, 9093
 9140, 9113, 9111, 9110
 9167, 9166, 9160, 9140

400, 409, 408, 389
 479, 477, 473, 408
 609, 609, 601, 489
 677, 676, 670, 669
 680, 683, 689, 680
 734, 791, 719, 717
 869, 809, 787, 730
 906, 883, 889, 870
 901, 947, 939, 938
 968, 960, 964, 900
 1034, 1090, 1019, 979
 1040, 1037, 1036, 1030
 1117, 1090, 1080, 1049
 1140, 1127, 1126, 1124
 1507, 1506, 1518, 1107
 1599, 1570, 1569, 1508
 1316, 1314, 1311, 1593
 1346, 1340, 1326, 1318
 1300, 1304, 1303, 1348
 1363, 1360, 1308, 1306
 1401, 1419, 1413, 1419
 1407, 1400, 1403, 1409
 1008, 1479, 1461, 1460

ابن شرملة: ١٥٧٤، ١٠٧٧	٢١٩٦، ٢١٩٨، ٢٢٥٢، ٢٢٥٨
الشرييني: ١٢٨٧، ١٣٢٤	٢٢٦٠، ٢٢٦٤، ٢٣٣١، ٢٣٣٢
١٤١٧، ١٩٠٠، ٢٤٦٨	٢٣٣٣، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٦١
الشوكاني: ٩٨٧، ١٣١٩	٢٣٦٢، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧
١٣٢٧، ١٤٣٩، ١٦٤٤، ١٧٤٩	٢٤٠٩، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣
٢٠٣٢، ٢١٥١	٢٤٤٦، ٢٤٦٨، ٢٤٨٦، ٢٤٩٢
شرح القاضي: ٧٩٥	٢٥٠٢، ٢٥١٤، ٢٥١٨، ٢٥٤١
الشريف المرتضي: (١٠٣٧)،	٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٦١٥، ٢٦١٩
١٤١٢، ١٤١٦، (١٨٢٠)،	٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨
١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٧، ١٨٢٩	٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٩
شريك: ٦٢٧	٢٦٤٢، ٢٦٤٤، ٢٦٥١، ٢٦٥٢
شعبة بن الحجاج: ١٩٥٢،	٢٦٦٠، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٨
١٩٧٣، (٢٧٥٧)، ٢٧٧٣،	٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٤
٢٧٧٨	٢٦٧٥، ٢٦٨٣، ٢٦٨٥، ٢٧٠٦
ابن شعبان (من المالكية): ١٩٢٨	٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠
الشعبي: ١٤٢٥، ١٩٩٠، ٢٠٧٩،	٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥
٢٢٦٠، ٢٢٦١	٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٩، ٢٧٢٦
شعيب بن محمد بن عبدالله:	٢٧٤١، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٥١
(١٣٣٢)، ١٣٣٣	٢٧٥٧، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٨٣
شعيب عليه السلام: ١٨٠٤	٢٧٩٠، ٢٨٠٠، ٢٨٠٢، ٢٨٣٨
الشنقيطي: ١٤٥، ٥٤٠، ٩٤٢،	٢٨٦٩، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٧
١٩٣٩	٢٨٨٨، ٢٩٠٩، ٢٩١٤، ٢٩١٧
الشهرستاني، أبو الفتح: ١٧٥٢	٢٩٥٣

٢٣٦٥، ٢٣٩٠، ٢٤٠٣، ٢٤١١،	الشيرازي، أبو إسحاق: ٢٠٤،
٢٤٣٢، ٢٤٤٠، ٢٤٤٢، ٢٤٥٧،	٢٢٣، ٤١٦، ٤٦٩، ٤٧١،
٢٤٦٩، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٥٠٠،	٤٩١، ٦٨٥، ٧١٥، ٧٦١،
٢٥٠٦، ٢٥٠٨، ٢٥١٦، ٢٥٤٢،	٨٥٥، ٩١٣، ٩٩٤، ١٠٠٩،
٢٥٤٤، ٢٥٥٤، ٢٥٥٨، ٢٥٦٣،	١٠٢٥، ١٠٣٥، ١٠٤٢، ١٠٤٧،
٢٥٧٨، ٢٦١٢، ٢٦٢٥، ٢٦٦٥،	١٠٤٨، ١٠٥٥، ١٠٧٧، ١٠٧٨،
٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٨٢، ٢٨١٩،	١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٩٣، ١٠٩٥،
٢٨٢٠، ٢٨٧٠، ٢٩٠٠، ٢٩١٧،	١١١٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٥٣،
٢٩١٨، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٥،	١١٥٥، ١١٥٧، ١١٥٨، ١٣١٤،
الشيرازي، قطب الدين: ٢٤٥١،	١٣١٥، ١٣١٨، ١٣٢٢، ١٣٢٣،
٢٤٥٢، ٢٤٦٢،	١٣٣٠، ١٣٤٠، ١٣٧١، ١٣٧٤،
ابن الصباغ، أبو نصر: ٨٥٥،	١٣٧٨، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠،
٩٩٤، ١٠٧٩، ١١٢٨، ١١٥٧،	١٣٩٤، ١٣٩٨، ١٤١٤، ١٦٠١،
١٣١٨، ١٣٢٢، ١٣٣٨، ١٣٤٠،	١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٣٣،
١٣٦٤، ١٣٧٩، ١٤١٢، ١٤٦٢،	١٦٣٧، ١٦٩٤، ١٧٠٢، ١٧١٩،
١٦٦١، ١٧٢٦، ١٩٦٤، ١٩٧٠،	١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٦٠، ١٧٦٣،
١٩٨١، ٢٧٣٢، ٢٨٩٠، ٢٩٥٢،	١٧٦٤، ١٧٨٧، ١٧٩٢، ١٧٩٣،
الصبان: ٩١٦،	١٨٠٤، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٦٣،
صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود:	١٨٩٧، ١٩٦٤، ١٩٨٧، ٢٠٢٢،
١٣٣٩، ١٣٤٤، ٢٠٢٣،	٢٠٢٣، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٧٠،
صدقة بن يسار: (٢٧٩١)،	٢٠٩١، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١٢٩،
صفوان بن أمية: (٩٦٤)، ٩٦٥،	٢١٤٦، ٢١٨١، (٢٢١٠)،
	٢٢٢٤، ٢٢٥٨، ٢٢٦٩، ٢٣٦١،

صفوان بن عبد الله بن صفوان:	الصيمري، عباد بن سليمان:
(٢٨٠٤)	(٤٩٦)، ٤٩٧
صفوان بن عسال: (٢٧٧٤)	الضحاك بن مخلد، أبو عاصم:
صفوان بن المعطل: ١٤٧	٧٦١، ١٤٢٥، (١٩٩٢)
ابن الصلاح، أبو عمرو: ١٤٦،	ضرار بن عمرو: (١٨٤٠)
٣٥٠، ٣٧٨، ٦٢٠، ٧٥٩،	طاوس: ١٥٧٤
٩٤٧، ١٩١٦، ١٩٤٩، ١٩٥١،	الطبري، القاضي أبو الطيب: ٦٨٥،
١٩٦٠، ١٩٦٢، ١٩٧٦، ١٩٧٧،	٨٧٠، ١٠٠٩، ١٠٧٩، ١٠٩٥،
١٩٧١، ١٩٧٤، ١٩٨١، ١٩٨٢،	١٣٢٣، ١٣٢٦، ١٣٤٠، ١٥٣٧،
١٩٨٣، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٩٥،	١٥٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٤، ١٧٨٧،
١٩٩٩، ٢٩٠٣، ٢٩٠٤،	١٩١٨، ١٩٢١، ١٩٧٦، ١٩٧٨،
الصيرفي، محمد بن عبد الله، أبو بكر	١٩٨٠، ١٩٨١، ٢٠٩٣، ٢٣٧٨،
الصيرفي: ٣٧٩، (٣٨٢)، ١٠٢٠،	٢٣٩١، ٢٥٠٦، ٢٦١٢، ٢٩١٨،
١١٢٧، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣،	٢٩٥٢
١٣٧٤، ١٤٥١، ١٤٥٣، ١٤٥٦،	الطبري، محمد بن جرير: ١٣٨٤،
١٤٥٧، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٦٠،	١٨٦٩، ١٩٨٨، ٢١٢١،
١٦٦٧، ١٦٧٥، ١٦٩٢، ١٧٠٢،	(٢١٣٢)، ٢١٣٣، ٢١٣٤،
١٧٥٤، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٩٢،	٢١٣٥، ٢١٤١، ٢١٩٨، ٢٧٨١،
١٩٤٦، ١٩٤٨، ١٩٥٩، ١٩٦٢،	٢٨٨٧
٢٠٨٩، ٢٠٩١، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤،	الطبري، أبو بكر: ٢٥٥٨،
٢١١٠، ٢٣٦١، ٢٣٩٠، ٢٤٧٤،	الطبري، أبو علي: ١٧٦٢،
٢٥٦٩، ٢٦١١،	الطحاوي: ١٤٧، ١٩٦٢،
	طفيل الغنوي: (٩٠٧)

عامر الشعبي: ٢٢٠٤	ابن طلحة: ١٣٩٣
عامر بن الطفيل: ٩١٦	طلحة بن يحيى بن طلحة: ٢٠١٦
عامر بن عبدالواحد الأحول:	طلق بن علي بن طلق: (٢٧٧١)
(٢٧٥٦)	الطوفي، نجم الدين: ٧٢، ٨٢،
العبادي: ٢٤٤٥	١٠٠، ١٤٤، ٤٣٨، ١٧١٠،
عبادة بن الصامت: ٢٣٢١، ٢٧٨٧	١٨١٢، ١٩٥٦، ٢٠٧٦، ٢٠٩٣،
العباس: ١٢٨١	٢١٢٦، ٢١٤٦، ٢٦٣٣
عبدالله بن أبي بكر: ٨٤٥	ابن طاهر المقدسي، أبو الفضل:
عبدالله بن الأعور المازني: ٩١٦	١٩٨٤
عبدالله ابن بريدة: (٢٨١٣)	عائشة ^{رضي الله عنها} : ١٢٨١، ١٣٣١،
عبدالله بن حذافة السهمي: (١٨٨٥)	١٥٩٤، ١٦٢٨، ١٦٥١، ٢٦٨٠،
عبدالله بن حسان: ٨٨٨	١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨،
عبدالله بن روح المدايني: (٢١٠١)	١٦٨٩، ١٧٥٦، ١٧٦٧، ١٧٧٤،
عبدالله ابن الزبيري: ١٦٠٨،	١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٩٢٠، ١٩٣٤،
(١٦١٣)، ١٦١٤، ١٦١٦،	١٩٥١، ١٩٥٤، ٢٠١٦، ٢٠٩٤،
١٦١٧	٢٢٠٣، ٢٧٢٣، ٢٧٢٥، ٢٧٦٦،
عبدالله بن الزبير: ٢٨١٢	٢٧٦٨، ٢٧٧٧
عبدالله بن سلام: ١٧٩٧، (١٧٩٨)	عائشة بنت طلحة: (٢٠١٦)
عبدالله بن الصديق الغماري:	ابن عابدين: ٤٥١
١٥٣٤، ١٥٠١، ١٤٩٣، ١٣٣٥	ابن العارض المعتزلي: ٦٤٢، ١٢٤٧،
عبدالله بن عباس: ٥٧، ٢٥٤،	عاصم، بن أبي النجود: (٢٧٧٣)،
٢٦١، ٤٦٤، ٦١٨، ٦٢٧،	٢٧٧٥
٧٠٨، ٧٢٢، ٨٥٥، ٩٧٤،	العالمي: ١٠٩٤

عبدالله بن عمرو بن العاص: ١٣٣٣،	١٣٢٦، ١٣٣٣، ١٣٨٤، ١٣٨٦،
١٣٣٥، ١٧٥٥، ٢٧٦٢	١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠،
عبدالله بن المبارك: ١٤٧، ٧٩٧،	١٣٩١، ١٤٦٣، ١٥٢٨، ١٥٢٩،
١٤٢٩، (١٩٦٠)، ١٩٦٩	١٥٧٠، ١٥٨٩، ١٥٩٢، ١٦١٢،
عبدالله بن مسعود: ٥٤، ٥٥،	١٦١٧، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٦،
٨٥٥، ١٢٥٤، ١٣٢٦، ١٥٥٩،	١٦٧٦، ١٧٦٨، ١٨٣٩، ١٨٩٧،
١٥٦٠، ١٦٥١، ٢٠٧٠، ٢٠٧٨،	١٨٩٨، ١٩١٨، ٢٠٧٩، ٢٠٦٦،
٢٣١٦، ٢٤٢٧، ٢٧٥٢، ٢٧٦١	٢٠٧٠، ٢٠٩٦، ٢٠٩٨، ٢١٣٣،
ابن عبد البر، أبو عمر: ١٥٨، ٤٦٦،	٢١٨٤، ٢١٩٩، ٢٢٠٣، ٢٢٠٥،
١٥٦٨، ١٦٥١، ١٩٨٧، ١٩٨٧،	٢٢٤٦، ٢٦٦٩، ٢٧٦٣،
١٩٨٨، ٢٠٦٩، ٢٢٠٤، ٢٩٤٧	٢٧٦٥، ٢٧٨٣، ٢٧٩٧،
عبد الجبار بن أحمد القاضي: ٤٧٣،	عبدالله بن عكيم الجهني: (٢٨٠١)،
(٦٥٢)، ٦٧٨، ١٠١٠، ١١٥٧،	٢٨٠٢
١٣٤٢، ١٣٦٨، ١٥٢٦، ١٥٤٣،	عبدالله بن عمر: ٢١٧، ٨٤٥،
١٥٨٠، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٩٣،	٩١١، ١٣١٦، ١٣٣٣، ١٥٥٩،
١٧٠١، ١٧٢١، ١٧٢٨، ١٧٣٧،	١٥٦٨، ١٥٩٠، ١٧٥٥، ١٧٥٦،
١٧٣٩، ١٧٤٣، ١٧٩١، ١٨٩٩،	١٧٩٨، ١٩٥٤، ٢٠٠٤، ٢٠١٣،
١٩٠١، ١٩٤٣، ١٩٥٠، ٢١٨١،	٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠٥١، ٢٠٧٩،
٢٥٤٢، ٢٨٢٤، ٢٨٦٩، ٢٨٩٣،	٢٢٠٥، ٢٣٣٧، ٢٦٦٩، ٢٧٥٣،
عبد الدائم القيرواني: ٨٩٨	٢٧٨٥، ٢٧٩١، ٢٨٢١،
عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:	عبدالله بن عمر الضرغامي: ١٥٦٥
٨٨٨	عبدالله العلوي: ١٧٥٨، ١٧٦٠

عبدالرحمن بن الحكم الأموري:	عبدالعلي الأنصاري: ١٣٤١
٢٣٤٨	عبدالقاهر البغدادي: ١٥٧٢
عبدالرحمن بن زيد بن أسلم: ٩٢٧،	عبد القاهر الإسفراييني: ١٨١١،
٩٢٨	١٨١٢
عبدالرحمن بن عوف: ٢١٧، ٢٦١،	عبدالمؤمن بن خلف التميمي النسفي
٢١٤٢	الحافظ: ٣٣٧
عبدالرحمن بن القاسم: (٢٧٦٥)	عبدالمالك بن أبي سليمان: (١٥٣٠)
عبدالرحمن بن وعله المصري:	عبدالمالك بن مروان: ٩٠٧، ٩٨٨
(١٩١٨)	عبد الوهاب القاضي أبو محمد:
عبدالرحيم بن زيد العمى: (٢١٠١)	٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٩٩٥،
ابن عبدالسلام، العز بن عبدالسلام:	(١٠٤٥)، ١٠٩٤، ١٢٧٥،
١٠٩، ٣١٣، ٦٣٢، ٦٣٣،	١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٢٣، ١٣٢٦،
٧٦٠، ٩٥١، ١١١٠، ١٠٢٩،	١٣٩٤، ١٥٥٥، ١٦٦٠، ١٥٩٩،
١٠٣٠، ١١١١، ١٢٥٧، ١٢٥٩،	١٦٣١، ١٦٩٢، ١٦٩٥، ١٧٦٠،
١٤٤٧	١٧٤٠، ١٧٨٠، ١٨٠٢، ١٨٠٤،
ابن عبدالشكور، محب الله: ١٠٨٠،	٢٠٠٤، ٢١٠٧، ٢٤١٢، ٢٤٧٤،
١١٢٩، ١٣١٩، ١٣٢٦، ١٤٩٧،	٢٥٤٢، ٢٥٦٩، ٢٦٢٥، ٢٦٥٣،
١٥٤٤، ١٦٦١، ١٧٢٨، ١٨٤١،	٢٧٢٦، (٢٩٤٨)
١٨٦٠، ١٩٩٠، ٢٠٢٣، ٢١٢٨،	عبد بن زمعة: ١٥٠٩، ١٥١٧،
٢١٤٧، ٢١٥١، ٢٤١١، ٢٤٩٥،	١٥١٨
٢٥٤١	عبيدالله بن عمر: (٢٠١٣)
عبدالعزیز بن محمد: (٢٧٩٢)،	عبيدة السلماني: (٢١٤٩)، ٢١٥٠،
٢٧٩٣	

- ابن عبدان، أبو الفضل: ٢١٨٠، (٢١٨٨)
- العراقي: ١٥٠١، ١٨٢٧، ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨١، ١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٩٩
- العبدري: ١٦٦١، ١٩٧٠
- العبري، عبيد الله: (٤٣٢)، ١٥٨٧، ١٦٢٠، ٢١٠٦، ٢٢٢٦، ٢٢٤٢، (٢٥٥٣)، ٢٦١٧، ٢٦٧٨، ٢٨٤٨، ٢٩٦٠
- ابن أبي عتبة: ١٤٠٧
- عتاب بن أسيد: (١٨٨٤)
- عثمان بن طلحة: (١٥٠٧)
- عثمان بن أبي العاص: (١٨٨٤)
- عثمان بن عبدالرحمن الوقاصي: (١٣٣٢)
- عثمان بن عفان رضي الله عنه: ٥٧، ١٢٣٣، ١٣٢٦، ١٦٥١، ١٦٥٦، ١٩٥٤، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٦٤٦، ٢٦٥٤، ٢٩٤٧، ٢٩٥٨
- العجلي، أحمد بن عبدالله: (١٩١٩)
- العجير السلولي: ٧٩٥
- ابن عدي، عبدالله بن عدي: ١٥٧٠، ١٥٩٢، (٢٢١٤)، ٢٧٦٣
- العراق: ١٥٠١، ١٨٢٧، ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨١، ١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٩٩
- عراك بن مالك: (١٩١٩)، ١٩٢٠
- ابن العربي، أبو بكر بن العربي: ١٣٩٠، (١٩٣٤)
- العزير عليه السلام: ١٦١٧، ١٧٩٦
- ابن عساكر علي بن الحسن: (٢٢١٨)
- ابن عصفور: ٩٠٠، ١٢٧٧، ١٣٩٦
- العضد: ١٢٠، ١٤٠، ١٤٥، ١٣٢٤، ١٣٢٧، ١٣٣٩، ١٣٤٣، ١٤١٣، ١٤١٧، ١٦١٣، ١٩٩٠، ٢٥٥٨، ٢١٧٩
- عطاء بن أبي مسلم الخراساني: (٢٨١٣)
- عطاء بن أبي رباح: (١٣٨٩)، ١٥٧٤، ١٦٥١، ٢٠٨٨، ٢٢٥٣
- عطاء بن عجلان: ١٢٤٧
- ابن عطية: ١٢٣، ١٧٥٢
- ابن عقدة، أبو العباس: ١٩٨٣، (٢٧٦٣)

٢٠٧٨، ٢١٤٢، ٢١٤٦، ٢١٤٩،	ابن عقيل: ٥٩٥، ٩١٦، ٩٤٢،
٢١٥٠، ٢١٨٣، ٢١٩٩، ٢٢٠٣،	١٦٦١، ١٧٤٦، ١٧٩٣، ١٧٥١،
٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢١٦، ٢٢٥٠،	١٧٨٩، ٢٣٩٠، ٢٦٩٨
٢٢٥٣، ٢٣٤٤، ٢٦٨٨، ٢٧٥٤،	العقلي: ١٤٧٩، ٢٧٧٥
٢٩٥٨	عكرمة بن عبدالله، أبو عبدالله:
علي بن عيسى الربعي: (٩١٥)	٢٥٤، ٦٢٧، (٧٢٢)، ١٤٠٧،
ابن عليّة إسماعيل بن إبراهيم:	١٥٧٤
٢٣٦١، (٢٣٦٣)، ٢٩١٦	العلائي: ١١٥٧، ١٩٨٨
عمار بن ياسر <small>رضي الله عنه</small> : ٢٨٢٢	العلاف، أبو الهذيل: (١٨٣٧)،
عمر بن الحسن، أبو الحسين:	٢٩١٤
(٢١٠٠)	ابن علان: ١٤٠٠
عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> : ٥٧، ٢١٧،	علقمة بن عبدة التميمي: ٩٠٥
٧٠٩، ٩١١، ٩١٢، ٩٨٨،	علقمة بن علاثة: ٩١٦، ١٥٧٤
١٠٢٧، ١٢٣٣، ١٢٨٢، ١٣٢٥،	علقمة النخعي: (٢٧٥٢)
١٤٢٥، ١٦٥١، ١٦٥٦، ١٦٨٢،	العلوي: ١٩٥١، ١٩٥٣
١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٩١، ١٨٢٣،	علي بن الجعد: (١٥٩٢)، ٢٠٧٨
١٨٨٠، ١٨٨١، ١٩٣٤، ١٩٥٤،	علي بن خشرم: (٢٧٥٨)
٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٨،	علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> : ٨٥٥،
٢٠٩٨، ٢١٠٢، ٢١٤٢، ٢١٤٩،	١٢٠٨، ١٢٤٧، ١٥٠٧، ١٦٥١،
٢١٥٠، ٢١٩٧، ٢١٩٩، ٢٢٠٢،	١٦٥٥، ١٥٦٠، ١٦٥٦، ١٨٢٣،
٢٢٠٣، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٣١٨،	١٨٢٩، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٥٠،
٢٣١٩، ٢٦٤٦، ٢٦٥٤، ٢٦٧٥،	١٨٥٢، ١٩١٣، ١٩٥٤، ٢٠٦٢،
	٢٠٦٣، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩،

٢٦٧٦، ٢٧١٠، ٢٧٥٤، ٢٨٢٩،	عياض بن موسى القاضي: ٩٣،
٢٩٣٤، ٢٩٥٨، ٢٩٦٠	١١١٠، ١١١١، ١٦١٣، ١٦١٦،
عمر بن أبي ربيعة: (٩٠٨)، ٩١١	١٦١٧، ١٦٣٨، ١٧٥٢، ١٧٥٣،
عمر بن أبي سلمة: (١٠١٩)	١٧٧٧، ١٩٣٩، ١٩٥٩، ١٩٦٢،
عمر بن عبدالعزيز: ٩١١، ١٧٧٧،	١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٧٠،
٢٩٦١، ٢٩٧٩، ٢٩٥٤	١٩٧٥، ١٩٨١، ١٩٨٣،
عمران بن حصين: (٢٧٣٢)،	عيسى عليه السلام: ١٦١٣،
٢٧٣٣	١٦١٦، ١٦١٧، ١٦٣٨، ١٧٩٠،
عمرو بن أمية الضمري: (١٨٨٥)	١٨٠٢، ٢٢٩٨،
عمرو بن حزم: ٨٩١	عيسى ابن أبان: (١٠٩٩)، ١٣٣٩،
عمرو بن دينار: (٢٧٩٠)	١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٥، ١٤٧٠،
عمرو بن شعيب: (١٣٣٢)،	١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٥،
١٣٣٣	١٤٧٦، ١٤٨٢، ١٤٨٤، ١٧١٧،
عمرو بن العاص: ٩٩٦	١٩٣٥، ١٩٤٠، ١٩٨٩، ١٩٩٠،
ابن عمروس المالكي، أبو الفضل:	١٩٩١، ٢١٠٩، ٢٨١٨، ٢٨٢٨،
(١٩٧٨)، ١٩٧٩، ١٩٨٠،	العيني: ٦٢٨، ٦٢٩، ٩١٦،
١٩٨١	الغزالي: ٩٤، ١٠٥، ١٧٥، ١٧٦،
عميد الملك: (٢٢١٨)	١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٨،
عنان بن داود: (١٦٣٨)	١٨٩، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧،
العنبري، عبيد الله بن الحسين:	٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢،
(٢٩١٠)، ٢٩١١، ٢٩١٢،	٣٢٦، ٣٣٦، ٣٤٢، ٣٤٣،
٢٩٦٢، ٢٩٢٠	٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٥،
ابن عياش، أبو بكر: (٢٩٥٧)	٣٧٨، ٣٨٤، ٤٠١، ٤٠٨،

,1789 ,1787 ,1760 ,1764
 ,1812 ,1792 ,1791 ,179.
 ,1823 ,1822 ,1821 ,182.
 ,1912 ,19.9 ,19.1 ,1879
 ,1971 ,197. ,1927 ,1913
 ,21.9 ,2.93 ,2.91 ,1987
 ,2101 ,2127 ,2129 ,2122
 ,2182 ,2183 ,2109 ,2102
 ,2227 ,2220 ,2222 ,2180
 ,2208 ,2202 ,2228 ,2232
 ,2282 ,2278 ,2272 ,2273
 ,2371 ,237. ,2333 ,228.
 ,22.1 ,2377 ,2370 ,2372
 ,2218 ,2217 ,2212 ,22.7
 ,2277 ,2270 ,2272 ,2220
 ,20.9 ,20.0 ,2279 ,2278
 ,2088 ,2082 ,2032 ,2022
 ,2712 ,2711 ,209. ,2089
 ,2733 ,2730 ,2728 ,2720
 ,2722 ,2721 ,2737 ,2737
 ,270. ,2728 ,2727 ,2727
 ,2777 ,2777 ,277. ,2701
 ,2772 ,2719 ,27.3 ,2799

,220 ,222 ,217 ,212
 ,02. ,22. ,238 ,227
 ,709 ,708 ,707 ,707
 ,780 ,78. ,770 ,773
 ,913 ,8.0 ,738 ,711
 ,927 ,938 ,933 ,932
 ,977 ,970 ,977 ,929
 ,1.37 ,1.37 ,1.32 ,1.29
 ,1.78 ,1.20 ,1.22 ,1.38
 ,1120 ,1118 ,1.82 ,1.8.
 ,13.7 ,1298 ,1288 ,1172
 ,1327 ,1320 ,1312 ,13.9
 ,1372 ,1323 ,132. ,1339
 ,1389 ,1388 ,1372 ,1379
 ,1228 ,1228 ,1217 ,1392
 ,1287 ,1282 ,1272 ,1202
 ,1290 ,1293 ,1292 ,1288
 ,1022 ,1020 ,10.9 ,1297
 ,1097 ,1077 ,1071 ,1002
 ,17.1 ,17.0 ,1099 ,1098
 ,1709 ,1737 ,1733 ,1731
 ,1711 ,17.9 ,178. ,1773
 ,1773 ,1771 ,1708 ,1721

- ٢٨١٩، ٢٨٢٦، ٢٨٧٠، ٢٨٧٣، فضالة بن عبيد: ١٥٦٠،
 ٢٨٧٥، ٢٨٨٢، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، الفضل بن قدامة، أبو النجم: ٧٨٠،
 ٢٨٩٤، ٢٨٩٦، ٢٨٩٨، ٢٨٩٩، (١٢٤٠)
 ٢٩٠١، ٢٩٠٢، ٢٩٠٤، ٢٩١٤، الفنري: ٥٦٥
 ٢٩٣٣
 غندر محمد بن جعفر: (٢٧٩١)
 غياث بن غوث، الأخطل: (٩٨٨)
 ابن فارس، أبو الحسين: (٦١٩)،
 ٩٠٧، ٩٠٩، ٩١٥، ٢٢٥٨،
 الفارسي، إبراهيم بن محمد، أبو
 إسحاق: ١٠٣٣
 الفارسي، أبو بكر: ٢١٤١
 الفارسي، الحسن بن أحمد، أبو علي:
 (٧٥٩)، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٩٢،
 ١٤١٦، (٢٢٥٨)
 فاطمة عليها السلام: ١٢٨١، ٢٠٦٢،
 ٢٠٦٣، ٢٢١٧
 ابن الفراء، أبو يعلى: ١١٢، ٨٧١،
 ٨٧٣، ٨٨٦، ١٢٤٨، ١٨٤١،
 ١٩٧٨، ١٩٨٠
 القبري، محمد بن يوسف:
 (١٩٦٣)
 الفرزدق: (٩١٧)، ٩٨٨
- ٢٩٤٧، ٢٨٨٨، ٢٩١٧،
 الفيومي: ٢١٤٣
 القاساني، محمد بن إسحاق:
 ١٨٦٥، ٢١٤١، ٢١٧٩،
 (٢١٨٢)، ٢١٨٣، ٢٢٢٤
 القاسم بن محمد بن أبي بكر:
 (٢٧٦٦)
 القاسم بن عبدالرحمن: (١٥٦٠)
 القاسم بن سلام، أبو عبيد: ٧١٦،
 ٨٣٤، ٩١٠
 ابن القاسم: ٢٦٥٩
 ابن القاصي، أبو العباس: (٣٦٠)،
 ٣٦١، ١٤٦٢، ٢٦٢٠، ٢٦٦٨،
 ٢٦٦٩، ٢٩٥٤
 ابن قاضي الجبل: ١٧٢٩، ١٥٣٨

١٠٣٠، ١٠٥٥، ١٠٦١، ١٠٦٧،	قبیصة، بن عقیبة: (٢٩٥٧)
١٠٩٤، ١١٢٠، ١١٤٣، ١١٤٤،	قنادة: ٧٦١، ٩٢٨، ١٣٨٤،
١١٧٥، ١١٨٨، ١١٨٩، ١٢٠٠،	١٦٥٠، ١٦٥٨، ١٥٩٢، ١٨٦٩،
١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢١٠، ١٢١٦،	القنبي: ٩٠٩، ٩١٢،
١٢٣١، ١٢٥٧، ١٢٦٢، ١٢٦٦،	ابن قتیبة: ١٠٢٧،
١٢٧٧، ١٢٨٩، ١٢٩٤، ١٣٠٤،	قتيلة بنت النضر بن الحارث:
١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٩،	(٢٦٨٨)
١٣١٠، ١٣١٣، ١٣٢٥، ١٣٣٩،	قثم بن خبیطة، الصلتان العبدي:
١٣٦٢، ١٣٦٤، ١٣٧٦، ١٣٩١،	٧٥٤، ٧٥٥،
١٤١٧، ١٤٢٨، ١٤٣٨، ١٤٤٠،	ابن قدامة: ٩٤٢، ٩٩٤، ١٥٩٦،
١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٥٠، ١٤٥٢،	١٨١٢، ٢٠٧٨، ٢٣٦١، ٢٤١١،
١٤٦٢، ١٤٦٧، ١٤٧٦، ١٤٨٦،	القرافي، أبو العباس: ١٣٥، ١٧١،
١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٥٢٥، ١٥٢٦،	١٧٥، ١٩٣، ٢٠٨، ٢١٠،
١٥٢٨، ١٥٣٣، ١٥٤٠، ١٥٥٧،	٢٢٠، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٩،
١٥٦٥، ١٦٠٥، ١٦١١، ١٦١٣،	٣٤٠، ٣٤١، ٣٩٨، ٤٢١،
١٦١٥، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٣٩،	٤٢٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨،
١٦٦١، ١٧٠٨، ١٧١٩، ١٧٣٠،	٤٥٢، ٤٧٤، ٥٢٢، ٥٢٥،
١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٥٨، ١٧٦٠،	٥٢٨، ٥٣١، ٥٤٠، ٥٤٢،
١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٩٠، ١٧٩٣،	٥٤٤، ٥٤٦، ٥٥٠، ٥٥٩،
١٧٩٧، ١٧٩٩، ١٨٠٢، ١٨٠٤،	٥٦٠، ٥٦٦، ٥٨٥، ٥٩٩،
١٨٠٨، ١٨١٢، ١٨٦٠، ١٩٠١،	٦٠٠، ٦٨١، ٧٤٥، ٧٤٦،
١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩١٣، ١٩٢٣،	٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٧٢،
١٩٢٤، ١٩٢٧، ١٩٣٤، ١٩٣٩،	٧٨٢، ٧٨٤، ٩٤٢، ٩٥٢،

القطبي: ١٠٤، ٣٤٥، ٦٥٠	١٩٤٢، ١٩٥١، ١٩٦٤، ٢٠٦٠
القفال الشاشي: ٣٦١، (٣٧١)،	٢٠٧٦، ٢٠٨٣، ٢٠٨٧، ٢١٠٣،
٣٨٨، ٨٥٢، ٩٤٩، ١٠٢١،	٢١٠٤، ٢١١١، ٢١١٣، ٢١١٤،
١٠٨٣، ١١٢٨، ١١٥٧، ١١٦٨،	٢١٣٧، ٢١٥١، ٢١٣٧، ٢٣٨١،
١٣٢١، ١٥٩٤، ١٥٩٦، ١٦٠٢،	٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٣٤،
١٦٠٣، ١٦٣٢، ١٦٩٤، ١٧٦٢،	(٢٨٧٥)، ٢٩٥٣، ٢٨٧٦،
١٨٥٩، ١٨٦٤، ١٩٨٣، ٢١٧٩،	القرطبي: ٢٥٤، ٨٥٤، ٩٦٤،
٢١٨٠، ٢١٨١، ٢٣٥٢، ٢٣٣٥،	٩٩٩، ١٣٨٤، ١٤١٠، ١٤٢٥،
٢٤٤٥، ٢٦٣٩، ٢٦١١،	١٤٨٦، ١٧٦٠، ١٧١١، ١٨٦٩،
القفال المروزي: (٢٢١٩)،	٢٤١٣، ٢٠٠٢
(٢٩١٨)	قريط بن أنيف: ٩٠٥
قيس بن طلق: ٢٧٨٣، (٢٧٨٤)	القزويني، أبو حاتم: ١٨٦٣
ابن القيم: ٢٦١١، ٢٦٧٣،	القسطلاني: ١٨٨٥، ١٩٨٣،
الكاساني: ٢٨٨١،	ابن القشيري، أبو نصر: ١٣٤٠،
ابن الكتفاني، زين الدين: (٥١٢)	١٤١٤، ١٧٦١، ١٧٦٥، ١٧٨٧،
ابن كثير: ٥٢٠، ٧٠٩، ٩٢٧،	١٩٤٨، ١٩٧٠،
١٠٥٤، ١٢٥٥، ١٦٢٨، ١٦٥١،	ابن القصار، أبو الحسن: ٩٤٢،
١٧٥٥، ١٧٨٩، ٢٠٦٦، ٢٢٠٤،	١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٧٤٠، ١٧٦٠،
٢٢٩٥	١٧٧٧
ابن كج، أبو القاسم: ٧٥٩،	ابن القطان، أبو الحسين: ٢٣٨،
(٩٣٦)، ١٦٩٠، ١٧٦٤،	١١١٦، ١٣٦٤، ١٥٠٤، ١٧٦١،
الكرخي، أبو الحسن: (٢٥٨)،	١٦٩٣، ١٨٢١، ٢١١٠، ١٩٥٦،
٢٦٨، ٢٦٩، ٦٥٢، ٦٥٥،	٢١١٢

٩٤٩ ، ٩٩٢ ، ١١٢٦ ، ١٣٤١ ،
 ١٣٦٢ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ،
 ١٤٧٠ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ،
 ١٤٨٢ ، ١٤٨٤ ، ١٥٧١ ، ١٥٧٣ ،
 ١٥٩١ ، ١٦٠٣ ، ١٦٦٠ ، ١٦٦١ ،
 ١٧٤٦ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٦ ،
 ١٩٤٨ ، ٢١١٠ ، ٢١٤٤ ، ٢١٨٠ ،

٢٦٧٣ ، ٢٥٤١

٢٢٢٤ ، ٢٢٤٩ ، ٢٣٩٠ ، ٢٣٩٢ ،
 ٢٣٩٤ ، ٢٤١١ ، ٢٥٤٢ ، ٢٥٧٥ ،
 ٢٥٨١ ، ٢٦٥٩ ، ٢٦٦١ ، ٢٦٩٧ ،
 ٢٦٩٨ ، ٢٦٧٤ ، ٢٧٤١ ، ٢٨١٨ ،
 ٢٨٢٣ ، ٢٩٥٣

الكسائي (المقري): (١٢٥٤)

كعب الأحبار: ١٧٩٧ ، ١٩٥١

كعب بن زهير: (١٢٣٤)

كعب بن عاصم الأشعري: ٢٨٠٤ ،

(٢٨٠٥)

كعب بن مالك: ٨٨٨ ، ١٧٥٠

الكعبي ، أبو القاسم: (٣٣٧) ،

٣٣٨ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ،

٣٥٧ ، ١١٦٤ ، ١٨٢٠ ، ١٨٢١ ،

١٨٢٣

الكلوذاني ، أبو الخطاب: ١٧٦٢ ،
 ٩٩٤ ، ١٣٣٩ ، ١٣٧٢ ، ١٤٧٢ ،
 ١٤٩٤ ، ١٥٣٧ ، ١٥٤٠ ، ١٦٩٢ ،
 ١٦٦١ ، ١٧٢٣ ، ١٧٤٦ ، ١٧٦٤ ،
 ١٨٢١ ، ١٨٦٤ ، ١٩٤٥ ، ٢٠٩٣ ،
 ٢١٠٥ ، ٢١٢٩ ، ٢١٣٢ ، ٢١٤٦ ،
 ٢٣٩٠ ، ٢٤١١ ، ٢٤٩٥ ، ٢٥٠٠ ،

الكمال بن الهمام: ١١٨ ، ٢٧٦ ،
 ٤٥٧ ، ١٠٨٣ ، ١١١٤ ، ١٣١٩ ،
 ١٣٣٩ ، ١٣٤١ ، ١٣٦٤ ، ١٣٧٢ ،
 ١٤١٧ ، ١٤٩٧ ، ١٥٣٨ ، ١٦٦١ ،
 ١٧٤٩ ، ١٨١٢ ، ١٩٠١ ، ١٩٢٨ ،
 ١٩٤١ ، ١٩٥٤ ، ١٩٩٠ ، ٢١٢٨ ،
 ٢١٤٧ ، ٢٢٥٩ ، ٢٤٩٥ ، ٢٥٤١ ،

٢٦٩٨

ابن كيسان: ٧٦٨

لبيد بن ربيعة: ١٠٢٧ ، (١٢٣٣)

اللخمي (من المالكية): ١٣٩٣

اللكنوي ، أبو الحسنات: ١٠٣٧

لوط عليه السلام: ١٦٦٩ ، ١٦٧١ ،

الليث بن سعد: (١٩٦٥) ، ١٩٦٦ ،

٢٠٧٧ ، ٢٠٨٨ ، ٢٧٨١ ، ٢٨٨٧

١٩٤٠، ١٩٤٢، ١٩٤٩، ١٩٥٠،	ابن أبي ليلى: ٢٠٧٧
١٩٥٩، ١٩٦١، ١٩٦٧، ١٩٨٥،	الماتريدي، أبو منصور: (١٠٣٧)،
١٩٨٧، ١٩٩٠، ٢٠٠٢، ٢٠٥٩،	١٠٤٥، ١٢١٨، ١٢٤٠، ١٢٦٠،
٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٧٧، ٢٠٧٩،	١٧٥٠.
٢٠٨٨، ٢١٤٠، ٢٢٦٠، ٢٢٨٤،	ابن الماجشون، عبد الملك: ١٣٢٥،
٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٤١١،	(١٩٩٢)، ٢٠٨٨
٢٤١٢، ٢٥١٤، ٢٥٤١، ٢٦٢٦،	ابن ماجه: ١٣٣٤، ١٥٧٠
٢٦٢٩، ٢٦٣٢، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥،	المازري، أبو عبدالله: ٩٤٢،
٢٦٣٨، ٢٦٤٦، ٢٦٥١، ٢٦٥٢،	(١٠٤١)، ١٠٤٣، ١٢٧٣،
٢٦٥٣، ٢٦٧٤، ٢٦٥٩، ٢٧٢٦،	١٨٠٢، ١٩٤٨، ٢٠٠٢
٢٧٤١، ٢٧٧٥، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣،	المازني، بكر بن محمد: (٢٢٥٨)
٢٨٨٧، ٢٩٥٢	ماعز الصحابي: (٢١٨٤)، ٢١٨٦،
مالك بن الحويرث: ١٧٦٧	٢٣٠١، ٢٣٠٣
ابن مالك، جمال الدين: ٦٣، ٥٢٦،	مالك بن أنس: ٤٥٠، ٤٦٦،
٨٩١، (٨٩٤)، ٨٩٧، ٩٠٤،	٦٥٢، ٨٤٦، ٩٤٢، ٩٦٤،
٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٨، ٩٠٩،	١٠٧٩، ١٠٩٤، ١١٥٦، ١١٦١،
٩١٢، ١٠١٢، ١٠٥٥، ١٢٣٦،	١٢٥٦، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٥٩،
١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٤، ١٢٦٥،	١٣٦٣، ١٣٨٨، ١٣٩٤، ١٥٠٨،
١٤١٤	١٥٢٥، ١٥٤٣، ١٥٦٨، ١٥٧٤،
الموردي: (٣٥١)، ٦٠٩، ٦٨٢،	١٥٩٩، ١٦٥١، ١٦٥٩، ١٧٥٣،
٨٦٩، ٨٨٢، ٩٧٢، ١٣٤٣،	١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٣٨، ١٧٦٣،
١٣٤٦، ١٥٥٣، ١٦٠٤، ١٧٣١،	١٧٩٠، ١٧٩٤، ١٨٠٣، ١٨٩٥،
١٧٦٢، ١٨٠٢، ١٩٠٥، ١٩٠٦،	١٩١٣، ١٩٢٥، ١٩٣٥، ١٩٣٩،

الحلى، جلال الدين: ٩٦، ١٢٦،

١٤٠، ٢٠٥، ٢١٩، ٥١٠،

١٣٢٠، ١٦٠٦، ١٧٥١، ١٧٥٩،

١٧٧٩، ١٧٨٩، ٢٥٦٢

محمد بن إسحاق المطلبى: ٢٦٨٧،

٢٦٨٩

محمد أمين: ١٩٠٣

محمد بن أحمد، أبو عاصم العبادى:

(١٠٣٢)، ١٠٣٣، ١٠٣٤

محمد بن الحسن التميمى الجوهري:

١٩٦٢

محمد بن الحسن الشيبانى: ١٥٣،

٤٥٧، ١٠٩٩، (١١٦٣)،

١٥٥٨، ١٨٠٣، ١٩٣٩، ١٩٦٢،

١٩٧٣، ١٩٨٩، ٢٦٢٦، ٢٨٨١،

٢٩١٨، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤

محمد بن حكم، أبو جعفر

السرقسطى: ٨٩٨

محمد بن سيرين: ١٥٧٤

محمد بن شجاع الثلجى: ١٣٦٦

محمد بن أبي طلحة، أبو بكر: ٥٧٧

محمد بن عبد الله بن عمرو السهمى:

١٣٣٣

١٩١٢، ١٩٢٦، ١٩٥٩، ١٩٦٢،

١٩٦٦، ١٩٧٣، ١٩٨١، ١٩٩٩،

٢٠٩٧، ٢١٠٩، ٢١١١، ٢١٥١،

٢١٩٨، ٢٤٤٦، ٢٥١٥، ٢٥٥٠،

٢٩٢٨

مبارك بن فضالة: (١٩٢١)، ١٩٢٢

الميرد، أبو العباس: (٨٨٨)، ٨٩٧،

٨٩٩، ١٢٤٧، ١٢٥٦، ١٤٣٩

المتنبى: (١٢٤١)

المتولى: ٢٠٦، ٦٠٤

مجاهد بن جبر: ٢٥٤، ٩٢٨،

(١٦٥٠)، ١٦٥١، ١٦٥٢،

١٦٥٨، ١٨٦٩، ١٩٦٧، ٢٠٨٨،

ابن مجاهد، أحمد بن موسى:

(١٤٨٣)

ابن مجاهد، علي بن مجاهد:

(٢٧٩٥)

المجد ابن تيمية: ١٠٨٣، ١٣٧٢،

١٣٩٥، ١٤١٦، ١٤٧٢، ١٥٠٠،

١٥٣٧، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧٢٩،

١٧٤٦، ١٧٦٠، ١٧٦٢، ١٧٨٩،

٢٠٣٥، ٢٥٦٢،

المحاملى: ٨٥٥

المزني: ١٦٢٨	محمد الخزاعي: ٢٧٧٩
مسعر: ٦٢٧	محمد علي يس الأجهوري: ١٧٤٦
مسلم بن الحجاج: ١٩٣١،	محمد بن عمرو بن العباس الباهلي:
١٩٨٧، ١٩٦٢	٢٠١٧
مسلم بن معبد الأسدي: ٦٣٠	محمد بن مسلمة: (١٨٨١)،
مصطفى صيري: ١٦٤١	١٩٣٤، (٢٧٥٤)
المطيعي: ٩٦، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٧٩،	محمد بن نصر: ٧١٦، ١٩٧٤
٢٨٦، ٣٠٩، ٣٤٤، ٤٠١،	محمد بن يعقوب، أبو حاتم الهروي:
٤٥١، ٤٥٧، ٥٤٨، ٦٦٢،	١٩٦٣
٨٧٠، ٩٩٠، ٩٩٢، ١١٩٤،	محمود بن الحسن، أبو حاتم القزويني:
١٢١٩، ١٣٠٤، ١٣١٩، ١٣٢٥،	(١٠٩٣)
١٣٩٥، ١٤٧١، ١٥٣٨، ١٥٩٥،	محمود بن سبكتكين، السلطان:
١٧٢٨، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٨،	١٨١٧
١٨٢٢، ١٨٧١، ١٩٠٠، ١٩١٦،	ابن محيرز، عبدالله بن محيرز:
١٩٤٨، ١٩٥١، ٢٩٠١، ٢٩٢١،	(٢٧٥٦)
معاذ بن جبل: ١٨٨٤، ٢١٩٥،	المخبل السعدي: ٧١٣
٢١٩٦، ٢٧٣٤، ٢٨٩٦	ابن المرحل صدر الدين : ٧٤٢،
معان بن رفاعة: ٢٠٥٠، ٢٠٥١،	٩٥٣، ١٥٠٢،
(٢١٣٥)، ٢١٣٦	المرزباني: ٨٩٩
معاوية بن أبي سفيان: ١١٣،	المرعشي: ١٥٥٨
٩٠٧، ٩٩٦، ١٣٣٣، ١٤٦٧،	المزني: ١٠٨٣، ١٥٠١، ١٥٠٨،
١٥٦٠،	١٦٥١، ١٩٦٩، ٢٠٩٧، ٢٦١١،
المعري، أبو العلاء: ٢١٥٧	٢٦٦٦، ٢٦٦٨، ٢٩١٩، ٢٩١٧

- ابن المعلی، أبو سعید: (١٠٦٧)،
١٢٠٨، ١٠٦٨
معمربن راشد: (٢٨٠٤)
معمربن المثنی، أبو عبدة: ٧١٣،
(٩٤٧)، ٩٥٥
المغيرة بن شعبة: (١٠٨٦)، ١٨٨٠،
١٨٨١
ابن مفلح: ١٧٢٩
مقاتل بن حیان: ١٠٥٤
المقري: ١٩٣٩
المقوقس: (١٨٨٥)
مكحول: ٥٥، ١٤٦٩، (٢٧٥٦)
ابن الملقن: ٩٧٨، ١٢٠٧، ١٣٥٩،
١٨٥٤، ١٥٠٥
المناري: ١٤٥٦، ٢٦٦٩
ابن منده، أبو عبدالله: ١٩٧٦،
(٢١٠٠)
ابن منده، أبو عمرو: (٢١٠٠)
ابن المنذر، أبو بكر: ٢١٧، ٤٦٣،
١٣١٦، (١٩٢٠)، ١٩٢١،
٢٣٥٢، ٢٠٨٨
منصور، بن المعتمر: (١٩٦٥)،
(٢٧٥٩)، ١٩٦٦
ابن منظور: ١٤٨٤
ابن المنیر: ١٦٣٢
المنیر الفتوحی: ٢٦٩٧، ٢٩٠٤
موسی علیه السلام: ١٥٨٩،
١٧٩٠، ١٨٠٢، ١٨٣٢، ١٨٣٦،
١٨٥٢
موسی بن عمران: (٢٦٨٣)،
٢٦٨٥، ٢٦٨٦
المیدانی، أبو الفضل: ٥٧٢
میمون بن مهران: ١٥٣٤، ١٥٣٥،
٢٢٠٤، ٢٧٦٤
النابعة الذبیانی: ٧١٣، ٨٩٦
ناصر العمری: (٢٢١٩)
ابن ناصر الحافظ: ٩٨
نافع القرشي، أبو عبدالله: (٢٠١٤)
ابن النجار: ١٣٩٠، ١٤٣٩،
١٧٥٢، ١٧٦٢، ٢٠٣٥، ٢٢٥٨،
٢٤٠٧، ٢٥٤١
ابن أبي نجیح: ٩٢٨
ابن نجیم: ١٥٧٩
ابن النحاس: (٨٩٨)
النخعي، إبراهيم النخعي: ٢١٧،
٧٠٨، ١٥٧٤، ١٩٩٠، ٢٠٧٨

النمر بن تولب: ٨٩٣	٢٢٦٠، (٢٧٥٢)، (٢٧٩٤)
النهرواني، المعافى بن زكريا:	النديم: ٦٤٢
٢١٧٩، (٢١٨٢)، ٢١٨٣،	النسائي: ٨٤٥، ١٣١٩، ١٩٦١،
٢١٨٤	٢٠٩٨
نوح عليه السلام: ١٧٩٠، ١٨٠٠،	النسفي: ١٣٢٢
١٨٠١	نصر المقدسي: ١٩٨٤
النوي: ١٨٤، ٢٦٠، ٢٦٣،	النظام: ١٨١١، ١٨١٢، ٢٠٣٣،
٢٧٤، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣،	٢٠٣٥، ٢٠٥٣، ٢١٧٩، ٢١٨٣،
٣٢٨، ٣٥٢، ٣٦٠، ٣٦١،	٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥،
٣٨٣، ٤٦٩، ٤٧١، ٥١٠،	٢٢٢٦
٥١٣، ٨٥٢، ٨٥٥، ٨٨١،	النعمان بن بشير: ١٨٩٧
١١١٠، ١١١١، ١٣١٦، ١٣١٧،	نعيم بن حماد الخراعي: (٢١٠٢)
١٣٤٩، ١٤٠٠، ١٤٠٨، ١٤٣٣،	نعيم بن مسعود الأشجعي: ١٣٢٣
١٤٤٨، ١٤٩٤، ١٦٨٥، ١٧٤٤،	نقطوية: ١٣٢٥
١٧٥٩، ١٧٨٠، ١٧٩٢، ١٨٠٢،	النقشواني، نجم الدين: ٣٤٠،
١٨٤٠، ١٨٤٨، ١٨٧٢، ١٨٩٤،	٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٥،
١٨٩٦، ١٩٠٤، ١٩٠٩، ١٩١١،	١٠٤٩، ١٠٥٧، ١٠٦٤، ١١٠١،
١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨١، ١٩٨٢،	١٢٢٤، ١٨٢٤، ١٨٢٥،
١٩٨٣، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨،	(٢٢٣٣)، ٢٢٣٤، ٢٢٣٦،
١٩٩٩، ٢٠٩٨، ٢١٦٦، ٢٣٣٨،	٢٢٣٨، ٢٢٤٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦،
٢٤٤٢، ٢٤٤٥، ٢٥٤٢، ٢٥٦٥،	٢٢٧٦، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٨٠،
٢٦٠٢، ٢٦٦٧، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣،	٢٣٨١، ٢٤٨٣، ٢٤٨٥، ٢٧٣٧،
	٢٨١٧

،١١٣٢ ،١١٥٧ ،١١٨٩ ،١٢٨٤ ،
 ،١٢٩٧ ،١٣٣٩ ،١٣٤١ ،١٣٤٣ ،
 ،١٣٤٥ ،١٣٦٣ ،١٣٦٨ ،١٣٧١ ،
 ،١٣٩٥ ،١٤٠٣ ،١٤٠٤ ،١٤٣٥ ،
 ،١٤٦١ ،١٤٦٦ ،١٤٨٦ ،١٤٨٧ ،
 ،١٤٩٤ ،١٥٠٠ ،١٥٢٨ ،١٥٣٨ ،
 ،١٥٣٩ ،١٥٤٢ ،١٥٤٣ ،١٥٩١ ،
 ،١٦١٣ ،١٦٣٩ ،١٦٦٠ ،١٦٦١ ،
 ،١٦٦٤ ،١٦٧٦ ،١٦٧٨ ،١٦٨٦ ،
 ،١٦٨٧ ،١٦٨٨ ،١٦٩٤ ،١٧٠٩ ،
 ،١٧١٢ ،١٧١٤ ،١٧٣٠ ،١٧٣٣ ،
 ،١٧٣٩ ،١٧٤٠ ،١٧٤٣ ،١٧٥٨ ،
 ،١٧٥٩ ،١٧٦٤ ،١٧٦٥ ،١٧٩٢ ،
 ،١٨٥٣ ،١٨٨١ ،١٨٨٦ ،١٨٩٣ ،
 ،١٩١٣ ،١٩٢٥ ،١٩٢٦ ،١٩٥٠ ،
 ،١٩٦٤ ،٢٠١٦ ،٢٠٣٢ ،٢٠٩١ ،
 ،٢١٠٦ ،٢١١٠ ،٢١١٢ ،٢١١٣ ،
 ،٢١١٧ ،٢١٣٤ ،٢١٣٨ ،٢١٧٣ ،
 ،٢١٩٣ ،٢١٩٤ ،٢٢٠١ ،٢٢٤١ ،
 ،٢٢٤٣ ،٢٢٦٢ ،٢٢٨٥ ،٢٢٩٥ ،
 ،٢٣٠٠ ،٢٣٠١ ،٢٣٠٢ ،٢٣٠٧ ،
 ،٢٣١٩ ،٢٣٥٤ ،٢٣٧٦ ،٢٣٧٧ ،
 ،٢٤١٣ ،٢٤٢٧ ،٢٤٥٢ ،٢٤٥٣ ،

،٢٨٩٨ ،٢٩١٨ ،٢٩٣٣ ،
 ٢٩٥٥
 هانئ بن نيار، أبي بردة: (١٩٧)
 ابن هبيرة: (٣١٥)، ٣١٦، ١٣٩٤
 ابن أبي هريرة، أبو علي: (٣١٥)،
 ٣٧٠، ٣٧٩، ٣٨١، ١١٢٨،
 ١٧٣١، ١٧٦٢، ٢١١١، ٢٢٥٨،
 ٢٩١٨
 هزيل بن شرحبيل: ٥٤
 ابن هشام، عبد الملك: ٨٩٣، ٩٩٦،
 (٢٦٨٧)، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩،
 ٢٦٩٠، ٢٦٩٢
 هشام بن عمرو: ٤٩٦، (١٨٣٧)
 هشيم بن بشير: (٢٧٧٢)
 الهندي، صفى الدين ٢١٩، ٣٦٦،
 (٣٧٣)، ٣٧٤، ٤٤٣، ٥٠٧،
 ٥٥٥، ٦٢٤، ٦٤٧، ٧١٠،
 ٧٢٢، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦،
 ٧٦٩، ٧٧٣، ٧٨٣، ٧٩٠،
 ٨٠٩، ٨٢٠، ٨٢٢، ٨٥٠،
 ٩٠٠، ١٠٠٨، ١٠٢٣، ١٠٢٤،
 ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٩،
 ١٠٩٥، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١١٣،

(٢٣٣٧)	٢٤٧٣، ٢٤٧٩، ٢٥١٠، ٢٥١٦،
الوليد بن مسلم: ٦٢٧	٢٥٣١، ٢٥٣٣، ٢٥٥٦، ٢٥٥٩،
ابن وهب، عبدالله بن وهب:	٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٨٨، ٢٥٩٩،
(١٩٦٨)	٢٦٠٦، ٢٦١٠، ٢٦٢١، ٢٦٦٤،
يحيى بن أبي كثير: ١٤٦٩	٢٦٧٧، ٢٦٨١، ٢٧٢٤، ٢٧٨٢،
يحيى بن أكرم: ١٤٥٣	٢٧٩٨، ٢٨٠٣، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨،
يحيى بن سعيد، أبو سعيد: (١٩١٨)	٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٤١، ٢٨٤٣،
يحيى بن سعيد القطان: (١٩٦١)،	٢٨٤٨، ٢٨٥١، ٢٨٨٨، ٢٨٩٠،
١٩٦٧، (١٩٦٢)	٢٨٩١، ٢٨٩٩، ٢٩١٣، ٢٩١٧،
يحيى بن سلام، أبو زكريا: ٢٧٨٨	هند بنت عتبة: ٢٨٨١، ٢٨٨٢،
يحيى بن علي، أبو زكريا: (٩٨)،	٢٨٨٤
٩٩	هوزة بن علي الحنفي: ١٨٨٥،
يحيى بن محمد الجاري: ٢٠١٤	١٨٨٦
يحيى بن معين: ٨٠٨، ٥٥، ١٣٣٢،	الهيتمي، ابن حجر: ٣٥٠
١٤٦٧، (١٩١٨، ١٩١٩)،	وائل بن حجر: (٢٧٥٣)
٢٠٥١	الواحدى النيسابوري: (١١٢)،
يحيى بن يحيى، أبو زكريا: (١٩٦٠)،	٨٠٧، ١٦٥٣، ١٦٥٤،
(١٩٦١)، ١٩٦٩، ٢٣٤٨،	واصل بن عطاء، أبو حذيفة:
يزيد بن مروان: ٥٥	(٦٢١)
يزيد بن المهلب: ٩٩٧	واصل مولى أبي عيينة: (١٩٢٢)
يعقوب بن إبراهيم، أبو يوسف:	الواقدي: ١٩٧
(٨٠٨)، ٨١١،	وكيع بن الجراح: (٢٧٥٩)
يعقوب (المقري): ١٢٥٤،	ابن الوكيل، أبو حفص: ١٧٤٣،

يوسف بن بحر، أبو القاسم:

(١٥٧٠)

رَفَعُ
عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

فهرس

القواعد الأصولية
والكلامية والفقهية

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

فهرس القواعد الأصولية والكلامية والفقهية

٣٤	حمل الكلام على التأسيس أولى من حمله على التأكيد.
٤٩	استعمال المشترك في التعريفات قبيح.
٥١	الإضافة تفيد الاختصاص، فإن كان المضاف اسماً جامداً أفادت مطلق الاختصاص، وإضافة الأعلام إذا وقعت من هذا القبيل، وإن كان المضاف اسماً مشتقاً أفادت الإضافة اختصاص المضاف بالمضاف إليه في المعنى المشتق منه.
٥٨	الكلبي الطبيعي موجود في الخارج وفي الذهن ضمن مشخصاته.
٥٩	كل مأمور به واجب، وكل منهي عنه حرام.
٦٥	المعرفة تتعلق بالذوات وهي التصور، والعلم يتعلق بالنسب وهو التصديق.
٦٧	النظر في الدليل يوجب العلم بالمدلول.
٦٨	النظر في الدليل إنما يفيد العلم بالمدلول إذا نظر فيه على سبيل التفصيل.
٧٣	العلم صفة توجب تمييزاً لا يحتمل النقيض.
٧٥	العلم خاص بالقطعيات.
٧٧	أحق القضايا باسم التصديق ما كان مقطوعاً به، لأنه الذي يصدقه العلم.
٨٠	الفقه تصديق لا تصور.
٨٤	الإثبات والنفي لا يكون إلا في التصديق.
٨٧	نحن في التعريفات تصور ولا تتعرض للتصديق.
٨٩	اجتماع النقيضين ممتنع.

٩٠	الحسن والقبيح لا يدركان بالعقل.
٩٢	القديم لا يستفاد من الحادث.
٩٢	لا حكم قبل الشرع.
٩٦	النية من مسائل الفروع، وإن كانت عمل القلب.
١٠١	الفقه من باب الظنون.
١٠١	الموقوف على الظني ظني.
١٠٢	الظني يحتمل العدم.
١٠٤	خير الواحد والاستقراء لا يفيدان إلا الظن.
١٠٤	الظن لا يجوز اعتماده حتى يدل عليه دليل [عند الأصوليين].
١٠٥	حكم الله تعالى في حق كل مجتهد ما أداه إليه اجتهاده.
١٠٦	لا مشاحة في الاصطلاح.
٤٤٠، ١١٤	الحكم على الشيء فرع عن تصوره.
١١٨	الحكم قديم، والخطاب حادث.
١٢٠	الكلام حقيقة في النفساني فقط.
١٢٣	الحد يجب أن يكون جامعاً لجميع أفراد المحدود، مانعاً من دخول غيره فيه، فمتى خرج منه شيء، أو دخل فيه غيره فسد.
١٢٤	الترديد ينافي التحديد.
١٢٦	المركب من القديم والحادث حادث.
١٢٨	تعلق القديم بالحادث من جهة العلم، لا من جهة الوجود في الخارج.
١٢٨	المعرف يجوز أن يتأخر عن المعرف.
١٢٨	الحادث يجوز أن يعرف بالقديم.

١٢٨	العلل الشرعية معارف لا مؤثرات.
١٣٥	كل ما كان أقساماً لشيء كان أقساماً لمساويه.
١٣٩	الترك فعل وجودي، فلا يكون قسيماً لا للفعل ولا للوجود.
١٤٢	الحدود تظهر بها الحقائق، والرسوم تظهر بها الخصائص لا الحقائق.
١٤٣	الأحكام لا تثبت إلا بالشرع.
١٤٤	العقل لا حكم له.
١٤٥	كل ما يذم تاركة قصداً واجب، العكس صحيح.
١٤٥	ما لا يذم تاركة قصداً ليس بواجب.
١٤٧	الشاذ النادر لا يقيد به.
١٥٤	المحمل من الكتاب إذا لحقه البيان الظني كان الحكم بعده مضافاً إلى الكتاب لا إلى البيان [الحنفية].
١٥٥	الفعل في سياق النفي يعم.
١٦٣	الأمر بالشيء نهى عن ضده.
١٦٤-١٦٣	الرسوم لا تكون لتعريف الحقائق بل لبيان الخصائص.
١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٧	الحادث لا يؤثر في القديم.
١٨٤	كل من صحت صلاته صحة مغنية عن القضاء جاز الإقتداء به.
١٩٣	نقيض المتغايرين متغايران.
١٩٤	بطلان اللازم يقتضي بطلان الملزوم.
١٩٨	كل صلاة وجب قضاؤها لا يجب أدائها، وكل صلاة وجب أدائها لا يجب قضاؤها [عند أبي حنيفة].

٢١٤	كل عبادة مؤقتة يصح وصفها بالأداء والقضاء إلا الجمعة فإنها توصف بالأداء ولا توصف بالقضاء لأنها لا تقضى.
٢١٧	لا عبرة بالظن البين خطؤه.
٢١٨	الحكم إذا ثبت على خلاف الدليل لعذر فرخصة وإلا فعزيمة.
٢٢٩	ما دخل في الوجود لا يصح التكليف به .
٢٣٩ ، ٢٣٨ ٢٥٣	الواجب لا يجوز تركه.
٢٣٩	الواجب لا يجوز تركه بغير بدل.
٢٣٩	يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم.
٢٤٢	اجتماع النقيضين مستحيل.
٢٤٤	اتصاف المعلوم بالصفة النبوتية مستحيل .
٣٠١ ، ٢٨٢	وجوب الشيء مطلقاً يوجب وجوب ما لا يتم إلا به وكان مقدوراً.
٢٨٦	الأمر بالمأهية المركبة أمر بكل واحد من أجزائها ضمناً.
٣٢٦ ، ٣٠٣	الميسور لا يسقط بالمعسور.
٣٠٤	التكليف بالمشروط دون الشرط محال.
٣٠٥	إيجاب الفعل على كل حال يقتضي إيجاب مقدمته.
١١٧١ ، ٣٢٤	ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.
٣٢٩	الإيجاب بدون المنع من نقيضه محال ... وإن سلم فمنقوض بوجوب المقدمة.
٣٣٠	الأمر بالشيء نهى عن تركه...، بطريق التضمن.
٣٣٠	الأمر بالشيء هل هو نهى عن ضده؟

٣٣٠	النقيضان لا يجتمعان.
٣٣٠	الضدان لا يجتمعان.
٣٣٠	الأمر بالشيء نهى عن جميع أضداده.
٣٣١	النهي عن الشيء أمر بأحد أضداده.
٣٣٢ ، ٣٢٩	وجوب الشيء يستلزم حرمة نقيضه ... لأنها جزؤه.
٣٣١	حرمة النقيض جزء من الوجوب.
٣٣٢	الدال على الوجوب يدل على حرمة النقيض ... بالتضمن.
٣٣٢	تصور الكل مستلزم لتصور الجزء.
٣٤٠	أحكام الحقائق التي تثبت لها حالة الاستقلال لا يلزم أن تثبت لها حالة التبعية.
٣٤٢	الوجوب إذا نسخ بقي الجواز [على مذهب المصنف]
٣٤٣	المركب يرتفع بارتفاع أحد جزئيه.
٣٤٨	المعلول يزول بزوال علته.
٣٤٩	إذا بطل الخصوص هل يبقى العموم؟
٣٥٦	ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فالتلبس بضد من أضداده واجب.
٣٦٧	الأحكام إنما تثبت من جهة الشرع ولا شيء منها عقلي.
٣٧٢	شكر المنعم ليس بواجب عقلاً.
٣٧٣	وجوب شكر المنعم شرعاً متفق عليه.
٣٧٧	العقول غير معصومة عن الخطأ.
٣٧٨-٣٧٩	مسألة شكر المنعم عين مسألة التحسين والتقبيح.
٣٨٠	الأشياء قبل ورود الشرع لا حكم لها.

٣٨٦	الدوران ضعيف.
٣٨٩	الدوران جارٍ في مجاري الظنون الضعيفة التي يستدل بها على الفروع الفقهية الجزئية دون المسائل الأصولية.
٣٨٦ ، ٣٨٤	لا حكم على العقلاء قبل ورود الشرع.
٣٨٩ ، ٣٨٦	أفعاله سبحانه وتعالى لا تعلل بالغرض.
٣٩١	لا يلزم من عدم المنع الإذن، لأن عدم المنع أعم من الإذن.
٣٩١	عدم الحرمة لا يوجب الإباحة.
٣٩١	العام لا يستلزم الخاص.
٣٩٥	المعدوم يجوز أن يحكم عليه.
٤١٥	الإكراه الملجئ يمنع التكليف.
٤١٨	الإكراه يسقط أثر التصرف.
٤٢١	التكليف يتوجه حال المباشرة.
٤٣٧	التكليف بالمحال جائز.
٤٣٩	تعليل أفعال الله تعالى بالأغراض باطل.
٤٣٩	الجمع بين النقيضين ممتنع.
٤٤٩	الكافر مكلف بالفروع [عند الجمهور].
٤٥١	المنهيات لا تحتاج إلى نية.
٤٧٢	المكلف لا يحل له الإقدام على فعل حتى يعلم حكم الله فيه.
٤٧٣	امتثال الأمر يوجب الإجزاء.
٤٧٣	إتيان المكلف بالمأمور به على الوجه المشروع موجب للإجزاء.
٤٨٩	الشك في الشرط يقتضي الشك في المشروط.
٤٨٩	الشك في المانع لا يقتضي الشك في الحكم، لأن الأصل عدمه.

٤٩٤ ، ٤٩٣	العلم بالنسبة يستدعي العلم بالمتسبين.
٥١٨	اللفظ إذا وضع للمسمى انتقل الذهن من المسمى إلى لازمه.
٥٢٢	اللفظ لا يدل على اللازم الخارجي.
٥٢٣	الملازمة الذهنية يلزم من عدمها العدم.
٥٢٦	اجتماع النقيضين عدمه ضروري، ووجود اجتماع النقيضين ليس بضروري.
٥٢٦	اجتماع الضدين عدمه ضروري، ووجوده غير ضروري.
٥٢٧	دلالة المشترك على الجزء من حيث إنه جزء المعنى - تضمن، ودلالته على الجزء من حيث إنه تمام المعنى - مطابقة.
٥٢٩	دلالة اللفظ (المطابقة، التضمن، الالتزام) محلها القلب؛ لأنه موطن العلوم والظنون.
٥٢٩	محل الدلالة باللفظ اللسان، لأن نطق اللفظ يكون باللسان.
٥٤٠	الماهية الذهنية شيء واحد لا تعدد فيها.
٥٤٨	عدم صحة المثال لا يمنع صحة الدعوى.
٥٥٥	الجزء إذا لم يكن دالاً على جزء المعنى لا يتحقق به التركيب.
٥٥٩	الحذ بالمجهول لا يصح.
٥٦١	لا يلزم من تنافي المقبولين تنافي القبولين.
٥٧٢	المناسبة تقتضي المغايرة.
٥٨٥ ، ٥٨٠	شرط المشتق صدق أصله، وشرط كونه حقيقة دوام أصله.
٥٨٨	صحة النفي من أمارات المجاز.
٧٨٤ ، ٥٩٠	لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم.
٥٩٨	الأصل في الإطلاق الحقيقة.

٥٩٦	الأصل في الاستعمال الحقيقة .
٦٠٦	قدم النسبة يقتضي: قدم المنتسبين ضرورة افتقارها إليهما.
٦٢٣، ٦٢٢	الترادف على خلاف الأصل.
٦٢٣	إذا دار اللفظ بين كونه مرادفاً للفظ آخر أو مبايناً له - فحمله على المباين له أولى.
٦٣١	جواز التوكيد ضروري، ووقوعه في اللغات معلوم.
٦٣٩	حصول ما لا نهاية له في الوجود محال.
٦٤٠	المركب من المتناهي متناه.
٦٤٠	تصور ما لا يتناهي محال.
٦٤٢، ٦٤١	وجود كل شيء عين ماهيته.
٦٤٣	المشترك متساوي الدلالة بالنسبة إلى معانيه.
٦٤٨	متضمن المفسدة على خلاف الأصل، لأن الأصل عدمها.
٦٤٨	الكثرة تفيد ظن الرجحان.
٦٦٥	إذا دار اللفظ بين التواطؤ وبين الاشتراك والمجاز فحمله على التواطؤ أولى.
٦٦٦	المجاز أولى من الاشتراك.
٧٣٦-٧٣٥	التواطؤ خير من الاشتراك.
٦٤٨، ٦٤٧، ٦٦٨، ٦٤٩، ٦٧٢-٦٧١، ١٠٧٢، ٨٦٣، ١٢٧٩، ١١٠١	الاشتراك على خلاف الأصل.

٢١٩١ ، ١٥٨٠	
٦٤٨	اللفظ إذا دار بين أن يكون مشتركاً أو لا يكون كذلك - كان ظن عدم الاشتراك أغلب.
٦٧٤	النكرة في سياق النفي تعم.
٦٨٤	اللفظ لا يحمل على المجاز إلا بقرينة.
٦٧٤	السلب لا يرفع إلا ما هو مقتضى الإثبات.
٧٢٩	لا يلزم من اتحاد النهايات اتحاد البدايات.
٧٢٩	لا يلزم من اتحاد المشتقات اتحاد المصادر.
٩٦٩ ، ٧٣٣	النقل خلاف الأصل.
٧٣٣	إذا دار اللفظ بين احتمال النقل واحتمال عدمه - كان احتمال عدمه أرجح.
٧٣٣	ما كان متوقفاً على أمور كان مرجوحاً بالنسبة إلى المتوقف على أمر واحد.
٧٥٠	الإشياء لا يدخله التصديق والتكذيب.
٧٨٣	يلزم من نفي مثل المثل نفي المثل.
٧٨٦ ، ٧٦٢ ١٠٧٢ ، ٨٠٦ ١٢٧٩ ، ١١٠١ ٢١٩١ ، ١٥٨٠	المجاز على خلاف الأصل.
٨٠٦	إذا دار اللفظ بين احتمال المجاز واحتمال الحقيقة، فاحتمال الحقيقة أرجح.
٨٠٧-٨٠٦	ما يتوقف على أمر واحد كان راجحاً بالنسبة إلى ما هو متوقف

	على أمور متعددة.
٨١٢	الحقيقة العرفية أو الشرعية مقدمتان على الحقيقة اللغوية.
٨٣٢	النقل أولى من الاشتراك.
٩٩٩ ، ٨٣٦ ١١٩٥ ، ١٠٧٤ ١٣٤٠ ، ١٣٣٩ ١٣٤٤	المجاز أولى من الاشتراك.
٨٣٩	الإضمار أولى من الاشتراك.
٨٤٣	التخصيص أولى من الاشتراك.
٨٤٤	المجاز أولى من النقل.
٨٤٧	الإضمار أولى من النقل.
٨٤٨	التخصيص أولى من النقل.
٨٥٠	الإضمار مثل المجاز.
٨٥٧	التخصيص أولى من المجاز.
٨٥٨	التخصيص أولى من الإضمار.
٨٦٢	الاشتراك أولى من النسخ.
٨٦٣	الاشتراك بين علمين أولى منه بين علم ومعنى، والاشتراك بين علم ومعنى أولى منه بين معنيين.
٨٧٣	لا يلزم من توقف الحكم على مطلق الحقيقة توقفه على الحقيقة المقيدة بقيد الإطلاق.
٨٧٤	مطلق الشيء والشيء المطلق.
٩٣٤	ما ليس له حد في الشرع ولا في اللغة يرجع فيه إلى العرف.

٩٥٦	الأصل عدم التعليل بعلمتين.
٩٥٧، ٩٥٤	انتفاء العلة يستلزم انتفاء معلولها المساوي.
٩٥٦، ٩٥٤ ٩٥٧	ترتيب الحكم على الوصف يدل على العلية.
٩٥٨ - ٩٥٧	الدال على ثبوت الحكم للصفة المخصوصة بالذكر مطابقة - يدل على نفيه عما عداها التزاماً.
٩٦٢	أصل وضع الصفة أن تجيء إما للتخصيص أو للتوضيح.
٩٦٩، ٩٦٧ ٩٦٤	الأصل عدم النقل.
٩٧٤	قصر الحكم على العدد لا يدل على نفيه عما زاد أو نقص إلا بدليل منفصل.
٩٩٨، ٩٩٦	الأصل في الإطلاق الحقيقة.
١٠٥٠، ١٠٤٩ ١٥٢٢، ١٢٦٨ ٩٣١٠	ترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلية.
٨٤١، ٦٦٧ ١٠٥٣، ١٠٥١ ٩٨٠٩، ١٥٤١	الإضمار خلاف الأصل.
١٠٥٠	الأصل عدم القرينة
١٠٦٣	حمل اللفظ على الغالب أولى.
١٠٨٩	اعتناء الشارع بدفع المفاسد أشد من اعتناؤه بجلب المصالح.
١٠٨٩	إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام.

١١٠٩	إن استعمل اللفظ في المعنى الخاص باعتبار أن القدر المشترك الأعم موجود فيه - فهو حقيقة ... وإن استعمل اللفظ في المعنى الخاص باعتبار خصوصه لا باعتبار أن القدر المشترك موجود فيه - فهو مجاز (إن استعمل اللفظ باعتبار ما فيه من القدر الأعم فهو حقيقة، وإن استعمل فيه باعتبار خصوصه فهو مجاز).
١١١٣، ١١١٢ ١١١٤	ترتيب الحكم على الوصف يفيد العلية.
١١٢١، ١١١٨	الحكم يتكرر بتكرر العلة.
١١٤٤	الرجحان إن كان في أفعال المكلفين فهو مندوب، وإن كان في مدارك المجتهدين وأدلة المناظرين اقتضى ذلك الوجوب والتحتم وال لزوم.
١١٥٥	النهي عن الشيء هل يدل على فساد؟
١١٦٣	مقتضى النهي فعل الضد، لأن العدم غير مقدور.
١١٦٦	الحال لا يحصل عادة.
١١٦٦	اللغات لم يوضع الطلب فيها إلا للمقدور دون المعجوز عنه.
١١٦٨	النهي عن الشيء هل هو أمر بضده؟
١٢٠٦	العام في الأشخاص مطلق باعتبار الأزمان، والبقاع، والأحوال، والمتعلقات.
١٢٥٥	لا يلزم من النهي عن المجموع النهي عن كل فرد، ولا من نفيه نفي كل فرد.
١٢٦٤	احتمال قيد الوحدة خلاف الأصل
١٢٦٦	نفي الأعم يلزم منه نفي الأخص.

١٢٦٨	تعليق الشيء بالوصف لا يدل على التكرار لفظاً.
١٢٨٧	الأعم لا يستلزم الأخص.
١٢٨٩	لا إشعار للدال في القدر المشترك بالقسمين على وجه الخصوص، وإن كان مشعراً بهما على وجه العموم والإجمال (الدال على القدر المشترك بين القسمين لا إشعار له فيه بهما).
١٢٩٠	الأعم لا يدل على الأخص في طرف الإثبات، أما في طرف النفي فيدل.
١٣٠٤	ورود التخصيص على اللفظ العام لا يبطل دلالة على العموم.
١٣٠٩، ١٣٠٨ ١٥٨٩	تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.
١٣٣١	الأصل في الإطلاق الحقيقة.
١٣٣٤	إذا أمكن حمل كلام النبي ﷺ على حكم شرعي ولغوي - فالشرعي أولى؛ لكونه مبعوثاً لبيان الشرعيات.
١٣٣٧	إعمال الكلام أولى من إهماله.
١٣٧١	يستدل بالعام ما لم يظهر مخصص.
١٣٧٦	ما من عام إلا وقد تطرق إليه التخصيص.
١٣٧٦	دلالة اللفظ على أنه عام ليس بخاص قطعية، ودلالته على أنه مستغرق لأفراد عمومه ظاهرة ظنية، فالعام قطعي الحقيقة، ظني الاستغراق.
١٣٧٩	العام قبل طلب المخصص يحمل التخصيص ويحتمل عدمه احتمالاً على السواء.
١٣٧٩	الأصل عدم المخصص.

١٤٢١، ١٣٩٩	الاستثناء على خلاف الأصل
١٥٤٧، ١٤٠١	العهد مقدم على العموم.
١٤٠٣	الاستثناء من الإثبات نفي، وبالعكس.
١٤٠٨	الاستثناء من الاستثناء جائز.
١٤١٩	الأصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في جميع المتعلقات.
١٤٤٩	الفعل بمجرد لا يدل على الوجوب، إلا إذا اقترنت به قرينة تدل على الوجوب.
١٤٥٩	الخاص إذا عارض العام يخصه، علم تأخير أم لا [خلاف عن أبي حنيفة].
١٤٨١، ١٤٧٧	التخصيص أهون من النسخ.
١٤٦٣	إعمال الدليلين أولى من إبطال أحدهما بالكلية.
١٤٨٨، ١٤٧٧	إعمال الدليلين ولو من وجه أولى من إلغاء أحدهما.
١٥١٥، ١٥١٢ ١٥١٨	العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب.
١٥٢٨، ١٤١٩	التخصيص فرع العموم.
١٥٣٤	إفراد فرد لا يخصص (إذا أفرد الشارع فرداً من أفراد العام بالذكر، وحكم عليه بما حكم على العام لا يكون مخصصاً للعموم).
١٥٣٨	عطف الخاص لا يخصص (عطف الخاص على العام لا يوجب تخصيص العام).
١٥٤٢	عود ضمير خاص لا يخصص (عود الضمير إلى بعض العام المتقدم هل يوجب تخصيص العام؟).

١٥٤٥	مراعاة إجراء العام على عمومه أولى من مطابقة الكناية للمكنى.
١٥٤٦	مراعاة دلالة المتبوع أولى من مراعاة دلالة التابع.
١٥٦٩	نفي الذات يستلزم نفي كل الصفات.
١٥٧٦	الحجاز المشهور بمنزلة الحقيقة.
١٥٩٥	لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، لأنه تكليف بما لا يطاق.
١٥٩٣	الترك منه عليه السلام كالفعل.
١٦٠١	النسخ تخصيص على التحقيق، لأن المخصص هو الزمان.
١٦٠٧	الأصل في النص العمل به حتى يثبت خلاف من مخصص أو مقيد أو ناسخ.
١٦٠٩	الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.
١٦١٣	التخصيص فرع العموم، نصه: التخصيص فرع الشمول.
١٦٢٢	الأصل عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة.
١٦٣٤	الدفع أسهل من الرفع.
١٦٥٤	زوال الشيء لزوال سببه أو شرطه ليس بنسخ.
١٧٠٧	النسخ لا ينافي البيان.
١٧١٢	العمل بخير الواحد.
١٧١٧	الإجماع لا ينسخ.
١٧٢٧	نسخ الأصل يستلزم نسخ الفحوى.
١٧٤٣	الشيء يغتفر إذا كان تابعا، ولا يغتفر إذا كان أصلا.
١٧٤٣	يغتفر في الشيء ضمنا ما لا يغتفر فيه قصدا.
١٧٤٣	يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل.
١٧٥٠	العصمة لا تزيل المحنة.

١٧٦٦	الأصل عدم التشريع.
١٧٨٢	الفعول لا يتعارضان.
١٧٨٣	الأفعال لا عموم لها.
١٨٩٢	صحة صلاة المأموم لا تتوقف على صحة صلاة الإمام.
١٩٢٣	الأصل عدم المانع.
١٩٢٣	الشك في عدم الشرط يمنع ترتب الحكم، والشك في المانع لا يمنع ترتب الحكم، لأن القاعدة أن المشكوكات كالمعدومات، فكل شيء شككنا في وجوده أو عدمه جعلناه معدوماً.
١٩٣٧	الدليل القطعي لا يحتتمل الصرف عما دل عليه بوجه، لا بالتخصيص، ولا بالتأويل ولا بغيرها.
١٩٣٧	المقطوع مقدم على المظنون.
١٩٣٨	تخصيص العلة وخبر الواحد بالقياس جائز.
١٩٣٨	نسخ المقطوع بالمظنون غير جائز شرعاً.
١٩٤١	إذا عارض خبر الواحد خبر آخر مثله معتضد بعمل الأكثر - قدم على الآخر الذي ليس معه عمل الأكثر.
	عموم العام على سبيل الشمول، وعموم المطلق على سبيل البذل.
١٩٥٣	تقرير النبي ﷺ تشريع سواء كان لواحد أو الجماعة.
١٩٩٧	لا يلزم من عدم الاحتجاج بأضعف الظنين عدم الاحتجاج بأقواهما.
٢٠٣٨	ما كان شرطاً في المعطوف عليه يجب أن يكون شرطاً في المعطوف.

٢٠٤١	الإجماع يعمل به المجتهد والمقلد، والدليل إنما يعمل به المجتهد.
٢٠٤٧	عدالة الشهود إنما تعتبر حالة الأداء لا حالة التحمل.
٢٠٥٤	يستحيل اجتماع العقلاء على معقول مقطوع به في أساليب العقول إذا كان لا يتطرق إليه إلا بانضمام نظر وسير فكر.
٢١٣٦	الإجماع لا بد له من سند.
٢١٤٤	الإجماع الموافق لحديث لا يجب أن يكون عنه.
٢١٥٢	إذا عارض الإجماع نصٌّ أوَّل القابل له، وإلا تساقطا.
٢١٩٤	العمليات يكفي فيها الظن.
٢١٩٧	الأصل عدم التخصيص بوقت دون وقت.
٢٢٠٢	الرأي هو القياس وفاقاً.
٢٢٠٧	الظن بوجود الشيء يستلزم الوهم بعدمه، لعدم انفكاك كل من الظن أو الوهم عن الآخر، والعمل بهما أو الترك لهما يستلزم اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما.
٢٢٣٠	العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول.
٢٢٥١	الحدود والكفارات والتقدير أمور مقدرة لا يهتدي العقل إلى تعقل المعنى الموجب لتقديرها.
٢٢٥١	القياس فرع تعقل العلة.
٢٢٦١	إفادة الدوران للعلة إنما هو بمعنى الأمانة والعلامة لا بمعنى الداعي.
٢٢٦١	الدوران لا يفيد الظن مع معارضة المزاحم.
٢٢٦٢	القاطع دل على جواز القياس في الشرعيات ... ولا قاطع في اللغات يدل على جريان القياس فيها.

٢٢٦٥	من شرط القياس بقاء حكم الأصل.
٢٢٦٦	لا تصلح الحكمة لعلية الحكم من غير واسطة الحكم والوصف معاً.
٢٢٦٧	الحكم مستند إلى الحاجة استناد الأثر إلى المؤثر وإلى الوصف استناد الشيء إلى المعرف.
٢٢٧٥	الحكم أصل في محل الوفاق فرع في محل الخلاف، والعلة فرع في محل الوفاق أصل في محل الخلاف.
٢٢٨٥	الحكم قديم والوصف حادث.
٢٢٨٧	المشتهر عن المتكلمين أن أحكام الله تعالى لا تعلل، واشتهر عن الفقهاء التعليل، وأن العلة بمعنى الباعث.
٢٢٨٨	الحكم المعقول المعنى أكثر أجراً من الحكم التعبدي.
٢٣٠٤	الطرد واجب في العلل دون العكس.
٢٣١٤	لا يجوز تأخير بيان المجهل عن وقت الحاجة.
٢٣٢٣	إذا اجتمعت الأمة على علية وصف لحكم ثبتت عليته له.
٢٣٤٤	الإبهام في العلة أكثر محذوراً من الإبهام في المعلول.
٢٣٤٥	دل الاستقراء على أن الله تعالى شرح أحكامه لمصالح العباد تفضلاً وإحساناً فحيث ثبت حكم وهناك وصف ولم يعلم غيره ظن كونه علة.
٢٣٥٥	دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح.
٢٣٥٥	إبطال مناسبة المصلحة بإعمال مناسبة المفسدة أولى.
٢٣٥٦	إضافة انتفاء الحكم إلى عدم مقتضى أولى من إضافة انتفائه إلى وجود المانع.

٢٣٥٧	المقارن للحكم إن ناسبه بالذات كالسكر للحرمة فهو المناسب، أو بالتبع كالطهارة لاشتراط النية فهو الشبه، وإن لم يناسب فهو الطرد كبناء القنطرة للتطهير.
٢٣٧٩-٢٣٧٨	تخلف الحكم عن العلة على خلاف الأصل.
٢٣٨٥	الغالب على الأحكام تعليلها، والأصل عدم غيرها.
٢٣٨٩	الغالب أن أحكام الله تعالى معللة بمصالح العباد تفضلاً منه وإحساناً.
٢٤١٤	الظني لا يعارض القطعي.
٢٤٢٤	انقضاء الحكم إذا لم يكن لمانع يتعين أن يكون لعدم المقتضي.
٢٤٢٤، ٢٤٢٥	العمل بالظن واجب.
٢٥٣٤	
٢٤٢٥	فائدة العلة كونها توجب العلم أو الظن لثبوت الحكم في الفرع.
٢٤٢٨	ليس من شرط الأمانة أن يصحبها الحكم ولا يتخلف عنها أصلاً.
٢٤٢٨	جميع الأمارات الشرعية موجودة قبل ورود الشرع وإن لم تكن الأحكام ملازمة لها.
٢٤٢٩	النقض يقدح في المستنبطة دون المنصوصة.
٢٤٣٠	الإجماع أدل من النقض.
٢٤٣٠	إذا كان النقض وارداً على سبيل الاستثناء فإنه لا يقدح.
٢٤٤١	ما ثبت من خلاف القياس لا يقاس عليه.
٢٤٦٠	السالبة الكلية تناقض الموجبة الجزئية.
٢٤٦٥	عدم التأثير أعم من عدم العكس.

٢٤٧٣	يجوز تعليل الحكم الواحد نوعاً مختلف شخصاً بعلل مختلفة وفاقاً.
٢٤٨٢	حرمة الشيء من وجه وحله من آخر غير معقول.
٢٤٨٤	العلة العقلية لا حقيقة لها عند الأشاعرة.
٢٥٠٦	القلب حجة قادح في العلة.
٢٥١٦، ٢٥١٧	الفرق أقوى الاعتراضات على العلة، وأجدرها بالاعتناء.
٢٥٢١	الوصف الذي علق المستدل الحكم به إذا وجد في الفرع وتختلف الحكم عنه لمانع وهو التعين فقد وجد النقض مع المانع.
٢٥٣٦	الدوران يفيد الظن.
٢٥٦٢	لا يشترط الاتفاق على وجود العلة في الأصل بل يكفي انتهاض الدليل عليه.
٢٥٦٥	للدوام من القوة ما ليس للابتداء.
٢٥٦٦	الرفع أشد من الدفع.
٢٥٦٦	الدفع أسهل من الرفع.
٢٥٦٦	يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في الدوام.
٢٥٩٩	الأصل في المنافع الإباحة، وفي المضار التحريم.
٢٥٩٩	الأصل في المنافع الإذن وفي المضار المنع.
٢٦٠٧	الاستصحاب حجة.
٢٦١٩	قاعدة الأصل والظاهر المشهورة في الفقه .
٢٦١٩	اليقين لا يرفع بالشك.
٢٦٢٥	يجوز الاعتماد في إثبات الأحكام على الأخذ بأقل ما قيل.
٢٦٣٢	المناسب المرسل إن كانت المصلحة ضرورية قطعية كلية كتتبرس

	الكفار الصائلين بأسرى المسلمين اعتبرت وإلا فلا.
٢٦٥١	الاستصلاح ليس أصلاً خامساً برأسه.
٢٦٥٥	ليس اعتبار المصالح المرسلّة بمجرد مشاركتها للمصالح التي اعتبرها الشارع في كونها مصالح بأولى من إلغائها لمشاركتها للمصالح التي ألغاهها الشارع في ذلك.
٢٦٥٦	فقد الدليل بعد التفحص البليغ يغلب ظن عدمه، وعدمه يستلزم عدم الحكم لامتناع تكليف الغافل.
٢٧٠٥	إذا نقل عن مجتهد قولان في موضع واحد يدل على توقفه، ويحتمل أن يكونا احتمالين أو مذهبين، وإن نقل في مجلسين وعلم المتأخر فهو مذهبه، وإلا حكى القولان.
٢٧٢٧	لا ترجيح في القطعيات إذ لا تعارض بينها.
٢٧٢٩	إذا تعارض دليلان فالعمل بهما من وجه أولى بأن يتبعض الحكم فيثبت بعضها أو يعم فيوزع.
٢٧٢٩	الإعمال أولى من الأهمال.
٢٧٣١	لا يجوز أن يثبت الشيء ضمناً بما لا يثبت به أصلاً ومقصوداً.
٢٨٣٧	إذا تعارض نصان وتساويا في القوة والعموم وعلم المتأخر فهو ناسخ، وإن جهل فالتساقط أو الترجيح، وإن كان أحدهما قطعياً أو أخص مطلقاً عمل به وإن تخصص بوجه طلب الترجيح.
٢٧٤١	قد يرجع بكثرة الأدلة لأن الظنين أقوى.
٢٧٤٣	خير الواحد مقدم على الأقيسة، وإن تعددت أصولها ما لم تصل إلى القطع.
٢٧٤٣	تعليل الحكم الواحد بعلتين مختلفتين ممنوع.

٢٧٥٢	يقدم ما كان كثير الرواة على ما ليس كذلك.
٢٧٥٥	يقدم ما كان قليل الوسائط عالي الإسناد على ما ليس كذلك.
٢٧٥٨	يقدم ما كان الراوي فيه فقيه على ما ليس كذلك.
٢٧٦٠	يقدم ما كان الراوي فيه عالماً بالعربية على ما ليس كذلك.
٢٧٦١	يقدم ما كان الراوي فيه أفضل على ما ليس كذلك.
٢٧٦١	يقدم ما كان الراوي فيه حسن الاعتقاد على ما ليس كذلك.
٢٧٦٣	يقدم ما كان الراوي فيه صاحب الواقعة على ما ليس كذلك.
٢٧٦٥	يقدم الراوي جليس المحدثين أو أكثر بمجالسة على الراوي الآخر.
٢٧٦٩	يقدم المعدل بالممارسة والاختبار على من عرفت عدالته بالتركية أو برواية من لا يروى عن غير العدل.
٢٧٦٩	يقدم من كان فيه الراوي معدلاً بالعمل على روايته على الذي يكون روايه معدلاً بغير ذلك.
٢٧٧٠	يقدم من كان فيه للراوي كثرة مزيّن على ما ليس كذلك.
٢٧٧١	يقدم من كان فيه الرواة أكثر علماً على ما ليس كذلك.
٢٧٧١	يقدم من كان الرواة فيه أحفظ على ما ليس كذلك.
٢٧٧٥	يقدم ما كان الرواة فيه أكثر ضبطاً وأشدّ اعتناءً على ما ليس كذلك
٢٧٧٨	يقدم رواية دائم العقل على من اختلط آونة من عمره.
٢٧٧٨	يقدم رواية المشهور على الخامل.
٢٧٨٠	يقدم ما كان مشهور النسب على من ليس كذلك.
٢٧٨٠ -	يقدم رواية من لا يلتبس اسمه باسم غيره على رواية من يلتبس اسمه باسم غيره من الضعفاء.
٢٧٨١	

٢٧٨١	يقدم رواية من تأخر إسلامه على رواية من تقدم إسلامه.
٢٧٨٤	يقدم الراوي في البلوغ على الراوي في الصبا.
٢٧٨٤	يقدم الراوي المتحمل وقت البلوغ على المتحمل في الصبا.
٢٧٨٧	يرجح الحديث المتفق على كونه مرفوعاً إلى النبي ﷺ على المختلف في كونه مرفوعاً، أو المتفق على كونه موقوفاً.
٢٧٨٨ - ٢٧٨٩	يرجح الخبر الذي حكى الراوي سبب نزوله على ما لم يحك سبب نزوله.
٢٧٨٩	يرجح الخبر المؤدى بلفظ على المروي بمعناه أو المشكوك في كونه مروياً باللفظ أو المعنى.
٢٧٨٩	يرجح الخبر الذي لم ينكره الأصل على ما أنكره.
٢٧٩٧	الخبر المدني مرجح على المكّي.
٢٧٩٧	يرجح الخبر الدال على علو شأن الرسول ﷺ على ما ليس كذلك.
٢٧٩٨	يرجح الخبر المتضمن للتخفيف على المتضمن للتغليظ.
٢٨٠٠	يرجح الخبر المروي مطلقاً على الخبر المروي بتاريخ متقدم.
٢٨٠٠	يرجح الخبر المؤرخ بتاريخ مضيق (أي في آخر عمره ﷺ) على المطلق.
٢٨٠٢ - ٢٨٠٣	إذا حصل إسلام راويين معاً وعلم أن أحدهما تحمل الحديث بعد إسلامه، فيرجح خبره على الخبر الذي لا يعلم هل تحمله الآخر قبل الإسلام أو بعده.
٢٨٠٣	يرجح ما كان لفظه فصيحاً على ما كان لفظه ركيكاً.
٢٨٠٣	يرجح الأفصح على الفصيح.

٢٨٠٥	يرجح الخبر الخاص على الخبر العام.
٢٨٠٦	يقدم العام الذي لم يخص، على العام الذي خص.
٢٨٠٧	تترجح الحقيقة على المجاز.
٢٨٠٨	إذا تعارض خبران، ولم يمكن العمل بأحدهما إلا بعد ارتكاب المجاز، وبجاز أحدهما أشبه بالحقيقة من مجاز الآخر، فيرجح على ما ليس كذلك.
٢٨٠٨	يرجح المشتمل على الحقيقة الشرعية على المشتمل على العرفية أو اللغوية، ثم العرفية مقدمة على اللغوية.
٢٨٠٩	يرجح الخبر المستغني عن الإضمار في الدلالة على المقتقر إليه.
٢٨٠٩	يقدم الخبر الدال على المراد من وجهين على الدال عليه من وجه واحد.
٢٨١٠	يرجح الخبر الدال على الحكم بغير وسط على ما يدل عليه بوسط.
٢٨١١	الخبر المذكور على لفظ موماً إلى علته يرجح على ما ليس كذلك.
٢٨١٢	المذكور مع معارضة، أولى مما ليس كذلك.
٢٨١٤	المقرون بنوع من التهديد يرجح.
٢٨١٥	إذا كان أحد الخبرين مقرر الحكم الأصل، والثاني ناقل، فالجمهور على أنه يجب ترجيح الناقل.
٢٨١٨	الأكثر على ترجيح المقتضي للتحريم.
٢٨٢١	إذا ورد خبران مقتضى أحدهما التحريم والآخر الإيجاب، فمذهب الصنف التسوية بينهما.

٢٨٢٣ -	إذا كان أحد الخبرين مثبتاً للطلاق أو العتاق، والآخر نافياً له،
٢٨٢٤	فمنهم من قدم المثبت على النافي، ومنهم من قدم النافي.
٢٨٢٦	يرجح الخبر النافي للحد على الموجب له.
٢٨٢٨	المختار ترجيح أحد الخبرين بعمل أكثر السلف به.
٢٨٣٤	يرجح القياس المعلل بالوصف الحقيقي الذي هو مظنة الحكمة على القياس المعلل بنفس الحكمة.
٢٨٣٤	يرجح التعليل بالحكمة على التعليل بالوصف العدمي.
٢٨٣٥	يرجح القياس المعلل حكمه بالوصف العدمي على المعلل حكمه بالحكم الشرعي.
٢٨٣٦	يرجح المعلل بالحكم الشرعي على المعلل حكمه بغيره مما عدا ...
٢٨٣٦	المعلل بالبسيطة مرجح على المعلل بالمركبة.
٢٨٣٦	الوصف التقديري على خلاف الأصل.
٢٨٣٩	يرجح القياس الذي يكون فيه الوصف وجودياً والحكم وجودياً على ما إذا كان أحدهما عديمياً، أو كانا عديمين، ويرجح تعليل العدمي بالعدمي على ما إذا كان أحدهما وجودياً.
٢٨٤٠	تقدير وجود المعلوم على خلاف الأصل.
٢٨٤٣	يرجح القياس على الذي ثبت عليه الوصف لحكم أصله بالنص القاطع على ما لم يثبت بالقاطع.
٢٨٤٣	يرجح ما ثبت عليه الوصف بالظاهر على ما لم يثبت بالظاهر من سائر الأدلة سوى النص القاطع.
٢٨٤٤	يرجح ما ثبت عليه الوصف فيه بالنسبة على ما عداها من

	الدوران وأشباهه.
٢٨٤٨	يرجح القياس الذي ثبتت عليه وصفه بالدوران على الثابت بالسير وما بعده.
٢٨٥٠	يرجح القياس الذي يثبت عليه وصفه بالسير على الثابت بالشبه وما بعده.
٢٨٥٢	يرجح القياس الثابت عليه وصفه بالشبه على الثابت عليه وصفه بالإيماء والطرد.
٢٨٥٤	يرجح القياس الثابت عليه وصفه بالإيماء على الثابت بالطرد.
٢٨٥٥	يرجح القياس الثابت حكم أصله بالنص سواء كان كتاباً أم سنة على القياس الثابت حكم أصله بالإجماع.
٢٨٥٧	يرجح ما كان موافقاً للأصول في العلة (بأن يكون علة أصله على وفق الأصول الممهدة في الشريعة) على ما ليس كذلك.
٢٨٥٧	يرجح الموافق للأصول في الحكم (بأن يكون حكم أصله على وفق الأصول المقررة) على ما ليس كذلك.
٢٨٥٧	يرجح الذي يكون مطرد الفروع (بأن يلزم الحكم عليه في جميع الصور) على ما لا يكون كذلك).
٢٩٣٢	الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد.
٢٩٣٤	القاضي إذا حكم في هذه الواقعة ثم تغير اجتهاده لم يكن له النقض.
٢٩٤٦، ٢٩٤٧	يجوز للعامي الاستفتاء، ويجب عليه التقليد في فروع الشريعة جميعها.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس
المسائل الفقهية

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس المسائل الفقهية

الصفحة	المسألة
كتاب الطهارة	
١٨٤	من لم يجد ماءً ولا تراباً يصلي على حسب حاله.
١٨٥	ظان الطهارة مأمور بها، مرفوع عنه الإثم بتركها.
٢٥٣، ٢٥٤	إذا خاف من استعمال الماء؛ لمرض، ولم ينته خوفه إلى أن يقطع أو يظن بالضرر المانع من جواز استعمال الماء، فإنه يباح التيمم لأجل الخوف، ولا يمتنع الوضوء لعدم تحقق الضرر، فإذا تيمم صح تيممه، فإذا أراد أن يتوضأ بعد ذلك جاز.
٣٢١	إذا مسح جميع الرأس فالفرض منه ما يقع عليه الاسم والباقي سنة.
٣٢٥	إذا خفي عليه موضع النجاسة من الثوب أو البدن - غسله كله.
٣٢٦	لو وجد الجنب من الماء ما لا يكفيه لغسله، أو المحدث ما لا يكفيه لوضوئه - فإنه يجب استعماله ثم يتيمم.
٤١٣	لو كمل وضوءه إلا إحدى الرجلين ثم غسلها وأدخلها الخف، فإنه ينزع الأولى ثم يلبسها، ليكون قد أدخلهما على طهارة كاملة.
٤١٤	إذا تيقن عدم الماء حوالیه فإنه على وجه يلزمه الطلب.
٤١٩	الإكراه على الحدث هل ينقض الوضوء؟
٤٧٠	لو اغتسل الكافر عن جنابة أو توضأ أو تيمم ثم أسلم فالمذهب الصحيح وجوب الإعادة.
٤٧٠	إذا اغتسلت الذمية لتحل لمن يحل له وطؤها من المسلمين - فهل يجب عليها إعادة الغسل إذا أسلمت؟ فيه وجهان.
٨٣٥	الكلب نجس.

٨٣٧	لا يجوز التوضؤ بالبيذ.
٨٥٤	هل النية شرط في الوضوء للصلاة؟
١٣١٢، ١٣١٤	إذا لم يبلغ الماء قلتين وكان جارياً - لم ينحس إلا بالتغير.
١٤٩٦	القليل من الماء ينحس وإن لم يتغير.
١٥٣٠	عدد مرات الغسل من ولوغ كلب الزرع.
١٥٥٧، ١٥٥٨	إذا ولغ الكلب في الإناء غسل سبعاً أولاًهن أو أخراهن بالتراب، لا يطهره غير ذلك.
١٦٣٣	من سقط رجلاه هل يقال: نسخ عنه غسل الرجلين؟
١٦٨٩	هل يجوز بعد نسخ تلاوة الآية أن يمسه المحدث ويتلوها الجنب؟
١٧٧٤، ١٧٧٥	وجوب الغسل بالتقاء الختانين.
١٨٩٤	إذا أخبر الصبي المميز بنجاسة أحد الإنائين فهل يقبل خبره؟
٢١٤٣	إراقة الشيرج والدبس السيل إذا وقعت فيه فأرة وماتت.
٢١٤٣	تحريم شحم الخنزير.
٢١٨٧	لو جمع جامع بولاً في وعاء و صبه في الماء الراكد كان...
٢٣٣١	لبس جلد الميتة.
٢٣٣١	لا يجوز أن يلبس دابته جلد الكلب أو الخنزير.
٢٣٣٢	اشتراط النية في الوضوء.
٢٣٣٨	تحريم بيع الخمر والميتة والعذرة لنجاستها.
٢٣٣٨	تحريم بيع الكلب والسرقتين لنجاستهما.
٢٣٦٢	الوضوء عبادة يبطلها الحدث.

٢٣٩٨	موت الحيوان في السمن.
٢٤١٨	الوضوء مما خرج ...
٢٤١٨	لم يُتوضأ من الحجامة.
٢٤٤٤	اشتراط النية في الطهارة.
٢٤٦١	خل الزبيب ليس بنجس.
٢٤٦٩	من اعتبر العدد في الاستجمار بالأحجار.
٢٥١٨	النية في الوضوء واجبة كالتيتم.
٢٥٦٤	لو رأى المتيمم الماء أثناء صلاته أتمها.
٢٥٨٥	رخصة المضطر في أكل الميتة.
٢٥٨٥	رخص السفر والمسح على الخفين.
٢٧٧٤	لا ينزع الحف ثلاثة أيام إلا من جنابة...
٢٧٧٨، ٢٧٧٩	لا وضوء إلا من صوت أو ريح.
٢٧٧٩	الوضوء من الضحك.
٢٧٩٦	كراهية المنديل بعد الوضوء لأن الوضوء يوزن.
كتاب الصلاة	
١٢١	الصبي هل هو مأمور بالصلاة والصوم بأمر الشارع أو بأمر الولي؟
١٤٥	الصلاة واجبة على الساهي والنائم.
١٥١	حكم ترك سنة الفجر بالإصرار.
١٥١	حكم ترك الأذان والجماعة بالإصرار.
١٨٤	كل من صحت صلاته صحة مغنية عن القضاء جاز الإقتداء به.
١٩٨	عند أبي حنيفة كل صلاة وجب قضاؤها لا يجب أداؤها، وكل

	صلاة وجب أدائها لا يجب قضاؤها.
١٩٨	صلاة المتيمم في الحضر صحيحة، مع كونها غير مجزئة، وتلزمه الإعادة عند الشافعية والجمهور.
٢٠٦	حكم الصلاة إذا شرع فيها ثم أفسدها ثم صلاها في وقتها هل تقع أداء أم قضاء؟
٢٠٧	حكم الجمعة لمن دخل فيها ثم أفسدها، وأراد إعادتها في الوقت هل يعيدها جمعة أم ظهرًا؟
٢١١	قول الفقهاء بقضاء الرواتب هل هو مجاز؟
٢١٢	إذا ترك المميز الصلاة ثم بلغ فالظاهر أنه يستحب له قضاؤها.
٢١٢	الحائض لا يستحب لها بعد الطهر قضاء الصلاة.
٢١٤	كل عبادة مؤقته يصح وصفها بالأداء والقضاء إلا الجمعة، فإنها توصف بالأداء، ولا توصف بالقضاء، لأنها لا تقضى.
٢٢٣	مسافة القصر.
٢٦٠	لو أسلم الكافر، أو أفاق المجنون، أو بلغ الصبي، أو طهرت الحائض، وقد بقى من الوقت مقدار ركعة ووسع ما بعده لبقيتها - فإن تلك الصلاة تجب، وكذا إذا بقي مقدار تكبيرة على أصح القولين كالركعة وهذا يطرد في الصلوات الخمس.
٢٦٠	تجب صلاة الظهر مع العصر، وصلاة المغرب مع العشاء في حق الكافر إذا أسلم وبقي من وقت العصر أو العشاء مقدار ركعة أو مقدار تكبيرة الإحرام، وكذا المجنون إذا أفاق، والصبي إذا بلغ، والحائض إذا طهرت.
٢٦١	متى وقع ركعة من الصلاة في الوقت فالكل أداء.

٢٧٩	وجوب التهجد منسوخ عنه ﷺ وعن غيره، وحين كان واجباً كان عليه وعلى غيره.
٣٠٢	وجوب الجمعة متوقف على الجماعة والإقامة في بلد ولا يجب تحصيلهما.
٣٠٩	لا يختص التكليف بالصلاة بحال الطهارة، والتكليف بها قائم في حال الحدث.
٣١٢	هل تصلى الصلوات الخمس بتيمم واحد أو بخمس تيممات؟
٣٢٦	لو عجز عن الركوع والسجود دون القيام لعل بظهره تمنعه من الانحناء - لزمه القيام.
٣٢٦	لو لم يقدر على الانتصاب بأن تقوس ظهر لكبير أو زمانه فصار في حد الراكعين، فعل يقعد أم لا يجوز له القعود؟
٣٢٩	إذا كان يحسن آية فإنه يقرؤها، وهل يضيف إليها من الذكر ما يتم به قدر الفاتحة أو يكررها سبعاً؟
٣٥٠	إذا نوى الظهر قبل الزوال هل ينعقد نفلاً؟
٤١٩	الإكراه على الكلام في الصلاة؟
٤٢٠	إذا أكره ففعل أفعلاً كثيرة في الصلاة - بطلت بلا خلاف.
٤٢٠	لو أكره على التحول عن القبلة، أو على ترك القيام في الفريضة مع القدرة فصلى قاعداً - لزمه الإعادة.
٨٣٤	الفاتحة ركن في الصلاة.
١١١٠	استحباب إجابة المؤذن هل هو مختص بالمؤذن الأول؟
١٣٨٠	لو استيقظ قبيل الوقت، وكان بحيث لو اشتغل بالوضوء لخرج الوقت - فهل يباح له التيمم، أو يتوضأ ويصلي خارج الوقت؟

١٣٨٠	لا يجوز للقادر على الاجتهاد في القبلة أن يقلد غيره، وإن ضاق عليه الوقت، وظن أن وقت الصلاة ينتهي قبل اجتهاده، فهل يقلد ويصلي في الوقت، أو يتمادى في نظره إلى تمام الاجتهاد؟
١٦٩٠	لو قرأ قارئ آية الرجم في الصلاة هل تفسد صلاته؟
١٦٩٩	نسخ القبلة.
١٨٩٣	صلاة المأموم ما لم يظن حدث الإمام صحيحة، وإن تبين بعد ذلك حدثه.
٢١٦٥	لو نذر أن يعتكف مصليا لم يلزمه الجمع [بين الصلاة والاعتكاف].
٢٣٤٣	إسقاط قضاء الصلاة عن الحائض.
٢٣٤٣	إسقاط الركعتين عن المسافر.
٢٣٥٢	الجمع بين الصلاتين في الحضر بعذر المطر.
٢٣٦٣	إلحاق التشهد الثاني بالأول في عدم الوجوب.
٢٣٦٣	إلحاق الجلوس الأول بالثاني في الوجوب.
٢٤٠٠	القبلة يجب استقبالها بالنص.
٢٤٤٦	قصر الصلاة رخصة شرعت.
٢٤٦٧	الصبح صلاة لا تقصر فلا يجوز تقديم أذانها.
٢٤٩٥	صلاة الخوف صلاة يجب قضاؤها فيجب أداؤها كصلاة ...
٢٤٩٧	صلاة الجمعة لم تفتقر إقامتها إلى إذن السلطان.
٢٥٠٤	الاعتكاف مكث في محل مخصوص فلا يكون بمجرد قربة.
٢٦٢٢	الوتر يصلى على الراحلة.
٢٦٢٨	اشتراط أربعين في الجمعة.
٢٦٦٦	وضع الأصابع في صماخ الأذن في الأذان.

٢٧٠٣	من دخل الكعبة استقبل ما شاء من جدرانها.
٢٧٥٢	رفع اليدين في الركوع والتكبير.
٢٧٥٦	الإقامة مثني كالأذان.
٢٧٥٧	الإقامة فرادى.
كتاب الجنائز	
٨٤٢	الفاتحة واجبة في صلاة الجنائز.
١٣٣٦	يكتفى في الصلاة على الميت باثنين.
كتاب الصوم	
٢٥٥	كفارة الوقاع في صوم رمضان.
٢٧٢	الكفارة التي سببها معصية، كالجماع في رمضان عامداً متذكراً، تجب على الفور، بخلاف الكفارة التي سببها غير معصية، كتكفير اليمين الذي يرى حائثه أن غيره أبر منه، فيحنت في يمينه، ويجوز التراخي في التكفير.
٢٧٥	لا يجوز تأخير قضاء رمضان حتى يجيء رمضان آخر.
٣٥٤	الشيخ الكبير يجوز له الفطر والفدية، ولو حمل على نفسه وصام كان خيراً له.
٣٥٨	الصوم واجب على الحائض والمسافر والمريض مع أنهم يجوز لهم تركه.
٤٢١	إذا أكره حتى أكل بنفسه وهو صائم، أو أكرهت المرأة حتى مكنت من نفسها - ففي الفطر قولان.
٨٤٤	هل يجزي رمضان كله بنية واحدة من أوله؟
٨٦١	صوم رمضان بنية الفرض.

٢٨٦٢	التبئيت في صوم رمضان.
٢٤٤٠	
١٨٩٣	قبول قول الصبي المميز في رؤية هلال رمضان.
٢٠٨٨	حكم من جامع أو أكل ناسياً.
٢١٦٥	الصوم شرط لصحة الاعتكاف مطلقاً.
٢٢٤٠	أوجب الحنفية على من أفطر في رمضان بالأكل أو الشرب الكفارة.
٢٢٥٢	قياس الإفطار بالأكل على الإفطار بالوقاع.
٢٣٤٨	إيجاب الصوم على من واقع في نهار رمضان.
٢٣٩٨	وجوب كفارة الإفطار له محل وهو إما المفطر بالوقاع....
٢٤٤٤	من لم ينو في رمضان ليلاً تعزى أول صيامه عن النية.
٢٤٤٧	الصوم عبادة متكررة فتفتقر إلى تعيين النية.
٢٧٦٢	صوم الدهر سنة.
٢٨٢٢	صوم يوم الشك.
كتاب الزكاة	
٣٢٢	إذا عجل البعير عن شاة واقتضى الحال الرجوع فهل يرجع بجميعه أم بسبعه؟
٣٢٣	لو أخرج بعيراً عن عشر من الإبل أو خمسة عشر أو عشرين هل يُجزيه؟
٣٢٧	لو لم يفضل معه في الفطرة عما لا يجب عليه إلا بعض صاع - لزمه إخراجاه على الأصح.
٣٤٩	إذا عجل الزكاة بلفظ: هذه زكاتي المعجلة فقط فهل له الرجوع إذا

	عرض مانع؟
٢٣٧١	زكاة الفطر تتردد بين المؤنة والقربة.
٢٣٧٦	لا تجب زكاة في ثياب الترهة والمهنة.
٢٣٧٦	وجوب الزكاة مع ملك النصاب.
٢٤٤٤	الحلي مال معد لاستعمال مباح فلا تجب فيه الزكاة.
٢٤٤٥	المتولد من الطباء والغنم حيوان متولد بينما لا يجب فيه الزكاة بحال.
٢٤٦١	الصبي حر المسلم مالك للنصاب فتجب الزكاة في ماله.
٢٥١١	الخيل يسابق عليها فيجب فيها الزكاة كالإبل.
٢٥١٥	من ضل ماله أو غصب أو سرق وتعذر انتزاعه أو دعه فجحد أو وقع في بحر فلا زكاة فيه.
٢٥٩٣	الزكاة في الحلي.
٢٥٩٣	الزكاة في مال الصبي.
٢٦٢٦	مقدار زكاة الفطر.
٢٦٦١	مالي صدقة يخصص بمال الزكاة عند أبي حنيفة.
٢٧٠٢	إخراج الزكاة من نبات اللبون.
كتاب الحج	
٢٠٢	القضاء في الحج في صورتين: إحداهما: إذا قضى عنه بعد موته. والثانية: إذا حج العبد وأفسد حجه، ثم عتق - فيحج عن حجة الإسلام ثم عن القضاء.
٢٦٦	حكم من فرض عليه الحج، ولزمه في وقت يمكنه، فتركه في أول ما يمكنه.
٢٧٤	إذا وجب عليه الحج، وتمكن من أدائه، واستقر وجوبه، فمات بعد

	ذلك ولم يحج - فإنه يجب قضاؤه، وهل نقول مات عاصياً فيه أوجه.
٤١٣	لو اصطاد صيداً وهو محرم، ولا امتناع لذلك الصيد - فإنه يرسله ويأخذه إذا شاء.
٤٧١	إذا دخل الكافر وقتل صيداً هل يلزمه الضمان.
٤٧٦	الحاج إذا أفسد حجه فهل يكون مأموراً بالمضي في فاسد الحج؟
١٧٤٤	إذا قطعت يد المحرم فلا فدية عليه للشعر الذي عليها والظفرة، ولو كشط جلدة الرأس؛ فلا فدية.
٢٢٥٢	قياس قتل الصيد ناسياً [في الكفارة] على قتله عمداً.
٢٤٠٠	يجب في حمار الوحش بقرة.
٢٤٤٨	يحج عن الميت المستطيع وإن لم يوص.
٢٤٥٧	القارن إذا قتل صيداً يلزمه جزاءان.
٢٥٦٤	الإحرام يمنع ابتداء النكاح.
كتاب الأضحية	
١٩٦	حجة من استدل بوجوب الأضحية.
كتاب النكاح	
٣١٣	لو اشتبهت المنكوحة بالأجنبية حرمتا.
٣٥١	لو قالت: وكلتك بتزويجي هل يعتد به إذناً؟
٨٣٦، ٨٤٤	موطوءة الأب بالزنا هل يحل للابن نكاحها؟
٨٤٠	لا يجوز للأب أن يتزوج بجارية ابنه.
١٠٨٦	النظر إلى المخطوبة بعد العزم على نكاحها مستحب.

١٥٤٦	هل التعدد في الزوجات يختص بالأحرار.
١٦٣٧، ١٦٤٦	زواج البنات من البنين محرم اتفاقاً.
١٧٤٤	لا يجوز توكيل المرأة في الاختيار في النكاح إذا أسلم الكافر على أكثر من أربع نسوة، وهل يجوز ذلك في الاختيار للفراق؟
١٧٤٤	لو كان تحت امرأتان صغيرة وكبيرة، فأرضعت الكبيرة الصغيرة، فإنه يبطل النكاح ويجب المهر.
١٧٤٥	إذا أذن السيد للعبد في النكاح وأطلق، فزاد على مهر المثل؛ فإن الزيادة تجب في ذمته، يتبع بها إذا عتق.
٢٠٧٨، ٢٤٧٠	فسخ النكاح بأحد العيوب الخمسة.
٢٠٩٦	نكاح المتعة.
٢١٦٦	المفوضة يجب لها المهر بالوطء على أصح القولين.
٢١٦٧	لا يجب للمفوضة مهر أصلاً كما إذا وطئ المرتهن الجارية المرهونة بإذن الراهن ظاناً أنها قيام بالإذن.
٢٣٣٠	رعاية الكفاءة ومهر المثل في التزويج أفضى إلى دوام ...
٢٣٣١	وطء المرأة في دبرها لا يحرم.
٢٣٣٢، ٢٣٣٣	سلب ولاية العبد.
٢٣٣٣	تقييد النكاح بالولي.
٢٣٣٣	نكاح الكفاءة.
٢٣٣٤	تقييد النكاح بالشهادة.

٢٣٤٢	الأخوة من الأب والأم لما اقتضت التقدم في الميراث تيسر عليها التقدم في النكاح.
٢٣٦٠	تحريم الخلوة بالأجنبية.
٢٣٦٣	الأخ لا يستحق النفقة على أخيه لأنه لا تحرم منكوحة أحدها على الآخر.
٢٤٥٥	الثيب الصغيرة ثيب فلا يجوز إجبارها كالبالغ.
٢٤٦٨	منع نكاح الأمة الكتابية.
٢٤٧٣	تحريم وطء المعتدة المحرمة الحائض.
٢٤٧٥	اللعان والإيلاء علتان مستقلتان في تحريم وطء المرأة.
٢٤٧٦	الصوم والعدة والإحرام علة في تحريم وطء الزوجة.
٢٤٧٦	حكم مرضعة الأخت وزوجة الأخ.
٢٥٠٢	بيع الغائب صحيح كنكاح الغائبة.
٢٥٦٤	لو نكح أمة بشروط ثم أيسر ونكح حرة لا يفسخ نكاح الأمة.
٢٥٦٤	الموطوءة شبهة تعتد وهي باقية على الزوجية.
٢٥٦٨	الرضاع يمنع من عقد النكاح.
٢٥٧٨	فسخ النكاح بالعيوب.
٢٦٤٢	لو اشتبهت أخته بنساء بلد حل له النكاح.
٢٦٤٥	إذا عقد وليان أو وكيلان في نكاحين وأحدهما سابق واستبهم الأمر ووقع اليأس عن البيان.....
٢٦٦٥	المتعة ثلاثون درهما.
٢٧٦٤	زواج ميمونة مع رسول الله ﷺ وهما حلالان.
٢٨٤٢	المرأة لا تلي النكاح.

٢٩٢٩	لو كان الزوجان مجتهدين، فخاطبها الزوج بلفظة يرى أنها كناية في الطلاق ولا نية، وترى المرأة أنها صريحة فيه، فاللزوج طلب الاستمتاع منها.
كتاب القسم والنشوز	
٨٥٥	إذا تحقق الرجل من امرأته النشوز، ولكنه لم يتكرر، ولم يظهر إصرارها عليه - فله مع الوعظ أن يهجرها في المضجع، وفي ضربها وجهان.
كتاب الطلاق	
٢٥٢	إذا طلق إحدى امرأتيه من غير تعيين فهذا مبهم، فإذا سئل الزوج عن ذلك فاختر للطلاق واحدة فهنا يتعين الطلاق.
٣١٤	إذا قال: إحداكما طالق؛ حرمتا.
٣١٦	إذا طلق واحدة من نسائه لا بعينها أو بعينها ثم أنسيها - طلاقاً رجعيّاً هل يحال بينه وبين وطئهن؟
٤٨٩ - ٤٩٠	إذا قال الرجل لزوجته: طلقتك، ثم قال: سبق لساني وإنما أردت طلبتك - أن المرأة إن ظنت صدقه بأمانة فلها أن تقبل قوله ولا تخاصمه، وأن من عرف ذلك منه إذا عرف الحال يجوز أن يقبل قوله ولا يشهد عليه.
٦٠٢	لو عزل القاضي فقال: امرأة القاضي طالق - هل يقع طلاقه؟
٦٠٣	لو قال: إن كانت امرأتي في المأتم - فأمتي حرة، وإن كانت أمتي في الحمام فأمرأتي طالق. وكانتا عند التعليق كما ذكر عتقت الأمة، ولم تطلق المرأة.
٦٣٣	إذا قال الزوج: أنت طالق، أنت طالق وقصد بالثانية التأكيد - فإنه

	لا يقع إلا واحدة.
٦٨٧	إذا قال لها: أنت طالق في كل قرء طلقة طلقت في كل طهر طلقة.
٧٤٢	لو قال للرجعية: طلقك - لم يقع كما لو نوى الإخبار.
٧٤٥	الزوج لو قال لرجعيته في عدتها: طلقك، ونوى الإخبار عما مضى لم يقع قطعاً، وإن لم ينو شيئاً أو نوى الإنشاء وقع بالاتفاق.
٨١٠	إيقاع الطلاق بغير نية.
١١١٦، ١١٢٠	لو قال لامرأته: إذا دخلت الدار فأنت طالق - لم يتكرر الطلاق بتكرر الدخول.
١١٦٨	لو قال: إن فعلت ما ليس لله فيه رضى فأنت طالق، فتركت صوماً أو صلاة - ينبغي أن لا تطلق.
١٢٣٢	من قال لامرأته: متى قمت أو حيث قمت أو أين قمت فأنت طالق - لا يقع عليه إلا واحدة.
١٢٥٧	لا تقع الثلاث على من حلف بالطلاق المعروف وحث [عند الشافعي].
١٣٣٧	لو قال: إن تزوجت النساء أو اشتريت العبيد فهي طالق - لم يحث إلا إذا تزوج ثلاث نسوة، أو اشترى ثلاثة عبيد.
١٣٥٠	في مشيئة الطلاق يشترط اقتران النية ببعض اللفظ قبل فراغه.
١٣٩٢	إذا قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً قولان.
١٤٥٢، ١٤٥٣	لو قال: نساء العالم طالق؛ فهل تطلق امرأته.
١٥١١	من دخل عليه صديقه. فقال: تغدّ معي، فامتنع. فقال: إن لم تغدّ معي فامرأتي طالق، فلم يفعل: لا يقع الطلاق.

١٥١٢	في امرأة صعدت بالمفتاح على السطح، فقال زوجها: إن لم تلق المفتاح فأنت طالق، فلم تلقه ونزلت لا يقع.
١٥١٣	من خاطب امرأته فأفرد لها اسماً من هذه الأسماء فقالت: أنت طالق، أو طلقتك، أو فارقتك، أو سرحتك - لزمه الطلاق، وإن لم ينوه في الحكم.
١٨٩٦، ١٨٩٧	توكيل الصبي المميز في الطلاق.
٢٣٧٠	الظهار لفظ محرم وهو كلمة زور.
٢٣٧١	لو قال لامرأته أنت علي كعيني أُمي.
٢٣٧٣	اللعان يشبه اليمين والشهادة.
٢٤٤٩	جمع الطلاق في القرء الواحد فلا يكون مبتدعاً كما لو طلقها ثلاثاً في قرء واحد مع الرجعة بين الطلقتين.
٢٥٠٣	المكره مكلف مالك للطلاق فيقع طلاقه.
٢٥٦٨	اللعان إذا طرأ قطع [النكاح] ومنع الابتداء وحرم على التأييد.
٢٦١٧	يباح [الوطء] للشاك في الطلاق دون الشاك في النكاح.
٢٦٤٦	إذا تباعد حيض المرأة... هل يجوز لها الاعتداد بالأشهر أو...؟
٢٦٦٧	التغليط على المعطل في اللعان.
٢٦٦٨	لولي المجنونة والصبيّة الراهقة إذا آلى عنهما الزوج وضربن المدة وانقضت المدة أن يطالب بالفيئة
٢٨٤١	الخلع طلاق.
كتاب الإيلاء	
١٢٤٤	لو قال: والله لو وطئت كل واحدة منكن - يكون مولياً من كل

	واحدة، ويتعلق بوطء كل واحدة الحنث ولزوم الكفارة.
١٤٠٨	لو قال: لا أجامعك سنة إلا مرة، فمضت السنة ولم يوطأ - فهل يلزمه كفارة، لاقتضاء اللفظ الوطء أم لا؟
كتاب الظهار	
٨٤٩	هل يلزم الظهار من الأمة وأم الولد.
٩٦٥	إذا قال لزوجته: إذا تظاهرت من فلانة الأجنبية فأنت علي كظهر أمي. ثم تزوجها فظاهر منها فهل يصير مظاهراً من الزوجة الأولى.
كتاب العدد	
١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٨١	عدة المتوفي عنها زوجها إذا كانت حاملاً.
كتاب الرضاع	
٤١٩	الإكراه على الرضاع.
١٦٨٥	التحريم بخمس رضعات (القدر الذي يحرم من الرضاعة
كتاب البيوع	
١٨٩	بيع الملاقيح بالدم باطل.
١٨٩	بيع الربا فاسد.
٣٢٥	مؤنة الكيل الذي يفتقر إليه القبض على البائع كمؤنة إحضار المبيع الغائب، ومؤنة وزن الثمن على المشتري، وفي أجرة نقد الثمن وجهان.
٣٢٧	لو اطلع على عيب المبيع ولم تتيسر له المبادرة بالرد ولا الإشهاد - ففي وجوب التلفظ بالفسخ وجهان.

٣٥٢	إذا باع بلفظ السلم، فإنه ليس بسلم قطعاً، وهل يتعقد بيعاً؟
٣٥٢	إذا شرطاً الخيار لثالث وأبطلناه فهل يكون الخيار لهما لكونهما شرطاً مطلق الخيار؟
٣٦٨، ٣٦٩	النجش حرام.
٤٩٠	إذا تباعاً في عقد الصرف وتفارقاً قبل القبض - يبطل، سواء كان في حالة الاختيار أم الإكراه.
٤٧٠	هل يؤخذ في الجزية، وفي ثمن الشقص المشفوع، مما تيقنا أنه من ثمن الخمر؟
٤٧١	حكم التصرف في الخمر.
١١٥٩	بيع الحصاة.
١١٥٩	بيع الملاقيح.
١١٦٠	ربا النسيئة.
١١٦٠	ربا الفضل.
١١٦١	البيع وقت نداء الجمعة.
١٣١٢، ١٣١٤	بيع العرايا: بيع الرطب على رؤوس النخل بالتمر على وجه الأرض.
١٤٤٨	لو قال: بعثك من هذا الجدار إلى هذا الجدار فهل يدخل الجداران في البيع.
١٤٤٩	لو شرط في البيع الخيار إلى الليل، انقطع الخيار بغروب الشمس.
١٤٩٨	إذا باع شجرة وأطلق؛ دخل في بيعها أغصانها إلا اليابس.
١٥١٠	العرايا هل تختص بالفقراء، أم يشترك فيها الأغنياء والفقراء؟

١٥٤٣	هل يجوز بيع الحفنة بالحفتين من البر؟
١٥٥٨، ١٥٥٩	حكم المتبايعين إذا اختلفا.
	الجنون يحل به الديون على وجه.
١٨٧٤	خيار المجلس ثابت.
١٨٩٤	بيع الصبي المميز على سبيل الاختبار.
٢٠٧٧	حكم الجارية الثيب إذا وطئها المشتري ثم وجد بها عيباً قديماً.
٢٠٨٦	بيع الغائب.
٢١٣٩	بيع المعاطاة.
٢١٦٧	لا يجب مهر أصلاً كما إذا وطئ المرتهن الجارية المرهونة بإذن الراهن ظاناً أنها تباح بالإذن.
٢٣٣٤	مكاتب السيد لعبده.
٢٣٣٩	إذا باع عبداً من عبيدين أو ثلاثة يصح غرر قليل.
٢٣٥١	الطعم في الربا.
٢٣٥٣	البلوغ يؤثر في رفع الحجر عن المال.
٢٣٧٢	الحوالة تتردد بين الاستيفاء والاعتياض.
٢٣٧٤	إذا قال بعتك هذه الجارية إلا حملها....
٢٣٧٦	الحب يجري فيه الربا وهو مأكول فإذا زرع صار قصيلاً.
٢٤٠٠	من أتلف على إنسان فرساً فعليه ضمانه.
٢٤١٨	إيجاب صاع من تمر في لبن المصرة.
٢٤٣١	العرايا: بيع الرطب على رؤوس النخل بالتمر والعنب في الكرم بالزبيب.

٢٤٣٣	اللين المحتلب أيام احتيار الغزارة والبكاء يقع مجهول القدر.
٢٤٣٦	المثلية في جزاء الصيد.
٢٤٣٨	الاتفاق على إلحاق الكتابة الفاسدة بالصحيحة.
٢٤٣٨	الملك يحصل بأسباب البيع والهبة والإرث والاغتنام والاحتطاب والاحتشاش والالتقاط والمعدن.
٢٤٤٢	ثبوت الكتابة لولد المكاتب من زنا أو نكاح أجنبي.
٢٤٤٥	رق الأم علة رق الولد.
٢٤٤٦	الكتابة ليست عقد معاوضة.
٢٤٥٤	السلم عقد معاوضة فلا يشترط فيه التأجيل.
٢٤٥٤	الإجارة عقد معاوضة فلا تنفسخ بالموت كالبيع فإنه...
٢٤٥٥	محالف المتبايعين بعد هلاك السلع فسخ بيع يصح مع رد العين.
٢٤٦٣	يقتل كل رقيق بمثله، والمدير بالمدير، وأم الولد بأم الولد.
٢٤٦٤	بيع النحل في الكوارة والحمام في اليرج... غير صحيح.
٢٤٦٧	الغائب مبيع غير مرئي فلا يصح كالطير في الهواء والسمك في الماء.
٢٤٧١	المرتدون إذا أتلفوا أموالنا في دار طائفة مشركة فلا يجب عليهم ضمان.
٢٤٨٨	سريان العتق إلى ملك الشريك.
٢٤٨٩	لا يجوز رهن الدين.
٢٤٩٠	توزيع العوض على مختلفين في أحد شقي العقد عند مسيس الحاجة في شفعة.
٢٤٩١	إذا باع مدأ ودرهما بمدين لم تتحقق المائلة فيفسد.
٢٤٩١	اعتقد الفارض في الراهن المعسر الفصل بينه وبين الموسر.

٢٤٩٢	منافع ضمان المغصوب.
٢٤٩٢	الإقدام على الإلتلاف من أقوى أسباب الضمان.
٢٤٩٦	بيع ما لم يره المشتري.
٢٥٠٢	البيع الموقوف عقد عقده في حق الغير من غير ولاية ولا استنابة فلا يصح.
٢٥٢٢	البيع الفاسد: معاوضة جرت على تراض فيفيد ملكاً كالصحيحة.
٢٥٦٤	عقد الذمة لا يجوز مع تهمة الخيانة.
٢٥٦٧	المفلس يصح أن يستدين مؤجلاً.
٢٥٦٧	لو تكفل لبدن ميت صح.
٢٥٦٧	لو تكفل ببدن حي فمات انقطعت الكفالة على وجه.
٢٥٦٧	إذا أذن لجارته ثم استولدها ففي بطلان الإذن اختلاف.
٢٥٨١	التحالف عن اختلاف المتبايعين في قدر الثمن إذا لم يكن لأحد منهما بينة.
٢٦٦٥	ثبت الشفعة للشفيع إلى ثلاثة أيام.
٢٦٦٦	يترك شيء للمكاتب من نجوم كتابته.
٢٨٤٢	عتق الراهن: تصرف صادف الملك فلا يلغى.
كتاب التفليس	
٣٤٩	إذا أحال المشتري البائع بالثمن على رجل، ثم وجد بالمبيع عيباً فرده، فإن الحوالة تبطل، وهل للمحتال قبضه للمالك بعموم الإذن الذي تضمنه خصوص الحوالة؟
٣٥٣	إذا أحال بالدراهم على الدينار أو بالعكس - لم يصح.
٤١٠	الصبي الذي لا يميز لو أتلف شيئاً لطالبناه ببذله.

٤١١	لو انتفخ ميت وتكسر بسبب انتفاخه قارورة فينبغي إيجاب ضمانها، كالطفل يسقط على قارورة؟
١٣١٢، ١٣١٤	جواز حبس الوالد في دين الولد.
كتاب الوكالة	
٣٥٠	الصحيح أنه لا يصح تعليق الوكالة على شرط، ولو علق وتصرف الوكيل بعد حصول الشرط فأصبح الوجهين الصحة.
٨٨٣، ٨٨٤	لو قال لوكيله: خذ مالي ثم طلقها - لم يجوز تقديم الطلاق، ولو قال: خذ مالي وطلق - فهل يشترط تقديم أخذ المال، أو لا يشترط ويجوز تقديم الطلاق.
١١٢٠	قول الرجل لوكيله: وكلتك في طلاق زوجتي، ولا تطلقها إلا إذا دخلت الدار.
١١٤٦	القبول في الوكالة بمعنى: الرضا وعدم الرد - معتبر بلا خلاف، ولا يجب فيه التعجيل بحال.
١٨٩٦	جعل الصبي المميز وكيلاً في الإذن في دخول الدار وحمل الهوية.
كتاب الإقرار	
١٢١٦، ١٢٨٧	من أقر بدراهم قبل منه تفسيرها بثلاثة.
١٣٣٦	لو قال: له علي دراهم - - لزمه ثلاثة.
١٣٩٣، ١٣٩٤	لو قال: له علي عشرة إلا تسعة - لم يلزمه سوى درهم واحد.
١٤١١	إذا قال له علي عشرة إلا عشرة إلا أربعة.

١٤٤٨	لو قال: له من هذه النخلة إلى هذه النخلة فهل تدخل الأولى في الإقرار دون الأخيرة.
١٤٤٨	إذا قال: له علي من درهم إلى عشرة. أو قال: ضمنت مالك علي فلان من درهم إلى عشرة لزمه تسعة.
كتاب الغصب	
٣٨٨	يجوز السعي في أرض الغير إذا لم يخش أن تتخذ بذلك طريقاً، ولا لزم منه ضرر، وكذلك النظر في مرآة الغير، والإيقاد من ناره، والاستغلال بجداره، والالتقاط من حبوب الزرع المتناثر، ويجوز إسناد خشبة إلى جدار الغير.
كتاب الشفعة	
٣٦٨	إذا اشترى الشقص بثمان مؤجل، فهل يأخذه الشفيع مؤجلاً كما اشتراه المشتري.
١٧٤٤	الشفعة لا تثبت في الأشجار والأبنية بطريق الأصالة، وتثبت تبعاً للأرض إذا بيعت معها.
كتاب الإجارة	
٣٢٥	إذا اكترى دابة للركوب فأطلق الاكتراء أن على المكري الإكاف والبردة والحزام وما ناسب ذلك، لأنه لا يتمكن من الركوب دونها.
كتاب الشركة	
٣٥١	إذا فسدت الشركة بطل أصل الإذن في التصرف ولم يجوز لواحد منهما التصرف في جميع المال.
كتاب الديات	

١٩٤٩	المرأة تعاقب الرجل إلى ثلث الدية، فإن زاد الواجب على الثلث صارت على النصف.
كتاب الحدود والجنايات	
٤١٨	لا يباح بالإكراه الزنا والقتل، ويباح شرب الخمر والإفطار، وإتلاف مال الغير، والخروج من الصلاة، والتلفظ بكلمة الردة.
٤١٩	الإكراه على الزنا.
٤١٩	الإكراه على القتل.
١٥٢٨، ١٥٢٩	هل تقتل المرتدة؟
١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١	هل يقتل المسلم بدمي؟
١٦٨٩	رجم الثيب في الزنى.
١٦٩٩، ١٧٠٥	الجلد في حق المحصن.
١٧٥٤	قطع يد السارق من الكوع.
١٨٠٣	هل يرجم الذمي المحصن؟
٢١٤٢	حد الشارب.
٢١٦٧	الزنى لو شرط فيه مال لم يثبت لأن المال لا يتعلق به شرعاً أصلاً، فلم يتعلق به شرطاً.
٢٢٢٢	قطع سارق القليل ما لم ينقص عن ربع دينار دون غاصب الكثير.

٢٢٢٢	عدم إيجاب التستر على الأمة الحسناء.
٢٣٣٥	وجوب القصاص بالمثل.
٢٣٣٦	إيجاب القصاص بالقتل بغرز الإبرة في غير مقتل.
٢٣٣٦	إيجاب القصاص بإبانة فلقه خفيفة من اللحم.
٢٣٣٧	إيجاب القصاص على الجماعة بقتل الواحد.
٢٣٣٧	الجماعة لا يقتلون بالواحد.
٢٣٣٨	ولي الدم يقتل واحداً من الجماعة يختاره ويأخذ حصة الآخرين.
٢٣٤٢	قياس المثل على الجراح في وجوب القصاص.
٢٣٦٣	قتل الحر بعيد الغير.
٢٤٣٦	الجنين يضمن بالغرة.
٢٤٤٥	النباش آخذ لنصاب تام خفية من حرز مثله عدوانا فيكون سارقاً يجب قطعه.
٢٤٦١	جريان القصاص بين المسلم والذمي في حالة العمد.
٢٤٧٦	المرتد الجاني: كل من الارتداد والجناية علة في إراقة دمه.
٢٤٨١	الرجل إذا عاد إلى الإسلام زالت الإباحة الحاصلة بسبب الردة....
٢٤٨١	القتل المستحق بالقتل يجوز لولي الدم العفو عنه والمستحق بالرد لا يتمكن الولي من إسقاطه.
٢٤٩٧	إيجاب الكفارة في قتل العمد.
٢٥١١	التفاوت في الوسيلة لا يمنع وجوب القصاص.
٢٥١٤	الجاني الملتجئ إلى الحرم وجد فيه سبب جواز استيفاء القصاص فكان استيفاؤه جائزاً.
٢٥٨٥	تعلق الأرض برقبة العبد.

٢٦٢٥	دية اليهودي.
٢٦٣٥	إذا ترس الكفار بأسرى المسلمين.
٢٦٣٨	الضرب بالتهمة للاستنطاق.
٢٦٣٩	لا تقبل توبة المتناهيين في الخبث كدعاة الباطنية.
٢٦٤٠	لا يقبل إسلام من تكررت رده.
٢٦٤٤	أجرة الجلاد في الحدود والقاطع في السرقة نجب من بيت المال.
٢٦٤٨	قطع اليد المتأكلة.
٢٦٦٦	إذا أخرج السارق يده اليسرى بدل اليمنى تقطع اليمنى.
كتاب الصيال وضمان الولاة	
٤٦٩	يجب على الحربي ضمان النفس والمال.
كتاب السير	
٨٥٣	هل يجوز قتل الرهبان في الحرب؟
١٦٧٦	نسخ الكف عن الكفار بالقتال.
١٨٩٥	أمان الصبي المميز.
٢٦٤٢	قتل ثلث الأمة في استصلاح ثلثيها.
كتاب المواريث	
٩٨١	الخالة بمثابة الخال في الإرث والحرمان.
٩٨٢	
٩٨٣	
١٨٨٠	ميراث الجد.
٢٠٧٥	في الجد مع الأخ.
٢٠٧٦	إذا مات رجل وخلف جدًا وإخوة.

٢٠٨٣،	توريث العمة مع الحالة.
٢٠٨٥	
٢٥٩٠	توريث الجدة مع الإخوة.
	كتاب الشهادات
٢٢١١	وجوب العمل بشهادة الشهود.
٢٣٣٢	أهلية الشهادة عن الرقيق.
٢٤٠١	العدالة مناط قبول الشهادة.
٢٤٦٣	كل شريك فدعواه رد المال على شريكه مقبولة.
	كتاب القضاء
٢٢١١	وجوب العمل بحكم القاضي.
٢٢١١	وجوب العمل بفتوى المفتي.
٢٢١١،	اجتهاد المجتهد في الماء والثوب والقبلة وقت الصلاة وهلال رمضان
٢٢١٢	وقيم المتلقات، وغلبة السلامة في ركوب البحر، وقول المقدر في
	أرش الجنائيات والنفقات وجزاء الصديد، وصدق الخالف في مجلس
	الحكم.
٢٦٦٦	التحليف على المصحف.
٢٦٦٧	إمهال المدعي من اليمين المردودة.
٢٦٦٧،	تقدير نفقة الخادم على الزوج المتوسط مدّ وسدس.
٢٦٦٨	
٢٧٢٩	دار بين اثنين تداعياها وهي في يدهما تقسم بينهما نصفين.
٢٧٣٢	النسب والميراث وكذا الإفطار عقيب الثلاثين لازم للمشهود.
٢٨١٣	جواز إقران التمرتين.

٢٨٤٢	المرأة لا تلي القضاء فلا تلي النكاح.
٢٨٨٤	يجوز للمرأة أن تخرج لتستفتي.
كتاب الوصية	
٦٨٧	إذا أوصى بعود من عيدانه، والعود مشترك بين الخشب، والذي يضر به، الذي يتبخر به -- فهل يحمل على الجميع؟
٨٥٢	لو قال: أوصيت لزيد بنصيب ابني، هل تبطل أو تحمل على مثل نصيب ابنه.
١٣٣٦	لو أوصى لأقاربه، وليس له إلا قريب واحد، هل يصرف إليه الكل أو الثلث.
كتاب الوقف	
٦٠٤	لو وقف على عبد فلان وقلنا: العبد يملك - صح وكان الاستحقاق متعلقاً بكونه عبد فلان، حتى لو باعه أو وهبه زال الاستحقاق.
٦٨٥	لو وقف على مواليه، وله موالٍ من أعلى وموالٍ من أسفل فأوجه.
١٤١٥	لو قال: وقفت على أولادي، على أن من مات منهم وأعقب فنصيبه بين أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن لم يعقب فنصيبه للذين في درجته.
كتاب الأطعمة	
٢٠٧٩	أكل متروك التسمية سهواً وعمداً.
كتاب الأيمان	
٤٢١	إذا حلف بالله مكرهاً انعقدت يمينه على وجه.
٦٠٣	لو حلف لا رأيت منكراً إلا رفعتَه إلى القاضي، ولم ينو أنه يرفعه إليه وهو قاض، ويمكن من الرفع إليه فلم يرفع حتى عزل ثم رفع إليه

	- فقي الحنث وجهان.
٦٠٣	لو حلف: لا يدخل مسكن فلان، فدخل ملكاً له لم يكن ساكنه فثلاثة أوجه.
٦٠٩	لو حلف لا يخلق رأسه فأمر غيره فخلق - فقد قيل في حنثه القولان. وقيل: يحنث قولاً واحداً.
٦٠٩	لو حلف لا يبيع أو لا يضارب، فوكل فيه غيره حتى فعل - لم يحنث في أظهر القولين، والثاني: إن كان ممن لا يتولى ذلك بنفسه كالسلطان حنث.
٧١٧	الحالف على أن لا يقرأ القرآن يحنث بقراءة البعض.
٩٣٥	لو حلف لا يبيع الخمر أو المستولدة، فإن أراد أنه لا يتلفظ بلفظ العقد مضافاً إليها - فإذا باعه حنث، وإن أطلق لم يحنث.
٩٣٥	لو حلف: لا يركب دابة عبد زيد - لا يحنث بالدابة المجعولة باسمه إلا أن يريد، فإن ملكه السيد دابة فالصحيح أنه يتخرج على أنه هل يملك.
٩٦٦	إذا حلف لا يأكل من لحم هذا الحمل، فصار كبشاً فأكله.
١٠٠٩	من حلف ليقضين زيداً دينه غداً، وقال: إن شاء الله، ولم يقضه - لا يحنث في يمينه، وهذا إذا كان الدين حالاً وصاحبه مطالب به، إما إذا كان مؤجلاً فلا يسلم وجوب الوفاء في غد، وأما إذا كان حالاً وصاحبه غير مطالب له فهل يجب الوفاء على الفور؟
١٢٥٨	لو قال القائل: العتق يلزمني، أو المشي إلى مكة ونحو ذلك، ووجب عليه الوفاء - لم يلزمه إلا المسمى.
١٢٩٢	إذا لم يتلفظ بالمأكول ولا أتى بالمصدر، ولكن خصصه بالنية - كما إذا قال: والله لا أكلت - في النفي، ونوى شيئاً معيناً - ففسي

	تخصيص الحنث بالمنوي مذهبان.
١٢٩٢	إذا حلف لا يأكل، وتلفظ بشيء معين مثل: والله لا أكل التمر، أو يتلفظ لكن أتى بمصدر ونوى شيئاً معيناً، فإنه لا يحنث بغيره.
١٣٣٨	إذا حلف لا يكلم الناس فإنه يحنث إذا كلم واحداً، ولو حلف: لا يكلم ناساً - حمل على ثلاثة.
١٥١٢	لو قيل له: كلم زيداً؛ فقال: والله لا كلمته؛ انعقدت اليمين على الأبد، إلا أن ينوي اليوم، فإن كان ذلك في طلاق؛ قال: أردت اليوم - لم يقبل في الحكم.
كتاب الشهادات	
١٨٩٤	إذا شهد صبيان بأن فلاناً قتل فلاناً - فهل يكون ذلك لوثاً؟
كتاب العتق	
١٦٠	إذا أعتق إحدى أمته، فإنه يجوز له وطء إحداها، ويكون الوطء تعييناً للعتق في الأخرى، وكذلك إذا طلق إحدى امرأته.
٢٥٢	لو أعتق أحد عبديه، فإن العتق مبهم لا يقع، فإذا سئل واختار للعتق واحداً؛ وقع العتق على المعين.
٦٨٦	الرجل إذا قال لعبده: إن رأيت عينا فأنت حر والعين اسم مشترك بين الباصرة وعين الماء والدينار وأحد الإخوة من الأب والأم، ولم ينو المعلق شيئاً - فهل يعتق العبد إذا رأى شيئاً منها؟
٧١٩	لو قال رجل لعبده: متى مت وأنت بمكة فأنت حر، ومتى مت وقد قرأت القرآن فأنت حر، فمات السيد والعبد بمكة وقد قرأ القرآن كله، كان حرّاً، وإن مات وليس العبد بمكة أو مات ولم يقرأ القرآن كله لم يعتق.

٧١٩	إذا قال لعبده إذا قرأت القرآن فأنت حر - لم يعتق إلا بقراءة الجميع.
٨٥١	إذا كان العبد مشهور النسب من غيره واستلحقه هل يعتق لكونه أقر بالبنوة التي لازمها العتق؟
٨٥١	لو قال أحد الوارثين: فلانة بنت أبينا، هل يحكم بعتقها.
٨٨٤	إذا قال لعبده: إن مت ودخلت الدار فأنت حر - لا بد أن يقع دخوله الدار بعد موت السيد.
٨٨٩	فيما إذا قال لعبده: إذا مت فشئت فأنت حر.
١٨٩٧	إذا أعتق الصبي المميز في مرض موته منجزاً فهل ينفذ؟
كتاب التدبير	
١٨٩٥	تدبير الصبي المميز.
كتاب الكتابة	
١٠٨٥	الكتابة مستحبة.
كتاب أمهات الأولاد	
١٥٠٩	الرجل لا يلحقه ولد أمته وإن وطئها ما لم يقر بالولد.
٢١٤٦، ٢٠٩٦، ٢١٤٩	بيع أم الولد.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس

المصادر والمراجع

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس المصادر والمراجع

حرف الألف

- ١- آداب الشافعي ومناقبه لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، القاهرة، عزت العطار الحسيني - مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.
- ٢- الآيات البينات على شرح المحلي جمع الجوامع للمحلي، لأحمد ابن قاسم العبادي (ت ٩٩٤هـ)، اعتناء زكريا عميرات. بيروت، دار الكتب العلمية، ٤ ج.
- ٣- إبطال القياس (ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان) لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ٤- الإبهاج شرح المنهاج لعلي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ)، وتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، طبعة (ت ٧٧١هـ)، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠١هـ. وطبعة أخرى كتب هوامشها وصححها جماعة من العلماء، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. ٣ ج.
- ٥- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتاب الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي للدكتور سعدي الهاشمي، نشرة المجلس العلمي وإحياء التراث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٦- إجمال الإصابة في أقوال الصحابة للحافظ العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد سلمان أشقر منشورات مركز المخطوطات والتراث بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٧- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. وكذلك بتحقيق عبدالرحمن بن محمد عثمان، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٨- أحكام القرآن لمحمد بن عبدالله المعروف بابن العربي، تحقيق علي بن محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

٩- أحكام القرآن لأحمد بن علي الرازي الجصاص، دار الفكر، بيروت.
١٠- أحكام القرآن لمحمد بن إدريس الشافعي أبو عبدالله (ت ٢٠٤هـ) جمع أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق عبدالغني عبدالحالق، بيروت، دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ. جزآن.

١١- الإحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ. وكذلك طبعة أخرى بإشراف أحمد محمد شاكر. بيروت، دار الآفاق الحديثة. الطبعة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. ٨ ج في مجلدين.

١٢- الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٣- إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق عبدالله محمد الجبوري. بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
وكذلك عبدالمجيد تركي، بيروت، دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

١٤- الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي المالكي (ت ٦٨٤هـ)، اعتناء عبدالفتاح أبوغدة، بيروت، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٥- أدب الدنيا والدين لعلي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي، تحقيق مصطفى السقا، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦- أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح - بحاشية فتاوى ومسائل ابن الصلاح - لأبي عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. ج٢.

١٧- الأربعين النووية مع شرح الشيخ ابن دقيق العيد، بيروت، دار الرائد العربي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

١٨- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٩- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين الجويني،

تحقيق محمد يوسف موسى، وعلي عبدالمنعم عبدالحميد، القاهرة،
مصوره مكتبة الخانجي عن نشرة مطبعة السعادة،.

٢٠- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي
الشوكاني، عن طبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
مصورة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٢١- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ليحيى بن شرف
النووي الدمشقي، تحقيق عبدالباري فتح الله السلفي، مكتبة الأيمان،
ودار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ -
١٩٨٧م.

٢٢- إرواء الغليل في تحريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين
الألباني، بإشراف محمد زهير الشاويش، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ
- ١٩٧٩م. دمشق، وبيروت، المكتب الإسلامي.

٢٣- أساس القياس لأبي حامد الغزالي، تحقيق فهد بن محمد السدحان،
مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٢٤- أسباب نزول القرآن لأبي علي بن أحمد الواحدي، تحقيق السيد أحمد
صقر، دار القبلة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة لعزالدين أبي الحسن علي بن محمد بن
الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ) تحقيق محمد إبراهيم البناء، ومحمد أحمد
عاشور، ومحمود عبدالوهاب فايد، نشر القاهرة، - دار الشعب،
٧ج، وكذلك تصوير دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٢٦- الإسلام والحضارة العربية لمحمد كرد علي، طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٦م.

٢٧- الأشباه والنظائر لزين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، وكذلك طبعة إدارة القرآن والعلوم، كراتشي.

٢٨- الأشباه والنظائر لمحمد بن عمر بن مكي بن عبدالصمد بن المرحل المعروف بابن الوكيل، تحقيق أحمد بن محمد العنقري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٢٩- الأشباه والنظائر لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، جزآن.

٣٠- الأشباه والنظائر لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣١- الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي (ت ٤٢٢هـ)، مطبعة الإرادة، جزآن.

٣٢- الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٣٢٨هـ، وكذلك طبعة بتحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر - القاهرة.

- ٣٣- أصول مذهب الإمام أحمد دراسة أصولية مقارنة عبدالله بن عبدالحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٣٤- أصول الدين، للأستاذ أبي منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي البغدادي (ت ٤٢٩هـ) الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ - ١٩٢٨م، استانبول، مطبعة الدولة.
- ٣٥- أصول السرخسي لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي (ت ٤٩٠هـ)، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدرآباد الدكن. وكذلك طبعة بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ٣٦- أصول الفقه للعربي اللّوه، مطابع الشويخ ديسيربس، تطوان، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٣٧- أصول الفقه لمحمد أبو النور زهير، الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٣٨- أصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٩- أصول الفقه الإسلامي لمحمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٤٠- إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحيي الدين الدرويش، دار ابن كثير، واليمامة، دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٤١- إعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي

بكر بن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد،

بيروت، دار الجليل، ١٩٧٣م، ٤ ج.

٤٢- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري لأبي سليمان حمد بن محمد

الخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود،

مكة المكرمة، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة

الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، ٤ ج.

٤٣- الأعلام لخير الدين الزركلي (١٣٩٦هـ)، بيروت، دار العلم للملايين،

٨ ج.

٤٤- أعيان العصر وأعوان النصر لصلاح الدين خليل بن أيبط الصفدي

(٧٦٤هـ) تحقيق علي أبوزيد، ونيل أبوعمشة، وحيد موعد، ومحمد

سالم محمد، قدم له مازن عبدالقادر المبارك، الطبعة ١٤١٨هـ -

١٩٩٨م، دمشق دار الفكر، وبيروت، دار الفكر المعاصر.

٤٥- الإفصاح عن معاني الصحاح لأبي المظفر بن هبيرة (٥٦٠هـ)، الطبعة

الأولى ١٣٩٨هـ، الرياض، المؤسسة السعيدية.

٤٦- أفعال الرسول ﷺ ودلالاتها على الأحكام الشرعية للدكتور محمد

الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ -

١٩٨٨م.

٤٧- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى

والأنساب للأمير الحافظ علي بن هبة الله بن مأكولا (٤٧٥هـ)، تحقيق

عبد الرحمن المعلمي اليماني ونايف العباسي، بيروت، محمد أمين

دمج، ٧ ج.

٤٨- الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة مصورة عن طبعة بولاق، ١٣٢١هـ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ٧ ج، وكذلك طبعة باعتناء محمد زهري النجار، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٤٩- الإمام الشيرازي حياته وآراؤه الأصولية، لمحمد حسن هيتو، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٥٠- إنباه الرواة على أنباء النحاة لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٢٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ٤ ج.

٥١- الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (٥٦٢هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، بيروت، محمد أمين دمج، الطبعة الأولى والثانية، ١٢ ج، وكذلك طبعة بتقديم عبدالله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٥٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد ورمضان عبدالنواب، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٥٣- الاستغناء في الاستثناء لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن القرافي، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت،

الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٥٤- أنيس الفقهاء للقاسم بن عبد الله القنوي (٩٧٨ هـ)، تحقيق أحمد بن عبد الرزاق الكيسي، جدة، دار الوفاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٥٥- إيضاح المبهم من معاني السلم للأخضري في المنطق لأحمد الدمنهوري. القاهرة، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م.

٥٦- الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل الأصولي الفقهي، لأبي محمد يوسف بن عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي (ت ٦٥٦ هـ)، تحقيق فهد بن محمد السدحان، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م، الرياض، مكتبة العبيكان.

٥٧- الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج، لعبد الله بن محمد بن صديق الغماري، علق عليه سمير طه المجذوب، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٥٨- الاختيار لتعليل المختار لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي (٦٨٣ هـ)، تصحيح، محسن أبو دقيقة، تعليق محمود أبو دقيقة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، بيروت، دار المعرفة، ٥ ج.

٥٩- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (٤٦٣ هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، دار نهضة مصر، ٤ ج.

٦٠- الاعتصام للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي (٧٩٠هـ)، القاهرة، مطبعة المكتبة التجارية الكبرى، ٢ ج.

٦١- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، استانبول، وكالة المعارف الجليلة، ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.

حرف الباء

٦٢- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لزين الدين بن نجيم (٩٧٠هـ)، باكستان، المكتبة الماجدية، ٧ ج.

٦٣- البحر المحيط لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، ٦ ج، وكذلك طبعة بتحقيق لجنة من علماء الأزهر، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٦٤- بدائع الزهور في وقائع الدهور لمحمد بن أحمد بن إياس (ت ٩٣٠هـ)، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.

٦٥- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. لعلاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني (٥٨٧هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م. ٧ ج.

٦٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد (مطبوع مع الهداية في تخريج أحاديث البداية) لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد

الحفيد (٥٩٥هـ)، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ -

١٩٨٧م، ٨ ج.

٦٧- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لمحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد

القرطبي، دار المعرفة، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٦٨- البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق أحمد

أبو ملحهم ونجيب عطوي وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية،

١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، ١٥ ج.

٦٩- البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق أحمد أبو

ملحهم ونجيب عطوي وآخرون، دار البيان للتراث، الطبعة الأولى،

١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧٠- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي الشوكاني

(١٢٥٠هـ)، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، جزآن.

٧١- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني

(٤٧٨هـ)، تحقيق عبد العظيم الديب، القاهرة، دار الأنصار، الطبعة

الثانية، ١٤٠٠هـ، جزآن، وكذلك مطابع الدوحة، قطر، الطبعة

الأولى، ١٣٩٩م.

٧٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبد الرحمن

السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار

الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، جزآن.

٧٣- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، لعبد الرحمن حبنكة الميداني،

- دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ج٢.
- ٧٤- البلبل في أصول الفقه لسليمان بن عبدالقوي الطوفي الصرصي الحنبلي، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
- ٧٥- بلوغ المرام من أدلة الحكم لابن حجر العسقلاني، مطبعة الحلبي، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- ٧٦- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب لشمس الدين أبي الثناء محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني (٧٤٩هـ)، تحقيق محمد مظهر بقا، جدة، دار المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، من منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ج٣.
- ٧٧- البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الرابعة، القاهرة، مطبعة الخانجي. ج٢.
- ٧٨- البيت السبكي بيت علم في دولتي الممالك لمحمد الصادق حسين، الطبعة الأولى، ١٩٤٨م، القاهرة، دار الكتاب المصري.

حرف التاء

- ٧٩- تاج التراجم لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السوداني، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، وكذلك مطبعة العاني، بغداد.
- ٨٠- تاج الدين السبكي والقضايا الأدبية من خلال كتابه طبقات الشافعية الكبرى لعوض محمد أحمد كدكي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ -

١٩٩٨م، بيروت، مؤسسة الريان.

٨١- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ مصر، المطبعة الخيرية بالجمالية، وكذلك طبعة بتحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٨٢- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي لحسن إبراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السابعة، ١٩٦٤م.

٨٣- التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل للخطاب شرح خليل، لأبي عبدالله محمد بن يوسف العبدري (٨٩٧هـ)، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ، ٦ ج.

٨٤- تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ١٣٩٩هـ.

٨٥- تاريخ الخلفاء لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة، مطبعة المدني. الطبعة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.

٨٦- التاريخ الكبير، للبخاري (٢٥٦هـ)، الطبعة بدون، بيروت، دار الكتب العلمية ٩ ج.

٨٧- تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤ ج.

٨٨- تاريخ جرجان لحمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق

- ومراجعة محمد عبدالعزيز خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، بيروت، عالم الكتب.
- ٨٩- تاريخ خليفة بن خياط لأبي عمرو خليفة بن خياط شباب العصفري (٢٤٠هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري، الرياض، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٩٠- التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزآبادي الشيرازي (٤٧٦هـ)، تحقيق محمد حسن هيتو، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٩١- تبصرة المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
- ٩٢- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق علي بن محمد البجاوي، طباعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- ٩٣- التبيان في شرح الديوان (شرح ديوان أبي الطيب المتنبي) لأبي البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ الشلبي، دار المعرفة، بيروت.
- ٩٤- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي (٧٤٣هـ)، ملتان، مكتبة إمدادية، مصورة عن الطبعة الأولى بيولاقي، ١٣١٥هـ، ٦ ج.
- ٩٥- تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لناصر السنة أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر الدمشقي

(ت ٥٧١هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي

٩٦- تحرير ألفاظ التنبيه ليحي بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق عبدالغني

الدقر، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٩٧- تحرير القواعد المنطقية، شرح الرسالة الشمسية للقرطبي، لقطب الدين

محمود بن محمد الرازي، الطبعة الثانية، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي

الحلبي، القاهرة.

٩٨- التحصيل من الحصول، لسراج الدين الأرموي (٦٨٢هـ) تحقيق

عبدالحמיד علي بن أبي زنيد، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة

الأولى، ١٤٠٨هـ.

٩٩- تحفة المحتاج لشرح المنهاج لأحمد بن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) (ومعها

حاشية الشرواني)، بيروت، دار الفكر، مصورة عن الطبعة الأولى

ببلاق، ١٣١٥هـ - ١٠ج، وطبعة دار صادر، بيروت.

١٠٠- تحقيق التراث لعبد الهادي الفضلي، الطبعة الأولى، جدة، مكتبة العلم،

١٤٠٢هـ - ١٩٨٥م.

١٠١- تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي،

١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٠٢- تخريج أحاديث الكشاف لجمال الدين أبي أحمد عبدالله بن يوسف

الزيلعي (ت ٧٦٢هـ) الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، دار خزيم.

١٠٣- تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه لعبدالله بن محمد بن صديق

الغماري الحسني، خرج أحاديثه يوسف عبدالرحمن المرعشلي، عالم

الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٠٤- تخريج أحاديث مختصر المنهاج للحافظ العراقي (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق صبحي البدري السامرائي، القاهرة، دار الكتب السلفية.

١٠٥- تخريج الفروع على الأصول لشهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني (٦٥٦هـ)، تحقيق محمد أديب صالح، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٠٦- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) شرح تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ - ١٩٦١م، القاهرة، دار الكتب الحديثة.

١٠٧- تذكرة الحفاظ لأبي عبدالله شمس الدين محمد الذهبي (ت ٨٤٨هـ)، تصوير دار إحياء التراث العربي ببيروت، عن طبعة وزارة المعارف الحكومية بالهند.

١٠٨- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض بن موسى السبتي (٥٤٤هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٨ ج، وكذلك طبعة بتحقيق أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٠٩- التسهيل لعلوم التنزيل لمحمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي، الدار العربية للكتاب.

١١٠- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، تأليف بدر الدين

محمد بن بهادر بن الزركشي، (٧٩٤هـ) تحقيق سيد عبدالعزيز،
وعبدالله ربيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى،
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ٤ ج.

١١١- التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني (٨١٦هـ)، تحقيق إبراهيم
الأيباري، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ -
١٩٨٥م.

١١٢- تعليل الأحكام لمحمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، بيروت،
الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

١١٣- تفسير آيات الأحكام، نقحها وصححها محمد علي السائس، مطبعة
علي صبيح.

١١٤- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، للإمام فخرالدين الرازي (٦٠٦هـ)،
القاهرة، المطبعة البهية المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م،
وكذلك طبعة دار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١١٥- تفسير الألوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني)،
لشهاب الدين السيد محمود الألوسي، الطبعة بدون، بيروت، دار
إحياء التراث العربي.

١١٦- تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)، لمحمد بن جرير
الطبري، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، بيروت، دار المعرفة،
مصور من الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ٣٠ ج.

١١٧- تفسير القرآن العظيم للإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير

القرشي (ت ٧٧٤هـ)، القاهرة، دار إحياء الكتاب العربي عيسى البابي
الخلي وشركاه، وكذلك طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت،
١٣٨٨هـ.

١١٨- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله محمد بن أحمد
الأنصاري القرطبي، تصحيح وتقديم أحمد عبدالعليم البردوني، دار
الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، وكذلك طبعة دار الكتب
العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ٢٠ ج.

١١٩- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي للدكتور محمد أديب صالح، المكتب
الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٢٠- تقريب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٢٥هـ)، تحقيق
محمد عوامة، حلب، دار الرشيد، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
١٢١- تقريب المعاني في شرح حرز الأمان في القراءات السبع لسيد لاشين
أبو الفرح وخالد محمد الحافظ، دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة
الثالثة، ١٤٢٠هـ.

١٢٢- التقرير والتجوير شرح التحرير لكمال الدين بن الهمام، لابن أمير الحاج
الحنفي، الطبعة الأولى، ١٣١٦م، القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق.
١٢٣- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين
عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ -
١٩٨٠م، بيروت، دار الحديث.

١٢٤- تكملة المجموع، لتقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي، الطبعة بدون

- تاريخ، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، وكذلك طبعة مع فتح العزيز شرح الوجيز وتلخيص الحبير، دار الفكر، بيروت.
- ١٢٥- تلبس إبليس لجمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، مكتبة المدني، جدة، المملكة العربية السعودية.
- ١٢٦- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، ٤ ج، وكذلك طبعة المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ.
- ١٢٧- التلخيص في أصول الفقه لأبي المعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني، تحقيق عبدالله جولم النيبالي، شبير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١٢٨- تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع لمحمد بن الخطيب القزويني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة.
- ١٢٩- التلخيص لابن القاص.
- ١٣٠- التمهيد تخريج الفروع على الأصول، لجمال الدين أبي محمد عبدالرحيم بن الحسن الإسنوي (٧٧٢هـ)، تحقيق محمد حسن هيتو، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ١٣١- التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني (٥١٠هـ)، تحقيق مفيد محمد أبو عمشة وشيخنا محمد علي إبراهيم، مكة المكرمة - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة

الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، ٤ ج.

١٣٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (٤٦٣هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ - ١٤١١هـ، ١٩٦٧م - ١٩٩١م، ٢٦ ج.

١٣٣- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، للشيخ عبدالرحمن بن علي بن محمد الشيباني الأثري المعروف بابن الديع (ت ٩٤٤هـ)، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٣٤- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة لأبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله محمد صديق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

١٣٥- تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) بيروت، دار الكتب العلمية، ٤ ج، مصورة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.

١٣٦- تهذيب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، طبعة حيدر آباد الدكن بالهند، سنة ١٣٢٦هـ، وكذلك مصورة دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، عليها.

١٣٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن

عبدالرحمن الحلبي المزني (ت ٧٤٢هـ)، بتحقيق بشار عواد الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣ - ١٤٠٥هـ، ١٩٨٢ - ١٩٨٣م.

١٣٨- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ - ١٤٠٨هـ، ١٩٨٢ - ١٩٨٨م، ٣٥ ج.

١٣٩- التوضيح على التنقيح للقاضي صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحجوبي البخاري (٧٤٧هـ)، القاهرة، مكتبة محمد علي صبيح، جزآن.

١٤٠- التوقيف على مهمات التعاريف لمحمد عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ)، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٤١- تيسير التحرير لمحمد أمين أمير بادشاه الحنفي (٩٧٨هـ)، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ - ١٣٥١هـ، ٤ ج.

حرف الثاء

١٤٢- الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام (قضاة الشام) لمحمد بن علي بن طولون (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق صلاح الدين المنجد، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٦م.

١٤٣- الثقات لمحمد بن حبان البستي الطبعة الأولى، حيدر آباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

حرف الجيم

١٤٤- جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي، تأليف محمد بن محمد بن أحمد الكاكي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق فضل الرحمن عبد الغفور الأفغاني، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، مكة، مكتبة نزار مصطفى الباز.

١٤٥- جامع الأحكام الفقهية للإمام القرطبي من تفسيره، جمع فريد عبدالعزيز الجندي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٤٦- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (ت٤٦٣هـ)، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، القاهرة، مطبعة العاصمة.

١٤٧- جامع التحصيل في أحكام المراسيل لصلاح الدين أبو سعيد بن خليل بن كيكلي العلاتي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

١٤٨- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.

١٤٩- الجدل على طريقة الفقهاء لأبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي الحنبلي (ت٥١٣هـ)، نشرة المعهد الفرنسي بدمشق سنة ١٩٦٧م، بتحقيق جورج مقدسي.

١٥٠- الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، الهند، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ.

- ١٩٥٢م، ٩ ج، وكذلك مصورة دار الفكر العربي، القاهرة، عنها.
١٥١- جواهر البلاغة في المعاني والبيان البديع لأحمد الهاشمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية عشر.

١٥٢- الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم أهل المدينة لحسن بن محمد، تحقيق عبد الوهاب بن إبراهيم أبوسليمان، دار الغرب، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٥٣- الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحيي الدين عبد القادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي (٧٧٥هـ)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، الرياض، دار العلوم، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، هجر، ٥ ج.

١٥٤- الجواهر الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلطين لإبراهيم بن محمد بن أيدير العلائي المعروف بابن دقماق، حققه سعيد عبدالفتاح عاشور، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.

حرف الحاء

١٥٥- حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قررة العين، للسيد البكري بن السيد محمد شطا الدمياطي أبوبكر، الطبعة بدون، تاريخ، بيروت، دار الفكر، ٤ ج.

١٥٦- حاشية ابن عابدين = رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين (١٢٥٢هـ)، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ، مصر، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، تصوير بيروت، دار الفكر، ٨ ج.

- ١٥٧- حاشية الباجوري على متن السلم لإبراهيم الباجوري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٤٧هـ.
- ١٥٨- حاشية البناي على شرح المحلى على جمع الجوامع، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، جزآن.
- ١٥٩- حاشية التفتازاني على العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب لعضد الملة والدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (٧٥٦هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، جزآن.
- ١٦٠- حاشية الجرجاني على العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب لعضد الملة والدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (٧٥٦هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، جزآن.
- ١٦١- حاشية الخرشى على خليل محمد بن عبدالله بن علي الخرشى، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ١٦٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد عرفة الدسوقي، الطبعة بدون، تاريخ، بدون، بيروت، دار الفكر. ٤ ج.
- ١٦٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار قهرمان، استانبول.
- ١٦٤- حاشية العطار على شرح المحلى على جمع الجوامع، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، جزآن.
- ١٦٥- حاشية قليوبي وعميرة لشهاب الدين القليوبي والشيخ عميرة، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

١٦٦- حاشية النجدي على الروض المربع شرح زاد المستقنع، لعبد الرحمن بن

محمد قاسم العاصمي النجدي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

١٦٧- الحاصل من المحصول في أصول الفقه لتاج الدين أبي عبدالله محمد بن

الحسين الأرموي (٦٥٣هـ)، تحقيق عبدالسلام محمود أبو ناجي،

الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، بنغازي، جامعة قاريونس، ليبيا.

١٦٨- الحاوي الكبير لعلي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي

(ت ٤٥٠هـ)، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، تحقيق علي

محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، بيروت، دار الكتب العلمية،

٢٠ ج، وكذلك طبعة بتحقيق محمود مطرجي وبمجموعة من المحققين،

دار الفكر، بيروت، ١٤١هـ - ١٩٩٤م.

١٦٩- الحجة على أهل المدينة لمحمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ)، تحقيق

مهدي حسن الكيلاني، بيروت، عالم الكتب، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م،

١٣٩٠هـ - ١٩٧١م، ٤ ج.

١٧٠- حجية الإجماع وموقف العلماء، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.

١٧١- الحدود في الأصول لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي

(ت ٤٧٤هـ)، تحقيق نزيه حماد، الطبعة بدون، تاريخ بدون، بيروت،

مؤسسة الزغبى للطباعة والنشر.

١٧٢- الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي لحمزة

عبد اللطيف القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٨م.

١٧٣- حسن الصياغة شرح دروس البلاغة لمحمد ياسين بن عيسى الفاداني،

مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

١٧٤- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، ٢ ج.

١٧٥- حلية الأولياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٧هـ، بيروت، دار الكتاب العربي.

١٧٦- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي (٥٠٧هـ)، تحقيق ياسين أحمد درادكة، عمان، مكتبة الرسالة الحديثة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ٨ ج.

١٧٧- الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، لأحمد بدوي، الطبعة الأولى، ١٩٥٣م، القاهرة، نهضة مصر.

حرف الخاء

١٧٨- خير الواحد إذا خالف عمل أهل المدينة للدكتور حسان فلمبان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٧٩- الخرشني على مختصر خليل، الطبعة بدون، سنة الطبع بدون بيروت، دار صادر، ٦ ج.

١٨٠- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٨١- الخصائص الكبرى لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، دار

الكتاب العربي.

١٨٢- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، حققه محمد علي النجار، الطبعة الثالثة، بيروت، عالم الكتاب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

حرف الدال

١٨٣- دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى العربية مجموعة من الباحثين، القاهرة، لجنة دائرة المعارف الإسلامية، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م.

١٨٤- المدارس في تاريخ المدارس، لعبدالقادر بن محمد النعيمي الدمشقي (٩٧٨هـ)، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢ ج.

١٨٥- الدر المختار شرح تنوير الأبصار (مع رد المختار)، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، تصوير بيروت، دار الفكر، ٨ ج.

١٨٦- الدر المنثور في التفسير بالمأثور لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٨٧- الدراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تصحيح عبد الله هاشم اليماني المدني، القاهرة، الفجالة الجديدة، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، جزآن.

١٨٨- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة، دار الكتب الحديثة، الطبعة ثانية، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م، ٥ ج.

١٨٩- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن فرحون (٧٩٩هـ)، تحقيق محمد الأحمد أبو النور، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٨٤م.

١٩٠- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتيان في شرح الديوان، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شليبي، دار المعرفة، بيروت.

١٩١- ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ، تحقيق أحمد عبدالمجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٩٢- ديوان الفرزدق، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٩٣- ديوان ذي الرمة شرح الخطيب التبريزي، باعثناء مجيد طراد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

حرف الذال

١٩٤- ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين للعبادي، تحقيق أحمد عمر هاشم، محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٩٥- الذيل على طبقات الحنابلة لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف بابن رجب، دار المعرفة، بيروت.

١٩٦- ذيل العبر في أخبار من غير للحافظ الذهبي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

حرف الراء

- ١٩٧- الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض
لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق خليل الميس، دار الكتب
العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٩٨- الرسالة للإمام محمد بن إدريس المطلبي الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق
وشرح أحمد محمد شاكر، بيروت، دار الفكر.
- ١٩٩- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للعلامة السيد
الشريف محمد بن جعفر الكتاني (١٣٤٥هـ)، الطبعة الرابعة،
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، بيروت، دار البشائر الإسلامية.
- ٢٠٠- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين أبي نصر
عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق علي
محمد معوض، عادل أحمد عبدالموجود، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ -
١٩٩٩م، بيروت، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ٤ ج
- ٢٠١- الروض الأنف شرح سيرة ابن هشام، لأبي القاسم عبدالرحمن بن
عبدالله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ -
١٩١٤م، القاهرة، المطبعة الجمالية.
- ٢٠٢- الروض المربع بشرح زاد المستنقع مختصر المقنع لشرف الدين أبي النجا
موسى بن أحمد الحجاوي شرح منصور بن يونس البهوتي. الطبعة
السادسة، بيروت، دار الفكر.
- ٢٠٣- الروض المربع شرح زاد المستنقع مع حاشية ابن قاسم، الطبعة الثالثة،

١٤٠٥هـ.

٢٠٤- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات محمد باقر الموسوي الخونساري الأصبهاني، طبعة بيروت.

٢٠٥- روضة الطالبيين، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، الطبعة بدون، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢٠٦- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، نشر دار الباز.

٢٠٧- روضة الناظر وجنة المناظر، تأليف موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، بتحقيق عبدالكريم بن علي النملة، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، وكذلك طبعة راجعها سيف الدين الكاتب، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، بيروت، دار الكتاب العربي، وكذلك مصورة دار الباز، مكة المكرمة.

حرف الزاي

٢٠٨- زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٢٠٩- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى

(٣٧٠هـ)، تحقيق عبدالمنعم بشناتي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ -

١٩٩٨هـ، بيروت، دار البشائر.

٢١٠- الزواجر عن اقتراف الكبائر لأحمد بن محمد بن علي بن حجر المكي

الهيتمي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة الثانية،

١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

حرف السين

٢١١- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام لمحمد بن إسماعيل

الصنعاني، راجعه وعلق عليه محمد عبدالعزيز الخولي، دار إحياء التراث

العربي، الطبعة الرابعة، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

٢١٢- السراج الوهاج في شرح المنهاج تأليف فخر الدين أحمد بن حسن بن

يوسف الجاربردي (ت ٧٤٦هـ)، تحقيق أكرم بن محمد أوريقان،

الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، الرياض، دار المعراج الدولية

للنشر.

٢١٣- سلاسل الذهب تأليف الإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد المختار

بن محمد الأمين الشنقيطي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م،

القاهرة، مكتبة ابن تيمية.

٢١٤- سلم الوصول لشرح نهاية السؤل لمحمد نجيب المطيعي، عالم الكتب،

بيروت.

٢١٥- السلوك لمعرفة دول الملوك لتقي الدين أحمد بن علي المقرئ (ت هـ)

نشره محمد مصطفى زيادة، لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة

١٩٤٢م، وكذلك طبعة بتحقيق محمد عبدالقادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢١٦- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق عزت عبيد الدعاس، عادل السيد، حمص، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م، ٥ ج.

٢١٧- سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٧٣هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، جزآن، وكذلك طبعة بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي، الرياض، شركة الطباعة العربية، الطبعة أولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٤ ج.

٢١٨- سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٣٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٥ ج.

٢١٩- سنن الدراقطني لعلي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ، وكذلك طبعة القاهرة، دار المحاسن للطباعة، الطبعة أولى، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، ٤ ج.

٢٢٠- السنن الكبرى (وفي ذيله الجوهر النقي) لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت، وكذلك طبعة بتحقيق محمد عبدالقادر عطا الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، بيروت، دار الكتب العلمية ١١ ج.

٢٢١- سنن النسائي (المجتبي) لأحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، اعتناء

عبدالفتاح أبو غدة، حلب - مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة

الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ٩ ج.

٢٢٢- سنن الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (٢٥٥هـ)،

تحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني، نشاط آباد، حديث أكاديمي،

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، جزآن.

٢٢٣- سنن سعيد بن منصور للإمام الحافظ سعيد بن منصور بن شعبة

الحرساني المكي (ت ٢٩٧هـ)، تحقيق الأستاذ حبيب الرحمن الأعظمي،

الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢٢٤- السنن للإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق خليل

إبراهيم ملا خاطر، جدة، دار القبلة، بيروت، مؤسسة علوم القرآن،

الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، جزآن.

٢٢٥- سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

(٧٤٨هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين تحت إشراف شعيب

الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ -

١٩٨١م، ٢٥ ج.

٢٢٦- السيرة النبوية لأبي محمد عبد الملك بن هشام (٢١٣هـ أو ٢١٨هـ)،

تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة

الثالثة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ٤ ج، وكذلك طبعة مطبعة الحلبي،

القاهرة.

حرف الشين

٢٢٧- الشامل في أصول الدين لإمام الحرمين عبدالمملك بن عبدالله الجويني (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق علي سامي النشار، الإسكندرية، منشأة المعارف ١٩٦٩م.

٢٢٨- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف (١٣٦٠هـ)، بيروت، دار الفكر.

٢٢٩- شذا العرف في فن الصرف لأحمد الحملاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة السادسة عشر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م، وطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٤٥هـ - ١٩٢٧م.

٢٣٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، الطبعة أولى، ١٤٠٦ - ١٤١١هـ، ١٩٨٦ - ١٩٩١م، ١٠ ج، وكذلك طبعة دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٣١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لعبدالله بن عقيل، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الرابعة عشر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٢٣٢- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح لسعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني (٧٩٢هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٣٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان مع شرح الشواهد للعيني، دار قهرمان للنشر والتوزيع، استانبول، تركيا.

٢٣٤- شرح الأصفهاني لمنهاج البيضاوي لشمس الدين محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني، تحقيق عبدالكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٣٥- شرح البدخشي (منهاج العقول) لمحمد بن الحسن البدخشي، مطبعة محمد علي صبيح، وكذلك طبعة مع شرح نهاية السؤل للإسنوي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، بيروت دار الكتب العلمية.

٢٣٦- شرح الرحبية في علم الفرائض لسبط المارديني، وحاشية البقري، تعليق مصطفى ديب البغا، طبع على نفقة إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر.

٢٣٧- شرح الزرقاني على خليل لعبدالباقي الزرقاني، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢٣٨- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢٣٩- شرح الشفا للملا علي القاري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٤٠- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك (وبهامشه حاشية أحمد بن محمد الصاوي المالكي) لأبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، خرج أحاديثه مصطفى كمال وصفي، دار المعارف بمصر، ١٣٩٢م.

٢٤١- شرح العبري على منهاج الوصول إلى علم الأصول، رسالة.

٢٤٢- شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب لعضد الملة

والدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (٧٥٦هـ)، مكتبة الكليات
الأزهرية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، جزآن، وكذلك طبعة دار الكتب
العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٢٤٣- شرح العناية على الهداية (مع فتح القدير لكمال الدين ابن الهمام)
محمد بن محمود البابر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٤٤- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم
الأنباري، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة،
الطبعة الخامسة.

٢٤٥- شرح القطبي على الشمسية، طباعة باكستانية غير متوفر فيها
معلومات النشر.

٢٤٦- الشرح الكبير لعبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة
المقدسي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٢٤٧- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير لمحمد بن أحمد بن
عبد العزيز الفتوحى ابن النجار الحنبلي (٩٧٢هـ)، تحقيق محمد الزحيلي
ونزيه حماد، مكة المكرمة مركز البحث العلمي وإحياء التراث
الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ - ١٤٠٨هـ،
١٩٨٠ - ١٩٨٧م، ٤ ج.

٢٤٨- شرح ابن السبكي لمختصر ابن الحاجب (رفع الحاجب) (مخطوط)،
مصورة من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم
(٢١٩) أصول فقه، ورقم الجامعة الإسلامية (٢٩٤٤) ف.

٢٤٩- شرح السنة للإمام البغوي، تحقيق زهير الشاويش، وشعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، المكتب الإسلامي.

٢٥٠- الشرح الصغير على مختصر خليل لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير (ت ١٢٠١هـ)، مطبوع على هامش بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك له أيضا، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٢٥١- شرح العبري على المنهاج (الجزء الثاني)، رسالة ماجستير في أصول الفقه، بتحقيق محمود حامد محمد عثمان، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، بجامعة الأزهر كلية الشريعة بالقاهرة.

٢٥٢- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز علي بن علي بن محمد الحنفي (ت ٧٩٢هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر.

٢٥٣- شرح اللمع لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ)، تحقيق عبد الحميد تركي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، جزآن.

٢٥٤- شرح المعالم في أصول الفقه لعبدالله بن محمد بن علي بن التلمساني، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد عوض، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٥٥- شرح المعلقات السبع للزوزني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

٢٥٦- شرح النووي على مسلم لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية،

١٣٩٢هـ.

٢٥٧- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤هـ)، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، القاهرة، مكتبات الكليات الأزهرية، دار الفكر، الطبعة أولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٢٥٨- شرح حدود ابن عرفة لأبي عبدالله محمد الأنصاري المشهور بالرصاع (٨٩٤هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٢٥٩- شرح جوهره التوحيد لإبراهيم الباجوري، تنسيق وتخراج محمد أديب الكيلاني، عبدالكريم تتان، ومراجعة عبدالكريم الرفاعي، طبع سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٢٦٠- شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢٦١- شرح شواهد المغني لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار مكتبة الحياة.

٢٦٢- شرح قطر الندى وبل الصدى لجمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الحادية عشر، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

٢٦٣- شرح محمد بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع (مع حاشية البستاني،

- وتقاريرات الشرييني)، دار الفكر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٦٤- شرح مختصر الروضة لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي (ت ٧١٦هـ) تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٣ج.
- ٢٦٥- شرح منتهى الإرادات لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار الفكر.
- ٢٦٦- شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب، تأليف عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت ٧٥٦هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق، عام ١٣١٧هـ.
- ٢٦٧- شرح مسلم ليحيى بن شرف النووي الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، القاهرة، دار إحياء التراث.
- ٢٦٨- شرح معاني الآثار لأبي جعفر الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق محمد زهري النجار، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٢٦٩- شرح منهاج البيضاء في علم الأصول، تأليف شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.
- ٢٧٠- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.
- ٢٧١- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل لحجة الإسلام محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق أحمد الكبيسي، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م، بغداد، مطبعة الإرشاد، نشر رئاسة ديوان الأوقاف العراقية.

حرف الصاد

- ٢٧٢- الصاحبى لأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق سيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابى، القاهرة وكذلك طبعة بتحقيق مصطفى الشومى بيروت، مطابع بدران وشركاؤه.
- ٢٧٣- صبح الأعشى فى صناعة الإنشا لأحمد بن على القلقشندي، شرح وتحقيق محمد حسين شمس الدين، طباعة دار الكتب المصرية، تصوير دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٧٤- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) لإسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م، بيروت، دار العلم للملايين، ٦ ج.
- ٢٧٥- صحيح ابن خزيمة لأبى بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة النيسابوري (٣١١هـ)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامى، ٤ ج.
- ٢٧٦- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لمحمد بن حبان بن أحمد أبوحاتم التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج ١٨.
- ٢٧٧- صحيح ابن ماجه لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربى لدول الخليج، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- ٢٧٨- صحيح البخارى لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى (٢٥٦هـ)، استانبول - المكتبة الإسلامية، ١٩٨١م، ٨ ج، وكذلك طبعة اعتنى

بها أبوصهيب الكرمي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م،
الرياض، بت الأفكار الدولية لنشر والتوزيع، وكذلك طبعة بتحقيق
مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الرابعة،
١٤١٠هـ.

٢٧٩- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)،
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ٥ ج،
وكذلك طبعة اعتنى بها أبوصهيب الكرمي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ -
١٩٩٨م، الرياض، بت الأفكار الدولية لنشر والتوزيع.

٢٨٠- الصغير بين أهلية الوجوب وأهلية الحديث، محمود مجيد بن سعود
الكبيسي، راجعه عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، إحياء التراث
الإسلامي.

٢٨١- صفة الصفوة لأبي الفرج ابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق محمود
فاخوري ومحمد رواس قلعجي، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثالثة،
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ٤ ج، وكذلك طبعة المطبعة لعثمانية، الطبعة
الثانية.

حرف الضاد

٢٨٢- الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي
(٣٢٢هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار الكتب
العلمية، الطبعة الأولى، ٤ ج.

٢٨٣- الضعفاء لأبي زرعة: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة مع تحقيق كتاب الضعفاء.

٢٨٤- الضعفاء والمتروكون لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٨٥- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، القاهرة، مكتبة المقدس ١٣٥٣هـ، ١٢ ج في ٦ مجلدات، وكذلك طبعة دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٢٨٦- ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٢٨٧- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، للدكتور عبد الرحمن حسن حنكة الميداني، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، دمشق، دار القلم.

حرف الطاء

٢٨٨- طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى (٥٢٦هـ)، بيروت، دار المعرفة، جزآن.

٢٨٩- طبقات الحفاظ لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، وكذلك طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٩٠- طبقات الشافعية لأبي بكر هداية الله الحسيني (ت ٤٠١٤هـ)، حققه

عادل نويهض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، بيروت، دار
الآفاق الجديدة.

٢٩١- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي
(٧٧١هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو،

القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م، ١٠ ج.

٢٩٢- طبقات الشافعية لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي (٧٧٢هـ)، تحقيق

عبد الله الجبوري، الرياض، دار العلوم، ١٤٠٠هـ - ١٩٨١م،
جزآن، وكذلك طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٩٣- طبقات الشافعية لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن قاضي شعبة

(٨٥١هـ)، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، حيدر آباد الدكن، دائرة

المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، ١٣٩٨ - ١٤٠٠هـ، ١٩٧٨ -
١٩٨٠م، ٤ ج.

٢٩٤- الطبقات السنية في تراجم الحنفية لتقي الدين بن عبد القادر التميمي

(١٠١٠هـ)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، الرياض، دار الرفاعي،

١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٤ ج حتى الآن.

٢٩٥- طبقات الشعراء للأديب عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن

هارون الرشيد (ت ٢٩٦هـ)، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، القاهرة،

دار المعارف.

٢٩٦- طبقات الفقهاء لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ)،

تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الرائد العربي، الطبعة الثانية،
١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٩٧- طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق الشيخ خليل الميس،
دار القلم، بيروت.

٢٩٨- الطبقات الكبرى لأبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري،
دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ.

٢٩٩- طبقات المفسرين لشمس الدين محمد بن علي الداودي (٩٤٥هـ)،
تحقيق علي محمد عمر، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى،
١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، ج٢.

٣٠٠- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي
الأندلسي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، مطابع دار
المعارف، ١٩٧٣م.

٣٠١- الطبقات لأبي عمر خليفة بن خياط شباب العصفري (٩٤٠هـ)،
تحقيق أكرم ضياء العمري، الرياض، دار طيبة، الطبعة الثانية،
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

حرف العين

٣٠٢- العبر في أخبار من غير، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان
الذهبي، تحقيق صلاح الدين المنجد، طبعة الكويت، سنة ١٣٨٦هـ.

٣٠٣- العدة في أصول الفقه لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي
(٤٥٨هـ)، تحقيق أحمد بن علي سير المبارك، الرياض، المحقق،

الطبعة الأولى، ١٤٠٠ - ١٤١٠ هـ، ١٩٨٠ - ١٩٩٠ م، ٥ ج.

٣٠٤ - العذب الفائض شرح عمدة الفارض، إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم
الفرضي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٤ هـ.

٣٠٥ - العزيز شرح الوجيز لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم
الرافعي (ت ٦٢٣ هـ)، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد
عبدالجواد، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، بيروت، دار الكتب
العلمية، ١٤ ج.

٣٠٦ - علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن
الشهرزوي، تحقيق نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١ هـ.
٣٠٧ - علل الحديث لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد (٣٢٧ هـ)، بغداد،
مكتبة المثنى، ١٣٤٣ هـ، ٢ ج.

٣٠٨ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود بن
أحمد العيني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة الأولى،
١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

٣٠٩ - عون الباري لحل أدلة صحيح البخاري لصديق بن حسن بن علي
الحسيني القنوجي، عني بطبعه عبدالله الأنصاري، ١٤٠١ هـ -
١٩٨١ م.

حرف الغين

٣١٠ - غاية البيان في شرح زيد ابن رسلان لشمس الدين محمد بن أحمد
الرملي الأنصاري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة.

٣١١- الغاية القصوى في دراية الفتوى، للشيخ عبدالله بن عمر البيضاوي،

تحقيق علي محيي الدين علي القرّة، الدمام، دار الإصلاح.

٣١٢- غاية النهاية في طبقات القراء لمحمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره

ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة،

١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣١٣- غذاء الألباب لشرح منظومة الآداب لمحمد السفاريني الحنبلي، دار

العلم للجميع، بيروت.

٣١٤- غريب الحديث لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي

(٥٩٧هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار الكتب

العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، جزآن.

٣١٥- غريب الحديث لأبي القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤هـ)، تحقيق محمد

عبد المعيد خان، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى،

١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، ٤ ج.

٣١٦- غريب الحديث لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)، تحقيق عبد الله

الجبوري، العراق، وزارة الأوقاف، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ،

١٩٧٧م، ٣ ج.

حرف الفاء

٣١٧- الفائق في غريب الحديث لجار الله محمود بن عمر الزمخشري

(٥٣٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم،

القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثانية، ٤ ج.

٣١٨- فتاوى السبكي لأحمد بن علي بن عبدالكافي (٧٦٣هـ)، بيروت، دار المعرفة.

٣١٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة، ١٣ ج.

٣٢٠- فتح الغفار بشرح المنار لزين الدين ابن إبراهيم الشهير بابن نجيم، وعليه حواشي عبدالرحمن البحراوي الحنفي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ١٣٥٥هـ.

٣٢١- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.

٣٢٢- فتح القدير لمحمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام (ت ٨٦١هـ)، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، بيروت، دار الفكر، ١٠ ج.

٣٢٣- الفتح المبين في طبقات الأصوليين للشيخ عبدالله مصطفى المراغي، نشر محمد أمين دمج وشركاه، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، وكذلك طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٢٤- فتح المعين بشرح قرّة العين لزين الدين بن عبدالعزيز الملياري، بيروت، دار الفكر، ٤ ج.

٣٢٥- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث لأبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمود ربيع، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٣٢٦- فتح المغيث محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٩٠٢هـ) ، تحقيق علي حسين علي، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دار الإمام الطبري، ٤ ج.

٣٢٧- فتح الودود علي مراقي السعود محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبدالله الولاتي الداودي (١٣٢١هـ)، الطبعة الأولى بالمطبعة المولوية بفاس، ١٣٢١هـ.

٣٢٨- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية لسليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجميل، طباعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر (وبالهامش كتابان: تفسير الجلالين وإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن).

٣٢٩- الفرق بين الفرق لعبدالقاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحמיד، دار المعرفة، بيروت.

٣٣٠- الفروق لشهاب الدين أبي العباس الصنهاجي المشهور بالقرافي، تحقيق محمد رواس قلعجي، دار المعرفة، بيروت .

٣٣١- الفصل في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، الطبعة الأولى، ١٣١٧هـ، القاهرة، المطبعة الأدبية في سوق الخضار القديم، وكذلك طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٣٣٢- الفصول في الأصول لأحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٧٠هـ)، تحقيق عجيل جاسم النشمي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون

الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ - ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٥ - ١٩٨٨ م،
٣ ج حتى الآن.

٣٣٣- فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (٢٤١ هـ)، الطبعة الأولى، ٣، ١٤٠ هـ - ١٩٨٢ م، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى.

٣٣٤- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، لأبي القاسم البلخي والقاضي عبد الجبار والحاكم الجشمي، تحقيق فوائد سيد، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، دار التونسية للنشر، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

٣٣٥- الفقيه والمتفقه للحافظ المؤرخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٢ هـ)، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، الدمام، دار ابن الجوزي، ٢ ج.

٣٣٦- فهرس الفهارس والأثبتات ومعجم المعاجم للمشيوخات والمسلسلات لعبدالحى الكتاني، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٣ ج.

٣٣٧- الفهرست لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم الوراق (٣٨٠ هـ)، تحقيق رضا تجدد، بيروت، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨ م.

٣٣٨- الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبد الحى اللكنوي الهندي (١٣٠٤ هـ)، صححه وعلق عليه محمد بدر الدين أبو فراس النعماني، دار الكتب الإسلامي، وكذلك طبعة دار المعرفة، بيروت.

٣٣٩- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت (مطبوع بهامش المستصفى)
لعبدالعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري (١٢٢٥هـ)،، المطبعة
الأميرية ببولاق، ١٣٢٢هـ، تصوير ونشر مكتبة المثنى ودار إحياء
التراث العربي، بيروت، وكذلك طباعة دار صادر، بيروت، الطبعة
الأولى، ١٣٢٢هـ، جزآن.

٣٤٠- فيض القدير شرح الجامع الصغير لمحمد عبدالرؤوف المناوي، تصوير
دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ.

حرف القاف

٣٤١- القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه للدكتور جلال
الدين عبدالرحمن، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، القاهرة، دار
الكتاب الجامعي.

٣٤٢- القاموس الفقهي لسعدي أبو جيب، دار الفكر، دمشق، سوريا،
الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٦م.

٣٤٣- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٨١٧هـ)،
بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٤٤- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس لأبي بكر بن العربي المعافري
(ت ٥٤٢هـ)، دراسة وتحقيق محمد عبدالله ولد كريم، الطبعة الأولى،
١٩٩٢م، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

٣٤٥- قضاء الأرب في أسئلة حلب لتقي الدين السبكي، تحقيق محمد عالم
عبدالمجيد الأفغاني، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، طباعة ١٤١٣هـ.

٣٤٦- القطع والظن عند الأصوليين للدكتور سعد بن ناصر بن عبدالعزيز الشثري، دار الحبيب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٤٧- قواطع الأدلة في أصول الفقه تأليف أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (٤٨٩ هـ)، تحقيق عبدالله بن حافظ الحكمي، وعلي عباس الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، ٤ ج، وكذلك طبعة بتحقيق محمد حسن بن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م بيروت، دار الكتب العلمية. جزآن.

٣٤٨- قواعد في تحقيق المخطوطات لصالح الدين المنجد، بيروت، دار الكتاب الحديث، ١٩٧٠ م.

٣٤٩- القوانين الفقهية لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزى (٧٤١ هـ)، تحقيق محمد أمين الضناوي، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، بيروت، دار الكتب العلمية.

حرف الكاف

٣٥٠- الكاشف عن المحصول في علم الأصول لأبي عبدالله محمد بن محمود العجلي الأصفهاني، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٣٥١- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣ هـ)، تحقيق محمد أحمد أحمد ولد

ماديك، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، جزآن.

٣٥٢- الكافية في الجدل للجويني إمام الحرمين، تحقيق فؤاد حسين محمود، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

٣٥٣- الكامل في التاريخ لعلّي بن محمد بن عبدالكريم ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، بيروت، دار صادر، والقاهرة، إدارة الطباعة المنيرية ١٣٤٨هـ - ١٣٨٥هـ.

٣٥٤- الكامل في ضعفاء الرجال للإمام الحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق وضبط ومراجعة لجنة من المختصين بإشراف الناشر، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر.

٣٥٥- كبرى اليقينيّات الكونية لمحمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق، طبعة عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٥٦- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب لأبي علي الفارسي الحسيني بن أحمد بن عبدالغفار، تحقيق محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٥٧- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق عبدالله درويش، بغداد، مطبعة العاني، ١٣٨٦ - ١٩٦٧م.

٣٥٨- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لمحمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، الطبعة الثانية،

١٠٤٢هـ.

٣٥٩- كتاب سيبويه لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتاب، بيروت.

٣٦٠- كشاف اصطلاحات الفنون، لمحمد علي بن علي التهانوي، أعيد طبعه بأوفست، استانبول، دار قهرمان للنشر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٦١- كشاف القناع عن متن الإقناع، للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، راجعه وعلق عليه هلال مصطفى هلال، الرياض، مكتبة النصر الحديثة.

٣٦٢- كشف الأسرار شرح أصول فخر الإسلام البزدوي لعبد العزيز أحمد البخاري (٧٣٠هـ)، كراتشي، الصدف، ٤ ج.

٣٦٣- كشف الأسرار شرح المنار لعبدالله بن أحمد النسفي، المطبعة الكبرى الأميرية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣١٦هـ.

٣٦٤- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢هـ)، حلب، مكتبة التراث الإسلامي.

٣٦٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبدالله المعروف بجاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٣٦٦- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، الطبعة الأولى، القاهرة، مطبعة دار السعادة.

٣٦٧- كف الرعاع لأحمد بن محمد بن علي بن حجر المكي الهيثمي، مطبعة

مصطفى البابي، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٣٦٨- الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين لعبدالله بن محمد بن الصديق

الغماري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٦٩- الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي

(ت ١٠٩٤هـ)، قابله وراجعاه عدنان درويش، ومحمد المصري، الطبعة

الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٣٧٠- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، للعلامة محمد

بن أحمد بن محمد الخطيب المعروف بابن الكيال (ت ٩٢٩هـ)، تحقيق

كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، بيروت،

دار الكتب العلمية.

حرف اللام

٣٧١- اللباس والزينة في الشريعة الإسلامية، للدكتور محمد عبدالعزيز عمرو،

مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ -

١٩٨٣م.

٣٧٢- لباب المحصول في علم الأصول (مختصر المستصفى للغزالي) للحسين بن

رشيق الربيعي المالكي (ت ٦٣٢هـ) رسالة دكتوراه من إعداد الباحث

محمد الغزالي جابي، نوقشت بجامعة أم القرى سنة ١٤١٨هـ.

٣٧٣- لسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري

(٧١١هـ)، بيروت، دار صادر، ١٥ج.

٣٧٤- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، نشر دار الكتاب الإسلامي،

حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٩هـ.

حرف الميم

٣٧٥- المؤلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث لعبد الغني بن سعيد بن علي الأزدي (٤٠٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين الجعفري الزينبي، الهند، أنوار أحمددي، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ.

٣٧٦- المؤلف والمختلف لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ج.٥.

٣٧٧- مباحث العلة في القياس عند الأصوليين لعبدالحكيم عبدالرحمن السعدي الهيتي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٧٨- المبسوط لمحمد بن سهل السرخسي أبي بكر، الطبعة بدون، ١٤٠٦هـ - بيروت، دار المعرفة، ٣٠ ج.

٣٧٩- المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين لعلي بن أبي علي محمد بن سالم التغلبي سيف الدين الآمدي (٦٣١هـ)، تحقيق عبدالأمير الأعسم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م، بيروت دار المناهل.

٣٨٠- المجروحين من المحدثين الضعفاء والمتروكين لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، مكة المكرمة، دار الباز، ٣ ج.

٣٨١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لأبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ) ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ، بيروت، دار الكتاب العربي.

٣٨٢- مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) جمعه الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن قاسم. الطبعة الأولى، مطابع الرياض.

٣٨٣- المجموع شرح المذهب للإمام يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق محمد نجيب المطيعي، القاهرة، المكتبة العالمية، ٢٠ ج، وكذلك طبعة دار الفكر، بيروت.

٣٨٤- محاضرات في تحقيق النصوص لأحمد الخراط، المنارة للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٨٥- المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (٦٠٦هـ)، تحقيق طه جابر فياض العلواني، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ٦ ج.

٣٨٦- المحقق من علم الأصول فيما بأفعال الرسول لمحمد عبدالرحمن بن إسماعيل الشافعي المعروف بأبي شامة، تحقيق أحمد الكويتي، مؤسسة قرطبة، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٨٧- المحلى على جمع الجوامع لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي (٨٦٤هـ)، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، جزآن.

٣٨٨- مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي (٦٦٦هـ)،

- الطبعة الأولى، ١٩٦٧م، بيروت، دار الكتاب العربي.
- ٣٨٩- مختصر المعاني شرح تلخيص المفتاح، لمسعود بن عمر بن عبدالله المعروف بسعد الدين التفتازاني، طباعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة، الطبعة الأخيرة.
- ٣٩٠- مختصر الطحاوي لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي (٣٢١هـ)، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني، القاهرة، مطبعة الكتاب العربي، ١٣٧٠هـ.
- ٣٩١- مختصر المزني لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى إسماعيل (٢٦٤هـ)، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٣٩٢- المختصر في أصول الفقه، تأليف علي بن محمد بن علي بن عباس البعلي المعروف بابن اللحام، تحقيق محمد مظهر بقا، إصدارات معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، بيروت، دار الفكر.
- ٣٩٣- المدخل إلى السنن الكبرى للحافظ أبو بكر البيهقي، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.
- ٣٩٤- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى المعروف بابن بدران الدمشقي، صححه عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ٣٩٥- المدونة الكبرى لرواية سحنون بن سعيد التنوخي عن عبدالرحمن بن القاسم العتقي عن الإمام مالك، مطبعة السعادة بجوار محافظة القاهرة.

٣٩٦- مذكرة في أصول الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي، المدينة المنورة، المكتبة السلفية.

٣٩٧- مرآة الجنان وعبر اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عبدالله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، بيروت، دار الرسالة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٣٩٨- المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين للدكتور محمد العروسي عبدالقادر، دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٩٩- المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، بيروت، دار المعرفة، ٤ ج.

٤٠٠- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين ابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٤٠١- المستصفى من علم الأصول لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، دار إحياء التراث، بيروت، تصوير الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق، ١٣٢٤هـ، وكذلك طبعة دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ، جزآن.

٤٠٢- مسلم الثبوت لمحّب الدين ابن عبدالشكور (ت ١١١٩هـ)، ومعه شرح فواتح الرحموت للأنصاري (١٢٢٥هـ)، كلاهما بهامش المستصفى للغزالي، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ، القاهرة، مطبعة بولاق.

٤٠٣- المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ) (الموسوعة الحديثية)،

تحقيق شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، وعادل مرشد، وإبراهيم الزبيق، ومحمد رضوان العرقسوسي، وكامل الخراط، وأشرف على إصدار هذه الموسوعة عبدالله بن عبدالمحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، وكذلك طبعة بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، وكذلك طبعة بتحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، القاهرة، دار المعارف، وكذلك طبعة دار الفكر العربي، ٦ ج.

٤٠٤ - مسند أبي يعلى الموصلي، تعليق إرشاد الحق الأثري، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٦م، جدة، دار السلام، وبيروت، مؤسسة علوم القرآن.

٤٠٥ - مسند أبي حنيفة مع الشرح، لملا علي القاري، قدم له خليل محيي الدين الميس، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، بيروت، دار الكتب العلمية.

٤٠٦ - مسند أبي داود الطيالسي لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (٢٠٤هـ)، بيروت، دار المعرفة.

٤٠٧ - مسند ابن الجعد لأبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري (٢٣٠هـ)، تحقيق عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، الكويت - مكتبة الفلاح، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، جزآن.

٤٠٨ - مسند الشاميين لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق

- حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى،
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، جزآن حتى الآن.
- ٤٠٩- المسند لعبد الله بن الزبير الحميدي (٢١٩ هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، عالم الكتب، جزآن.
- ٤١٠- المسودة في أصول الفقه لآل تيمية، محمد الدين عبدالسلام (ت ٦٥٢ هـ)، وابنه شهاب الدين عبدالحليم بن عبدالسلام (ت ٦٨٢ هـ)، وحفيده تقي الدين أحمد بن عبدالحليم (ت ٧٢٨ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة بدون، سنة ١٣٨٤ هـ، القاهرة، مطبعة المدني.
- ٤١١- مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحطاوي، طباعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٣٣ هـ، دار صادر، بيروت، لبنان
- ٤١٢- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، تصحيح مصطفى السقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- ٤١٣- مصطلحات الفقه الحنبلي وطرق استفادة الأحكام من ألفاظه للدكتور سالم علي الثقفي، الطبعة الأولى، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- ٤١٤- المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي للدكتور مصطفى زيد، الطبعة الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م، القاهرة، دار الفكر العربي.

٤١٥- المصنف في الأحاديث والآثار لعبد الله بن محمد ابن أبي شعبة (٢٣٥هـ)، تحقيق عامر العمري الأعظمي ومختار أحمد الندوي،
بومباي، الدار السلفية، ١٥ ج.

٤١٦- المصنف في الأحاديث والآثار لعبد الله بن محمد، ابن أبي شعبة (٢٣٥هـ)، (القسم الأول من الجزء الرابع المعروف بالجزء المفقود)،
بتحقيق عمر بن غرامة العمروي، الرياض، عالم الكتب، الطبعة
الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤١٧- المصنف لعبدالرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن
الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ -
١٩٨٣م، ١١ ج.

٤١٨- المطالب العالية من العلم الإلهي لفخر الدين الرازي، تحقيق أحمد
حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى،
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤١٩- مطالع الأنظار في شرح طوابع الأنوار، لأبي الشاء شمس الدين ابن
محمود ابن عبدالرحمن الأصفهاني.

٤٢٠- المطالع على أبواب المقنع لمحمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي
(ت ٧٠٩هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، بيروت،
المكتب الإسلامي.

٤٢١- المعالم في علم أصول الفقه لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي
(ت ٦٠٦هـ)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض،

- الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، القاهرة، دار عالم المعرفة.
- ٤٢٢- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت،
الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- ٤٢٣- المعاينة في العقل أو الفروق لأحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني، تحقيق
محمد فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ -
١٩٩٣م.
- ٤٢٤- المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين بن علي بن الطيب البصري
(٤٣٦هـ)، تحقيق محمد حميد الله، محمد بكر، حسن حنفي، دمشق،
المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ -
١٣٨٥هـ، ١٩٦٤ - ١٩٦٥م، جزآن.
- ٤٢٥- المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين بن علي بن الطيب المعتزلي، قدم
له الشيخ خليل الميس، زاد الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،
١٤٠٣هـ.
- ٤٢٦- معجم الأدباء لياقوت الحموي (٦٢٦هـ)، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ -
١٩٨٠م بيروت، دار الفكر.
- ٤٢٧- معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الحموي (٦٢٦هـ)، تحقيق فريد عبد
العزیز الجندی، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ -
١٩٩٠م، ٧ج، وكذلك طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت،
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٤٢٨- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، بيروت، مكتبة المشي ودار إحياء

التراث العربي، ١٥ ج.

٤٢٩- المعجم المختص بالمحدثين لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٤٣٠- المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وغيرهم، المكتبة الإسلامية، استانبول.

٤٣١- معجم لغة الفقهاء (عربي - إنجليزي) محمد قلعة جي وحامد صادق قنيبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، بيروت، دار النفائس.

٤٣٢- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (٤٨٧ هـ)، تحقيق مصطفى السقا، بيروت، عالم الكتب، جزآن.

٤٣٣- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، قم، دار الكتب العلمية، ج ٦.

٤٣٤- معراج المنهاج للجزري لمحمد بن يوسف الجزري (٧١١ هـ)، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، القاهرة، دار الكتب، جزآن.

٤٣٥- معرفة الصحابة لأحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (٤٣٠ هـ)، تحقيق محمد راضي بن حاج عثمان، مكتبة الدار، مكتبة الحرمين، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٤٣٦- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح عباس، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، وكذلك طبعة بتحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى.

٤٣٧- معرفة الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي (ت ٢٦١هـ)، بترتيب نورالدين أبي الحسن علي بن أبي بكر الحصيني، وتقي الدين أبي الحسن علي بن عبدالكافي السبكي، دراسة وتحقيق عبدالعليم عبدالعظيم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

٤٣٨- المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، رواية عبدالله بن جعفر بن درستويه النحوي (ت ٣٤٧هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري، بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٧٥م.

٤٣٩- المعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي عبد الوهاب بن علي البغدادي (ت ٤٢٢هـ)، تحقيق حميش عبدالحق. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م. مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز.

٤٤٠- معونة أولى النهى شرح منتهى الإرادات لتقي الدين محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوحى الشهير بابن النجار (ت ٩٧٢هـ)، دراسة وتحقيق عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦هـ، بيروت، دار خضر، ٩ ج.

- ٤٤١- المعونة في الجدل، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق عبدالمجيد التركي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٤م، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- ٤٤٢- معيار العلم في المنطق، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، دار الأندلس للطباعة والنشر.
- ٤٤٣- معيد النعم ومبيد النقم لعبد الوهاب السبكي، تحقيق محمد علي النجار، أبو زيد شلبي، محمد أبو العيون، دار الكتاب، مصر - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م، وكذلك طبعة باعثناء داود ولهم موهرم، طبع في لندن، سنة ١٩٠٨م.
- ٤٤٤- المغرب في ترتيب المغرب، لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن عليا الطرزي (٦١٦هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي.
- ٤٤٥- المغني لموفق الدين ابن قدامة المقدسي الحنبلي (ت ٦٢٠هـ)، مطبوع مع الشرح الكبير لأبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة (ت ٦٨٩هـ)، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، وكذلك طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.
- ٤٤٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، وسعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، بيروت، دار الفكر جزآن في مجلد واحد، كذلك طبعة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٩٩٢م.

٤٤٧- مغني المحتاج للشيخ محمد الشربيني الخطيب. الطبعة بدون ١٣٧٧هـ
القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

٤٤٨- المغني في أبواب العدل والتوحيد (قسم الشرعيات) (ج ١٧)، للقاضي
عبدالجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ)، أشرف على إحيائه طه حسين، وحرر
نصه أمين الخولي، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة
المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى،
١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م، القاهرة، دار الكتب.

٤٤٩- المغني في أصول الفقه تأليف جلال الدين أبي محمد عمر بن محمد بن
عمر الخبازي (٦٩١هـ)، تحقيق محمد مظهر بقا، الطبعة الأولى،
١٤٠٣هـ، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث
الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٤٥٠- المغول في التاريخ لفؤاد عبدالمقصود، بيروت، دار النهضة العربية،
١٩٧٠م.

٤٥١- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش
كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٥٢- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للشيخ أبي عبد الله
محمد بن أحمد الحسني التلمساني (ت ٧٧١هـ)، تحقيق محمد علي
فركوس، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٨م، بيروت، مؤسسة
الريان.

٤٥٣- مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق أحمد صقر، دار إحياء

الكتب العربية عيسى البابي.

٤٥٤ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للإمام شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٩٠٢هـ) ،
تصحيح وتعليق عبدالله بن محمد بن الصديق الغماري، القاهرة، مكتبة
الخانجي.

٤٥٥ - مقدمة الصحاح لأحمد عبدالغفور عطار، القاهرة، الطبعة الثانية،
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٥٦ - مقدمة في الأصول للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن القصار المالكي،
تحقيق محمد بن الحسين السليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت،
الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٥٧ - مقدمة ابن الصلاح في علم الحديث لابن الصلاح عثمان بن عبدالرحمن
(ت ٦٤٣هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٥٨هـ - ١٩٧٨م.

٤٥٨ - مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية، الطبعة الأولى
١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م القاهرة، دار الصحابة للتراث.

٤٥٩ - ملتقى الأبحر لإبراهيم بن محمد الحلبي (ومعه التعليق الميسر على ملتقى
الأبحر)، تحقيق ودراسة وهبي سليمان غاوجي الألباني، مؤسسة
الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٤٦٠ - الملخص في الجدل لإبراهيم بن علي الشيرازي، رسالة دكتوراه إعداد
الطالب محمد يوسف ينازي، جامعة أم القرى بكلية الشريعة قسم
الدراسات العليا الشرعية، ١٤٠٧هـ.

٤٦١- الملل والنحل لمحمد بن عبدالكريم الشهرستاني (٥٤٨هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي.

٤٦٢- مناقب أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٨٤٨هـ)، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، ومحمد زاهد الكوثري، القاهرة، دار الكتاب العربي.

٤٦٣- مناقب الإمام الشافعي لمحمد بن عمر بن الحسين، الفخر الرازي (٦٠٦هـ)، تحقيق أحمد حجازي السقا، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٦٤- مناقب الشافعي لأحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٤٦٥- المنتخب من السياق في تاريخ نيسابور للصريفي، تحقيق محمد أحمد عيد، بيروت، دار الكتب العلمية.

٤٦٦- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبدالرحمن بن أبي الحسن ابن الجوزي (٥٩٧هـ) حيدرآباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية ١٣٥٧هـ، طبع منه من ج ٥ إلى ج ١٠.

٤٦٧- المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (٤٩٤هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي، مصورة عن الطبعة الأولى، ١٣٣٢هـ، ج٧.

٤٦٨- المنتقى من السنن المستندة عن رسول الله ﷺ، لأبي محمد عبد الله بن الجارود النيسابوري (٣٠٧هـ)، تحقيق عبد الله هاشم اليماني،

- القاهرة، مطبعة الفجالة الجديدة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
- ٤٦٩- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر، المعروف بابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٤٧٠- المنشور في القواعد لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ) تحقيق تيسير فائق، وأحمد محمود، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م الكويت، وزارة الأوقاف. ج.٣.
- ٤٧١- المنخول من تعليقات الأصول للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق محمد حسن هيتو، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دمشق، دار الفكر.
- ٤٧٢- منع الموانع عن جمع الجوامع لعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق سعيد بن علي محمد الحميري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٤٧٣- المنهاج في ترتيب الحجاج للإمام القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق عبد المجيد تركي، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- ٤٧٤- المنهاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده.
- ٤٧٥- المنهج القويم في المنطق الحديث والقديم، لأمين الشيخ ومحمد سلامة وغيرهما، طبع سنة ١٣٤٩هـ - ١٩٣١م.

٤٧٦- المهذب للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، وبذيل صحائفه النظم المستعذب في شرح غريب المهذب لمحمد بن أحمد بن بطلال الركني، الطبعة الثانية، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م، بيروت، دار المعرفة.

٤٧٧- الموافقات في أصول الشريعة للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، وعليه شرح الشيخ عبدالله دراز، وعني بضبطه الأستاذ محمد عبدالله دراز بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.

٤٧٨- موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين للدكتور رفيق العجم، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.

٤٧٩- الموطأ (رواية يحيى بن يحيى الليثي) للإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، جزآن.

٤٨٠- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تقي الدين أحمد بن علي المعروف بالمقرئزي، القاهرة، مطبعة النيل ١٣٢٦هـ.

٤٨١- مواهب الجليل من أدلة خليل لأحمد بن المختار الجكني الشنقيطي، راجعه عبدالله إبراهيم الأنصاري، طبع إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٤٨٢- المواهب اللدنية بالمنح المحمدية لأحمد بن محمد القسطلاني، تحقيق أحمد الشامي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

- ٤٨٣- ميزان الأصول في نتائج النقول للإمام علاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي (ت ٥٣٩هـ) ، تحقيق محمد زكي عبدالبر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٤٨٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، بيروت ، دار المعرفة.

حرف النون

- ٤٨٥- نبراس العقول ، في تحقيق القياس عند علماء الأصول للعلامة الشيخ عيسى المنون ، الطبعة بدون ، القاهرة ، مطبعة التضامن الأخوي.
- ٤٨٦- نثر الورود على مراقبي السعود للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ، تحقيق وإكمال محمد ولد سيدي حبيب الشنقيطي ، توزيع دار المنارة ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٤٨٧- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي ، القاهرة.
- ٤٨٨- نزهة الخاطر العاطر لعبدالقادر بن مصطفى بن بدران ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ٤٨٩- نزهة الطرف في علم الصرف لمحمد الفقي الحسيني الحلال ، العراق ، مكتبة آية الله الحكيم العامة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٤٩٠- نزهة المشتاق شرح اللمع لأبي إسحاق لمحمد بن يحيى أمان ، مكة المكرمة ، المكتبة العلمية ، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.

- ٤٩١- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق نور الدين عتر، دار الخير، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٤٩٢- نشر البنود على مراقبي السعود، للشيخ عبدالله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، طبع تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين الحكومة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ٤٩٣- النشر في القراءات العشر للحافظ أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري ٨٣٣هـ، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣١٣هـ.
- ٤٩٤- نصب الراية لأحاديث الهداية (مع حاشية بغية الأمل في تخريج الزيلعي) لأبي محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي الحنفي، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، تصحيح ومقابلة محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، وكذلك طبعة دار الحديث، مصورة عن نشرة إدارة المجلس العلمي بالهند، ٤ ج.
- ٤٩٥- نظم العقيان في أعيان الأعيان لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، أخرجه فيليب حتى، المكتبة العلمية، بيروت.
- ٤٩٦- النظم المستعذب في شرح غريب المذهب لمحمد بن أحمد بن بطال الركبي، مطبوع بذييل المذهب، الطبعة الثانية، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م، بيروت، دار المعرفة.
- ٤٩٧- نفائس الأصول في شرح المحصول، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن الصنهاجي القرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق الشيخ

- عادل عبدالموجود، وعلي معوض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، مكة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ٩ ج.
- ٤٩٨- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٤٩٩- النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادي عمير، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٥٠٠- نهاية الأرب في فنون الأدب، لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت ٧٣٣هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٥٠ - ١٣٥٧هـ، ١٩٣١ - ١٩٣٨م، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية.
- ٥٠١- نهاية السؤل شرح منهاج الأصول لجمال الدين عبدالرحيم الإسئوي (٧٧٢هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٥هـ، وكذلك طبعة مع شرح البدخشي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر بالقاهرة.
- ٥٠٢- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لمحمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي، المكتبة الإسلامية.
- ٥٠٣- نهاية الوصول في دراية الأصول لصفي الدين محمد بن عبدالرحيم الأرموي الهندي، تحقيق صالح بن سليمان اليوسف، سعد بن سالم السويح، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة.
- ٥٠٤- نهاية الوصول على مرتقى الوصول للعلامة محمد يحيى الولاتي،

صححه حفيده بابا محمد عبدالله الولاتي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ -

١٩٩٢م، الرياض، دار عالم الطباعة للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٠٥- النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير

(٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي،

القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ٥ج.

٥٠٦- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار للشوكانبي، ١٩٧٣م، بيروت،

دار الجيل.

٥٠٧- نيل السؤل على مرتقى الوصول لمحمد يحيى بن محمد المختار الولاتي

(١٣٣٠هـ) تحقيق بابا محمد عبدالله بن محمد بن يحيى الولاتي، الطبعة

الأولى، بالمطبعة المولوية بفاس، ١٣٦١هـ.

حرف الهاء

٥٠٨- هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد،

دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٠م.

٥٠٩- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون،

لإسماعيل باشا البغدادي ١٣٣٩هـ، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٢هـ -

١٩٨٢م، وهما المجلدان ٥، ٦ من كشف الظنون.

٥١٠- الهداية شرح بداية المبتدي لعلي بن أبي بكر عبد الجليل المرغناني

(٥٩٣هـ) الطبعة الأخيرة، مصر مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ٢ج،

وكذلك طبعة مع شرح فتح القدير، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ -

١٩٧٧م، بيروت، دار الفكر، ١٠ج.

حرف الواو

٥١١- الوافي بالوفيات لصالح الدين خليل بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق هلموت ريتزر (ج ١) و س. ديدرينغ (ج ٢)، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م دار النشر فرانز شتاينز بفيسبادن.

٥١٢- الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصر الأموي (٤٠هـ - ١٣٢هـ)، محمد ماهر حماد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٢م.

٥١٣- الوسيط في المذهب لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، تحقيق أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، وكذلك طبعة بتحقيق علي محيي الدين القره داغي، الطبعة الأولى.

٥١٤- الوصول إلى الأصول للإمام شرف الإسلام أبي الفتوح أحمد بن علي بن برهان (ت ٥١٨هـ)، تحقيق عبد الحميد علي أبو زنيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٤٠٦م، الرياض، مكتبة المعارف.

٥١٥- وفيات الأعيان وأنباء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد أبي بكر ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس المحتويات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

[النص المحقق]

[الجزء الثاني]

- ٣ خطبة الشارح تقي الدين السبكي.
- ٥ جهود الصحابة عليهم السلام في خدمة الكتاب والسنة.
- ٦ بيان مقصود المؤلف من شرحه.
- ٧ جهود العلماء في المائة الثالثة.
- ٧ الإشادة بالإمام الشافعي عليه السلام.
- ٧ بيان أن أول من صنف في أصول الفقه الشافعي في الرسالة.
- ٨ بيان عظمة علم أصول الفقه.
- ٨ تصنيف العلوم إلى ثلاثة أصناف: عقلية، لغوية، شرعية.
- ٩ بيان حب الشارح وولعه بأصول الفقه.
- ١٠ الإشادة بكتاب المنهاج للبيضاوي
- ١٠ سبب تأليف هذا الشرح.
- ١٠ اسم الكتاب ومن أين أخذ هذا الاسم.
- استفسار والإجابة عنه:
- ١٤ أصول الفقه هل هو إلا نبذ جمعت من علوم متفرقة؟.
- استفسار آخر:
- قد كان الصحابة والتابعون وأتباع التابعين من أكابر
- ١٦ المجتهدين ولم يكن هذا العلم فكيف نجعله شرطاً في الاجتهاد؟

- ١٧ الاجتهاد يتوقف على ثلاثة أشياء:
- ١٧ ١ - التكليف بالعلوم.
- ١٧ ٢ - الإحاطة بمعظم قواعد الشريعة
- ٣ - أن يكون له من الممارسة والتتبع لمقاصد الشريعة.
- ١٨
- ١٨ المعلوم أن الصحابة كانوا أكمل الناس في هذه الأشياء الثلاثة.
- ١٩ تاريخ الشروع في شرحه.
- ١٩ الشروع في شرح مقدمة البيضاوي.
- ٢١ معنى تقديس الله.
- ٢٩ معنى التنزيه.
- ٣١ معنى المشابهة.
- ٣٢ معنى الأزلي.
- ٣٣ معنى الغيب والشهادة.
- ٣٣ معنى الحمد والشكر.
- ٣٦ معنى الصلاة على النبي ومعنى الآل ومعنى الصاحب.
- ٤١ معنى الملة.
- ٤٦ تعريف أصول الفقه باعتباره مركباً إضافياً.
- ٤٧ معنى علم الجنس.
- ٤٧ معنى اسم الجنس.
- ٤٧ الفرق بين علم الجنس واسم الجنس.

ثلاثة مباحث:

- ٤٨ المبحث الأول: تعريف معنى أصول الفقه التركيبي قبل التسمية.
- ٤٨ التعريف تعريفان: تعريف يقابل التنكير وتعريف يقابل الجهل.
- ٤٩ تعريف الأصل لغةً.
- ٥٠ تعريف الأصل في العرف الاصطلاحي.
- ٥٣ المبحث الثاني: تعريف معنى أصول الفقه اللقبى.
- ٥٣ المراد بالأدلة الإجمالية.
- ٥٨ في الأدلة اعتباران:
- ٥٨ الاعتبار الأول: من حيث كونها معنية.
- ٥٨ الاعتبار الثاني: من حيث كونها كلية.
- أصول الفقه عند المصنف عبارة عن معرفة الثلاثة (الأدلة،
- ٦١ وكيفية الاستدلال، وكيفية حال المستفيد).
- ٦٥ الفرق بين العلم والمعرفة.
- بيان أن الأدلة التفصيلية التي يحصل عنها الفقه جهتان:
- ٦٨ إحداهما: أعيانها، والثانية: كلياتها.
- المبحث الثالث: في الفرق بين المعاني الثلاثة وتعريفاتها وما
- بينها من النسب.
- ٧٢ تعريف الفقه لغةً.
- ٧٣ تعريف الفقه اصطلاحاً.
- ٧٣ شرح التعريف الاصطلاحي من وجوه.

٧٣ الوجه الأول: العلم.

٨٠ الوجه الثاني: الباء في قوله (بالأحكام).

٨١ الوجه الثالث: قوله (بالأحكام).

تنبيهات:

٨٢ ١- الحكم يطلق على النسبة الخبرية.

٢- الإمام ممن ادعى أن بقوله (بالأحكام) يخرج

٨٥ العلم بالذوات والصفات

٣- بعض من شرح هذا الكتاب قال: إن الأحكام

٨٦ يخرج العلم بالذوات والصفات.

٨٨ ٤- أن الألف واللام في الأحكام للجنس.

٥- أن العلم بالأحكام يصدق على ثلاثة أشياء (تصور

٨٨ الأحكام، واعتقادها وإثباتها معينة للموضوعات).

٨٩ الوجه الرابع: قوله (الشرعية).

٩٣ الوجه الخامس: قوله (العملية).

٩٨ الوجه السادس: قوله (المكتسب من أدلتها).

٩٩ الوجه السابع: قوله (التفصيلية).

١٠١ هل الفقه من باب الظنون؟

١٠٣ الاستدلال على قطعية الفقه وأنه ليس من باب الظنون.

١٠٨ الأدلة المتفق عليها: الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

١١٠ تقسم البيضاوي لكتابه إلى مقدمة وسبعة كتب.

- ١١٠ فائدة في معنى (لا جرم).
- ١١٣ معنى لفظ مقدمة في اللغة بكسر الدال وفتحها.
- ١١٤ مقدمة في الأحكام ومتعلقاتها وفيها بابان:
- ١١٥ الباب الأول: في الحكم.
- ١١٧ الفصل الأول: تعريف الحكم اصطلاحاً.
- ١١٧ معنى الخطاب في اللغة.
- ١١٩ وصف الخطاب بالقديم واختلاف النسخ.
- ١٢٠ القيد الأول في التعريف: المتعلق بأفعال المكلفين.
- ١٢١ القيد الثاني: بالاقتضاء أو التخيير.
- ١٢٢ السؤال الأول: للمعتزلة على حديه الحكم بالخطاب.
- ١٢٣ السؤال الثاني: وهو أن الحد غير جامع.
- ١٢٣ معنى دلوك الشمس.
- السؤال الثالث: على قوله الاقتضاء أو التخيير: الترديد في
- ١٢٤ التعريفات ينافي التحديد.
- ١٢٥ الجواب عن السؤال الأول: وهو أن الحكم يوصف بالحدوث.
- ١٢٨ الحكم متعلق بالفعل.
- ١٢٨ العلل الشرعية معارف لا مؤثرات.
- ١٣٠ الجواب عن السؤال الثاني: (فموجبية الدلوك)
- ١٣٤ الجواب عن السؤال الثالث: (الترديد في أقسام الحدود)
- ١٣٦ تعريف التقى السبكي للحكم: تكليفي ووضعي.

- ١٣٩ الفصل الثاني: تقسيم الحكم.
- ١٣٩ معنى الاقتضاء لغةً.
- ١٤٠ قوله: (فوجوب) صوابه فإيجاب.
- ١٤٠ قوله: (حرمة) صوابه تحريم.
- ١٤١ تعريف الواجب اصطلاحاً
- ١٤٣ قوله: (الذي يذم تاركه) ومحترازاته.
- ١٤٣ قوله: (شرعاً) ومحترازاتها.
- ١٤٤ قوله: (قصداً) ومحترازاتها.
- ١٤٥ قوله: (تاركة) ومحترازاتها.
- ١٤٩ قوله: (مطلقاً) ومحترازاتها.
- ١٥٢ مرادف الواجب الفرض.
- مصطلح الحنفية الفرض: ما ثبت بقطعي والواجب ما ثبت بظني.
- ١٥٢
- ١٥٥ تعريف المندوب: ما يحمد فاعله ولا يذم تاركه.
- ١٥٦ مرادفات المندوب: (سنة والنافلة).
- ١٥٩ تعريف الحرام: ما يذم شرعاً فاعله.
- ١٦٢ الفرق بين الكراهة التحريمية والتزيهية.
- ١٦٣ ترك الأولى.
- ١٦٣ الضابط في الفرق بين المكروه وترك الأولى.
- ١٦٣ تعريف المباح: ما لا يتعلق بفعله وتركه مدح ولا ذم.

- ١٦٧ تقسيم الحكم بالنظر إلى ذاته إلى حسن وقبيح.
- ١٧١ تعريف الحسن والقبيح عند المعتزلة.
- ١٧٤ تقسيم الحكم الوضعي.
- ١٧٥ السبب.
- ١٨٠ الرابع الصحة: استتباع الغاية.
- صحة صلاة من لم يجد ماءً ولا تراباً مع
- ١٨٤ القضاء.
- ١٨٦ البطلان والفساد لفظان مترادفان.
- ١٨٩ البطلان والفساد عند الحنفية مختلفان في المعنى.
- ١٩١ الإجزاء.
- ١٩٢ الأداء.
- ٢٠٠ القضاء.
- ٢٠٧ الإعادة.
- ٢١٦ إطلاق القاضي أبي بكر التكليف على ثلاثة معان.
- ٢١٨ الرخصة: الحكم إذا ثبت على خلاف الدليل.
- ٢٢٣ العزيمة: الحكم إذا ثبت لا على خلاف الدليل.
- ٢٢٧ الفصل الثالث: في أحكام الحكم.
- وفيه سبع مسائل:
- ٢٢٩ المسألة الأولى: الواجب المعين والواجب المبهم.
- ٢٣٩ اعتراض من المصنف على الواجب المخير.

- ٢٥٢ تذنيب: الحكم قد يتعلق على الترتيب.
- ٢٥٨ المسألة الثانية: الواجب المضيق والواجب الموسع.
- ٢٦٦ المقصود من قول الشافعية: تجب الصلاة في أول الوقت .
- ٢٦٦ نقل من الأم مسألة وقت وجوب الحج والصلاة.
- ٢٦٨ قول الحنفية: أن الوجوب يختص بآخر الوقت.
- ٢٦٩ مقالة الكرخي أن الواجب يتعين بالفعل.
- ٢٦٩ مقالة خامسة: أن الوجوب يتصل بالجزء الذي يتصل الأداء به.
- ٢٧٠ قاعدة: إن تعلق بوقت.
- ٢٧٢ فرع: الموسع قد يسعه العمر كالحج وقضاء الفئات.
- ٢٧٦ المسألة الثالثة: فرض العين وفرض الكفاية.
- ٢٨٣ المسألة الرابعة: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.
- ٢٨٦ هل الأمر بالشئ يستلزم الأمر بسببه أو شرطه أو لا؟
- ٢٨٨ إلى هنا تمام شرح التقي السبكي على منهاج البیضاوي.
- ٢٩١ بداية شرح للتاج السبكي. مقدمة شرحه.
- ٣٠١ المسألة الرابعة: (بشرح التاج): ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.
- ٣٠٢ وهذه القاعدة تشمل الجزء والسبب والشرط.
- ٣٠٤ مذاهب العلماء فيما يوجب هل السبب أو الشرط أم كليهما؟
- ٣٠٥ التكليف بالمشروط دون الشرط يحتمل ثلاثة معان.
- ٣٠٨ اعتراض وجوابه.

تنبيه: مقدمة الواجب تنقسم إلى أمرين:

- ١- أن يتوقف عليه وجود الواجب. ٣١١
٢- أن يتوقف عليها العلم بوجود الواجب. ٣١١

فروع:

- ١- لو اشتبهت المنكوحة بالأجنبية حرمتا. ٣١٣
٢- إذا قال: إحداكما طالق حرمتا تغليبا للحرمة. ٣١٤
٣- إذا كان هذا الزائد عنده مقدمة للواجب فيلزم أن يحكم عليه بالوجوب. ٣١٩

فائدة في الخلاف في بعض الصور:

- ١- في الثواب: فإن ثواب الفريضة أكثر من ثواب النافلة. ٣٢١
٢- إذا عجل البعير عن شاه واقتضى الحال الرجوع فهل يرجع بجميعه أم بسبعه؟. ٣٢٢
٣- لو أخرج بعيراً في عشر من الإبل هل يجزئه؟. ٣٢٣
٤- مؤنة الكيل الذي يفتقر إليه القبض على البائع. ٣٢٤
٥- إذا خفي عليه موضع النجاسة من الثوب أو البدن. ٣٢٥
٦- إذا اشترى دابة للركوب فأطلق الاكتراء. ٣٢٥
الصور التي تقع تحت قاعدة (الميسور لا يسقط بالمعسور). ٣٢٦
- لو عجز عن الركوع والسجود دون القيام. ٣٢٦
- لو لم يقدر على الانتصاب. ٣٢٦
- لو وجد الجنب من الماء ما لا يكفيه لغسله. ٣٢٦

- ٣٢٧ - لو اطلع على عيب المبيع ولم تيسر له المبادرة بالرد
 - لو لم يفضل معه في الفطرة عما لا يجب عليه إلا
 بعض صاع. ٣٢٧
- ٣٢٧ - إذا اشترى الشقص بثمن مؤجل.
 - إذا كان يحسن آية فلا خلاف أنه يقرؤها، وهل يضيف
 إليها من الذكر ما يتم له قدر الفاتحة أو يكررها سبعا. ٣٢٩
- المسألة الخامسة: وجوب الشيء يستلزم حرمة نقيضه
 أو ما يعرف بأن الأمر بالشيء هل هو نهي عن ضده؟ ٣٢٩
- اختلاف الأصوليين في المراد من الأمر، هل هو النفساني أو اللساني. ٣٣٣
- فوائد ذكرها الشارح تذيلا على المسألة. ٣٣٨
- ١- ما ذكر القاضي عبد الوهاب من أن الأمر بالشيء نهي عن
 ضده إن كان ذا ضد واحد، وأضداده إن كان ذا أضداد. ٣٣٨
- ٢- قال القرافي: أحكام الحقائق التي تثبت لها حالة
 الاستقلال لا يلزم أن تثبت لها حالة التبعية. ٣٤٠
- ٣- سأل القرافي في مسألة مقدمة الواجب عن الفرق بينها
 وبين هذه المسألة. ٣٤١
- ٤- سأل القرافي عن الفرق بين هذه المسألة ومسألة متعلق
 النهي فعمل الضد لا نفس لا تفعل. ٣٤١
- ٥- مسألة في الفروع ما إذا قال لزوجته: إن خالفت نهني
 فأنت طالق. ثم قال قومي فقعدت ففي وقوع الطلاق خلاف. ٣٤٢

المسألة السادسة: الوجوب إذا نسخ هل يبقى الجواز؟. ٣٤٦

مسائل تنبني عن هذه القاعدة.

٣٤٩ - فيمن صلى الظهر قبل الزوال فإنها لا تنعقد طهراً.

- إذا أحال المشتري البائع بالثمن على رجل ثم وجد

بالمبيع عيباً. ٣٤٩

- إذا عجل الزكاة بلفظ هذه زكاة المعجلة فقط. ٣٤٩

- الصحيح أنه لا يصح تعليق الوكالة على شرط. ٣٥٠

- لو قالت: وكلتك بتزويجي. ٣٥١

- منها: قال الماوردي: إذا فسدت التركة بطل أصل

الأذن في التصرف. ٣٥١

إذا باع بلفظ السلم فإنه فليس بسلم قطعاً. ٣٥٢

إذا شرطاً الخيار لثالث. ٣٥٢

إذا أحال بالدرهم على الدينانير. ٣٥٣

المسألة السابعة: أن ما يجوز كتركه لا يكون فعله واجباً. ٣٥٣

الكعبية - إنكار المباح. ٣٥٤

كثير من الفقهاء زعموا أن الصوم واجب على الحائض. ٣٥٨

الباب الثاني: أركان الحكم: (الحاكم، المحكوم عليه، المحكوم له) ٣٦٣

وفيه فصول:

الفصل الأول: الحاكم. ٣٦٥

٣٦٥ الحاكم هو الشرع دون العقل.

فرعان على التزل.

- ٣٧٢ الفرع الأول: شكر المنعم ليس بواجب عقلاً.
- ٣٧٤ أنه لو جب لوجب لفائدة.
- ٣٧٦ اعتراض وجوابه.
- ٣٧٨ فائدة لإلکیا الهراسي في مسألة شكر المنعم.
- ٣٨٠ الفرع الثاني: حكم الأشياء قبل ورود الشرع.
- ٣٨٠ تقسيم المعتزلة الأفعال إلى اضطرارية واختيارية.
- ٣٨٧ أدلة القائلين بالإباحة.
- ٣٩٠ أدلة القائلين بأنها محرمة.
- ٣٩٥ الواقفية وأدلتهم.
- ٣٩٥ الفصل الثاني: المحكوم عليه..
- وفيه مسائل.
- ٣٩٥ المسألة الأولى: المعدوم يجوز الحكم عليه.
- ٣٩٧ اعتراض وجوابه.
- فائدة: قال إمام الحرمين: ذهب بعض من لا تحقيق له إلى أن الأمر إنما يتعلق بالمعدوم بشرط أن يتعلق بموجود.
- ٤٠٤ تنبيه: الفرق بين هذه المسألة وبين قولنا: لا حكم على العقلاء قبل ورود الشرع.
- ٤٠٥ المسألة الثانية: امتناع تكليف الغافل.
- ٤٠٦

المسألة الثالثة: الإكراه إذا انتقص إلى حد

الإلجاء يمنع التكليف. ٤١٥

الفقهاء قالوا: لا يباح بالإكراه الزنا والقتل. ٤١٨

استثنى الفقهاء من هذه القاعدة مسائل:

الإكراه على القتل. ٤١٩

الإكراه على الكلام في الصلاة. ٤١١

الإكراه على الرضاع. ٤١١

الإكراه في الحدث. ٤١٩

الإكراه على الزنا. ٤١٩

إذا تبايعا في عقد الصرف وتفارقا قبل القبض

يطلق. ٤٢٠

إذا أكره ففعل أفعلاً كثيرة في الصلاة بطلت

بلا خلاف. ٤٢٠

لو أكره على التحول عن القبلة أو ترك القيام

في الفريضة مع القدرة لزمه الإعادة. ٤٢٠

إذا أكره حتى أكل بنفسه وهو صائم. ٤٢١

إذا حلف بالله مكرها انعقدت يمينه. ٤٢١

المسألة الرابعة: التكليف يتوجه حال

المباشرة، وقالت المعتزلة: بل قبلها. ٤٢١

أدلة القائلين بأنه يتوجه حال المباشرة. ٤٢٨

- ٤٣٧ الفصل الثالث: في المحكوم به وفيه مسائل.
- ٤٣٧ المسألة الأولى: التكليف بالمحال جائز.
- ٤٤١ اختلاف القائلين بجواز التكليف بالمحال في وقوعه.
- ٤٤١ فائدة:
- ٤٤٤ الأدلة على أنه غير واقع بالمتنع لذاته لوجهين.
- ٤٤٤ الأول: الاستقراء.
- ٤٤٤ ثانياً: قوله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.
- ٤٤٥ أدلة القائلين بوقوع التكليف بالمحال لذاته.
- ٤٤٦ تنبيهان:
- ٤٤٧ فائدة: مناقشة القرافي في التمثيل بأبي هب.
- ٤٤٩ المسألة الثانية: هل الكفار يخاطبون بفروع الشريعة.
- فروع على الخلاف الأصولي في هذه المسألة:
- ٤٦٩ - يجب على الحربي ضمان النفس والمال.
- إذا اغتسلت الذمية لتحل لمن يحل له وطؤها
- من المسلمين، فهل يجب عليها إعادة الغسل إذا
- أسلمت؟
- ٤٦٩
- لو اغتسل الكافر عن جنابة أو توضأ أو تيمم ثم
- أسلم فالمذهب الصحيح وجوب الإعادة.
- ٤٧٠

- هل يؤخذ في الجزية، وفي ثمن الشقص المشفوع مما

٤٧٠ تيقنا أنه من ثمن الخمر؟.

٤٧٠ - التصرف في الخمر حرام.

٤٧٠ - إذا دخل الكافر الحرم وقتل صيداً لزمه الضمان.

٤٧١ خاتمة.

المسألة الثالثة: إتيان المكلف بالمأمور به على الوجه

٤٧٣ المشروع موجب للإجزاء عند الجمهور.

٤٧٣ تفسير الإجزاء.

* * *

[الجزء الثالث]

- ٤٨١ **الكتاب الأول في الكتاب.**
- ٤٨١ تعريف الكتاب (القرآن) اصطلاحاً.
- ٤٨٢ تقسيم الكتاب إلى خير وإنشاء.
- ٤٨٢ حظ الأصولي في الإنشاء، ينقسم باعتبارات ثلاث.
- ٤٨٢ الأول: بالنظر إلى ذاته: إلى أمر ونهي.
- ٤٨٢ الثاني: بالنظر إلى عوارضه: إلى عام وخاص.
- الثالث: بالنظر إلى النسبة بين الذات والمتعلق: المحمل والمبين.
- ٤٨٢ الرابع: بالنظر إلى الحكم الرافع فالرافع ناسخ والمرفوع منسوخ.
- ٤٨٣ الباب الأول: في اللغات.
- ٤٨٥ الفصل الأول في الوضع.
- ٤٨٧ وجه تقديم باب اللغات على غيره.
- ٤٩٠ ما يتعلق بالوضع وهي أمور ستة.
- ٤٩٠ أحدها: بسبب الوضع.
- ٤٩١ الثاني: في الموضوع.
- ٤٩١ الثالث: الموضوع له.
- ٤٩٣ الرابع: فائدة الوضع.

- ٤٩٦ الخامس: الواضع.
- ٤٩٩ أدلة الجمهور على أن الواضع هو الله.
- ٥٠٣ - الاعتراضات على أدلة الجمهور والإجابة عنها.
- ٥٠٨
- السادس: في بيان كيفية الطريق إلى معرفة وضع الألفاظ لمعانيها.
- ٥١٢
- ٥١٧ الفصل الثاني: في تقسيم الألفاظ.
- ٥١٧ تقسيم دلالة اللفظ.
- ٥١٨ أقسام دلالة اللفظ إلى عقلية وطبيعية ووضعية.
- تقسيم دلالة اللفظ الوضعية إلى المطابقة والتضمن والالتزام.
- ٥٢٠
- ٥٢٢ تنبيهات:
- ٥٢٥ اعتراضات على تعريف أنواع دلالة اللفظ الوضعية.
- ٥٣٣ تقسيم آخر للفظ باعتبار التركيب والإفراد.
- ٥٣٤ أقسام المفرد (الاسم - الفعل - الحرف).
- ٥٣٥ تقسيم الاسم إلى كلي وجزئي.
- ٥٣٦ تقسيم الكلي إلى متواطئ ومشكك.
- ٥٣٩ تقسيم آخر للكلي: اسم جنس ومشتق.
- ٥٤٠ فائدة:
- ٥٤٢ تقسيم الجزئي إلى علم أو مضمَر.

- مناقشات على التقسيم. ٥٤٢
- تقسيم آخر للفظ والمعنى: ٥٤٤
- إما أن يتحددا وهو (المنفرد). ٥٤٥
- إما أن يتكرر اللفظ والمعنى (المتباين). ٥٤٥
- إما أن يكون اللفظ كثيراً والمعنى واحداً (المترادف). ٥٤٦
- أن يكون اللفظ واحداً والمعنى كثيراً (المشترك). ٥٤٦
- المنقول عنه - الحقيقة والمجاز. ٥٤٧
- الثلاثة الأول المتحدة المعنى: نصوص. ٥٥٠
- اصطلاحات النصوص عند ابن دقيق العيد. ٥٥٠
- القسم الرابع والأخير فيما أن تكون دلالة على بعض المعاني أرجح فالطرف الراجح ظاهر والمرجوح مؤول. ٥٥٢
- المشترك بين النص والظاهر (المحكم). ٥٥٢
- المحمل والمؤول المتشابه. ٥٥٢
- تقسيم آخر
- مدلول اللفظ إما معنى أو لفظ مفرد أو مركب وكل منهما إما أن يكون مهماً أو مستعملاً. ٥٥٣
- تقسيم المركب. ٥٥٦
- المركب تارة يفيد طلباً إفادة أولية إن الطلب للماهية في الذهن (الاستفهام). ٥٥٧

- وإن كان لتحصيل أمر من الأمور فإن كان مع
 ٥٥٧ الاستعلاء (فأمر).
 ٥٥٧ التساوي (التماس).
 ٥٥٧ التسفل (دعاء).
 وإن لم يفد بالذات طلبا فهو الخير إن احتمل
 ٥٥٨ التصديق والتكذيب .
 وإما أن لا يحتمل التصديق والتكذيب .
 ٥٦٤ ومنها التمني - والقسم - والنداء..
 ٥٦٥ اعتراضات والإجابة عنها.
 ٥٦٦ خاتمة
الفصل الثالث: في الاشتقاق.
 ٥٧١ الاشتقاق في اللغة.
 ٥٧١ الاشتقاق في الاصطلاح.
 ٥٧٢ شرح التعريف.
 أركان الاشتقاق (المشتق والمشتق منه والموافقة في
 ٥٧٢ الحروف الأصلية مع المناسبة في المعنى والتغيير).
 ٥٧٤ أقسام التغيير ستة.
 ٥٧٤ أربعة تغييرها فرادى واثنان ثنائيان.
 ٥٧٦ الأول: زيادة الحرف فقط مثل كاذب.
 ٥٧٦ الثاني: زيادة الحركة نحو نصر من النصر.

- الثالث: زيادة الحرف والحركة معاً نحو ضارب من
 ٥٧٦ الضرب.
- الرابع: نقصان الحرف نحو: خِفَ فعل أمر من
 ٥٧٦ الخوف.
- الخامس: نقصان الحركة نحو ضرب المصدر من
 ٥٧٧ ضرب الماضي.
- السادس: نقصان الحرف والحركة معاً نحو غلا
 ٥٧٧ ماضي غليان.
- السابع: زيادة الحرف ونقصانه نحو مسلمات من
 ٥٧٧ مسلمة.
- الثامن: زيادة الحركة ونقصانها نحو حَذَرَ، من
 ٥٧٨ الحذر.
- التاسع: زيادة الحرف ونقصان الحركة نحو عَادَ من
 ٥٧٨ العدد.
- العاشر: زيادة الحركة ونقصان الحرف نحو نبت من
 ٥٧٨ النبات.
- الحادي عشر: زيادة الحرف والحركة جميعاً مع
 ٥٧٩ نقصان حركة نحو ضرب من الضرب.
- الثاني عشر: زيادة الحركة مع زيادة الحرف ونقصانه
 ٥٧٩ نحو خاف من الخوف.

- الثالث عشر: نقصان الحرف مع زيادة الحركة
 ٥٨٠ ونقصانها نحو عد من الوعد.
- الرابع عشر: نقصان الحركة مع زيادة الحرف
 ٥٨٠ ونقصانه نحو كالّ من الكلال.
- الخامس عشر: زيادة الحرف والحركة معاً ونقصانها
 ٥٨٠ معاً نحو ارم من الرمي.
- أحكام المشتق.
 ٥٨١
- المسألة الأولى: شرط المشتق صدق أصله المشتق منه.
 ٥٨١
- المسألة الثانية: اشتراط دوام معنى المشتق منه.
 ٥٨٥
- اعتراض الخصم بأربعة اعتراضات والجواب.
 ٥٩٥
- قوائد:
- إحداها: الحال يعني اتصافه بالمشتق.
 ٥٩٩
- الثانية: الحقيقة والمجاز إنما هي باعتبار الاستعمال.
 ٦٠١
- الثالثة: إذا قلت زيد ضارب أمس أو غداً فهو مجاز.
 ٦٠١
- فروع تنبني على الأصل:
- لو عزل القاضي فقال امرأة القاضي طالق هل يقع طلاقه؟
 ٦٠٢
- لو قال إن كانت امرأتي في المأثم فأمتي حرة.
 ٦٠٢
- لو حلف لا رأيت منكراً إلا رفعته إلى القاضي فلان.
 ٦٠٣

- ٦٠٣ - لو حلف أن لا يدخل مسكن فلان فدخل ملكاً له.
- ٦٠٤ - لو وقف على عبد.
- ٦٠٤ المسألة الثالثة: لا يشتق من اسم الفاعل لشيء والفعل قائم بغيره.
- ٦٠٥ اعتراض المعتزلة وجوابه.
- ٦٠٩ فروع: يتجه بناؤها على الأصل المذكور.
- لو حلف لا يبيع أو لا يضارب فوكل غيره حتى فعل لم يحث.
- ٦٠٩ - لو حلف لا يخلق رأسه فأمر غيره فخلق.
- ٦١٣ الفصل الرابع: الترادف.
- تعريف الترادف: توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد.
- ٦١٣ شرح التعريف وبيان محترزاته.
- ٦١٤ الاعتراض على التعريف.
- ٦١٦ الفرق بين التأكيد والتابع والترادف.
- ٦١٨ أحكام المترادف.
- ٦١٨ المسألة الأولى: في سبب الترادف.
- ٦١٩ مذهب منكري الترادف والرد عليهم.
- أسباب الترادف سببان:
- ٦٢٠ السبب الأول: أن يكون من واضعين.
- ٦٢١ السبب الثاني: أن يكون من واضع واحد.

٦٢١ فوائد الترادف.

٦٢١ أن تكثر الوسائل إلى الإخبار عما في النفس.

٦٢٢ التوسع في مجال البديع.

٦٢٣ المسألة الثانية: الترادف على خلاف الأصل.

٦٢٣ الدليل على أنه خلاف الأصل وجهان.

٦٢٣ المسألة الثالثة: اللفظ يقوم بدل مرادفه من لغته.

٦٢٣ أقوال العلماء وفيه ثلاثة مذاهب.

٦٢٥ المسألة الرابعة: التوكيد والتقوية.

٦٢٥ أحكام الترادف والتوكيد.

٦٢٦ أنواع التوكيد.

٦٢٧ التوكيد اللفظي.

٦٣٠ التوكيد المعنوي.

فائدتان:

الأولى: عن العز ابن عبدالسلام: التأكيد في لسان العرب إذا

٦٣٢ وقع لا يزيد على ثلاث مرات.

الثانية: إذا قال أنت طالق أنت طالق وقصد التأكيد لا تقع

٦٣٣ إلا واحدة.

٦٣٧ الفصل الخامس: الاشتراك.

تعريف الاشتراك: هو اللفظ الواحد الدال على

معنيين مختلفين أو أكثر دلالة على السواء عند أهل

- ٦٣٧ تلك اللغة.
- ٦٣٧ محترزات التعريف.
- مسائل الاشتراك.
- ٦٣٨ المسألة الأولى: في إثباته.
- ٦٣٩ أدلة القائلين بالوجوب.
- ٦٣٩ أدلة القائلين بالإحالة.
- ٦٤٤ المذهب المختار: إمكان الوقوع.
- ٦٤٥ المذهب الرابع: أنه واقع.
- ٦٤٧ المسألة الثانية: الاشتراك خلاف الأصل.
- ٦٤٨ الأدلة على أن الاشتراك خلاف الأصل.
- ٦٤٩ المسألة الثالثة: مفهوماً مشترك.
- ٦٤٩ التباين: القرء والحیض.
- ٦٥٠ التواصل: فيكون أحدهما جزءاً للآخر.
- ٦٥٢ المسألة الرابعة: إعمال المشترك في جميع مفهوماته.
- ٦٦٢ أدلة القائلين بإعمال المشترك في جميع معانيه.
- الاعتراض على أدلة القائلين بأعمال المشترك
- ٦٧٠ وجوابه.
- ٦٧٢ أدلة المانعين من إعمال المشترك في جميع معانيه.
- ٦٨٢ فوائد:
- ٦٨٢ ١ - قول الرافعي في باب التدبير: الأشبه أن..... .

- ٢ - استدل الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في
٦٨٣ شرح الإمام ...
- ٣ - أطلق الأصوليون الخلاف في الحمل على الحقيقة
٦٨٤ والمجاز.
- ٤ - يضاهي الخلاف الأصولي في حمل المعقول على
٦٨٥ معنييه.
- في الفقه صور:
- منها: لو وقف على مواليه وله موالٍ من أعلى وموالٍ
٦٨٥ في أسفل.
- منها: إذا قال لعبده إذا رأيت عينا فأنت حر.
٦٨٦
- منها: إذا أوصى بعود من عيدانه.
٦٨٧
- ٥ - قال الأصحاب: إذا قال لها: أنت طالق في كل
٦٨٧ قرء طلقة.
- المسألة الخامسة: المشترك إذا تجرد عن القرينة
٦٨٨ فمحمل.
- أن تقترن به قرينه وهي على أربعة أضرب.
٦٨٩ الأولى: أن توجب تلك القرينة اعتبار واحد معين.
- ٦٨٩ الثاني: أن توجب اعتبار أكثر من واحد.
- ٦٩٠ الثالث: أن توجب تلك القرينة إلغاء البعض.
- ٦٩٠ الرابع: أن توجب تلك القرينة إلغاء الكل.

- ٦٩٧ الفصل السادس: في الحقيقة والمجاز.
- ٦٩٧ تعريف الحقيقة لغةً واصطلاحاً.
- ٧٠١ تعريف المجاز لغةً واصطلاحاً.
- مسائل الحقيقة والمجاز:
- المسألة الأولى: الحقيقة متعددة إلى ثلاث: لغوية -
- ٧٠٤ عرفية بنوعيتها - شرعية.
- أقسام الحقيقة الشرعية:
- الأول: أن يكون اللفظ والمعنى معلومين لأهل اللغة. ٧٠٦
- الثاني: أن يكونا غير معلومين لهم. ٧٠٦
- الثالث: أن يكون اللفظ معلوماً لهم. ٧٠٦
- الرابع: عكسه. ٧٠٦
- أقسام المنقولة الشرعية. ٧٠٧
- الأول: كلفظ الرحمن. ٧٠٧
- الثاني: أوائل السور. ٧٠٨
- الثالث: لفظ الصلاة والزكاة والصوم. ٧٠٩
- الرابع: لفظ الأب. ٧٠٩
- فائدة: المنزلة بين المنزلتين: الفسق بين الكفر والإيمان. ٧١٥
- هل في القرآن ألفاظ غير عربية. ٧١٨
- اعتراض المعتزلة والإجابة عنه. ٧١٨
- تنبيه: المعرب لم يقع في القرآن. ٧٢١

- ٧٢٣ اعتراض المعتزلة والإجابة عنه.
- الوجه الأول من المعارضة: الشارع اخترع معاني لم تكن متعلقة قبل الشرع.
- ٧٢٣
- الوجه الثاني من المعارضة: الإيمان في اللغة، هو التصديق، وفي الشرع: فعل الواجبات.
- ٧٢٥
- الإجابة عن المعارضات.
- ٧٢٧
- فروع: مسائل مفرعة على جواز النقل.
- ٧٣٣
- الفرع الأول: أنه على خلاف الأصل.
- ٧٣٣
- الفرع الثاني: هل الشارع نقل الأسماء والأفعال والحروف أم نقل البعض دون البعض.
- ٧٣٣
- الفرع الثالث: صيغ العقود كبت: إنشاء.
- ٧٤٢
- خاتمة: قال القرافي في الفروق: مما يتوهم أنه إنشاء وليس كذلك الظهار: أنت عليّ كظهر أمي.
- ٧٥٠
- المسألة الثانية: المجاز إما أن يقع في مفردات الألفاظ فقط، أو في تركيبها فقط، أو فيهما معاً.
- ٧٥٣
- المجاز المركب - المجاز الإسنادي - المجاز الفعلي.
- ٧٥٣
- إنكار ابن الحاجب المجاز في التركيب
- ٧٥٦
- اختلاف العلماء في وقوع المجاز في اللغة.
- ٧٥٨
- المنع مطلقاً لأبي إسحاق الإسفراييني.
- ٧٥٨

- ٧٥٩ - أنه غير واقع في القرآن وواقع في غيره.
- ويتفرع من هذا القول أقوال: المنع مطلقاً - المنع في القرآن فقط - المنع في القرآن والحديث دون سواهما.
- ٧٦٠ واقع في القرآن والحديث وغيرهما.
- ٧٦٤ المسألة الثالثة: شرط المجاز العلاقة المعتبر نوعها.
- ٧٦٦ الجهة الأولى: السببية.
- ٧٦٧ تسمية الشيء باسم سببية القابلي.
- ٧٦٨ تسمية الشيء باسم سببية الصوري.
- ٧٦٩ تسمية الشيء باسم سببية الفعلي.
- ٧٧٠ تسمية الشيء باسم سببية الغائي.
- ٧٧٠ العلاقة الثانية: المسببية.
- ٧٧٠ إطلاق اسم المسبب على السبب.
- ٧٧٢ العلاقة الثالثة: المشابهة (الاستعارة).
- ٧٧٣ العلاقة الرابعة: المضادة.
- ٧٧٥ العلاقة الخامسة: الكلوية.
- ٧٧٧ العلاقة السادسة: الجزئية.
- ٧٧٩ العلاقة السابعة: الاستعداد.
- ٧٨٠ العلاقة الثامنة: المجاورة.
- ٧٨١ العلاقة التاسعة: تسمية الشيء بأسم ما كان عليه.
- ٧٨٢ العلاقة العاشرة: الزيادة.

- ٧٨٥ العلاقة الحادية عشر: النقصان.
- ٧٩١ العلاقة الثانية عشر: التعلق.
- بقية الأقسام التي لم يوردها المصنف إلى ستة وثلاثين.
- ٧٩٣
- ٧٩٩ المسألة الرابعة: المجاز، قد يكون بالأصالة أو بالتبعية.
- ٨٠٦ المسألة الخامسة: المجاز خلاف الأصل.
- ٨٠٨ مسألة إذا غلب المجاز في الاستعمال هل ترجح الحقيقة أو المجاز؟
- المسألة السادسة: السبب الداعي إلى التكلم بالمجاز وهي وجوه:
- ٨١٣
- ١- ألا يكون للمعنى الذي عبر عنه بالمجاز لفظ حقيقي.
- ٨١٤
- ٢- أن لا يعرف المتكلم أو المخاطب لفظه الحقيقي.
- ٨١٤
- ٣- أنه قد يكون معلوماً لغير المتخاطبين.
- ٨١٤
- ٤- قد ينقل لفظ الحقيقة على اللسان.
- ٨١٤
- ٥- أن يستحق لفظ الحقيقة عن أن يتلفظ به.
- ٨١٦
- ٦- أنه قد لا يصح لفظ الحقيقة للسجع
- ٨١٦
- ٧- أن التعبير بالمجاز قد يكون أدخل في التعظيم.
- ٨١٦
- ٨- أن يكون لزيادة بيان حال المذكور.
- ٨١٧
- ٩- أن المجاز قد يكون أدخل في التحقير.
- ٨١٧
- ١٠- أن المجاز أعرف من الحقيقة.
- ٨١٧
- المسألة السابعة: اللفظ قد لا يكون حقيقة ولا مجازاً.
- ٨١٧

- ٨١٩ وقد يكون اللفظ حقيقة ومجازاً.
- ٨٢٠ المسألة الثامنة: علامة الحقيقة والمجاز:
- علامة الحقيقة:
- ٨٢٠ - سبق الفهم.
- ٨٢٣ - والعراء عن القرينة.
- علامة المجاز:
- ٨٢٣ - الإطلاق على المستحيل.
- ٧٢٤ - الأعمال في المنسي.
- ٨٢٧ الفصل السابع: تعارض ما يخل بالفهم.
- الأحوال النفظية المخلة بالإفهام: الاشتراك، النقل،
- ٨٢٧ المجاز، الإضمار، التخصيص.
- ٨٢٧ أوجه التعارض بين هذه الاحتمالات الخمسة.
- ٨٣٣ الوجه الأول: النقل أولى من الاشتراك.
- ٨٣٤ مثاله: أن يقول الشافعي: الفاتحة ركن في الصلاة.
- مثال آخر: يقول الشافعي: الكلب نجس.
- ٨٣٦ الوجه الثاني: المجاز أولى من الاشتراك.
- مثاله: موطوءة الأب بالزنا يجل للابن
- ٨٣٦ نكاحها.
- ٨٣٧ مثاله: لا يجوز التوضؤ بالنبذ.
- ٨٣٩ الوجه الثالث: الإضمار أولى من الاشتراك.

- ٨٤٠ مثاله: لا يجوز للأب أن يتزوج بجارية ابنه.
- ٨٤٣ الوجه الرابع: التخصيص خير من الاشتراك.
- مثاله أن يقول الحنفي: موطوءة الأب بالزنا
- ٨٤٤ محرم على الابن.
- ٨٤٤ الوجه الخامس: المجاز خير من النقل.
- مثاله أن يقول المالكي: يجري رمضان كله
- ٨٤٤ بنية واحدة.
- ٨٤٧ الوجه السادس: الإضمار أولى من النقل.
- ٨٤٧ مثاله: قوله تعالى: ﴿وحرم الربا﴾.
- ٨٤٨ الوجه السابع: التخصيص أولى من النقل.
- ٨٤٨ مثال قوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع﴾
- مثاله قول المالكي: يلزم الظهار من الأمة، أم
- ٨٤٩ الولد.
- ٨٥٠ الوجه الثامن: الإضمار مثل المجاز.
- مثاله قول الشافعي: يجوز قتل الرهبان في
- ٨٥٣ الحرب.
- مثاله: إذا تحقق الرجل من امرأته النشوز
- ٨٥٥ ولكنه لم يتكرر.
- ٨٥٧ الوجه التاسع: التخصيص أولى من المجاز.
- ٨٥٧ مثاله: قول الحنفي متروك التسمية عمداً لا يحل.

- ٨٥٨ مثاله: قول الشافعي العمرة فرض.
- ٨٥٨ الوجه العاشر: التخصيص خير من الإضمار.
- ٨٥٩ مثاله: ﴿ولكم في القصاص حياة﴾.
- ٨٦٠ مثاله قول المالكي: الكلب طاهر.
- ٨٦١ مثاله: لا يصح صوم رمضان إلا بنية الفرض.
- ٨٦٢ تنبيه: الاشتراك خير من النسخ.
- ٨٦٢ مثاله: التبييت شرط في صحة صوم رمضان.
- فرعان:
- الفرع الأول: إذا تعارض المشترك بين علمين،
- ٨٦٣ والمشارك بين علم ومعنى.
- الفرع الثاني: المشترك بين علم ومعنى أولى من
- ٨٦٤ المشترك بين معنيين.
- ٨٦٩ الفصل الثامن: تفسير حروف يحتاج إليها.
- وفيه مسائل:
- ٨٨٩ المسألة الأولى: حكم الواو العاطفة.
- ٨٨٩ - أنها للترتيب.
- ٨٨٩ - أنها للمعنية.
- ٨٧٠ - أنها لمطلق الجمع وهو المختار.
- ٨٧١ الأدلة على الرأي المختار.
- ٨٧٩ أدلة القائلين بأن الواو للترتيب بوجهيه.

- الإجابة عن أدلتهم بوجهيه. ٨٨٠
- خاتمة ٨٨٢
- المسألة الثانية: الفاء للتعقيب إجماعاً. ٨٨٥
- فرع: إن دخلت الدار فكلمت زيدا فأنت طالق. ٨٨٩
- المسألة الثالثة: (في) للطرفية ولو تقديرًا. ٨٩٠
- المسألة الرابعة: (من) لابتداء الغاية والتبيين والتبعيض. ٨٩٥
- المسألة الخامسة: (الباء) تعدي اللازم ويجزئ المتعدي. ٩٠٢
- المعاني التي تنجر مع الإلصاق في حرف الباء. ٩٠٣
- النقل: ﴿ذهب الله بنورهم﴾. ٩٠٣
- السببية: مات زيد بالجوع. ٩٠٤
- الاستعانة: كتبت بالقلم. ٩٠٤
- المصاحبة: وهبتك الفرس بسرجه. ٩٠٤
- الطرفية: زيد بالبصرة. ٩٠٤
- القسمية: بالله لأقومن. ٩٠٤
- التعليل: ﴿إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل﴾. ٩٠٥
- البديل: فكيف لي بهم قوماً إذا ركبوا. ٩٠٥
- للمقابلة (باء العوض): اشتريت الفرس بألف. ٩٠٥
- بمعنى (عن): فإن تسألوني بالنساء فإنني خير ... ٩٠٥

- ٩٠٦ - بمعنى (على): «ومنها من إن تأمنه بدينار».
- ٩٠٧ تدخل على الاسم حيث يراد بها التشبيه: لقيت يزيد الأسد.
- ٩١٣ المسألة السادسة: (إنما) للحصر.
- فائدة: إذا قلنا إنما للحصر فهل ذلك بالمنطوق أو بالمفهوم؟.
- ٩٢٠
- ٩٢٣ الفصل التاسع: كيفية الاستدلال بالألفاظ.
- وفيه مسائل:
- ٩٢٣ المسألة الأولى: لا يخاطبنا الله بالمهمل.
- ٩٣٠ المسألة الثانية: لا يعنى خلاف الظاهر من غير بيان.
- المسألة الثالثة: بيان كيفية دلالة الخطاب على الحكم الشرعي.
- ٩٣١
- ٩٣٢ الحالة الأولى: أن يدل عليه بمنطوقه.
- ٩٣٤ فائدة: تنزيل اللفظ على المعنى الشرعي قبل العرفي
- فيه مسائل:
- ٩٣٤ - لو حلف: لا يبيع الخمر أو المستولدة.
- ٩٣٥ - لو حلف: لا يركب دابة عبد زيد.
- ٩٣٦ الحالة الثانية: أن يدل الخطاب على الحكم بمفهومه.
- ٩٣٧ دلالة الاقتضاء.
- ٩٣٨ فحوى الخطاب.
- ٩٤٠ دليل الخطاب (مفهوم المخالفة).

- ٩٤٢ المسألة الرابعة: مفهوم الاسم والصفة.
- ٩٤٥ فائدة: للأستاذ أبي إسحاق عن شيخه ابن الدقاق.
- ٩٤٦ مفهوم الصفة.
- ٩٥٤ الأدلة على مفهوم الصفة.
- ٩٥٦ اعتراض وحجة الخصم.
- ٩٦٧ المسألة الخامسة: مفهوم الشرط.
- ٩٦٨ الأدلة والاعتراضات وجوابها.
- ٩٧٢ المسألة السادسة: التخصيص بالعدد (مفهوم العدد).
- ٩٧٢ الأدلة
- ٩٧٧ خاتمة: (فائدة لتقي السبكي).
- المسألة السابعة: النص الذي لا يستقل بإفادة الحكم وما
- ٩٨١ يحتاج إليه (الإجماع - القياس - شهادة حال المتكلم).

* * *

[الجزء الرابع]

- ٩٨٧ الباب الثاني: في الأوامر والنواهي، وفيه فصول:
- ٩٨٧ الفصل الأول: في لفظ الأمر.
- وفيهِ مسألتان:
- المسألة الأولى: الأمر حقيقة في القول الطالب للفعّل.
- ٩٨٧ تعريف الأمر.
- ٩٩٠ بيان متحرّزات التعريف.
- ٩٩٣ اشتراط المعتزلة في الأمر العلو.
- ٩٩٤ شرط أبو الحسين الاستعلاء دون العلو
- ١٠٠٢ المسألة الثانية: بيان الطلب.
- ١٠٠٢ الطلب بديهي التصور.
- ١٠٠٩ فائدة: مغايرة الأمر للإرادة.
- اعتراف أبي علي وابنه بمغايرة الإرادة للأمر.
- ١٠١٠
- ١٠١٥ الفصل الثاني: صيغة الأمر، وفيه مسائل:
- ١٠١٥ المسألة الأولى: صيغة افعّل تردّ لستة عشر معنى.
- ١٠١٥ الأول: الإيجاب ﴿أقيموا الصلاة﴾.

- الثاني: الندب ﴿فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً﴾. ١٠١٨
- ومنه التأديب: (كُلْ مما يليك). ١٠١٩
- الثالث: الإرشاد ﴿واستشهدوا شهيدين﴾. ١٠٢١
- الرابع: الإباحة ﴿كلوا واشربوا﴾. ١٠٢٢
- الخامس: التهديد ﴿قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار﴾. ١٠٢٢
- السادس: الامتنان ﴿كلوا مما رزقكم الله﴾. ١٠٢٤
- السابع: الإكرام ﴿ادخلوها بسلام آمنين﴾. ١٠٢٤
- الثامن: التسخير ﴿كونوا قردة خاسئين﴾. ١٠٢٥
- التاسع: التعجيز ﴿فأتوا بسورة من مثله﴾. ١٠٢٦
- العاشر: الإهانة ﴿ذق إنك أنت العزيز الكريم﴾. ١٠٢٦
- الحادي عشر: التسوية ﴿فاصبروا أو لا تصبروا﴾. ١٠٢٦
- الثاني عشر: الدعاء (اللهم اغفر لي). ١٠٢٦
- الثالث عشر: التمني (ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي). ١٠٢٧
- الرابع عشر: الاحتقار ﴿ألقوا ما أنتم ملقون﴾. ١٠٢٨

الخامس عشر: التكوين ﴿كن فيكون﴾. ١٠٢٩

السادس عشر: الخبر (إذا لم تستح فافعل ما

شئت). ١٠٢٩

السابع عشر: زاد إمام الحرمين بمعنى الإنعام

﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم﴾. ١٠٣٢

الثامن عشر: وزاد أيضاً بمعنى التفويض

﴿فاقض ما أنت قاض﴾. ١٠٣٢

التاسع عشر: وزاد صفى الدين التعجب

﴿قل كونوا حجارة أو حديداً﴾. ١٠٣٢

العشرون: زاد أبو عاصم العبادي التعجب

﴿انظر كيف ضربوا لك الأمثال﴾. ١٠٣٣

الواحد والعشرون: الأمر بمعنى التكذيب

﴿قل فأتوا بالتوراة فاتلوها﴾. ١٠٣٣

الثاني والعشرون: الأمر بمعنى المشورة

﴿فانظر ماذا ترى﴾. ١٠٣٣

الثالث والعشرون: الأمر بمعنى الاعتبار

﴿انظروا إلى ثمره إذا أثمر﴾. ١٠٣٣

المسألة الثانية: صيغة افعل حقيقة في الوجوب

بجاز في بقية المعاني.

المذهب الأول: الأمر حقيقة في الوجوب. ١٠٣٤

- المذهب الثاني: أنها حقيقة في النذب. ١٠٣٦
- المذهب الثالث: أنها حقيقة في الإباحة. ١٠٣٧
- المذهب الرابع: أنها مشترك للاشتراك اللفظي بين
الوجوب والنذب. ١٠٣٧
- المذهب الخامس: أنها حقيقة في القدر المشترك
بينهما وهو الطلب. ١٠٣٧
- المذهب السادس: حقيقة إما في الوجوب، وإما في
النذب، وإما فيهما. ١٠٣٨
- المذهب السابع: أنها مشتركة بين الثلاثة: الوجوب
والنذب والإباحة. ١٠٤٤
- المذهب الثامن: أنها مشتركة بين الخمسة: الوجوب
والنذب والإباحة والكرهية والتحريم. ١٠٤٤
- المذهب التاسع: أنه مشترك بين الوجوب والنذب. ١٠٤٤
- المذهب العاشر: أن أمر الله تعالى للوجوب والنذب
والإباحة والإرشاد والتهديد. ١٠٤٥
- الأدلة على أن صيغة (افعل) حقيقة في الوجوب لوجوه
خمسة:
- الدليل الأول: قوله تعالى ﴿ألا تسجد إذ أمرتك﴾. ١٠٤٦
- الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم اركعوا لا
يركعون﴾. ١٠٤٨

- ١٠٤٨ اعتراض على الدليل والجواب عنه.
- ١٠٥١ الدليل الثالث: تارك المأمور مخالف لذلك الأمر.
- ١٠٥٢ اعتراض بأربعة وجوه.
- الدليل الرابع: تارك المأمور عاص، كل عاص يستحق النار.
- ١٠٥٨
- ١٠٦٠ اعتراض وجوابه.
- ١٠٦٠ اعتراض وجوابه.
- الدليل الخامس: ﴿استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم﴾.
- ١٠٦٧ أدلة المخالفين:
- ١٠٦٩ دليل ابن هشام: الأمر للندب فقط.
- ١٠٧٠ جواب المصنف عن هذا الدليل.
- دليل من قال إن الصيغة للقدر المشترك بين الوجوب والندب.
- ١٠٧٢ الجواب عنه.
- ١٠٧٣ دليل من ذهب إلى التوقف.
- ١٠٧٤ الجواب عنه بوجهين.
- ١٠٧٥
- ١٠٧٨ المسألة الثالثة: الأمر بعد التحريم.
- ١٠٧٨ المذهب الأول: أنها للوجوب.
- ١٠٧٩ المذهب الثاني: أنها للإباحة.

- المذهب الثالث: اختيار الغزالي تفصيل. ١٠٨٠
- المذهب الرابع: الوقف مذهب إمام الحرمين. ١٠٨٢
- فائدة: فروع فقهية. ١٠٨٥
- الكتابة غير مستحبة إذا كانت واردة بعد الحظر. ١٠٨٥
- منها النظر إلى المخطوبة بعد العزم على نكاحها مستحب. ١٠٨٦
- من قال لعبدته أبحر صار مأذوناً. ١٠٨٧
- النهي الوارد بعد الوجوب اختلفوا فيه. ١٠٨٧
- منهم من طرد الخلاف وحكم بالإباحة. ١٠٨٨
- ومنهم من قال: لا تأثير على الوجوب المتقدم. ١٠٨٨
- الفرق بين أن النهي بعد الوجوب للتحريم والأمر بعد الحظر للإباحة بوجوه. ١٠٨٨
- فائدة. ١٠٩٠
- المسألة الرابعة: الأمر المطلق لا يفيد التكرار ولا يدفعه. ١٠٩٢
- المذهب الأول: لا يدل بذاته لا على التكرار ولا على المرة. ١٠٩٣
- المذهب الثاني: أنه يدل على التكرار المستوعب لزمان العمر. ١٠٩٣
- المذهب الثالث: أنه يدل على المرة ولا يحتمل التكرار. ١٠٩٥

- المذهب الرابع: التوقف. ١٠٩٨
- المذهب الخامس: حكاة الصفي فيه تفصيل. ١٠٩٩
- أدلة المذهب المختار: عدم فائدته التكرار. ١١٠٠
- أدلة القائل بأنه يفيد التكرار. ١١٠٥
- أدلة القائلين باشتراك الأمر. ١١٠٩
- فائدة: استحباب إجابة المؤذن هل هو مختص بالأول. ١١١٠
- الأمر المعلق بشرط أو صفة هل يقتضي تكرار المأمور له بتكرارها. ١١١٢
- مذاهب العلماء في هذه المسألة.
- ١ - أنه لا يقتضي التكرار وهو الصحيح. ١١١٦
- ٢ - أنه يقتضيه. ١١١٦
- ٣ - المعلق بشرط لا يقتضي التكرار والمعلق بصفة. ١١١٦
- ٤ - لا يقتضيه من جهة اللفظ ويقتضيه من جهة القياس. ١١١٩
- المسألة السادسة: هل يفيد الفور؟ ١١٢٤
- مذاهب العلماء في الأمر المطلق هل يفيد الفور؟ ١١٢٤
- المذهب الأول: أنه لا يفيد الفور ولا يدفعه. ١١٢٤
- المذهب الثاني: أنه يفيد الفور. ١١٢٦
- المذهب الثالث: أنه يفيد التراخي. ١١٢٧

- المذهب الرابع: الوقف. ١١٢٩
- أدلة القائلين بالفور:
- أحدها: «ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك». ١١٣١
- الثاني: «وسارعوا إلى مغفرة من ربكم». ١١٣٥
- الثالث: لو لم يكن الأمر للفور لكان التأخير جائزاً. ١١٣٧
- الرابع: لو لم يكن للفور وجاز التأخير لكان إما إلى أمد. ١١٣٧
- الخامس: أن النهي يفيد الفور. ١١٣٩
- فائدة: القبول في الوكالة بمعنى الرضا وعدم الرد. ١١٤٦
- الفصل الثالث: النواهي. ١١٤٩
- وفيه مسائل:
- الأولى: النهي يقتضي التحريم. ١١٤٩
- صيغ النهي. ١١٤٩
- التحريم: «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله». ١١٤٩
- التنزيه: (لا يمسن أحدكم ذكره وهو يبول). ١١٤٩
- الدعاء «ربنا لا تزغ قلوبنا». ١١٥٠
- الإرشاد: «لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم ١١٥٠
- تسؤكم». ١١٥٠
- بيان العاقبة: «ولا تحسبن الذين قتلوا». ١١٥٠
- التحقيق: «لا تمدن عينيك». ١١٥٠
- اليأس: «لا تعتذروا». ١١٥٠

- ١١٥٤ حكم النهي كالأمر في التكرار والفور.
- ١١٥٥ النهي عن الشيء هل يدل على فساد.
- ١١٥٦ مذاهب العلماء في المسألة:
- ١١٥٦ أحدها: أنه يدل عليه مطلقاً.
- ١١٥٧ الثاني: أنه لا يدل عليه.
- الثالث: أنه يدل على الفساد في العبادات
- ١١٥٧ دون المعاملات.
- الرابع: أن النهي إن كان يختص بالمنهي عنه
- ١١٥٨ كالصلاة في السترة.
- الخامس: وهو اختيار المصنف أنه يدل على
- ١١٥٨ فساد في العبادات...
- ١١٥٩ أقسام النهي بالنسبة للمعاملات:
- ١١٥٩ ١- أن يرجع النهي إلى نفس العقد كبيع الحصاة.
- ١١٥٩ ٢- أن يرجع النهي إلى أمر داخل في العقد كبيع
- ١١٥٩ الملاقح.
- ١١٥٩ ٣- أن يرجع النهي إلى أمر خارج عنه لازم له
- ١١٦٠ كالربا.
- ١١٦١ ٤- أن يرجع النهي إلى أمر مقارن للعقد غير لازم له.
- المسألة الثالثة: بيان مقتضى النهي فعل ضد المنهي
- ١١٦٤ عنه.

فائدتان:

- ١١٦٨ ١ - الكف فعل على المختار.
- ١١٦٨ ٢ - الفرق بين هذه المسألة وما قبلها.
- المسألة الرابعة: النهي عن أشياء إما عن الجمع
- ١١٨٨ كتكاح الأختين أو الجميع كالسرقة والزنا.
- ١١٩٣ الباب الثالث: العموم والخصوص.
- ١١٩٣ الفصل الأول في العموم.
- ١١٩٣ المقدمة الأولى: العموم لغةً هو الشمول.
- المقدمة الثانية: المعنى يقال له أعم وأخص أو عام
- ١١٩٦ وخاص.
- المقدمة الثالثة: مدلول العموم كلية لا كل ولا
- ١١٩٦ كلي.
- ١١٩٦ معنى الكل.
- ١١٩٦ معنى الجزء.
- ١١٩٧ معنى الكلي.
- ١١٩٧ معنى الجزئي.
- ١١٩٧ معنى الكلية.
- ١١٩٧ معنى الجزئية.
- دلالة العموم على إفراده هل للمطابقة أو التضمن أو
- ١٢٠٠ الالتزام؟

- فائدة: إذا ثبت أن مدلول صيغ العموم كلية فافهم ذلك في الضمائر وصيغ الجموع للتكرار. ١٢٠٤
- المقدمة الرابعة: العام في الأشخاص مطلق باعتبار الأزمان والبقاع والأحوال. ١٢٠٦
- المقدمة الخامسة: اتفقت النحاة على أن أربع صيغ من جموع التكسير. ١٢١٣
- المقدمة السادسة: دلالة العموم قطعية عند جماعة. ١٢١٧
- شرح العام. ١٢١٨
- الاعتراضات على التعريف والإجابة عنها. ١٢٢١
- مسائل العموم:
- المسألة الأولى: في الفرق بين العام والمطلق والنكرة والمعرفة والعدد. ١٢٢٥
- المسألة الثانية: فائدة العموم من جهة اللغة أو العرف أو العقل. ١٢٢٨
- تنبيه: الشرط (أي) أن تكون استفهامية أو شرطية. ١٢٣٠
- القسم الأول: ما يفيد العموم من جهة اللغة، لا من جهة وضعه له بل بواسطة اقتران قرينة. ١٢٥٣
- فائدتان:
- الأولى: صرح إمام الحرمين أن النكرة في سياق الشرط تعم؟ ١٢٦٥

- الثانية: اختلف في أن النكرة في سياق النفي هل
 ١٢٦٥ عمت لذاتها.
- القسم الثاني: ما يفيد العموم من جهة العرف.
 ١٢٦٧ معيار العموم (أرباب الخصوص) ليس للعموم صيغة
 ١٢٦٩ تخصه.
- تنبيهان:
- أحدهما: أن الواقفية وإن قالوا: لم يوضع اللفظ
 ١٢٧٣ لخصوص ولا
- الثاني: قال إمام الحرمين لا ينكر أحد من الواقفية
 ١٢٧٤ إمكان التعبير
- الاستدلال على أن للعموم صيغة بوجهين:
 ١٢٧٥ الوجه الأول.
- ١٢٧٥ الوجه الثاني من الاستدلال.
- المسألة الثالثة: الجمع المنكر إذا لم يكن مضافاً لا
 ١٢٨٣ يقتضي العموم عند الجمهور.
- المسألة الرابعة: مشتملة على بحثين.
- البحث الأول: نفي المساواة بين الشيئين هل
 ١٢٨٨ يقتضي العموم؟
- البحث الثاني: إذا حلف لا يأكل وتلفظ
 ١٢٩٢ بشيء معين.

١٢٩٨

١٣٠٣

الفصل الثاني: في الخصوص وفيه مسائل:

المسألة الأولى: تعريف التخصيص والمخصص والمخصص.

١٣٠٣

١٣٠٣

شرح التعريف.

١٣٠٧

الفرق بين التخصيص والنسخ.

١٣١٢

المسألة الثانية: فيما يجوز تخصيصه (القابل للتخصيص).

١٣١٧

القائلون بامتناع التخصيص.

١٣١٩

المسألة الثالثة: الغاية التي ينتهي إليها التخصيص وفيه مسائل:

المسألة الأولى: ضابط المقدار الذي لا بد من بقائه

١٣١٩

بعد التخصيص

١٣٢٥

المسألة الثانية: أقل الجمع على مذاهب.

١٣٣٥

فائدة: للخلاف في هذه المسألة فائدة أصولية وفوائد فرعية.

الفائدة الأصولية: النظر في الغاية التي ينتهي إليه

١٣٣٥

التخصيص.

الفوائد الفرعية:

١٣٣٦

- لو قال عليّ دراهم لزمه ثلاثة.

١٣٣٦

- قيل يكتفى في الصلاة على الميت باثنين بناء على أقل الجمع.

١٣٣٦

- لو أوصى لأقاربه وليس له إلا قريب واحد.

- ١٣٣٧ - لو قال: إن تزوجت النساء أو اشتريت العبيد فهي طالق.
- ١٣٣٩ المسألة الرابعة: العام المخصوص هل يكون في الباقي حقيقة؟
- ١٣٣٩ مذاهب العلماء فيه.
- مسألان:
- ١٣٤٥ الأولى: إذا قال الله: ﴿اقتلوا المشركين﴾.
- الثانية: الأصوليون لم يذكروا التفرقة بين العام والمخصوص والعام الذي أريد به المخصوص.
- ١٣٤٦ المراد به العموم قسمان:
- ١٣٥٤ - حقيقة لا خصوص فيه.
- ١٣٥٤ - مجاز فيه خصوص.
- ١٣٥٧ العام المخصوص.
- ١٣٦٢ المسألة الخامسة: المخصص بمعين حجة.
- ١٣٦٤ مسألة: إذا خص العام بمبهم فيه ستة مذاهب.
- ١٣٦٩ الأدلة على أن دلالة العام على فرد من أفرادها لا تتوقف على دلالة على الآخر.
- المسألة السادسة: هل يجوز أن يستدل بالعام قبل البحث عن المخصص؟
- ١٣٧١ الأدلة على العمل بالعام ابتداءً.
- ١٣٧٥ فائدة: إذا اقتضى اللفظ العام عملاً مؤقتاً وضاق الوقت عن طلب المخصوص.
- ١٣٧٩

- ١٣٨٣ الفصل الثالث: المخصّص (متصل - منفصل).
- ١٣٨٣ أقسام المتصل: الاستثناء، الشرط، الصفة، الغاية.
- ١٣٨٣ الأول: الاستثناء بآلا ونحوها.
- ١٣٨٣ تعريف الاستثناء.
- وفيه مسائل:
- ١٣٨٦ المسألة الأولى: شروط الاستثناء.
- الشرط الأول: أحدها أن يكون متصلاً بالمستثنى منه
- ١٣٨٦ عادة.
- فوائد:
- ١٣٩٠ إحداها: قصد الشيرازي وإرادة خروجه من بغداد.
- ١٣٩١ الثانية: التعليق على مشيئة الله تعالى.
- الثالثة: قوله تعالى: ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً﴾.
- ١٣٩١
- ١٣٩٢ الشرط الثاني: عدم الاستغراق.
- ١٣٩٤ الشرط الثالث: شرط الحنابلة أن لا يزيد على النصف.
- ١٣٩٦ مذاهب النحاة في الاستثناء من العدد.
- ١٣٩٧ أدلة المذهب المختار.
- ١٣٩٩ اعتراض والإجابة عنه.
- ١٤٠٣ المسألة الثانية: الاستثناء من الإثبات نفي وبالعكس.
- ١٤٠٨ فرع لو قال: لا أجامعك سنة إلا مرة.

- المسألة الثالثة: الاستثناء من الاستثناء جائز ﴿إلا آل
 ١٤٠٨ لوط إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته﴾.
- فرع: لو كان الاستثناء الأول مستغرقاً للمستثنى منه
 دون الثاني كقوله عشرة إلا عشرة إلا أربعة فيه أوجه
 ١٤١١ للأصحاب.
- المسألة الرابعة: الاستثناء الواقع عقيب جمل عطف
 ١٤١٣ بعضها على بعض.
- مذاهب العلماء في هذه المسألة.
 ١٤١٤
- أدلة الجمهور.
 ١٤١٩
- فائدة الخلاف المتقدم في أن الاستثناء هل يختص
 ١٤٢٣ بالأخيرة.
- القسم الثاني من المخصصات المتصلة: الشرط.
 ١٤٢٦
- تعريف الشرط لغةً واصطلاحاً.
 ١٤٢٦
- فائدتان:
- ١ - أن الشرط قد يكون شرعياً.
 ١٤٢٨
- ٢ - أن الشروط اللغوية أسباب.
 ١٤٢٨
- في الشرط مسألتان:
- المسألة الأولى: وقت وجود المشروط.
 ١٤٣٢
- المسألة الثانية: في تعدد الشرط والمشروط.
 ١٤٣٤
- فائدة: اتفقوا على وجوب اتصال الشرط بالثلاثة.
 ١٤٣٥

- القسم الثالث من المخصصات: الصفة. ١٤٣٦
- القسم الرابع من المخصصات: الغاية. ١٤٣٧
- تعريف الغاية لغةً. ١٤٣٨
- ألفاظ الغاية (حتى - إلى). ١٤٣٨
- حكم ما بعد الغاية مخالف لما قبلها. ١٤٣٨
- مذاهب العلماء في دخول الغاية فيما قبلها. ١٤٣٨
- فوائد:

- ١ - الغاية من جملة المخصصات فيما إذا تقدمها عموم. ١٤٤١
- ٢ - «ثم أتموا الصيام إلى الليل» يحتمل ... ١٤٤٣
- ٣ - يستثنى من انتهاء الغاية هل تدخل شيئان؟ ١٤٤٤
- ٤ - من شرط المغيا أن يثبت قبل الغاية. ١٤٤٦
- ٥ - إذا قال: له عليّ من درهم إلى عشرة ... ١٤٤٨
- وجوب غسل المرافق للاحتياط. ١٤٤٩
- المخصص المنفصل ثلاثة:
- ١٤٥٠
- تعريف المنفصل. ١٤٥٠
- الأول: العقل. ١٤٥٠
- فرع: يجوز النسخ بالعقل. ١٤٥٧
- الثاني: الحس. ١٤٥٨
- الثالث: الدليل السمعي. ١٤٥٩
- وفيه مسائل:

- المسألة الأولى: في بناء العام على الخاص. ١٤٦٠
- المسألة الثانية: تخصيص المقطوع بالمقطوع. ١٤٦٥
- وفيها ثلاثة مباحث.
- المبحث الأول: يجوز تخصيص الكتاب ١٤٦٥
- بالكتاب.
- المبحث الثاني: يجوز تخصيص القرآن بالسنة ١٤٦٦
- المتواترة.
- فرع: يجوز تخصيص السنة المتواترة بالكتاب. ١٤٦٨
- المبحث الثالث: يجوز تخصيص الكتاب ١٤٦٩
- بالإجماع.
- المسألة الثالثة: تخصيص الكتاب بخبر الواحد. ١٤٧١
- وفيه مذاهب. ١٤٧٢
- فوائد. ١٤٧٥
- أدلة القائلين بجواز تخصيص الكتاب بخبر ١٤٧٧
- الواحد.
- تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بالقياس. ١٤٨٢
- مذاهب العلماء. ١٤٨٣
- أدلة القائلين بجواز التخصيص بالقياس. ١٤٨٨
- المسألة الرابعة: تخصيص المنطوق بالمفهوم. ١٤٩٤
- المسألة الخامسة: العادة. ١٤٩٦

- ١٤٩٦ هذه المسألة مشتملة على بحثين:
- ١٤٩٦ الأول: العادة هل تخصص العموم؟
- ١٤٩٨ فرع: إذا باع شجرة وأطلق.
- الثاني: في أن تقرير النبي ﷺ واحداً من المكلفين على خلاف مقتضى العام هل يكون مخصصاً.
- ١٥٠١
- ١٥٠٣ المسألة السادسة: خصوص السبب لا يخصص.
- هذه المسألة مشتملة على بحثين:
- البحث الأول: في أن خصوص السبب لا يخصص عموم اللفظ.
- ١٥٠٣ ختام المسألة ببحثين:
- أحدهما: أن جميع ما تقدم في السبب وبقيّة الأفراد.
- ١٥١٩
- ثانياً: سؤال عظيم أورده والد الشارح في تفسير آية الظهار.
- ١٥٢١
- البحث الثاني: فيما إن عمل الراوي بخلاف العموم، هل يكون ذلك تخصيصاً للعموم؟
- ١٥٢٥ خاتمة: اضطرب النظر في أنه هل صورة هذه المسألة مخصوصة بما إذا كان الراوي صحابياً، أم الأمر أعم من ذلك.
- ١٥٣٢

المسألة السابعة: إفراد فرد لا يخصص. ١٥٣٥

المسألة الثامنة: عطف الخاص على العام لا يوجب

تخصيص العام. ١٥٣٨

المسألة التاسعة: عود الضمير إلى بعض العام المتقدم هل

يوجب تخصيص العام. ١٥٤٢

فائدة. ١٥٤٦

تذنيب: المطلق والمقيد كالعام والخاص. ١٥٤٨

* * *

[الجزء الخامس]

- الباب الرابع: المجلد والمبين. ١٥٦٥
- الفصل الأول: المجلد ١٥٦٥
- تعريف المجلد لغةً. ١٥٦٥
- تعريف المبين لغةً واصطلاحاً. ١٥٦٦
- المسألة الأولى في المجلد: اللفظ إما أن يكون مجملاً. ١٥٦٧
- أنواع الإجمال:
- ١ - المشترك: ثلاثة قروء. ١٥٦٧
- ٢ - أن يكون بالنسبة إلى أفراد حقيقة واحدة
- ﴿أن تذبجوا بقرة﴾. ١٥٦٧
- ٣ - أن يكون الإجمال في الخارج عما وضع له اللفظ. ١٥٦٧
- ٤ - الإجمال العارض للفظ بواسطة الإعلال. ١٥٧٣
- ٥ - المجلد بواسطة جمع الصفات وإردافها بما
- يصلح أن يرجع إلى كلها. ١٥٧٣
- ٦ - المجلد بواسطة استثناء المجهول ﴿إلا ما
- يتلى عليكم﴾. ١٥٧٤
- ٧ - المجلد بواسطة التركيب ﴿أو يعفو الذي
- بيده عقدة النكاح﴾. ١٥٧٤
- ٨ - المجلد بسبب التردد في عود الضمير على
- ما تقدمه. ١٥٧٤

٩- المحمل بسبب تردد اللفظ بين جمع الأجزاء

١٥٧٥ وبين جمع الصفات.

١٠- الإجمال بسبب الوقف والابتداء.

١١- الإجمال بصلاحية اللفظ للمتشابهين

١٥٧٦ بوجه ما.

١٢- بصلاحيته لمثالتين.

فوائد:

الأولى: الصحيح جواز ورود المحمل في كتاب

١٥٧٧ الله وسنة رسوله ﷺ.

الثانية: اختلفوا في جواز بقاء الإجمال بعد وفاة

١٥٧٧ رسول الله ﷺ.

الثالثة: لقائل أن يقول: يجوز التمسك بعموم

١٥٧٨ ﴿أحلت لكم بهيمة﴾.

المسألة الثانية: ذهب الحنفية إلى أن قوله الله تعالى:

﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ محمل لأنه يحتمل

١٥٧٩ مسح الرأس ومسح بعضه.

١٥٨١ المسألة الثالثة: آية السرقة مجملة.

الفصل الثاني: المبين

١٥٨٥ تعريفه لغةً.

١٥٨٥ تعريفه اصطلاحاً.

تنبيهان:

أحدهما: إطلاق المبين على الواضح بنفسه صحيح. ١٥٨٧

الثاني: جعل بعض الشارحين قوله «واسأل القرية»
مثالاً. ١٥٨٧

مسائل المبيّن:

المسألة الأولى: قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل. ١٥٨٨

تنبيه: الترك منه عليه السلام كالفعل. ١٥٩٣

فائدة: التحقيق أن الفعل أدل على الكيفية والقول أدل

على الحكم. ١٥٩٥

المسألة الثانية: تأخير البيان عن وقت الحاجة. ١٥٩٦

تأخير البيان إلى وقت الحاجة. ١٥٩٦

مذاهب العلماء في جواز تأخير الخطاب. ١٥٩٧

فائدتان:

١- تأخير البيان إلى وقت الحاجة عبارة مزيفة. ١٦٠٥

٢- نقل الجماهير عن أبي بكر الصيرفي موافقة المعتزلة

على المنع من تأخير البيان. ١٦٠٦

أدلة المذهب المختار. ١٦٠٨

اعتراضان وجوابهما. ١٦١٥

فائدة: في ترجمة ابن الزبيري وضبطه. ١٦١٦

اعتراض: قيل البيان إغراء وجوابه. ١٦١٨

- ١٦٢٠ حجة من منع تأخير البيان عن وقت الخطاب.
- ١٦٢١ أنواع الخطابات للغير.
- ١٦٢١ أحدها: أن يخاطب بما يفهمه هو وغيره.
- ١٦٢١ الثاني: عكسه.
- ١٦٢١ الثالث: أن يفهمه المخاطب دون غيره.
- ١٦٢١ الرابع: أن يفهمه غيره ولا يفهمه هو.
- الخامس: أن يخاطب جمعاً بلغه يفهمها بعضهم دون بعض.
- ١٦٢٢ تنبيه: يجوز تأخير التبليغ إلى وقت الحاجة.
- ١٦٢٧ الفصل الثالث: الميّن له.
- يجب البيان لمن أريد فهمه، لأن تكليفه بالفهم دون البيان تكليف بالمحال.
- ١٦٢٧ الباب الخامس: النسخ والمنسوخ.
- ١٦٣١ الفصل الأول: في النسخ
- ١٦٣١ تعريف النسخ لغة.
- ١٦٣٢ تعريف النسخ اصطلاحاً.
- ١٦٣٢ شرح التعريف.
- ١٦٣٥ اعتراضان على التعريف وجوابه.
- مسائل في النسخ:
- ١٦٣٦ المسألة الأولى: أجمع المسلمون على جواز النسخ.

- الأدلة على جواز النسخ. ١٦٤٠
- أدلة المانعين من النسخ والجواب عنها. ١٦٤٧
- المسألة الثانية: نسخ جميع القرآن ممتنع إجماعاً. ١٦٤٧
- الأدلة على ذلك من وجهين. ١٦٤٩
- المسألة الثالثة: جواز نسخ الوجوب قبل العمل. ١٦٥٩
- جوازه عند الجمهور وخالف المعتزلة و..... ١٦٥٩
- تنبيه: من قال إن المأمور لا يعلم كونه مأموراً قبل
التمكن من الامتثال يلزمه أن يقول بعدم جواز النسخ
قبل التمكن. ١٦٦٢
- الأدلة على جواز نسخ الوجوب قبل العمل. ١٦٦٤
- فائدة: الصحيح عند الجمهور أن الذبيح هو
إسماعيل. ١٦٦٨
- المسألة الرابعة: يجوز النسخ بلا بدل. ١٦٧٢
- المسألة مشتملة على بحثين:
- أحدهما: في جواز نسخ الشيء لا إلى بدل. ١٦٧٢
- فائدة: قال الشافعي وليس ينسخ فرض أبداً إلا
..... ١٦٧٤
- الثاني: يجوز عند الجمهور نسخ الشيء
والإتيان ببذل أثقل منه. ١٦٧٥
- المسألة الخامسة: يجوز نسخ الحكم دون التلاوة. ١٦٨١

- ١٦٨١ أمثلة على نسخ الحكم دون التلاوة.
- فرع: قال الآمدي: هل يجوز بعد نسخ تلاوة
- ١٦٨٩ الآية أن يمسخها المحدث ويتلوها الجنب؟
- ١٦٩٠ المسألة السادسة: نسخ الأخبار.
- ١٦٩٩ الفصل الثاني: النسخ والمنسوخ
- فيه مسائل:
- المسألة الأولى: المراد بالنسخ والمنسوخ ما ينسخ وما
- ١٦٩٩ ينسخ به من الأدلة.
- ١٧٠٩ المسألة الثانية: نسخ المتواتر بالآحاد جائز.
- ١٧١٢ مناقشة الأدلة.
- ١٧١٧ المسألة الثالثة: الإجماع لا ينسخ
- هذه المسألة تشتمل على بحثين:
- ١٧١٧ الأول: أن الحكم الثابت بالإجماع لا ينسخ.
- ١٧٢٠ الثاني: في نسخ القياس والنسخ به.
- ١٧٢٧ المسألة الرابعة: نسخ الأصل يستلزم نسخ الفحوى.
- المسألة الخامسة: زيادة صلاة زيادة عبادة من غير
- ١٧٣٤ جنس ما سبق وجوبه ليس بنسخ.
- المسألة السادسة: زيادة عبادة غير مستقلة كزيادة
- ١٧٣٨ ركعة ففيه مذاهب.
- ١٧٣٨ أحدها: أنها ليست نسخ (الشافعية).

١٧٣٨ ثانيها: أنها نسخ (الحنفية).

١٧٣٨ ثالثها: التفصيل.

خاتمة: في بيان الطرق التي يعرف بها الناسخ

١٧٤٢ من المنسوخ.

١٧٤٢ - إما بنص الشارع.

١٧٤٢ - إما بالتاريخ.

فروع على قاعدة: الشيء يغتفر إذا كان تباعاً ولا

١٧٤٤ يغتفر إذا كان أصلاً.

١٧٤٤ - الشفعة لا تثبت في الأشجار والأبنية بطريق الأصاله.

١٧٤٤ - إذا قطعت يد المحرم فإنه لا فدية عليه للشعر.

- لو كان تحته امرأتان صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة

١٧٤٤ الصغيرة.

١٧٤٤ - لا يجوز توكيل المرأة في الاختيار في النكاح إذا أسلم الكافر.

١٧٤٩ الكتاب الثاني في السنة.

١٧٤٩ الباب الأول: أفعاله صلى الله عليه وسلم.

١٧٤٩ السنة في اللغة.

١٧٤٩ السنة في الاصطلاح.

في الباب مسائل:

١٧٥٠ المسألة الأولى: في عصمة الأنبياء.

١٧٥٣ المسألة الثانية: فعله المجرد يدل على الإباحة عند مالك.

أفعال النبي على أقسام:

الأول: أن يدل دليل آخر أو قرينة معه على أنه

للوجوب. ١٧٥٤

الثاني: ما علم أنه ﷺ فعله بياناً لشيء. ١٧٥٤

الثالث: ما عرف بالقرينة أنه للإباحة. ١٧٥٥

الرابع: ما عرف أنه مخصوص به ﷺ كالضحى
والأضحى. ١٧٥٦

الخامس: ما عرف أنه غير مخصوص به. ١٧٥٦

السادس: ما تجرد عن جميع ما ذكر إلا أن قصد القرينة
ظاهر فيه. ١٧٥٦

السابع: ما لم يظهر فيه قصد القرينة. ١٧٥٧

مذاهب العلماء في النوع السابع:

الأول: يدل على الإباحة (مذهب مالك). ١٧٥٩

الثاني: يدل على الندب (الشافعي). ١٧٦١

الثالث: يدل على الوجوب (الحنابلة). ١٧٦٢

الرابع: التوقف. ١٧٦٣

الخامس: أنه على الحظر في حقنا. ١٧٦٤

الثامن: ما دار الأمر فيه بين أن يكون جبلياً أو
أن يكون شرعياً. ١٧٦٦

ومن صور الثامن:

- ١٧٦٧ - دخل عليه السلام من ثنية كدر.
- ١٧٦٧ - جلسة الاستراحة عندما حمل اللحم.
- ١٧٦٨ - طوافه ﷺ راكباً.
- ١٧٦٨ - حجه ﷺ راكباً.
- ١٧٦٩ - ذهابه ﷺ في العيد في طريق وإيابه من آخر.
- ١٧٦٩ أدلة القائلين بالإباحة.
- ١٧٧٠ أدلة القائلين بالندب.
- ١٧٧٤ أدلة القائلين بالوجوب.

المسألة الثالثة: بيان الطرق التي تعرف بها الجهة

- ١٧٧٨ والطريق قد يعم وقد يخص.
- العام أربعة.

- ١٧٧٨ ١- أن ينص على أنه من القسم الفلاني.
- ١٧٧٨ ٢- أن يسويه بفعل علمت جهته.
- ١٧٧٨ ٣- أن يقع امتثالاً لآية دلت على أحد هذه الثلاثة.
- ١٧٧٨ ٤- أن يقع بياناً لآية مجملة دلت على أحدها.
- والخاص:

- ١٧٧٩ ١- أن يقع على صفة تقرر في الشريعة أنها أمانة
- الوجوب.
- ١٧٧٩ ٢- أن يكون جزاء شرط.

٣- أن يكون ممنوعاً لو لم يجب. ١٧٨٠

المسألة الرابعة: التعارض بين الفعلين غير متصور. ١٧٨٢

إذا لم يمكن الجمع بين الدليلين بوجه ما ففيه مذاهب. ١٧٨٧

المسألة الخامسة: وهي مشتملة على بحثين:

البحث الأول: فيما كان عليه قبل أن يبعثه

تعالى برسائله واختلفوا فيه على مذاهب: ١٧٨٩

الأول: أنه كان متعبداً بشرع. ١٧٨٩

الثاني: أنه لم يكن متعبداً بشيء قطعاً. ١٧٩٠

الثالث: التوقف. ١٧٩١

البحث الثاني: هل تعبد بعد النبوة بشرع من قبله. ١٧٩١

فروع:

الأول: إن قلنا شرع من قبلنا شرع لنا. ١٨٠١

الثاني: إذا وجدنا حيواناً لا يمكن معرفة حكمه. ١٨٠٢

الثالث: اختلف الفقهاء في أن الإسلام هل

شرط في الإحصان؟ ١٨٠٢

فائدة: الشرائع المتقدمة ثلاثة أقسام. ١٨٠٣

الأول: ما لم نعلمه إلا من كتبهم. ١٨٠٣

الثاني: ما انعقد الإجماع على التكليف به. ١٨٠٣

الثالث: ما ثبت أنه من شرعهم بطريق صحيح ١٨٠٣

نقبله.

- الباب الثاني: الأخبار. ١٨٠٧
- الفصل الأول: ما علم صدقه من الأخبار. ١٨٠٧
- وهو سبعة أقسام:
- الأول: الخبر الذي علم وجود مخبره. ١٨٠٩
- الثاني: خبر الله تعالى. ١٨٠٩
- الثالث: خبر الرسول ﷺ. ١٨٠٩
- الرابع: خبر كل الأمة. ١٨١٠
- الخامس: خبر العدد العظيم والجم الغفير. ١٨١٠
- السادس: الخبر المحفوف بالقرائن. ١٨١١
- السابع: المتواتر. ١٨١٥
- التواتر لغةً. ١٨١٦
- التواتر اصطلاحاً، وفيه مسائل: ١٨١٦
- المسألة الأولى: التواتر يفيد العلم اليقيني. ١٨١٦
- المسألة الثانية: إذا تواتر الخبر أفاد العلم. ١٨٢٠
- المسألة الثالثة: ضابط الخبر المتواتر، إفادة العلم. ١٨٢٦
- شروط المتواتر أربعة:
- أحدها: أن يكون السامع له غير عالم له ضرورة. ١٨٢٧
- الثاني: أن لا يكون السامع معتقداً خلافه. ١٨٢٧
- الثالث: أن يكون مستند المخبرين في الإخبار هو الإحساس بالمخبر عنه بأحد الحواس الخمس. ١٨٣٠

- الرابع: أن يبلغ عدد المخبرين إلى مبلغ يمتنع
 ١٨٣٢ عادة تواطؤهم على الكذب.
- ١٨٤٢ عدد التواتر إن أخبروا عن معانيه.
- ١٨٤٣ المسألة الرابعة: التواتر المعنوي.
- ١٨٤٧ الفصل الثاني: ما علم كذبه من الأخبار.
- مسألة: بعض الأخبار المروية عنه صلى الله عليه وسلم بطريق الآحاد
 ١٨٥٤ مقطوع بكذبه لوجهين.
- ١٨٥٥ سبب وقوع الكذب.
- ١٨٥٩ الفصل الثالث: ما ظن صدقه من الأخبار (ما لا يقطع بصدقه ولا بكذبه).
- ١٨٥٩ تعريف خبر الواحد.
- ١٨٦٠ مدخل في خبر الواحد المستفيض.
- ١٨٦٣ الطرف الأول: في وجوب العمل بخبر الواحد.
- ١٨٦٣ الجمهور: يجب العمل سماعاً.
- ١٨٦٤ الإمام أحمد وغيره: يجب العمل سماعاً وعقلاً.
- ١٨٦٥ اعتراض وجوابه.
- ١٨٦٧ الدليل الأول على وجوب العمل بخبر الواحد.
- ١٨٧٠ اعتراض وجوابه.
- ١٨٧٣ الدليل الثاني على وجوب العمل بخبر الواحد.
- طريقة القاضي وإمام الحرمين في وجوب العمل
 ١٨٧٩ بخبر الواحد - مسلكان.

- المسلك الأول: الإجماع. ١٨٧٩
- المسلك الثاني: السنة. ١٩٨٢
- أدلة المانعين والمنكرين. ١٨٨٧
- الطرف الثاني: شرائط العمل بخبر الواحد. ١٨٩٠
- الأول: شروط الراوي (المخبر). ١٨٩١
- الأول: التكليف. ١٨٩١
- من تحمل في صباه وأدى بعد بلوغه. ١٨٩٧
- مذاهب العلماء وأدلتهم في المسألة. ١٨٩٨
- فائدة: الكافر إذا تحمل في حال كفره ثم أدى في حال إسلامه. ١٨٩٩
- الثاني من شروط الراوي: كونه من أهل القبلة. ١٨٩٩
- الثالث من شروط الراوي: العدالة. ١٩٠٢
- اعتبار المروءة في شرط العدالة. ١٩٠٦
- المراد بالكبائر. ١٩٠٧
- الصغائر تصير بالإصرار كبائر. ١٩٠٩
- مجهول العدالة لا تقبل روايته. ١٩١٥
- أحكام التزكية في مسائل: ١٩١٥
- المسألة الأولى: العدد في الرواية والشهادة ١٩٢٥
- الأول: شرط العدد في الرواية والشهادة. ١٩٢٥

- الثاني: لا يشترط. ١٩٢٥
- الثالث: وبه قال الأكثرون في الشهادة دون الرواية. ١٩٢٥
- المسألة الثانية: ذكر سبب الجرح. ١٩٢٦
- المسألة الثالثة: الجرح مقدم على التعديل. ١٩٢٨
- المسألة الرابعة: مراتب التزكية. ١٩٣٠
- الرابع من شروط الراوي: الضبط. ١٩٣٣
- الخامس من شروط الراوي: شرط أبو حنيفة فقه الراوي. ١٩٣٥
- الثاني من شرائط العمل بخبر الواحد: شرط المخبر عنه. ١٩٣٧
- الثالث من شرائط العمل بخبر الواحد: شرط الخبر وفيه مسائل. ١٩٤٤
- المسألة الأولى: في بيان ألفاظ الصحابي ومراتبها. ١٩٤٤
- المسألة الثانية: رواية غير الصحابي على مراتب. ١٩٥٦
- الأولى: أن يسمع من الشيخ. ١٩٥٧
- الثانية: أن يقرأ عليه. ١٩٥٨
- الثالثة: أن يقرأ على الشيخ. ١٩٦٣
- الرابعة: أن يقرأ على الشيخ ويقول له: هل سمعته فيشير الشيخ. ١٩٦٤
- الخامسة: المكاتبه. ١٩٦٤
- السادسة: الإشارة. ١٩٦٦
- السابعة: الإجازة. ١٩٧١

أنواع الإجازة:

- ١- أن يجيز في معين لمعين. ١٩٧٥
 - ٢- أن يجيز لمعين في غير معين. ١٩٧٥
 - ٣- أن يجيز لغير معين. ١٩٧٦
 - ٤- الإجازة للمجهول أو بالجهول. ١٩٧٧
 - ٥- الإجازة المعلقة بشرط. . ١٩٧٨
 - ٦- الإجازة للطفل الصغير. ١٩٨٠
 - ٧- الإجازة للمعدوم ابتداءً. ١٩٨٠
 - ٨- الإجازة للمعدوم عطفًا. ١٩٨١
 - ٩- الإجازة بما لم يسمعه المجيز. ١٩٨٢
 - ١٠- إجازة المجاز. ١٩٨٣
 - ١١- الإذن في الإجازة. ١٩٨٤
- المسألة الثالثة: المرسل. ١٩٨٥
- تعريفه عند المحدثين. ١٩٨٥
- تعريفه عند الأصوليين. ١٩٨٦
- أقوال العلماء في المرسل. ١٩٨٧
- الأدلة على رد المرسل. ١٩٩٣

فرعان:

الأول: المرسل يقبل إذا تأكد بقول

صحابي. ١٩٩٥

الثاني: من أسند حديثاً أرسله غيره بلا شبهة ١٩٩٩
في قبوله.

المسألة الرابعة: جواز نقل الحديث بالمعنى إذا لم يزد. ٢٠٠١

فائدة: الفرق بين الرواية بالمعنى وجواز إقامة ٢٠٠٩
أحد المترادفين مقام الآخر.

المسألة الخامسة: الزيادة من الراوي هل تقبل؟ ٢٠٠٩

٢٠٢١ **الكتاب الثالث: الإجماع.**

٢٠٢١ الإجماع لغة.

٢٠٢١ الإجماع اصطلاحاً.

٢٠٢١ شرح التعريف.

٢٠٢٩ الباب الأول: بيان حجية الإجماع.
وفيه مسائل:

٢٠٢٩ المسألة الأولى: إمكان الإجماع.

٢٠٣٥ المسألة الثانية: الإجماع حجة شرعية يجب العمل به.

٢٠٣٦ الأدلة على حجية الإجماع: الدليل الأول.

٢٠٣٧ اعتراضات والإجابة عنها.

٢٠٤٤ الدليل الثاني على حجية الإجماع.

٢٠٤٩ الدليل الثالث على حجية الإجماع.

٢٠٥٨ تعويل الشيعة على الإجماع مع إنهم أنكروه.

٢٠٥٩ المسألة الثالثة: إجماع أهل المدينة.

- ٢٠٦٣ المسألة الرابعة: إجماع أهل البيت.
- ٢٠٦٧ المسألة الخامسة: إجماع الخلفاء الأربعة.
- المسألة السادسة: الإجماع وإن كان حجة لكن لا
- ٢٠٧١ يستدل به على جميع الأحكام.
- ٢٠٧٥ الباب الثاني: أنواع الإجماع.
- وفيه مسائل:
- المسألة الأولى: إذا اختلف أهل العصر في كل قولين
- ٢٠٧٥ فهل لمن بعدهم إحداث قول ثالث؟
- ٢٠٧٥ مذاهب العلماء في المسألة.
- ٢٠٧٩ أدلة الجمهور.
- المسألة الثانية: إذا لم يفصلوا بين مسألتين فهل لمن بعدم
- ٢٠٨٣ التفصيل؟
- ٢٠٨٦ فائدة: قول بعضهم لا يقتل المسلم بالذمي.
- ٢٠٨٧ الأدلة على المسألة.
- ٢٠٨٩ المسألة الثالثة: يجوز الاتفاق بعد الاختلاف.
- ٢٠٨٩ هل يجوز أن يجمع على شيء سبق خلافه.
- المسألة الرابعة: إذا وقع الإجماع بعد الخلاف هل
- ٢٠٩٦ يكون حجة؟
- المسألة الخامسة: إذا اختلفت الأمة على قولين ثم ماتت
- إحدى الطائفتين أو كفرت يصير القول الآخر

٢١٠٥

مجمعاً عليه.

المسألة السادسة: إذا قال البعض وسكت الباقيون

٢١٠٧

(الإجماع السكوتي).

٢١١٥

فرع: إذا قال أهل عصر قولاً ولم يعلم له مخالف.

٢١١٦

مذاهب العلماء في هذه المسألة.

٢١٢١

الباب الثالث: شرائط الإجماع.

وفيه مسائل:

٢١٢١

المسألة الأولى: قول كل العارفين بذلك في ذلك العصر.

٢١٣٦

المسألة الثانية: مستند الإجماع.

٢١٤٠

فرعان: الأول يجوز الإجماع عن الإمارة (أي القياس)

٢١٤٢

أدلة المحيزين.

٢١٤٣

أدلة المانعين.

الثاني: الإجماع الموافق لمقتضى دليل إذا لم يعلم

٢١٤٤

له دليل آخر

المسألة الثالثة: الاختلاف في انقراض العصر هل هو

٢١٤٦

شرط في اعتبار الإجماع.

٢١٥٠

المسألة الرابعة: الإجماع المروي بطريق الآحاد حجة.

٢١٥٢

المسألة الخامسة: إذا عارض الإجماع نص من كتاب أو سنة.

* * *

- ٢١٩٧ اعتراض وجوابه.
- ٢١٩٩ الدليل الثالث على حجية القياس: الإجماع.
- ٢٢٠٤ اعتراض وجوابه.
- ٢٢٠٦ الدليل الرابع على الحجية دليل عقلي.
- ٢٢٠٩ شبه الخصوم القائلين بعدم حجية القياس.
- ٢٢٠٩ الشبهة الأولى والجواب عنها.
- ٢٢١٣ الشبهة الثانية والثالثة للخصوم والجواب عنه.
- ٢٢١٦ الشبهة الرابعة والجواب عنها.
- ٢٢١٧ الشبهة الخامسة والجواب عنها.
- ٢٢٢٠ فائدة في أن الرحمة تقتضي عدم الاختلاف.
- ٢٢٢٢ الشبهة السادسة والجواب عنها.
- ٢٢٢٤ الثانية: التنصيص على العلة هل هو أمر بالقياس؟
- ٢٢٢٧ أدلة المذهب المختار.
- ٢٢٢٩ اعتراضات وجوابها.
- ٢٢٣٤ الثالثة: القياس قطعي وظني وأولى ومساو وأدون.
- ٢٢٣٤ الأول: القطعي.
- ٢٢٣٥ الثاني: الظني.
- ٢٢٣٦ الثالث: قياس أولى ومساو وأدون.
- اختلاف الأصوليين في مستند الحكم في
- ٢٢٣٩ الأول والمساوي.

- ٢٢٤٦ مسألة ما يجري فيه القياس وما لا يجري.
- ٢٢٤٧ القياس في الشرعيات.
- ٢٢٥٠ جريان القياس في الحدود والكفارات.
- ٢٢٥٤ جريان القياس في العقلية.
- ٢٢٥٧ جريان القياس في اللغات.
- ٢٢٦٣ جريان القياس في الأسباب والعادات.
- ٢٢٦٤ أدلة المانعين.
- ٢٢٦٧ ترجيح السبكي جريانه فيها.
- ٢٢٦٨ جريان القياس في الأمور العادية والخلقية.
- ٢٢٧١ الباب الثاني: أركان القياس
- ٢٢٧٣ أركان القياس.
- ٢٢٨١ الفصل الأول: في العلة
- ٢٢٨٣ اختلاف العلماء في تفسير العلة.
- ٢٢٨٤ المذهب الأول: أنها المعرف للحكم.
- المذهب الثاني: الموجب لا لذاته بل يجعل
- ٢٢٨٥ الشارع إياه.
- ٢٢٨٥ المذهب الثالث: أنها المؤثر في الحكم بذاته.
- ٢٢٨٦ المذهب الرابع: إنها الباعث.
- ٢٢٩١ الطرف الأول: مسالك العلة.

- المسلك الأول: النص القاطع (كي، لأجل كذا،
 ٢٢٩٣ لعل كذا) .
- ٢٢٩٧ النص الظاهر (اللام، وإن والباء) .
- ٢٣٠١ المسلك الثاني: الإيماء والتنبيه.
- ٢٣٠٢ النوع الأول: من أنواع الإيماء.
- ٢٣٠٤ كلمات وتنبهات للسبكي أربع.
- ٢٣٠٤ الأولى: تقدم العلة على الحكم مشعر بالعلية.
- الثانية: ما ورد في كلام الله أو كلام رسوله
 أقوى دلالة على العلية من كلام
 الراوي.
- ٢٣٠٦
- ٢٣٠٧ الثالثة: استدلال الأمدي على إفادة ...
- الرابعة: كيف يعتمد كلام الراوي مع جواز
 ...
- ٢٣٠٩
- ٢٣١٠ اختلاف العلماء في اشتراط المناسبة.
- ٢٣١٣ النوع الثاني: من أنواع الإيماء.
- ٢٣١٥ النوع الثالث: من أنواع الإيماء.
- ٢٣٢٠ النوع الرابع: من أنواع الإيماء.
- ٢٣٢٢ النوع الخامس: من أنواع الإيماء.
- ٢٣٢٣ المسلك الثالث: الاجماع.
- ٢٣٢٤ المسلك الرابع: المناسبة.

تقسم المناسب من حيث النظر فيه إلى

٢٣٢٦ حقيقي وإقناعي.

٢٣٢٧ المناسب الحقيقي وأقسامه.

٢٣٢٧ القسم الأول: ما يتعلق بمأمور الدنيا.

٢٣٢٧ • الضروري وأقسامه:

٢٣٢٧ حفظ النفس.

٢٣٢٨ حفظ الدين.

٢٣٢٨ حفظ العقل.

٢٣٢٨ حفظ المال.

٢٣٢٨ حفظ النسب.

٢٣٢٨ • المصلحي.

• التحسيني وهو قسمان وقسم ثالث

٢٣٣٠ زاده الشارح.

٢٣٣١ القسم الأول: ما يتعلق بمصالح الدنيا.

٢٣٣٥ القسم الثاني: ما يتعلق بمأمور الآخرة.

٢٣٣٥ القسم الثالث: ما يتعلق بمصالح الدارين.

٢٣٣٨ المناسب الإقناعي.

٢٣٤٠ تقسيم المناسب من حيث اعتبار الشارع.

الضرب الأول: ما علم اعتبار الشارع له.

٢٣٤٢ وهو أربعة أحوال:

- ٢٣٤٢ الحالة الأولى: أن يعتبر نوعه في نوعه.
- ٢٣٤٢ الحالة الثانية: أن يعتبر نوعه في جنسه.
- ٢٣٤٣ الحالة الثالثة: أن يعتبر جنسه في نوعه.
- ٢٣٤٤ الحالة الرابعة: أن يعتبر جنسه في جنسه.
- ٢٣٤٦ الدليل على إفادة المناسب العلية.
- ٢٣٤٧ الضرب الثاني: لم يعتبره الشارع وهو حالتان.
- الحالة الأولى: أن لا يعلم أن الشارع اعتبره
- ٢٣٤٨ أو ألغاه.
- ٢٣٤٨ الحالة الثانية: أن يلغيه الشارع.
- تقسيم الضرب الأول للمناسب (وهو ما
- ٢٣٥٠ علم الشارع اعتباره) .
- ٢٣٥١ • المناسب الغريب.
- ٢٣٥٢ • المناسب الملائم.
- ٢٣٥٢ • المناسب المؤثر.
- ٢٣٥٤ انحراف المناسبة بما يعارضها.
- ٢٣٥٧ الخامس: الشبه.
- ٢٣٥٧ تعريفه.
- ٢٣٥٧ مذاهب الأصوليين في الشبه.
- ٢٣٦٩ حجية قياس الشبه.
- ٢٣٧٠ تخريج بعض الفروع على قياس الشبه.

٢٣٧٠	الأول: الظهار.
٢٣٧١	الثاني: زكاة الفطر.
٢٣٧٢	الثالث: الكفارة.
٢٣٧٢	الرابع : الحوالة.
٢٣٧٣	الخامس: اللعان.
٢٣٧٤	السادس: الدوران.
٢٣٧٥	تعريف الدوران.
٢٣٧٦	صور الدوران: يقع على وجهين.
٢٣٧٦	١ - أن يقع في صورة واحدة.
٢٣٧٦	٢ - أن يقع في صورتين.
٢٣٧٦	اختلاف الأصوليين في إفادة الدوران العلية.
٢٣٧٨	أدلة على الدوران.
٢٣٨٣	أدلة المانعين للدوران.
٢٣٨٥	السابع: السير والتقسيم.
٢٣٨٦	تعريف السير والتقسيم لغة واصطلاحاً.
٢٣٨٩	الثامن: الطرد.
٢٣٨٩	تعريف الطرد.
٢٣٩١	حجية الطرد.
٢٣٩٤	التاسع: تنقيح المناط.
٢٣٩٥	تعريفه.

- معنى تحقيق المناط. ٢٣٩٩
- معنى تحقيق المناط. ٢٣٩٩
- معنى تخريج المناط. ٢٤٠١
- تنبيه: لا دليل على عدم عليته. ٢٤٠٢
- تنبيه: هذا الوصف على تقدير عليته. ٢٤٠٣
- الطرف الثاني: مبطلات العلة (نواقضها) . ٢٤٠٧
- الأول: النقض. ٢٤٠٧
- تعريفه. ٢٤٠٨
- صور النقض. ٢٤١٠
- مذاهب العلماء في النقض وحكى تسع مذاهب. ٢٤١١
- أدلة القائلين بأن النقض يقدر مطلقاً. ٢٤٢٤
- أدلة القائلين بأن النقض لا يقدر مطلقاً. ٢٤٢٧
- أدلة القائلين بأن النقض يقدر في المستنبطة دون المنصوصة. ٢٤٢٩
- صور النقض إذا وردت على سبيل الاستثناء. ٢٤٣٠
- بيان دفع النقض. ٢٤٤٣
- الأول: منع وجود العلة في محل النقض. ٢٤٤٤
- الثاني: منع المعلل عدم الحكم في صورة النقض. ٢٤٥٤
- الثالث: أن يظهر المعلل مانعاً من ثبوت الحكم في صورة النقض. ٢٤٥٨

- تنبيه: دعوى ثبوت الحكم أو نفيه عن صورة
 ٢٤٥٩ معينة أم مبهمة.
- الأول: دعوى ثبوت الحكم في صورة معينة. ٢٤٦٠
- الثاني: دعوى ثبوت الحكم في صورة مبهمة. ٢٤٦١
- الثالث والرابع: دعوى نفي الحكم عن
 ٢٤٦١ صورة معينة أو مبهمة.
- الثاني عدم التأثير وعدم العكس. ٢٤٦٥
- تعريف عدم التأثير. ٢٤٦٥
- أقسام عدم التأثير: ٢٤٦٨
- الأول والثاني: عدم التأثير في الأصل
 ٢٤٦٨ والوصف.
- الثالث: عدم التأثير في الأصل والفرع جميعاً. ٢٤٦٨
- الرابع: عدم التأثير في الفرع دون الأصل. ٢٤٧٠
- وهو قسمان:
- ١- أن يذكر وصف في الفرع. ٢٤٧٠
- ٢- أن يلحق الفرع بالأصل. ٢٤٧٠
- الخامس: عدم التأثير في الحكم. ٢٤٧١
- عدم التأثير والعكس هل يقدحان في العلية؟ ٢٤٧٢
- الثالث: الكسر. ٢٤٩٤
- تعريفه. ٢٤٩٥

- ٢٤٩٨ الرابع: القلب.
- ٢٤٩٨ تعريفه.
- ٢٥٠٠ أقسام القلب.
- ٢٥٠١ الأول: أن يكون لنفي مذهب المستدل صريحاً.
- ٢٥٠٢ الثاني: أن يكون لنفي مذهب المستدل ضمناً.
- الثالث: أن يكون لإثبات مذهب المعارض
- ٢٥٠٤ صريحاً.
- ٢٥٠٤ اعتراض على القلب وجوابه.
- تنبيه: القلب معارضة إلا أن علة المعارضة
- ٢٥٠٧ وأصلها قد يكون مغايراً.
- ٢٥٠٨ الخامس: القول بالموجب.
- ٢٥٠٩ تعريفه.
- ٢٥١٠ حالتا القول بالموجب:
- ٢٥١٠ الحالة الأولى: أن يكون في جانب النفي.
- ٢٥١١ الحالة الثانية: أن يكون في جانب الثبوت.
- ٢٥١٥ السادس: الفرق وهو ضربان:
- الضرب الأول: أن يجعل المعارض تعين أصل
- ٢٥١٨ القياس علة لحكمه.
- ٢٥٢٠ الضرب الثاني: أن يجعل تعين الفرع مانعاً من
- ثبوت حكم الأصل به.

- الطرف الثالث: أقسام العلة. ٢٥٢٩
- تقسيمات العلة. ٢٥٢٩
- تقسيم العلة إلى تعليل بالمحل وغيره. ٢٥٢٩
- تقسيم العلة إلى قاصرة ومتعدية. ٢٥٣٠
- مذاهب العلماء في جواز التعليل بمحل الحكم أو جزئه الخاص. ٢٥٣١
- مذاهب العلماء في جواز التعليل بالحكمة. ٢٥٣٢
- مذاهب العلماء في جواز التعليل بالعدم. ٢٥٣٦
- مذاهب العلماء في جواز التعليل بالحكم الشرعي. ٢٥٣٨
- مذاهب العلماء في جواز التعليل بالعلة القاصرة. ٢٥٤٠
- فائدتان: ٢٥٤٦
- مذاهب العلماء في جواز التعليل بالوصف المركب. ٢٥٥١
- مسائل:
- المسألة الأولى: الاستدلال بوجود العلة على الحكم. ٢٥٥٥
- المسألة الثانية: تعليل الحكم العدمي بالوصف الوجودي. ٢٥٥٨

المسألة الثالثة: هل يشترط الاتفاق على

٢٥٦٢ وجود العلة في الأصل.

المسألة الرابعة: الوصف المجعول علة ثلاثة

٢٥٦٣ أقسام:

١- أن يكون دافعاً للحكم فقط. ٢٥٦٣

٢- أن يكون رافعاً للحكم فقط. ٢٥٦٥

٣- أن يكون دافعاً ورافعاً. ٢٥٦٨

المسألة الخامسة: العلة قد يعلل بها ضدان

٢٥٦٨ ولكن بشرطين متضادين.

٢٥٧٥ الفصل الثاني: الأصل والفرع.

• شروط الأصل:

الشرط الأول: ثبوت الحكم فيه دليل غير

٢٥٧٥ القياس.

الشرط الثاني: أن يكون ذلك الثبوت

٢٥٧٥ بدليل.

الشرط الثالث: أن لا يكون الدليل الدال

٢٥٧٦ على حكم الأصل قياساً.

الشرط الرابع: أن لا يكون دليل الأصل

٢٥٧٩ بعينه دليل الفرع.

- الشرط الخامس: لا بد وأن يظهر كون ذلك
 الأصل معلاً بوصف معين. ٢٥٧٩
- الشرط السادس: أن يكون حكم الأصل
 متأخراً. ٢٥٨٠
- شرط الكرخي: قال: من شروط الأصل أن
 يكون غير مخالف في الحكم للأصول
 الثابتة في الشرع. ٢٥٨١
- شروط حكم الأصل حسب ما نقله الشارح.
 الأول: القاعدة المشروعة ابتداء. ٢٥٨٢
- الثاني: ما استثنى عن قاعدة عامة. ٢٥٨٣
- الثالث: ما استثنى عن قاعدة لمعنى يعقل. ٢٥٨٤
- الرابع: ما شرع مبتدأ غير مقتطع عن أصول آخر. ٢٥٨٤
- الخامس: ما شرع مبتدأ من غير اقتطاع عن أصول
 آخر. ٢٥٨٦
- شروط عثمان البتي، وبشر المريسي في
 الأصل. ٢٥٨٧
- شروط الفرع:
 الأول: أن تكون العلة الموجودة فيه مثل علة
 حكم الأصل من غير تفاوت. ٢٥٨٩

الثاني: شرط دلالة دليل غير القياس على

٢٥٩٠ ثبوت الحكم في الفرع.

٢٥٩١ تنبيه: استعمال القياس على وجه التلازم.

٢٥٩٥ **الكتاب الخامس: الأدلة المختلف فيها**

٢٥٩٩ الباب الأول في المقبولة منها.

وهي ست:

٢٥٩٩ الأولى: الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار المنع.

٢٦٠٠ الأدلة على قاعدة الأصل في المنافع الإباحة.

٢٦٠١ الأدلة على قاعدة الأصل في المضار التحريم.

٢٦٠٢ تنبيه: الضرر ألم القلب.

٢٦٠٣ اعتراض على إباحة المنافع بوجهين وجوابه.

٢٦٠٧ الثاني: الاستصحاب وإطلاقاته على أوجه.

٢٦٠٨ أحدها: استصحاب العدم الأصلي.

٢٦١٠ الثاني: استصحاب العموم إلى أن يرد النص.

٢٦١٠ الثالث: استصحاب حكم دل الشرع على ثبوته ودوامه.

٢٦١١ الرابع: استصحاب حال الإجماع في محل الخلاف.

٢٦١٢ الخامس: الاستصحاب المقلوب.

٢٦١٤ آراء العلماء في حجية استصحاب الحال.

٢٦١٦ أدلة حجية الاستصحاب.

٢٦١٩ خاتمة فيها قاعدتان:

- ٢٦١٩ قاعدة: إذا تعارض الأصل والظاهر.
- ٢٦١٩ قاعدة: اليقين لا يرفع بالشك.
- ٢٦٢٠ الثالث: الاستقراء.
- ٢٦٢٠ أقسامه: - استقراء تام.
- ٢٦٢٠ - استقراء ناقص.
- ٢٦٢٥ الرابع: الأخذ بأقل ما قيل.
- ٢٦٢٥ مذاهب العلماء فيه.
- ٢٦٢٦ فروع فقهية.
- ٢٦٣٣ الخامس: المناسب المرسل (المصلحة المرسلة).
- ٢٦٣٣ مذاهب العلماء في المناسب المرسل.
- ٢٦٥٣ حجة الإمام مالك في اعتبار المصالح المرسلة.
- ٢٦٥٥ الرد على حججه.
- السادس: فقد الدليل بعد التفحص البليغ يغلب ظنّ عدمه.
- ٢٦٥٦
- ٢٦٥٩ الباب الثاني: في المردودة منها:
- ٢٦٥٩ الأول: الاستحسان.
- ٢٦٥٩ مذاهب العلماء في الاستحسان.
- ٢٦٦٠ التعريف الأول للاستحسان.
- ٢٦٦١ التعريف الثاني للاستحسان.
- ٢٦٦٢ التعريف الثالث للاستحسان.

- ٢٦٧١ الثاني: قول الصحابي.
- ٢٦٧٢ حجية قول الصحابي.
- ٢٦٧٧ أدلة القائلين بعدم حجيته.
- مسألة: تفويض الحكم إلى رأي النبي ﷺ أو
- ٢٦٨٢ العالم.

* * *

[الجزء السابع]

الكتاب السادس: التعادل والتراجع

٢٦٩٧

٢٦٩٧ الباب الأول: في تعادل الأمارتين في نفس الأمر.

٢٦٩٨ مذاهب العلماء في تعادل الأمارتين.

٢٦٩٩ حجج من منع من تعادل الأمارتين مطلقاً.

٢٧٠١ حجج من جوز تعادل الأمارتين في نفس الأمر.

٢٧٠٥ مسألة: في حكم تعارض قولين لمجتهد واحد.

٢٧٠٥ الحالة الأولى: إذا كان في موضع واحد.

٢٧٠٧ الحالة الثانية: إذا كان في موضعين.

٢٧٠٨ أقوال الشافعي وقع لها الحالان.

٢٧٢١ الباب الثاني: في الأحكام الكلية للتراجع

٢٧٢٣ تعريف الترجيح.

٢٧٢٧ مسألة: لا ترجيح في القطعيات.

٢٧٢٩ مسألة: إذا تعارض دليلان فالعمل بهما أولى.

٢٧٣٠ أمثلة على إعمال الدليلين.

مسألة: إذا تعارض نصان وتساويا في القوة

والعموم وعلم المتأخر فهو ناسخ

٢٧٣٧ وإن جهل فالتساقط ...

٢٧٤١ مسألة: الترجيح بكثرة الأدلة.

٢٧٥١ الباب الثالث: ترجيح الأخبار.

- أولاً: بحسب حال الراوي.
- ٢٧٥٢
- ١ - بكثرة الرواة. ٢٧٥٢
- ٢ - بغلبة الوسائط وعلو الإسناد. ٢٧٥٥
- ٣ - بفقته الراوي. ٢٧٥٨
- ٤ - بعلم الراوي بالعربية. ٢٧٦٠
- ٥ - الأفضلية. ٢٧٦١
- ٦ - حسن الاعتقاد. ٢٧٦١
- ٧ - كون الراوي صاحب الواقعة. ٢٧٦٣
- ٨ - كون الراوي جليس المحدثين. ٢٧٦٥
- ٩ - كون الراوي مختبراً. ٢٧٦٩
- ١٠ - كون الراوي معدلاً بالعمل على روايته. ٢٧٦٩
- ١١ - كثرة المزيكين للراوي. ٢٧٧٠
- ١٢ - كثرة بحث المزيكين عن أحوال الناس. ٢٧٧١
- ١٣ - كثرة علمهم. ٢٧٧١
- ١٤ - حفظ الراوي. ٢٧٧١
- ١٥ - زيادة ضبط الراوي. ٢٧٧١
- ١٦ - دوام عقل الراوي. ٢٧٧٨
- ١٧ - شهرة الراوي بالعدالة والثقة. ٢٧٧٨
- ١٨ - شهرة نسبه. ٢٧٨٠
- ١٩ - عدم التباس اسمه. ٢٧٨٠

- ٢٧٨١ - ٢٠ - تأخر إسلامه.
- ٢٧٨٥ ثانيا: وقت الرواية.
- ٢٧٨٧ ثالثا: بكيفية الرواية وهي أقسام
- ١ - يرجح الحديث المتفق على كونه مرفوعا
على المختلف في كونه مرفوعا أو المتفق على
كونه موقوفا.
- ٢٧٨٧ ٢ - يرجح الخير الذي حكي فيه سبب
التزل على ما لم يحك فيه.
- ٢٧٨٨ ٣ - الخبر المؤدي بلفظه مرجح على المروي لمعناه.
- ٢٧٨٩ ٤ - إذا أنكر الأصل دوام الفرع فيه فرواية
الفرع غير مقبولة.
- ٢٧٨٩ ٢٧٩٧ الرابع: بوقت وروده.
- ٢٧٩٧ ١ - الخبر المدني مرجح على المكي.
- ٢٧٩٧ ٢ - الخبر الدال على علو شأن الرسول ﷺ.
- ٣ - يرجح المتضمن للتخفيف على المتضمن
على للتغليظ.
- ٢٧٩٨ ٤ - يرجح الخبر المروي مطلقا على الخبر
المروي بتاريخ متقدم.
- ٢٨٠٠ ٥ - يرجح الخبر المؤرخ بتاريخ مضيق على
المطلق.
- ٢٨٠٠

- ٦- إذا حصل إسلام راويين معاً وعلم أن أحدهما تحمل الحديث بعد إسلامه يرجح خبره على خبر الذي لا يعلم هل تحمله الآخر قبل الإسلام أو بعد.
- ٢٨٠٢
- الخامس: الترجيح بحسب اللفظ.
- ٢٨٠٣
- ١- فصاحة أحد اللفظين مع ركابة الآخر.
- ٢٨٠٣
- ٢- يرجح الأفصح على الفصيح.
- ٢٨٠٣
- ٣- يرجح الخبر الخاص على العام.
- ٢٨٠٥
- ٤- يقدم الخبر العام الذي لم يخصص على الخبر العام الذي خص.
- ٢٨٠٦
- ٥- ترجح الحقيقة على المجاز.
- ٢٨٠٧
- ٦- إذا تعارض خبران ولم يمكن العمل بأحدهما إلا بارتكاب المجاز ومجاز أحدهما أشبه بالحقيقة من مجاز الآخر يرجح عليه على ما ليس كذلك.
- ٢٨٠٨
- ٧- يرجح المشتل على الحقيقة الشرعية على العرفية أو اللغوية.
- ٢٨٠٨
- ٨- يرجح الخبر المستغني عن الإضمار في الدلالة على المفتقر إليه.
- ٢٨٠٩

- ٩- يرجح الخبر الدال على المراد من جهتين
 ٢٨٠٩ على الدال عليه من جهة واحد.
- ١٠- يرجح الخبر الدال على الحكم بغير
 ٢٨١٠ وسط على ما دل عليه بوسط.
- ١١- الحديث المذكور مع لفظ موماً إلى
 ٢٨١١ علته يرجح على ما ليس كذلك.
- ١٢- المذكور مع معارضة أولى مما ليس كذلك.
 ٢٨١٢
- ١٣- المقرون بنوع من التهديد.
 ٢٨١٤
- السادس: الترجيح بحسب الحكم.
 ٢٨١٥
- ١- يرجح الخبر الناقل على الخبر المقرر للحكم.
 ٢٨١٥
- ٢- يرجح المقتضي للتحريم على المقتضي للإباحة.
 ٢٨١٨
- ٣- يرجح المقتضي للتحريم على المقتضي للإيجاب.
 ٢٨٢٠
- ٤- يرجح المثبت على النافي.
 ٢٨٢٣
- ٥- يرجح النافي للحد على الموجب له.
 ٢٨٢٦
- السابع: العمل بأمر خارجي.
 ٢٨٢٨
- ١- الترجيح بعمل أكثر السلف به.
 ٢٨٢٨
- الباب الرابع: في ترجيح الأقيسة.
 ٢٨٣٣
- الأول: بحسب العلة.
 ٢٨٣٣

- ١- يرجح القياس المعلن بالوصف الحقيقي
الذي هو مظنة الحكمة على القياس المعلن
بنفس الحكمة. ٢٨٣٣
- ٢- يرجح التعليل بالحكمة على التعليل
بالوصف العدمي. ٢٨٣٤
- ٣- يرجح القياس المعلن حكمه بالوصف
العدمي على المعلن بالحكم الشرعي. ٢٨٣٥
- ٤- يرجح المعلن بالحكم الشرعي على المعلن
حكمه بغيره. ٢٨٣٦
- ٥- يرجح المعلن بالبسيطة على المعلن بالمركبة. ٢٨٣٦
- ٦- يرجح المعلن بالوصف الوجودي والحكم
الوجودي على ما كان أحدهما عدما أو
كانا عديمين. ٢٨٣٨
- مثال الوجوديين مع العدميين. ٢٨٤١
- مثال العدميين مع الوصف في العدمي والحكم
الوجودي. ٢٨٤٢
- مثال: العدميين مع الوصف الوجودي والحكم
العدمي. ٢٨٤٢
- مثال: الوصف العدمي والحكم الوجودي مع
عكسه. ٢٨٤٢

الثاني: بحسب الدليل الدال على عليّة الوصف

٢٨٤٢ للحكم على أقسام.

١- يرجح ما ثبت عليه الوصف لحكم أصله

بالنص القاطع على ما لم يثبت

٢٨٤٣ بالقاطع.

٢- يرجح ما ثبت عليه الوصف فيه بالظاهر

٢٨٤٣ على ما لم يثبت بالظاهر.

٣- يرجح ما ثبت عليه الوصف فيه بالمناسبة

٢٨٤٤ على ما عداها من الدوران وأشباهه.

٤- يرجح ما ثبت عليه الوصف فيه

٢٨٤٨ بالدوران على الثابت بالسير.

٥- يرجح ما ثبت عليه الوصف فيه بالسير

٢٨٥٠ على الثابت بالشبه.

٦- يرجح ما ثبت عليه الوصف فيه بالشبه

٢٨٥٢ على الثابت بالإيماء.

٧- يرجح ما ثبت عليه الوصف فيه بالإيماء

٢٨٥٤ على الثابت بالطرد.

الثالث: بحسب دليل الحكم.

٢٨٥٦ يرجح النص ثم الاجماع.

٢٨٥٦ الرابع: بحسب كيفية الحكم.

٢٨٥٧ الخامس: بحسب الأمور الخاجية.

٢٨٥٧ ١- يرجح أحد القياسين الموافق للأصول في العلة.

٢٨٥٧ ٢- يرجح القياس الموافق للأصول في الحكم.

٢٨٥٧ ٣- يرجح القياس المطرد الفروع.

٢٨٦٣ الكتاب السابع: الاجتهاد والإفتاء

٢٨٦٣ الباب الأول: الاجتهاد

٢٨٦٣ تعريفه الاجتهاد لغة واصطلاحاً.

٢٨٦٣ شرح التعريف وبيان محترزاته.

٢٨٦٩ الفصل الأول: في المجتهد وفيه مسائل:

المسألة الأولى: جواز الاجتهاد لرسول ﷺ فيما لا

٢٨٦٩ نص فيه.

٢٨٨٧ فرع: لا يخطئ اجتهاده ﷺ.

المسألة الثانية: الاختلاف في جواز الاجتهاد في

٢٨٨٩ عصره ﷺ للحاضرين والغائبين عنه.

المسألة الثالثة: شرط المجتهد أن يكون محيطاً بمدارك

٢٨٩٧ الأحكام:

٢٨٩٨ ١- كتاب الله.

٢٨٩٨ ٢- سنة رسول الله ﷺ.

٢٨٩٩ ٣- الإجماع.

٢٨٩٩ ٤- القياس.

- ٢٨٩٩ ٥- كيفية النظر.
- ٢٨٩٩ ٦- علم العربية.
- ٢٩٠٠ ٧- معرفة الناسخ من المنسوخ.
- ٢٩٠٠ ٨- حال الرواة في القوة والضعف.
- ٢٩٠٤ خاتمة: شرط الغزالي في المجتهد العدالة.
- ٢٩٠٩ **الفصل الثاني: في حكم الاجتهاد**
- المبحث الأول: ليس كل مجتهد في الأصول
- ٢٩٠٩ مصيباً.
- ٢٩١٢ المبحث الثاني: في تصويب المجتهدين في الفروع
- ٢٩٢١ أدلة المذهب المختار.
- ٢٩٢٦ حجة المصوبين.
- ٢٩٢٩ فرعان من فروع الاجتهاد.
- ٢٩٢٩ الفرع الأول: لو كان الزوجان مجتهدين.
- ٢٩٣١ الفرع الثاني: إذا تغير الاجتهاد.
- خاتمة: إذا حكم القاضي ثم تغير اجتهاده هل
- ٢٩٣٤ له النقض؟
- الأول: أن يكون أمراً متجديداً لم يكن حالة
- ٢٩٣٥ الحكم.

- الثاني: أن يحكم باجتهاده للدليل أو أمانة تم
يظهر له دليل أو أمانة أرجح من
الأول ولا ينتهي إلى ظهور النص. ٢٩٣٥
- الثالث: أن يظهر دليل أو أمانة تساوي الأول. ٢٩٣٦
- الرابع: أن يظهر نص أو إجماع أو قياس
جلي بخلافه. ٢٩٣٦
- الخامس: أن يظهر أمر لو قارن لمنع ظناً لا
قطعاً. ٢٩٣٦
- السادس: أن يظهر معارض محض من غير
مرجح. ٢٩٣٧
- الباب الثاني: في الإفتاء ٢٩٤١
- المسألة الأولى: ما يتعلق بالمفتي. ٢٩٤٣
- المسألة الثانية: يجوز الاستفتاء للعامي ٢٩٤٦
- حالات المستفتي: ٢٩٤٧
- الحالة الأولى: أن يكون عامياً صرفاً. ٢٩٤٧
- الحالة الثانية: العالم الذي تعالى عن رتبة
العامة بتحصيل بعض العلوم المعنوية، ولم
يحط بمنصب الاجتهاد. ٢٩٤٩
- أدلة جواز الاستفتاء للعامي سواء كان عامياً
صرفاً أو عالماً تعالى عن رتبة العامي. ٢٩٤٩

- ٢٩٤٩ الدليل الأول: إجماع السلف.
- الدليل الثاني: أن وجوب ذلك عليهم يؤدي إلى تفويت معاشهم.
- ٢٩٥٠
- الحالة الثالثة: وهو أن يبلغ درجة الاجتهاد فلا يقلد غيره في حال قد اجتهد في المسألة.
- ٢٩٥٢ وإن لم يكن قد اجتهد فيها فهل يقلد غيره؟
- ٢٩٥٢ الأول: المنع مطلقاً من التقليد.
- ٢٩٥٣ الثاني: التجويز مطلقاً.
- ٢٩٥٣ الثالث: يجوز تقليد الصحابة فقط.
- ٢٩٥٤ الرابع: يجوز تقليد الصحابة والتابعين دون غيرهم.
- ٢٩٥٤ الخامس: يجوز تقليد العالم لأعلم منه.
- ٢٩٥٤ السادس: يجوز له تقليده فيما يخصه دون ما يفتي به.
- ٢٩٥٥ السابع: يجوز فيما يخصه إذا خشي فوات الوقت.
- ٢٩٥٥ الثامن: يجوز للقاضي دون غيره.
- ٢٩٥٦ اعتراض وجوابه.
- المسألة الثالثة: فيما يجوز فيه الاستفتاء وما لا يجوز.
- ٢٩٦١ أقوال العلماء فيه.
- ٢٩٦٣ أدلة المجوزين.
- ٢٩٦٥ أدلة المانعين.

٢٩٦٧	خاتمة الكتاب
٢٩٧١	الفهارس العامة
٢٩٧٣	- فهرس الآيات.
٣٠٠٧	- فهرس الأحاديث.
٣٠٢٥	- فهرس الآثار.
٣٠٣١	- فهرس الأعلام.
٣٠٨٧	- فهرس القواعد الأصولية والكلامية والفقهية.
٣١١٥	- فهرس المسائل الفقهية.
٣١٤٧	- فهرس المصادر والمراجع.
٣٢٢٥	- فهرس المحتويات.

* * *

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفْعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس